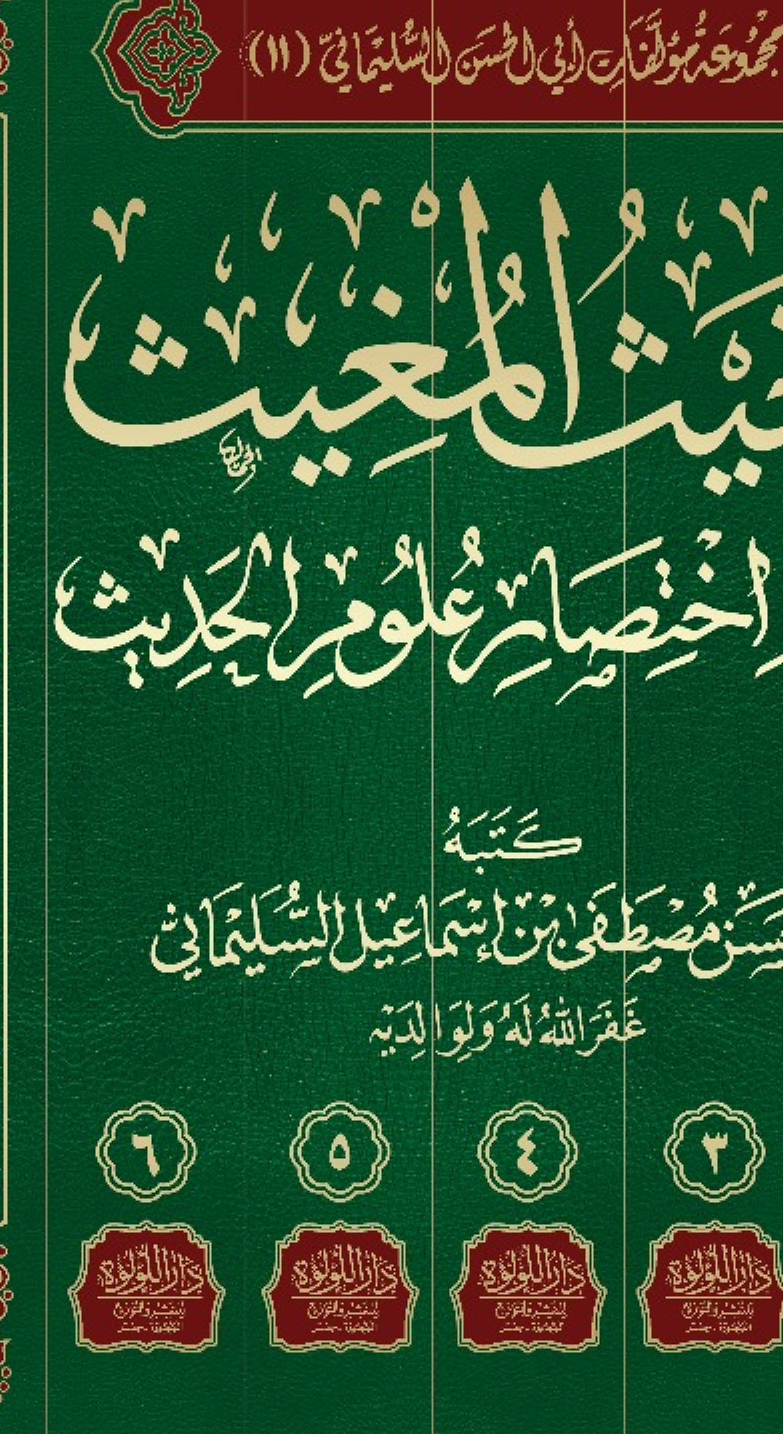






مجموعة مؤلفات أبي الحسن السليماني (١١)

الغيث المغيث

بشرح اختصار علوم الحديث

كتبه

أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني

غفر الله له ولوالديه

الجزء الأول











الجزء الثاني | الجزء الثالث | الجزء الرابع

الجزء الخامس | الجزء السادس | الجزء السابع



الغيث المغيث

بشرح اختصار علوم الحديث

الجزء السابع



جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الاولى : 2023/1445

رقم الإيداع : 2023/25918

الترقيم الدولى : 978-977-997-703-4



@DarElollaa

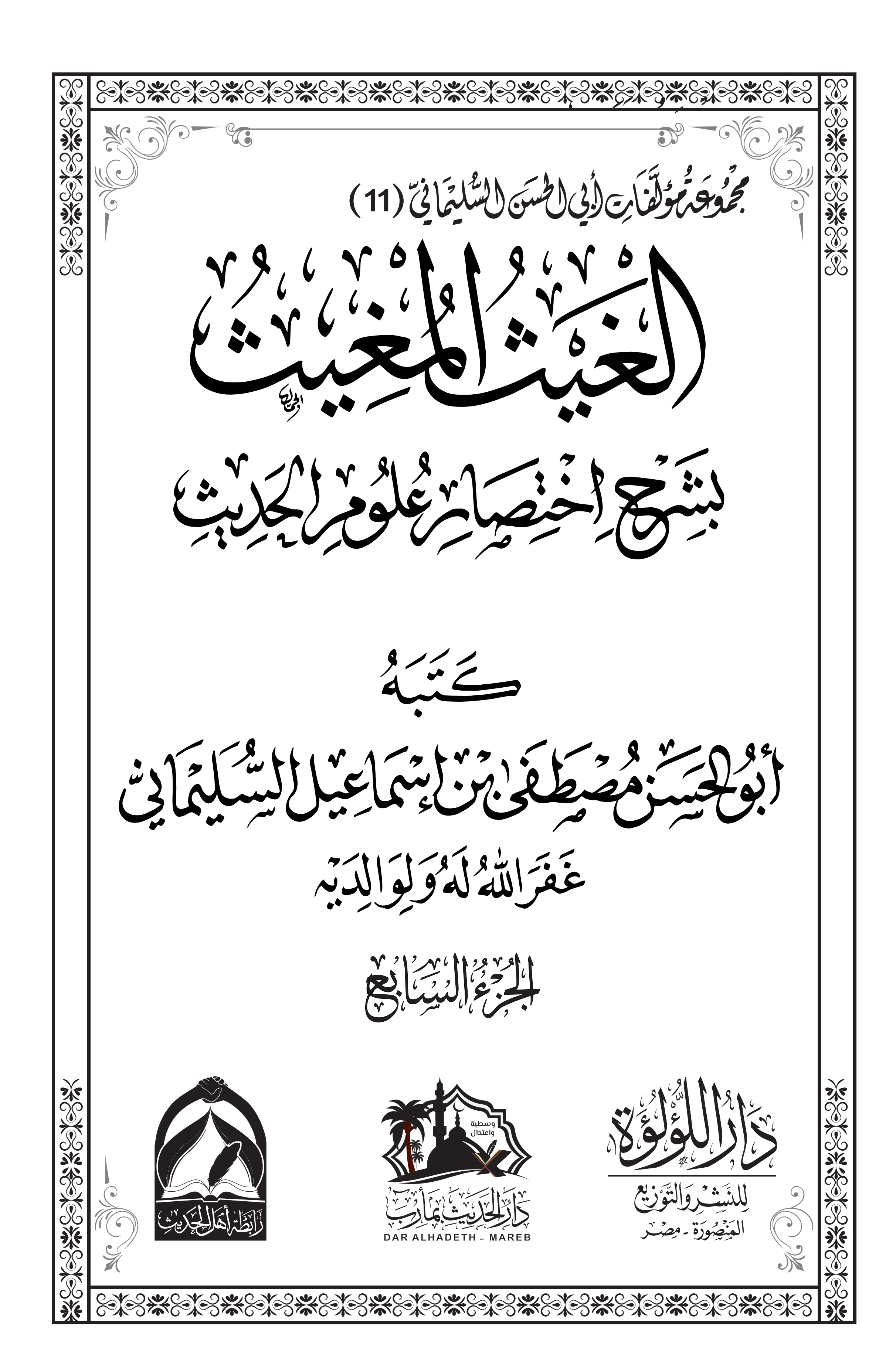
Dar_Elollaa@hotmail.com

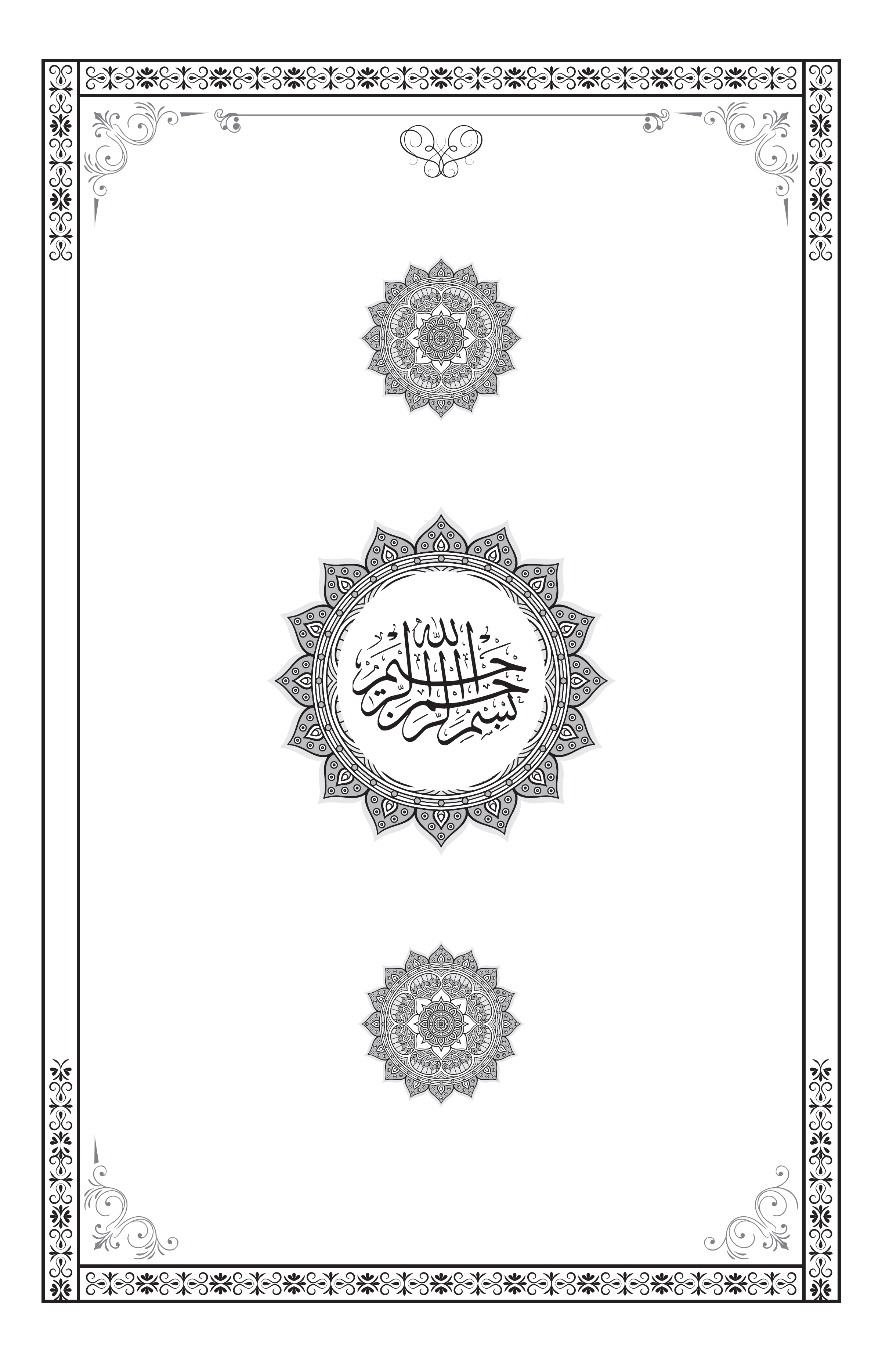
الأزهر : شارع محمد عبده خلف الجامع الأزهر .

01050144505 - 0225117747

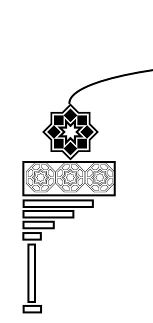
المنصورة : عزبة عقل - بجوار جامعة الأزهر .

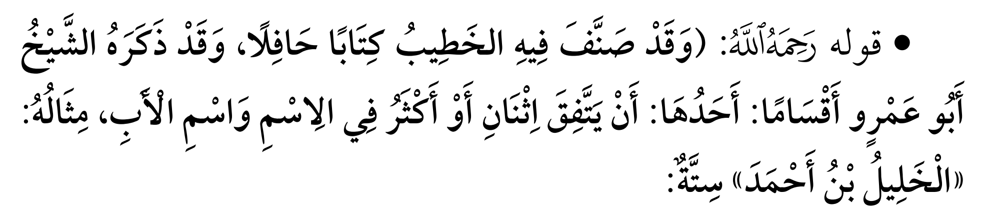
01007868983 -0502357979


مجموعة مؤلفات أبي الحسن السليماني (11)
الغيث المغيث
بشرح اختصار علوم الحديث
كتبه
أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني
غفر الله له ولوالديه
الجزء السابع
رابطة أهل الحديث
وسطية واعتدال
دار الحديث بمأرب
DAR ALHADETH - MAREB
دار اللؤلؤة
للنشر والتوزيع
المنصورة - مصر


بسم الله الرحمن الرحيم







النَّوْعُ الرَّابِعُ والخَمْسُون:
مَعْرِفَةُ المُتَّفِقِ والمُفْتَرِقِ مِنَ الأَسْمَاءِ والأَنْسَاب

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ الخَطِيبُ كِتَابًا حَافِلًا، وَقَدْ ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو أَقْسَامًا: أَحَدُهَا: أَنْ يَتَّفِقَ اِثْنَانِ أَوْ أَكْثَرُ فِي الِاسْمِ وَاسْمِ الْأَبِ، مِثَالُهُ: «الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ» سِتَّةٌ:

أَحَدُهُم النَّحْوِيُّ الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ عِلْمَ الْعَرُوضِ، قَالُوا: وَلَمْ يُسَمَّ أَحَدٌ بَعْدَ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - بِأَحْمَدَ قَبلَ أَبِي الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ، إِلَّا أَبَا السَّفَرِ سَعِيدِ بْنِ أَحْمَدَ- فِي قَوْلِ اِبْنِ مَعِينٍ- وَقَالَ غَيْرُهُ: سَعِيدُ بْنُ يُحْمِدَ، فَاللهُ أَعْلَمُ.

الثَّانِي: أَبُو بِشْرٍ الْمُزَنِيُّ، بَصْرِيٌّ أَيْضًا، رَوَى عَن الْمُسْتَنِيرِ بْنِ أَخْضَرَ عَنْ مُعَاوِيَةَ، وَعَنْهُ عَبَّاسٌ الْعَنْبَرِيُّ وَجَمَاعَةٌ.

وَالثَّالِثُ: أَصْبَهَانِيٌّ، رَوَى عَنْ رَوْحِ بْنِ عُبَادَةَ وَغَيْرِهِ.

وَالرَّابِعُ: أَبُو سَعِيدٍ السِّجزِيُّ، الْقَاضِي الْفَقِيهُ الْحَنَفِيُّ الْمَشْهُورُ بِخُرَاسَانَ رَوَى عَنِ ابْنِ خُزَيْمَةَ وَطَبَقَتِهِ.

الْخَامِسُ: أَبُو سَعِيدٍ الْبُسْتِيُّ الْقَاضِي، حَدَّثَ عَن الَّذِي قَبْلَهُ، وَرَوَى عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ.

السَّادِسُ: أَبُو سَعِيدٍ الْبُسْتِيُّ أَيْضًا، شَافِعِيٌّ، أَخَذَ عَن الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِيِّ، دَخَلَ بِلَادَ الْأَنْدَلُسِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: «أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ» أَرْبَعَةٌ: القَطِيعِيُّ، والبصري، والدَّيْنَوَرِيّ، والطَّرْسُوسِيُّ.

«مُحَمَّدُ بنُ يَعْقُوبَ بنِ يُوسُفَ»: اثنانِ مِن نَيْسَابُورَ، شافعيان: أبو العباسِ الأَصَمُّ، وأبو عبدِ اللهِ بنُ الأَخْرَمِ).

الثالثُ: «أبو عِمْرَانَ الجَوْنِيُّ»، اثنانِ: عبدُ المَلِكِ بنُ حَبِيبٍ تَابِعِيٌّ، ومُوسَى بنُ سَهْلٍ يَرْوِي عن هِشامِ بنِ عُرْوَةَ.

«أبو بَكْرِ بنُ عَيَّاشٍ»، ثلاثةٌ: القارِئُ المَشْهُورُ، والسُّلَمِيُّ البَاجدَّانِيُّ، صَاحِبُ «غريب الحديث»، تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ ومِائَتَيْنِ، وآخَرُ حِمْصِيٌّ مَجْهُولٌ.

(الرابعُ): «صَالِحُ بنُ أَبِي صَالِحٍ»: أَرْبَعَةٌ.

الخامِسُ: «مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ الأنصارِيُّ»، اثنان؛ أَحَدُهُمَا المَشْهُورُ صَاحِبُ «الجُزْءِ» وهو شيخُ البُخَارِيِّ، والآخَرُ ضَعِيفٌ يُكْنَى بأَبِي سَلَمَةَ، وهذا بابٌ واسعٌ كَبِيرٌ كَثِيرُ الشُّعَبِ، يَتَحَرَّر بُالعَمَلِ والكَشْفِ عنِ الشَّيْءِ في أَوْقَاتِهِ).

[الشرح]

«المتفق والمفترق» كما مرَّ بنا أنهما يتفقان في الخَطِّ وفي النُّطْقِ، ويختلفان في المراد، أو المُسَمَّى، فالاسم واحد، سواءً اشتركا في الاسم واسم الأب واسم الجد، أو في الاسم واسم الأب فقط، أو في الاسم فقط.

كما قال بعضهم: إذا قيل: «عبد الله» والقائل لذلك من أهل مكة؛ فالمراد به ابن الزبير، وإذا قيل: «عبد الله» عند أهل المدينة؛ فالمراد بذلك ابن عمر، وإذا قيل: «عبد الله» في أهل الكوفة؛ فالمراد بذلك ابن مسعود، وإذا قيل: عبد الله عند أهل البصرة؛ فالمراد به ابن عباس، وإذا قيل: عبد الله عند أهل الشام؛ فالمراد عبدالله بن عَمْرو ... إلى غير ذلك، هذا إذا اتفقا أو اتفقوا في الاسم فقط، والاتفاق يكون في الاسم، أو في الاسم واسم الأب، أو في الاسم واسم الأب واسم الجد، فسواء كان هذا أو ذاك أو ذلك؛ فكل هذا من المتفِق لفظًا وخطًّا، والمفترِق معنىً، أو قَصْدًا، أو الشخص المراد به.

فالاسم الواحد يشترك فيه جماعة من الناس، ومعرفة هذا من الأهمية بمكان؛ فقد يشترك في هذا الاسم الثقة والضعيف، والعالي والنازل، فالناظر في أسماء الرواة وأحوالهم يتعين عليه معرفة المراد بذلك.

قال أَبو مُحَمَّدٍ أَحْمَدَ بْنَ عِيسَى الْخَفَّافَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سَمِعْتُ سَلَمَةَ بْنَ سُلَيْمَانَ، يَقُولُ: «أَنَا-أي أخبرنا- عَبْدُ اللهِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: ابْنُ مَنْ؟ فَقَالَ: يَا سُبْحَانَ اللهِ، أَمَا تَرْضَوْنَ فِي كُلِّ حَدِيثٍ حَتَّى أَقُولَ: نَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَنْظَلِيُّ، الَّذِي مَنْزِلُهُ فِي سِكَّةِ صُغْدَ، ثُمَّ قَالَ سَلَمَةُ: إِذَا قِيلَ بِمَكَّةَ: (عَبْدُ اللهِ)؛ فَهُوَ ابْنُ الزُّبَيْرِ، وَإِذَا قِيلَ بِالْمَدِينَةِ: (عَبْدُ اللهِ)؛ فَهُوَ ابْنُ عُمَرَ، وَإِذَا قِيلَ بِالْكُوفَةِ: (عَبْدُ اللهِ)؛ فَهُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَإِذَا قِيلَ بِالْبَصْرَةِ: عَبْدُ اللهِ؛ فَهُوَ (ابْنُ عَبَّاسٍ)، وَإِذَا قِيلَ بِخُرَاسَانَ: (عَبْدُ اللهِ)؛ فَهُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ».(١)

وذكره ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ في القسم السادس، فقال: «الْقِسْمُ السَّادِسُ:

(١) أخرجه الخطيب في «الجامع» (٢/ ٧٣).

مَا وَقَعَ فِيهِ الاشتراكُ فِي الاسمِ خاصّةً، أَو الكُنيةِ خاصّةً، وأَشْكَلَ مَعَ ذَلِكَ؛ لكونِهِ لَمْ يُذْكَرُ بغيرِ ذَلِكَ.

مِثالُهُ: مَا رُوِّيناهُ عنِ ابنِ خَلاَّدٍ القاضِي الحافظِ قَالَ: ..». فذكرها.(١)

وقال أبو يعلى رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فَوَائِدُ**: إِذَا قَالَ الْمِصْرِيُّ: عَنْ عَبْدِ اللهِ، وَلَا يَنْسِبُهُ؛ فَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو. وَإِذَا قَالَ الْمَكِّيُّ: عَنْ عَبْدِ اللهِ، وَلَا يَنْسِبُهُ؛ فَهُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَإِذَا قَالَ الْمَدَنِيُّ: عَنْ عَبْدِ اللهِ، وَلَا يَنْسِبُهُ؛ فَهُوَ ابْنُ عُمَرَ، وَإِذَا قَالَ الْكُوفِيُّ: عَنْ عَبْدِ اللهِ، وَلَا يَنْسِبُهُ؛ فَهُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ.

فَاخْتَلَفَ الْقَوْلَانِ فِي إِطْلَاقِ الْبَصْرِيِّ وَالْمَكِّيِّ، وَقَالَ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: إِذَا قَالَهُ الشَّامِيُّ؛ فَابْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَوِ الْمَدَنِيُّ؛ فَابْنُ عُمَرَ، قَالَ الْخَطِيبُ: وَهَذَا الْقَوْلُ صَحِيحٌ، قَالَ: وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ بَعْضُ الْمِصْرِيِّينَ فِي إِطْلَاقِ عَبْدِ اللهِ، وَإِرَادَتِهِ ابْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ».(٢)

- قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ الخَطِيبُ كِتَابًا حَافِلًا، وَقَدْ ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو أَقْسَامًا: أحدها: أَنْ يَتَّفِقَ اثْنَانِ أَوْ أَكْثَرُ فِي الاسْمِ وَاسْمِ الأَبِ**).

قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإِنِّي ذَاكِرٌ في كتابِي هذا نَوْعًا مِنْ عِلْم الحديث، قد يَقَعُ الإشكالُ في مِثْلِهِ على من لم ترتفع في العلم رُتْبَتُهُ، ولم تَعْلُ في تدبيره طَبَقَتُهُ، وهو بيانُ أسماءٍ وأنسابٍ وَرَدَتْ في الحديث مُتَّفِقَةً متماثلةً، وإذا اعْتُبِرَتْ؛ وُجِدَتْ مُفْتَرِقَةً متباينةً؛ فلم يُؤْمَنْ وقوعُ الإشكالِ فيها، ولو في بعضها؛ لاشْتِبَاهها وتَضَاهِيها، وقد وَهِمَ غير واحدٍ من حَمَلَةِ العِلْمِ

---

(١) انظر: «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٤٦٧).

(٢) انظر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (١/ ٤٤٠).

المعروفين بحُسْن الحفظ والفهم في شيء من هذا النوع الذي ذكرناه؛ فحَدانا ذلك على أن شَرَحْناه ولَخَّصْناه، ونسأل الله العصمةَ من الخطأ في جميع الأمور، والعَفْوَ عن زَلَلِنا برأْفته؛ إنه رحيم غفور».(١)

وقال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هَذَا النَّوْعُ مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا، بِخِلَافِ النَّوْعِ الَّذِي قَبْلَهُ؛ فَإِنَّ فِيهِ الِاتِّفَاقَ فِي صُورَةِ الْخَطِّ مَعَ الِافْتِرَاقِ فِي اللَّفْظِ، وَهَذَا مِنْ قَبِيلِ مَا يُسَمَّى فِي أُصُولِ الْفِقْهِ «الْمُشْتَرَكَ»، وَزَلَقَ بِسَبَبِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَكَابِرِ، وَلَمْ يَزَل الِاشْتِرَاكُ مِنْ مَظَانِّ الْغَلَطِ فِي كُلِّ عِلْمٍ».(٢)

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثمَّ الرُّواةُ: إنِ اتفقتْ أَسماؤهم وأَسْماءُ آبائِهِمْ فَصاعِدًا، واختلفتْ أَشْخَاصُهُمْ؛ سواءٌ اتَّفَقَ في ذلك اثنان منهم أو أكثر، وكذلك إذا اتفق اثْنانِ فصاعِدًا في الكُنيةِ والنِّسبةِ؛ فهُو النَّوعُ الذي يُقالُ لهُ: «المُتَّفِقُ والْمُفْتَرِقُ».

وفائدةُ معرفَتِه: خشيةُ أَنْ يُظَنَّ الشخصانِ شَخْصًا واحِدًا، وقد صَنَّفَ فيهِ الخَطيبُ كتابًا حافِلًا، وقد لَخَّصتُه، وزِدْتُ عليه شيئًا كثيرًا.

وهذا عَكسُ ما تقدَّمَ مِن النَّوعِ المسمَّى بـ «المُهْمَلِ»؛ لأنَّهُ يُخشى منهُ أَن يُظَنَّ الواحِدُ اثنَيْنِ، وهذا يُخشى منهُ أَنْ يُظَنَّ الاثنانِ واحدًا».(٣)

---

(١) انظر: مقدمة كتابه «المتفق والمفترق» (١/ ١٠٥).

(٢) انظر: «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٣٥٨).

(٣) انظر: «نزهة النظر» (ص: ٢٥١)، و«المقنع في علوم الحديث» (٢/ ٦١٤)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٦٦)، و«اليواقيت والدرر» (٢/ ٣١٩)، و«شرح نخبة الفكر» (ص: ٦٩٧).

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:(**مِثَالُهُ: «الخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ»، سِتَّةٌ: أَحَدُهُمُ النَّحْوِيُّ البَصْرِيُّ**(١)**، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ عِلمَ العَرُوضِ، قَالُوا: وَلَمْ يُسَمَّ أَحَدٌ بَعْدَ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- بِأَحْمَدَ قَبْلَ أَبِي الخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ، إِلَّا أَبَا السَّفَرِ «سَعِيدَ بْنَ أَحْمَدَ» -فِي قَوْلِ ابْنِ مَعِينٍ-.**

وَقَالَ غَيْرُهُ: «سَعِيدُ بْنُ يُحْمِدَ». فَاللهُ أَعْلَمُ).

✍ **قلت: قال أحمد بن أبي خيثمة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سمعت مصعب بن عبد الله الزبيري، يقول: أول من سُمِّي في الإسلام عبد الملك: عبدُ الملك بن مروان، قال أبو بكر بن أبي خيثمة: وأول من سُمِّي في الإسلام أحمد: أبو الخليل بن أحمد العَروضي».

---

(١) الخَلِيْلُ بنُ أَحْمَدَ الفَرَاهِيْدِيُّ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

ويُقال الباهلي، الإِمَامُ، صَاحِبُ العَرَبِيَّةِ، وَمُنْشِئُ عِلْمِ العَرُوضِ، البَصْرِيُّ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ، وُلِدَ: سَنَةَ مائَةٍ.

وفاته: قال الذهبي: وَمَاتَ: سَنَةَ بِضْعٍ وَسِتِّيْنَ وَمائَةٍ، وَقِيْلَ: بَقِيَ إِلَى سَنَةِ سَبْعِيْنَ وَمائَةٍ.

انظر ترجمته: «أخبار النحويين البصريين» للسيرافي (ص: ٣١)، و«المنتظم في تاريخ الأمم والملوك» (٧/ ٢٧٩)، و«تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٨/ ٣٢٦)، و«طبقات النحويين واللغويين» (ص: ٤٧)، «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٢/ ٨٨٥)، و«المتفق والمفترق» (٢/ ٨٦٧)، و«الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب» (٣/ ١٧٣)، و«تجريد الأسماء والكنى المذكورة في كتاب المتفق» والمفترق (١/ ١٩٠)، و«معجم الأدباء» (٣/ ١٢٦٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٢٩).

وقال أحمد بن أبي خيثمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضًا**: «أول من سُمِّيَ في الإسلام «أحمد»: أبو الخليل، والخليل فرهودي، والفراهيد: صغار الغنم، وكان الخليل يَحُجُّ سنةً، ويَغْزو سنةً، حتى جاءه الموتُ».(١)

•وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(قَالُوا: وَلَمْ يُسَمَّ أَحَدٌ بَعْدَ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- بِأَحْمَدَ قَبْلَ أَبِي الخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ، إِلَّا أَبَا السَّفَرِ «سَعِيدَ بْنَ أَحْمَدَ»، فِي قَوْلِ ابْنِ مَعِينٍ)**.

اعْتَرَضَ عليه ابنُ الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: «وَاعْتُرِضَ عَلَيْهِ بِأَبِي السَّفَرِ سَعِيدِ بْنِ أَحْمَدَ؛ احْتِجَاجًا بِقَوْلِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ فِي اسْمِ أَبِيهِ؛ فَإِنَّهُ أَقْدَمُ، وَأَجَابَ: بِأَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ إِنَّمَا قَالُوا فِيهِ: سَعِيدُ بْنُ يُحْمِدَ، وَاللهُ أَعْلَمُ».(٢)

وقال عبد الله بن أحمد رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ: قال أبي: أبو السفر، اسمه: سعيد بن أحمد الثوري، ثور همدان، قال أبي: الذي حَفِظْتُ من وكيع: سعيد بن أحمد، قال: وكان في لسان وكيع عجلة، قال: وزعم عباس الوراق أنه سمعه يقول: سعيد بن يُحْمِد، قال: ولا أراه إلا الصواب».

وقال عبد الله: سمعت أبي يقول: أحفظه عن وكيع، اسم أبي السفر:

---

(١) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٢٦)، وانظر: «البصائر والذخائر» (٣/ ١٢٣).

وانظر: «معجم الأدباء» (٣/ ١٢٦٠)، و، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٨/ ٣٢٧)، و«وفيات الاعيان» (٢ / ٢٤٨)، و«نور القبس» (ص ٥٦).

(٢) انظر: «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٣٥٨).

سعيد بن أحمد الثوري، ثور همدان».(١)

✍ **قلت:** وقد اختلف في تسمية أبيه: هل هو «أحمد» أو «يُحْمِد» فابن معين يقول: «سعيد بن أحمد»، وأما على قول غيره: هو أبو السَّفر، وهو «سعيد بن يُحْمِد».

قال ابن أبي حاتم رَحِمَهُمَاٱللَّهُ: «سعيد بن يُحْمِد - أبو السفر الهمداني - روى عن ابن عباس والبراء بن عازب وناجية بن كعب، روى عنه أبو إسحاق الهمداني، ومطرف، ويونس بن أبي إسحاق، وابنه عبد الله، وشعبة، ومالك ابن مغول، سمعت أبي يقول ذلك.

حدثنا عبد الرحمن أنا ابن أبي خيثمة فيما كَتَب إليَّ قال: سألتُ يحيى ابن معين عن أبي السفر؟ فقال اسمه: سعيد بن أحمد الثوري، ثور همدان، كوفي ثقة، سمعت أبي يقول: أبو السفر صدوق».(٢)

قال البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ: «سَعِيد بْن يُحمِد، أَبو السَّفَر، الثَّوري، ثَور همدان، وثور من بكيل، كُوفيٌّ، سَمِع ابْن عَبّاس، والبَراء، وناجية، رَوَى عَنه: أَبو إِسْحَاق، ومُطَرِّف، وشُعبة، ويُونُس بْن أَبي إسحاق».(٣)

---

(١) انظر: «العلل» رواية عبد الله (٥١٦٩)، و(١٨٦٢)، و«الجامع لعلوم الإمام أحمد» (١٧/ ٩٨).

(٢) انظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٧٣)، و«الكنى والأسماء» للإمام مسلم (١/ ٤١٦)، و«الأسامي والكنى «للحاكم (٥/ ١٢٨)، و«تهذيب الكمال» (١١/ ١٠١).

(٣) انظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٥١٩)، وانظر: «الثقات» لابن حبان (٨٨٤٢)، و«فتح الباب في الكنى والألقاب» (ص: ٤١٤)، «المدخل إلى الصحيح» (٨٢٣)، «المؤتلف والمختلف» (٣/ ١١٨٥)، «تقييد المهمل» (٢/ ٣٠٥)، «الإكمال» (٤/ ٣٠٠)، «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٣٤٧).

✍ **قلت**: ولقد أصبح العروض علمًا مستقلًّا منذ أن وضع أساساته الخليلُ بن أحمد الفراهيدي، وعرّفه العلماء: بأنّه عِلْمٌ يُبحث من خلاله عن أحوال الأوزان المعروفة عند أئمّة هذا الفن، وعرّفه بعضهم، فقال: هو علمٌ أَشْبَهُ بالميزان للشِّعْر، يُعْرَفُ من خلاله الشِّعْر المكسور من الشِّعْر الموزون، فهو بذلك يُشْبِهُ عِلْمَ النحو الذي يُعرف به الكلام الفصيح من الكلام الملحون، والتعريف الأخير لابن جني، وقالوا: إنّ علم العَروض: هو عِلْمٌ تُعرف به أوزانُ الشِّعْر العربي؛ فيَنْمَاز من خلاله الوزنُ الفاسدُ من الصحيح، ويُعرف من خلاله أيضًا ما يعتري الأوزانَ من زِحَافات أو عِلَل.

قال محمد بن علي السَّراج رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هو عِلْم يعرفُ به صحيح وزن الشعر من فاسده، وَضَعَهُ الخليل بن أحمد، مُهْتَدِيًا إليه بِعِلْم الإيقاع؛ لتقاربهما».(١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(الثَّانِي: أَبُو بِشْرٍ المُزَنِيُّ(٢)، بَصْرِيٌّ أَيْضًا، رَوَى عَنِ المُسْتَنِيرِ بْنِ أَخْضَرَ عَنْ مُعَاوِيَةَ، وَعَنْهُ عَبَّاسٌ العَنْبَرِيُّ وَجَمَاعَةٌ.**

(١) انظر: «اللباب في قواعد اللغة» (ص: ١٨٧).

(٢) هو: الخليل بن أحمد المزني، ويُقال: السلمي أبو بشر البصري.
ذكره ابن حِبَّان في «الثقات»، قال الخطيب: ورأيت شيخًا من شيوخ أصحاب الحديث يُشَار إليه بالفهم والمعرفة، توفي: سنة سبعين، وقيل: خمس وستون ومائة.
وقال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص: ١٩٥): الخليل بن أحمد المزني أبو السلمي أبو بشر صدوق من السابعة أيضا وقد خلطه بعضهم بالذي قبله وهو وهم نبه عليه البخاري بخ.

وَالثَّالِثُ: أَصْبَهَانِيٌّ، رَوَى عَنْ رَوْحِ بْنِ عُبَادَةَ وَغَيْرِهِ.

وَالرَّابِعُ: أَبُو سَعِيدٍ السِّجْزِيُّ، القَاضِي الفَقِيهُ الحَنَفِيُّ المَشْهُورُ بِخُرَاسَانَ. رَوَى عَنِ ابْنِ خُزَيْمَةَ وَطَبَقَتِهِ.

الخَامِسُ: أَبُو سَعِيدٍ البُسْتِيُّ القَاضِي، حَدَّثَ عَنِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَرَوَى عَنْهُ البَيْهَقِيُّ.

السَّادِسُ: أَبُو سَعِيدٍ البُسْتِيُّ أَيْضًا، شَافِعِيٌّ، أَخَذَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ الإِسْفَرَائِينِيِّ، ودَخَلَ بِلَادَ الأَنْدَلُسِ).

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والثالثُ: الخليلُ بنُ أحمدَ بصريٌّ أيضًا، يروي عن عكرمةَ، ذكرهُ أبو الفضلِ الهَرَويُّ في كتابِ «مشتبهِ أسماءِ المحدثينَ»، فيما حكاهُ ابنُ الجوزيِّ في «التلقيحِ «عن خطِّ شيخهِ عبدِ الوهابِ الأنماطيِّ عنهُ.

قلتُ -أي العراقي-: وأَخْشَى أنْ يكونَ هذا هوَ الخليلُ بنُ أحمدَ النَّحْويُّ؛ فإنَّهُ روى عن غير واحدٍ منَ التابعينَ».[1]

وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقدْ أَسْقَطْتُ منَ السِتَّةِ الذينَ ذكرَهم ابنُ الصلاحِ واحدًا، وهوَ الخليلُ بنُ أحمدَ، أصبهانيٌّ، يروي عنْ رَوْحِ بنِ عُبَادةَ؛ لأَنَّهُ وهمَ فيهِ، وإنما هوَ الخليلُ بنُ محمدٍ، ووهِمَ فيهِ قبْلَهُ ابنُ الجوزيِّ، وأبو الفضلِ الهرويُّ؛ فإنَّهُ عدَّهُ فيمَن اسمُهُ الخليلُ بنُ أحمد، وهوَ في «تاريخِ أصبهانَ» لأبي نُعيمٍ على الصوابِ: الخليلُ بنُ محمدٍ أبو العباسِ العجليُّ، وروى من

(١) انظر: «شرح التبصرة» (٢/ ٢٦٠).

طريقِهِ عِدَّةَ أحاديثَ، وجعلتُ مكانهُ الخليلَ بنَ أحمدَ البصريَّ، الذي يروي عن عكرمةَ، كما ذكرهُ أبو الفضلِ الهَرَويُّ، إنْ لَمْ يكنْ هوَ الخليلَ النحويَّ، وسأذكرُ بعدَ هذا جماعةً يُعَوَّضُ منهم عن هذينِ الاسمينِ، إنْ كانا مُكَرَّرَيْنِ».[١]

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا وهم من المصنف، وكأنه قلّد فيه غيره، فقد سبقه إلى ذلك ابن الجوزي في «التلقيح»، وسبقهما إلى ذلك أبو الفضل الهروي في كتاب «مشتبه أسماء المحدثين «فعدّ هذا فيمن اسمه الخليل بن أحمد، وإنما هو الخليل بن محمد العجلي، يُكْنى أبا العباس، وقيل: أبا محمد، هكذا سماه أبو الشيخ ابن حيان في كتاب «طبقات الأصبهانيين»، وكذلك أبو نعيم في «تاريخ أصبهان»، وروى له أحاديث في ترجمته عن روح بن عبادة وغيره، فَقَالَ: حدثنا عبد الرحمان بن محمد بن جَعْفَر، حدثنا أبو الأسود عبد الرحمان بن محمد بن الفيض، حدثنا الخليل بن محمد، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا موسى بن عبيد، أخبرني عبد الله بن دينار، قال: قال عبد الله بن عمر: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «**إِذَا مَشَتْ أُمَّتِي الْمُطَيْطَاءَ ... الحديث**».[٢] وروى له حديثين آخرين من روايته عن عبد العزيز بن أبان،

---

(١) انظر: «شرح التبصرة» (٢/ ٢٦١-٢٦٢).

(٢) (**صحيح**)، أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٦٧١٦)، والطبراني في «الأوسط» (١٣٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٥٢٥)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٥٧٨)، وصححه شيخنا الألباني - رحمه الله تعالى - في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٩٥٦).

المُطَيْطَاءُ: مِشْيَةُ المُتَبَخْتِرِ وَمَدُّ يَدِهِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ ﴾ =

وحديثًا من روايته عن أبي بكر الواسطي، وهكذا ذكره الحافظ أبو الحجاج المزي في الرواة عن روح بن عبادة: الخليل بن محمد العجلي الأصبهاني، ولم أر أحدًا من الأصبهانيين تَسَمَّى الخليلَ بنَ أحمد، بل لم يذكر أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» أحدًا اسمه الخليل غير الخليل بن محمد العجلي هذا، والوهم في ذلك من أبي الفضل الهروي، وتَبِعَهُ ابنُ الجوزي والمصنفُ». (١)

وقال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَالثَّالِثُ: بَصْرِيٌّ أَيْضًا يَرْوِي عَنْ عِكْرِمَةَ، ذَكَرَهُ أَبُو الْفَضْلِ الْهَرَوِيُّ الْحَافِظُ فِي كِتَابِهِ (مُشْتَبِهِ أَسْمَاءِ الْمُحَدِّثِينَ) فِيمَا حَكَاهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «تَلْقِيحِهِ» عَنْ خَطِّ شَيْخِهِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْأَنْمَاطِيِّ عَنْهُ، قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلَ؛ فَإِنَّهُ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ. بَلْ قَالَ شَيْخُنَا: أَخْلَقُ بِهِ أَنْ يَكُونَ غَلَطًا؛ فَإِنَّ أَقْدَمَ مَنْ يُقَالُ لَهُ: الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ: الْأَوَّلُ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ فِي تَرْجَمَتِهِ أَنَّهُ لَقِيَ عِكْرِمَةَ، بَلْ ذَكَرُوا أَنَّهُ لَقِيَ أَصْحَابَ عِكْرِمَةَ؛ كَأَيُّوبَ السِّخْتِيَانِيِّ، فَلَعَلَّ الرَّاوِيَ عَنْهُ أَسْقَطَ الْوَاسِطَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عِكْرِمَةَ، فَظَنَّهُ أَبُو الْفَضْلِ آخَرَ غَيْرَ الْأَوَّلِ، وَلَيْسَ كَمَا ظَنَّ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ أَحَدٌ تَسَمَّ أَحْمَدَ مِنْ بَعْدِ قَرْنِ النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ إِلَّا وَالِدَ الْأَوَّلِ، يَعْنِي كَمَا تَقَدَّمَ مَعَ مَا فِيهِ». (٢)

= [القيامة:٣٣] أنه التَّبَخْتُر.

انظر: «فقه اللغة وسر العربية» (ص: ١٣٦)، «غريب الحديث» للقاسم بن سلام (١/ ٢٢٣).

(١) انظر: «التقييد والإيضاح» (٤٠٦ – ٤٠٧).

(٢) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠).

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضًا:** «وَالرَّابِعُ: اسْمُ جَدِّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْخَلِيلِ أَبُو سَعِيدٍ السِّجْزِيُّ، الْفَقِيهُ الْحَنَفِيُّ، قَاضِي سَمَرْقَنْدَ، حَدَّثَ عَنِ ابْنِ خُزَيْمَةَ وَابْنِ صَاعِدٍ وَالْبَغَوِيِّ وَغَيْرِهِمْ، سَمِعَ مِنْهُ الْحَاكِمُ، وَذَكَرَهُ فِي (تَارِيخِ نَيْسَابُورَ)، مَاتَ بِسَمَرْقَنْدَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ».(١)

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والخامسُ: الخليلُ بنُ أحمدَ، أبو سعيدٍ البُسْتِيُّ القاضي المهلَّبِيُّ، ذكرَ ابنُ الصلاحِ: أَنَّهُ سَمِعَ منَ الخليلِ بنِ أحمدَ السجزيِّ المذكورِ، ومن أحمدَ بنِ المظَفَّرِ البكريِّ، وغيرِهما، حدَّثَ عنهُ البيهَقِيُّ.

حَدَّث عن: أبي العباس أحمد بن المظفر البكري، صاحب أحمد بن أبي خيثمة، وسَمِيِّهِ أبي سعيد الخليل بن أحمد السجزي، القاضي الحنفي.

وعنه: أبو بكر أحمد بن الحسين البَيْهقي -في «سننه الكبرى»، و «الشعب»، و «دلائل النبوة»، وذكر أنه سمع منه بنيسابور حين قدم حاجًا سنة أربعمائة، ووصَفَه بالقاضي-.

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٢٧٠).

وقال الحافظ في «نزهة الألباب»: اسمه محمد، والخليل لقبه، ذكره ابن مندة.

وفاته» توفي سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة.

انظر: «المستدرك» (٤/ ٤٠٥/ ٧٧٨٨)، «مختصر تاريخ نيسابور» (٤٢/ ب)، «يتيمة الدهر» (٤/ ٣٨٧)، «الإكمال» (٢/ ٥٦٧)، (٣/ ١٧٤)، «الأنساب» (٣/ ٢٤٧)، «تاريخ دمشق» (١٧/ ٣١)، «بغية الطلب» (٧/ ٣٣٧٣)، «نزهة الناظر» (٢٧)، «النبلاء» (١٦/ ٤٣٧)، «تاريخ الإسلام» (٢٦/ ٦٢٣)، و«نزهة الألباب» (١/ ٢٤٩)، «تاج التراجم» (١٠٦)، «الطبقات السنية» (٣/ ٢١٦)، «شذرات الذهب» (٤/ ٤١٣).

قال عبد الغافر في «السياق»: من أولاد المهلب بن أبي صفرة، جليل مشهور فاضل، قَدِمَ نيسابور سنة أربعمائة حاجًا، وحَدَّث عن أبي العباس أحمد بن المظفَّري البكري عن أبي بكر أحمد بن زهير بن حرب، بـ «تاريخ ابن أبي خيثمة»، وقال ابن الصلاح في «المقدمة»: فاضل، حَدَّثَ عنه البيهقي الحافظ، روى عن: القاضي أبي سعيد الخليل بن أحمد بن محمَّد بن الخليل، وغيره.

وترجمه الذهبي في «تاريخه» من الطبقة الحادية والأربعين فيمن تُوُفِّي بعد الأربعمائة ظنًا - وقال: روى عنه البَيْهقي وجماعة، ومن الاتفاقات النادرة: أنه سمع من القاضي أبي سعيد الخليل بن أحمد السجزي سَمِيِّه».(١)

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والسادسُ: الخليلُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ، أبو سعيدٍ البستيُّ الفقيهُ الشافعيُّ، ذكرَهُ الحُمَيديُّ في «تاريخِ الأندلسِ»، وذكرَ ابنُ بَشْكُوَالَ في «الصلةِ»: أنَّهُ قَدِمَ الأندلسَ منَ العراقِ في سنةِ اثنتينِ وعشرينَ وأربعمائةٍ، وروى عنْ أبي محمدِ بنِ النحاسِ بمصرَ، وأبي سعيدٍ المالينيِّ، وأبي حامدٍ الإسفراييني، وغيرِهم. وحكى عنْ أبي محمدِ بنِ خزرجٍ أنَّ

---

(١) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٦١).

وانظر: «السنن الكبرى» (٢/ ١٣٨/ ك: الصلاة، باب مبتدئ فرض التشهد)، (٤/ ٤٢)، (٨/ ٢٠٨)، «الشعب» (٣/ ٤٢)، (١٠/ ٢٤٨)، «دلائل النبوة» (٣/ ٢٥١)، «المنتخب من السياق» برقم (٦٦٣)، «مقدمة ابن الصلاح» ص (١٨٠) النوع الرابع والخمسون: «معرفة المتفق والمفترق»، «تاريخ الإسلام» (٢٨/ ٢٢٣)، «توضيح المشتبه» (١/ ٤٩٧)، حاشية «الإكمال» (١/ ٤٣٢).

مولدَهُ سنةُ ستينَ وثلاثمائةٍ، روى عنهُ أبو العباسِ أحمدُ بنُ عمرَ العُذْرِيُّ.

قلتُ -القائل العراقي -: وأخشى أيضًا أنْ يكونَ هذا هوَ الذي قبلهُ؛ ولكنْ هكذا فرَّقَ بينهما ابنُ الصلاحِ، فاللهُ أعلمُ».[(١)]

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وممَّنْ سُمِّيَ أيضًا «الخليلُ بنُ أحمدَ»: الخليلُ بنُ أحمدَ البغداديُّ، يروي عن يسارِ بنِ حاتمٍ، ذكرَهُ ابنُ النجارِ في «الذيلِ».

والخليلُ بنُ أحمدَ أبو القاسمِ الشاعرُ المصريُّ، روى عنهُ الحافظُ أبو القاسمِ بنُ الطحانِ، وذكرَهُ في ذيلِهِ على «تاريخِ مصرَ»، وقالَ: توفيَ سنةَ ثمانٍ وخمسينَ وثلاثمائةٍ.

والخليلُ بنُ أحمدَ بنِ عليٍّ أبو طاهرٍ الجَوْسقَيُّ الصرصريُّ، سَمِعَ منْ أبيهِ، وابنِ البطيِّ وشُهْدَةَ وغيرِهم، روى عنهُ الحافظانِ: ابنُ النجارِ، وابنُ الدبيثيِّ، وذكرَهُ كلٌّ منهما في «الذيلِ»، وتوفيَ سنةَ أربعٍ وثلاثينَ وستمائةٍ، قالَهُ ابنُ النجارِ».[(٢)]

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(القِسْمُ الثَّانِي): «أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ» أَرْبَعَةٌ: القَطِيعِيُّ، والبَصْرِيُّ، والدِّيْنَوَرِيُّ، والطَّرَسُوسِيُّ).**

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فَمِنْهُ (أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَجَدُّهُ حَمْدَانُ هُمْ أَرْبَعَةٌ) مُتَعَاصِرُونَ مِنْ طَبَقَةٍ وَاحِدَةٍ (تَعُدُّهُ) أَيِ: الْمُسَمَّى كَذَلِكَ، أَشْهَرُهُمُ اسْمُ جَدِّ أَبِيهِ مَالِكُ بْنُ شَبِيبٍ، وَيُكَنَّى أَبَا بَكْرٍ الْبَغْدَادِيَّ الْقَطِيعِيَّ، لِسُكْنَاهُ قَطِيعَةَ

(١) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٦١).

(٢) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٦٢).

الدَّقِيقِ، كَانَ مُسْنَدَ الْعِرَاقِ فِي زَمَنِهِ، رَوَى عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ «المسند» «وَالتَّأْرِيخَ» «وَالزُّهْدَ» «وَالْمَسَائِلَ» كُلَّهَا لِأَبِيهِ، وَأَخَذَ عَنْهُ الْحُفَّاظُ؛ كَالدَّارَقُطْنِيِّ وَابْنِ شَاهِينَ وَالْحَاكِمِ وَالْبَرْقَانِيِّ وَأَبِي نُعَيْمٍ.(١)

أحْمَد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب، أبو بكر البَغْدَادي، القطيعي.

قال الدَّارقُطْنِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ثقة زاهد، قديم، سمعت أنّه مجاب الدّعوة، وقال الحاكم: ثقة مأمون، وصحح حديثه في «مستدركه» وقال ابن نقطة: كان ثقة، وقال محَمَّد بن أبي الفوارس: كان مستورًا صاحب سُنَّة، ولم يكُنْ في الحديث بذاك، له في بعض «المسند» أصول فيها نظر، ذُكِرَ أنّه كتبها بعد الغَرَقِ.

وقال الخَطِيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان كثير الحديث، وكان بعضُ كُتبه غَرِقَ؛ فَاسْتَحْدَث نَسْخَها من كتاب لم يكن فيه سماعُه؛ فغمزه النَّاس، إِلَّا أَنَّا لم نر أحدًا امتنع من الرِّواية عنه، ولا تَرَكَ الاحتجاج به، وقد روى عنه من المتقدمين الدارقطني، وابن شاهين».(٢)

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٢٧٣).

(٢) انظر: «أسئلة السلمي» (١٤)، «المستدرك» (١/ ٤٧)، «تاريخ بغداد» (٤/ ٧٣)، (٤/ ٤)، «المتفق والمفترق» (١/ ١٩١)، «المُعْجَم في مشتبه أسامي المحدِّثين» (٧٠)، «الإكمال» (٧/ ١٥٠)، «الأنساب» المتفقة» (٢١٠)، «طبقات الحنابلة» (٣/ ١٢)، «الأنساب» (٤/ ٥٠٧)، «المنتَظِم» (١٤/ ٢٦٠)، «مناقب أحْمَد» (٦١٧)، «نزهة الناظر» رقم (١١)، «المختلطين» للعلّائي (٣)، «تاريخ الإسلام» (٢٦/ ٣٨٩)، «النُّبَلاء» (١٣/ ٥٢٤)، (١٦/ ٢١٠)، «الميزان» (١/ ٨٧)، =

وقال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَأَبُو بَكْرِ بْنُ مَالِكٍ الْقَطِيعِيُّ: رَاوِي «مسند أحمد» وَغَيْرِهِ، اخْتَلَّ فِي آخِرِ عُمْرِهِ، وَخَرِفَ حَتَّى كَانَ لَا يَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا يُقْرَأُ عَلَيْهِ».(١)

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في ثُبوت هذا عن القَطيعي نَظَرٌ، وهذا القول تَبِعَ فيه المصنفُ مقالةً حُكِيَتْ عن أبي الحسن بن الفرات، لم يَثْبُتْ إسنادُها إليه، ذكرها الخَطِيب في «التَّاريخ» فقال: حُدِّثْتُ عن أبي الحسن بن الفرات ... وعلى تقدير ثبوت ما ذكره ابن الفرات من التغير؛ وتَبِعَهُ المصنفُ، فمن سمع منه في الصِّحَّة: الدَّارقُطْنِي، وابن شاهين، والحاكم، والبرقاني، وأبو نعيم، وأبو علي بن المذهب، راوي «المسند» عنه؛ فإنّه سمعه عليه في سَنَة ستّ وستين، والله أعلم».(٢)

وقال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والحكاية الّتي حكاها ابن الصلاح عن ابن الفرات قد ذكرها الخَطِيب في «تاريخه» عنه، والعجب من الذَّهَبِي يردّ قولَ ابن الفرات، ثمّ يقول في آخر ترجمة الحسن بن علي التميمي، الراوي عن القطيعي ما سيأتي؛ فليتأمل.

ونصُّ كلام الذَّهَبِي المشار إليه: الظّاهر من ابن الْمُذْهِبِ أنّه شَيْخٌ ليس بمتقن، وكذلك شَيْخه ابن مالك، ومن ثمّ وقع في «المسند» أشياء غير

=
«المغني» (١/ ٧٣)، «التقييد والإيضاح» (٢/ ١٤٨١)، «غاية النهاية» (١/ ٤٣)، «الاغتباط» (٤)، «توضيح المشتبه» (٣/ ٣١٥)، «اللِّسَان» (١/ ٤١٨)، (٣/ ٩٣)، «فتح المغيث» (٤/ ٣٩١)، وغيرها.

(١) انظر: «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٣٩٧).

(٢) انظر: «التقييد والإيضاح» (٢/ ١٤٨١).

مُحْكَمَةِ المتن ولا الإسناد، والله أعلم».(١)

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي أَنْكَرَهُ الذَّهَبِيُّ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الْفُرَاتِ قَوْلَهُ: كَانَ لَا يَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا يَقْرَأُ، لَا الِاخْتِلَاطَ؛ وَلَكِنْ قَدْ قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجَمَةِ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ الْمُذْهِبِ الرَّاوِي عَنِ الْقَطِيعِيِّ -هَذَا مِنَ الْمِيزَانِ أَيْضًا- مَا نَصُّهُ: الظَّاهِرُ مِنَ ابْنِ الْمُذْهِبِ أَنَّهُ شَيْخٌ لَيْسَ بِمُتْقِنٍ، وَكَذَلِكَ شَيْخُهُ ابْنُ مَالِكٍ، وَمِنْ ثَمَّ وَقَعَ فِي «المسند» أَشْيَاءُ غَيْرُ مُحْكَمَةِ الْمَتْنِ وَالْإِسْنَادِ. انْتَهَى، وَبِالْجُمْلَةِ فَسَمَاعُ أَبِي عَلِيٍّ لِلْمُسْنَدِ مِنْهُ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ، كَمَا نَقَلَهُ شَيْخُنَا عَنْ شَيْخِهِ الْمُصَنِّفِ».(٢)

وأما الثاني: أحمدُ بنُ جعفرِ بنِ حَمْدانَ بنِ عيسى السَّقَطيُّ البَصْريُّ، يُكنَّى أبا بكرٍ أيضًا.

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يروي عنْ عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ بنِ إبراهيمَ الدَّوْرقيِّ وغيرِهِ، وروى عنهُ أبو نُعيمٍ أيضًا وغيرُهُ، وتوفيَ سنةَ أربعٍ وستينَ وثلاثمائةٍ، وقدْ جاوزَ المائةَ».

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَقَدْ جَازَ الْمِائَةَ، وَقَدْ تَجِيءُ رِوَايَتُهُ عَنِ الدَّوْرَقِيِّ غَيْرَ مَنْسُوبٍ؛ فَيَشْتَدُّ اشْتِبَاهُهُ بِالْأَوَّلِ».(٣)

---

(١) انظر: «اللِّسَان» (١/ ٤١٨)، (٣/ ٩٣).

(٢) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٣٩١).

(٣) انظر: «المتفق والمفترق» (١/ ١٩٠)، «تاريخ الإسلام» (٨/ ٢٨٣)، «تجريد الأسماء والكنى المذكورة في كتاب المتفق والمفترق» (١/ ٣٧)، «فتح المغيث» (٤/ ٢٧٣)، «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٦٣).

وأما الثالثُ فهو: أحمدُ بنُ جعفرِ بنِ حَمْدانَ الدِّيْنَوريُّ، حدَّثَ عنْ عبدِ اللهِ بنِ محمدِ بنِ سنانٍ الروحيِّ، روى عنهُ عليُّ بنُ القاسمِ بنِ شاذانَ الرازيُّ وغيرُهُ.

والدِّيْنَوريُّ - بكسر الدال المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفتح النون والواو في آخرها الراء - نسبة إلى الدينور بلدة من بلاد الجبل عند قرميسين، حدث عن عبد الله بن محمد بن سنان الروحي، روى عنه علي بن القاسم بن شاذان الرازي وغيره». (١)

وأما الرابعُ فهو: أحمدُ بنُ جعفرِ بنُ حمدانَ أبو الحسنِ الطَّرَسُوْسيُّ، روى عنْ عبدِ اللهِ بن جابرٍ، ومحمدِ بنِ حصنِ بنِ خالدٍ الطَّرَسُوسيَّيْنِ، وروى عنهُ القاضي أبو الحسنِ الخطيبُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ محمدٍ الخصيْبيُّ المصريُّ، المتوفى: ٣٦٨ هـ». (٢)

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومنْ غرائبِ الاتفاقِ في ذلكَ: محمدُ بنُ جعفرِ بنِ محمدٍ، ثلاثةٌ متعاصرونَ ماتوا في سنةٍ واحدةٍ، وكلٌّ منهمْ في عشرِ المائةِ، وهمْ:

١. أبو بكرٍ محمدُ بنُ جعفرِ بنِ محمدِ بنِ الهيثمِ الأنباريُّ البُنْدَارُ.

---

(١) انظر: «تلقيح الفهوم» (ص ٦٠٣)؛ «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٦٣)؛ و«الأنساب» (٥/ ٤٥٦)، «المتفق والمفترق» (١/ ١٨٩).

(٢) انظر: «المتفق والمفترق» (١/ ١٩٢)، و«تاريخ الإسلام» (٨/ ٢٨٣)، «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٦٣)، فتح «الباقي بشرح ألفية العراقي» (٢/ ٢٨٤)، «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٤/ ٢٧٣).

٢. والحافظُ أبو عمرٍو محمدُ بنُ جعفرِ بنِ محمدِ بنِ مطرٍ النيسابوريُّ

٣. وأبو بكرٍ محمدُ بنُ جعفرِ بنِ محمدِ بنِ كنانةَ البغداديُّ». (١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**«مُحَمَّدُ بنُ يَعْقُوبَ بنِ يُوسُفَ»: اثنانِ مِن نَيْسَابُورَ، شافعيان: أبو العباسِ الأَصَمُّ، وأبو عبدِ اللهِ بنُ الأَخْرَمِ**).

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ يُوسُفَ النَّيْسَابُورِيُّ: اثْنَانِ كِلَاهُمَا فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ، وَكِلَاهُمَا يَرْوِي عَنْهُ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ وَغَيْرُهُ.

فَأَحَدُهُمَا: هُوَ الْمَعْرُوفُ بِأَبِي الْعَبَّاسِ الْأَصَمِّ.

وَالثَّانِي: هُوَ أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ الْأَخْرَمِ الشَّيْبَانِيُّ، وَيُعْرَفُ بِالْحَافِظِ، دُونَ الْأَوَّلِ، وَاللهُ أَعْلَمُ». (٢)

أما الأول: محمَّد بن يعقوب بن يوسف أبو العباس الأصم، السِّناني المعْقِلي، الوراق، الأموي مولاهم، النَّيسابُوري، الفقيه الشافعي.

قال السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سمع من أربعة بطون وماتوا، وأَلْحَقَ الأحفادَ بالأجداد، روى عنه عالَمٌ لا يُحْصَوْن.

وقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: آخر من روى عنه في الدنيا بالإجازة أبو نعيم الحافظ.

توفي: سنة ست وأربعين وثلاثمائة». (٣)

---

(١) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٦٣).

(٢) انظر: «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٣٦٠).

(٣) انظر: «المستدرك» (١/ ٤٢)، «مختصر تاريخ نيسابور» (٥٣/ ب)، «معجم الإسماعيلي» (١/ ٤٩٨)، «الإرشاد» (٣/ ٨٥٥)، «الإكمال» (٤/ ٥٣٧)، (٧/ = ⇦

والثاني: ابن الأخرم هو: محمَّد بن يعقوب بن يوسف بن يعقوب العدل الحافظ، الشَّيْباني، النَّيْسابُوري.

عنه: أبو عبد الله الحاكم في «مستدركه» وأكثر عنه، وذكر أنه حدثه إملاءً...، قال الحاكم في «تاريخه»: كان صَدْرَ أهل الحديث بنيسابور بعد أبي حامد بن الشرقي، وكان لا يرضى بهذا إذا قلناه، وكان يحفظ ويفهم، صنَّف على «الصحيحين» البخاري ومسلم، وصنف «مسندًا» كبيرًا، وجملة من الشيوخ، وغير ذلك، ولم يرحل، ولكن أدرك بنيسابور الأسانيد العالية، وكان الإمام أبو بكر محمَّد بن إسحاق بن خزيمة يرجع إلى فهمه، وسأله أبو العباس السَّراج أن يُخَرِّج على «صحيح مسلم» ففعل، توفي: سنة أربع وأربعين وثلاثمائة». (١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(الثالثُ: «أبو عِمْرَانَ الجَوْنِيُّ»، اثنانِ: عبدُ المَلِكِ بنُ حَبِيبٍ تَابِعِيٌّ، ومُوسَى بنُ سَهْلٍ يَرْوِي عن هِشامِ بنِ عُرْوَةَ)**.

فالأولُ: بصريٌّ، وهوَ أبو عِمْرانَ عبدُ الملكِ بنُ حبيبٍ الجَوْنِيُّ التابعيُّ.

= ٣١٩)، «الأنساب» (١/ ١٨٧)، (٥/ ٢٣١)، «مختصره» (١/ ٧٠)، «تاريخ دمشق» (٥٦/ ٢٨٧)، «مختصره» (٢٣/ ٣٦١)، «المنتظم» (١٤/ ١١٢)، «التقييد» (١٤٠)، «طبقات ابن الصلاح» (١/ ٢٩٢)، «طبقات علماء الحديث» (٣/ ٥١)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٦٠)، «النبلاء» (١٥/ ٤٥٢)، «تاريخ الإسلام» (٢٥/ ٣٦٢).

(١) انظر: «مختصر تاريخ نيسابور» (٥٣)، «الإرشاد» (٣/ ٨٣٥)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٦٤)، «النبلاء» (١٥/ ٤٦٦)، «تاريخ الإسلام» (٢٥/ ٣١٢)، «العبر» (٢/ ٦٨)، «الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم» (١١٠٣).

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الإِمَامُ، الثِّقَةُ، المشهورُ، وسمَّاهُ الفلاَّسُ: عبدَ الرحمنِ، ولَمْ يُتَابَعْ على ذلكَ، وتوفي سنةَ تسعٍ وعشرينَ ومائةٍ، قيلَ: سنةَ ثمانٍ وعشرينَ، وقيلَ: سنةَ ثلاثٍ وعشرينَ».

وَثَّقَهُ: يَحْيَى بنُ مَعِيْنٍ، وَغَيْرُهُ، وَحَدِيْثُهُ فِي الأُصُوْلِ السِّتَّةِ».(١)

وأما الثاني: فمتأخرُ الطبقةِ عنهُ، وهوَ: أبو عمرانَ موسى بنُ سهلِ بنِ عبدِ الحميدِ الجَوْنيُّ.

روى عنِ الربيعِ بنِ سليمانَ وطبقتِهِ، روى عنهُ الإسماعيليُّ والطبرانيُّ، وغيرهما، وهوَ بصريٌّ، سكنَ بغدادَ، وبغدانُ - بالنونِ - لغةٌ فيها.

قال السهمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سألت الدَّارَقُطْنِيّ عن أبي عمران موسى بن سهل الجوني؟ فقال: ثقة.

وفاته: توفي: سنة٣٠٧ هـ».(٢)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**أبو بَكْرِ بنُ عَيَّاشٍ**»، **ثلاثةٌ: القارئُ المَشْهُورُ، والسُّلَمِيُّ البَاجدَّانِيُّ صَاحِبُ «غريب الحديث»، تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ ومِائَتَيْنِ، وآخَرُ حِمْصِيٌّ مَجْهُولٌ**).

---

(١) انظر: «موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله» (٢/ ٣٧٧)، «الطبقات الكبرى» (٧/ ٢٣٨)، «التاريخ الكبير» للبخاري (٥/ ٤١٠)، «جامع التحصيل» (ص: ٢٢٩)، «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٥٥).

(٢) انظر: «موسوعة أقوال الدارقطني» (٣٦١٥)، «تاريخ الإسلام» (٧/ ١٢٧)، «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٦٤)، «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٤/ ٢٧٥).

أَبُو بَكْرِ بنُ عَيَّاشِ بنِ سَالِمِ الأَسَدِيُّ الكُوْفِيُّ، الحَنَّاطُ - بِالنُّوْنَ - المُقْرِئُ، الفَقِيْهُ، المُحَدِّثُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، وَبَقِيَّةُ الأَعْلاَمِ، مَوْلَى وَاصِلٍ الأَحْدَبِ.

وَفِي اسْمِهِ أَقْوَالٌ: أَشهَرُهَا: شُعْبَةُ؛ فَإِنَّ أَبَا هَاشِمٍ الرِّفَاعِيَّ، وَحُسَيْنَ بنَ عَبْدِ الأَوَّلِ، سَأَلاَهُ عَنِ اسْمِهِ.

فَقَالَ: شُعْبَةُ، وَسَأَلَه يَحْيَى بنُ آدَمَ، وَغَيْرُهُ عَنِ اسْمِهِ، فَقَالَ: اسْمِي كُنْيَتِي.

وَأَمَّا النَّسَائِيُّ، فَقَالَ: اسْمُهُ مُحَمَّدٌ، وَقِيْلَ: اسْمُهُ مُطَرِّفٌ، وَقِيْلَ: رُؤْبَةُ، وَقِيْلَ: عَتِيْقٌ، وَقِيْلَ: سَالِمٌ.

يَقُوْلُ: وُلِدْتُ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِيْنَ.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قُلْتُ: فَأَمَّا حَالُهُ فِي القِرَاءةِ؛ فَقَيِّمٌ بِحَرفِ عَاصِمٍ، وَقَدْ خَالَفَه حَفْصٌ فِي أَزْيَدَ مِنْ خَمْسِ مائَةِ حَرْفٍ، وَحَفْصٌ أَيْضًا حُجَّةٌ فِي القِرَاءةً، لَيِّنٌ فِي الحَدِيْثِ.

وقال الحافظ ابن حجر: أبو بكر بن عياش -بتحتانية ومعجمة- بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الحناط بمهملة ونون مشهور بكنيته، والأصح: أنها اسمه، وقيل: اسمه محمد أو عبد الله أو سالم أو شعبة أو رؤبة أو مسلم أو خداش أو مطرف أو حماد أو حبيب عشرة أقوال، ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح من السابعة، مات سنة أربع وتسعين وقيل: قبل ذلك بسنة أو سنتين، وقد قارب المائة، وروايته في مقدمة مسلم ع». (١)

(١) انظر: «المتفق والمفترق» (١٥٧٣)، «الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط» =

الثاني هو: الحُسين بْن عَيَّاش بْن حازم، أبو بَكْر السُّلَميُّ، مولاهم، اللُّغَويُّ الجَزَريُّ الباجُدَّائيُّ الرَّقِّيُّ.

قال الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ: روى عنه: علي بن جميل الرقي وغيره، وكان فاضلًا أديبًا، وله كتاب مُصَنَّف على غريب الحديث.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: الحسين بن عياش بتحتانية ومعجمة بن حازم السلمي مولاهم أبو بكر الباجدائي بموحدة وجيم مضمومة ودالٌ ثقيلةٌ وبعد الألف همزة، ثقة من العاشرة، مات سنة أربع ومائتين.

قال ابن السمعاني رَحِمَهُ اللَّهُ: باجُدَّا قريةٌ بالقرب من بغداد الرقي».(١)

✍ **قلت**: والثالث: أبو بكر بن عياش الحمصي.

قال الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ: والثاني: أبو بكر بن عياش الحمصي، حدث جعفر ابن عبد الواحد الهاشمي عنه عن عثمان بن شباك الشامي، وعثمان وأبو بكر مجهولان، وجعفر كان غير ثقة.

= (ص: ٣٨٢)، «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٩٥)، «تاريخ الإسلام (٤/ ١٢٦١)، «من تكلم فيه وهو موثق» (ص: ٢٠٧)، «معجم الأدباء» (٢/ ٧٥١)، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٣٣/ ١٢٩)، «تقريب التهذيب» (ص: ٦٢٤)، «معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار» (ص: ٨٠)، «طبقات الحفاظ» (ص: ١١٩).

(١) انظر: «المتفق والمفترق» (٣/ ٢١٢٢)، «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي (١/ ٢١٦)، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٦/ ٤٥٩)، «تاريخ الإسلام» (٥/ ٥٥)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٤٥)، «ديوان الضعفاء» (ص: ٩٠)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٦٢)، «تقريب التهذيب» (ص: ١٦٧).

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والثاني: أَبُو بَكْرِ بنُ عَيَّاشٍ الحِمْصيُّ، الَّذِي حَدَّثَ عَنْهُ جَعْفَرُ بنُ عَبْدِ الواحدِ الهاشميُّ وَهُوَ مجهولٌ.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «روى عن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، وعنه عثمان بن شباك، لا يُدْرَى من هو». (١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**الرابعُ: «صَالِحُ بنُ أَبِي صَالِحٍ»: أَرْبَعَةٌ**).

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «القِسْمُ الرابعُ: عَكْسُ هَذَا، ومثالُهُ: صَالحُ بنُ أَبِي صالحٍ أربعةٌ:

أحدُهم: مَوْلَى التَّوأَمَةِ بنتِ أميّةَ بنِ خَلَفٍ.

والثاني: أبوهُ أبو صالحٍ السَّمَّانُ ذَكْوَانُ، الرَّاوِي عَنْ أبي هُرَيْرَةَ.

والثالثُ: صالحُ بنُ أبي صالحٍ السَّدُوسيُّ، رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وعَائشةَ، رَوَى عَنْهُ خَلاّدُ بنُ عَمْرٍو.

والرابعُ: صالحُ بنُ أبي صالحٍ مَوْلَى عَمْرِو بنِ حُرَيْثٍ، رَوَى عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، رَوَى عَنْهُ أَبُو بَكْرِ بنُ عَيَّاشٍ، واللهُ أعلمُ».

✍ **قلت: أما الأول**: فهو: صَالِحٌ مَوْلَى الْتَوْأَمَةِ، وَهُوَ أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ أَبِي صَالِحٍ نَبْهَانَ الْمَدَنِيُّ.

---

(١) انظر: «المتفق والمفترق» (٣/ ٢١٢٢)، «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي (٣/ ٢٢٩)، «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٤٦٥)، «ميزان الاعتدال» (٤/ ٥٠٣)، «التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل» (٣/ ٨٥).

قال عبد الله بن أحمد: فقلت: لأبي: إن بشر بن عمر زعم أنه سأل مالك ابن أنس، عن صالح مولى التوأمة. فقال: ليس بثقة.

وقال المروذي: سألت أبا عبد الله، عن صالح مولى التوأمة. فقال: قال مالك: قد رأيته مختلطًا، ولم يَحْمِلْ عنه، ثم قال: من سمع منه قبل الاختلاط؛ فكأنه، تُوُفِّيَ: سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ».

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: صالح بن نبهان المدني مولى التوأمة، بفتح المثناة وسكون الواو بعدها همزة مفتوحة، صدوق اختلط بآخره، قال ابن عدي: لا بأس برواية القدماء عنه: كابن أبي ذئب، وابن جريج، من الرابعة، مات سنة خمس أو ست وعشرين، وقد أخطأ من زعم أن البخاري أخرج له د ت ق».(١)

والثاني: أبو صالحٍ السَّمَّانُ ذَكْوَانُ، الرَّاوِي عَنْ أبي هُرَيْرَةَ.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «القُدْوَةُ، الحَافِظُ، الحُجَّةُ، ذَكْوَانُ بنُ عَبْدِ اللهِ مَوْلَى أُمِّ المُؤْمِنِيْنَ جُوَيْرِيَةَ الغَطَفَانِيَّةِ، كَانَ مِنْ كِبَارِ العُلَمَاءِ بِالمَدِيْنَةِ، وَكَانَ يَجْلِبُ الزَّيْتَ وَالسَّمْنَ إِلَى الكُوْفَةِ.

وُلِدَ: فِي خِلاَفَةِ عُمَرَ، وَشَهِدَ - فِيْمَا بَلَغَنَا - يَوْمَ الدَّارِ، وَحَصْرَ عُثْمَانَ.

---

(١) انظر: «العلل» للإمام أحمد (٢٣٨٢)، (٢٦١٧)، (٣٢٣٤)، (٤٤٧٩)، «موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله» (٢/ ١٧٣)، «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (ص: ٨٦)، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٢٩/ ٣١١)، «الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط» (ص: ١٧٧)، «تاريخ الإسلام» (٣/ ٤٣٣)، «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤١٦)، «تقريب التهذيب» (ص: ٢٧٤).

حَدَّثَ عَنْهُ: ابْنُهُ؛ سُهَيْلُ بنُ أَبِي صَالِحٍ، وَالأَعْمَشُ، وَسُمَيٌّ ...وغيرهم، ذَكَرَهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، فَقَالَ: ثِقَةٌ ثِقَةٌ، مِنْ أَجَلِّ النَّاسِ وَأَوْثَقِهِم.

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ذكوان أبو صالح السمان الزيات المدني، ثقة ثبت، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة، من الثالثة مات سنة إحدى ومائة ع». (١)

والثالث: صالحُ بنُ أبي صالحٍ السَّدُوسيُّ

قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حدث عن: علي بن أبي طالب وعائشة أم المؤمنين، روى عنه: خلاد بن عمرو.

وقال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: صالحُ بنُ أبي صالحِ السَّدُوسِيُّ، روى عنْ عليٍّ، وعائشةَ، روى عنهُ خلادُ بنُ عمرٍو، ذكرَهُ البخاريُّ في «التاريخِ»، وابنُ حبَّانَ في «الثقاتِ». (٢)

---

(١) انظر: «طبقات ابن سعد»:(٦ / ٢٢٦)، و«مصنف ابن أَبي شَيْبَة»:(١٥٧٨٢) و«تاريخ يحيى» برواية الدوري:(٢ / ١٥٨)، و«تاريخ الدارمي»: (٩٥٦)، «سؤالات ابن طالوت ليحيى بن مَعِين»: ص ٣، و«علل ابن المديني»: (٧٧، ١٧٧، ٨٤)، و«طبقات خليفة» (٢٤٨)، و«تاريخه»: (٢٤٦)، و«علل أحمد»: (١ / ١٠٧، ١٠٨، ١٧٧، ٢٠٣)، و«تاريخ البخاري الكبير»: (٨٩٥)، و«تاريخه الصغير»:(١ / ٢٣٩)، «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٤٤)، «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٦)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢١٩)، «تقريب التهذيب» (ص: ٢٠٣).

(٢) انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ٤٠٦)، «التاريخ الكبير» للبخاري (٤/ ٢٨٣)، «المتفق والمفترق» (٢/ ١١٩٨)، «الثقات» لابن حبان (٤/ ٣٧٧)، «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٦٧)، «فتح الباقي بشرح ألفية العراقي» (٢/ ٢٨٧).

الرابع: صالحُ بنُ أبي صالحٍ المخزوميُّ الكوفيُّ.

مولى عَمْرِو بنِ حُرَيْثٍ، واسمُ أبي صالحٍ مِهْرَانُ، روى عن أبي هريرةَ، روى عنهُ أبو بكرِ بنُ عَيَّاشٍ، ذكرَهُ البخاريُّ في «التاريخِ»، ولهُ عندَ الترمذيِّ حديثٌ، ضعَّفَهُ يحيى بنُ معينٍ، وجهَّلَهُ النسائيُّ، قال العراقي: وهذا الرابعُ لَمْ يذكرْهُ الخطيبُ.

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وممَّا لَمْ يذكراهُ: صالحُ بنُ أبي صالحٍ الأسديُّ، روى عنِ الشعبيِّ، روى عنهُ زكريا بنُ أبي زائدةَ، ذكرَهُ البخاريُّ في «التاريخِ»، وروى لهُ النسائيُّ حديثًا، وإنما لَمْ يذكراهُ؛ لكونهِ متأخِّرَ الطبقةِ عنِ الأربعةِ المذكورينَ، وأيضًا فَسَمَّاهُ بعضُهمْ: صالحَ بنَ صالحٍ الأسديَّ، قالَ البخاريُّ: وصالحُ بنُ أبي صالحٍ أصحُّ». [(١)]

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(الخامِسُ: «مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ الأنصارِيُّ»، اثنان:**

أَحَدُهُمَا: المَشْهُورُ صَاحِبُ «الجُزْءِ»[(٢)] وهو شيخُ البُخَارِيِّ، والآخَرُ ضَعِيفٌ يُكْنَى بأَبِي سَلَمَةَ).

---

(١) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٦٨).

(٢) قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٣٧): وَكَانَ أَسنَدَ أَهْلِ زَمَانِهِ، وَلَهُ (جُزْءٌ) مَشْهُوْرٌ مِنَ العَوَالِي، تَفَرَّدَ بِهِ التَّاجُ الكِنْدِيُّ، و(جُزْءٌ) آخَرُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ عَنْهُ، سَمِعْنَاهُ مِنْ طَرِيْقِ السِّلَفِيِّ، و(جُزْءٌ) رَوَاهُ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ المُهَلَّبُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ المُهَلَّبِ المُهَلَّبِيُّ، وَيَقَعُ حَدِيْثُهُ عَالِيًا فِي (الغَيْلاَنِيَّاتِ).

✍ **قلت**: وقد طبع له جزءٌ حديثي، عدد أحاديثه (٩٧) المحقق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني- الناشر: أضواء السلف - الرياض / السعودية، =⇦

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الْقِسْمُ الْخَامِسُ: الْمُفْتَرِقُ مِمَّنِ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَنِسْبَتُهُمْ: **مِثَالُهُ:** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيُّ: اثْنَانِ مُتَقَارِبَانِ فِي الطَّبَقَةِ.

أَحَدُهُمَا: هُوَ الْأَنْصَارِيُّ الْمَشْهُورُ، الْقَاضِي أَبُو عَبْدِ اللهِ الَّذِي رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَالنَّاسُ.

وَالثَّانِي: كُنْيَتُهُ أَبُو سَلَمَةَ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، وَاللهُ أَعْلَمُ».(١)

أما الأول فهو: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيُّ.

الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، المُحَدِّثُ، الثِّقَةُ، قَاضِي البَصْرَةِ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ المُثَنَّى بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ الأَنْصَارِيُّ، الخَزْرَجِيُّ، ثُمَّ النَّجَّارِيُّ، البَصْرِيُّ.

قَالَ الأَثْرَمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ يَقُوْلُ: مَا كَانَ يَضَعُ الأَنْصَارِيَّ عِنْدَ أَصْحَابِ الحَدِيْثِ إِلاَّ النَّظَرُ فِي الرَّأْيِ، وَأَمَّا السَّمَاعُ فَقَدْ سَمِعَ ...، ثُمَّ

=
الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

وله جزء مازال مخطوطًا «من حديث أبي عبد الله محمد بن زيد الأنصاري» - مخطوط (ص: ١) قال في مقدمته: الجزء فيه من حديث أبي عبد الله محمد بن زيد ابن علي بن مروان الأنصاري: رواية أبي طاهر محمد بن محمد بن الحسين بن الصباغ القرشي، عنهم وعنه الشيخ أبو الحسن علي بن محمد بن قنين العبدي، وعنه شيخنا الإمام الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني، رضي الله عنه. وعدد الأحاديث (١٩) حديثًا.

(١) انظر: «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٣٦١).



ذَكَرَ الحَدِيْثَ المَذْكُوْرَ بِضَعْفِهِ.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري القاضي ثقة من التاسعة مات سنة خمس عشرة ع».(١)

وَالثَّانِي: محمد بن عبد الله بن زياد، أبو سَلَمَةَ الأنصاريّ البَصْريُّ.

قَالَ ابن حِبّان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يروي عَنِ الثّقات ما لَيْسَ من حديثهم، لَا يجوز الاحتجاج بِهِ، وقال العقيلي: مُنكَر الحَدِيث».

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهو صاحب مناكير عن مالك بن دينار».

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «محمد بن عبد الله بن زياد الأنصاري أبو سلمة البصري مشهور بكنيته، ومنهم من سماه محمد بن عمر بن عبد الله: كَذَّبُوه من الثامنة، جاوز المائة فق».(٢)

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قلت: هكذا اقتصر المصنف على كونهما اثنين تبعًا للخطيب في كتاب «المتفق والمفترق»، **وزادا الحافظ أبو الحجاج المزي**

---

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» (٧/ ٢٩٤)، «التاريخ الكبير» للبخاري (١/ ١٣٢)، «الجرح والتعديل «التراجم (٧/ ٣٠٥)، «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ٢٥٧)، «تاريخ بغداد» (٩٩٣)، «المتفق والمفترق» (٣/ ١٨٨٨)، «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٣٢)، «تقريب التهذيب» (ص: ٤٩٠).

(٢) انظر: «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٢٦٦)، «الضعفاء والمتروكون» (٣/ ٧٩)، «تاريخ الإسلام» (٥/ ٤٤١)، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٢٥/ ٤٨١)، «تهذيب التهذيب» (٩/ ٢٥٦)، «تقريب التهذيب» (ص: ٤٨٨).

ثالثًا، فقال: محمد بن عبد الله الأنصاري ثلاثة: فزاد فيهم محمد بن عبد الله بن حفص بن هشام بن زيد بن أنس بن مالك الأنصاري، روى عنه ابن ماجه وآخرون.

وذكره ابن حبان في «الثقات»، قلت: **ولهم رابع، وهو: محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري**، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، ويجاب عن المصنف بأنه اقتصر عليهما لتقاربهما في الطبقة، كما أشار إليه المصنف والخطيب قبله، وزاد كونهما بصريين.

والثالث: -وإن كان بصريًا أيضًا- فهو متأخر عنهما؛ فإنه روى عن محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، أحد المذكورين.

وأما الرابع: فهو متقدم الطبقة عليهما انتهى».[١]

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وهذا بابٌ واسعٌ كَبِيرٌ كَثِيرُ الشُّعَبِ، يَتَحَرَّر بُالعَمَلِ والكَشْفِ عنِ الشَّيْءِ في أَوْقَاتِهِ)**.

فائدة: صنَّف علماء الحديث مجموعةً من الكتب على مر العصور في هذه الأبواب المتعلقة باشتباه أسماء المحدثين والرواة بعضهم ببعض، أو مع غيرهم «المؤتلف والمختلف «بِصُوَرِهِ، وهي كتبٌ مهمةٌ جدًّا لطلاب العلم في هذا الشأن، وسوف أذكر جملةً من تلك الكتب؛ لينتفعَ بها طلبة العلم كمرجع في هذه الأبواب:

---

(١) انظر: «التقييد والإيضاح» (ص: ٤٠٩).

ما أُلِّفَ في المؤتلف والمختلف:

١- «المؤتلف والمختلف في أسماء القبائل»: لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي ت: ٢٤٥هـ.

٢-»المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء»: لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي ت: ٣٧٠هـ.

٣- «المؤتلف والمختلف»: للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي ت: ٣٨٥هـ.

٤- «المؤتلف والمختلف»: لأبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الفرضي ت: ٤٠٣هـ.

٥- «مُشْتَبِهُ النِّسْبَة»: لأبي الوليد الفرضي.

٦- «المؤتلف والمختلف»: لأبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي ت: ٤٠٩هـ وله أيضا:

٧- «مُشْتَبِهُ النِّسْبة»: لعبد الغني بن سعيد الأزدي.

٨- «المؤتلف والمختلف»: لأبي سعيد أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله الماليني ت: ٤١٢هـ.

٩- «المؤتلف والمختلف»: لأبي القاسم يحيى بن علي بن محمد بن إبراهيم الحضرمي المصري المعروف بابن الطحان ت: ٤١٦هـ.

١٠- «الإيناس في علم الأنساب»: لأبي القاسم الحسين بن علي بن الحسين المغربي المعروف بابن الوزير ت: ٤١٨هـ.

١١- «الزيادات في كتاب المؤتلف والمختلف» لعبد الغني: لأبي العباس جعفر بن محمد بن المعتز المستغفري ت: ٤٣٢هـ.

١٢- «المختلف والمؤتلف في الأسماء»: لأبي حامد أحمد بن محمد بن ماما الماماني الأصباني ت: ٤٣٦هـ.

١٣- «المُعْجَم في مُشْتَبه أسامي المحدثين»: لعبيد الله بن عبد الله بن أحمد ابن محمد بن يوسف الهروي كان حيا سنة ٤٣٨هـ، وله أيضا:

١٤- «الزيادات الموجودة من كتاب المُعْجَم المشتبه في أسماء المحدثين»: لعبيد الله بن عبد الله الهروي.

١٥- «المؤتلف والمختلف»: لأبي نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد الوائلي البكري السجزي ت: ٤٤٤هـ.

١٦- «المؤتلف والمختلف»: لأبي محمد عبد الله بن الحسن الطبسي ت: ٤٤٩هـ.

١٧- «المؤتنف في تكملة المؤتلف والمختلف» للدارقطني: لأبي بكر أحمد بن علي ثابت الخطيب البغدادي ت: ٤٦٣هـ.

وهو ذيل على كتاب الدارقطني، وله أيضا:

١٨- «تلخيص المتشابه في الرسم، وحماية ما أُشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم»: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، وله أيضا:

١٩- «تالي التلخيص»: للخطيب البغدادي.

٢٠- «الإكمال في رفع عارض الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب»: لأبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر المعروف بالأمير ابن ماكولا ت: ٤٧٥هـ ٤٧٦هـ أو ٤٧٨هـ، وله أيضا:

٢١- «تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام».

٢٢- «تهذيب المؤتلف والمختلف» لمحمد بن حبيب: لأبي عبيد الله عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي ت: ٤٨٧هـ.

٢٣- «تهذيب كتاب المؤتلف والمختلف في أسماء القبائل»: للقاضي أبي الوليد هشام بن أحمد بن هشام الكناني الومشي ت: ٤٨٩هـ.

٢٤- «التنبيهات على أوهام الدارقطني في المؤتلف والمختلف»: لأبي الوليد الوقشي ت: ٤٨٩هـ.

٢٥- «المعجم في المشتبه»: لأبي محمد عبد الله بن يوسف الجرجاني الشافعي ت:٤٨٩هـ.

٢٦- «المؤتلف والمختلف»: لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني ت: ٤٩٨هـ.

٢٧- «المؤتلف والمختلف»: لأبي المظفر محمد بن أحمد الأموي الأبيوردي ت: ٥٠٧هـ. وله أيضا.

٢٨- «ما اخْتُلِفَ وائْتُلِفَ في أنساب العرب»: لأبي المظفر محمد بن أحمد الأبيوردي.

٢٩- «المؤتلف والمختلف»: لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي ت: ٥٠٧هـ.

٣٠- «مختلفي الأسماء»: لأبي الغنائم محمد بن علي بن ميمون المعروف بأبي النرسي ت: ٥١٠هـ.

٣١- «الإعلام بما في المؤتلف والمختلف للدارقطني من الأوهام»: لأبي محمد بن عبد الله بن علي بن عبد الله الرشاطي ت: ٥٤٢هـ.

٣٢- «المؤتلف والمختلف»: لأبي الفضل محمد بن ناصر بن محمد السلامي ت: ٥٥٠هـ.

٣٣- «ما ائْتُلِفَ واخْتُلِفَ من أسماء البقاع»: لأبي الفتح نصر بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن علي النحوي ت: ٥٦١هـ.

٣٤- «الأنساب»: لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني ت: ٥٦٢هـ.

٣٥- «مختصر ما ائْتُلِفَ واخْتُلِفَ من أسماء البقاع»: لأبي الفتح نصر بن عبد الرحمن النحوي: اختصره الحافظ أبو موسى محمد بن عمر بن أحمد الأصفهاني ت: ٥٨١هـ.

٣٦- «ما اخْتُلِفَ وما ائْتُلِفَ من أسماء البقاع»: لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الحازي ت: ٥٨٤هـ.

٣٧- «الفيصل في مشتبه النسبة»: لأبي بكر الحازمي، وله أيضا:

٣٨- «عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب»: لأبي بكر الحازمي وهو في «الأنساب» عامة وغير مختص بـ «المؤتلف والمختلف» غير أن المتمعن له يتبين له أنه مِنْ كُتُبِ ضَبْطِ الأنساب، وأن مادته في «المؤتلف والمختلف».

٣٩- «الاستدراك أو إكمال الإكمال»: لأبي بكر محمد بن عبد الغني المعروف بابن نقطة ت٦٢٩هـ.

٤٠- «اللباب في تهذيب الأنساب»: لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير الجزري ت: ٦٣٠هـ.

٤١- «المؤتلف والمختلف»: لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح الشهروزري ت: ٦٤٣هـ.

٤٢- «المؤتلف والمختلف»: لأبي عبد الله محمد بن محمود بن الحسن المعروف بابن النجار البغدادي ت: ٦٤٣هـ.

٤٣- «مشتبه النسبة»: لأبي المجد إسماعيل بن هبة الدين سعيد بن باطيش ت: ٦٥٥هـ.

٤٤- «هداية المعتسف في المؤتلف والمختلف»: لأبي عبد الله محمد ابن عبد الله القضاعي المعروف بابن الأبار ت: ٦٥٨هـ.

٤٥- «ذيل كتاب مشتبه الأسماء والنسب لأبي بكر بن نقطة المذيل على كتاب ابن ماكولا»: لأبي المظفر منصور بن سليم بن منصور المعروف بابن العمادية ت: ٦٧٧هـ.

٤٦- «تكملة إكمال الإكمال»: لأبي حامد محمد بن علي بن محمود المعروف بابن الصابوني ت: ٦٨٠هـ.

٤٧- «مشتبه النسبة»: لأبي العلاء محمود بن أبي بكر الفرضي ت: ٧٠٠هـ.

٤٨- «المؤتلف والمختلف»: لكمال الدين عبد الرزاق بن أحمد بن محمد المعروف بابن الفوطي ت: ٧٢٣هـ.

٤٩- «المشتبه في أسماء الرجال أسمائهم وأنسابهم»: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ت: ٧٤٨هـ.

٥٠- «المؤتلف والمختلف من أنساب العرب»: لأبي الحسن علي بن عثمان المارديني ت: ٧٥٠هـ. وله أيضا:

٥١- مختصر «تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم»: لأبي الحسن علي بن عثمان المعروف بابن التركماني المارديني ت: ٧٥٠هـ.

٥٢- «الذيل على ابن نقطة ومن بعده»: لعلاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله الحكري الحنفي ت: ٧٦٢هـ.

٥٣- «ذيل مشتبه النسبة للذهبي»: لأبي المعالي محمد بن رافع بن أبي محمد السلامي ت: ٧٧٤هـ.

٥٤- «إيضاح الارتياب في معرفة ما يشتبه ويتصحف من الأسماء والأنساب والألفاظ والكنى والألقاب الواقعة في تحفة المحتاج إلى أحاديث المنهاج»: لأبي حفص عمر بن علي المعروف بابن الملقن ت: ٨٠٤هـ.

٥٥- «توضيح المشتبه»: لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر عبد الله بن ناصر الدين الدمشقي ت: ٨٤٢هـ.

٥٦- «الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام»: لابن ناصر الدين الدمشقي.

٥٧- «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت: ٨٥٢هـ.

٥٨- «تحفة النابه بتلخيص المتشابه»: لأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت: ٩١١هـ.

٥٩- «المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم»: لمحمد بن طاهر بن علي الهندي ت: ٩٨٦هـ.

وإنما ذكرتها لغياب أكثرها عن ذهن طلبة العلم، والاهتمام بها، والانتفاع بمادتها.





النَّوْعُ الخَامِسُ والخَمْسُون:
نَوْعٌ يَتَرَكَّبُ مِنَ النَّوْعَيْنِ قَبْلَه

❖ **قال الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى-: (النَّوْعُ الخَامِسُ وَالخَمْسُونَ: «نَوْعٌ يَتَرَكَّبُ مِنَ النَّوْعَيْنِ قَبْلَه»، وَلِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ فِيهِ كِتَابُهُ الَّذِي وَسَمَهُ بِـ «تَلْخِيصِ الْمُتَشَابِهِ فِي الرَّسْمِ» مِثَالُهُ: «مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ، جَمَاعَة، «ومُوسَى بْنُ عُلَيٍّ» بِضَمِّهَا، مِصْرِيٌّ يَرْوِي عَن التَّابِعِينَ، ومنه «المُخَرَّمى»، و «المَخْرَمي»، ومنه: «ثَوْرُ بنُ يَزِيدَ الحِمْصِيُّ»، و «ثَوْرُ بنُ زَيْدٍ الدِّيْلِيُّ الحِجَازِيُّ»، و «أبو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ» النَّحْوِيُّ: إِسْحَاقُ بنُ مِرار، و «يَحْيَى بنُ أَبِي عَمْرٍو السَّيْبَانِيُّ»، «عَمْرُو بنُ زُرَارَةَ النَّيْسَابُورِيُّ» شيخُ مُسْلِمٍ، وعَمْرُو بنُ زُرَارَةَ الحَدَثِيُّ، يَرْوِي عنه أبو القاسِمِ البَغَوِيُّ).**

[الشرح]

أي يتركب الاسم من النوعيْن السابقيْن: من المُتَّفِقِ والمُفْتَرِقِ، ومن المؤتلِفِ والمختلِفِ، وهو الذي يُسَمَّى بـ «المتشابه»، وهو نوعٌ بتركيبه من النوعين السابقين ينتج منهما نوعٌ ثالث يتفقان في الاسم، ويأتلفان ويختلفان في اسم الأب مثل: «محمد بن عَقيل»، و «محمد بن عُقيل»، الاسم واحد، واسم الأب فيه ائتلاف واختلاف، والمراد أنهما راويان اثنان.

كذلك أيضًا قد ينعكس الحال، فيكون الاتفاق في اسم الأب،

والاختلاف والائتلاف يكونان في الاسم، وهذا النوع الناتج من هاتين الصورتين يُسمَّى «المتشابه».

قال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ذِكْرُ النَّوْعِ السَّابعِ وَالْأَرْبَعِينَ مِنْ مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ: هَذَا النَّوْعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ الْمُتَشَابِهِ فِي قَبَائِلِ الرُّوَاةِ، وَبُلْدَانِهِمْ، وَأَسَامِيهِمْ، وَكُنَاهُمْ، وَصِنَاعَاتِهِمْ، وَقَوْمٍ يَرْوِي عَنْهُمْ إِمَامٌ وَاحِدٌ، فَيَشْتَبِهُ كُنَاهُمْ وَأَسَامِيهِمْ؛ لِأَنَّهَا وَاحِدَةٌ، وَقَوْمٍ يَتَّفِقُ أَسَامِيهِمْ وَأَسَامِي آبَائِهِمْ، فَلَا يَقَعُ التَّمْيِيزُ بَيْنَهُمْ إِلَّا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ، وَهِيَ سَبْعَةُ أَجْنَاسٍ، قَلَّ مَا يَقِفُ عَلَيْهَا إِلَّا الْمُتَبَحِّرُ فِي الصَّنْعَةِ؛ فَإِنَّهَا أَجْنَاسٌ مُتَّفِقَةٌ فِي الْخَطِّ، مُخْتَلِفَةٌ فِي الْمَعَانِي، وَمَنْ لَمْ يَأْخُذْ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ أَفْوَاهِ الْحُفَّاظِ الْمُبْرِزِينَ؛ لَمْ يُؤْمَنْ عَلَيْهِ التَّصْحِيفُ فِيهَا، وَأَنَا -بِمَشِيئَةِ اللهِ- أَسْتَقْصِي عَنْ هَذَا النَّوْعِ، وَأَدَعُ ذِكْرَ الِاسْتِشْهَادِ بِالْأَسَانِيدِ تَحَرِّيًا لِلِاخْتِصَارِ».(١)

وقال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَهُوَ أَنْ يُوجَدَ الِاتِّفَاقُ الْمَذْكُورُ فِي النَّوْعِ الَّذِي فَرَغْنَا مِنْهُ آنِفًا، فِي اسْمَيْ شَخْصَيْنِ أَوْ كُنْيَتِهِمَا الَّتِي عُرِفَا بِهَا، وَيُوجَدُ فِي نَسَبِهِمَا أَوْ نِسْبَتِهِمَا الِاخْتِلَافُ وَالِائْتِلَافُ الْمَذْكُورَانِ فِي النَّوْعِ الَّذِي قَبْلَهُ، أَوْ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ هَذَا، بِأَنْ يَخْتَلِفَ وَيَأْتَلِفَ أَسْمَاؤُهُمَا، وَيَتَّفِقَ نِسْبَتُهُمَا أَوْ نَسَبُهُمَا اسْمًا أَوْ كُنْيَةً.

وَيَلْتَحِقُ بِالْمُؤْتَلِفِ وَالْمُخْتَلِفِ فِيهِ مَا يَتَقَارَبُ وَيَشْتَبِهُ، وَإِنْ كَانَ مُخْتَلِفًا فِي بَعْضِ حُرُوفِهِ فِي صُورَةِ الْخَطِّ، وَصَنَّفَ الْخَطِيبُ الْحَافِظُ فِي ذَلِكَ كِتَابَهُ الَّذِي أَسْمَاهُ «كِتَابَ تَلْخِيصِ الْمُتَشَابِهِ فِي الرَّسْمِ «وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِ كُتُبِهِ، لَكِنْ

---

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» (ص: ٢٢١)

لَمْ يُعْرِبْ بِاسْمِهِ الَّذِي سَمَّاهُ بِهِ عَنْ مَوْضُوعِهِ كَمَا أَعْرَبْنَا عَنْهُ».(١)

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكذا إنْ وَقَعَ ذلك الاتفاق في الاسم واسم الأب، والاختلافُ في النسبة، وقد صَنَّفَ فيه الخطيب كتابًا جليلًا، سَمَّاهُ «تلخيص المتشابه» ثم ذيَّل عليه أيضًا بما فاته أَوَّلًا، وهو كثيرُ الفائدة، ويتركبُ منه ومما قبله أنواعٌ: منها: أن يَحْصل الاتفاق أو الاشتباه في الاسم واسم الأب، مثلًا، إلا في حرفٍ أو حرفين، فأكثرَ، مِن أحدهما، أو منهما».(٢)

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَفَائِدَةُ ضَبْطِهِ: الْأَمْنُ مِنَ التَّصْحِيفِ، وَظَنِّ الِاثْنَيْنِ وَاحِدًا».(٣)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَلِلخَطِيبِ البَغْدَادِيِّ فِيهِ كِتَابُهُ الَّذِي وَسَمَهُ «بِتَلخِيصِ المُتَشَابِهِ» فِي الرَّسْمِ**).

قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم إني رَسَمْتُ في هذا الكتاب -بتوفيق الله وعونه- من أسماء المحدثين وأنسابهم، ومن الأسماء والأنساب التي يدونونها في كتبهم ما تشتبه صورته في الخط دون اللفظ، مُفْرَدًا عما يقع الاتفاق فيه حال النطق به، والكَتْبِ له؛ إذْ كنا قد فرغنا قبل من ذلك النوع في كتابنا الذي ألفناه في «المتفق والمفترق».

وقد جَعَلْتُ هذا المرسومَ فصولًا خمسةً، كلُّ فَصْلٍ منها يشتمل على أبوابٍ عِدَّة، يتضمن كل باب تراجمَ كثيرةً، في الفصل الأول: ما تشتبه صورته

(١) انظر: «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٣٦٥)
(٢) انظر: «نزهة النظر» (ص: ١٦١).
(٣) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٢٨٢).

في الخط، وتتفق حروفه في الْهِجَاءِ، وفي الفصل الثاني: ما يشتبه في الخط وهجاء بعض حروفه مختلف؛ وفي الفصل الثالث: ما كان في بعض حروفه تقديم على بعض، مع اتفاقها في الصورة؛ وفي الفصل الرابع: ما يتقارب لاشتباهه، وبعضُ حروفه مختلفٌ في الصورة؛ وذَكَرْتُ في الفصل الخامس نوادرَ هذا الكتاب، ولَخَّصْتُ جميعَ ذلك، وقَيَّدْتُه بِذْكر لفظ حروفه وشَكْلها، وتسمية شيوخ المذكورين، الذين سمعوا منهم، وخالفيهم الذين صَحِبوهم، ونقلوا عنهم، وسياق بعض رواياتهم وأخبارهم».(١)

✍ **قلت**: واختصر القاضي علاء الدين بن التركماني كتاب الخطيب البغدادي المسمى: «تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أُشْكِل منه عن بوادر التصحيف والوهم»، كما اختصره السيوطي أيضًا في كتاب سَمَّاه: «تحفة النابة بتلخيص المتشابه»، وللحافظ ابن حجر مُؤَلَّفٌ بديع في الألقاب سماه: «نزهة الألباب»، جَمَعَ فيه مع التلخيص ما لغيره وزيادة، وللسيوطي «كشف النقاب عن الألقاب»، وكتاب «المُنَى في الكُنَى»-رحمهم الله جميعًا-.

مِثَالُهُ: «مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ» بِفَتْحِ العَيْنِ، جَمَاعَةٌ، و «مُوسَى بْنُ عُلَيٍّ» بِضَمِّهَا، مِصْرِيٌّ يَرْوِي عَنِ التَّابِعِينَ».

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فَمِنْ أَمْثِلَةِ الْأَوَّلِ: مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ بِفَتْحِ الْعَيْنِ، وَمُوسَى بْنُ عُلَيٍّ بِضَمِّ الْعَيْنِ.

---

(١) انظر: «تلخيص المتشابه في الرسم» (١/ ١ ـ٢)، انظر: «مدرسة الحديث في مصر» (ص: ١١٨).

فَمِنَ الْأَوَّلِ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ: أَبُو عِيسَى الْخُتَّلِيُّ، الَّذِي رَوَى عَنْهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ مِقْسَمٍ الْمُقْرِي، وَأَبُو عَلِيٍّ الصَّوَّافُ، وَغَيْرُهُمَا.

وَأَمَّا الثَّانِي: **فَهُوَ مُوسَى بْنُ عُلَيِّ بْنِ رَبَاحٍ**، اللَّخْمِيُّ الْمِصْرِيُّ، عُرِفَ بِالضَّمِّ فِي اسْمِ أَبِيهِ، وَقَدْ رُوِّينَا عَنْهُ تَحرِيجَهُ مَنْ يَقُولُهُ بَالضَّمِّ، وَيُقَالُ: إِنَّ أَهْلَ مِصْرَ كَانُوا يَقُولُونَهُ بِالْفَتْحِ لِذَلِكَ، وَأَهْلَ الْعِرَاقِ كَانُوا يَقُولُونَهُ بِالضَّمِّ، وَكَانَ بَعْضُ الْحُفَّاظِ يَجْعَلُهُ بِالْفَتْحِ اسْمًا لَهُ، وَبِالضَّمِّ لَقَبًا، وَاللهُ أَعْلَمُ». (١)

✍ قلت: أما الأول: مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ أَبُو عِيسَى الْخُتُّلِيّ

فقد قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حَدَّثَ عَنْ: رَجَاءِ بْنِ سَعِيدٍ، وَدَاوُدَ بْنِ رُشَيْدٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَبَانٍ، وَغَيْرِهِمْ. قال الدَّارَقُطْنِيّ: أَحَدُ الثقات». (٢)

الثاني: مُوسَى بْنُ عُلَيِّ بْنِ رَبَاحٍ، اللَّخْمِيُّ الْمِصْرِيُّ

قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَأَمَّا الثَّانِي بِضَمِّ الْعَيْنِ وَفَتْحِ اللام فَهُوَ: مُوسَى بْنُ عُلَيِّ بْنِ رَبَاحٍ اللَّخْمِيُّ: مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، وَكَانَ ثِقَةً، وَيُقَالُ: إِنَّ أَهْلَ الْعِرَاقِ كَانُوا يَضُمُّونَ الْعَيْنَ مِنِ اسْمِ أَبِيهِ، وَأَهْلَ مِصْرَ يَفْتَحُونَهَا؛ لأَنَّهُ كَانَ يُحَرِّجُ عَلَى مَنْ قَالَ: «ابْنَ عُلَيٍّ» كَرَاهَةً لِذَلِكَ.

وساق بسنده، قال الأَصْمَعِيُّ: حُدِّثْتُ أَنَّ أَهْلَ مُوسَى بْنِ عُلَيٍّ يَكْرَهُونَ أَنْ يَقُولُوا: «عُلَيٌّ»، وَيَقُولُونَ: هُوَ «عَلِيٌّ».

وساق بسنده، قال مُوسَى بْنَ عُلَيِّ بْنِ رَبَاحٍ: مَنْ قَالَ لِي: «عُلَيٌّ»؛ فَقَدِ

(١) انظر: «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٣٦٥).

(٢) انظر: «تلخيص المتشابه في الرسم» (١/ ٥٤).

اغْتَابَنِي، فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ، سَمِعْتُ الْمُقْرِئَ، سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ عُلَيِّ بْنِ رَبَاحٍ، يَقُولُ: مَنْ قَالَ لِي: «عُلَيٌّ» فَلا أَجْعَلُهُ فِي حِلٍّ، ثُمّ قَالَ ابْنُ أَسْلَمَ: ضُمَّ هَذَا إِلَى مَا حَكَيْتُهُ عَنْ قُتَيْبَةَ؛ يَكُونُ لَكَ شَاهِدَانِ؛ خَيرٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ شَاهِدٌ وَاحِدٌ، وَتَبَسَّمَ مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ». (١)

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: تُوُفِّيَ مَعَ الثَّلاثِيْنَ وَمائَتَيْنِ، وَثَّقَهُ: أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بنُ مَعِيْنٍ، وَالعِجْلِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ».

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: موسى بن عُلَيٍّ بالتصغير بن رباح بموحدة: اللخمي، أبو عبد الرحمن المصري، صدوق ربما أخطأ من السابعة، مات سنة ثلاث وستين، وله نيف وسبعون بخ م ٤». (٢)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ومنهُ: «المُخَرِّمِيُّ»، و «المَخْرَمِيُّ»، ومنه: «ثَوْرُ بنُ يَزِيدَ الحِمْصِيُّ» و «ثَوْرُ بنُ زَيْدٍ الدِّيْلِيُّ الحِجَازِيُّ»، و «أبو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ» النَّحْوِيُّ: إِسْحَاقُ بنُ مِرار، و «يَحْيَى بنُ أَبِي عَمْرٍو السَّيْبَانِيُّ».** (٣)

---

(١) انظر: «تلخيص المتشابه في الرسم» (١/ ٥٥).

(٢) انظر: «تلخيص المتشابه في الرسم» (١/ ٥٤ ـ ٥٥)، «سؤالات ابن أبي شيبة» لابن المديني (ص: ٩٩)، «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤١١)، «تاريخ الإسلام» (٧/ ١٩٩)، «غاية النهاية في طبقات القراء» (٢/ ٣٢٣)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٦٣)، «تقريب التهذيب» (ص: ٥٥٣)، وغيرها.

(٣) قال الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الباعث الحثيث» (ص: ٤٤٤): هذا اسمه «عَمرو «أيضًا بفتح العين، وفى الأصل «عُمر» وهو خطأ و «الحَدَثي» بفتح الحاء والدال المهملتين ثم بثاء مثلثة، نسبة إلى «الحدث» وهي قلعة حصينة.

«عَمْرُو بنُ زُرَارَةَ النَّيْسَابُورِيُّ» شيخُ مُسْلِمٍ، وعَمْرُو بنُ زُرَارَةَ الحَدَثِيُّ، يَرْوِي عنه أبو القاسِمِ البَغَوِيُّ».

✍ **قلت: قال الخطيب** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْمَخْرَمِيُّ، وَمُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ الْمُخَرِّمِيُّ

أَمَّا الأَوَّلُ: بِفَتْحِ الْمِيمِ الأُولَى مِنَ الْمَخْرَمِيِّ، وَسُكُونِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ؛ فَهُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْمَخْرَمِيُّ الْمَكِّيُّ، وَأَظُنُّهُ مِنْ وَلَدِ مَخْرَمَةَ بْنِ نَوْفَلٍ، حَدَّثَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ، رَوَى عَنْهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ زَبَالَةَ الْمَدِينِيِّ

وَأَمَّا الثَّانِي: بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْخَاءِ فَهُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، أَبُو جَعْفَرٍ الْقَاضِي الْبَغْدَادِيُّ

كَانَ يَسْكُنُ الْمَوْضِعَ الْمَعْرُوفَ بِالْمُخَرِّمِ، فَنُسِبَ إِلَيْهِ، فَقِيلَ لَهُ: الْمَخْرَمِيُّ، وَكَانَ ثَبْتًا، عَالِمًا بِالْحَدِيثِ حَافِظًا لَهُ». (١)

قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ثَوْر بن يزِيد، وثور بن زيد:

الأول: أَبُو خَالِد الكلَاعِي الشَّامي، عَن مَكْحُول وخَالِد بن معدان وَرَاشِد ابن سعد ورجاء بن حَيْوَة، وَعنهُ سُفْيَان الثَّوْريّ وَبَقِيَّة بن الْوَلِيد وَعبد الله بن الْمُبَارك وَغَيرهم.

وَالثَّانِي: الديلِي الْمَدِينِيّ، عَن عِكْرِمَة وَابْن الزبير وَمُحَمّد بن إِبْرَاهِيم التَّيْمِيّ، وَعنهُ مَالك وَابْن إِسْحَاق وَعبد الْعَزِيز الدَّرَاوَرْدِي وَسليمَان بن

---

(١) انظر: «تلخيص المتشابه في الرسم» (١/ ١٧٧).

بِلَال».[(١)]

وقد اعْتَرَضَ عليه الحافظُ العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **فقال:** «وقدْ أدخلَ فيهِ الخطيبُ، وابنُ الصلاحِ ما لا يَأْتَلِفُ خطُّهُ، كـ: ثَوْرِ بنِ يزيدَ، وثَوْرِ بنِ زيدٍ، وعَمْرِو بنِ زُرَارةَ؛ وعُمَرَ بنِ زُرَارةَ، فلمْ أذكرْهُ؛ لعدمِ الاشتباهِ في الغالبِ».[(٢)]

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضًا:** «قوله» -يعني ابن الصلاح-: «ومما يتقارب ويَشْتَبِهُ مع الاختلاف في الصورة: ثور بن يزيد الكلاعي الشامي، وثور بن زيد، بلا ياء في أوله، الديلي المدني، وهذا الذي رَوَى عنه مالكٌ، وحديثُهُ في «الصحيحين» معًا، والأولُ حديثُهُ عند مسلمٍ خاصَّةٍ، والله أعلم، انتهى.

وفيه أمران: أحدهما: أن قوله عند ذكر ثور بن زيد: وهذا الذي روى عنه مالك...يقتضي أن مالكًا لم يرو عن ثور بن يزيد، وقد ذكر صاحب «الكمال» أن مالكًا روى عن ثور بن يزيد أيضًا، وتَبِعَهُ المزيُّ في «تهذيب الكمال» على ذلك، ولكنى لم أر رواية مالك عنه لا في «الموطأ»، ولا في شيء من الكتب الستة، ولا في «غرائب مالك» للدارقطني، ولا غير ذلك.

الأمر الثاني: أن قوله: أن ثور بن يزيد حديثه عند مسلم خاصة! وهمٌ منه؛ لم يُخَرِّجْ له مسلم في «الصحيح» شيئًا؛ وإنما أخرج له البخاري خاصةً، فروى له في كتاب الأطعمة، عن خالد بن معدان، عن أبى أمامة قال: كان النبي -صلى الله عليه وسلم- إذا رَفَعَ مائدتَهُ قال: «**الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا**

---

(١) انظر: «تالي تلخيص المتشابه» (٢/ ٦٠٥).

(٢) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٧٩).

مباركًا فيه»، وعن خالد عن المقدام بن معدي كرب مرفوعًا: «**كِيلُوا طعامَكُم؛ يُبَارَكْ لكم فيه**» وحديث «**ما أَكَلَ أَحَدٌ طعاما خَيْرًا مِنْ عَمَلِ يَدَيْه**» بهذا الإسناد، وروى له في الجهاد، عن عمير بن الأسود عن أم حرام، أنها سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: «**أولُ جَيْشٍ من أمتي يَغْزُون البَحْرَ قد أَوْجَبوا**».(١)

قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عَمْرو بن زُرَارَة، وَعُمَر بن زُرَارَة:

الأول: عَمْرو بن زُرَارَة الْكُوفِي، روى عَنهُ أَبُو إِسْحَاق السبيعِي، أَن عبد الله بن مَسْعُود ـ رَضِي الله عَنهُ ـ: «وقف عَلَيْهِ وَهُوَ يقص».

وساق بسنده، عَن عَمْرو بن زُرَارَة قَالَ: «وقف عَليّ عبد الله وَأَنا أقص».

وَعَمْرو بن زُرَارَة: حدث عَن أَبِيه، روى عَنهُ خَالِد بن سَلمَة المَخْزُومِي، وَسَعِيد بن عَمْرو بن جعدة.

وَعَمْرو بن زُرَارَة ابْن أخي النزال بن سُبْرَة: حدث عَن عَمه النزال، روى عَنهُ مسعر بن كدام، وساق بسنده، عَن مسعر عَن عَمْرو بن زُرَارَة ابْن أخي النزال بن سُبْرَة، عَن النزال بن سُبْرَة: «مَا دَمَعَتْ عَيْني على رجل قطّ إِلَّا على الْحُسَيْن بن عَليّ وظهير».

وَعَمْرو بن زُرَارَة أَبُو مُحَمَّد النَّيْسَابُورِي: سمع عبد الْعَزِيز بن مُحَمَّد الدَّرَاوَرْدِي وَزِيَاد بن عبد الله البكائي، وَإِسْمَاعِيل ابن علية، روى عَنهُ مُسلم ابن الْحجَّاج، وَمُحَمّد بن إِسْحَاق السراج.

---

(١) انظر: «التقييد والإيضاح» (ص: ٤٢٠).

قَالَ الشَّيْخ -أيده الله- أي الخطيب-: بَلَغنِي أَن عَمْرو بن زُرَارَة مَاتَ فِي سنة ثَمَان وَثَلَاثِينَ ومئتين.

وَالثَّانِي: عمر بن زُرَارَة الحدثي:

حَدَّثَ عَن عِيسَى بن يُونُس وَمُحَمّد بن سَلمَة الْحَرَّانِي، روى عَنهُ مُحَمَّد بن بشر بن مطر وَعبد الله بن مُحَمَّد الْبَغَوِيّ.

أخبرنَا أَبُو بكر البرقاني، قَالَ: سَمِعت أَبَا الْحسن عَليّ بن عمر الدَّارَقُطْنِيّ يَقُول: «عمر بن زُرَارَة الحدثي ثِقَة، من مَدِينَة فِي الثغر، يُقَال لَهَا: الْحَدَث، فَأَما عَمْرو بن زُرَارَة، فَهُوَ نيسابوري ثِقَة أَيْضًا، قَالَ البرقاني: يُحَدِّثُ عَنْهُمَا ابْنُ منيع.

قَالَ الشَّيْخ - أيده الله-أي الخطيب-: «وَقد وهم البرقاني فِي هَذَا القَوْل، لَيْسَ يروي ابْن منيع عَن عَمْرو بن زُرَارَة شَيْئًا؛ وَإِنَّمَا رِوَايَته عَن عمر بن زُرَارَة حسب». (١)

قال الحافظ العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله» عمرو بن زرارة، بفتح العين، وعمر بن زرارة بضم العين، **فالأول جماعة منهم**: أبو محمد النيسابوري، الذي روى عنه مسلم.

والثاني: يُعْرَفُ بالحَدَثي؛ وهو الذي يروى عنه البغوي المنيعي. انتهى.

واقتصارُ المصنف على رواية مسلم عنه؛ ليس بجيد؛ فقد روى عنه البخاري في «صحيحِه» أيضًا أحاديثَ كثيرةً من روايته عن: إسماعيل ابن

---

(١) انظر: «تالي تلخيص المتشابه» (١/ ١٤٩-١٥٥).

عُلَيَّة، وهشيم، وعبد العزيز بن أبي حازم، وأبي عبيدة الحداد، والقاسم بن مالك المزني، وزياد بن عبد الله البكائي، وإنما روى له مسلم: من رواية ابن عُلَيَّة، وهشيم وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف فقط، وكأن المصنف تَبِعَ الخطيبَ في اقتصاره على مسلم؛ فإنه قال في كتابه المُسَمَّى «بتالي التلخيص»: روى عنه مسلم بن الحجاج، ومحمد بن إسحق السراج، وأما تعريف المصنف للثاني بأنه هو الذي يروى عنه البغوي المنيعي؛ فهو تعريفٌ صحيحٌ، ولا يُعْتَرَضُ عليه بقول الحافظ أبي بكر البرقاني: إن ابن منيع يُحَدِّث عنهما، فقد بَيَّنَ الخطيبُ في كتابه «تالي التلخيص» أن البرقاني وَهِمَ في هذا القول، وليس يروى ابن منيع عن عمرو بن زرارة شيئًا، وإنما روايته عن عمرو بن زرارة فحسب، والله أعلم».(١)

✍ **قلت**: المقصود عند المحدثين من معرفة هذا النوع عِدَّةُ فوائد:

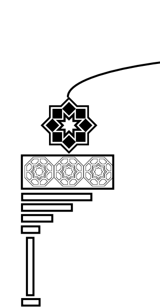
الفائدةُ الأولى: الأَمْنُ من التصحيف.

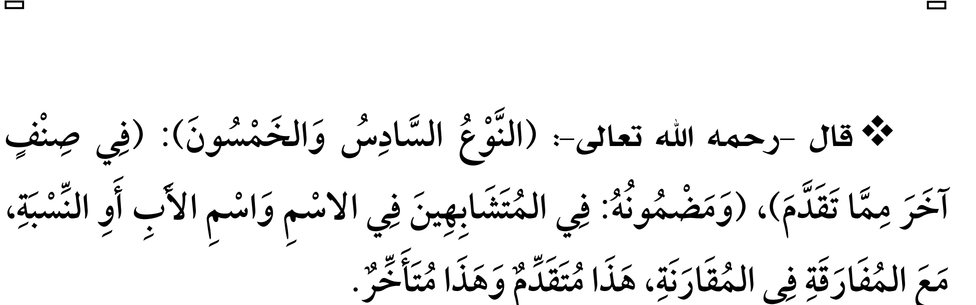
الفائدةُ الثانية: التمييز بين الرواة.

والفائدةُ الثانيةُ أَهَمُّ من الأولى، فتمييز الراوي من غيره، حتى لا يَشْتَبِهَ بغيره، لا سيما إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفًا؛ فيه فائدة عظيمة؛ حتى لا يُحْكَم بضعف حديث صحيح، أو العكس: بتصحيح الحديث الضعيف.



(١) انظر: «التقييد والإيضاح» (ص: ٤٢١).





النَّوْعُ السَّادِسُ والخَمْسُون:
فِي صِنْفٍ آخَرَ مِمَّا تَقَدَّم

❖ قال -رحمه الله تعالى-: (النَّوْعُ السَّادِسُ وَالخَمْسُونَ): (فِي صِنْفٍ آخَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ)، (وَمَضْمُونُهُ: فِي المُتَشَابِهِينَ فِي الاسْمِ وَاسْمِ الأَبِ أَوِ النِّسْبَةِ، مَعَ المُفَارَقَةِ فِي المُقَارَنَةِ، هَذَا مُتَقَدِّمٌ وَهَذَا مُتَأَخِّرٌ.

مِثَالُهُ: «يَزِيدُ بْنُ الأَسْوَدِ» خُزَاعِيٌّ صَحَابِيٌّ، و«يَزِيدُ بْنُ الأَسْوَدِ» الجُرَشِيُّ، أَدْرَكَ الجَاهِلِيَّةَ، وَسَكَنَ الشَّامَ، وَهُوَ الَّذِي اسْتَسْقَى بِهِ مُعَاوِيَةُ، وَأَمَّا «الأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ» فَذَاكَ تَابِعِيٌّ من أصحاب ابن مسعود. «الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ» الدِّمَشْقِيُّ، تِلمِيذُ الأَوْزَاعِيِّ، وَشَيْخُ الإِمَامِ أَحْمَدَ، وَلَهُمْ آخَرُ بَصْرِيٌّ تَابِعِيٌّ.

فَأَمَّا «مُسْلِمُ بْنُ الوَلِيدِ بن رَبَاحٍ» فَذَاكَ مَدَنِيٌّ يَرْوِي عَنْهُ الدَّرَاوَرْدِيُّ وَغَيْرُهُ، وَقَدْ وَهِمَ البُخَارِيُّ فِي تَسْمِيَتِهِ لَهُ فِي تَارِيخِهِ «بِالوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ». واللهُ أَعْلَمُ.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قلت: وقد اعْتَنى شيخُنا الحافظُ المزيُّ في «تهذيبه» ببيان ذلك، وميَّزَ المتقدِّمَ والمتأخِّرَ من هؤلاء بيانًا حسنًا، وقد زِدْتُ عليه أشياءَ حسنةً في كتابي «التكميل»، ولله الحمد).

[الشرح]

مما سبق من كلام بعض أهل العلم نستفيد أنَّ المتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف قد يكونان في طبقة واحدة بخلاف هذا الصنف الآخر الذي مضمونه في المتشابهين في الاسم واسم الأب أو النسبة مع المفارقة في المقارنة، فهذا متقدم وذاك متأخر.

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَعْرِفَةُ الرُّوَاةِ الْمُتَشَابِهِينَ فِي الِاسْمِ وَالنَّسَبِ، الْمُتَمَايِزِينَ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِي الِابْنِ وَالْأَبِ.

مِثَالُهُ: يَزِيدُ بْنُ الْأَسْوَدِ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ: فَالْأَوَّلُ: يَزِيدُ بْنُ الْأَسْوَدِ الصَّحَابِيُّ الْخُزَاعِيُّ، وَيَزِيدُ بْنُ الْأَسْوَدِ الْجُرَشِيُّ، أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَأَسْلَمَ، وَسَكَنَ الشَّامَ، وَذُكِرَ بِالصَّلَاحِ؛ حَتَّى اسْتَسْقَى بِهِ مُعَاوِيَةُ فِي أَهْلِ دِمَشْقَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَشْفِعُ إِلَيْكَ الْيَوْمَ بِخَيْرِنَا وَأَفْضَلِنَا»؛ فَسُقُوا لِلْوَقْتِ، حَتَّى كَادُوا لَا يَبْلُغُونَ مَنَازِلَهُمْ.

وَالثَّانِي: الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ النَّخَعِيُّ التَّابِعِيُّ الْفَاضِلُ».(١)

قال العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَلَهُمُ الْمُشْتَبَهُ الْمَقْلُوبُ ... صَنَّفَ فِيهِ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ

كَابْنِ يَزِيدَ الاسْوَدِ الرَّبَّانِيْ ... وَكَابْنِ الاسْوَدِ يَزِيدَ اثْنَانِ

هذا النوعُ ممَّا يقعُ فيهِ الاشتباهُ في الذهنِ، لا في صورةِ الخطِّ؛ وذلكَ أنْ يكونَ اسمُ أحدِ الراويينِ كاسمِ أبي الآخرِ خطًّا ولفظًا، واسمُ الآخرِ كاسمِ أبي

(١) انظر: «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٣٦٨).

الأولِ، فينقلبُ على بعضِ أهلِ الحديثِ، كما انقلبَ على البخاريِّ ترجمةُ مسلمِ بنِ الوليدِ المدنيِّ، فجعلهُ الوليدَ بنَ مسلمٍ، كالوليدِ بنِ مسلمٍ الدمشقيِّ المشهورِ، وخطَّأهُ في ذلكَ ابنُ أبي حاتمٍ في كتابٍ لهُ في خطأ البخاريِّ في «تاريخه» حكايةً عنْ أبيهِ، وهذهِ الترجمةُ ليستْ في بعضِ نسخِ التاريخِ. وقدْ صَنَّفَ الخطيبُ في ذلكَ كتابًا سمَّاهُ: «رافع الارتيابِ في المقلوبِ منَ الأسماءِ والأنسابِ».(١)

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «(وَلَهُمْ) أَيِ: الْمُحَدِّثِينَ مَا يَحْصُلُ الِاتِّفَاقُ فِيهِ لِرَاوِيَيْنِ فِي اسْمَيْنِ لَفْظًا وَخَطًّا، لَكِنْ يَحْصُلُ الِاخْتِلَافُ أَوِ الِاشْتِبَاهُ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ بِأَنْ يَكُونَ أَحَدُ الِاسْمَيْنِ فِي أَحَدِهِمَا لِلرَّاوِي وَفِي الْآخَرِ لِأَبِيهِ، وَهُوَ (الْمُشْتَبِهُ الْمَقْلُوبُ) وَأُفْرِدَ عَنِ الْمُرَكَّبِ النَّوْعِ قَبْلَهُ، وَإِنْ كَانَ أَيْضًا مُرَكَّبًا مِنْ مُتَّفِقٍ وَمُخْتَلِفٍ؛ لِأَنَّ مَا فِيهِ مِنَ الِاخْتِلَافِ لَيْسَ مِنْ نَوْعِ الْمُؤْتَلِفِ، وَقَدْ (صَنَّفَ فِيهِ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ) (رَافِعَ الِارْتِيَابِ فِي الْمَقْلُوبِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَنْسَابِ)، وَهُوَ فِي مُجَلَّدٍ ضَخْمٍ.

وَفَائِدَةُ ضَبْطِهِ: الْأَمْنُ مِنْ تَوَهُّمِ الْقَلْبِ خُصُوصًا، وَقَدِ انْقَلَبَ عَلَى بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ، بَلْ نُسِبَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لِإِمَامِ الصَّنْعَةِ الْبُخَارِيِّ، وَأَمْثِلَتُهُ كَثِيرَةٌ: كَمُسْلِمِ بْنِ الْوَلِيدِ الْمَدَنِيِّ، وَالْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ الدِّمَشْقِيِّ الشَّهِيرِ، الَّذِي نَبَّهَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي كِتَابٍ أَفْرَدَهُ لِخَطَأِ الْبُخَارِيِّ فِي «تاريخه» حِكَايَةً عَنْ أَبِيهِ، عَلَى أَنَّ الْبُخَارِيَّ جَعَلَ أَوَّلَهُمَا الثَّانِيَ، وَلَكِنَّ هَذِهِ التَّرْجَمَةَ لَا تُوجَدُ فِي بَعْضِ نُسَخِ

(١) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٧٩).

«التَّارِيخِ».(١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: («**الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ» الدِّمَشْقِيُّ، تِلمِيذُ الأَوْزَاعِيِّ، وَشَيْخُ الإِمَامِ أَحْمَدَ، وَلَهُمْ آخَرُ بَصْرِيٌّ تَابِعِيٌّ، فَأَمَّا «مُسْلِمُ بْنُ الوَلِيدِ بن رَبَاحٍ «فَذَاكَ مَدَنِيٌّ يَرْوِي عَنْهُ الدَّرَاوَرْدِيُّ وَغَيْرُهُ، وَقَدْ وَهِمَ البُخَارِيُّ فِي تَسْمِيَتِهِ لَهُ فِي تَارِيخِهِ «بِالوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ». واللهُ أَعْلَمُ**).

قال ابن أبي حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مسلم بن الوليد بن رباح، مولى آل أبي ذباب.

رَوَى عَن المطلب بن عَبد الله بن حنطب، سَمِعتُ أَبي يقولُ ذلك، وكان البخاريُّ أَخْرَجَ هذا الاسْمَ في باب الوليد بن مسلم بن أَبي رباح، فقال أَبو زُرعَة: إِنما هو مسلم بن الوليد، وكذا قاله أبي».(٢)

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضًا**: «الوليد بن مسلم بن أَبي رباح، مولى آل رباب، روى عن المطلب بن عَبد الله بن حنطب، رَوَى عَنه: .... سَمِعتُ أَبي يقول ذلك، حَدثنا عَبد الرَّحمن، قال: قال أَبي وَأبو زُرعَة: إِنما هو مسلم بن الوليد بن رباح، وقد حَوَّلْتُهُ إلى موضعه».(٣)

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٢٨٨)، وانظر: «فتح الباقي بشرح ألفية العراقي» (٢/ ٢٩٤)، «شرح نخبة الفكر» (ص: ٧١٥)، «تدريب الراوي» (٢/ ٨٤٣).

(٢) انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ١٩٧)، وانظر: «بيان خطأ البخاري في تاريخه» لابن أبي حاتم (٦٠٨).

(٣) انظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٦).

وقال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وَالثَّانِي**: مُسْلِمُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ الْمَدَنِيُّ، حَدَّثَ عَنْ أَبِيهِ وَغَيْرِهِ، رَوَى عَنْهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَرْدِيُّ وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ»، فَقَلَبَ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ، فَقَالَ: «الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ «وَأُخِذَ عَلَيْهِ ذَلِكَ» .(١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(قلت: وقد اعتنى شيخنا الحافظ المزي في «تهذيبه» ببيان ذلك، وميَّزَ المتقدم والمتأخر من هؤلاء بيانًا حسنًا، وقد زِدتُ عليه أشياء حسنة في كتابي «التكميل»، ولله الحمد).**

قال الحافظ المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ... «وقد رَتَّبْنا أسماءَ الرواةِ من الرجال في كتابنا هذا على ترتيب حروف المعجم في هذه البلاد، مبتدئين بالأول فالأول منها، ثم رَتَّبْنا أسماءَ آبائِهم وأجدادِهم على نحو ذلك، إلا أنا ابتدأنا في حرف الألف بمن اسمه «أحمد»، وفي حرف الميم بمن اسمه «محمد» لِشَرَفِ هذا الاسم على غيره، ثم ذكرنا باقي الأَسماء على الترتيب المذكور، فإذا انْقَضَتِ الأَسماء؛ ذَكَرْنا المشهورين بالكنى على نحو ذلك، فإن كان في أصحاب الكُنَى من اسمه معروف من غير اختلاف فيه؛ ذكرناه في الأَسماء، ثم نَبَّهْنا عليه في الكُنى، وإن كان فيهم من لا يُعْرَف اسمه، أو من اخْتُلِفَ في اسمه؛ ذكَرْناه في الكُنى خاصة، ونَبَّهْنا على ما في اسمه من الاختلاف في ترجمته، ثم ذَكَرْنا أسماءَ النساء على نحو ذلك، وربما كان بعض الأَسماء يَدْخُل في ترجمتين أو أكثر؛ فنذكره في أُوَلى التراجم به، ثم نُنَبِّهُ عليه في الترجمة الأخرى.

(١) انظر: «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٣٦٩).

وقد ذكرنا في أواخر الكتاب فصولًا أربعةً مهمةً، لم يَذْكُر صاحبُ الكتاب شيئًا منها، وهي:

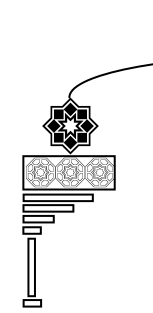
فصلٌ: فيمن اشْتَهَر في النسبة إِلَى أبيه، أو جده، أو أمه، أو عمه، أو نحو ذلك، مثل: ابن أبجر، وابن الأجلح، وابن أشوع، وابن جُرَيْج، وابن علية، وغيرهم.

وفصلٌ: فيمن اشْتَهَر بالنسبة إلى قبيلة، أو بلدة، أو صناعة، أو نحو ذلك مثل: الأَنْبارِيّ، الأَنْصارِيّ، والأَوزاعِيّ، والزُّهْرِيّ، والشافعي، والعدني، والمقابري، والصيرفي، والفلاس، وغيرهم.

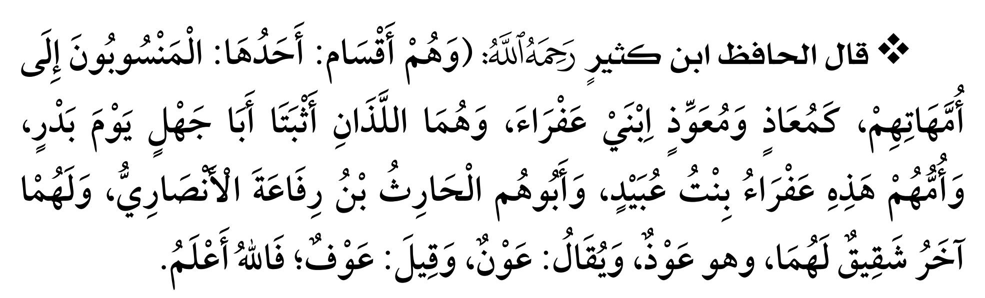
وفصل: فيمن اشْتَهَر بلَقَبٍ، أو نحوه، مثل: الأعرج، والأعمش، وبندار، وغندر، وغيرهم. ونذكر فيهم وفيمن قبلهم نحو ما ذكرنا في الكُنى».(١)



(١) انظر: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (١/ ١٥٦).



النَّوْعُ السَّابِعُ والخَمْسُون:
مَعْرِفَةُ المَنْسُوبِينَ إِلَى غَيْرِ آبَائِهِم



❖ قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَهُمْ أَقْسَام: أَحَدُهَا: الْمَنْسُوبُونَ إِلَى أُمَّهَاتِهِمْ، كَمُعَاذٍ وَمُعَوِّذٍ اِبْنَيْ عفْرَاءَ، وَهُمَا اللَّذَانِ أَثْبَتَا أَبَا جَهْلٍ يَوْمَ بَدْرٍ، وَأُمُّهُمْ هَذِهِ عَفْرَاءُ بِنْتُ عُبَيْدٍ، وَأَبُوهُم الْحَارِثُ بْنُ رِفَاعَةَ الْأَنْصَارِيُّ، وَلَهُمَا آخَرُ شَقِيقٌ لَهُمَا، وهو عَوْذٌ، وَيُقَالُ: عَوْنٌ، وَقِيلَ: عَوْفٌ؛ فَاللهُ أَعْلَمُ.

بِلَالُ اِبْنُ حَمَامَةَ الْمُؤَذِّنُ، أَبُوهُ رَبَاحٌ، ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى الْمُؤَذِّنُ أَيْضًا، وَقَدْ كَانَ يَؤُمُّ أَحْيَانًا عَنْ رَسُولِ اللهِ - صلى الله عليه وسلم- فِي غَيْبَتِهِ، قِيلَ: اِسْمُهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ زَائِدَةَ، وَقِيلَ: عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

عَبْدُ اللهِ بْنُ اللُّتَبِيَّةِ، وَقِيلَ: الْأُتْبِيَّةِ، صَحَابِيٌّ، سُهَيْلُ بْنُ بَيْضَاءَ، وَأَخَوَاهُ مِنْهَا: سَهْلٌ وَصَفْوَانُ، وَاسْمُ بَيْضَاءَ دَعْدٌ، وَاسْمُ أَبِيهِمْ وَهْبٌ، شُرَحْبِيلُ ابْنُ حَسَنَةَ، أَحَدُ أُمَرَاءِ الصَّحَابَةِ عَلَى الشَّامِ، هِيَ أُمُّهُ، وَأَبُوهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُطَاعِ الْكِنْدِيُّ، «عَبْدُ اللهِ بنُ بُحَيْنَةَ» وهي أُمُّهُ، وأبوه: «مَالِكُ بنُ القِشْبِ الأَسَدِيُّ»، سعدُ بنُ «حَبْتَةَ»، هي أُمُّه، وأبوه «بُجَيْرُ بنُ مُعاوِيَةَ».

ومِنَ التابعينَ فمَنْ بَعْدَهُم: «مُحَمَّدُ بنُ الحَنَفِيَّة» واسمُهَا «خَوْلَةُ»، وأبوه: أَمِيرُ الْمُؤْمِنينَ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ، «إسماعيلُ ابنُ عُلَيَّةَ» هي أمُّهُ، وأبوه إِبْرَاهِيمُ، وهو أحدُ أئمةِ الحديثِ والفِقهِ، ومِن كِبارِ الصالحينَ.

قلت: فأما ابنُ عُلَيَّةَ، الذي يَعْزُو إليه كثيرٌ من الفُقهاءِ؛ فهو إِبراهيمَ بن إسماعيل هذا، وقد كان مُبْتَدِعًا يقولُ بخَلقِ القُرآنِ.

«ابنُ هَرَاسَةَ» هو أبو إِسْحَاقَ، إِبْرَاهِيمُ بنُ هَرَاسَةَ، قال الحافظُ عبدُ الغَنِيِّ بنُ سَعِيدٍ المِصْرِيُّ: هي أُمُّه، واسمُ أَبِيهِ «سَلَمَةُ».

ومِن هؤلاءِ من قد يُنْسَبُ إلى جَدَّتِهِ، كيَعْلَى بنِ مُنْيَة، قالَ الزُّبَيْرُ بنُ بَكَّارٍ: هي أُمُّ أَبِيهِ «أُمَيَّةَ»، يعني النسبة في ذلك إلى أمه، سواءً كانت أُمُّهُ القُرْبَى أو البُعْدَى، و «بَشِيرُ بنُ الخَصَاصِيَّةِ»، اسمُ أَبِيهِ: «مَعْبَدٌ» و «الخَصَاصِيَّةُ» أُمُّ جَدِّهِ الثَّالِثِ.

ومِن أَحْدَثِ ذَلِكَ عَهْدًا: شَيْخُنَا أَبُو أَحْمَدَ عَبْدُ الوَهَّابِ بنُ عليٍّ البَغْدَادِيُّ، يُعْرَفُ بابنِ «سُكَيْنَةَ» وهي أُمُّ أَبِيهِ.

قلت: وكذلك شَيْخُنَا العَلَّامَةُ «أَبُو العَبَّاسِ ابنُ تَيْمِيَّةَ»، هي أُمُّ أَحَدِ أَجْدَادِهِ الأَبْعَدِينَ» وهو أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ الحَلِيمِ بنِ عَبْدِ السَّلامِ بنِ أَبِي القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدِ ابنِ تَيْمِيَّةَ الحَرَّانِيُّ.

ومنهم مَن يُنْسَبُ إلى جَدِّهِ، كما قالَ النبيُّ -صلى الله عليه وسلم- يَوْمَ حُنَيْنٍ، وهُوَ رَاكِبٌ على البغلَةِ يَرْكُضُهَا إلى نَحْرِ العَدُوِّ، وهُو يُنَوِّهُ باسمِهِ يَقُولُ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ المُطَّلِب» وهو رسولُ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ المطَّلِبِ.

وكأبي عُبَيْدَةَ بنِ الجَرَّاحِ: وهو عامِرُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ الجَرَّاحِ الفِهْرِيُّ، أحدُ العَشَرَةِ، وأَوَّلُ مَنْ لُقِّبَ بأَمِيرِ الأُمراءِ بالشامِ، وكانت وِلايَتُهُ بَعْدَ خالِدِ بنِ الوَلِيدِ ـ رَضِي الله عَنهُما ـ.

مُجَمِّعُ بنُ جَارِيَةَ: وهو مُجَمِّعُ بنُ يَزِيدَ بنِ جَارِيَةَ.

ابنُ جُرَيْجٍ، هو: عَبْدُ المَلِكِ بنُ عَبْدِ العَزِيزِ بنِ جُرَيْجٍ ابنُ أَبِي ذِئْبٍ: مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي ذِئْبٍ.

أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: هو أَحْمَدُ بنُ محمد بن حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيُّ، أَحَدُ الأَئِمَّةِ أبو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: هو عبدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي شَيْبَةَ إِبْرَاهِيمُ بنُ عُثْمَانَ العَبْسِيُّ، صَاحِبُ المُصَنَّفِ، وكذا أَخَوَاهُ عُثْمَانُ الحَافِظُ، والقَاسِمُ.

أبو سَعِيدِ بنُ يُونُسَ، صاحبُ «تَارِيخِ مِصْرَ»: هو عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَحْمَدَ بنِ يُونُسَ بنِ الأَعْلَى الصَّدَفِيُّ.

ومِمَّنْ نُسب إلى غَيْرِ أَبِيهِ: «المِقْدَادُ بنُ الأَسْوَدِ»: وهو المِقْدَادُ بنُ عَمْرِو بنِ ثَعْلَبَةَ الكِنْدِيُّ البَهْرَانِيُّ، والأَسْوَدُ: هو ابنُ عَبْدِ يَغُوثَ الزُّهْرِيُّ، وكان زَوْجَ أُمِّهِ، وهو رَبِيبُهُ، فتَبَنَّاهُ؛ فنُسِبَ إليهِ، «الحسنُ بنُ دِينارٍ»، هو الحَسَنُ بنُ وَاصِلٍ، و «دِينارٌ» زَوْجُ أُمِّهِ، وقالَ ابنُ أَبِي حَاتِمٍ: الحَسَنُ بنُ دِينارِ بنِ وَاصِلٍ).

[الشرح]

قلت: ذكر العلماء -رحمهم الله – جملةً من الفوائد في هذا النوع من علوم الحديث:

الفائدة الأولى: دَفْعُ ظَنِّ تَوَهُّم التعدد للشخص الواحد، كمن يُنسب إلى جده، ويُنسب إلى أبيه؛ فَيَظُنُّ الظانُّ أنهما اثنان، والحقيقة أنهما واحد.

فمثال ذلك: «عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك» أحيانًا يُقال: «عبد الرحمن بن عبد الله» وأحيانًا يُقال: «عبد الرحمن بن كعب» فيظن الظان

أنهما اثنان: «عبد الرحمن بن عبد الله» واحد، و «عبد الرحمن بن كعب» آخر، وهما رجلٌ واحد، لكن مرةً يُنْسَب إلى أبيه، ومرةً يُنسب إلى جده.

الفائدة الثانية: وهي عكس الفائدة الأولى: دَفْعُ ظنِّ التعدد مع أن الشخص واحدٌ» فعبد الرحمن بن كعب» هو أخٌ «لعبد الله بن كعب»، وعمٌّ «لعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب» فعندما يُقال: «حدثنا عبد الرحمن بن كعب» فيظن بعض الناس أنَّ هذا ابنٌ لكعب مباشرةً، وأخٌ لعبد الله، والحقيقة أنه ابن عبد الله، ونُسِب إلى جده.

فالفائدة من معرفة هذا النوع مرةً لدفع توهم التعدد، ومرةً لدفع توهم الاشتباه براوٍ آخر بهذا الاسم، والمثال المذكور فيه هاتان الفائدتان، «عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك»، فإذا قلنا: عبد الرحمن بن كعب، نُسب إلى جَدِّه، ووافق اسْمَ عَمِّه، فإن لم نكن نعرف أن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب» يُنسب إلى جده؛ لظننا أنه عبد الرحمن بن كعب» أخو «عبد الله بن كعب، وكذلك من أجل ألا يُظَن أنهما أكثر من واحد.

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «(مَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ) وَهُوَ نَوْعٌ مُهِمٌّ، وَفَائِدَةُ ضَبْطِهِ: دَفْعُ تَوَهُّمِ التَّعَدُّدِ عِنْدَ نِسْبَتِهِ لِأَبِيهِ، أَوْ دَفْعُ ظَنِّ الِاثْنَيْنِ وَاحِدًا عَنْ مُوَافَقَةِ اسْمَيْهِمَا وَاسْمِ أَبِي أَحَدِهِمَا اسْمَ الْجَدِّ الَّذِي نُسِبَ إِلَيْهِ الْآخَرُ؛ كَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، شَيْخٍ لِلزُّهْرِيِّ، نَسَبَهُ ابْنُ وَهْبٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ كَعْبٍ، وَهُوَ كَذَلِكَ اسْمُ رَاوٍ آخَرَ، هُوَ عَمٌّ لِلْأَوَّلِ، لَكِنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ الزُّهْرِيُّ شَيْئًا، وَكَخَالِدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْوَلِيدِ الْمَخْزُومِيِّ، رَاوٍ ضَعِيفٌ جدًّا، يَرْوِي عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يُنْسَبُ إِلَى جَدِّهِ؛ فَيُظَنُّ أَنَّهُ الصَّحَابِيُّ

الشَّهِيرُ، أَوْ غَيْرُهُ مِمَّنْ قَدَّمْنَا فِي الْمُتَّفِقِ».(١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَهُمْ أَقْسَامٌ)**.

أي أن هؤلاء المنسوبين إلى غير آبائهم أقسام: فمنهم من يُنسَب إلى أمه، ومنهم من يُنسب إلى جده، ومنهم من يُنسب إلى رجل ليس بأبيه ولا بجده، إنما هو ربيبه أو قريبه من ناحيةٍ أخرى، أو غير ذلك.

قال الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَنَسَبُوا) أي: الْمُحدِّثونَ (إِلَى سِوَى الآباءِ)، وذلكَ أربعةُ أقسامٍ:

١. مَنْ نُسِبَ لأمِّهِ.

٢. ومَنْ نُسِبَ لجدَّتِهِ.

٣. ومَنْ نُسِبَ لجدِّهِ.

٤. ومَنْ نُسِبَ لمن تبنَّاهُ».(٢)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(أَحَدُهَا: المَنْسُوبُونَ إِلَى أُمَّهَاتِهِمْ: كَمُعَاذٍ وَمُعَوِّذٍ، ابْنَيْ «عَفْرَاءَ»، وَهُمَا اللَّذَانِ أَثْبَتَا أَبَا جَهْلٍ يَوْمَ بَدْرٍ- أي؛ أَجْهَزا عليه-، وقتلاه يوم بدر ـ رَضِي الله عَنهُما ـ.**

وَأُمُّهُمْ هَذِهِ عَفْرَاءُ بِنْتُ عُبَيْدٍ، وَأَبُوهُمُ الحَارِثُ بْنُ رِفَاعَةَ الأَنْصَارِيُّ، وَلَهُمْ آخَرُ شَقِيقٌ لَهُمَا وهو «عَوْذٌ، وَيُقَالُ: «عَوْنٌ» وَقِيلَ: «عَوْفٌ»، فَاللهُ أَعْلَمُ).

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٢٨٩).

(٢) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٢٨٩).

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ـ رَضِيَ اللهُ عَنهُ ـ، أَنَّهُ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا وَاقِفٌ فِي الصَّفِّ يَوْمَ بَدْرٍ، نَظَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَشِمَالِي؛ فَإِذَا أَنَا بَيْنَ غُلَامَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ حَدِيثَةٍ أَسْنَانُهُمَا، تَمَنَّيْتُ لَوْ كُنْتُ بَيْنَ أَضْلَعَ مِنْهُمَا، فَغَمَزَنِي أَحَدُهُمَا، فَقَالَ: يَا عَمِّ، هَلْ تَعْرِفُ أَبَا جَهْلٍ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، وَمَا حَاجَتُكَ إِلَيْهِ يَا ابْنَ أَخِي؟ قَالَ: أُخْبِرْتُ أَنَّهُ يَسُبُّ رَسُولَ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَئِنْ رَأَيْتُهُ؛ لَا يُفَارِقُ سَوَادِي سَوَادَهُ حَتَّى يَمُوتَ الْأَعْجَلُ مِنَّا، قَالَ: فَتَعَجَّبْتُ لِذَلِكَ، فَغَمَزَنِي الْآخَرُ، فَقَالَ: مِثْلَهَا، قَالَ: فَلَمْ أَنْشَبْ أَنْ نَظَرْتُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ يَزُولُ فِي النَّاسِ، فَقُلْتُ: أَلَا تَرَيَانِ؟ هَذَا صَاحِبُكُمَا الَّذِي تَسْأَلَانِ عَنْهُ، قَالَ: فَابْتَدَرَاهُ، فَضَرَبَاهُ بِسَيْفَيْهِمَا حَتَّى قَتَلَاهُ، ثُمَّ انْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ فَأَخْبَرَاهُ، فَقَالَ: «**أَيُّكُمَا قَتَلَهُ؟**» فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: أَنَا قَتَلْتُ، فَقَالَ: «**هَلْ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمَا؟**» قَالَا: لَا، فَنَظَرَ فِي السَّيْفَيْنِ؛ فَقَالَ: «**كِلَاكُمَا قَتَلَهُ**»، وَقَضَى بِسَلَبِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْجَمُوحِ، وَالرَّجُلَانِ مُعَاذُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْجَمُوحِ، وَمُعَاذُ بْنُ عَفْرَاءَ».(١)

✍ **قلت**: ذَكَر الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن ابني عفراء ليسا أَخَوَيْنِ، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «...وَحَاصِلُهُ: أَنَّ كُلًّا مِنَ ابْنَيْ عَفْرَاءَ سَأَلَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، فَدَلَّهُمَا عَلَيْهِ، فَشَدَّا عَلَيْهِ، فضرباه حَتَّى قَتَلَاهُ، وَفِي آخرِ حَدِيثِ مُسَدَّدٍ: وَهُمَا معَاذ بن عَمْرو بن الجموح، ومعاذ بن عَفْرَاءَ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ نَظَرَ فِي سَيْفَيْهِمَا، وَقَالَ: «**كِلَاكُمَا قَتَلَهُ**» وَأَنَّهُ قَضَى بِسَلَبِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْجَمُوحِ انْتَهَى.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣١٤١)، ومسلم في «صحيحه» (٤٥٩٠).

وَعَفْرَاءُ وَالِدَةُ مُعَاذٍ، وَاسْمُ أَبِيهِ الْحَارِثُ، وَأما ابن عَمْرِو بْنِ الْجَمُوحِ فَلَيْسَ اسْمُ أُمِّهِ عَفْرَاءَ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ تَغْلِيبًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ أُمُّ مُعَوِّذٍ أَيْضًا تُسَمَّى عَفْرَاءَ، أَوْ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ لِمُعَوِّذٍ أَخٌ يُسَمَّى مُعَاذًا بِاسْمِ الَّذِي شَرَكَهُ فِي قَتْلِ أَبِي جَهْلٍ؛ ظَنَّهُ الرَّاوِي أَخَاهُ، وَقَدْ أَخْرَجَ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ ابن إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَن ابن عَبَّاس، قَالَ ابن إِسْحَاقَ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَزْمٍ، قَالَ: قَالَ مُعَاذُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْجَمُوحِ: سَمِعْتُهُمْ يَقُولُونَ: وَأَبُو جَهْلٍ فِي مِثْلِ الْجُرْحَةِ أَبُو جَهْلٍ الْحَكَمُ لَا يُخْلَصُ إِلَيْهِ، فَجَعَلْتُهُ مِنْ شَأْنِي، فَعَمَدْتُ نَحْوَهُ، فَلَمَّا أَمْكَنَنِي؛ حَمَلْتُ عَلَيْهِ، فَضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً أَطْنَتْ- أي: قطعت- قَدَمَهُ، وَضَرَبَنِي ابْنُهُ عِكْرِمَةُ عَلَى عَاتِقِي؛ فَطَرَحَ يَدِي، قَالَ: ثُمَّ عَاشَ مُعَاذٌ إِلَى زَمَنِ عُثْمَانَ، قَالَ: وَمَرَّ بِأبي جهل معوذُ بن عَفْرَاءَ؛ فَضَرَبَهُ، حَتَّى أَثْبَتَهُ وَبِهِ رَمَقٌ، ثُمَّ قَاتَلَ مُعَوِّذٌ حَتَّى قُتِلَ، فَمَرَّ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ بِأَبِي جَهْلٍ، فَوَجَدَهُ بِآخِرِ رَمَقٍ، فَذكر مَا تقدم، فَهَذَا الَّذِي رَوَاهُ ابن إِسْحَاقَ يَجْمَعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ، لَكِنَّهُ يُخَالِفُ مَا فِي «الصحيح» مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّهُ رَأَى مُعَاذًا وَمُعَوِّذًا شَدَّا عَلَيْهِ جَمِيعًا حَتَّى طرحاه، وابن إِسْحَاق يَقُول: إن ابن عَفْرَاءَ هُوَ مُعَوِّذٌ، وَهُوَ بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ، وَالَّذِي فِي «الصحيح» مُعَاذٌ، وَهُمَا أَخَوَانِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يكون معَاذ بن عَفْرَاءَ شَدَّ عَلَيْهِ مَعَ مُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو، كَمَا فِي «الصحيح»، وَضَرَبَهُ بَعْدَ ذَلِكَ مُعَوِّذٌ حَتَّى أثْبته، ثمَّ حَزَّ رَأْسَهُ ابنُ مَسْعُودٍ، فَتُجْمَعُ الْأَقْوَالُ كُلُّهَا، وَإِطْلَاقُ كَوْنِهِمَا قَتَلَاهُ يُخَالف فِي الظَّاهِر حَدِيث ابن مَسْعُودٍ: أَنَّهُ وَجَدَهُ وَبِهِ رَمَقٌ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمَا بَلَغَا

بِهِ بِضَرْبِهِمَا إِيَّاهُ بِسَيْفَيْهِمَا مَنْزِلَةَ الْمَقْتُولِ، حَتَّى لَمْ يَبْقَ بِهِ إِلَّا مِثْلُ حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ، وَفِي تِلْكَ الْحَالَةِ لَقِيَهُ ابنُ مَسْعُودٍ؛ فَضَرَبَ عُنُقَهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ».(١)

قال أبو علي الغساني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معاذٌ ومعوذٌ ابنا الحارث بن رفاعة بن الحارث بن سواد، وهما ابنا عفراء بنت عبيدٍ، بها يُعْرفان».(٢)

قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قلت: وعفراء هذه لها خَصِيصَةٌ لا تُوجَد لغيرها، وهي أنها تزوّجت بعد الحارث البكير بن يا ليل الليثي، فولدت له أربعة: إياسًا، وعاقلًا، وخالدًا، وعامرًا، وكلّهم شهدوا بدرًا، وكذلك إخوتُهم لأُمِّهِم بنو الحارث، فانتظم من هذا: أنها امرأة صحابية لها سبعةُ أولادٍ شَهِدُوا كلُّهم بدرًا مع النبي -صلّى الله عليه وسلّم-».(٣)

✍ **قلت**: لعل الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ يريد بقوله: (**وَأُمُّهُمْ**) بضمير الجمع جميع أبناء عفراء بنت عبيد، ويُحمل قوله: (**وَلَهُمْ آخَرُ شَقِيقٌ لَهُمَا وهو «عَوْذٌ»، وَيُقَالُ: «عَوْنٌ» وَقِيلَ: «عَوْفٌ»، فَاللهُ أَعْلَمُ**)، على التجوز في بعض الضمائر، فَنَقَلَها من التثنية إلى الجمع، والله أعلم.

✍ **قلت**: الأرجح أن اسمه عوف، لا عوذ.

وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «النَّوْعُ الثَّالِثُ وَالْأَرْبَعُونَ: مَعْرِفَةُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِن الرُّوَاةِ: «قلت: وثمَّ سبعة أخوة صحابة، شهدوا كلُّهم بدرًا،

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٧/ ٢٩٥).

(٢) انظر: «تقييد المهمل وتمييز المشكل» (٢/ ٢٨٨).

(٣) انظر: «الإصابة» (١٤/ ٤٣).

لكنهم لأُمٍّ، وهي عفراء بنت عبيد، تزوجت أولًا بالحارث بن رفاعة الأنصاري، فأَوْلَدَها معاذًا ومُعَوِّذًا، ثم تزوجت بعد طلاقه لها بالبُكَيْرِ بن عبد ياليل بن ناشب، فأَوْلَدَها إياسًا وخالدًا وعاقلًا وعامرًا، ثم عادَتْ إلى الحارث، فأولدها عوفًا.

فأربعة منهم أشقاء، وهم بنو البكير، وثلاثة أشقاء، وهم بنو الحارث، وسبعتهم شهدوا بدرًا مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ومعاذ ومعوذ، ابنا عفراء هما اللذان أثبتا أبا جهل عمرو بن هشام المخزومي، ثم احْتَزَّ رأْسَهُ وهو طريحٌ: عبدُ الله بن مسعود الهذلي ـ رَضِي الله عَنهُم ـ».(١)

● قوله رَحِمَهُٱللَّهُ: («**بِلالُ ابْنُ حَمَامَةَ» الْمُؤَذِّنُ، أَبُوهُ رَبَاحٌ**).

✍ **قلت**: يعني بلالًا الصحابيَّ الجليلَ، مُؤَذِّنَ رسول الله ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ يُقال: «بلال بن رباح، وبلال بن حمامة، أُمِّهِ».

● قوله رَحِمَهُٱللَّهُ: (**«ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» الأَعْمَى الْمُؤَذِّنُ أَيْضًا، وَقَدْ كَانَ يَؤُمُّ أَحْيَانًا عَنْ رَسُولِ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- فِي غَيْبَتِهِ، قِيلَ: اسْمُهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ زَائِدَةَ، وَقِيلَ: عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ**).

قال ابن سعد رَحِمَهُٱللَّهُ: «ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ: أَمَّا أَهْلُ الْمَدِينَةِ فَيَقُولُونَ: اسْمُهُ عَبْدُ اللهِ، وَأَمَّا أَهْلُ الْعِرَاقِ، وَهِشَامُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ فَيَقُولُونَ: اسْمُهُ عَمْرٌو، ثُمَّ اجْتَمَعُوا عَلَى نَسَبِهِ، فَقَالُوا: ابْنُ قَيْسِ بْنِ زَائِدَةَ بْنِ الْأَصَمِّ بْنِ رَوَاحَةَ ابْنَ حُجْرِ بْنِ عَبْدِ بْنِ مَعِيصِ بْنِ عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ، وَأُمُّهُ عَاتِكَةُ، وَهِيَ أُمُّ مَكْتُومٍ

---

(١) انظر: «النَّوْعُ الثَّالِثُ وَالْأَرْبَعُونَ».

بِنْتُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَنْكَشَةَ بْنِ عَامِرِ بْنِ مَخْزُومِ بْنِ يَقْظَةَ، أَسْلَمَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ بِمَكَّةَ قَدِيمًا، وَكَانَ ضَرِيرَ الْبَصَرِ، وَقَدِمَ الْمَدِينَةَ مُهَاجِرًا بَعْدَ بَدْرٍ بِيَسِيرٍ، فَنَزَلَ دَارَ الْقُرَّاءِ، وَهِيَ دَارُ مَخْرَمَةَ بْنِ نَوْفَلٍ، وَكَانَ يُؤَذِّنُ لِلنَّبِيِّ -صلّى الله عليه وسلم- بِالْمَدِينَةِ مَعَ بِلَالٍ، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ -صلّى الله عليه وسلم- يَسْتَخْلِفُهُ عَلَى الْمَدِينَةِ، يُصَلِّي بِالنَّاسِ فِي عَامَّةِ غَزَوَاتِ رَسُولِ اللهِ -صلّى الله عليه وسلم-».(١)

- قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**عَبْدُ اللهِ ابْنُ اللُّتبِيّةِ» وَقِيلَ: «الأُتبِيَّةِ» صَحَابِيٌّ**).

✍ **قلت**: ابن الأتبية، أو ابنَ اللُّتْبِيَّةِ؛ فقد ورد اسمه هكذا في الصحيح:

قال أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ ـ رَضِي الله عَنهُ ـ: «اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ رَجُلًا مِنْ بَنِي أَسْدٍ، يُقَالُ: لَهُ ابْنُ الأُتَبِيَّةِ عَلَى صَدَقَةٍ، فَلَمَّا قَدِمَ؛ قَالَ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ لِي، فَقَامَ النَّبِيُّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ عَلَى المِنْبَرِ - قَالَ سُفْيَانُ أَيْضًا: فَصَعِدَ المِنْبَرَ - فَحَمِدَ اللهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «**مَا بَالُ العَامِلِ نَبْعَثُهُ، فَيَأْتِي يَقُولُ: هَذَا لَكَ وَهَذَا لِي؛ فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ، فَيَنْظُرُ أَيُهْدَى لَهُ أَمْ لا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لا يَأْتِي بِشَيْءٍ إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُوَارٌ، أَوْ شَاةً تَيْعَرُ**» ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَتَيْ إِبْطَيْهِ!! «**أَلا هَلْ بَلَّغْتُ**»!! ثلاثًا، قَالَ سُفْيَانُ: قَصَّهُ عَلَيْنَا الزُّهْرِيُّ، وَزَادَ هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعَ أُذُنَايَ، وَأَبْصَرَتْهُ عَيْنِي، وَسَلُوا زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ؛ فَإِنَّهُ سَمِعَهُ مَعِي، وَلَمْ يَقُلِ الزُّهْرِيُّ: سَمِعَ أُذُنِي، خُوَارٌ: صَوْتٌ، «وَالجُؤَارُ مِنْ» تَجْأَرُونَ: «كَصَوْتِ

---

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» (٤/ ٢٠٥).

البَقَرَةِ». (١)

وعَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ ـ رَضِي الله عَنهُ ـ قَالَ: «اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللهِ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ رَجُلًا مِنَ الأَسْدِ عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ، يُدْعَى ابْنَ اللُّتْبِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ حَاسَبَهُ». (٢)

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قَوْله: «**يُقَال لَهُ: ابن الْأُتْبِيَّةِ**»، كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالْمُثَنَّاةِ وَكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ، وَفِي الْهَامِشِ بِاللَّامِ بَدَلَ الْهَمْزَةِ، كَذَلِكَ وَوَقَعَ كَالْأَوَّلِ لِسَائِرِهِمْ، وَكَذَا تَقَدَّمَ فِي الْهِبَةِ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ بِاللَّامِ الْمَفْتُوحَةِ ثُمَّ الْمُثَنَّاةِ السَّاكِنَةِ، وَبَعْضُهُمْ يَفْتَحُهَا، وَقَدِ اخْتُلِفَ عَلَى هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَيْضًا أَنَّهُ بِاللَّامِ أَوْ بِالْهَمْزَةِ -كَمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا فِي بَابِ مُحَاسَبَةِ الْإِمَامِ عُمَّالَهُ بِالْهَمْزَةِ- وَوَقَعَ لِمُسْلِمٍ بِاللَّامِ، وَقَالَ عِيَاضٌ: ضَبَطَهُ الْأَصِيلِيُّ بِخَطِّهِ فِي هَذَا الْبَابِ بِضَمِّ اللَّامِ وَسُكُونِ الْمُثَنَّاة، وَكَذَا قَيده ابن السكن، قَالَ: وَهُوَ الصَّوَاب، وَكَذَا قَالَ ابن السَّمْعَانِيّ: ابن اللُّتَبِيَةِ بِضَمِّ اللَّامِ وَفَتْحِ الْمُثَنَّاةِ، وَيُقَالُ بِالْهَمْزِ بَدَلَ اللَّامِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ اسْمَهُ عَبْدُ اللهِ، وَاللُّتْبِيَّةُ أُمُّهُ لَمْ نَقِفْ عَلَى تَسْمِيَتِهَا». (٣)

- قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(سُهَيْلُ ابْنُ بَيْضَاءَ» وَأَخَوَاهُ مِنْهَا: سَهْلٌ وَصَفْوَانُ، وَاسْمُ بَيْضَاءَ «دَعْدٌ» وَاسْمُ أَبِيهِمْ وَهْبٌ»).**

(١) انظر: «صحيح البخاري» (٧١٧٤)، و«صحيح مسلم» (١٨٣٢).
(٢) انظر: «صحيح البخاري» (١٥٠٠)، و«صحيح مسلم» (١٨٣٢).
(٣) انظر: «فتح الباري» (١٣/ ١٦٥).

✍ **قلت**: قوله: (بيضاء: صفة لأمه التي اسمها «دعد» ولعله لذلك كتب الألف في كلمة «ابن» التي هي أداة النسب، وهي لا تكتب بين عَلَمين؛ فكتب لها الألف، وقال(١): «سهل ابن بيضاء»؛ لأنها ليست بين عَلَمين، لكنه لو قال: «سهل بن دعد» فإنه يَحْذِف الألف.

● قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**«شرحبيل ابن حَسَنَة» أَحَدُ أُمَرَاءِ الصَّحَابَةِ عَلَى الشَّامِ،**

---

(١) قال أبو محمد الحريري في «درة الغواص في أوهام الخواص» (ص: ٢٤٦): «وَمن ذَلِك أَنهم يحذفون الْألف من ابْن فِي كل مَوضِع يَقع بعد اسْم أَو كنية أَو لقب، وَلَيْسَ ذَلِك مطردا على مَا توهموه، وَلَا يُوجِبَ حذفَ الْألف مَا تخيلوه؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تحذف الْألف من ابْن إِذا وَقع صفة بَين عَلَمين من أَعْلَام الْأَسْمَاء أَو الكنى أَو الألقاب؛ لِيُؤْذِنَ بتنزله مَعَ الِاسْم قبله بِمَنْزِلَة الِاسْم الْوَاحِد؛ لشدَّة اتِّصَال الصّفة بالموصوف، وحلوله مَحل الْجُزْء مِنْهُ، ولهذه الْعلَّة حُذِفَ التَّنْوِين من الِاسْم قبله، فَقيل عَليُّ بنُ مُحَمَّد، كَمَا يُحذف من الْأَسْمَاء المركبة فِي رامهرمز وبعلبك، فَمَا عَدا هَذَا الموطن وَجَبَ إِثْبَاتُ الْألف فِيهِ، وَذَلِكَ فِي خَمْسَة مَوَاطِن.
أَحدهمَا: إِذا أضيف ابْن إِلَى مُضْمر كَقَوْلِك: هَذَا زيد ابْنك.
وَالثَّانِي: إِذا أضيف إِلَى غير أَبِيه كَقَوْلِك: المعتضد بِالله ابْن أخي الْمُعْتَمد على الله.
وَالثَّالِث: إِذا نسب إِلَى الْأَب الْأَعْلَى، كَقَوْلِك أَبُو الْحسن ابْن الْمُهْتَدي بِالله.
وَالرَّابِع: إِذا عُدِلَ بِهِ عَن الصّفة إِلَى الْخَبَر، كَقَوْلِك: إِن كَعْبًا ابْن لؤَي.
وَالْخَامِس: إِذا عُدِلَ بِهِ عَن الصّفة أَيْضا إِلَى الِاسْتِفْهَام، كَقَوْلِك: هَل تَمِيم ابْن مرّة؟ وَذَلِكَ أَن ابْنا فِي الْخَبَر والاستفهام بِمَنْزِلَة الْمُنْفَصِل عَن الِاسْم الأول؛ إِذْ تَقْدِير الْكَلَام: أَن كَعْبًا هُوَ ابْن لؤَي، وَهل تَمِيم هُوَ ابْن مرّة، فَأُثْبِتَتِ الْألفُ فِيهِ كَمَا أُثْبِتَتْ فِي حَالَة الِاسْتِئْنَاف بِهِ...
وانظر: «المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية» (ص: ٣٤٢)، و«قواعد الإملاء» (ص: ٣٩).

هِيَ أُمُّهُ، وَأَبُوهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُطَاعِ الكِنْدِيُّ»، «عَبْدُ اللهِ ابنُ بُحَيْنَةَ» وهي أُمُّهُ، وأبوه: «مَالِكُ بنُ القِشْبِ الأَسَدِيُّ(١)».

---

(١) قال ابن سعد: عَبْدُ اللهِ ابْنُ بُحَيْنَةَ، وَبُحَيْنَةُ أُمُّهُ، وَهِيَ ابْنَةُ الْأَرَتِّ، وَهُوَ الْحَارِثُ بْنُ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافِ بْنِ قُصَيٍّ.
وَأَبُوهُ مَالِكُ بْنُ الْقِشْبِ، وَهُوَ جُنْدُبُ بْنُ نَضْلَةَ.
قال ابن عبد البر: وقد قيل فِي أَبِيهِ: مَالِك بْن بحينة، وَهُوَ وهم وغلط، وإنما بحينة امرأته، وأم ابنه عَبْد اللهِ، وَكَانَ عَبْد اللهِ بْن بحينة ناسكا فاضلا صائم الدهر، وَكَانَ ينزل بطن ريم على ثلاثين ميلا من المدينة.
توفي ابْن بحينة فِي آخر خلافة مُعَاوِيَة.
قال النووي: وبحينة بضم الموحدة، وهي أمه، وهو أبو محمد عبد الله بن مالك بن القشب، بكسر القاف وإسكان المعجمة، واسم القشب: خندب بن نضلة بن عبد الله الأزدى، أسلم عبد الله بن مالك هذا هو وأبوه، وصحبا رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وكان عبد الله ممن أسلم وصحبه قديمًا، وكان ناسكًا فاضلًا، يصوم الدهر.
قال أبو على الغساني: بحينة: بالباء المضمومة والحاء المهملة.
قال الحافظ ابن حجر: وقيل: إنها أم أبيه مالك، وصحّح أبو عمر الأول، وهو قول الجمهور.
وأما بُحَينَةُ:
قال ابن سعد: بُحَينَةُ: واسمُها عَبدَةُ بِنتُ الحارِثِ، وهوَ الأَرَتُّ بن المُطَّلِب بن عَبد مَناف بن قُصَيٍّ.
انظر: «الطبقات الكبرى» (٤/ ٣٤٢)، (١٠/ ٢١٧)، و«الثقات» لابن حبان (٣/ ٢١٦)، «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٣/ ٨٧١)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢٦١)، و«تقييد المهمل وتمييز المشكل» (١/ ٩١)، «الإصابة في تمييز الصحابة» (٤/ ١٩٠).

-سعدُ ابنُ «حَبْتَةَ»، هي أُمُّه، وأبوه «بُجَيْرُ بنُ مُعاوِيَةَ».

ومِنَ التابعينَ فمَنْ بَعْدَهُم:

- «مُحَمَّدُ ابنُ الحَنَفِيَّةِ(١) «واسمُهَا «خَوْلَةُ»، وأبوه: أَمِيرُ المُؤْمِنينَ عَلِيُّ ابنُ أَبِي طَالِبٍ.

- «إسماعيلُ ابنُ عُلَيَّةَ(٢)» هي أُمُّهُ، وأبوه إِبْرَاهِيمُ، وهو أحدُ أئمةِ

---

(١) محمد ابن الْحَنَفِيَّةِ: وهُوَ مُحَمَّد الأكبر بْن عَلِيّ بْن أبي طَالِبٍ، وأمه الحنفية خولة بِنْت جَعْفَر بْن قَيْس بْن حنيفة، ويقال: بل كانت أمه من سبي اليمامة، فصارت إلى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.
عَنْ منذر الثوري قال: سمعت محمد ابن الْحَنَفِيَّةِ قَالَ: كَانَتْ رُخْصَةٌ لِعَلِيٍّ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنْ وُلِدَ لِي وَلَدٌ بَعْدَكَ أُسَمِّيهُ بِاسْمِكَ، وَأُكَنِّيهِ بِكُنْيَتِكَ. قَالَ: (نَعَمْ).
وفاته: سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِيْنَ.
✍ **قلت**: وللتوسع في هذا الباب راجع كتابي «كشف الغمة» (ص١٤٧) فقد جمعت فيه الأحاديث الواردة والآثار في التكَنِّي بكُنيته ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ
انظر: «الطبقات الكبرى» (١٠/ ٢١٧)، «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ١٠٣)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٤/ ٣١٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ١١٠)، «تاريخ الإسلام» (٢/ ٩٩٤)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٠/ ٢٨٣)، و«تقريب التهذيب» (ص: ٤٩٧).
(٢) ابْنُ عُلَيَّةَ هو: إِسْمَاعِيْلُ بنُ إِبْرَاهِيْمَ بنِ مِقْسَمِ الأَسَدِيُّ
قال الذهبي: الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ، الثَّبْتُ، أَبُو بِشْرٍ الأَسَدِيُّ مَوْلاَهُمْ، البَصْرِيُّ، الكُوْفِيُّ الأَصْلِ، المَشْهُوْرُ: بِابْنِ عُلَيَّةَ؛ وَهِيَ أُمُّهُ.
وُلِدَ: سَنَةَ مَاتَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ، سَنَةَ عَشْرٍ وَمائَةٍ.
وَكَانَ فَقِيْهًا، إِمَامًا، مُفْتِيًا، مِنْ أَئِمَّةِ الحَدِيْثِ، وَكَانَ يَقُوْلُ: مَنْ قَالَ: «ابْنُ عُلَيَّةَ»؛ فَقَدِ
= ⇦

الحديثِ والفِقهِ ومِن كِبارِ الصالحينَ).

قال ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «شرحبيل ابن حسنة، وحسنة أمه، وهو شرحبيل بن عبد الله بن المطاع الكندي، أخو عبد الرحمن ابن حسنة، وَلَّى أبو بكر الصديقُ شرحبيلَ ابنَ حسنة الجيشَ حيث أنفذهم إلى الشام، وكان من أمراء الأجناد الأربعة، وكنيته أبو عبد الله، مات بالشام في طاعون عمواس، سنة ثماني عشرة في خلافة عمر بن الخطاب».

وقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «شُرَحْبيل ابن حسنة، وهي أمّه، واسم أبيه عبد الله بْن المُطاع، حليف بني زهرة، أَبُو عبد الله، من كِنْدة، هاجر هو وأمه إلى الحبشة، وله رواية حديثين.

رَوَى عَنْهُ: عبد الرحمن بن غنم، وأبوه عبد الله الأشعري، وكان أحد الأمراء الأربعة الذين أَمَّرَهُم أبو بكر الصديق ـ رَضِي الله عَنهُ ـ».

= اغْتَابَنِي.

قُلْتُ ـ أي الذهبي ـ: هَذَا سُوءُ خُلُقٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ شَيْءٌ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ، فَمَا الحِيْلَةُ؟! قَدْ دَعَا النَّبِيُّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ بِأَسْمَائِهِم مُضَافًا إِلَى الأُمِّ، كَالزُّبَيْرِ ابْنِ صَفِيَّةَ، وَعَمَّارِ ابْنِ سُمَيَّةَ.

وَلابْنِ عُلَيَّةَ ابْنٌ آخَرُ، جَهْمِيٌّ شَيْطَانٌ، اسْمُهُ: إِبْرَاهِيْمُ بنُ إِسْمَاعِيْلَ، كَانَ يَقُوْلُ بِخَلْقِ القُرْآنِ، وَيُنَاظِرُ.

وفاته: سَنَةَ ثَلاَثٍ وَتِسْعِيْنَ وَمائَةٍ.

انظر: «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ٢٥٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٠٧)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ٢٣٥)، و«الوافي بالوفيات» (٩/ ٤٣)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٧٨)، «تقريب التهذيب» (ص: ١٠٥).

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «شرحبيل ابن حسنة: وهي أمّه على ما جزم به غير واحد.

وقال أبو عمر -يعني ابن عبد البر -: بل تَبَنَّتْه.

وأبوه: عبد الله بن المطاع بن عبد الله الغطريف بن عبد العزّى بن جثّامة بن مالك الكنديّ. ويقال التميميّ، ويقال: إنه من ولد الغوث بن مرّ أخي تميم بن مرّ، فقيل له: «التميميّ» لذلك، كانت أمه مولاة لمعمر بن حبيب الجمحيّ، فكان جنادة وجابر ابنا سفيان بن معمر بن حبيب إخوته لأمّه، ويقال: إنّ معمرا زوّج حسنة لرجل من الأنصار من بني زريق يقال له: سفيان، وكان معمر قد تبناه، فَنُسِبَ إليه، فولدت له جابرا وجنادة، فأسلم جابر وأخوه».(١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**قلت: فأما ابنُ عُلَيَّةَ الذي يَعْزُو إليه كثيرٌ من الفُقهاءِ؛ فهو إِبراهيمُ بن إسماعيل هذا، وقد كان مُبْتَدِعًا يقولُ بخَلقِ القُرآنِ**).

✍ **قلت**: إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم ابن عُلَيَّة، أبو إسحاق الأَسَديّ البَصْريُّ المتكلّم الْجَهْميّ.

قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: المعروف بابن علية.

قال الحارث بْن سريج النقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «دخلت عَلَى الشافعي يومًا- وعنده أَحْمَد بْن حَنْبَل وَالحسين القلاس- وكَانَ الحسين أَحَدَ تلاميذ

---

(١) انظر: «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ٤١)، «تاريخ الإسلام» (٢/ ١٠٣)، «الإصابة» (٣/ ٢٦٥).

الشافعي المُقَدَّمين فِي حفظ الحَدِيث- وعنده جماعة من أهل الحَدِيث، وَالبيت غاصٌّ بالناس، وبين يديه إبراهيم بن إسماعيل ابن علية، وَهُوَ يكلمه فِي خبر الواحد، فقلت: يا أبا عَبْد اللهِ، عندك وجوه الناس، وقد أَقْبَلْتَ عَلَى هذا المبتدع تُكَلِّمه؟ فَقَالَ لي- وهم يبتسم- كلامي لهذا بحضرتهم أَنْفَعُ لهم من كلامي لهم.

قَالَ: فقالوا: صَدَقَ، قَالَ: فأقبل عَلَيْهِ الشافعي، فَقَالَ له: أَلَسْتَ تزعم أن الحجة هي الإجماع؟ قَالَ: فَقَالَ: نعم! فَقَالَ الشافعي: خَبِّرْنِي عَن خبر الواحد العدل، أَبِإِجْماعٍ دَفَعْتَهُ، أم بغير إجماعٍ؟ قَالَ: فانقطع إِبْرَاهِيم ولم يُجِبْ، وسُرَّ القومُ بذلك.

أخرج الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ وساق بسنده: عن صَالِح بْنِ أَبِي صَالِحٍ- كاتب الليث-: «كنا مع الشافعي فِي مجلسه، فجعل يتكلم في تثبيت خبر الواحد عن النبي عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ فكتبناه، وذهبنا بِهِ إِلَى إِبْرَاهِيم بْن إسماعيل ابن علية، وكَانَ من غلمان أَبِي بكر الأصم، وكَانَ مجلسه بمصر عند باب الضَّوَالِّ، فلما قرأَنَا عَلَيْهِ؛ جعل يحتج لإبطاله، فكتبنا ما قال ابن علية، وذهبنا بِهِ إِلَى الشافعي، فنقضه الشافعي، وتكلم بإبطال ما قال ابن علية؛ ثم كتبنا ما قَالَ الشافعي، وذهبنا بِهِ إِلَى ابْن علية؛ فجعل يحتج بإبطال ما قَالَ الشافعي، فكتبناه، ثم جئنا بِهِ إِلَى الشافعي، فَقَالَ الشافعي: إن ابْن علية ضالٌّ قد جَلَسَ عند باب الضَّوَالِّ! يُضِلَّ الناس».

وقال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «له شذوذٌ كثيرةٌ، ومذاهبه عند أهل السنة مهجورةٌ، وليس قوله عندهم مما يُعَدُّ خلافًا».

تُوُفِّي ببغداد وقيل: بمصر، وفاته: مات سنة ثمان عشرة ومائتين».(١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: («ابنُ هَرَاسَةَ»(٢) هو أبو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ ابنُ هَرَاسَةَ، قال الحافظُ عبدُ الغَنِيِّ بنُ سَعِيدٍ المِصْرِيُّ(٣): هي أمُّه، واسمُ أَبِيهِ «سَلَمَةُ»).

قلت: إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَرَاسَةَ، أَبو إِسحاق الشيباني.

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: متروك الحديث، كَانَ مروان الفَزاريّ يَقُولُ: أَبو إِسحاق الشيباني تَكَلَّم فِيهِ أَبو عُبَيد وغَيْرُهُ.

قَالَ عبد الْغَنِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أمه اسْمهَا هراسة».(٤)

---

(١) انظر: «تاريخ بغداد وذيوله» (٦/ ٢٠)، و«تاريخ الإسلام» (٥/ ٢٦٤)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ٢٠)، و«صفة الصفوة» (٢: ٢٢٨)، و«طبقات ابن أبي يعلى» (١: ٨٦)، و«إرشاد الأريب» (١: ٣٧)، و«نزهة الألباب» (٢٧٦). «الأعلام للزركلي» (١/ ٣٢) وغيرها.

(٢) انظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٣٣٣)، و«الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٣)، «الكنى والأسماء» للإمام مسلم (١/ ٤٢)، و«الضعفاء والمتروكون» للنسائي (ص: ١٢)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ١٠٩)، و«موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٩٣).

(٣) سبقت ترجمته، انظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٦/ ٣٩٥)، «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» (ص: ٣٦٨)، «المنتظم في تاريخ الأمم والملوك» (١٥/ ١٣٠)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ١٤٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٦٨)، «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» (١/ ٣٥٣)، «طبقات النسابين» (ص: ٩٥)، «الأعلام» للزركلي (٤/ ٣٣).

(٤) انظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٣٣٣)، و«الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٣)، «الكنى والأسماء» للإمام مسلم (١/ ٤٢)، و«الضعفاء والمتروكون» للنسائي (ص: ١٢)، =

✍ **قلت**: فالعلماء يَعْلَمُون أن الرجل يُنسب إلى أبيه، وقد ينسب إلى جَدِّه، أو أُمِّه، أو غير ذلك، فيُستفاد من ذلك: أنك إذا بَحَثْتَ عن ترجمته، ولم تجده مثلًا منسوبًا إلى أبيه؛ فإنك ترجع إلى نسبته إلى جده، أو إلى أمه، أو العكس: فمعرفتك أن الراوي قد يكون له أكثر من نسبة، وأنه قد يُنسب إلى أبيه، أو إلى أمه، أو إلى جده، أو أن له أسماءً أخرى أو نِسبًا أُخرى؛ فهذا يفيدك في البحث عنه، فإذا لم تكن عالمًا بذلك؛ فربما تبحث عنه في نسبته إلى أبيه، وليس موجودًا فيها، أو في نسبته إلى جده، وليس موجودًا هناك، أو في نسبته إلى أمه، وليس موجودًا كذلك؛ ثم تدَّعي أن هذا رجل لم تجده، أو هو رجل مجهول، ولذلك ففي بعض الكتب المتأخرة، مثل: كتاب المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ «تهذيب الكمال» وكتاب الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك «تهذيب التهذيب» و «التقريب» في هذه الكتب فائدة نفيسةٌ، فإنَّ المترجِمَ يقول: فلان سيأتي في فلان، أو مرَّ أو مضى في فلان؛ فهذه فائدة، لكن ليست كل كتب الجرح والتعديل كذلك، فهناك كُتب لا تتعرض لهذا الشيء، إنما تذكر الرجل باعتبار ما وقع عليه ذِكْرُ اسمه ونسبه في السند، فإذا وقع للمترجَمَ له اسمه على أنه منسوب إلى أبيه، أو منسوب إلى أمه، أو غير ذلك؛ تَرْجَمَهُ على ضوء ذلك.

أما في هذه الكتب المتأخرة التي خُدمت مثل «تهذيب المزي» وما جاء بعده من «تهذيب التهذيب» و «التقريب» فيقول المصنف: فلان بن فلان -

---

=

«المجروحين» لابن حبان (٢/ ١٠٩)، و«موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٩٣).

بالاسم غير المشهور- مضى في فلان، أو سيأتي في فلان، وإلا فالترجمة للراوي تكون في الموضع الذي هو مشهورٌ به -اسمًا ونسبًا وكنية-، فإذا كان مشهورًا بالنسبة إلى جده؛ تُرجم في ذاك المكان، وإذا كان مشهورًا بالنسبة إلى أمه أو بالنسبة إلى أبيه -وهي الأصل- تُرجم في ذاك المكان، ثم يُشير المصنف في الموضع الذي هو غير مشهور به إلى أنه موجود في المكان الفلاني المشهور به، إشارةً إلى أنك لو وقفت على إسنادٍ نُسِبَ فيه هذا الراوي إلى غير نسبته المشهورة في هذا الموضع؛ فترجع إليه هنالك، سواء كان قبل أو بعد.

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ومِن هؤلاءِ من قد يُنْسَبُ إلى جَدَّتِهِ، كيَعْلَى ابنِ مُنْيَةَ، قالَ الزُّبَيْرُ بنُ بَكَّارٍ[(١)]: هي أُمُّ أَبِيهِ «أُمَيَّةَ»)**

---

(١) الزُّبَيْرُ بنُ بكَّارِ القُرَشِيُّ الأَسَدِيُّ الزُّبَيْرِيُّ
قال الذهبي: العَلاَّمَةُ الحَافِظُ النَّسَّابَةُ، قَاضِي مَكَّةَ وَعَالِمُهَا، مَوْلِدُهُ فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِيْنَ وَمائَةٍ.
وَهُوَ مُصَنِّفُ كِتَابِ (نَسَبِ قُرَيْشٍ)، وَهُوَ كِتَابٌ كَبِيْرٌ نفيسٌ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي حَاتِمٍ: أَدركْتُهُ وَرَأَيْتُهُ، وَلَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: ثِقَةٌ.
وفاته: سنة سِتٍّ وَخَمْسِيْنَ وَمائَتَيْنِ بِمَكَّةَ.
انظر: «الجرح والتعديل» (٣ / ٥٨٥)، «تاريخ بغداد» (٨ / ٤٦٩)، «وفيات الأعيان» (٢ / ٣١١، ٣١٣)، «تهذيب الكمال» (٤٢٦، ٤٢٧)، «تذهيب التهذيب» (١ / ٢٣٢ / ١)، «تذكرة الحفاظ» (٢ / ٥٢٨)، «دول الإسلام» (١ / ١٢١)، «ميزان الاعتدال» (٢ / ٦٦،) «العبر» (٢ / ١٢)، «مرآة الجنان» (٢ / ١٦٧)، «تاريخ ابن كثير» (١١ / ٢٤)، «العقد الثمين» (٤ / ٤٢٧، ٤٢٩)، «تهذيب التهذيب» (٣ / ٣١٢، ٣١٤)، «النجوم الزاهرة» (٣ / ٢٥)، «طبقات الحفاظ» (٢٣١)، «خلاصة شذرات الذهب» (٢ / ١٣٣، ١٣٤).

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في يَعلَى بْن أُمَيَّة: وهو يَعلَى بن مُنيَة، ومُنيَة أُمُّه، التَّمِيمِيُّ، حَلِيف لقُرَيش، عامِلُ عُمَر على نَجران، لَهُ صُحبَةٌ.

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يعلى بْن أمية التميمي، ويقال: يعلى ابن منية، يُنْسب حِينًا إِلَى أبيه، وحِينًا إِلَى أمه، وَهُوَ يعلى بْن أمية بْن أبي عبيدة بن همام ابن الحارث بن بكر بن زيد بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم التميمي الحنظلي، أَبُو صفوان.

وأكثرهم يقولون: يُكْنى أبا خالد، أسلم يوم الفتح، وشَهِدَ حُنينًا والطائف وتبوكَ، اخْتُلِفَ فِي نسب أمه منية بنت جابر، فقيل: منية بنت جابر، ومن قَالَ فِي عتبة بْن غزوان بْن الحارث بْن جابر يقول: هي منية بنت الحارث بن جابر ابْن وهيب -أَوْ وهب- بْن شبيب بن زيد بن مالك بن الحارث بن عوف بْن مازن بْن منصور، وهي عمة عتبة بن غزوان، هذا قول المدائني ومصعب وابنه عَبْد اللهِ بْن مصعب، وقد قيل: منية بنت غزوان أخت عتبة بن غزوان، وروى عنه ابنه صفوان بْن يعلى، وروى عنه عَبْد اللهِ بْن ثابت، وخالد بْن دريك، قَالَ يعقوب بْن شيبة: سمعت عبد الله بن مسلمة وعلي بْن المديني يقولان- وقد ذكرا يعلى بْن أمية- فقالا: أمه منية، وأبوه أمية، قَالَ علي: وَهُوَ رجل من بني تميم، حليف لقريش، لبني نوفل بْن عبد مناف، وَقَالَ يعقوب ابْن شيبة: منية أمه، وهي منية بنت غزوان، أخت عتبة بن غزوان، صاحب رَسُول اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ

قَالَ أَبُو عُمَرَ بن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أهل الحديث وأصحاب التواريخ يقولون: منية بنت غزوان، أخت عتبة بنت غزوان، ويقولون: هي أم يعلى بْن أمية».

قال أبو علي الجياني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «و(منْية) بسكون النون وياء معجمة باثنتين من تحت، هو: يعلى بن منية التميمي، وهو -أيضًا- يعلى بن أمية؛ أبوه أمية، وأمه منية بنت غزوان، أخت عتبة بن غزوان، من الصحابة».

قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويقال له: يعلى بن مُنْيَة، بنون ساكنة ثم مثناة من تحت مخففة، وهي أمه، وقال الزبير بن بكار: هي جدته أم أبيه، وغَلَّطَهُ ابنُ عبد البر وغيره.

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كيعلى بنِ مُنْيَةَ الصحابيِّ المشهورِ، اسمُ أبيهِ أميةُ بنُ أبي عبيدةَ، ومُنْيةُ أمُّ أبيهِ في قولِ الزُّبَيرِ بنِ بَكَّارٍ، وكذا قالَ ابنُ ماكولا: إنَّها جدتُهُ أمُّ أبيهِ الأدنى، وقالَ الطبريُّ: إنَّها أمُّ يعلى نفسهِ، ورجَّحهُ المزيُّ، وقالَ االبنُ عبدِ البرِّ: لَمْ يُصِبِ الزبيرُ، وأما قولُ ابنِ وضَّاحٍ: أنَّ منيةَ أبوهُ؛ فوهمٌ، حكاهُ صاحبُ «المشارقِ»، والمعروفُ الصوابُ: أنَّ مُنْيَةَ اسمُ امرأةٍ، واخْتُلِفَ في نسبِها، فقيلَ: مُنْيَةُ بنتُ الحارثِ بنِ جابرٍ، قالَهُ ابنُ ماكولا، وقيلَ: مُنْيَةُ بنتُ جابرٍ، عمَّةُ عتبةَ بنِ غزوانَ، قالَهُ الطبريُّ، وقيلَ: منيةُ بنتُ غزوانَ، أختُ عتبةَ بنِ غزوانَ، حكاهُ الدارقطنيُّ عنْ أصحابِ الحديثِ وأصحابِ التاريخِ، ورجَّحهُ المزيُّ.

ورجح في «التقييد» أنها أمه، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والذي عليه الجمهور: أنها أمه، وهو قول علي بن المديني، وعبد الله بن مسلمة القعنبى، ويعقوب بن شيبة، وبه جزم البخاري في «التاريخ الكبير»، وابن أبى حاتم في «الجرح والتعديل»، ومحمد بن جرير الطبري، وابن قانع، والطبراني، وابن حبان في «الثقات»، وابن منده في «معرفة الصحابة»، وآخرون، وحكاه الدارقطني عن أصحاب الحديث، ورجحه ابن عبد البر والمزي، فقال في» التهذيب» و

«الأطراف» أيضا: وهي أمه، ويقال: جدته، وكذا ذَكَرَه المصنفُ في النوع السابع والعشرين على الصواب».

✍ **قلت**: وقد ذكر الحافظُ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا أنها جَدَّتُهُ، فقال: «وهو الّذي يقال له: يعلى بن منية، بضم الميم وسكون النون، وهي أمّه.

وقيل: هي أمّ أبيه؛ جَزَمَ بذلك الدّارقطنيّ، وقال: هي منية بنت الحارث ابن جابر، والدة أميّة، والدِ يعلى، ووالدة العوّام، والدِ الزّبير، فهي جدة الزبير ويعلى، وله رواية وذِكْرٌ، وكنيته أبو خلف، ويقال: أبو خالد، ويقال: أبو صفوان».(١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: («**بَشِيرُ بنُ الخَصَاصِيَّةِ**»، **اسمُ أَبِيهِ**: «**مَعْبَدٌ**» و«**الخَصَاصِيَّةُ**» **أُمُّ جَدِّهِ الثَّالِثِ**).

قال ابن سعد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بَشِيرُ بْنُ الْخَصَاصِيَّةِ، واسمه زحم بن معبد السَّدُوسِيُّ.

وساق بسنده من طريق أَبِي إِيَادِ بْنُ لَقِيطٍ السَّدُوسِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ لَيْلَى

---

(١) انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ٤١٤)، و«موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٢٧٥)، «تالي تلخيص المتشابه» (٢/ ٦٢٠)، و«الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٤/ ١٥٨٥)، «تقييد المهمل وتمييز المشكل» (٢/ ٤٤٠)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ١٦٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٣/ ١٠١)، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٣٢/ ٣٧٨)، «شرح التبصرة والتذكرة» ألفية العراقي (٢/ ٢٨٢)، «التقييد والإيضاح» (ص: ٤٢٤)، «النكت الوفية» (٢/ ٣٣٣)، و«فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٤/ ٢٩١)، و«الإصابة في تمييز الصحابة» (٦/ ٥٣٩)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٤٠٠).

امْرَأَةَ بَشِيرِ بْنِ الْخَصَاصِيَّةِ تَقُولُ: رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سَمَّاهُ بَشِيرًا، وكان اسمه قبل ذلك زحم».

وقال خليفة ابن خياط رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بشير بن الخصاصية، وهو بشير بن معبد بن شراحيل بن سبع بن ضباري بن سدوس.

الخصاصية: امرأة من الأزد يقال لها: كبشة، ويقال: مارية بنت عمرو بن الحارث من الغطاريف، هي أم ضباري بن سدوس، نسبوا إليها».

والخصاصية: امرأة نُسِبَ إليها، وهي أم ضبارى بْن سدوس، واسمها: كبشة، ويقال: ماوية بنت عمرو بْن الحارث من الغطاريف من الأزد، وشَهِدَ فتح المدائن، وحَمْلَ الخَمُسَ إِلَى حضرة أمير المؤمنين عُمَر».

وقال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والخَصَاصِيَةُ أُمُّ الثالثِ منْ أجدادِهِ، قالَهُ ابنُ الصلاحِ، ويقالُ: هيَ أُمُّهُ، حكاهُ ابنُ الجوزيِّ في «التلقيحِ».

وكذا الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ رجَّحَ أنها جدته، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تهذيب التهذيب»: «قلتُ: وكذا فَرَّقَ بينهما البخاري وابن حبان، وابن أبي خيثمة، وابن سعد، وَيعقوب بن سفيان وغيرهم، وقد ذكرتُ ترجمة الأسلمي مفسرة في كتابي في الصحابة، وجزم ابن عَبد البَرِّ وغيره أن الخصاصية أمه؛ وليس كذلك، بل هي إحدى جداته، وهي والدة جده الأَعلى ضباري بن سدوس، واسمها كبشة، ويُقال: ماوية بنت ألاءة بن عَمْرو بن كعب بن الحارث الغطريف الأزدي، حَرَّرَ ذلك مِنْ أَمْرِهِ الرشاطيُّ، وبَرْهَنَ عليه، والله أعلم».(١)

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» (٦/ ١٢٠)، و«التاريخ الكبير» (٢/ ٩٧)، «الثقات» لابن حبان (٣/ ٣٣)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص: ٦٩)، و«تاريخ بغداد وذيوله» =

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ومِن أَحْدَثِ ذَلِكَ عَهْدًا**(١) **شَيْخُنَا أَبُو أَحْمَدَ عَبْدُ الوَهَّابِ بنُ عليٍّ البَغْدَادِيُّ، يُعْرَفُ بابنِ «سُكَيْنَةَ» وهي أُمُّ أَبِيهِ).**

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومِنْ ذلكَ في المتأخرينَ: أبو أحمدَ عبدُ الوهابِ ابنُ سُكَيْنَةَ، فسُكَيْنَةُ أُمُّ أبيهِ، واسمُ أبيهِ عليُّ بنُ عليٍّ».(٢)

قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عَبْد الوهاب بْن عليّ بْن عليّ بْن عبيد الله، أبو أحمد بن أبي منصور الأمين، المعروف بابن سُكَيْنة.

شيخ وقته في عُلُوِّ الإسناد والمعرفة، والإنفاق والزهد والعبادة، وحُسْن السمت، وموافقة السنة، وسلوك طريق السلف الصالح.

وأَخَذَ عِلْمَ الحديث ومعرفته من ابن ناصر، وكان كثيرًا يَحْكِي عنه من الفوائد الحسنة، والنكت الغريبة، والمعاني الدقيقة ... وكان ثقة صدوقا حجة نبيلًا، ركنًا من أركان الدين، وعَلَمًا من أعلام المسلمين، وتُوُفِّي سَحْرَةَ يوم الاثنين التاسع عشر من شهر ربيع الآخر من سنة سبع وستمائة».(٣)

= (١/ ٢٠٨)، و«حلية الأولياء» (٢/ ٢٦)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١/ ٤٠٠)، و«معرفة الصحابة» لابن منده (ص: ٢٤٤)، «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١٠/ ٣٠٣)، «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (١/ ١٧٣)، و«أسد الغابة» (١/ ٢٣٠)، و«معجم الصحابة للبغوي» (١/ ٨٥)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٨٣)، و«فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٤/ ٢٩١)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٤٦٧).

(١) أي: «ومن أقرب الناس لنا ممن يُنسب إلى غير أبيه.

(٢) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٨٣)

(٣) انظر: «تاريخ بغداد وذيوله» (١٦/ ٢١٢ -٢١٨).

• قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (**قلت: وكذلك شَيْخُنَا العَلَّامَةُ «أَبُو العَبَّاسِ ابنُ تَيْمِيَّةَ»، هي أُمُّ أَحَدِ أَجْدَادِهِ الأَبْعَدِينَ»، وهو أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ الحَلِيمِ بنِ عَبْدِ السَّلامِ بنِ أَبِي القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدِ ابنِ تَيْمِيَّةَ الحَرَّانِيُّ**).

قال العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومِنْ ذلكَ فيما قيلَ: الشيخُ مجدُ الدينِ بنُ تَيْمِيَّةَ، صاحبُ «المنتقى»، وبقيةُ أهلِ بيتِهِ، فقيلَ إنَّ جدَّتَهُ مِنْ وادي التَّيْمِ».(١)

قال العمران -حفظه الله-: ذكر أَبو عبد الله بن محمَّد بن النجار مؤرِّخ المحدِّثين في (تَيْمِيَّة) المعوّل في شهرته عليها: أَنَّ أُم جده محمَّد بن الخضر كانت واعظةً تسمَّى تَيْمِيَّة، فنُسب إِليها، وقيل: حج جدّه المذكور، فمرّ على درب تَيْماء المشهور، فخرج عليه من خباء جاريةٌ، طفلةٌ سَنِيَّةٌ، فلما رجع رأى زوجته وكانت حاملًا قد وَضَعَتْ بنتًا، فقال لها: يا تَيْميَّة يا تَيْميَّة! فَلَزِمَهُ هذا الاسمُ لقبًا مذكورًا، وصار لذريته من بعده عَلَمًا مشهورًا، ومن زعم أَنَّ أُمهم من وادي التيم؛ فقد تقوَّل، وليس بصحيحٍ ما عليه عَوَّل».(٢)

• قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (**ومنهم مَن يُنْسَبُ إلى جَدِّهِ، كما قالَ النبيُّ -صلى الله عليه وسلم- يَوْمَ حُنَيْنٍ، وهُوَ رَاكِبٌ على البغلَةِ، يَرْكُضُهَا إلى نَحْرِ العَدُوِّ، وهُو يُنَوِّهُ باسمِهِ يَقُولُ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ المُطَّلِب» وهو رسولُ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ المطَّلِبِ**).

عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السبيعي رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى الْبَرَاءِ، فَقَالَ: أَكُنْتُمْ

---

(١) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي» (٢/ ٢٨٣)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٩٢)، «تدريب الراوي» (٢/ ٣٣٨).

(٢) انظر: «الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون» (ص: ٤٩٢).

وَلَّيْتُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ يَا أَبَا عُمَارَةَ؟ فَقَالَ: أَشْهَدُ عَلَى نَبِيِّ اللهِ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ مَا وَلَّى، وَلَكِنَّهُ انْطَلَقَ أَخِفَّاءُ مِنَ النَّاسِ، وَحُسَّرٌ إِلَى هَذَا الْحَيِّ مِنْ هَوَازِنَ، وَهُمْ قَوْمٌ رُمَاةٌ، فَرَمَوْهُمْ بِرِشْقٍ مِنْ نَبْلٍ، كَأَنَّهَا رِجْلٌ مِنْ جَرَادٍ؛ فَانْكَشَفُوا، فَأَقْبَلَ الْقَوْمُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ ، وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ يَقُودُ بِهِ بَغْلَتَهُ، فَنَزَلَ، وَدَعَا، وَاسْتَنْصَرَ، وَهُوَ يَقُولُ: «**أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبْ، اللهُمَّ نَزِّلْ نَصْرَكَ**»، قَالَ الْبَرَاءُ: «كُنَّا وَاللهِ، إِذَا احْمَرَّ الْبَأْسُ؛ نَتَّقِي بِهِ، وَإِنَّ الشُّجَاعَ مِنَّا لَلَّذِي يُحَاذِي بِهِ، يَعْنِي النَّبِيَّ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ ».(١)

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ـ رَضِي الله عَنهُ ـ قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ مَعَ أَصْحَابِهِ، جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، قَالَ: أَيُّكُمُ ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ قَالُوا: هَذَا الْأَمْغَرُ: الْمُرْتَفِقُ – قَالَ حَمْزَةُ –: الْأَمْغَرُ الْأَبْيَضُ مُشْرَبٌ حُمْرَةً، فَقَالَ: إِنِّي سَائِلُكَ فَمُشْتَدٌّ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ، قَالَ: «**سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ**»، ...» الحديث.(٢)

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، ومسلم في «صحيحه» (١٧٧٥).

وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣٧٠٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧١٩١)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ١٤٥)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٢٨٩٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣/ ٢٥٤) عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

(٢) أخرجه النسائي في «سننه» (٤/ ١٢٤)، وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢٤٤٩).

وأخرجه أبو داود في «سننه» (٤٨٦)، أحمد في «مسنده» (٢٣٨٠)، والدارمي في «سننه» (٦٧٨)، وابن إسحاق كما في «سيرة ابن هشام» (٢/ ٥٧٣)، ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (٤٤٣٤): عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، به.

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وكأبي عُبَيْدَةَ بنِ الجَرَّاحِ: وهو عامِرُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ الجَرَّاحِ الفِهْرِيُّ أحدُ العَشَرَةِ، وأوَّلُ مَنْ لُقِّبَ بأَمِيرِ الأُمراءِ بالشامِ، وكانت وِلايَتُهُ بَعْدَ خالِدِ بنِ الوَلِيدِ ـ رَضِي الله عَنهُما ـ**).

أَبُو عُبَيْدَةَ بنُ الجَرَّاحِ هو: عَامِرُ بنُ عَبْدِ اللهِ ابْنِ الجَرَّاحِ بنِ هِلاَلِ بنِ أُهَيْبِ ابنِ مَعَدِّ بنِ عَدْنَانَ القُرَشِيُّ، الفِهْرِيُّ، المَكِّيُّ.

قال أبو نعيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَمِنْهُمُ الْأَمِينُ الرَّشِيدُ، وَالْعَامِلُ الزَّهِيدُ، أَمِينُ الْأُمَّةِ: أَبُو عُبَيْدَةَ. كَانَ لِلْأَجَانِبِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَدِيدًا، وَعَلَى الْأَقَارِبِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَدِيدًا، فِيهِ نَزَلَتْ: ﴿**لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ**﴾ [المجادلة:٢٢] الْآيَةَ. صَبَرَ عَلَى الِاقْتِصَارِ عَلَى الْقَلِيلِ، إِلَى أَنْ حَانَ مِنْهُ النُّقْلَةُ وَالرَّحِيلُ(١).

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عامر بن عَبد الله بن الجراح بن هلال بن أهيب، ويُقال: وهيب بن ضبة بن الحارث بن فهر، القُرشِيّ الفهري، أَبو عبيدة بن الجراح، مشهور بكنيته وبالنسبة إلى جَدِّه.

ومنهم من لم يَذْكُر بين عامر والجراح «عَبد الله»؛ وبذلك جَزَمَ مصعبٌ الزبيري في «نسب قريش»، والأكثر على إثباته، وكان إسلامه هو وعثمان بن مظعون وعبيدة بن الحارث بن المطلب وعبد الرحمن بن عوف، وأَبو سلمة ابن عبد الأسد في ساعة واحدة، قبل دخول النَّبيّ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ دار الأرقم، ذكره ابن سَعد من رواية يزيد بن رومان، وأنكر الواقدي

---

(١) انظر: «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» (١/ ١٠١).

ذلك، وزعم أن أباه مات قبل الإسلام.

وأمه: أميمة بنت غنم بن جابر بن عبد العزى بن عامر بن عميرة.

وعَن أنس ـ رَضِي الله عَنهُ ـ: أن أهل اليمن لما قدموا على رسول الله ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ قالوا: ابْعَثْ معنا رجلا يُعَلِّمنا السنة والإسلام، فأخذ بيدَيْ أبي عبيدة الجراح، فقال: «**هذا أَمينُ هذه الأمة**»، وسَيَّره إلى الشام أميرًا، فكان فتح أكثر الشام على يده، وقال: إنه قَتَلَ أباه يوم بدر، ونَزَلَتْ فيه: ﴿**لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ...**﴾ [المجادلة:٢٢] الآية.

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأَخرجه الطبراني بسند جيد، عَن عَبد الله بن شوذب، قال جَعَلَ والدُ أبي عبيدة يتصدى لأبي عبيدة يوم بدر؛ فيحيد عنه، فلما أَكْثَرَ؛ قَصَدَهُ، فقَتَلَهُ؛ فنزلت.

قال أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ ، قَالَ: «**إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا، وَإِنَّ أَمِينَنَا أَيَّتُهَا الأُمَّةُ: أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ**».(١)

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اتفقوا على أنه مات في طاعون عمواس بالشام، سنة ثمان عشرة».(٢)

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٧٤٤)، ومسلم في «صحيحه» (٦٣٣٢).

(٢) انظر: «الطبقات الكبرى» (٣/ ٤٠٩)، و«فضائل الصحابة» لأحمد بن حنبل (٢/ ٧٣٨)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (٦/ ٤٤٤)، و«فضائل الصحابة» للنسائي (ص: ٢٨)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١/ ١٤٨)، و«حلية الأولياء» (١/ =⇦

✍ **قلت:** فقد تذهب تبحث عنه في «أبي عبيدة» فلا تجده، وتجده في «عامر» فتذهب للبحث عنه في عامر بن الجراح» فلا تجده، وإنما هو عامر بن عبد الله بن الجراح.

فمعرفة أنَّ الرجل قد يكون له أكثر من اسم، أو أكثر من نسبة؛ فيها تسهيلُ الوصول إلى موضع ترجمة الرجل.

فهذه فائدة تُضمُّ إلى الفائدتين اللتين ذكرهما السخاوي، وكذلك فالفائدة نَفْسُها موجودةٌ في باب الكُنى والألقاب التي مَرَّتْ بنا.

● قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**مُجَمِّعُ بنُ جَارِيَةَ: وهو مُجَمِّعُ بنُ يَزِيدَ بنِ جَارِيَةَ**).

قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **أحدهما له صحبة، وهو مُجَمِّعُ بن جارية بن عامر ابن مُجَمِّعُ بن العطاف الأنصاري الأوسي، أخو يزيد بن جارية**، روى عنه: ابن أخيه عبد الرحمن بن يزيد.

وساق بسنده عن مجمع بن جارية قال: ذَكَرَ النبيُّ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ الدجالَ، فقال: «**يقتله ابن مريم بباب لُدٍّ**»، وكذا رواه عقيل بن خالد، ويونس بن يزيد، وابن جريج، وليث بن سعدٍ عن الزهري ورواه معمر والأوزاعي عن الزهري، فقالا: عن عبد الرحمن بن يزيد عن عمه.

والآخر: مُجَمِّعُ بن جارية، حَدَّث عن رجل عن ابن عمر، روى عنه: حفص بن غياث النخعي.

= ١٠٠)، و«معجم الصحابة» لابن قانع (٢/ ٢٣٤)، و«الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٢/ ٧٩٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١/ ٥)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٧٣)، و«الإصابة في تمييز الصحابة» (٥/ ٥٠٨).

وساق بسنده، قال البخاري في «تاريخه»: مُجَمِّعُ بن يحيى بن زيد بن جارية الأنصاري: سمع أبا أمامة سهل بن حنيف وخالد بن زيد.

روى عنه: وكيع وابن عيينة ويعلى ومحمد، قال الشيخ أبو بكر - يعني الخطيب -: فلعله هذا.

روى عنه: حفص بن غياث، ونسبه إلى جده، والله أعلم.

قال ابن قانع رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مُجَمِّعُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَارِيَةَ بْنِ عَامِرِ بْنِ الْمَجْمَعِ بْنِ الْعَطَّافِ بْنِ ضُبَيْعَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ مَالِكَ بْنِ عَوْفِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفِ بْنِ مَالِكَ بْنِ الْأَوْسِ.

وقد جعل ابن عبد البر جاريةَ أباه، فقال: «مُجَمِّعُ بْن جارية بن عامر بن مجمع بن العطاف الأنصاري.

من بني عمرو بن عوف بن مَالِك بْن الأوس، المعدود فِي أهل المدينة، توفي فِي آخر خلافة مُعَاوِيَة.

قال علاء الدين مغلطاي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مجمع بن جارية بن عامر بن مجمع، ويقال: مجمع بن يزيد بن جارية الأوسي المدني، أخو عبد الرحمن بن يزيد، له صحبة، ويقال: إنهما اثنان.

قال الكلبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: زيد ويزيد ومجمع بنو جارية، وأما مجمع بن يحيى بن يزيد بن جارية؛ فهو مجمع الأصغر، ومجمع الأكبر هو مجمع بن يزيد بن جارية.

وفَرَّقَ البغوي بين مجمع بن جارية الذي شهد الحديبية، وبين مجمع بن

يزيد الأنصاري المدني راوي حديث: «**لا يَمْنَعْ أحدكُم جارَهُ أن يَغْرِزْ خَشَبَةً في جِدَارِهِ**»، وكذا فعله أبو عمر، زاد: وقد قيل: إن حديثه هذا مرسل، وقال في الأول: توفي في آخر خلافة معاوية، وكان جارية يُعْرَف بحمار الدار».

وقال أبو نعيم الأصبهاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة مجمع بن يزيد: أفرده بعض المتأخرين - يعني ابن منده - عن الأول - يعني: مجمع بن جارية - وهما واحد، وكأنه تبع في ذلك البخاريَّ؛ فإنه لم يَذْكُر إلا مجمع بن يزيد أخا عبد الرحمن بن يزيد».

وفَرَّقَ الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ **بينهما، فقال:** مجمع بن جارية بن عامر بن مجمع بن العطاف بن ضبيعة بن زيد بن مالك بن عوف بن عَمرو بن عوف، الأَنصارِيّ الأوسي، له في ترجمة سعيد بن عبيد بن قيس ذكر وأخرج له في السُّنَن ثلاثة أحاديث، صَحَّحَ التِّرمِذيُّ بعضها.(١)

- قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ابنُ جُرَيْجٍ، هو: عَبْدُ المَلِكِ بنُ عَبْدِ العَزِيزِ بنِ جُرَيْجٍ)**

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، أَبُو الْوَلِيدِ وَأَبُو خَالِدٍ الرُّومِيُّ.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ، شَيْخُ الحَرَمِ، أَبُو خَالِدٍ،

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٩٥)، «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ٣٩)، و«المتفق والمفترق» (٣/ ١٩٧٢)، و«معجم الصحابة» لابن قانع (٣/ ١١١)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٥/ ٢٥٤٥)، و«الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٣/ ١٣٦٢)، و«تاريخ الإسلام» (٢/ ٥٣٦)، و«تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٢٧/ ٢٤٤)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١١/ ٨٤)، و«الإصابة في تمييز الصحابة» (٩/ ٥٢٦).

وَأَبُو الوَلِيْدِ القُرَشِيُّ، الأُمَوِيُّ، المَكِّيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ، وَأَوَّلُ مَنْ دَوَّنَ العِلْمَ بِمَكَّةَ، مَوْلَى أُمَيَّةَ بنِ خَالِدٍ.

وَقِيْلَ: كَانَ جَدُّه جُرَيْجٌ عَبدًا لأُمِّ حَبِيْبٍ بِنْتِ جُبَيْرٍ؛ زَوْجَةِ عَبْدِ العَزِيْزِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ خَالِدِ بنِ أَسِيْدٍ الأُمَوِيِّ، فَنُسبَ وَلاَؤُهُ إِلَيْهِ، وَهُوَ عَبْدٌ رُومِيٌّ، وَكَانَ لابْنِ جُرَيْجٍ أَخٌ، اسْمُه مُحَمَّدٌ، لاَ يَكَادُ يُعْرَفُ،

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي، فقيه الحجاز، مشهور بالعلم والثبت، كثير الحديث، وَصَفَهُ النسائي وغيره بالتدليس، قال الدارقطني: شَرُّ التدليس تدليس ابن جريج؛ فإنه قبيح التدليس، لا يُدَلِّس إلا فيما سمعه من مجروح.

توفي: خَمْسِينَ وَمِائَةٍ».(١)

- قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: («**ابنُ أَبِي ذِئْبٍ**»: **مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي ذِئْبٍ**).

ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ هو: مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ العَامِرِيُّ، ابْنِ المُغِيْرَةِ بنِ الحَارِثِ بنِ أَبِي ذِئْبٍ، وَاسْمُ أَبِي ذِئْبٍ: هِشَامُ بنُ شُعْبَةَ.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الإِمَام، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، أَبُو الحَارِثِ القُرَشِيُّ،

(١) انظر: «الثقات» للعجلي (٢/ ١٠٣)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥/ ٣٥٦)، و«الكنى والأسماء» للإمام مسلم (٢/ ٨٥٧)، و«موسوعة أقوال الدارقطني» (٢/ ٤٢٣)، «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٤٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٢٥)، و«جامع التحصيل» (ص: ١٠٨)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٠٢)، و«تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» (ص: ٤١).

العَامِرِيُّ، المَدَنِيُّ، الفَقِيْهُ، وَكَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ العِلْمِ، ثِقَةً، فَاضِلًا، قَوَّالًا بِالحَقِّ، مَهِيْبًا.

قَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كَانَ يُشَبَّهُ بِسَعِيْدِ بنِ المُسَيِّبِ، فَقِيْلَ لأَحْمَدَ: خَلَّفَ مِثْلَهُ؟ قَالَ: لاَ، ثُمَّ قَالَ: كَانَ أَفْضَلَ مِنْ مَالِكٍ؛ إِلاَّ أَنَّ مَالِكًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَشَدُّ تَنْقِيَةً لِلرِّجَالِ مِنْهُ.

قُلْتُ - أي الذهبي -: وَهُوَ أَقدَمُ لُقْيًا لِلْكِبَارِ مِنْ مَالِكٍ، وَلَكِنَّ مَالِكًا أَوسَعُ دَائِرَةً فِي العِلْمِ وَالفُتْيَا وَالحَدِيْثِ وَالإِتقَانِ مِنْهُ بِكَثِيْرٍ.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري أبو الحارث المدني، ثقة فقيه فاضل، من السابعة، مات سنة ثمان وخمسين، وقيل: سنة تسع ع».(١)

✍ **قلت: ومن ذلك أيضًا**: ابْنُ المَاجَشُوْنِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو: عَبْدُ المَلِكِ بنُ

---

(١) انظر: «طبقات خليفة» (٢٧٣)، «تاريخ خليفة» (٤٢٩)، «التاريخ الكبير» (١ / ١٥٢ - ١٥٣)، «التاريخ الصغير» (٢ / ١٣٢)، «المعرفة والتاريخ» (١ / ١٤٦، ٦٨٥، ٦٨٦، ٢ / ١٦٣، ٤٠٠)، «مشاهير علماء الأمصار» (١٤٠)، «تاريخ بغداد» (٢ / ٢٩٦، ٣٠٥)، «وفيات الأعيان» (٤ / ١٨٣)، «الإرشاد» (١/ ٢٨٥)، «تهذيب الكمال» (١٢٣١ - ١٢٣٢)، «تذهيب التهذيب» (٣ / ٢٢٥ - ٢٢٦)، «تاريخ الإسلام» (٦ / ٢٨١ - ٢٨٤)، «تذكرة الحفاظ» (١ / ١٩١ - ١٩٣)، «عبر الذهبي» (١ / ٢٣١)، «الوافي بالوفيات» (٣ / ٢٢٣ - ٢٢٤)، «تهذيب التهذيب» (٩ / ٣٠٣ - ٣٠٧)، «تقريب التهذيب» (ص: ٤٩٣)، «طبقات الحفاظ» (٨٢ - ٨٣،) «خلاصة تذهيب الكمال» (٣٤٨)، «شذرات الذهب» (١ / ٢٤٥ - ٢٤٦).

عَبْدِ العَزِيْزِ التَّيْمِيُّ.(١)

(١) قال الباجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مولى بني تميم من قريش، ثم لآل المنكدر، والماجشون هو أبو سلمة فيما قاله الألكاني، وقال محمد بن سعد والدارقطني رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ: هو يعقوب بن أبي سلمة، أخو عبد الله.

وقال ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عَبْد الله بن أبي سَلمَة الْمَاجشون أَخُو يَعْقُوب بْن أبي سَلمَة يَرْوِي عَن أَسمَاء بنت أَبِي بكر روى عَنهُ ابْنه عَبْد الْعَزِيز بْن عَبْد الله وَاسم أبي سَلمَة دِينَار والماجشون المُورَّد الوجنتين.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقال الساجي: ضعيف في الحديث، صاحب رأي، وقد حَدَّثَ عَن مالك بمناكير، حدثني القاسم حَدَّثَنا الأثرم قال: قلت لأحمد: إن عبد الملك بن الماجشون يقول في سند، أَو كذا؛ قال: مَنْ عبدُ الملك؟ عبد الملك من أهل العلم؟ من يأخذ من عبد الملك؟ وحدثني محمد بن روح سمعت أبا مصعب يقول: رأيت مالك بن أنس طَرَدَ عبد الملك؛ لأَنه كان يُتَّهَم برأي جهم.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، أبو مروان المدني الفقيه، مفتي أهل المدينة، صدوق له أغلاط في الحديث من التاسعة، وكان رفيق الشافعي، مات سنة ثلاث عشرة كد س ق».

والماجشون: بفتح الميم وبعد الألف جيم مكسورة ثم شين معجمة مضمومة وبعد الواو نون، وهو المُورَّد، ويقال: الأبيض الأحمر، وهو لَقَبُ أبي يوسف يعقوب بن أبي سلمة المذكور.

وعلى كسرها اقتصر السمعاني في «الأنساب»، وابن خلكان في «الوفيات»، والنووي في «شرح مسلم»، وابن حجر في «التقريب»، وابن فرحون في «الديباج المذهب»، وفي «شرح الشفاء»: معناه: الأبيض المُشَرَّبُ بِحُمْرَةٍ، مُعَرَّب: «ماه كون «معناه لون القمر».

انظر: «طبقات ابن سعد» (٥ / ٤٤٢)، «التاريخ الكبير» (٥ / ٤٢٤)، «التاريخ الصغير» (٢ / ٣٢٩)، «الجرح والتعديل» (٥ / ٣٥٨)، «الانتقاء» (٥٧،) «طبقات =

✍ **قلت**: وكذلك ابن أبي ليلى، وهو: **مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَنْصَارِيُّ ابنُ أَبِي لَيْلَى**.(١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: هو أَحْمَدُ بنُ محمد بن حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيُّ، أَحَدُ الأَئِمَّةِ.**

= الفقهاء» للشيرازي(١٤٨)، «ترتيب المدارك» (٢ / ٣٦٠، ٣٦٥)، «وفيات الأعيان» (٣ / ١٦٦، ١٦٧)، «تذهيب التهذيب» (٢ / ٢٥١ / ٢)، «ميزان الاعتدال» (٢ / ٦٥٨، ٦٥٩)، «العبر» (١ / ٣٦٣)، «الكاشف» (٢ / ٢١١)، «الديباج المذهب» (٢ / ٨٦٦)، «تهذيب التهذيب» (٦ / ٤٠٨)، «تقريب التهذيب» (ص: ٣٦٤)، «خلاصة تذهيب الكمال» (٢٤٤ – ٢٤٥)، «شذرات الذهب» (٢ / ٢٨)، «شجرة النور الزكية» (١ / ٥٦)، «النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد» (١/ ٤٥٧)، انظر: «شرح القاموس» (٤ / ٣٤٨).

(١) العَلاَّمَةُ، الإِمَامُ، مُفْتِي الكُوْفَةِ، وَقَاضِيهَا، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَنْصَارِيُّ، الكُوْفِيُّ.
وُلِدَ: سَنَةَ نَيِّفٍ وَسَبْعِيْنَ، وَمَاتَ أَبُوْهُ وَهَذَا صَبِيٌّ.
قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كَانَ يَحْيَى بنُ سَعِيْدٍ يُضَعِّفُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى، قَالَ أَحْمَدُ: كَانَ سَيِّئَ الحِفظِ، مُضْطَرِبَ الحَدِيْثِ، وَكَانَ فِقهُهُ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْ حَدِيْثِهِ.
قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «محمد بن عمران بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى أبو عبد الرحمن الكوفي صدوق من العاشرة بخ ت». انظر: «طبقات ابن سعد» (٦ / ٣٥٨)، «طبقات خليفة» (١٦٧)، «تاريخ البخاري» (١ / ١٦٢)، «تهذيب الكمال» (١٢٣٠ - ١٢٣١)، «تذهيب التهذيب» (٣ / ٢٢٤ / ١ – ٢)، «تاريخ الإسلام» (٦ / ١٢٣)، «ميزان الاعتدال» (٣ / ٦١٣ - ٦١٦) «الوافي بالوفيات» (٣ / ٢٢١)، «غاية النهاية» (٢ / ١٦٥)، «تهذيب التهذيب» (٩ / ٣٠١ – ٣٠٣)، «تقريب التهذيب» (ص: ٥٠٠)، «خلاصة تذهيب الكمال» (٣٤٨)، «طبقات المفسرين» (١ / ٢٦٩).

«أبو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ»: هو عبدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي شَيْبَةَ إِبْرَاهِيمُ بنُ عُثْمَانَ العَبْسِيُّ، صَاحِبُ المُصَنَّفِ، وكذا أَخَوَاهُ عُثْمَانُ» الحَافِظُ، والقَاسِمُ).

✍ **قلت**: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ هو: عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ العَبْسِيُّ:

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ابْنِ القَاضِي أَبِي شَيْبَةَ إِبْرَاهِيْمَ بنِ عُثْمَانَ بنِ خُوَاسْتَى، الإِمَامُ، العَلَمُ، سَيِّدُ الحُفَّاظِ، وَصَاحِبُ الكُتُبِ الكِبَارِ: (المُسْنَدِ)، و(المُصَنَّفِ)، و(التَّفْسِيْرِ)، أَبُو بَكْرٍ العَبْسِيُّ

وَقَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أَبُو بَكْرٍ صَدُوْقٌ، هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ منْ أَخِيْهِ عُثْمَانَ».(١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**«أبو سَعِيدِ بنُ يُونُسَ» صاحبُ «تَارِيخِ مِصْرَ»: هو عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَحْمَدَ بنِ يُونُسَ بنِ الأَعْلَى الصَّدَفِيُّ**).

✍ **قلت**: ذكر الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أبي سعيد بن يونس أنه من أعلم الناس برجال مصر والغرب وإفريقيا، أي أنه لو عارَضَهُ غيره فيهم؛ فهو مقدمٌ في هؤلاء الناس؛ لأنه أعرف الناس بهم، وهذا من حيث الجملة، وإلا ففي بعض الحالات قد يعارضه من هو أعرف منه ببعض هؤلاء الرواة؛ لأنَّ الراوي وإن كان مصريًّا -مثلا- فقد يكون عاش في بغداد فترةً طويلة، فعرفه أحمد ويحيي معرفة جيدة؛ فلا يُقال بعد ذلك: هذا مصري يُقدم كلام أبي سعيد بن يونس فيه على كلام أحمد ويحيي، فحُكْم هذه المسألة حُكْمٌ في الجملة، نعم أبو سعيد بن يونس من أعرف الناس برجال الغرب، وكما يُقال:

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (١٠ / ٦٦، ٧١)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٢٢).

(بلديُّ الرجل أعرف به) لكن ليس هذا على الإطلاق، إنما هو إذا استوى المجرِّح والمعدِّل من جميع الوجوه، أي أنَّ كلًّا منهما عدلٌ ثبتٌ، ومعتدل، وخبير بالجرح والتعديل، وبأسباب الجرح والتعديل ... إلى غير ذلك، فهما سواء من جميع الوجوه، إلا أنَّ هذا بلديُّ الرجل، وذاك ليس ببلديِّ الرجل؛ ففي هذه الحالة يُقال: بلديُّ الرجل مُقَدَّم؛ لأنه معه جميع ما عند الآخر الذي خالفه فيه من صفات الأهلية في هذا الباب، ثم يمتاز عليه بأنه بلديُّه، أما إذا كان بلديُّ الرجل متساهلًا، أو كان بلديُّ الرجل متعنتًا متشددًا، أو كان بلدي الرجل مُتكلَّمًا فيه بما ينزل من مرتبته في هذا الباب؛ فلا يُطْلَق القول بأنَّ بلدي الرجل مقدَّم على غير البلدي.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال ابن الأثير: مالك بن أزهر-وقيل: ابن أبي أزهر، وقيل: ابن زاهر- قال: وقال أبو عمر: مالك بن زاهر بتقديم الزاي على الألف لا غير، والأول أكثر».(١)

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكان المزي لما رأى رواية الماضي عنه وهو مصري؛ جَوَّزَ أن يكون هو صاحب مكحول، والذي يظهر لي: أنه غيره؛ لأن القاسم بن محمد مدني، ولو كان كما ظَنَّ؛ لم يَخْفَ على ابن يونس، هو أَعْلَمُ الناس بمن دَخَلَ مصر من المحدثين، فما كان ليغفل رواية الماضي عنه، وقد توارد من ذَكَرْتُ من الأئمة».(٢)

---

(١) انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» (٥/ ٥٣٧)، انظر: «تعجيل المنفعة» (١/ ٣٧٠)، (٢/ ٢٣٠)، (٢/ ٤٤٩)، و«لسان الميزان» (١/ ٣٦٩)، (٣/ ٤٣٩).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٢٨).

وقال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَأَبُو قيس مولى عَمْرو بن الْعَاصِ لَا يُعْرف اسْمه، كَذَا قَالَه البُخَارِيّ، وَتَبعهُ الْحَاكِم أَبُو أحْمَد، وَجزم ابن يُونُس فِي «تَارِيخ مصر» بِأَنَّهُ عبد الرَّحْمَن بن ثَابت، وَهُوَ أَعْرَفُ بالمصريين من غَيره».(١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**ومِمَّنْ نُسب إلى غَيْرِ أَبِيهِ: «المِقْدَادُ بنُ الأَسْوَدِ»: وهو المِقْدَادُ بنُ عَمْرِو بنِ ثَعْلَبَةَ الكِنْدِيُّ البَهْرَانِيُّ، والأَسْوَدُ: هو ابنُ عَبْدِ يَغُوثَ الزُّهْرِيُّ، وكان زَوْجَ أُمِّهِ، وهو رَبِيبُهُ، فتَبَنَّاهُ، فنُسِبَ إليهِ**).

ذكر المصنف في هذا النوع أنه أقسام، ثم قال: (**أحدها**): ثم ذكر كل الأقسام تحت قوله: (**أحدها**) وكان الأَوْلَى به رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يُكْمِلَ ذِكْر الأقسام، ويضع كل مثال تحت القسم الذي يليق به، والواقع من خلال ما ذُكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الأقسام كالآتي:

أحدها: المنسوبون إلى أمهاتهم، سواءً كانت الأم القُرْبى أو البُعْدي، كأم أبٍ، أو أم جَدٍّ.

الثاني: من يُنسب إلى جده.

الثالث: من يُنسب إلى ربيبه، أو زوج أمه الذي رباه، أو تبناه، والله أعلم.

✍ **قلت**: الْمِقْدَادُ بْنُ عَمرِو بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ ثُمَامَةَ.

قال ابن سعد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ويكنى أَبَا معبد، وكان حالف الأسود بْن عَبْد يغوث الزُّهْرِيّ فِي الجاهلية فتبناه، فكان يُقَالُ له: المقداد بْن الأسود، فَلَمَّا

(١) انظر: «فتح الباري» (١٣/ ٣١٩).

نزل القرآن: (ادعوهم لآبائهم)، قيل: المقداد بْن عَمْرو، وهاجر المقداد إِلَى أرض الحبشة الهجرة الثانية فِي رواية محمد بن إسحاق ومحمد بن عمر، ولم يذكره مُوسَى بْن عُقْبَة ولا أَبُو معشر».(١)

وقال ابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَكَانَ فِي حِجْر الْأسود بن عبد يَغُوث الزُّهْرِيّ، فَنُسِبَ إِلَيْهِ، وَيُقَال نسب إِلَى الْأسود بن عبد يَغُوث بن وهب بن عبد منَاف بن زهرَة، أَنه تبناه، وَيُقَال: كَانَ عبدا حَبَشِيًّا للأسود بن عبد يَغُوث، فاستلاطه، يَعْنِي: تَوَّبَهُ، وأَلْزَمَهُ بِهِ، وَيُقَال: الْأسود بن إبريس بن عبد منَاف بن زهرَة، لَهُ صُحْبَة من النَّبِي ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ، يُعَدُّ فِي أهل الْحجاز».(٢)

✍ **قلت**: وله موقفٌ عظيمٌ فِي غزوة بدر، فعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ، يَقُولُ: شَهِدْتُ مِنَ المِقْدَادِ بْنِ الأَسْوَدِ مَشْهَدًا، لَأَنْ أَكُونَ صَاحِبَهُ؛ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا عُدِلَ بِهِ، أَتَى النَّبِيَّ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ وَهُوَ يَدْعُو عَلَى المُشْرِكِينَ، فَقَالَ: لاَ نَقُولُ كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى: اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلاَ؛ وَلَكِنَّا نُقَاتِلُ عَنْ يَمِينِكَ، وَعَنْ شِمَالِكَ، وَبَيْنَ يَدَيْكَ وَخَلْفَكَ «فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ أَشْرَقَ وَجْهُهُ وَسَرَّهُ».(٣)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**«الحسنُ بنُ دِينارٍ»، هو الحَسَنُ بنُ وَاصِلٍ، و «دِينارٌ» زَوْجُ أُمِّهِ، وقالَ ابنُ أَبِي حَاتِمٍ: الحَسَنُ بنُ دِينارِ بنِ وَاصِلٍ**).

قال ابن أبي حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وساق بسنده، قال أَبو داود: حَدثنا الحسن بن

---

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» (٣/ ١١٩).

(٢) انظر: «فتح الباب فِي الكنى والألقاب» (ص: ٧٦)، وانظر: «معرفة الصحابة» (٥/ ٢٥٥٢)، «أسد الغابة» (٥/ ٢٤٢).

(٣) أخرجه البخاري فِي «صحيحه» (٣٩٥٢).

واصل، وهو الحسن بن دينار.

حَدثنا محمد بن إِبراهيم، قال: سمعتُ أَبَا حفص يقول: «واجتمع أهل العلم من أهل الحديث أَنه لاَ يُرْوَى عن الحسن بن دينار».

قال عَبد الرَّحمن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سَأَلتُ أَبي عن الحسن بن دينار، فَقال: هو متروك الحديث كذاب.

وترك أَبو زُرعَة حديث الحسن بن دينار، ولم يقرأه علينا، فقيل له: عندنا مكتوب، قال: اضربوا عليه».

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ، عَلَى أَنِّي لم أر حَدِيثًا قَدْ جَاوَزَ الْحَدَّ».(١)



(١) انظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ١٢)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (٣/ ٤٥١)، و«تاريخ الإسلام» (٤/ ٣٣٢)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٨٧)، و«موسوعة أقوال الدارقطني» (١/ ١٩٩).





النَّوْعُ الثَّامِنُ والخَمْسُونَ: فِي النِّسَبِ الَّتِي عَلَى خِلافِ ظَاهِرِهَا

❖ قال الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى-: (وَذَلِكَ كَأَبِي مَسْعُودٍ عُقْبَةَ ابْنِ عَمْرٍو «البَدْرِيِّ»: زَعَمَ البُخَارِيُّ أَنَّهُ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا، وَخَالَفَهُ الجُمْهُورُ، فقَالُوا: إِنَّمَا سَكَنَ بَدْرًا؛ فَنُسِبَ إِلَيْهَا.

سُلَيْمَانُ بْنُ طَرْخَانَ «التَيمِيّ»، لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ، وَإِنَّمَا نَزَلَ فِيهِمْ؛ فَنُسِبَ إِلَيْهِمْ، وَقَدْ كَانَ مِنْ مَوَالِي بَنِي مُرَّةَ، أَبُو خَالِدٍ «الدَّالانِيُّ»، بَطْنٌ مِنْ هَمَدَانَ، نَزَلَ فِيهِمْ أَيْضًا، وَإِنَّمَا كَانَ مِنْ مَوَالِي بَنِي أَسَدٍ.

إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ «الْخُوزِيُّ»: إِنَّمَا نَزَلَ شِعْبَ الْخُوزِ بِمَكَّةَ، عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ «العَرْزَمِيُّ»، وَهُمْ بَطْنٌ مِنْ فَزَارَةَ، نَزَلَ فِي جَبَّانَتِهِمْ بِالْكُوفَةِ، مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ «العَوَقيُّ»: بَطْنٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، وَهُوَ بَاهِلِيٌّ، لَكِنَّهُ نَزَلَ عِنْدَهُمْ بِالْبَصْرَةِ، أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ السُّلَمِيُّ»: شَيْخُ مُسْلِمٍ، هُوَ أَزْدِيٌّ، وَلَكِنَّهُ نُسِبَ إِلَى قَبِيلَةِ أُمِّهِ، وَكَذَلِكَ حَفِيدُهُ أَبُو عَمْرٍو أحمد بْنُ نُجَيْدٍ «السُّلَمِيُّ» وحَفِيدُ هَذَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ «السُّلَمِيُّ» الصُّوفِيُّ.

ومن ذلك: مِقْسم «مولى ابن عباس»: لِلُزُومه له، وإنما هو مولى لعبد الله ابن الحارث بن نوفل.

وخالد «الحَذَّاء»: إنما قيل له ذلك لجلوسه عندهم، ويزيد «الفقير»: لأنه كان يألم من فقار ظهره).

[الشرح]

✍ **قلت:** فما سبق كان في الأعلام التي نُسِبَتْ إلى آبائها أو أمهاتها أو غيرهم، وهذا النوع في باب النِّسَب التي على غير ظاهرها، فظاهرها يدل على شيء، وهي ليست كذلك.

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَذَلِكَ كَأَبِي مَسْعُودٍ عُقْبَةَ بْنِ عَمْرٍو «البَدْرِيِّ»: زَعَمَ البُخَارِيُّ أَنَّهُ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا، وَخَالَفَهُ الجُمْهُورُ، فقَالُوا: إِنَّمَا سَكَنَ بَدْرًا؛ فَنُسِبَ إِلَيْهَا).**

✍ **قلت:** يُريد أن المتبادر من ذلك أنه نُسب إلى غزوة بدر، وأنه شهدها مع النبي ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ، وذكر الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن جمهور العلماء أو المؤرخين على أنه لم يَشْهَد بدرًا، إنما سكنها؛ فنُسِب إليها، إلا أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُرجح أنه ـ رَضِي الله عَنهُ ـ شهد بدرًا.

قال ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عقبة بن عمرو بن ثعلبة بن أسيرة بن عسيرة بن عطية بن جدارة بن عوف بن الحارث بن الخزرج: شهد العقبة، ولم يشهد بدرا، وكان والَي عَلِيٍّ عَلَى الكوفة، مات أيام عَلِيٍّ، وهو أبو مسعود الأنصاري».(١)

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عقبة بْن عَمْرو بْن ثعلبة، أَبُو مَسْعُود

---

(١) انظر: «الثقات» (٣/ ٢٧٩).

الأَنْصَارِيّ، من بني الْحَارِث بْن الخزرج، هُوَ مشهور بكنيته، ويُعْرف بأبي مَسْعُود البدري؛ لأنه ـ رَضِي الله عَنهُ ـ كَانَ يسكن بدرا، قَالَ مُوسَى بْن عقبة، عَنِ ابْن شهاب: إنه لم يَشْهَد بدرا، وَهُوَ قول ابْن إِسْحَاق».(١)

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: مِنْ ذَلِكَ أَبُو مَسْعُودٍ الْبَدْرِيُّ: عُقْبَةُ بْنُ عَمْرٍو: لَمْ يَشْهَدْ بَدْرًا فِي قَوْلِ الْأَكْثَرِ، وَلَكِنْ نَزَلَ بَدْرًا؛ فَنُسِبَ إِلَيْهَا».(٢)

قال العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومثالُهُ: أبو مسعودٍ البَدْرِيُّ، واسمُهُ: عقبةُ بنُ عمرٍو الأنصاريُّ الخزرجيُّ، صاحبُ رسولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فإنَّهُ لَمْ يشهدْ بدرًا في قولِ أكثرِ أهلِ العلمِ، وهوَ قولُ ابنِ شهابٍ، ومحمدِ بنِ إسحاقَ، والواقديِّ، ويحيى بنِ معينٍ، وإبراهيمَ الحربيِّ، وبهِ جزمَ السمعانيُّ، وأمَّا البخاريُّ، فعدَّهُ في «الصحيح» ممَّنْ شَهِدَ بدرًا، وروى في «صحيحِه» حديثَ عروةَ بنِ الزبيرِ: أَخَّرَ المغيرةُ بنُ شعبةَ العصرَ، وهوَ أميرُ الكوفةِ، فدخلَ عليهِ أبو مسعودٍ، عقبةُ بنُ عمرٍو الأنصاريُّ - جدُّ زيدِ بنِ حسنٍ -، شَهِدَ بدرًا ... الحديث، وقالَ شعبةُ عنِ الحكمِ: كانَ أبو مسعودٍ بدريًا، وقالَ محمدُ بنُ سعدٍ: شَهِدَ أُحُدًا وما بعدَهَا، ولَمْ يشهدْ بدرًا، قالَ: وليسَ بينَ أصحابنا في ذلكَ اختلافٌ. وقالَ ابنُ عبدِ البرِّ: (لا يصحُّ شهودُهُ بدرًا). انتهى.

وذكرَ إبراهيمُ الحربيُّ أَنَّهُ إنما نُسِبَ لذلكَ؛ لأَنَّهُ كانَ ساكنًا ببدرٍ، وقدْ شَهِدَ العقبةَ معَ السبعينَ، وكانَ أصغرَ مَنْ شهِدَهَا».(٣)

---

(١) انظر: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٣/ ١٠٧٤).

(٢) انظر: «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٣٧٣)، «التقريب والتيسير» (ص: ١١٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٢/ ٤٩٣)، «تاريخ الإسلام» (٢/ ٣٧٥).

(٣) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٨٥).

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اتفقوا على أنه شهد العقبة، واختلفوا في شهوده بَدرًا، فقال الأكثر: نَزَلَها؛ فَنُسِبَ إليها، وجزم البُخارِيّ بأنه شهدها، واستدل بأحاديثَ أَخرجها، في «صحيحِه» في بعضها التصريح بأنه شهدها، ... فإذا شهد العقبة؛ فما المانع من شهوده بدرًا، وما ذكره المؤلف، عَن ابن سعد لم يَقُلْهُ من عند نفسه، إنما نَقَله عن شيخه الواقدي، ولو قَبِلْنَا قوله في المغازي مع ضَعْفِهِ؛ فلا يُرَدُّ به الأحاديثُ الصحيحةُ، والله الموفق».(١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**سُلَيْمَانُ بْنُ طَرْخَانَ «التَّيْمِيُّ» لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ، وَإِنَّمَا نَزَلَ فِيهِمْ؛ فَنُسِبَ إِلَيْهِمْ، وَقَدْ كَانَ مِنْ مَوَالِي بَنِي مُرَّةَ**).

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الإِمَامُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، أَبُو المُعْتَمِرِ التَّيْمِيُّ، البَصْرِيُّ، نَزَلَ فِي بَنِي تَيْمٍ، فَقِيْلَ: التَّيْمِيُّ، رَوَى عَنْ: أَنَسِ بنِ مَالِكٍ.

وَكَانَ مُقَدَّمًا فِي العِلْمِ وَالعَمَلِ، قَالَ عَلِيُّ بنُ المَدِيْنِيِّ: لَهُ نَحْوُ مَائَتَيْ حَدِيْثٍ، وَرَوَى: الرَّبِيْعُ بنُ يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَصدَقَ مِنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كَانَ إِذَا حَدَّثَ عَنِ النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هُوَ ثِقَةٌ، وَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ فِي أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، مِنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، وَقَالَ يَحْيَى بنُ مَعِيْنٍ، وَالنَّسَائِيُّ، وَغَيْرُهُمَا: ثِقَةٌ، قَالَ العِجْلِيُّ: ثِقَةٌ، مِنْ خِيَارِ أَهْلِ البَصْرَةِ.

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومنْ ذلكَ: سُلَيْمانُ بنُ طَرْخَانَ التَّيْمِيُّ أبو

---

(١) انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» (٧/ ٢١٠)، وانظر: «التهذيب» (٧/ ٢٤٧).

المُعْتَمرِ»، قالَ البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يُعرفُ بالتيميِّ؛ كانَ ينزلُ بني تَيْمٍ، وهوَ مولى بني مُرَّةَ، وروى السمعانيُّ أنَّ ابنَهُ - المعتمرَ - قالَ لهُ: يا أبتِ تكتبُ التيميَّ، ولستَ بتيميٍّ؟ قالَ: تَيِّمُ الدارِ، وروى الأصمعيُّ، عن ابنِهِ المعتمرِ، قالَ: قالَ أبي: إذا كتبتَ فلا تكتبِ التيميَّ، ولا تكتبِ المريَّ، فإنَّ أبي كانَ مكاتبًا لبُحيرِ بنِ حُمرانَ، وإنَّ أمِّي كانتْ مولاةً لبني سُليمٍ، فإنْ كانَ أَدَّى الكتابةَ؛ فالولاءُ لبني مرةَ، وهوَ مرةُ بنُ عبادِ بنِ ضبيعةَ بنِ قيسٍ؛ فاكتب القيسيَّ وإنْ لَمْ يكنْ أَدَّى الكتابةَ، فالولاءُ لبني سليمٍ، وهمْ من قيسِ عَيلانَ، فاكتبِ القيسيَّ».[١]

وقال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ع سليمان بن طرخان التيمي، تابعي مشهور، من صغار تابعي أهل البصرة، وكان فاضلا، وَصَفَه النسائي وغيره بالتدليس».[٢]

● قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**أَبُو خَالِدٍ الدَّالَانِيُّ، بَطْنٌ مِنْ هَمْدَانَ، نَزَلَ فِيهِمْ أَيْضًا، وَإِنَّمَا كَانَ مِنْ مَوَالِي بَنِي أَسَدٍ**).

---

(١) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٨٦).

(٢) انظر: «طبقات ابن سعد» (٧ / ١٨)، «طبقات خليفة» (٢١٩)، «التاريخ الكبير» (٤ / ٢٠)، «التاريخ الصغير» (٢ / ٧٤)، «الجرح والتعديل» (٤ / ١٢٤ - ١٢٥)، «ثقات ابن حبان» (٣ / ٨٩)، «مشاهير علماء الأمصار» (٩٣)، «الكامل في التاريخ» (٥ / ٥١٢)، «تهذيب الكمال» (٥٤٣ - ٥٤٤)، «تذهيب التهذيب» (٢ / ٥٠ / ٢)، «ميزان الاعتدال» (٢ / ٢١٢)، «تذكرة الحفاظ» (١ / ١٥٠ - ١٥٢)، «جامع التحصيل» (ص: ١٨٨)، «تهذيب التهذيب» (٤ / ٢٠١ - ٢٠٣)، «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» (ص: ٣٣)، «خلاصة تذهيب الكمال» (١٥٢)، «شذرات الذهب» (١ / ٢١٢)، «فتح المغيث» (٤/ ٢٩٦).

✍ **قلت**: أَبُو خَالِدٍ الدَّالانِيُّ هو: يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

قال ابن عدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا مُحَمد بن علي، حَدَّثنا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيد، قالَ: سَأَلتُ يَحْيى بْنَ مَعِين عَنِ يزيد الدالاني، قال: ليس به بأس.

✍ **قلت**: ثم ذكر له حديثًا آخر، ثم قال: قَالَ الشَّيْخُ: وهذا لا أعلم رَواه عَن أَبِي سُفْيَانَ غَيْرَ أَبِي خَالِدٍ، وأَبُو خَالِدٍ لَهُ أَحَادِيثُ صَالِحَةٌ، وأَرْوَى الناس عنه عَبدُ السَّلامِ بْنُ حَرْبٍ، وَفِي حَدِيثِهِ لِينٌ، إِلا أَنَّهُ مَعَ لِينِهِ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ».

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني، مشهور بكنيته، وهو من أتباع التابعين، وثقة ابن معين وغيره، ووصفه حسين الكرابيسي بالتدليس».

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَالثَّالِثُ: كَأَبِي خَالِدٍ الدَّالَانِيِّ: نُسِبَ كَذَلِكَ لِنُزُولِهِ فِي بَنِي دَالَانَ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ».(١)

- قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**عَبْدُ المَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ العَرْزَمِيُّ، وَهُمْ بَطْنٌ مِنْ فَزَارَةَ، نَزَلَ فِي جَبَّانَتِهِمْ بِالكُوفَةِ**).

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الإِمَامُ، الحَافِظُ، أَبُو مُحَمَّدٍ، وَقِيْلَ: أَبُو عَبْدِ اللهِ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ العَرْزَمِيُّ، الكُوْفِيُّ، نَزلَ جَبَّانَةَ عَرْزَمٍ، فَنُسِبَ إِلَيْهَا، وَعَرْزَمٌ: إِنْسَانٌ

---

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» (٧/ ٢٢٦)، «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٧٧)، «الكامل في ضعفاء الرجال» (٩/ ١٦٦)، «تاريخ الإسلام» (٣/ ١٠١٩)، «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٣٢)، «طبقات المدلسين» (ص: ٤٨)، «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٣٧٣)، «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٤/ ٢٩٦).

أَسْوَدُ، وَاسْمُ أَبِي سُلَيْمَانَ: مَيْسَرَةُ، حَدَّثَ

قال ابْنُ المَدِيْنِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: كَانَ شُعْبَةُ يَعجَبُ مِنْ حِفْظِ عَبْدِ المَلِكِ.

وَرَوَى: نَوْفَلُ بنُ المُطَهَّرِ، عَنِ ابْنِ المُبَارَكِ، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: حُفَّاظُ النَّاسِ: إِسْمَاعِيْلُ بنُ أَبِي خَالِدٍ، وَعَبْدُ المَلِكِ بنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَيَحْيَى بنُ سَعِيْدٍ الأَنْصَارِيُّ.

وَحُفَّاظُ البَصْرِيِّينَ ثَلاثَةٌ: سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، وَعَاصِمٌ الأَحْوَلُ، وَدَاوُدُ بنُ أَبِي هِنْدٍ، وَكَانَ عَاصِمٌ أَحْفَظَهم.

قَالَ الخَطِيْبُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أَسَاءَ شُعْبَةُ فِي اخْتِيَارِه لِمُحَمَّدٍ، وَتَركِهِ عَبْدَ المَلِكِ؛ لأَنَّ مُحَمَّدَ بنَ عُبَيْدِ اللهِ لَمْ يَخْتَلِفْ أَئِمَّةُ الأَثرِ فِي ذَهَابِ حَدِيْثِهِ، وَسُقوطِ رِوَايَتِهِ، وَثنَاؤُهُم عَلَى عَبْدِ المَلِكِ مُسْتفِيضٌ، وَرَوَى: عَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمَدَ، عَنْ أَبِيْهِ: أَنَّهُ ثِقَةٌ.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة العرزمي بفتح المهملة وسكون الراء وبالزاي المفتوحة، صدوق له أوهام من الخامسة، مات سنة خمس وأربعين خت م ٤».

قال السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «(العرزميّ): بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح الزاي، هذه النسبة إلى عرزم، وظني أنه بطن من فزارة، وجبانة عرزم بالكوفة معروفة، ولعل هذه القبيلة نزلت بها فَنُسِب الموضع إليهم.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أَبُو عَبْدِ اللهِ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ العَرْزَمِيُّ، الكُوْفِيُّ، نَزلَ جَبَّانَةَ عَرْزَمٍ، فَنُسِبَ إِلَيْهَا، وَعَرْزَمٌ: إِنْسَانٌ أَسْوَدُ، وَاسْمُ أَبِي سُلَيْمَانَ: مَيْسَرَةُ».

✍ **قلت: ومعني** (العَرْزَمِيُّ): قال الزبيدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (العَرْزَمُ: الشَّدِيدُ المُجْتَمِعُ) القَوِيُّ من كُلِّ شَيءٍ».

(و) عَرْزَمٌ: (عَلَم) رَجُل مِنْ فَزَارَةَ (وَمِنْه: جَبَّانَةُ عَرْزَمٍ بالكُوفَةِ، نَزَلَها عَبْدُ المَلِكِ بنُ) أَبي سُلَيْمَانَ (مَيْسَرَةَ) بنِ عُمَرَ بن عُبَيْدِ اللهِ (العَرْزَمِيُّ) الكُوفِيُّ، فَنُسِبَ.

✍ **قلت:** ومعني قولهم «نَزَلَ جَبَّانَةَ»:

قال ابن منظور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والجَبَّان والجَبَّانة، بِالتَّشْدِيدِ: الصَّحْرَاءُ، وَتُسَمَّى بِهِمَا الْمَقَابِرُ؛ لأَنها تَكُونُ فِي الصَّحْرَاءِ، تَسْمِيَةً لِلشَّيْءِ بِمَوْضِعِهِ.

وَقَالَ أَبو حَنِيفَةَ: الجَبابِينُ: كِرامُ المَنابِت، وَهِيَ مُسْتَوِيَةٌ فِي ارْتِفَاعٍ، الْوَاحِدَةُ جَبَّانة، والجَبَّان: مَا اسْتَوَى مِنَ الأَرض فِي ارْتِفَاعٍ، وَيَكُونُ كَرِيمَ المَنْبت، وَقَالَ ابْنُ شُمَيْلٍ: الجَبَّانة مَا اسْتَوَى مِنَ الأَرض، ومَلُسَ، وَلَا شَجَرَ فِيهِ، وَفِيهِ آكامٌ وجِلاهٌ، وَقَدْ تَكُونُ مُسْتَوِيَةً لَا آكامَ فِيهَا وَلَا جِلاهَ، وَلَا تَكُونُ الجَبَّانة فِي الرَّمْلِ وَلَا فِي الجَبَلِ، وَقَدْ تَكُونُ فِي القِفاف والشَّقائق. وكلُّ صحراءَ جَبَّانة».[1]

---

(١) انظر ترجمته في: «طبقات خليفة» (١٦٧)، «تاريخ خليفة» (٤٢٣)، «تاريخ الكبير» (٥ / ٤١٧)، «التاريخ الصغير» (٢ / ٨٣ – ٨٥)، كتاب «المجروحين والضعفاء» (١ / ٢٩٠)، «تهذيب الكمال» (٨٥٨)، «الأنساب» للسمعاني (٩/ ٢٧٢)، «تذكرة الحفاظ» (١ / ١٥٥)، «ميزان الاعتدال» (٢ / ٦٥٦)، «تذهيب التهذيب» (٢ / ٢٤٩)، «العبر» (١ / ٢٠٤)، «إكمال تهذيب الكمال» (٨/ ٣١٤)، «تهذيب التهذيب» (٦ / ٣٩٦ – ٣٩٨)، «تقريب التهذيب» (ص: ٣٦٣)، «خلاصة تذهيب =

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ العَوَقيُّ: بَطْنٌ مِنْ بني عَبْدِ القَيْسِ، وَهُوَ بَاهِلِيٌّ، لَكِنَّهُ نَزَلَ عِنْدَهُمْ بِالبَصْرَةِ**).

قال القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَمُحَمّد بْن سِنَان العَوَقي أَيْضا، وَلَيْس مِنْهُم؛ لكنه نزل فيهم، وأَصْلُهُ بَاهِلِيٌّ، بِفَتْح الْعين وَالْوَاو وَآخره قَاف، كَذَا قيدناه عَن شُيُوخنَا، وَكَذَا ذكره أهلُ الضَّبْط والحفاظ، والعَوَقة: بَطْن من عبد الْقَيْس، وَبَعْضهمْ يُسَكِّن الْوَاو، وَقيل: هما صَحِيحَانِ، هُوَ عَوَقَة بن عَوَقَة، وَيُقَال لأبي نَضرة.

قال الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأَمَّا العَوَقِيّ: فهو أبو نضرة، المُنْذر بن مَالِك بن قِطْعَة العَوَقِيّ، يَرْوي عن أبي سَعِيد الخُدْرِيّ، وغيره، وهو من العَوَقَة من عبد القَيْس، عِدَادُه في البصريين، مُحمَّد بن سنان العَوَقِيّ بَصْريّ، يَرْوي عن هَمَّام بن يَحْيى، وغيره».

قال الزَّبيدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «محمَّدُ بنْ محمّدِ بنِ حَكِيمٍ العَوَقِيُّ البَصْري، عن ابن خَلِيفة، ذَكَره المَالِينِيُّ.

والعَوَق، مُحَرَّكَةً: الجُوعُ، يُقال: عَوَق وعَوْلَق، وقال ابنُ الأَعْرابِيّ: رَجُلٌ عَوِق لَوِق، كخَجِل فيهما، مثل ضَيِّق عَيِّق، وقال اللِّحْيانيّ: يُقال: سَمِعتُ: عَاقْ عَاقْ وغَاقْ غَاقْ: حِكاية صَوْتِ الغُرابِ، قال: وهو نُعاقُه ونُغاقُه، بمعنىً واحد.

=

الكمال» (٢٤٤)، «شذرات الذهب» (١ / ٢١٦)، انظر: «الأنساب» للسمعاني» (٩/ ٢٧١)، و«رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب» (٧/ ٣٧).

وقال الحموي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عَوَقَةُ: بفتح أوله وثانيه، يقال: رجل عوقة ذو تعويق للناس عن الخيرات، وأما عَوَقَة فهو جمع عائق: وهي محلّة من محالّ البصرة، ينسب إليها محمد بن سنان العوقي، والمحلّة تنسب إلى القبيلة، كذا ذكره الحازمي، وأخاف أن لا يكون ضَبَطَهُ؛ فإنَّ القبيلة هي عُوق، بالضم والتسكين، كما ضبطه الأزهري بخطه، وهو أيضا موضع بالبصرة، وأنشد الأزهري بعد أن قال: العوقان هي من اليمن، فقال عند ذلك: إني امرؤ حنظليّ في أَرُومَتها ... لا من عتيكٍ ولا أخوالِيَ العُوقَهْ

قال ابن الأثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العَوَقي: بِفَتْح الْعين الْمُهْملَة وَالْوَاو وَفِي آخرهَا قَاف - هَذِه النِّسْبَة إِلَى العَوَقة وَهُوَ بطن من عبد الْقَيْس، سكنوا الْبَصْرَة، ينْسب إِلَيْهِ أَبُو نَضرة الْمُنْذر بْن مَالك بن قِطْعَة العَوَقي، يروي عَن أبي سعيد الْخُدْرِيّ، وَرُبمَا قيل: الْعَبْدي والعصري، وَإِلَى محلّة بِالْبَصْرَةِ كَانَ يسكنهَا العَوَقة، فَنُسِبَتْ إِلَيْهِم، وَمِمَّنْ يُنْسَب إِلَى هَذِه الْمحلة، وَلَيْسَ من عبد الْقَيْس: مُحَمَّد بن سِنَان العوقي الْبَاهِلِيّ، روى عَن هِشَام بن مُحَمَّد، وهشيم، ومُوسَى بن عَليّ بن رَبَاح، روى عَنهُ أَبُو مُسلم الْكَجِّي، وَمَات سنة اثْنَتَيْنِ أَو ثَلَاث وَعشْرين وَمِائَتَيْنِ».(١)

---

(١) انظر: «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» (٢/ ١٢٦)، انظر: «المؤتلف والمختلف» (٣/ ١٧٢٠)، و«المغرب في ترتيب المعرب» (ص: ٣٣١)، «تاج العروس» (١٣/ ٣٦٦)، «معجم البلدان» (٤/ ١٦٩)، «المؤتلف والمختلف» (ص: ١٨٩)، «اللباب في تهذيب الأنساب» (٢/ ٣٦٤).

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ السُّلَمِيُّ: شَيْخُ مُسْلِمٍ، هُوَ أَزْدِيٌّ، وَلَكِنَّهُ نُسِبَ إِلَى قَبِيلَةِ أُمِّهِ**).

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإِمَامُ، الحَافِظُ الصَّادِقُ، أَبُو الحَسَنِ، السُّلَمِيُّ النَّيْسَابُوْرِيُّ، وَيُلَقَّبُ بحَمْدَانَ، وَهُوَ جَدُّ الزَّاهِدِ إِسْمَاعِيْلَ بنِ نُجيدٍ، صَاحِبُ ذَاكَ الجُزْءِ المَشْهُوْرِ، وُلِدَ: سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِيْنَ وَمائَةٍ، قَالَ حَفِيْدُهُ ابْنُ نُجيدٍ: كَانَ جَدِّي أَحْمَدُ بنُ يُوْسُفَ أَزْدِيًّا، سُلَمِيَّ الأُمِّ، فغَلَبَ عَلَيْهِ السُّلَمِيُّ.

قال السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ السُّلَمِيُّ) الَّذِي رَوَى (عَنْهُ مُسْلِمٌ، هُوَ أَزْدِيٌّ، وَكَانَتْ أُمُّهُ سُلَمِيَّةً) فَنُسِبَ إِلَيْهِمْ، حدَّثَ عَنْهُ: يَحْيَى بنُ يَحْيَى شَيْخُهُ، وَالبُخَارِيُّ فِي غَيْرِ «صحيحه»، قَالَ مُسْلِمٌ: ثِقَةٌ، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: ثِقَةٌ نَبِيْلٌ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، قَالَ مَكِّيُّ بنُ عَبْدَانَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بنَ يُوْسُفَ يَقُوْلُ: كَتَبْتُ عَنْ عُبيدِ اللهِ بنِ مُوْسَى ثَلاثَيْنَ أَلفَ حَدِيْثٍ، قال الخليلي ثِقَةٌ، مَأْمُونٌ، قَالَ أَبو حَامِدٍ بنُ الشَّرْقِيِّ: تُوُفِّيَ أَحْمَدُ بنُ يُوْسُفَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّيْنَ وَمائَتَيْنِ».(١)

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل» (٢ / ٨١)، «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٦/ ١٠٦)، «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» للخليلي (٢/ ٨١٢)، «تهذيب الكمال» (٤٧، ٤٨)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٨٤)، «تذهيب التهذيب» (١ / ٣٠ / ٢)، «تذكرة الحفاظ» (٢ / ٥٦٥، ٥٦٦)، «العبر» (٢ / ٢٨)، «تهذيب التهذيب» (١ / ٩١، ٩٢)، «خلاصة تذهيب الكمال» (١٤)، «شذرات الذهب» (٢ / ١٤٧)، «تدريب الراوي» (٢/ ٨٥٢).

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَكَذَلِكَ حَفِيدُهُ أَبُو عَمْرٍو إِسْمَاعِيلُ بْنُ نُجَيْدٍ السُّلَمِيُّ**).

✍ **قلت**: وأما أَبُو عَمْرٍو: فهو إسماعيل بن نُجيد بن أحمد بن يوسف بن خالد، أبو عمرو بن نُجيد، السُّلَمِي، النَّيسَابُوري، الفقيه الشافعي.

قال أبو عبد الله الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَشَيْخُ بَلَدِنَا أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ السُّلَمِيُّ عُرِفَ بِقَبِيلَةِ سُلَيْمٍ، وَهُوَ أَزْدِيٌّ صُلْبِيَّةً».

وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيسَى الْحِيرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ الْقَبَّانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ خَالِدِ بْنِ سَالِمِ بْنِ رَاوِيَةَ الْأَزْدِيِّ بِالْبَصْرَةِ، وَهُوَ حَمْدَانُنَا السُّلَمِيُّ، وَحَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ الْأَخْرَمِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ الْأَزْدِيُّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا أَحْمَدَ يَقُولُ: سَمِعْتُ مَكِّيَّ بْنَ عَبْدَانَ يَقُولُ: قَالَ لَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ: أَنَا أَزْدِيٌّ، وَكَانَتْ أُمِّي سُلَمِيَّةٌ، وَسَأَلْتُ الشَّيْخَ الصَّالِحَ أَبَا عَمْرٍو إِسْمَاعِيلَ بْنِ نُجَيْدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يُوسُفَ السُّلَمِيَّ عَنِ السَّبَبِ فِيهِ، فَقَالَ: كَانَتِ امْرَأَتُهُ أَزْدِيَّةً؛ فَعُرِفَ بِذَلِكَ.

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ السُّلَمِيُّ: جَلِيلٌ، رَوَى عَنْهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ، هُوَ أَزْدِيٌّ عُرِفَ بِالسُّلَمِيِّ؛ لِأَنَّ أُمَّهُ كَانَتْ سُلَمِيَّةً، ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْهُ، وَأَبُو عَمْرِو بْنُ نُجَيْدٍ السُّلَمِيُّ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ حَفِيدُهُ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ: مُصَنِّفُ الْكُتُبِ لِلصُّوفِيَّةِ، كَانَتْ أُمُّهُ ابْنَةَ أَبِي عَمْرٍو الْمَذْكُورِ، فَنُسِبَ سُلَمِيًّا، وَهُوَ أَزْدِيٌّ أَيْضًا جَدُّهُ ابْنُ عَمِّ أَحْمَدَ بْنِ يُوسُفَ».(١)

---

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» (١/ ١٠٢)، و«طبقات الصوفية» (ص: ٣٣٩)، «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٦٧)، (ص: ٣٧٤).

وفاته: توفى ابْن نجيد في سنة خمس وَسِتِّينَ وثلاثمائة وَهُوَ ابْن ثَلَاث وَتِسْعين سنة بنيسابور».[١]

- قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وحَفِيدُ هَذَا: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ الصُّوفِيُّ)**.

✍ قلت: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ؛ محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن موسى بن خالد بن سالم بن زاوية بن سعيد بن قبيصة بن سرَّاق، أبو عبد الرحمن، الأَزْدِي، السُّلَمي الأُمِّ، الصُّوفي، النَّيْسابُوري.

وعنه: أبو عبد الله الحاكم في «تاريخه»، وقال: صنف في علوم التصوف، وأبو القاسم القشيري، وأبو بكر البيهقي، وذكر أنه حدثه من أصل كتابه.

قال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كثير السماع والطلب، متقن فيه، من بيت الحديث والزهد والتصوف، ونقل سبط ابن الجوزي في «مرآته» عن الحاكم أنه قال: إن لم يكن أبو عبد الرحمن من الأبدال؛ فليس لله في الأرض وَلِي.

وقال أبو سعيد محمَّد بن علي الخشاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان مرضيًّا عند الخاص والعام، والموافق والمخالف، والسلطان والرعية، في بلده وفي سائر

---

(١) انظر: «المستدرك» (١/ ٨٩/ ١١٤)، «المعرفة» (٤٢٩)، «طبقات الصوفية» (٣٣٩)، «الرسالة القشيرية» (٧٤)، «الإكمال» (١/ ١٨٨)، «الأنساب» (٣/ ٣٠٢)، «المنتظم» (١٤/ ٢٤٨)، «طبقات ابن الصلاح» (١/ ٤٣٠)، «النبلاء» (١٦/ ١٤٦)، «تاريخ الإسلام» (٢٦/ ٣٣٥)، «العبر» (٢/ ١٢٠)، «طبقات ابن السبكي» (٣/ ٢٢٢)، «البداية» (١٥/ ٣٧٧)، «طبقات الأولياء» (١٠٧)، «النجوم الزاهرة» (٤/ ١٢٧)، «الشذرات» (٤/ ٣٤٣)، «الكواكب الدرية» (٢/ ٥٥)، «طبقات الشعراني» (١/ ٢١٦).

بلاد المسلمين، ومضى إلى الله كذلك، وحَبَّبَ تصانيفَه إلى الناس، وبيعت بأغلى الأثمان، وقد بعتُ يومًا من ذلك على رداءةِ خطي بعشرين دينارًا، وكان في الأحياء، وكان ابتدأ التصنيف سنة نيف وخمسين وثلاثمائة، وصنف في علوم القوم سبعمائة جزء، وفي أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - من جمع الأبواب والمشايخ وغير ذلك ثلاثمائة جزء.

وقال أبو نعيم الأصبهاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هو أحد مَنْ لَقِينَاهُ، وممن له العناية التامة بتوطئة مذهب المتصوفة وتهذيبه على ما بَيَّنَهُ الأوائلُ من السلف، مُقْتَدٍ بسمتهم، ملازمٌ لطريقتهم، مُتَّبِعٌ لآثارهم، مفارِقٌ لما يؤثر عن المخرمين المتهوسين من جهال هذه الطائفة، مُنْكِرٌ عليهم؛ إذ حقيقة هذا المذهب عنده متابعة الرسول - صلى الله عليه وسلم - فيما بلغ وشرع، وأشار إليه وصَدَعَ.

وقال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان ذا عناية بأخبار الصوفية، وصنف لهم سننًا وتفسيرًا وتاريخًا، وقال لي محمَّد بن يوسف القطان النَّيْسابُوري: «كان أبو عبد الرحمن السلمي غير ثقة، ولم يكن سمع من الأصم إلا شيئًا يسيرًا، فلما مات الحاكم أبو عبد الله ابن البيِّع حَدَّثَ عن الأصم بـ «تاريخ يحيى بن معين»، وبأشياء كثيرة سواه، قال: «وكان يضع للصوفية الأحاديث.

وقال السبكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قلت: قول الخطيب فيه هو الصحيح، وأبو عبد الرحمن ثقة، ولا عبرة بهذا الكلام فيه».

وقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الحافظ العالم الزاهد، شيخ المشايخ، كتب العالي والنازل، وصنف وجمع، وسارت بتصانيفه الركبان، أَلَّف «حقائق التفسير» فأتى بمصائب، وتأويلات الباطنية، نسأل الله العافية، وقد سأل أبا الحسن

الدارقطني عن خَلْقٍ من الرجال سؤالَ عارفٍ بهذا الشأن».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما هو بالقوي في الحديث، وله «سؤالات» للدارقطني عن أحوال المشايخ الرواة سؤال عارف، وفي الجملة ففي تصانيفه أحاديث وحكايات موضوعة، وفي «حقائق تفسيره» أشياء لا تسوغ أصلًا، عدَّها بعض الأئمة من زندقة الباطنية، وعَدّها بعضُهم عرفانًا وحقيقة، - نعوذ بالله من الضلال ومن الكلام بهوى-، فإن الخير كل الخير في متابعة السُّنَّة، والتمسك بهْدي الصحابة والتابعين - رضي الله عنهم -».

وقال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال البيهقي: مِثْلُهُ -إن شاء الله- لا يُعْتَمَد، ونَسَبَهُ إلى الوهم، وكان إذا حَدَّثَ عنه يقول: حدثني أبو عبد الرحمن السلمي من أصل كتابه».

وقال شيخنا الألباني - رحمه الله تعالى- في «الضعيفة» بعد تخريجه حديثًا من طريق السُّلمي ... مُخَرِّجُه السلمي نَفْسُه متهم بأنه كان يَضَعُ الأحاديثَ للصوفية».

وتوفي: سنة اثنتي عشرة وأربعمائة».[1]

---

(١) انظر: «سؤالات السجزي» (٢٠)، «حلية الأولياء» (٢/ ٢٥)، «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٤٨)، «المنتخب من السياق» (٤)، «الأنساب» (٣/ ٣٠٣)، «المنتظم» (١٥/ ١٥٠)، «الكامل في التاريخ» (٧/ ٣١٠)، «المختصر في أخبار البشر» (٢/ ١٥٢)، مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٤٣)، «طبقات علماء الحديث» (٣/ ٢٤٣)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٤٦)، «النبلاء» (١٣/ ٤٤٢)، (١٧/ ٢٤٧)، «تاريخ الإسلام» (٢٨/ ٣٠٤)، «الإشارة» (٢٠٦)، «الميزان» (٣/ ٥٢٣)، «المغني» (٢/ ١٨٤)، «طبقات السبكي» (٤/ ١٤٣)، «البداية» (١٥/ ٥٩٠)، «طبقات الأولياء» (٦٩)، = ⇦

✍ **قلت**: هو إمام في التصوف، صاحب حديث ورحلة، طُعن فيه من أَجْل كتابه «حقائق التفسير»، وفي مصنفاته مناكير وموضوعات، ليست على سبيل العمد، وله غرائب وأفراد، فالأصل في حديثه أن يُمشَّى حتى يَظْهَر أنه قد انفرد بما لا يُقبل منه، ولا يلزم من الطعن في المصنَّف الطعنُ في عدالة وضبط المصنِّف؛ فقد يُرْمَى بالوضع لروايته المناكير الفاحشة، لكن السبب في ذلك كثْرةُ الأوهام، لا التعمد، والله أعلم».(١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَمِن ذَلِكَ: مِقْسَمٌ مَوْلَى ابنِ عَبَّاسٍ؛ لِلُزُومِهِ لَهُ، وإنما هو مَوْلًى لعَبْدِ اللهِ بنِ الحَارِثِ بنِ نَوْفَلٍ)**.

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مِقسَم بن بُجَرة، أَبو القاسم، مَولَى عَبد اللهِ بْن الحارث، الهاشِمِيُّ، ويُقال: مَولَى ابْن عَبّاس، سَمِعَ ابْن عَبّاس».

قال ابن أبي حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مقسم مولى ابن عباس، وهو مقسم بن بجرة أَبو القاسم، ويقال: مولى عَبد الله بن الحارث، الهاشمي، رَوَى عَن: ابن عباس، وعائشة، وأُم سلمة، وميمونة، ومعاوية.

رَوَى عَنه: الحكم بن عُتَيبة، ويزيد بن أَبي زياد، وخصيف، وعلي بن بذيمة، وعَبد الكريم».

= «اللسان» (٧/ ٩٢)، «النجوم الزاهرة» (٤/ ٢٥٦)، «طبقات الحفاظ» (٩٢٨)، «طبقات المفسرين» للداوودي (٢/ ١٤٢)، «الشذرات» (٥/ ٦٧) «السلسلة الضعيفة» (٤/ ٩٢)، مقدمة «طبقات الصوفية» (٤٣).

(١) انظر: تعليقي على كتاب «السلسبيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي» (ص: ٥٧٢) للشيخ نايف بن علي المنصوري -حفظه الله-.

قال ابن أبي خيثمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مِقسَم مولى عَبْد الله بْن الحارث يكنى أبا القاسم: أَخْبَرَنِي مُصْعَب، قَالَ: مقسم كَانَ يقال له؛ للزومه إياه، وروايته عنه، وكان يكنى أبا القاسم، وروى عَنْ أم سَلَمَة، وهو مولى عَبْد اللهِ بْن الحارث ابْن نَوْفَل بْن الحارث بْن عَبْد المطلب.

سَمِعْتُ يَحْيَى بْن مَعِيْن يَقُولُ: مقسم يكنى أبا القاسم.

حَدَّثَنا مالك بن إسماعيل، قال: حدثنا زهير، قال: حدثنا خصيف، قَالَ: حَدَّثَنِي مقسم أَبُو القاسم.

حَدَّثَنا عُبَيْد اللهِ بْنُ عُمَرَ، قال: حَدَّثَنَا عَبْد الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، قال: حدثنا خصيف، قال: حدثنا مقسم مولى ابْن عَبَّاس.

قلت ليَحْيَى بْن مَعِيْن: مقسم ينسبه الناس مولى ابْن عَبَّاس، وهو مولى عَبْد اللهِ بْن الحارث؟ قَالَ: نعم، هو مولى عَبْد اللهِ بْن الحارث.

وقال ابن بشكوال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بَجَرَة) بفتح الباء والجيم وهي مفتوحةٌ: والد مقسم مولى ابن عباس، هو: مقسم بن بَجَرَة -على مثال شجرة-، يكنى: أبا القاسم.

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مِقْسَمٌ مولى ابنِ عَبَّاسٍ، هوَ مولى عبدِ اللهِ بنِ الحارثِ بنِ نوفلٍ، قالَهُ البخاريُّ وغيرُهُ، وقيلَ لهُ: مولى ابن عباسٍ؛ للزومِهِ لهُ».(١)

---

(١) انظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٢١٦)، «الجرح والتعديل» (٨/ ٤١٤)، «تقييد المهمل وتمييز المشكل» (١/ ١٢٤)، «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٣٧٤)، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٢٨/ ٤٦١)، «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٨٧).

- قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وخَالِدٌ الحَذَّاءُ: إنما قِيلَ له ذَلِكَ لجُلُوسِهِ عِنْدَهُمْ**).

أي أنه: كان يجلس في سوق الحذائين، ولم يكن حذَّاءً يصنع الأحذية، إنما كان يجلس عند الحذائين، فنُسب إليهم.

✍ **قلت**: هو: خَالِدُ بنُ مِهْرَانَ أَبُو المُنَازِلِ البَصْرِيُّ.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَلَمْ يَكُنْ خَالِدٌ حَذَّاءً، بَلْ كَانَ يَجْلِسُ فِي سُوْقِ الحَذَّائِينَ أَحْيَانًا، فَعُرِفَ بِذَلِكَ، قَالَهُ: مُحَمَّدُ بنُ سَعْدٍ».

وَقَالَ فَهْدُ بنُ حَيَّانَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لَمْ يَحْذُ خَالِدٌ قَطُّ، وَإِنَّمَا كَانَ يَقُوْلُ: احْذُ عَلَى هَذَا النَّحْوِ؛ فَلُقِّبَ الحَذَّاءَ».

وَقَالَ خَالِدٌ الطَّحَّانُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سَمِعْتُ خَالِدًا الحَذَّاءَ يَقُوْلُ: مَا حَذَوتُ نَعْلًا، وَلاَ بِعتُهَا، وَلَكِنْ تَزَوَّجتُ امْرَأَةً مِنْ بَنِي مُجَاشِعٍ، فَنَزَلتُ عَلَيْهَا فِي الحَذَّائِينَ هُنَاكَ؛ فَنُسِبْتُ إِلَيْهِم».

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثِّقَةُ، أَبُو المُنَازِلِ البَصْرِيُّ، المَشْهُوْرُ: بِالحَذَّاءِ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ.

رَأَى: أَنَسَ بنَ مَالِكٍ، وَثَّقَهُ: أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بنُ مَعِيْنٍ، وَجَمَاعَةٌ، وَحَدِيْثُه فِي الصِّحَاحِ.

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يُكْتَبُ حَدِيْثُهُ، وَلاَ يُحْتَجُّ بِهِ، وَقَالَ عَبَّادُ بنُ عَبَّادٍ: أَرَادَ شُعْبَةُ أَنْ يَضَعَ مِنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ، فَأَتَيْتُهُ أَنَا وَحَمَّادُ بنُ زَيْدٍ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا لَكَ، أَجُنِنْتَ؟! أَنْتَ أَعْلَمُ! قَالَ: وَتَهَدَّدنَاهُ؛ فَأَمْسَكَ، وَقَالَ يَحْيَى بنُ آدَمَ: قُلْتُ لِحَمَّادِ بنِ زَيْدٍ: مَا لِخَالِدٍ الحَذَّاءِ فِي حَدِيْثِهِ؟

قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا قِدْمَةً مِنَ الشَّامِ، فَكَأَنَّا أَنْكَرْنَا حِفْظَه، وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمَدَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: قِيْلَ لإِسْمَاعِيْلَ ابنِ عُلَيَّةَ فِي هَذَا الحَدِيْثِ، فَقَالَ: كَانَ خَالِدٌ يَرْوِيْهِ، فَلَمْ يَكُنْ يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، ضَعَّفَ ابْنُ عُلَيَّةَ أَمرَه -يَعْنِي: الحَذَّاءَ

قَالَ ابْنُ سَعْدٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كَانَ خَالِدٌ الحَذَّاءُ قَدِ اسْتُعْمِلَ عَلَى القُبَّةِ، وَدَارِ العُشُوْرِ بِالبَصْرَةِ».

توفي: سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِيْنَ وَمائَةٍ». (١)

- قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ويَزِيدُ الفَقِيرُ؛ لأنه كانَ يَأْلَمُ مِن فَقَارِ ظَهْرِهِ)**.

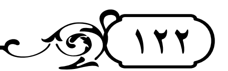
✍ **قلت:** هو يَزِيْدُ بنُ صُهَيْبٍ الفَقِيْرُ، أَبُو عُثْمَانَ الكُوْفِيُّ.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قُلْتُ: لُقِّبَ بِالفَقِيرِ؛ لأَنَّهُ اشْتَكَى فَقَارَ ظَهْرِهِ، وَهُوَ مِنْ كِبَارِ شُيُوْخِ أَبِي حَنِيْفَةَ».

قال ابن أبي حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عن يحيى بن معين، أنه قال: يزيد بن صهيب ثقة.

---

(١) انظر: «طبقات ابن سعد» (٧ / ٢٣)، «تاريخ خليفة» (٤٢٠)، «التاريخ الكبير» (٣ / ١٧٣ – ١٧٤)، «التاريخ الصغير» (٢ / ٥٧)، «الجرح والتعديل» (٢ / ٣٥٢، ٣٥٣)، «مشاهير علماء الأمصار» (١٥٣)، «تقييد المهمل وتمييز المشكل» (١/ ١٢٤)، «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٣٧٤)، «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٩٠)، «تهذيب الكمال» (٣٦٩)، «تهذيب التهذيب» (١ / ١٩٣ / ١)، «تذكرة الحفاظ» (١ / ١٥٣)، «تهذيب التهذيب» (٣ / ١٢٠)، «خلاصة تذهيب الكمال» (١٠٣)، «شذرات الذهب» (١ / ٢١٠).



وقال: سألت أبي، عن يزيد الفقير، فقال: صدوق، سئل أبو زرعة، عن يزيد الفقير، فقال: هو يزيد بن صهيب كوفي ثقة.

وقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ثِقَةٌ، مُقِلٌّ، حَدَّثَ عَنِ: ابْنِ عُمَرَ، وَجَابِرٍ، وَأَبِي سَعِيْدٍ الخُدْرِيِّ، وَعَنْهُ: ...، وَثَّقَهُ: ابْنُ مَعِيْنٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوْقٌ».

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يزيد بن صهيب الكوفي أبو عثمان المعروف بالفقير، بفتح الفاء بعدها قاف، قيل له ذلك؛ لأنه كان يَشْكُو فقار ظَهْرِهِ، ثقة من الرابعة خ م د س ق».(١)

قلت: وقد كان الفقير رجلًا من التابعين، يرى رأي الخوارج أولًا، ثم نفعه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بمجلسٍ جلسه مع جابر بن عبد الله ـ رَضِي الله عَنهُما ـ ، فأخرج ما في قلبه وفي قلب أكثر من كان معه من هذه الشبهة، كانوا قد عزموا على الحج، ثم بعد الحج يخرجون على الأمراء بالسيف؛ فنفعهم الله بمجلسٍ جلسوه مع جابرٍ بن عبد الله ـ رَضِي الله عَنهُما ـ وكان يُقال له: «الفقير» لا لأنه فقير من الفقر الذي هو ضد الغِنى، ولكنه كان يَشْكُو من ألمٍ بفَقَار ظَهْرِه، فكان يُقال له: «الفقير» لذلك.

قال مُحَمَّد بْن أَبِي أَيُّوب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثني يَزِيدُ الْفَقِيرُ، قَالَ: «كُنْتُ قَدْ شَغَفَنِي رَأْيٌ مِنْ رَأْيِ الْخَوَارِجِ، فَخَرَجْنَا فِي عِصَابَةٍ ذَوِي عَدَدٍ، نُرِيدُ أَنْ نَحُجَّ،

---

(١) انظر: «طبقات ابن سعد» (٦ / ٣٠٥)، «التاريخ الكبير» (٨ / ٣٤٢)، «الجرح والتعديل» (٩ / ٢٧٢)، «تقريب التهذيب» (ص: ٦٠٢)، «تهذيب الكمال» (١٥٣٥)، «تذهيب التهذيب» (٤ / ٢١٢)، «خلاصة تذهيب الكمال» (٤٣٢).

ثُمَّ نَخْرُجَ عَلَى النَّاسِ، قَالَ: فَمَرَرْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ، فَإِذَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ، جَالِسٌ إِلَى سَارِيَةٍ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ قَالَ: فَإِذَا هُوَ قَدْ ذَكَرَ الْجَهَنَّمِيِّينَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا صَاحِبَ رَسُولِ اللهِ، مَا هَذَا الَّذِي تُحَدِّثُونَ؟ وَاللهُ يَقُولُ: ﴿إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥ﴾ [آل عمران:١٩٢]، و﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [السجدة:٢٠]، فَمَا هَذَا الَّذِي تَقُولُونَ؟ قَالَ: فَقَالَ: أَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَهَلْ سَمِعْتَ بِمَقَامِ مُحَمَّدٍ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ يَعْنِي الَّذِي يَبْعَثُهُ اللهُ فِيهِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهُ مَقَامُ مُحَمَّدٍ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ الْمَحْمُودُ الَّذِي يُخْرِجُ اللهُ بِهِ مَنْ يُخْرِجُ، قَالَ: ثُمَّ نَعَتَ وَضْعَ الصِّرَاطِ، وَمَرَّ النَّاسِ عَلَيْهِ، قَالَ: وَأَخَافُ أَنْ لاَ أَكُونَ أَحْفَظُ ذَاكَ، قَالَ: غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ زَعَمَ أَنَّ قَوْمًا يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ بَعْدَ أَنْ يَكُونُوا فِيهَا، قَالَ: يَعْنِي، فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمْ عِيدَانُ السَّمَاسِمِ، قَالَ: فَيَدْخُلُونَ نَهَرًا مِنْ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ، فَيَغْتَسِلُونَ فِيهِ، فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمُ الْقَرَاطِيسُ، فَرَجَعْنَا قُلْنَا: وَيْحَكُمْ، أَتُرَوْنَ الشَّيْخَ يَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ؟ فَرَجَعْنَا، فَلاَ وَاللهِ، مَا خَرَجَ مِنَّا غَيْرُ رَجُلٍ وَاحِدٍ، أَوْ كَمَا قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ».(١)

✍ **قلت**: وذكر السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من ذلك: إسماعيل بن إبراهيم المكي، فَنُسِب إلى مكة؛ لكثرة سفره للحج والعمرة، لا لأنه من أهل مكة.

(١) أخرجها مسلم في «صحيحه» (٣٩٢)، وأبو نعيم في «المسند المستخرج على صحيح مسلم» (١/ ٢٦٤)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٥/ ٢٥٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٥١٠).

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إِسْمَاعِيل بْن إِبْرَاهِيم، السلَميّ، ويُقال: الشيباني، حِجازيّ.

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قلت: لا يَبْعُد أن إسماعيل بن إبراهيم الشيباني الذي روى عنه عباس، غير إبراهيم بن إسماعيل السلمي الذي روى عَن أَبِي هريرة؛ فقد فَرَّقَ بينهما أبو حاتم الرازي، وأبو حاتم بن حبان في «الثقات»، وإنما جمع بينهما البخاري في «تاريخه» فتبعه المزي، وحكى البخاري الاختلاف في حديثه على ليث بن أبي سليم عن حجاج بن عُبَيد عن إبراهيم بن إسماعيل، وفي بعض طرقه إسماعيل بن إبراهيم على الشك، والخَبْطُ فيه من ليث بن أبي سليم، والله أعلم وقد وقع ذكره في «صحيح البخاري» ضِمْنًا، كما بينته في ترجمة حجاج بن عبيد».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضًا**: «نقل الساجي عن يحيى بن معين أنه قال: ليس حديثه بشيء، انتهى.

«وجوَّز صاحب «الحافل» أن يكون هو شيخ المقرئ الذي تقدم، ويقويه أن المقرئ كان قد أقام بمكة.

قلت -أي الحافظ-: وقال في الذي قبله: إسماعيل بن إبراهيم، عن المثنى بن عمرو، مجهول.

والحديث الذي رواه ليس بشيء، قاله أبو حاتم، وقال: إنه روى عنه أبو عبد الرحمن المقرئ».(١)

(١) انظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٣٤٠)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٢١٥)، «لسان الميزان» =⇦

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَالثَّانِي: كَإِسْمَاعِيلَ بْنِ إبراهيم الْمَكِّيِّ، نُسِبَ كَذَلِكَ لِإِكْثَارِهِ التَّوَجُّهَ إِلَيْهَا لِلْحَجِّ وَالْمُجَاوَرَةِ، لَا أَنَّهُ مِنْهَا، قَالَهُ ابْنُ مَعِينٍ». (١)

✍ **قلت**: وقد ذكر السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض النِسب التي يحدث بسببها ضرر وإشكال، وقال: مثل بعض الناس: يُنسب إلى بلدٍ، أو إلى محلةٍ في بلدة، أو إلى قرية، أو إلى موضعٍ ما، وهذه المواضع لها أسماء تناسب شيئًا معروفًا في الناس بالشرف، كأن يُنسب رجل فيُقال: فلان بن فلان الحُسيني، فيُفهم من ذلك أنه مِنْ نَسَب الحسين بن علي ـ رَضِي الله عَنهُما ـ وليس كذلك، إنما هو اسمٌ لمنطقة، أو فلان بن فلان القرشي، أو فلان بن فلان العباسي، أو فلان بن فلان الجعفري ... وهكذا، فهذه أسماء مواضع ومحلات موجودة، فيُظن من هذه النسبة أنها من باب النسب لا من باب البلد؛ ولذلك قال السخاوي: بعض العلماء المتقنين المتفطنين لمثل هذا كان يقول: فلان، وفلان الحسيني سُكْنًى، أي ليس نسبًا، إنما هو من باب السُّكْنى في بلدةٍ يُقال لها: الحسينية مثلًا، فيُنسب الحسيني إليها من باب السُكنى، لا من باب النسب والآباء والأجداد.

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَاعْلَمْ أَنَّهُ مِمَّا كَثُرَ الِاشْتِبَاهُ فِيهِ وَعَمَّ الضَّرَرُ بِهِ، مَنْ يُنْسَبُ حُسَيْنِيًّا؛ لِسُكْنَاهُ مَحَلًّا مِنَ الْقَاهِرَةِ أَوْ بَلَدًا أَوْ غَيْرَهُمَا، فَيُتَوَهَّمُ أَنَّهَا

= (٢/ ١٠٠)، «العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين» (٣/ ١٢٩)، «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ١٨٢)، «تهذيب التهذيب» (١/ ١٠٧).

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٢٩٥).

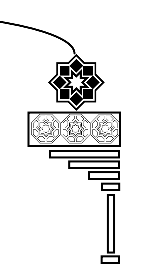
نِسْبَةٌ لِلْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَيُوصَفُ بِالشَّرَفِ؛ وَلِذَا كَانَ بَعْضُ مُتْقِنِي الْعُلَمَاءِ مِمَّنْ يَنْسُبُ كَذَلِكَ يُقَيِّدُ بِقَوْلِهِ: «سُكْنَى»، أَوْ «زُبَيْرِيًّا لِمَحَلَّةٍ بِنَوَاحِي الْغَرْبِيَّةِ» فَيُتَوَهَّمُ أَنَّهَا لِلزُّبَيْرِ بْنَ الْعَوَّامِ، حَوَارِيِّ رَسُولِ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ أَوْ «جَعْفَرِيًّا لِمَحَلَّةٍ أَيْضًا» فَيُتَوَهَّمُ أَنَّهَا لِجَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَوْ «قُرَشِيًّا لِمَحَلَّةٍ تُسَمَّى الْقُرَشِيَّةُ» فَيُتَوَهَّمُ أَنَّهَا لِقُرَيْشٍ، أَوْ «جَرَّاحِيًّا لِمَحَلَّةٍ أَيْضًا» فَيُتَوَهَّمُ أَنَّهَا لِأَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ، أَوْ «عَبَّاسِيًّا لِلْعَبَّاسَةِ مِنَ الشَّرْقِيَّةِ» فَيُظَنُّ أَنَّهُ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْعَبَّاسِ عَمِّ النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ فِي أَشْبَاهٍ لِذَلِكَ، عَمَّ الضَّرَرُ بِهَا».(١)

✍ **قلت**: والفائدة في معرفة هذا النوع وضْع الأمور في موضعها الصحيح، فلا يُفْهَم منها مَدْحٌ أو ذَمٌّ على خلاف مراد من أطلقها، كفلان الضال، أو الضعيف، أو البدري على قول جماعة، أو الحسيني... أو نحو ذلك



---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٢٩٧).

النَّوْعُ التَّاسِعُ وَالخَمْسُون:
فِي مَعْرِفَةِ المُبْهَمَاتِ مِنْ أَسْمَاءِ الرِّجَالِ والنِّسَاءِ

❖ قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَقَدْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ الْمِصْرِيُّ، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، وَهَذَا إِنَّمَا يُسْتَفَادُ مِنْ رِوَايَةٍ أُخْرَى مِنْ طُرُقِ الْحَدِيثِ، كَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، الْحَجُّ كُلَّ عَامٍ؟ هُوَ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ، كَمَا جَاءَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى، وَحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُمْ مَرُّوا بِحَيٍّ قَدْ لُدِغَ سَيِّدُهُمْ، فَرَقَاهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ، هُوَ أَبُو سَعِيدٍ نَفْسُهُ فِي أَشْبَاهٍ لِهَذَا كَثِيرَ يَطُولُ ذِكْرُهَا.

وَقَد اِعْتَنَى اِبْنُ الْأَثِيرِ فِي أَوَاخِرِ كِتَابِهِ «جَامِعِ الْأُصُولِ» بِتَحْرِيرِهَا، وَاخْتَصَرَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ كِتَابَ الْخَطِيبِ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ فَنٌّ قَلِيلُ الْجَدْوَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ مِنَ الْحَدِيثِ، وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ يَتَحَلَّى بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَغَيْرِهِمْ.

وَأَهَمُّ مَا فِيهِ: مَا رَفَعَ إِبْهَامًا ما فِي إِسْنَادٍ، كَمَا إِذَا وَرَدَ فِي سَنَدٍ عَنْ فُلَانِ ابْنِ فُلَانٍ، أَوْ عَنْ أَبِيهِ، أَوْ عَمِّهِ، أَوْ أُمِّهِ، فَوَرَدَتْ تَسْمِيَةُ هَذَا الْمُبْهَمِ من طريق أخرى؛ فإذا هو ثقةٌ أو ضعيفٌ، أو ممن يُنظر في أمره؛ فهذا أنفعُ ما في هذا النوع).

[الشرح]

هذا نوعٌ من أنواع علوم الحديث التي اهتم بها المحدثون، وذلك أنَّ معرفة «المُبْهَمَاتِ» كأن يقول الراوي: «حدثنا شيخ» أو «رجل من بني فلان»، لا تخفى فائدتُه؛ فإنَّ الحديث إذا كان فيه رجلٌ مُبْهَمٌ غير الصحابي؛ فإنَّه يُرَدُّ لذلك، فإذا عُرف هذا المبهم من هو، ثم بعد ذلك عُرفت مكانته جرحًا أو تعديلًا؛ فإنَّ ذلك يُعينُ كثيرًا في معرفة صحة الحديث وضعفه.

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَهُوَ مُهِمٌّ، وَفَائِدَةُ الْبَحْثِ عَنْهُ: زَوَالُ الْجَهَالَةِ الَّتِي يُرَدُّ الْخَبَرُ مَعَهَا، حَيْثُ يَكُونُ الْإِبْهَامُ فِي أَصْلِ الْإِسْنَادِ، كَأَنْ يُقَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ أَوْ شَيْخٌ أَوْ فُلَانٌ أَوْ بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّ شَرْطَ قَبُولِ الْخَبَرِ - كَمَا عُلِمَ - عَدَالَةُ رَاوِيهِ، وَمَنْ أُبْهِمَ اسْمُهُ؛ لَا تُعْرَفُ عَيْنُهُ؛ فَكَيْفَ عَدَالَتُهُ؟! بَلْ وَلَوْ فُرِضَ تَعْدِيلُ الرَّاوِي عَنْهُ لَهُ مَعَ إِبْهَامِهِ إِيَّاهُ؛ لَا يَكْفِي -عَلَى الْأَصَحِّ- كَمَا تَقَرَّرَ فِي بَابِهِ، وَمَا عَدَاهُ مِمَّا يَقَعُ فِي أَصْلِ الْمَتْنِ وَنَحْوِهِ، قَالَ فِيهِ ابْنُ كَثِيرٍ: إِنَّهُ قَلِيلُ الْجَدْوَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ مِنَ الْحَدِيثِ، وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ يَتَحَلَّى بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَغَيْرِهِمْ، كَذَا قَالَ، بَلْ مِنْ فَوَائِدِهِ: أَنْ يَكُونَ الْمُبْهَمُ سَائِلًا عَنْ حُكْمٍ عَارَضَهُ حَدِيثٌ آخَرُ، فَيُسْتَفَادُ بِمَعْرِفَتِهِ النَّسْخُ وَعَدَمُهُ إِنْ عُرِفَ زَمَنُ إِسْلَامِ ذَلِكَ الصَّحَابِيِّ، وَكَانَ قَدْ أَخْبَرَ عَنْ قِصَّةٍ قَدْ شَاهَدَهَا وَهُوَ مُسْلِمٌ».(١)

قلت: وقوله: «مما في أصل السند «أي في جهةِ المصنِّف راوي الحديث عن المبهم، أو مُخَرِّج الحديث، وبعضهم يطلقُ أصلَ السند على الجهة التي فيها الصحابي، وعلى كل حالٍ: فالإبهامُ في السند يضرُّ حيث

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٢٩٨).

وقع، ولم يُعْرف اسم وعين وحال هذا المبهم، إلا أن يكون صحابيًّا، والله أعلم.

فالمبهمات منها ما يقع في السند، ومنها ما يقع في المتن؛ فالذي يقع في السند كقول الراوي: «حدثنا شيخٌ لنا»، أو «حدثنا رجل»، أو «بعضهم»، أو «بعض أصحاب الحَيِّ»... إلى غير ذلك؛ فهذا مبهمٌ في السند.

وهناك مبهمٌ في المتن، وذلك عندما يقول الصحابي مثلًا: جاء رجلٌ إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ ، فقال: يا رسول الله، كذا وكذا، فقال له رسول الله ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ كذا وكذا، فعندما يقول الصحابي: «جاء رجلٌ» أو «جاءت امرأة» أو «جاء أعرابي» فهذا مُبْهَم، ويُسَمَّى مُبْهَم المتن، وهذا الرجل إذا عرفنا عينه أو لم نعرف ذلك؛ فإنه لا يضر في صحة السند، إذا كان السند صحيحًا إلى صحابي الحديث الذي يرويه لنا؛ فإن السند صحيحٌ إلى راوي الحديث، أو راوي القصة عن رسول الله –صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

وعلى ذلك: فمعرفةُ مُبْهَم السند أهم من معرفة مُبْهَم المتن، وإن كانت معرفةُ مبهم المتن لا تخلو من فائدةٍ، مع أنَّ بعض العلماء يقول: هذا مما يُستمْلَحُ ويُسْتَطْرَفُ من العلم، يعني أنه إذا لم يُبحث فيه أصلًا فلا ضرر، إلا أنَّ الحافظ السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر فائدة لمعرفة مُبْهَم المتن، وهي: أنَّ الراوي الذي يأتي للنبي ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ فيسأله عن سؤالٍ إذا عُرف اسمه، ومن ثَم عُرفتْ سنة إسلامه؛ فإنَّ هذا قد ينفعنا في مسألة معرفة النسخ، فإذا عُرف أنَّ هذا السائل متأخر الزمن في إسلامه، وهذا الحديث يعارضه

معارضة تامة حديثُ رجلٍ متقدِّم في الإسلام؛ فقد يُقال: إنَّ هذا السائل الذي سأل النبي ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ ما أسلم إلا مؤخرًا، وعلى ذلك يكون حديثه متأخرًا، ومن ثمَّ يكون ناسخًا -على تفاصيل أو شروط معروفة في بابها.

قال برهان الدين أبو إسحاق الجعبريّ رَحِمَهُٱللَّهُ: «ويفيد رفع الْإِرْسَال، والعمدة مَجِيئه فِي بعض الرِّوَايَات».[1]

وقبل ذلك فالفائدةُ العظمى من معرفة مبهمِ المتنِ: عَدُّ هذا الرجل في جملةِ الصحابة ـ رَضِي الله عَنهُم ـ ويكون حديثه بعد ذلك مقبولًا لثبوت صحبته، ومن ثَمَّ ثبوت عدالته.

قال السخاوي رَحِمَهُٱللَّهُ: «وَالْأَصْلُ فِيهِ -أي في الاعتناء بهذا العلم- قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ـ رَضِي الله عَنهُما ـ[2]: (لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا عَلَى أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرْأَتيْنِ اللَّتَيْنِ قَالَ اللهُ لَهُمَا: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [التحريم:٤] إِلَى أَنْ خَرَجَ حَاجًّا، فَخَرَجْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا رَجَعْنَا -وَكُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ- عَدَلَ إِلَى الْأَرَاكِ لِحَاجَةٍ لَهُ، فَوَقَفْتُ لَهُ حَتَّى فَرَغَ، ثُمَّ سِرْتُ مَعَهُ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَنِ اللَّتَانِ تَظَاهَرَتَا عَلَى النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ مِنْ أَزْوَاجِهِ؟ قَالَ: هُمَا

---

(١) انظر: «رسوم التحديث في علوم الحديث» (ص: ١٥٥).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٤٦٨)، (٤٩١٥)، ومسلم في «صحيحه» (٣٦٨٧)، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ـ رَضِي الله عَنهُما ـ قَالَ: لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا عَلَى أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ ـ رَضِي الله عَنهُ ـ عَنِ الْمَرْأَتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ اللَّتَيْنِ قَالَ اللهُ لَهُمَا: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم:٤].

حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ». (١)

✍ **قلت:** فهذا -والله أعلم- هو الأصل الذي شَجَّع المحدثين على أن يبحثوا عن معرفة المبهمات، هذا إذا كان في المتن، فكيف إذا كان في السند؟ فالبحث فيه أَوْلَى وأَوْلَى!!

❑ والسبيل إلى معرفة المبهمات من طريقين:

الطريق الأولى: جَمْعُ طُرُقِ الحديث، فنحن إذا جمعنا طرق الحديث؛ فسيظهر لنا عين هذا المبهَم، فيأتي حديث ما، والراوي قد أَبْهَم شيخَه، وفي طريقٍ أخرى يُسمِّي هذا الشيخَ ويُعيِّنه، أو يأتي حديث بأنَّ امرأةً سألت النبي ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ كما حَدَث من أسماء ـ رَضِي الله عَنها ـ أنها كانت تسأل النبي ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ عن أشياء، وتُكنِّي عن نفسها؛ استحياءً من الأمر الذي تسأل عنه، فتقول: جاءت امرأةٌ للنبي ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ فقالت كذا، فقال لها كذا، وهي ـ رَضِي الله عَنها ـ السائلة.

لكن هذه الطريق يعترضها أمران، وينبغي التنبه لمن يبحث في معرفة هذا المبهم بجمع طرق الحديث من الوقوع في أحد هذين الأمرين:

الأمر الأول: لابد من النظر والتأكد من أن القصة هل هي متعددةٌ أو واحدةٌ، فقد تكون القصة متعددةً، والرجلُ المبهمُ في هذه القصة ليس هو ذاك الرجل المسَمَّى في تلك القصة، فيُنظر أولًا تعدد القصة أو اتحادها، فإذا كانت متعددةً؛ فلا يلزم في هذه الحالة تعيين المبهم بهذا الطريق.

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٢٩٩).

فكثيرٌ من الناس قد تلتبس عليه هذه المسألةُ: هل القصةُ واحدةٌ أو متعددةٌ؟ بل بعض الأكابر حَكَم بأن القصة واحدةٌ -وهي متعددةٌ- لمسائل ظَهَرَتْ له، ومن رأى التعدد؛ نظر إلى فوارق ظهرت له عند جمع الطرق، ولا يتأتى الجمع بينها، أو لا يتيسر الجمع بين هذه الفوارق، فلابد أن تُحمل -في نظره- على هذا التعدد لا الاتحاد.

الأمر الثاني: وهو عندي ذو أهميةٍ كبرى، وهو أنه قد يكون التعيين مرجوحًا أو شاذًّا، فعندما يقول في رواية: «حدثنا شيخ» فيأتي راوٍ آخر فيقول عنه: «حدثنا فلان بن فلان».

فقد تكون هذه الطريق المصرِّحة باسمه مرجوحةً شاذةً، وأنت على إثر ذلك تحكم عليها بالصحة، ومن ثَمَّ ترى أن المبهم قد عُرِف، والأمر ليس كذلك، وهذا يُذكِّرنا بما سبق الكلام عنه: أن الكلام على زيادة الثقة والحديث الشاذ ليس خاصًّا بالوقف والرفع، وليس خاصًّا بزيادة في متن أو عدمها، إنما ذلك يتعدى إلى عنعنة مدلس، فتأتي طريق أخرى قد صُرِّح فيها بالسماع، أو تأتي طريق فيها راو مبهم، ويُصَرَّح باسمه في رواية أخرى، وهذا موجود بكثرة في صنيع المحدثين، فقد يُعل الإمام منهم الرواية التي ظاهرها السلامة من العلة، ويقول: الراوي الذي روى الحديث سالمًا من العلة التي ذكرها غيره: كالتصريح باسم مبهم، أو التصريح بسماع مدلس، فيقول: وفلان لم يَصْنَع شيئًا، أي لا التفات إلى روايته السالمة من العلة؛ فإن من روى الحديث مُعلَّلًا أوثق منه ضبطًا، أو أكثر منه عددًا.

الطريق الثانية التي يُعرف بها اسم الراوي المبهم: وهي: نصُّ أحد العلماء على ذلك، وهذا إما أنه أخذه من الطريق السابقة، أو بمذاكرة العلماء، وهذه الطريقة يُعْمَل بها مالم يكن هناك من خالفه من أهل العلم، وأقام على مخالفته قرينة تدل على وهم من صَرَّحَ باسم المبهم، والله أعلم.

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وقد صَنَّفَ في ذلك الحافظُ عبد الغني بن سعيد المصري، والخطيب البغدادي وغيرهما)**.

مرَّ بنا أن المسألةَ إذا كَثُرَتْ فيها التصانيف من السلف؛ دلَّ ذلك على أهميتها، فالباب من أبواب العلم إذا كان مهمًّا؛ اعتنى المصنفون بتدوينه وتصنيفه والكلام فيه، وإذا لم يكن مُهمًّا؛ فإنهم لا يرفعون به رأسًا، وقد ذكر السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «فتح المغيث» أن هذا النوع كَثُرَتْ فيه التصانيف، وذُيلت فيه كُتب على كُتب في باب المبهمات، فمنهم من رتبها على حروف المعجم، ومنهم من رتبها على أشياء أخرى.

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ، ثُمَّ الْخَطِيبُ مُرَتِّبًا لَهُ عَلَى الْحُرُوفِ فِي «الْمُبْهَمِ»، ثُمَّ ابْنُ بَشْكُوالَ فِي «الْغَوَامِضِ وَالْمُبْهَمَاتِ» بِدُونِ تَرْتِيبٍ، وَهُوَ أَجْمَعُهَا، وَقَدِ اخْتَصَرَ النَّوَوِيُّ كِتَابَ الْخَطِيبِ مَعَ نَفَائِسَ ضَمَّهَا إِلَيْهِ مُهَذِّبًا مُحَسِّنًا، لَا سِيَّمَا فِي تَرْتِيبِهِ عَلَى الْحُرُوفِ فِي رَاوِي الْخَبَرِ، مِمَّا سَهُلَ بِهِ الْكَشْفُ مِنْهُ بِالنِّسْبَةِ لِأَصْلِهِ، وَسَمَّاهُ «الْإِشَارَاتِ إِلَى الْمُبْهَمَاتِ» وَاخْتَصَرَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ السَّرَّاجِ بْنِ الْمُلَقِّنِ وَالْبُرْهَانُ الْحَلَبِيُّ كِتَابَ ابْنِ بَشْكُوالَ بِحَذْفِ الْأَسَانِيدِ، وَأَتَى أَوَّلُهُمَا فِيهِ بِزِيَادَاتٍ.

وَكَذَا صَنَّفَ فِيهِ أَبُو الْفَضْلِ ابْنُ طَاهِرٍ، وَاعْتَنَى ابْنُ الْأَثِيرِ فِي أَوَاخِرَ كِتَابِهِ (جَامِعِ الْأُصُولِ) بِتَحْرِيرِهَا، وَكَذَا أَوْرَدَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «تَلْقِيحِهِ» مِنْهَا جُمْلَةً، وَلِلْقُطْبِ الْقَسْطَلَّانِيِّ (الْإِيضَاحُ عَنِ الْمُعْجَمِ مِنَ الْغَامِضِ وَالْمُبْهَمِ)، وَلِلْوَلِيِّ الْعِرَاقِيِّ (الْمُسْتَفَادُ مِنْ مُبْهَمَاتِ الْمَتْنِ وَالْإِسْنَادِ)، وَرَتَّبَهُ عَلَى الْأَبْوَابِ، وَاعْتَنَى شَيْخُنَا بِذَلِكَ، لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ؛ فَأَرْبَى فِيهِ عَلَى مَنْ سَبَقَهُ، بِحَيْثُ كَانَ مُعَوَّلُ الْقَاضِي جَلَالِ الدِّينِ الْبُلْقِينِيِّ فِي تَصْنِيفِهِ الْمُفْرَدِ فِي ذَلِكَ عَلَيْهِ».[1]

✍ **قلت**: فهذه التصانيف تدل على أهمية هذا النوع من علوم الحديث؛ إذ السَّلَفُ أعرف الناس بقيمة الوقت، وأضَنُّ الناس به من إهداره فيما هو قليلُ الجدوى، وهذا كلُّه بخلاف ما ذكره المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ والله أعلم.

● قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وهذا إنما يُسْتفاد من رواية أخرى من طرق الحديث، كحديث ابن عباس[2]: أن رجلًا قال: يا رسول الله، الحج كل عام؟ هو**

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٢٩٩).

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (١٧٢١)، أحمد في «مسنده» (٣٥١٠)، الحاكم في «المستدرك» (١٧٢٧)، الطيالسي في «مسنده» (٢٧٩١)، ابن الجارود في «المنتقى» (٤١٠) وصححه شيخنا الألباني - رحمه الله تعالى - في «صحيح سنن أبي داود» (١٧٢١) والحديث جاء مبهمًا وفي رواية أخرى ذكر ابنُ عباس اسمه: ففي لفظ: عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ـ رَضِي الله عَنهُما ـ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، الْحَجُّ كُلَّ عَامٍ؟ فَقَالَ: «بَلْ حَجَّةٌ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ، وَلَوْ قُلْتُ نَعَمْ كُلَّ عَامٍ؛ لَكَانَ كُلَّ عَامٍ».
وجاء من طريق آخر: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ـ رَضِي الله عَنهُما ـ: أَنَّ الْأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ: الْحَجُّ كُلَّ عَامٍ؟ فَقَالَ: «لَا، بَلْ حَجَّةٌ، = ⇦

«الأقرع»

قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الرَّجُلُ السَّائِلُ لِرَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ الأَقْرَعَ بْنَ حَابِسِ بْنِ عِقَالٍ، مِنْ وَلَدِ زَيْدِ مَنَاةِ بْنِ تَمِيمٍ».

الحُجَّة في ذلك: وساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده... عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعلى آله وَسَلَّمَ - قَالَ: «**إِنَّ اللهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ** «فَقَالَ الأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ: يَا رَسُولَ اللهِ: أَفِي كُلِّ عَامٍ؟ قَالَ: «**بَلْ حَجَّةٌ، وَلَوْ قلت: نعم؛ لوجَبَتْ**».(١)

وقال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لهذا الحديث: هَذَا الرَّجُلُ السَّائِلُ هُوَ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ، كَذَا جَاءَ مُبَيَّنًا فِي غَيْرِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ».(٢)

- قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وحديث أبي سعيد: أنهم مَرُّوا بحيٍّ قد لُدِغَ سيدُهُم، فَرَقَاهُ رجلٌ منهم، هو أبو سعيد نفسه)** أي فَرَقَاهُ رجل منهم بالفاتحة، وكان أبو سعيد ـ رَضِي الله عَنهُ ـ هو الراقي له.

فعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ـ رَضِي الله عَنهُ ـ أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعلى آله وَسَلَّمَ - كَانُوا فِي سَفَرٍ، فَمَرُّوا بِحَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ

= فَمَنْ حَجَّ بَعْدَ ذَلِكَ؛ فَهُوَ تَطَوُّعٌ، وَلَوْ قلت: نَعَمْ؛ لَوَجَبَتْ، وَلَوْ وَجَبَتْ؛ لَمْ تَسْمَعُوا، وَلَمْ تُطِيعُوا».

والحديث في «صحيح مسلم» (٣٢٣٦).

(١) انظر: «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (١/ ١٣)

(٢) انظر: «شرحه على مسلم» (٩/ ١٠١)

الْعَرَبِ، فَاسْتَضَافُوهُمْ؛ فَلَمْ يُضِيفُوهُمْ، فَقَالُوا لَهُمْ: هَلْ فِيكُمْ رَاقٍ؟ فَإِنَّ سَيِّدَ الْحَيِّ لَدِيغٌ، أَوْ مُصَابٌ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: نَعَمْ، فَأَتَاهُ، فَرَقَاهُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَبَرَأَ الرَّجُلُ، فَأُعْطِيَ قَطِيعًا مِنْ غَنَمٍ، فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَهَا، وَقَالَ: حَتَّى أَذْكُرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعلى آله وَسَلَّمَ -، فَأَتَى النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعلى آله وَسَلَّمَ - فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَاللهِ مَا رَقَيْتُ إِلاَّ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَتَبَسَّمَ، وَقَالَ: «**وَمَا أَدْرَاكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟**»، ثُمَّ قَالَ: «**خُذُوا مِنْهُمْ، وَاضْرِبُوا لِي بِسَهْمٍ مَعَكُمْ**».(١)

✍ **قلت**: وجاء الحديث من طريق أخرى سُمِّي فيها هذا الراقي، وهو أبو سعيدٍ نَفْسهُ، راوي الخبر، فعَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ـ رَضِي الله عَنهُ ـ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعلى آله وَسَلَّمَ - فِي سَرِيَّةٍ، فَنَزَلْنَا بِقَوْمٍ، فَسَأَلْنَاهُمُ القِرَى؛ فَلَمْ يَقْرُونَا، فَلُدِغَ سَيِّدُهُمْ، فَأَتَوْنَا، فَقَالُوا: هَلْ فِيكُمْ مَنْ يَرْقِي مِنَ العَقْرَبِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ أَنَا، وَلَكِنْ لَا أَرْقِيهِ حَتَّى تُعْطُونَا غَنَمًا، قَالُوا: فَإِنَّا نُعْطِيكُمْ ثَلَاثِينَ شَاةً، فَقَبِلْنَا، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ: «الحَمْدُ لِلَّهِ» سَبْعَ مَرَّاتٍ، فَبَرَأَ، وَقَبَضْنَا الغَنَمَ، قَالَ: فَعَرَضَ فِي أَنْفُسِنَا مِنْهَا شَيْءٌ، فَقُلْنَا: لَا تَعْجَلُوا حَتَّى تَأْتُوا رَسُولَ اللهِ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَيْهِ؛ ذَكَرْتُ لَهُ الَّذِي صَنَعْتُ، قَالَ: «**وَمَا عَلِمْتَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟ اقْبِضُوا الغَنَمَ، وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ بِسَهْمٍ**»: قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».(٢)

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قَوْلُهُ «فَقَالَ بَعْضُهُمْ»، فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ

---

(١) أخرج البخاري في «صحيحه» (٥٠٠٧)، ومسلم في «صحيحه» (٥٧٨٤).

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٠٦٣)، وابن ماجه في «سننه» (٢١٥٦).

«فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: نَعَمْ، وَاللهِ إِنِّي لَأَرْقِي»، بِكَسْرِ الْقَافِ، وَبَيَّنَ الْأَعْمَشُ أَنَّ الَّذِي قَالَ ذَلِكَ هُوَ أَبُو سَعِيدٍ رَاوِي الْخَبَرِ، وَلَفْظُهُ: قُلْتُ: نَعَمْ، أَنَا، وَلَكِنْ لَا أَرْقِيهِ حَتَّى تُعْطُونَا غَنَمًا، فَأَفَادَ بَيَانَ جِنْسِ الْجُعْلِ، وَهُوَ بِضَمِّ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْمُهْمَلَةِ: مَا يُعْطَى عَلَى عَمَلٍ، وَقَدِ اسْتَشْكَلَ كَوْنَ الرَّاقِي هُوَ أَبُو سَعِيدٍ رَاوِي الْخَبَرِ، مَعَ مَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ مَعْبَدِ بْنِ سِيرِينَ: فَقَامَ مَعَهَا رَجُلٌ مَا كُنَّا نَظُنُّهُ يُحْسِنُ رُقْيَةً، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَسَيَأْتِي لِلْمُصَنِّفِ فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ بِلَفْظٍ آخَرَ، وَفِيهِ: فَلَمَّا رَجَعَ؛ قُلْنَا لَهُ: أَكُنْتَ تُحْسِنُ رُقْيَةً؟ فَفِي ذَلِكَ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ غَيْرُهُ، وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يُكَنِّيَ الرَّجُلُ عَنْ نَفْسِهِ، فَلَعَلَّ أَبَا سَعِيدٍ صَرَّحَ تَارَةً، وَكَنَّى أُخْرَى، وَلَمْ يَنْفَرِدِ الْأَعْمَشُ بِتَعْيِينِهِ، وَقَدْ وَقَعَ أَيْضًا فِي رِوَايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ قَتَّةَ بِلَفْظِ: فَأَتَيْتُهُ، فَرَقَيْتُهُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ الْبَزَّارِ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنَا أَرْقِيهِ، وَهُوَ مِمَّا يُقَوِّي رِوَايَةَ الْأَعْمَشِ؛ فَإِنَّ أَبَا سَعِيدٍ أَنْصَارِيٌّ، وَأَمَّا حَمْلُ بَعْضِ الشَّارِحِينَ ذَلِكَ عَلَى تَعَدُّدِ الْقِصَّةِ، وَأَنَّ أَبَا سَعِيدٍ رَوَى قِصَّتَيْنِ، كَانَ فِي إِحْدَاهُمَا رَاقِيًا، وَفِي الْأُخْرَى كَانَ الرَّاقِي غَيْرَهُ؛ فَبَعِيدٌ جدًّا، وَلَا سِيَّمَا مَعَ اتِّحَادِ الْمَخْرَجِ وَالسِّيَاقِ وَالسَّبَبِ، وَيَكْفِي فِي رَدِّ ذَلِكَ: أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّعَدُّدِ، وَلَا حَامِلَ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ مُمْكِنٌ بِدُونِهِ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا قَدَّمْتُهُ مِنْ حَدِيثِ خَارِجَةَ بْنِ الصَّلْتِ عَنْ عَمِّهِ؛ فَإِنَّ السِّيَاقَيْنِ مُخْتَلِفَانِ، وَكَذَا السَّبَبُ، فَكَانَ الْحَمْلُ على التعدد فِيهِ قَرِيبًا».(١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**فِي أَشْباهٍ لهذا كثيرٍ يَطُولُ ذِكْرُها، وقد اعتنى ابنُ الأثير في أواخر كتابه: «جامع الأصول» بتحريرها، واختصر الشيخُ محيي الدين**

(١) انظر: فتح الباري» (٤/ ٤٥٦).

النوويُّ كتابَ الخطيب في ذلك، وهو فنٌّ قليلُ الجَدْوى بالنسبة إلى معرفة الحُكْم من الحديث).

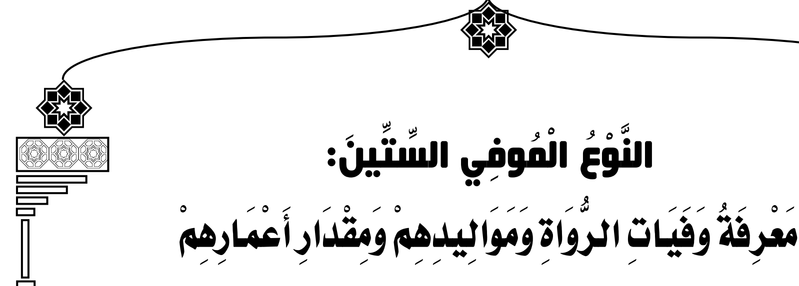
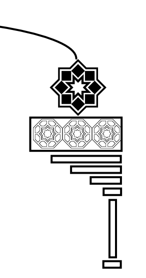
✍ **قلت**: يعني بهذا مبهمات المتن إذا ما قُورنت بمبهمات السند، كما سبق ذكره وبيانه.

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ولكنه شيء يَتَحَلَّى به كثيرٌ من المحدثين وغيرهم، وأَهَمُّ ما فيه ما رَفَع إبهامًا في إسناد، كما إذا ورد في سند «عن فلان بن فلان»، أو «عن أبيه» أو «عَمِّه» أو «أُمِّه» فوردت تسمية هذا المبهم من طريقٍ أخرى، فإذا هو ثقةٌ أو ضعيف، أو ممن يُنظر في أمره؛ فهذا أنفع ما في هذا النوع).**

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قَالَ فِيهِ ابْنُ كَثِيرٍ: إِنَّهُ قَلِيلُ الْجَدْوَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ مِنَ الْحَدِيثِ، وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ يَتَحَلَّى بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَغَيْرِهِمْ؟ كَذَا قَالَ، بَلْ مِنْ فَوَائِدِهِ: أَنْ يَكُونَ الْمُبْهَمُ سَائِلًا عَنْ حُكْمٍ عَارَضَهُ حَدِيثٌ آخَرُ، فَيُسْتَفَادُ بِمَعْرِفَتِهِ: النَّسْخُ وَعَدَمُهُ إِنْ عُرِفَ زَمَنُ إِسْلَامِ ذَلِكَ الصَّحَابِيِّ، وَكَانَ قَدْ أَخْبَرَ عَنْ قِصَّةٍ قَدْ شَاهَدَهَا وَهُوَ مُسْلِمٌ».(١)



(١) انظر: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٤/ ٢٩٨).

النَّوْعُ الْمُوفِي السِّتِّينَ:
مَعْرِفَةُ وَفَيَاتِ الرُّوَاةِ وَمَوَالِيدِهِمْ وَمِقْدَارِ أَعْمَارِهِمْ

❖ قال الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى-: (لِيُعْرَفَ مَنْ أَدْرَكَهُمْ مِمَّنْ لَمْ يُدْرِكْهُمْ مِنْ كَذَّابٍ أَوْ مُدَلِّسٍ، فَيَتَحَرَّر الْمُنْقَطِعُ والْمُتَّصِلُ وَغَيْرُ ذَلِكَ، قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: لَمَّا اِسْتَعْمَلَ الرُّوَاةُ الْكَذِبَ؛ اِسْتَعْمَلْنَا لَهُم التَّأْرِيخَ، وَقَالَ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ: إِذَا اِتَّهَمْتُم الشَّيْخَ؛ فَحَاسِبُوهُ بِالسِّنِينَ، وَقَالَ الْحَاكِمُ: لَمَّا قَدِمَ عَلَيْنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ الْكَشِّيُّ، فَحَدَّثَ عَنْ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ؛ سَأَلْتُهُ عَنْ مَوْلِدِهِ؟ فَذَكَرَ أَنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، فَقُلْتُ لِأَصْحَابِنَا: إِنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ بِثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً، قَالَ اِبْنُ الصَّلَاحِ: شَخْصَانِ مِن الصَّحَابَةِ عَاشَ كُلٌّ مِنْهُمَا سِتِّينَ سَنَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَسِتِّينَ فِي الْإِسْلَامِ، وَهُمَا حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ وَحَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ، ـ رَضِي الله عَنهُما ـ وَحُكِيَ عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ أَنَّ حَسَّانَ بْنَ ثَابِتِ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ حَرَامٍ عَاشَ كُلٌّ مِنْهُمْ[١] مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً، قَالَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ: وَلَا يُعْرَفُ هَذَا لِغَيْرِهِمْ مِنَ الْعَرَبِ.

قُلْتُ: قَدْ عَمَّرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعَرَبِ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ أَرْبَعَةً نَسَقًا يَعِيشُ كُلٌّ مِنْهُمْ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً، لَمْ يَتَّفِقْ هَذَا فِي غَيْرِهِمْ، وأما سلمان

(١) يعني: حسان وأبوه وجده وجد أبيه؛ كلٌ منهم عاش ١٢٠ سنة.

الفَارِسِيُّ: فقد حَكَى العَبَّاسُ بنُ يَزِيدَ البَحْرَانِيُّ الإجماعَ على أنه عَاشَ مِائَتَيْنِ وخَمْسِينَ سَنَةً، واختلفُوا فيمَن زادَ على ذلك إلى ثَلاثِمِائةٍ وخَمْسِينَ سَنَة.

وقد أَوْرَدَ الشيخُ أبو عَمْرٍو بنُ الصَّلاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَفَيَاتِ أَعْيَانٍ مِنَ الناس: رسولُ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- تُوُفِّيَ وهو ابنُ ثلاثٍ وسِتِّينَ سَنَةً على المشهورِ، يومَ الاثنينِ، الثانِيَ عَشَرَ مِن رَبِيعٍ الأَوَّلِ سنةَ إحدى عشر من الهجرة، وأبو بَكْرٍ عَنْ ثَلاثٍ وسِتِّينَ أَيْضًا في جُمَادَى (الأُولَى) سنةَ ثلاث عَشْرَةَ، وعُمَرُ ـ رَضِي الله عَنهُ ـ عن ثلاثةٍ وسِتِّينَ أيضًا من ذِي الحَجَّةِ سَنَةَ ثَلاثٍ وعِشْرِينَ.

قلت: وكَانَ عُمَرُ أَوَّلَ مَنْ أَرَّخَ التاريخَ الإسلاميَّ بالهجرةِ النبويَّةِ مِن مَكَّةَ إلى المدينةِ، كما بَسَطْنَا ذَلِكَ في سِيرَتِهِ، وفِي كِتابِنَا التاريخِ، وكانَ أَمْرُهُ بذَلِكَ في سنةِ سِتَّ عَشْرَةَ مِنَ الهجرةِ، وقُتِلَ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ وقد جَاوَزَ الثَّمانينَ، وقيلَ: بَلَغَ التِّسعِينَ في ذِي الحِجَّةِ سَنَةَ خَمْسٍ وثَلاثِينَ، وعَلِيٌّ: في رَمَضَانَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ عَنْ ثَلاثٍ وسِتِّينَ فِي قَوْلٍ، وطَلَحَةُ والزُّبَيْرُ قُتِلَا يَوْمَ الجَمَلِ سَنَةَ سِتٍّ وثَلاثِينَ، قالَ الحاكِمُ: وسِنُّ كُلٍّ مِنْهُمَا أَرْبَعٌ وسِتُّونَ سنةً، وتُوُفِّيَ سَعْدٌ عَن ثَلاثٍ وسَبْعِينَ، سَنَةَ خَمْسٍ وخَمْسِينَ، وكانَ آخِرَ مَنْ تُوُفِّيَ مِنَ العَشَرَةِ، وسعيدُ بنُ زَيْدٍ: سنةَ إِحْدَى وخَمْسِينَ، وله ثلاثٌ أو أربَعٌ وسَبْعُونَ، وعبدُ الرحمنِ بنُ عَوْفٍ عن خَمْسٍ وسَبْعِينَ، سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وثَلاثِينَ، وأبو عُبَيْدَةَ: سَنَةَ ثمَانِي عَشْرَةَ، وله ثمانٍ وخَمْسُونَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

قلت: وأَمَّا العَبَادِلَةُ: فَعَبْدُ اللهِ بنُ عَبَّاسٍ: سنةَ ثَمَانٍ وسِتِّينَ، وابنُ عُمَرَ وابنُ الزُّبَيْرِ: في سَنَةِ ثَلاثٍ وسَبْعِينَ، وعبدُ اللهِ بنُ عَمْرٍو: سنةَ سَبْعٍ وسِتِّينَ، وأما

عبدُ اللهِ بنُ مَسْعُودٍ فلَيْسَ مِنْهُمْ، قالَهُ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ، خلافًا لِلجَوْهَرِيِّ حَيْثُ عَدَّهُ مِنْهُم، وقد كَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ إِحْدَى وثَلاثِينَ.

قالَ ابنُ الصَّلاحِ: «الثالِثُ»: أَصْحَابُ المَذَاهِبِ الخَمْسَةِ المَتْبُوعَةِ:

سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: تُوُفِّيَ بالبَصْرَةِ سَنَةَ إِحْدَى وسِتِّينَ ومِائَةٍ، ولَهُ أَرْبَعٌ وسِتُّونَ سَنَةً.

وتُوُفِّيَ مَالِكُ بنُ أَنَسٍ بالمدينةِ سَنَةَ تِسْعٍ وسَبْعِينَ ومِائَةٍ، وقَدْ تَجَاوَزَ الثَّمَانِينَ.

وتُوُفِّيَ أَبُو حَنِيفَةَ البَغْدَادِيُّ سنةَ خَمْسِينَ ومِائَةٍ، وله سَبْعُونَ سَنَةً.

وتُوُفِّيَ الشَّافِعِيُّ مُحَمَّدُ بنُ إِدْرِيسَ بِمِصْرَ سَنَةَ أَرْبَعٍ ومِائَتَيْنِ عَنْ أَرْبَعٍ وخَمْسِينَ سَنَةً.

وتُوُفِّيَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ ببَغْدَادَ سَنَةَ إِحْدَى وأَرْبَعِينَ ومِائَتَيْنِ، عن سَبْعٍ وسَبْعِينَ سَنَةً.

قلت: وقد كانَ أَهْلُ الشامِ عَلَى مَذْهَبِ الأَوْزَاعِيِّ نَحْوًا مِن مِائَتَيْ سَنَةٍ، وكانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ سَبْعٍ وخَمْسِينَ ومِائَةٍ بِبَيْرُوتَ مِن سَاحِلِ الشَّامِ، ولَهُ مِنَ العُمُرِ بضعٌ وستون، وكذلكَ إِسحاقُ بنُ راهويه، فقَدْ كانَ إِمَامًا مُتَّبَعًا، له طائفةٌ يُقَلِّدُونَهُ، ويَجْتَهِدُونَ على مَسْلَكِهِ، يُقالُ لَهُمُ: الإِسْحاقِيَّةُ، وقد كَانَتْ وَفاتُهُ سَنَةَ ثَمانٍ وثَلاثِينَ ومِائَتَيْنِ عن بضعٍ وسَبْعِينَ سَنَةً.

قالَ ابنُ الصلاحِ: «الرابعُ»: أَصْحَابُ كُتُبِ الحَدِيثِ الخَمْسَةُ: البُخَارِيُّ: وُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وتِسعِينَ ومِائةٍ، ومَاتَ لَيْلَةَ عِيدِ الفِطْرِ، سنةَ سِتٍّ وخَمْسِينَ

ومِائَتَيْنِ فِي قريةٍ يُقالُ لَهَا: خَرْتَنْكُ.

ومُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ: تُوُفِّيَ سَنَةَ إِحْدَى وسِتِّينَ ومِائَتَيْنِ عَنْ خَمْسٍ وخَمْسِينَ سَنَةً.

وأبو دَاوُدَ: سَنَةَ خَمْسٍ وسَبْعِينَ ومِائَتَيْنِ، التِّرْمِذِيُّ: بَعْدَهُ بأَرْبَعِ سِنِينَ، سَنَةَ تِسعٍ وسَبْعِينَ.

أبو عَبْدِ الرحمنِ النَّسَائِيُّ: سَنَةَ ثَلاثٍ وثَلاثِمِائَةٍ.

قلت: وأبو عبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ يَزِيدَ بنِ مَاجَه القَزْوِينِيُّ، صاحِبُ «السنن» التي كُمِّلَ بها الكُتُبُ السِّتَّة والسُّنَنُ الأَرْبَعَةُ بَعْدَ «الصحيحين»، الَّتِي اعْتَنَى بأَطْرَافِهَا الحَافِظُ ابنُ عَسَاكِرَ، وكَذَلِكَ شَيْخُنَا الحافظُ المِزِّيُّ، اعْتَنَى برِجالِهَا وأَطرافِهَا، وهو كتابٌ قَوِيُّ التَّبْوِيبِ في الفِقْهِ، وقد كَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ ثَلاثٍ وسَبْعِينَ ومِائَتَيْنِ -رَحِمَهُمُ اللهُ.

قالَ ابن الصلاح: «الخامِسُ: سَبْعَةٌ مِنَ الحُفَّاظِ انْتُفِعَ بتَصَانِيفِهِمْ في أَعْصَارِنَا:

أَبُو الحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ: تُوُفِّيَ سَنَةَ خَمْسٍ وثَمَانِينَ وثَلاثِمِائَةٍ، عَنْ تِسْعٍ وسَبْعِينَ سَنَةً.

الحاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ النَّيْسَابُورِيُّ: تُوُفِّيَ في صَفَرٍ سَنَةَ خَمْسٍ وأَرْبَعِمِائَةٍ، وقَدْ تَجَاوَزَ الثَّمَانِينَ.

عَبْدُ الغَنِيِّ بنُ سَعِيدٍ المِصْرِيُّ: في صَفَرٍ سَنَةَ تِسْعٍ وأَرْبَعِمِائَةٍ بِمِصْرَ، عَن سَبْعٍ وسَبْعِينَ سَنَةٍ.

الحافظُ أَبُو نُعَيْمٍ الأَصْفَهَانِيُّ، سَنَةَ ثَلاثِينَ وأَرْبَعِمِائَةٍ، ولَهُ سِتٌّ وتِسعونَ سَنَةً.

ومِن الطَّبَقَةِ الأُخْرَى: الشيخُ أَبُو عُمر بن عبد البر النَّمَرِيُّ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَلاثٍ وسِتِّينَ وأَرْبَعِمِائَةٍ، عَنْ خَمْسٍ وتسعينَ سَنَةً، ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ الحُسَيْنِ البَيْهَقِيُّ، تُوُفِّيَ بنَيْسَابُورَ سَنَةَ ثَمانٍ وخَمْسِينَ وأَربعِمِائَةٍ، عن أربعٍ وسبعينَ سَنَةً، ثم أبو بكرٍ أَحْمَدُ بنُ عَلِيٍّ «الخطيبُ البَغْدَادِيُّ» تُوُفِّيَ سَنةَ ثلاثٍ وستينَ وأربعِمِائةٍ، عن إِحْدَى وسبعينَ سَنَةً.

قلت: وَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَ معَ هؤلاءِ جَمَاعَةً اشتَهَرَتْ تَصانيفُهُم بينَ الناسِ، ولا سِيَّمَا عندَ أَهْلِ الحديثِ: كالطَّبَرَانِيِّ، وقد تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتِّينَ وثَلاثِمِائةٍ، صاحِبِ المعاجِمِ الثلاثةِ وغَيْرِها، والحافظِ أَبِي يَعْلَى المَوْصِلِيِّ، والحافظِ أَبِي بَكْرٍ البَزَّارِ، وإمامِ الأَئِمَّةِ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ بنِ خُزَيْمَةَ، تُوُفِّيَ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ وثَلاثِمِائةٍ «صَاحِبِ الصَّحِيحِ»، وكذلكَ أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بنُ حِبَّانَ البُسْتِيُّ «صَاحِبُ الصَّحِيحِ» أَيْضًا، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ أَرْبَعٍ وخمسينَ وثَلاثِمِائةٍ، والحافظُ أَبُو أحمد بنُ عَدِيٍّ صَاحِبُ «الكامل» تُوُفِّيَ سَنَةَ سَبْعٍ وسِتِّينَ وثَلاثِمِائَةٍ

[الشرح]

وهذا النوع أيضًا من الأنواع المهمة جدًّا عند المحدثين؛ لأنه يُعْرف به الاتصال والإرسال والإعضال، ويُعْرف به التدليس، وتُعرف به الرواية التي قبل الاختلاط أو بعده، بل يُعرف به الكذابون وأهل الصدق؛ فإن الكذابين لما اسْتَعْمَلَ لهم المحدثون التواريخ؛ عجزوا، وكُشِفَتْ حِيَلُهُم وألاعيبهم.

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الحكمةُ في وَضْعِ أهلِ الحديثِ التاريخَ لوفاةِ الرواةِ ومواليدهِمْ، وتواريخِ السماعِ، وتاريخِ قدومِ فلانٍ -مثلًا- البلدَ الفلانيَّ؛ ليختبروا بذلكَ مَنْ لَمْ يعلموا صحةَ دعواه».(١)

وقال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَوَاعِثُ وَضْعِ التَّأْرِيخِ] (وَوَضَعُوا التَّأْرِيخَ) الْمُشْتَمِلَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، مَعَ ضَمِّهِمْ لَهُ الضَّبْطَ لِوَقْتِ كُلٍّ مِنَ السَّمَاعِ، وَقُدُومِ الْمُحَدِّثِ الْبَلَدَ الْفُلَانِيَّ فِي رِحْلَةِ الطَّالِبِ، وَمَا أَشْبَهَهُ، كَمَا تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ تَصَانِيفِهِمْ فِي آدَابِ طَالِبِ الْحَدِيثِ؛ لِيَخْتَبِرُوا بِذَلِكَ مَنْ جَهِلُوا حَالَهُ فِي الصِّدْقِ وَالْعَدَالَةِ، (لَمَّا كَذَبَا ذَوُوهُ) أَيْ: ذَوُو الْكَذِبِ، (حَتَّى بَانَ) أَيْ: ظَهَرَ بِهِ كَذِبُهُمْ وَبُطْلَانُ قَوْلِهِمُ الَّذِي يُرَوِّجُونَ بِهِ عَلَى مَنْ أَغْفَلَهُ، (لَمَّا حُسِبَا) سِنُّهُمْ وَسِنُّ مَنْ زَعَمُوا لُقِيَّهُمْ إِيَّاهُ، وَافْتَضَحُوا بِذَلِكَ، وَأَمْثِلَتُهُ كَثِيرَةٌ».(٢)

وقال الحاكم أبو عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الطَّبَقَةُ الثَّالِثَةُ مِنَ الْمَجْرُوحِينَ: قَوْمٌ من أهل العلم حَمَلَهم الشَّرَهُ عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْ قَوْمٍ مَاتُوا قَبْلَ أَنْ يُولَدُوا، مِثْلُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هُدْبَةَ وَغَيْرِهِ».

وساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده...إلى يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ قال: «كَانَ شَيْخٌ عِنْدَ دَرْبِ أَبِي الطَّيِّبِ يَرْوِي عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، يَقُولُ: حدثنَا أَبُو عَمْرٍو رَحِمَهُ ٱللَّهُ فَاحْتَفَلْنَا إِلَيْهِ، فَقَعَدَ يَوْمًا فِي الشَّمْسِ، فَنَظَرْنَا فِي صَحِيفَتِهِ؛ فَإِذَا فِي أَعْلَى الصَّحِيفَةِ: ح «دثنَا إِسْمَاعِيلُ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَمَاعَةَ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ» قَالَ: فَطَرَحْنَا صَحِيفَتَهُ، وَتَرَكْنَاهُ».

---

(١) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٩٤).

(٢) انظر: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٤/ ٣٠٧).

وساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده...إلى يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ قال: «كَانَ عِنْدَنَا شَيْخٌ بِوَاسِطَ يحدِّث بِحَدِيثٍ وَاحِدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَخَدَعَهُ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ، فَاشْتَرَى لَهُ كِتَابًا مِنَ السُّوقِ، فِي أَوَّلِهِ: حدثنا شَرِيكٌ، وَفِي آخِرِهِ: أَصْحَابُ شَرِيكٍ: الْأَعْمَشُ وَمَنْصُورٌ وهؤلاء، فجعل يُحدث يَقُولُ: حدثنا مَنْصُورٌ وثنا الْأَعْمَشُ، فَقِيلَ لَهُ: أَيْنَ لَقِيتَ هَؤُلَاءِ؟ فَأَخَذَ كِتَابَهُ، فَقِيلَ: لَعَلَّكَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ شَرِيكٍ؟ فَقَالَ الشَّيْخُ: أَقُولُ لَكُمُ الصِّدْقَ؟: سَمِعْتُ هَذَا مِنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ شَرِيكٍ»!!

نا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، قَالَ: «كُنْتُ بِالْعِرَاقِ، فَأَتَانِي أَهْلُ الْحَدِيثِ، فَقَالُوا: هَهُنَا رَجُلٌ يُحَدِّثُ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ؟ فَأَتَيْتُهُ، فَقُلْتُ: أَيُّ سَنَةٍ كَتَبْتَ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ؟ قَالَ: سَنَةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ، فَقُلْتُ: أَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّكَ سَمِعْتَ مِنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ بَعْدَ مَوْتِهِ بِسَبْعِ سِنِينَ، قَالَ إِسْمَاعِيلُ: مَاتَ خَالِدٌ سَنَةَ سِتٍّ وَمِائَةٍ».

سَمِعْتُ أَبَا عَلِيٍّ الْحَافِظَ يَقُولُ: «لَمَّا حدث عَبْدُ اللهِ بْنُ إِسْحَاقَ الْكَرْمَانِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ؛ أَتَيْتُهُ فَسَأَلْتُهُ عن مولده، فَذَكَرَ أَنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، فَقُلْتُ لَهُ: مَاتَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ الْكَرْمَانِيُّ قَبْلَ أَنْ تُولَدَ بِتِسْعِ سِنِينَ؛ فَاعْلَمْهُ».

قَالَ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ الْكَشِّيُّ، وَحدث عَنْ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ؛ سَأَلْتُهُ عَنْ مَوْلِدِهِ، فَذَكَرَ أَنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، فَقُلْتُ لِأَصْحَابِنَا: سَمِعَ هَذَا الشَّيْخُ مِنْ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ بَعْدَ مَوْتِهِ بِثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَهَذَا النَّوْعُ مِنَ الْمَجْرُوحِينَ فِيهِمْ كَثْرَةٌ، وَلَقَدْ لَقِيتُ أَيَّامَ

رِحْلَتِي مِنْهُمْ جَمَاعَةً، وَأَظْهَرْتُ أَحْوَالَهُمْ».(١)

قال مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُوسَى الْعُقَيْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «رَأَيْتُ فِي كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ وَارَةَ - أَخْرَجَهُ إِلَى ابْنِهِ بِالرِّيِّ -: «سَأَلْتُ أَبَا الْوَلِيدِ عَنْ عَامِرِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ الْخَزَّازِ، فَقَالَ: كَتَبْتُ عَنْهُ حَدِيثَ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ: «**مَا نَحَلَ - يَعْنِي وَلَدًا وَالِدٌ- أَفْضَلَ مِنْ أَدَبٍ حَسَنٍ**» - فَبَيْنَا نَحْنُ عِنْدَهُ يَوْمًا؛ إِذْ قَالَ: نا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ أَوْ سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ، وَسُئِلَ عَنْ كَذَا وَكَذَا، فَقُلْتُ: فِي سَنَةِ كَمْ؟ قَالَ: فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ، قُلْنَا: فَإِنَّ عَطَاءً تُوُفِّيَ سَنَةَ بِضْعَ عَشْرَةَ».(٢)

قال: حَدَّثَنَا عَبد الْوَهَّابِ بْنُ عِصَامِ بْنِ الْحَكَمِ، أَخْبَرنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْجُنَيْدِ، أَخْبَرنا مُوسَى بْنُ جَمِيلٍ، أَخْبَرنا أَبُو عُمَر الْخُرَاسَانِيُّ، قَال: قَال سُفْيَانُ الثَّوْرِيّ: «لَمَّا اسْتَعْمَلَ الرُّوَاةُ الْكَذِبَ؛ اسْتَعْمَلْنَا لَهُمُ التَّأْرِيخَ» أَوْ كَمَا قَالَ أَبُو عُمَر».(٣)

قال الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَصْلٌ: وَمِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى كَذِبِ الْمُحَدِّثِ فِي رِوَايَتِهِ عَمَّنْ لَمْ يُدْرِكْهُ؛ مَعْرِفَةُ تَارِيخِ مَوْتِ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ وَمَوْلِدِ الرَّاوِي:

وساق رَحِمَهُ اللَّهُ بسنده...إلى عُفَيْرِ بْنِ مَعْدَانَ الْكَلاَعِيِّ: «قَدِمَ عَلَيْنَا عُمَرُ بْنُ مُوسَى حِمْصَ؛ فَاجْتَمَعْنَا إِلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ، فَجَعَلَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا شَيْخُكُمُ الصَّالِحُ، حَدَّثَنَا شَيْخُكُمُ الصَّالِحُ، فَلَمَّا أَكْثَرَ، قُلْتُ لَهُ: مَنْ شَيْخُنَا هَذَا

---

(١) انظر: «المدخل إلى كتاب الإكليل» (ص: ٦٠ ـ ٦١).

(٢) أخرجه الخطيب في «الجامع» (١٤٥).

(٣) أخرجه الخطيب في «الجامع» (١٤٤).

الصَّالِحُ؟ سَمِّهِ لَنَا نَعْرِفْهُ، قَالَ: فَقَالَ خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ، قُلْتُ لَهُ: فِي أَيِّ سَنَةٍ لَقِيتَهُ؟ قَالَ: لَقِيتُهُ سَنَةَ ثَمَانٍ وَمِائَةٍ، قُلْتُ: فَأَيْنَ لَقِيتَهُ؟ قَالَ: لَقِيتُهُ فِي غَزَاةِ أَرْمِينِيَّةَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: اتَّقِ اللهَ يَا شَيْخُ، وَلاَ تَكْذِبْ، مَاتَ خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَةٍ، وَأَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّكَ لَقِيتَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ بِأَرْبَعِ سِنِينَ، وَأَزِيدُكَ أُخْرَى: لَمْ يَغْزُ أَرْمِينِيَّةَ قَطُّ، كَانَ يَغْزُو الرُّومَ».(١)

قال السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَهُوَ فَنٌّ عَظِيمُ الْوَقْعِ مِنَ الدِّينِ، قَدِيمُ النَّفْعِ بِهِ لِلْمُسْلِمِينَ، لَا يُسْتَغْنَى عَنْهُ، وَلَا يُعْتَنَى بِأَعَمَّ مِنْهُ، خُصُوصًا مَا هُوَ الْقَصْدُ الْأَعْظَمُ مِنْهُ، وَهُوَ الْبَحْثُ عَنِ الرُّوَاةِ وَالْفَحْصُ عَنْ أَحْوَالِهِمْ: فِي ابْتِدَائِهِمْ، وَحَالِهِمْ، وَاسْتِقْبَالِهِمْ؛ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ الِاعْتِقَادِيَّةَ، وَالْمَسَائِلَ الْفِقْهِيَّةَ مَأْخُوذَةٌ مِنْ كَلَامِ الْهَادِي مِنَ الضَّلَالَةِ، وَالْمُبَصِّرِ مِنَ الْعَمَى وَالْجَهَالَةِ، وَالنَّقَلَةُ لِذَلِكَ هُمُ الْوَسَائِطُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ، وَالرَّوَابِطُ فِي تَحْقِيقِ مَا أَوْجَبَهُ وَسَنَّهُ، فَكَانَ التَّعْرِيفُ بِهِمْ مِنَ الْوَاجِبَاتِ، وَالتَّشْرِيفُ بِتَرَاجِمِهِمْ مِنَ الْمُهِمَّاتِ؛ وَلِذَا قَامَ بِهِ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ أَهْلُ الْحَدِيثِ، بَلْ نُجُومُ الْهُدَى وَرُجُومُ الْعِدَى».(٢)

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضًا**: «وَكَذَا يَتَبَيَّنُ بِهِ مَا فِي السَّنَدِ مِنَ انْقِطَاعٍ، أَوْ عَضَلٍ، أَوْ تَدْلِيسٍ، أَوْ إِرْسَالٍ ظَاهِرٍ أَوْ خَفِيٍّ؛ لِلْوُقُوفِ بِهِ عَلَى أَنَّ الرَّاوِيَ مَثَلًا لَمْ يُعَاصِرْ مَنْ رَوَى عَنْهُ، أَوْ عَاصَرَهُ وَلَكِنْ لَمْ يَلْقَهُ؛ لِكَوْنِهِ فِي غَيْرِ بَلَدِهِ، وَهُوَ لَمْ يَرْحَلْ إِلَيْهَا، مَعَ كَوْنِهِ لَيْسَتْ لَهُ مِنْهُ إِجَازَةٌ أَوْ نَحْوُهَا، وَكَوْنُ الرَّاوِي عَنْ بَعْضِ الْمُخْتَلِطِينَ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَرُبَّمَا يَتَبَيَّنُ بِهِ التَّصْحِيفُ فِي

(١) انظر: «الكفاية» (٣١٢).

(٢) انظر: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٤/ ٣٠٧).

الْأَنْسَابِ، كَمَا أَسْلَفْتُهُ فِي التَّصْحِيفِ، وَهُوَ أَيْضًا أَحَدُ الطُّرُقِ الَّتِي يَتَمَيَّزُ بِهَا النَّاسِخُ مِنَ الْمَنْسُوخِ، كَمَا سَلَفَ فِي بَابِهِ، وَرُبَّمَا يُسْتَدَلُّ بِهِ لِضَبْطِ الرَّاوِي، حَيْثُ يَقُولُ فِي الْمَرْوِيِّ: وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ، أَوْ رَأَيْتُهُ فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ يَفْعَلُ كَذَا، أَوْ كَانَ فُلَانٌ آخِرَ مَنْ رَوَى عَنْ فُلَانٍ، أَوْ سَمِعْتُ مِنْ فُلَانٍ قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ مَا أحْدَثَ، أَوْ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِطَ، وَفِي الْمُتُونِ أَيْضًا مِنْ ذَلِكَ الْكَثِيرُ، كَـ («أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ»، وَأَوَّلُ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ كَذَا؛ وَكَقَوْلِهِ عَنْ يَوْمِ الِاثْنَيْنِ: (**ذَاكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ**) الْحَدِيثَ، وَكَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنَ النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ تَرْكَ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، وَقَوْلِ عَائِشَةَ: (إِنَّهُ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ كَانَ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ إِذَا لَمْ يُنْزِلْ لَمْ يَغْتَسِلْ، ثُمَّ اغْتَسَلَ بَعْدُ، وَأَمَرَ بِهِ، وَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِعَامٍ، أَوْ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ بِشَهْرٍ، وَكُنَّا نَفْعَلُ كَذَا حَتَّى قَدِمْنَا الْحَبَشَةَ، وَنَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ كَذَا)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، بِحَيْثُ أَفْرَدَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْقُدَمَاءِ فَمَنْ بَعْدَهُمُ الْأَوَائِلَ بِالتَّصْنِيفِ، وَأَجْمَعُهَا لِشَيْخِنَا، وَكَذَا أَفْرَدَ أَبُو زَكَرِيَّا ابْنُ مَنْدَهْ آخِرَ الصَّحَابَةِ مَوْتًا، كَمَا سَلَفَ هُنَاكَ، بَلْ أَفْرَدَ الْأَوَاخِرَ مُطْلَقًا بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَلِكَثْرَةِ مَا وَقَعَ فِي الْمُتُونِ مِنْ ذَلِكَ؛ أَفْرَدَهُ الْبُلْقِينِيُّ بِنَوْعٍ مُسْتَقِلٍّ، وَلَوْ ضَمَّهُ بِهَذَا، وَيَكُونُ عَلَى قِسْمَيْنِ: سَنَدِيٍّ وَمَتْنِيٍّ، وَقَدْ يَشْتَرِكَانِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ، كَمَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ؛ لَكَانَ حَسَنًا».(١)

✍ **قلت**: ولذلك ذكروا أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ـ رَضِي الله عَنهُ ـ في السنة السادسة عشر من الهجرة، احتاج إلى أن يؤرخ، فاستشار

---

(١) انظر: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٤/ ٣٠٩).

المهاجرين والأنصار في عمل التاريخ، والتاريخ كان من الممكن أن يكون بعدة اعتبارات:

- فمنهم من يقول بالميلاد النبوي.
- ومنهم من يقول بالهجرة النبوية.
- ومنهم من يقول بالوفاة النبوية.
- أو بالبعثة النبوية.

وانتهى الأمر على أن يكون التاريخ بالهجرة النبوية.

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بَابُ التَّارِيخِ، مِنْ أَيْنَ أَرَّخُوا التَّارِيخَ؟

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ـ رَضِي الله عَنهُ ـ ، قَالَ: «مَا عَدُّوا مِنْ مَبْعَثِ النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ وَلاَ مِنْ وَفَاتِهِ، مَا عَدُّوا إِلَّا مِنْ مَقْدَمِهِ المَدِينَةَ».(١)

وعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ـ رَضِي الله عَنهُما ـ قَالَ: «كَانَ التَّارِيخُ فِي السَّنَةِ الَّتِي قَدِمَ فِيهَا النَّبِيُّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ الْمَدِينَةَ، وَفِيهَا وُلِدَ عبد الله بن الزبير».(٢)

عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ **قَالَ:** «إِنَّ الْمُحَرَّمَ شَهْرُ اللهِ، وَهُوَ رَأْسُ السَّنَةِ، فِيهِ يُكْسَى الْبَيْتُ، وَيُؤَرَّخُ التَّارِيخُ، وَيُضْرَبُ فِيهِ الْوَرِقُ، وَفِيهِ يَوْمٌ كَانَ تَابَ فِيهِ قَوْمٌ؛ فَتَابَ اللهُ عَلَيْهِمْ».(٣)

---

(١) انظر: «صحيحه» (٥/ ٦٨).

(٢) انظر: «التاريخ الأوسط» (٤٢).

(٣) انظر: «التاريخ الأوسط» (٤٣).

قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **ذكر الوقت الذي عُمِلَ فيه التأريخ**

قَالَ أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولما قَدِمَ رسول الله ص[1] الْمَدِينَةَ؛ أَمَرَ بِالتَّأْرِيخِ فِيمَا قِيلَ: وساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده...إلى ابن شهاب، أن النبي ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ- وَقَدِمَهَا فِي شَهْرِ رَبِيعٍ الأَوَّلِ- أَمَرَ بِالتَّأْرِيخِ.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ذِكْر الأخبار الواردة بذلك: فساق بسنده... كَتَبَ أَبُو موسى الأَشْعَرِيُّ إِلَى عُمَرَ: «إِنَّهُ تَأْتِينَا مِنْكَ كُتُبٌ لَيْسَ لَهَا تَأْرِيخٌ، قَالَ: فَجَمَعَ عُمَرُ النَّاسَ لِلْمَشُورَةِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَرِّخْ لِمَبْعَث رسول الله ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ ، وقال بعضهم: لمهاجَر رسول الله ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ ، فَقَالَ عُمَرُ: لا، بَلْ نُؤَرِّخُ لِمُهَاجَرِ رَسُولِ اللهـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ ؛ فَإِنَّ مُهَاجَرَهُ فَرَّقَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ».

وساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده...إلى مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ: «رُفِعَ إِلَى عُمَرَ صَكٌّ مَحِلُّهُ فِي شَعْبَانَ، فَقَالَ عُمَرُ: أَيُّ شَعْبَانَ؟ الَّذِي هُوَ آتٍ، أَوِ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ؟ قَالَ: ثُمَّ قَالَ لأَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ: ضَعُوا لِلنَّاسِ شَيْئًا يَعْرِفُونَهُ، فَقَالَ: بَعْضُهُمْ: اكْتُبُوا عَلَى تَأْرِيخِ الرُّومِ، فَقِيلَ: إِنَّهُمْ يَكْتُبُونَ مِنْ

---

(١) كذا، والأَوْلَى كتابة الصلاة على النبي ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ كاملةً، ولا يستثقل أحدٌ ذلك؛ فإنه مأجورٌ على كل حرفٍ يكتبه وينطق به، وكذلك يؤجر لقراءة من قرأه بعده، بخلاف كتابة: «ص»، و«صلعم»، ونحوها، بل الأولى ذكر الآل في هذه الصلاة على النحو الذي ذكرته، وليس -صلى الله عليه وآله وسلم-، وفي كثير من المواضع اكتبها كما كتبها العالم الذي انقل كلامه في كتابي، والله أعلم.

عَهْدِ ذِي الْقَرْنَيْنِ، فَهَذَا يَطُولُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: اكْتُبُوا عَلَى تَأْرِيخِ الْفُرْسِ، فَقِيلَ: إِنَّ الْفُرْسَ كُلَّمَا قَامَ مَلِكٌ طَرَحَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ؛ فَاجْتَمَعَ رَأْيُهُمْ عَلَى أَنْ يَنْظُرُوا: كم أقام رسول الله ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ بِالْمَدِينَةِ؟ فَوَجَدُوهُ عَشْرَ سِنِينَ، فَكُتِبَ التَّأْرِيخُ مِنْ هِجْرة رسول الله ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ .(١)

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اتَّفق الصَّحابة ـ رَضِي الله عَنهُم ـ فِي سَنَةِ سِتَّ عَشْرَةَ – وَقِيلَ: سَنَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ، أَوْ ثَمَانِيَ عَشْرَةَ – فِي الدَّوْلَةِ الْعُمَرِيَّةِ عَلَى جَعْلِ ابْتِدَاءِ التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ مِنْ سَنَةِ الْهِجْرَةِ».(٢)

✍ **قلت**: فالتاريخ بمثل هذا أمرٌ تحبه النفوس، فالمهم أن هذا كلام من جملة الاستنباطات والاجتهادات لبعض أهل العلم، وليس هذا بلازمٍ، فانتهى الأمر على اعتماد التاريخ بالهجرة النبوية –على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم–، وعلى هذا جرى العلماء، حتى في عدهم المجددين، فقد كان التجديد مقيَّدًا بالهجرة النبوية أيضًا، ففي الحديث أنه ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ قال: «**إِنَّ اللهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا**».(٣)

---

(١) انظر: «تاريخ الرسل والملوك» (٢/ ٣٨٨).

(٢) انظر: «البداية والنهاية» (٣/ ٢٥١)، وانظر: «فتح المغيث» (٤/ ٣٠٦).

(٣) أخرج أبو داود في «سننه: « (٤٢٩١)، والحاكم في «المستدرك» (٨٥٩٢)، والطبراني في «الأوسط» (٦٥٢٧)، والداني في «السنن الواردة في الفتن» للداني (٣٦٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، به.
وصححه شيخنا الألباني – رحمه الله تعالى – في «صحيح سنن أبي داود» (٤٢٩١).

فهذه المائة المذكورة في الحديث تبدأ بماذا؟ هل تبدأ بالوفاة النبوية، أو بالبعثة، أو بالميلاد، أو بالهجرة؟

فصنيع العلماء: أنهم سلكوا مسلك التاريخ الهجري الذي سنَّه أمير المؤمنين عُمر بن الخطاب ـ رَضِي الله عَنهُ ـ فهذه السنة التي يلزم المُسلمين أن يأخذوا بها؛ لقوله ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ: «**عليكم بسنتي وسنة الخُلفاء الراشدين المهديين مِنْ بَعْدي؛ عَضُّوا عليها بالنواجذ**»[1]، فهذه سنةٌ عُمريةٌ، وقد جاء بعده عثمان وعلي ـ رَضِي الله عَنهُما ـ ، وجاء بعدهما المُسلمون وهم على هذا التاريخ، وللأسف في زماننا لما غَزَتْنا كثير من الأفكار، وكثير من الأمور المُخالفة لديننا؛ كان من جُملة ما غُزِينا فيه أمر التاريخ، وإن كان كثيرٌ من الناس يرى أن هذا الأمر أمرٌ هينٌ، نعم، هو في ظاهره أنه هينٌ، لكن هو يُنبئ شيئًا فشيئًا عن تضييع مَعْلَمٍ من معالم النهج الذي كان معروفًا عند سلفنا الصالح، فنتركه ونستهين بهذا الأمر المشهور عندهم، بل الذي لا يُعْرف غيره، بل عُرِض عليهم التاريخ الرومي ولم يعتمدوه، فهذا سيبعث على الاستهانة بأشياء أُخرى، وهكذا- كما هو مُجرب الآن- كم من شيءٍ تخلى عنه المُسلمون، وهم يقولون: هذا أمر هين، هناك أمور أكبر منه، والله أعلم ما هي نهاية هذه التنازلات، وأي المجالات ستصل إليها، فقد غُزينا في توحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات، وكثير من العادات والعبادات وطريقة التفكير والتغيير، وفي

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (٤٦٠٧)، والترمذي في «سننه» (٢٦٧٦)، وابن ماجة في «سننه» (٤٢)، عَن العِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ، ـ رَضِي الله عَنهُ ـ به. وصححه شيخنا الألباني – رحمه الله تعالى – في «الجامع الصحيح» (٤٣٦٩).

السياسة الشرعية، وفي الملابس والهيئات، وفي طريقة الكلام مع بعضنا .... وهَلُمَّ جرًّا!!!

فالذي ينبغي لطالب العلم أن يتمسك بما كان عليه أهل السنة والأثر، ويضع كل شيءٍ في موضعه دون إفراطٍ أو تفريطٍ، لكنَّ سَدَّ الذرائع قاعدةٌ شرعيةٌ عظيمةٌ في هذا الدين، لا سيما ونحن نرى حال من تساهل وقَلَّد، وأن الأمر وصل إلى العقائد وأصول الدين، والله المستعان.

وكل هذا من الضعف الذي مُنيت به الأمة، فأصبحت تتشبه بالأمم الأخرى في أشياء كثيرة، بل أشياء مُخزية ومُشوِّهة لمناظرهم، كما في لبسهم وشعرهم...إلخ، ولن يُعْدَمَ المنهزمون من الإتيان بمسوغات ومخارج لهم، أقل ما في ذلك قولهم: هذا أمر سهل، هناك ما هو أكبر منه... إلخ، وشيئًا فشيئًا والأمة تهرول وراء خصومها، أما من عَظَّم شعائر الله، وتشبَّثَ بالأمر اليسير؛ فإنه لما سواه أكثر تشبثًا، والله وليّ التوفيق.

فالشهور العربية لها معانٍ مفهومة، وكذلك الأيام العربية. (السبت، الأحد، الإثنين، الثلاثاء، الأربعاء، الخميس) لها معانٍ مفهومة:

- فالأحد: أول يوم بدأ فيه الخلق.
- والاثنين: اليوم الثاني.
- والثلاثاء: اليوم الثالث.
- والأربعاء: اليوم الرابع.
- والخميس: اليوم الخامس.
- والجمعة: هو اليوم الذي اجتمع فيه الخلق.
- ويوم السبت: اليوم انقطع فيه العمل

✍ **قلت:** فينبغي لنا -بل يجب علينا في كثيرٍ من الأحوال- أن يكون عندنا غَيرةٌ لديننا؛ فننظر في الشيء الذي يأتينا من قبل غير المسلمين، فإن كان حقًّا ونافعًا ويصلح لدنيانا؛ قَبِلْنَاه، وإن لم يكن حقًّا ولا نافعًا، ولا يصلح لدنيانا؛ فلا نقبله، والله أعلم

وبعد هذه الاستطرادة الطارئة؛ فنعود إلى أهمية معرفة التاريخ؛ ليُعرف هل هذا الراوي أدرك فُلانًا أم لا؟ وأن فُلانًا هذا رَحَلَ في سنة كذا إلى فلان، وبدأ طلب العلم في سنة كذا، وأنه لقي فُلانا في سنة كذا، ودخل البلد الفُلاني في سنة كذا، ورحلته إلى الكوفة -مثلا- أو البصرة كانت في سنة كذا، وهكذا.

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**لِيُعْرَفَ مَنْ أَدْرَكَهُمْ مِمَّنْ لَمْ يُدْرِكْهُمْ؛ مِنْ كَذَّابٍ أَوْ مُدَلِّس، فَيَتَحَرَّرَ المُتَّصِلُ وَالمُنْقَطِعُ وَغَيْرُ ذَلِكَ، قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: لَمَّا اسْتَعْمَلَ الرُّوَاةُ الكَذِبَ؛ اسْتَعْمَلنَا لَهُمُ التَّارِيخَ، وَقَالَ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ: إِذَا اتَّهَمْتُمُ الشَّيْخَ؛ فَحَاسِبُوهُ بالسِّنَّيْن، وَقَالَ الحَاكِمُ: لَمَّا قَدِمَ عَلَيْنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمِ الكَشِّيُّ فَحَدَّثَ عَنْ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ، سَأَلْتُهُ عَنْ مَوْلِدِهِ؟ فَذَكَرَ أَنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، فَقُلْتُ لأَصْحَابِنَا: إِنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ بِثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً**).

✍ **قلت:** سبق أن أهم فوائد هذا النوع من علوم الحديث: هو معرفة الاتصال والانقطاع، بل ويُعرف بالتاريخ صِدْقُ الراوي في دعواه السماعَ من فلان أو كَذِبُهُ، فبالتاريخ استطاع العلماء أن يكشفوا كذب الكذابين في دعواهم السماع من بعض الشيوخ، كما قال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَقَالَ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ: إِذَا اتَّهَمْتُمُ الشَّيْخَ؛ فَحَاسِبُوهُ بِالسِّنَّيْنِ**).

قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يَعْنِي: احْسِبُوا سِنَّهُ وَسَنَّ مَنْ كَتَبَ عَنْهُ».(١)

✍ **قلت**: أي بسَنَةِ الميلاد للراوي المدَّعِي السماع، وسنة الوفاة بالنسبة للشيخ المروي عنه، فإذا كانت وفاة الشيخ قبل ميلاد الراوي عنه؛ دَلَّ ذلك على كذبه، وكذلك إذا ادعى لقاء الشيخ الفلاني من البلد الفلاني سنة كذا، وكان هذا التاريخ بعد المشهور من تاريخ وفاة الشيخ؛ دل ذلك على كذبه أيضا... وهكذا.

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فحاسِبُوهُ بالسِّنَّيْنِ - بفتحِ النونِ المشددةِ تثنيةُ سِنٍّ، وهوَ العُمُرُ - يريدُ احْسِبُوا سِنَّهُ وسِنَّ مَنْ كَتَبَ عنهُ».(٢)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: شَخْصَانِ مِنَ الصَّحَابَةِ عَاشَ كُلٌّ مِنْهُمَا سِتِّينَ سَنَةً فِي الجَاهِلِيَّةِ وَسِتِّينَ فِي الإِسْلَامِ، وَهُمَا حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ، وَحَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ ـ رَضِي الله عَنهُما ـ**).

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حَكِيمُ بْنُ حِزَامِ بْنِ خُوَيْلِدِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى ابْنِ قُصَيِّ بْنِ كِلَابٍ أَبُو خَالِدٍ.

قال أبو نعيم: «وُلِدَ فِي الْكَعْبَةِ، عَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً، سِتِّينَ فِي

---

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٣١٤).

(٢) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٩٤)، و«فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٤/ ٣٠٨).

الْجَاهِلِيَّةِ، وَسِتِّينَ فِي الْإِسْلَامِ، تُوُفِّيَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ، وَقِيلَ: ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ».

قَالَ ابْنُ مَنْدَةَ: وُلِدَ حَكِيْمٌ فِي جَوْفِ الكَعْبَةِ، وَعَاشَ مائَةً وَعِشْرِيْنَ سَنَةً، مَاتَ: سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِيْنَ.

رَوَى: الزُّبَيْرُ، عَنْ مُصْعَبِ بنِ عُثْمَانَ، قَالَ: «دَخَلَتْ أُمُّ حَكِيمٍ فِي نِسْوَةٍ الكَعْبَةَ، فَضَرَبَهَا المَخَاضُ، فَأُتِيَتْ بِنِطْعٍ حِيْنَ أَعْجَلَتْهَا الوِلاَدَةُ، فَوَلَدَتْ فِي الكَعْبَةِ، وَكَانَ حَكِيْمٌ مِنْ سَادَاتِ قُرَيْشٍ».

قَالَ الزُّبَيْرُ بن بكار: «كَانَ شَدِيْدَ الأُدْمَةِ، خَفِيْفَ اللَّحْمِ، ويكنى أبا خالد، له حديث في الكتب الستة».

قَالَ حَكِيْمٌ ـ رَضِي الله عَنهُ ـ: «كُنْتُ تَاجِرًا أَخْرُجُ إِلَى اليَمَنِ وَآتِي الشَّامَ، فَكُنْتُ أَرْبَحُ أَرْبَاحًا كَثِيْرَةً، فَأَعُوْدُ عَلَى فُقَرَاءِ قَوْمِي، وَابْتَعْتُ بِسُوْقِ عُكَاظٍ زَيْدَ ابنَ حَارِثَةَ لِعَمَّتِي بِستِّ مائَةِ دِرْهَمٍ، فَلَمَّا تَزَوَّجَ بِهَا رَسُوْلُ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ وَهَبَتْهُ زَيْدًا، فَأَعْتَقَهُ، فَلَمَّا حَجَّ مُعَاوِيَةُ، أَخَذَ مُعَاوِيَةُ مِنِّي دَارِي بِمَكَّةَ بِأَرْبَعِيْنَ أَلْفَ دِيْنَارٍ، فَبَلَغَنِي أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ قَالَ: مَا يَدْرِي هَذَا الشَّيْخُ مَا بَاعَ، فَقُلْتُ: وَاللهِ، مَا ابْتَعْتُهَا إِلاَّ بِزِقٍّ مِنْ خَمْرٍ، وَكَانَ لاَ يَجِيْءُ أَحَدٌ يَسْتَحْمِلُهُ فِي السَّبِيْلِ إِلاَّ حَمَلَهُ، وَعَنْ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: مَا بَلَغَنَا أَنَّهُ كَانَ بِالمَدِيْنَةِ أَكْثَرَ حَمْلاً فِي سَبِيْلِ اللهِ مِنْ حَكِيْمٍ، وكان صديق النَّبيّ -صَلى الله عَلَيه وسَلم- قبل المبعث، وكان يوده ويحبه بعد البعثة، ولكنه تأخر إسلامه؛ حتى أسلم عام الفتح، وثَبَتَ في السيرة وفي «الصحيح» أنه -صَلى الله عَلَيه وسَلم- قال: **«من دخل دار حكيم بن حزام؛ فهو آمِنٌ»** وكان من المؤلفة.

وَقِيْلَ: إِنَّ حَكِيْمًا بَاعَ دَارَ النَّدْوَةِ مِنْ مُعَاوِيَةَ بِمِائَةَ أَلْفٍ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ: بِعْتَ مَكْرُمَةَ قُرَيْشٍ، فَقَالَ: ذَهَبَتِ المَكَارِمُ يَا ابْنَ أَخِي إِلاَّ التَّقْوَى، إِنِّي اشْتَرَيْتُ بِهَا دَارًا فِي الجَنَّةِ، أُشْهِدُكُم أَنِّي قَدْ جَعَلْتُهَا للهِ».

قال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مات سنة خمسين، وقيل: سنة أربع، وقيل: ثمان وخمسين، وقيل: سنة ستين، وهو ممن عاش مِئَة وعشرين سنة، شِطْرها في الجاهلية وشِطْرها في الإسلام».(١)

✍ قلت: وحَسَّانُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ الْمُنذِرِ بْنِ حَرَامِ بْنِ عَمْرِو بْنِ زَيْدِ بْنِ عَدِيِّ ابْنِ النَّجَّارِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْخَزْرَجِ.

شَاعِرُ رَسُولِ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ الْمُنَافِحُ عَنْهُ، وَالْمُنَاضِلُ الْمُؤَيَّدُ بِرُوحِ الْقُدُّوسِ، يُكَنَّى: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقِيلَ: أَبَا الْوَلِيدِ، وَكَانَ يُكَنَّى أَيْضًا بِأَبِي الْحُسَامِ لِمُنَاضَلَتِهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ بِلِسَانِهِ الْغَازِي بِهِ أَعْرَاضَ الْمُشْرِكِينَ، عَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً، سِتِّينَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَسِتِّينَ فِي الْإِسْلَامِ، وَكَذَلِكَ عَاشَ أَبُوهُ وَأَبُو أَبِيهِ: جَدُّهُ وَأَبُو جَدِّهِ حَرَامٌ، لَا يُعْرَفُ فِي الْعَرَبِ أَرْبَعَةٌ تَنَاسَلُوا مِنْ صُلْبٍ وَاحِدٍ، اتَّفَقَتْ مُدَّةُ تَعْمِيرِهِمْ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً غَيْرُهُمْ، شُجَاعُ اللِّسَانِ، جَبَانُ الْجَنَانِ، لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَشْهَدُ

(١) انظر: «نسب قريش» (٢٣١)، «طبقات خليفة» (٧٠)، «المحبر» (١٧٦، ٤٧٣)، «تاريخ البخاري» (٣ / ١١)، «جمهرة نسب قريش» (١ / ٣٥٣)، «المعارف» (٣١١)، «الجرح والتعديل» (٣ / ٢٠٢)، «المستدرك» (٣ / ٤٨٢ – ٤٨٥)، «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٢/ ٧٠١)، «الاستيعاب» (٣٦٢)، «تهذيب الأسماء واللغات» القسم الأول من الجزء الأول (١٦٦)، «تهذيب الكمال» (٣٢١)، «تاريخ الإسلام» (٢ / ٢٧٧)، «العبر» (١ / ٦٠)، «الإصابة» (٢/ ٦٠٥).

الْوَغَى، وَلَا يَهْتَزُّ إِلَى اللِّقَاءِ؛ لِيَتَحَصَّنَ بِالْآطَامِ، وَيُنَاضِلَ بِالْكَلَامِ[(١)].

قَالَ ابْنُ سَعْدٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عَاشَ سِتِّيْنَ سَنَةً فِي الجَاهِلِيَّةِ، وَسِتِّيْنَ فِي الإِسْلَامِ».

وذكر ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ **نسبه، ثم قال:** «وقد قيل لكل واحدٍ منهم عشرون ومائة سنة».

قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سَأَلْتُ سَعِيْدَ بنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ حَسَّانٍ: ابْنُ كَمْ كَانَ حَسَّانٌ وَقْتَ الهِجْرَةِ؟ قَالَ: ابْنَ سِتِّيْنَ سَنَةً، وَهَاجرَ رَسُوْلُ اللهِ ابْنَ ثَلاثٍ وَخَمْسِيْنَ».

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام بفتح المهملة والراء الأنصاري الخزرجي أبو عبد الرحمن أو أبو الوليد، أو أبو الحسام، شاعر رسول الله ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ مشهور، مات سنة أربع وخمسين وله مائة وعشرون سنة خ م د س ق».[(٢)]

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَحُكِيَ عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ[(٣)] أَنَّ حَسَّانَ بْنَ ثَابِتِ بْنِ**

---

(١) سيأتي الكلام عن هذا قريبا -إن شاء الله تعالى-.

(٢) انظر: «التاريخ الكبير» (٣ / ٢٩)، «المعارف» (٢، ١٢٨، ١٤٣، ١٩٧، ١٣٢)، «تاريخ الفسوي» (١ / ٢٣٥)، «الجرح والتعديل» (٣ / ٢٣٣)، «تاريخ الإسلام» (٢ / ٢٧٧)، «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٥١٢)، «تهذيب التهذيب» (٢ / ٢٤٨ ٢٤٧)، «الإصابة» (٢ / ٢٣٧)، «تقريب التهذيب» (ص: ١٥٧).

(٣) لم أقف لابن إسحاق إلا على النص الذي سبق ذكره قبل قليل، انظر: «سيرته» (١/ ١٥٩).

الْمُنْذِرِ بْنِ حزَامٍ عَاشَ كُلٌّ مِنْهُمْ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً، قَالَ الحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ: وَلَا يُعْرَفُ هَذَا لِغَيْرِهِمْ مِنَ العَرَبِ.

✍ قلت: قَدْ عُمِّرَ جَمَاعَةٌ مِنَ العَرَبِ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ أَرْبَعَةً نَسَقًا يَعِيشُ كُلٌّ مِنْهُمْ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً، لَمْ يَتَّفِقْ هَذَا فِي غَيْرِهِمْ).

قلت: وجْهُ العَجَب: أن أربعة على نَسَقٍ واحدٍ في سلسلةِ النسب: حسان بن ثابت بن المنذر بن حزام، عاشوا جميعًا مائة وعشرين عامًا، وإلا فغيرهم قد يعيش نحو ذلك، أو أكثر، لكن العجب فيما سبق بيانه.

قال أبو نعيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «عَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً، سِتِّينَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَسِتِّينَ فِي الْإِسْلَامِ، وَكَذَلِكَ عَاشَ أَبُوهُ وَأَبُو أَبِيهِ: جَدُّهُ وَأَبُو جَدِّهِ حَرَامٌ، لَا يُعْرَفُ فِي الْعَرَبِ أَرْبَعَةٌ تَنَاسَلُوا مِنْ صُلْبٍ وَاحِدٍ اتَّفَقَتْ، مُدَّةُ تَعْمِيرِهِمْ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً غَيْرُهُمْ، شُجَاعُ اللِّسَانِ، جَبَانُ الْجَنَانِ، لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَشْهَدُ الْوَغَى، وَلَا يَهْتَزُّ إِلَى اللِّقَاءِ؛ لِيَتَحَصَّنَ بِالْآطَامِ، وَيُنَاضِلَ بِالْكَلَامِ».(١)

---

(١) انظر: «معرفة الصحابة» (٢/ ٨٤٥)، وانظر: «الثقات» (٣/ ٧٢)، «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١٥٧).

✍ **قلت**: في النفس شيء كبير من وصف صحابيٍّ جليلٍ بهذه الكلمات، ومعلومٌ أن حسانَ بنَ ثابتٍ ـ رَضِي الله عَنهُ ـ قارع فحول الشعراء، ولم يتهمه أحدٌ من الشعراء هؤلاء - حسب علمي- بأنه جبان الجنان، ومعلوم أن الشعراء -لاسيما في مقام المقارعة الشعرية- يبحث كل منهم على عيْب صاحبه؛ ليُشنِّع عليه به، ولو كان كذلك؛ لطاروا بها فرحًا وتشنيعًا على من أسكتهم ونضحهم بما هو أشد من النبال.

ومعلوم أيضا: أن الرسول ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ هاجر إلى المدينة، وحسان ـ رَضِي الله عَنهُ ـ قد زاد عن ستين عامًا، فاصبح رجلًا كبيرًا، ومثله لا يتيسر =

وقد ذكر ابن سعد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثالثًا، ورابعًا!

قال ابن سعد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حَمنَن بن عوف بن عبد عوف بن عبد بن الحارث بن زهرة، وأُمُّه أم مقيس بن قيس بن عدي بن سعد بن سهم»، أسلم عام الفتح، وعاش مائة وعشرين سنة، ستين سنة في الجاهلية، وستين سنة في الإسلام».(١)

وقال ابن سعد رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضًا:** «عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَهْمِ، أَنَّ حُوَيْطِبَ بْنَ عَبْدِ الْعُزَّى الْعَامِرِيَّ، بَلَغَ عِشْرِينَ وَمِائَةَ سَنَةٍ سِتِّينَ سَنَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَسِتِّينَ سَنَةً فِي الْإِسْلَامِ، وَأَسْلَمَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَشَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللهِ -صلّى الله عليه وسلم- حُنَيْنًا وَالطَّائِفَ وَأَعْطَاهُ رَسُولُ اللهِ -صلّى الله عليه وسلم- مِائَةَ بَعِيرٍ مِنْ غَنَائِمِ، حُنَيْنٍ وَتُوُفِّيَ حُوَيْطِبٌ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ».(٢)

وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «نَوْفَلُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الدِّيلِيُّ، صَحَابِيٌّ جَلِيلٌ، شَهِدَ بَدْرًا وَأُحُدًا وَالْخَنْدَقَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ، وَكَانَتْ لَهُ فِي الْمُسْلِمِينَ نِكَايَةٌ، ثُمَّ أَسْلَمَ، وَحَسُنَ إِسْلَامُهُ، وَشَهِدَ فَتْحَ مَكَّةَ وَحُنَيْنًا، وَحَجَّ مَعَ أَبِي بَكْرٍ سَنَةَ تِسْعٍ، وَشَهِدَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ، وَعُمِّرَ سِتِّينَ سَنَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَمِثْلَهَا فِي الْإِسْلَامِ. قَالَهُ الْوَاقِدِيُّ. قَالَ: وَأَدْرَكَ أَيَّامَ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ. وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: مَاتَ فِي هَذِهِ

=

له منازلة الأبطال بالسلاح، فنازلهم بما هو أشد ـ رَضِي الله عَنهُ ـ، والله أعلم.

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» (٦/ ٧٢).

(٢) انظر: «الطبقات الكبرى» (٥/ ٤٥٤)، وانظر: «تاريخ الرسل والملوك» (١١/ ٥١٧).

السَّنَةِ». (١)

قال السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تَنْبِيهَانِ: أَحَدُهُمَا: فِي الصَّحَابَةِ أَيْضًا مَنْ شَارَكَ حَكِيمًا، وَحَسَّانَ فِي ذَلِكَ: كَحُوَيْطِبِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى الْقُرَشِيِّ الْعَامِرِيِّ، مِنْ مُسْلِمَةِ الْفَتْحِ، عَاشَ سِتِّينَ سَنَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَسِتِّينَ سَنَةً فِي الْإِسْلَامِ، كَمَا رَوَاهُ الْوَاقِدِيُّ، وَمَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ، وَقِيلَ: اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ.

وَسَعِيدِ بْنِ يَرْبُوعٍ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ، وَلَهُ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ، وَقِيلَ: أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ.

وَحَمْنَنِ، بِفَتْحِ الْحَاءِ وَسُكُونِ الْمِيمِ وَفَتْحِ النُّونِ الْأُولَى آخِرُهُ نُونٌ، فِيمَا ضَبَطَهُ ابْنُ مَاكُولَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ حَمْنَزٌ، آخِرُهُ زَايٌ، أَخُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ.

ذَكَرَ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي كِتَابِ الْإِخْوَةِ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّهُ عَاشَ سِتِّينَ سَنَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَسِتِّينَ سَنَةً فِي الْإِسْلَامِ، وَمَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ.

وَمَخْرَمَةُ بْنُ نَوْفَلٍ وَالِدُ الْمِسْوَرِ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ، وَلَهُ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ، جَزَمَ بِهِ أَبُو زَكَرِيَّا بْنُ مَنْدَهْ فِي جُزْءٍ لَهُ، جَمَعَ فِيهِ مَنْ عَاشَ مِنَ الصَّحَابَةِ مِائَةً وَعِشْرِينَ، وَقِيلَ: عَاشَ مِائَةً وَخَمْسَ عَشْرَةَ.

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ مَنْدَهْ فِي كِتَابِهِ هَذَا جَمَاعَةً عَاشُوا مِائَةً وَعِشْرِينَ، وَلَكِنْ لَمْ يَعْلَمْ كَوْنَ نِصْفِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَنِصْفِهَا فِي الْإِسْلَامِ: كَعَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ الْعَجْلَانِيِّ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ، وَالْمُنْتَجِعِ جَدِّ نَاجِيَةَ، وَنَافِعِ بْنِ سُلَيْمَانَ

(١) انظر: «البداية والنهاية» (١١/ ٦١٢).

الْعَبْدِيِّ، وَاللَّجْلَاجِ الْعَامِرِيِّ، وَسَعْدِ بْنِ جُنَادَةَ الْعَوْفِيِّ وَالِدِ عَطِيَّةَ». (١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وأما سلمان الفَارِسِيُّ، فقد حَكَى العَبَّاس بنُ يَزِيدَ البَحْرَانِيُّ(٢) الإجماعَ على أنه عَاشَ مِائَتَيْنِ وخَمْسِينَ سَنَةً، واختلفُوا فيمَن زادَ على ذلك إلى ثَلاثِمِائةٍ وخَمْسِينَ سَنَة)**.

✍ **قلت**: القول بأن سَلمان ـ رَضِي الله عَنهُ ـ عاش خمسين ومائتين عامًا لا خلاف فيه، وإنما الخلاف فيما بين خمسين ومائتين إلى خمسين وثلاثمائة، وظاهر هذا أنه لا قائل بالزيادة على خمسين وثلاثمائة، والله أعلم.

قال أبو نعيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: اخْتُلِفَ فِي سِنِّهِ، فَقِيلَ عَاشَ ثَلَاثَمِائَةٍ وَخَمْسِينَ سَنَةً، وَالَّذِي لَا يُشَكُّ فِيهِ مِائَتَانِ وَخَمْسُونَ سَنَةً».

---

(١) انظر: «تدريب الراوي» (٢/ ٨٧٩).

(٢) البَحْرَانِيُّ: العَبَّاسُ بنُ يَزِيْدَ بنِ أَبِي حَبِيْبٍ

قال الذهبي: القَاضِي، الإِمَامُ، المُحَدِّثُ، المُتْقِنُ، أَبُو الفَضْلِ العَبَّاسُ بنُ يَزِيْدَ بنِ أَبِي حَبِيْبٍ البَحْرَانِيُّ، البَصْرِيُّ، أَحَدُ الثِّقَاتِ.

تُوُفِّيَ: سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِيْنَ وَمائَتَيْنِ.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عباس بن يزيد بن أبي حبيب البحراني، بالموحدة والمهملة، البصري، يُلَقَّبُ عباسويه، ويعرف بالعبدي، كان قاضي همذان، صدوق يخطئ من صغار العاشرة ق.

انظر: «الجرح والتعديل» (٦ / ٢١٧)، «تهذيب الكمال» (٦٦٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٠١)، «تذهيب التهذيب» (٢ / ١٢٨ / ٢)، «تذكرة الحفاظ» (٢ / ٥٠٣، ٥٠٤)، «ميزان الاعتدال» (٢ / ٣٨٧)، «تهذيب التهذيب» (٥ / ١٣٤، ١٣٥)، «تقريب التهذيب» (ص: ٢٩٤)، «خلاصة تذهيب الكمال» (١٩٠).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضًا:** «وَكَانَ مِنَ الْمُعَمَّرِينَ، أَدْرَكَ وَصِيَّ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، وَعَاشَ ثَلَاثَمِائَةٍ وَخَمْسِينَ سَنَةً، وَقِيلَ: مِائَتَيْنِ وَخَمْسِينَ سَنَةً، وَهُوَ الصَّحِيحُ».(١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وقد أَوْرَدَ الشيخُ أبو عَمْرِو بنُ الصَّلاحِ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **وَفَيَاتِ أَعْيَانٍ مِنَ الناسِ).**

✍ **قلت:** حاجتنا إلى معرفة سنة الوفاة أكثر من حاجتنا إلى معرفة سنة الميلاد، وإن كانت الفائدة من هذا وذاك كبيرة، لكن الحاجة إلى معرفة الوفيات أكثر، ولذلك ترى كثيرًا من التراجم يُذْكَر فيها سنة وفاة الراوي، ولا يُذكر فيها سنة ميلاده، ولو تأملتم كثيرًا من التراجم واعتبرتموها؛ رأيتم أن الوفاة تُذكر ويُعتنى بها أكثر، وتُذْكر الأقوال والخِلاف فيها بخلاف سنة الميلاد.

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وقد أَوْرَدَ الشيخُ أبو عَمْرِو بنُ الصَّلاحِ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **وَفَيَاتِ أَعْيَانٍ مِنَ الناس: رسولُ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- تُوُفِّيَ وهو ابنُ ثلاثٍ وسِتِّينَ سَنَةً على المشهورِ، يومَ الاثنينِ الثانِيَ عَشَرَ مِن رَبِيعٍ الأَوَّلِ سنةَ، إحدى عشر من الهجرة.**

وأبو بَكْرٍ عَنْ ثَلاثٍ وسِتِّينَ أَيْضًا في جُمَادَى (الأُولَى) سنةَ ثلاثَ عَشْرَةَ، وعُمَرُ ـ رَضِي الله عَنهُ ـ عن ثلاثةٍ وسِتِّينَ أيضًا من ذِي الحَجَّةِ سَنَةَ ثَلاثٍ وعِشْرِينَ).

---

(١) انظر: «معرفة الصحابة» (٣/ ١٣٢٨)، «تاريخ أصبهان» (١/ ٧٤).

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ـ رَضِي الله عَنهُ ـ قَالَ: «قُبِضَ رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعلى آله وَسَلَّمَ - وَهُوَ ابْنُ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَهُوَ ابْنُ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ، وَعُمَرُ، وَهُوَ ابْنُ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ».(١)

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ـ رَضِي الله عَنهُما ـ قَالَ: «أَقَامَ رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعلى آله وَسَلَّمَ - بِمَكَّةَ ثَلاثَ عَشْرَةَ سَنَةً يُوحَى إِلَيْهِ، وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرًا وَمَاتَ، وَهُوَ ابْنُ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ سَنَةً».(٢)

وعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ **قَالَ:** «كُنْتُ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، فَذَكَرُوا سِنِي رَسُولِ اللهِ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ فَقَالَ: بَعْضُ الْقَوْمِ كَانَ أَبُو بَكْرٍ أَكْبَرَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ قَالَ عَبْدُ اللهِ: قُبِضَ رَسُولُ اللهِ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ وَهُوَ ابْنُ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ، وَمَاتَ أَبُو بَكْرٍ، وَهُوَ ابْنُ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ، وَقُتِلَ عُمَرُ، وَهُوَ ابْنُ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ.

قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ يُقَالُ لَهُ: عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثنا جَرِيرٌ، قَالَ: كُنَّا قُعُودًا عِنْدَ مُعَاوِيَةَ، فَذَكَرُوا سِنِي رَسُولِ اللهِ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: قُبِضَ رَسُولُ اللهِ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ وَهُوَ ابْنُ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ سَنَةً، وَمَاتَ أَبُو بَكْرٍ، وَهُوَ ابْنُ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ، وَقُتِلَ عُمَرُ، وَهُوَ ابْنُ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ».(٣)

قال ابن سعد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ذِكْرُ** سِنِّ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعلى آله

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٦١٦١).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٩٠٣)، ومسلم في «صحيحه» (٦١٦٨).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٦١٦٩).

وَسَلَّمَ - يَوْمَ قُبِضَ...

وساق بسنده، عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ـ رَضِي الله عَنهُ ـ قال: تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعلى آله وَسَلَّمَ - وَهُوَ ابْنُ سِتِّينَ سَنَةً». (١)

✍ **قلت**: لكن الذي ثبت عنه في الصحيح خلاف ذلك كما سبق، وهو أرجح وأصح.

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ثَلَاثَةَ الْأَعْوَامِ وَالسِّتِّينَا) أَيْ: ثَلَاثَةَ وَسِتِّينَ سَنَةً مَعَ اخْتِلَافٍ بَيْنَ الْأَئِمَّةِ فِي ذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى كُلٍّ مِنْهُمْ، لَكِنَّ الْقَوْلَ بِهِ فِي النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعلى آله وَسَلَّمَ - جَاءَ عَنْ أَنَسٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَمُعَاوِيَةَ ـ رَضِي الله عَنهُم ـ ، كَمَا فِي «الصحيحين» وَعَنْ عَائِشَةَ وَجَرِيرٍ الْبَجَلِيِّ ـ رَضِي الله عَنهُما ـ مَعَ مَجِيءِ خِلَافِهِ أَيْضًا عَنْهُمْ إِلَّا مُعَاوِيَةَ، فَلَمْ يَجِئْ عَنْهُ سِوَاهُ، وَبِهِ جَزَمَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ وَالشَّعْبِيُّ وَمُجَاهِدٌ، وَكَذَا قَالَ بِهِ الْقَاسِمُ، وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ، وَأَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَابْنُ إِسْحَاقَ، وَالْبُخَارِيُّ، وَآخَرُونَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَالْجُمْهُورُ، وَقَالَ أَحْمَدُ وَابْنُ سَعْدٍ: هُوَ الثَّبَتُ عِنْدَنَا، بَلْ حَكَى فِيهِ الْحَاكِمُ الْإِجْمَاعَ، وَكَذَا قَالَ النَّوَوِيُّ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ أَصَحُّ الْأَقْوَالِ، وَتَأَوَّلُوا الْبَاقِيَ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: سِتُّونَ كَمَا ثَبَتَ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) عَنْ أَنَسٍ، وَرُوِيَ عَنْ فَاطِمَةَ ابْنَةِ النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ وَهُوَ قَوْلُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَمَالِكٍ، وَأَوْرَدَهُ الْحَاكِمُ فِي (الْإِكْلِيلِ)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «تاريخه» وَهُوَ مُخَرَّجٌ عَلَى أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تُلْغِي الْكُسُورَ، وَتَقْتَصِرُ عَلَى الْأَعْدَادِ الصَّحِيحَةِ.

---

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» (٢/ ٢٣٥).

وَقِيلَ: خَمْسٌ وَسِتُّونَ، رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنَسٍ أَيْضًا، وَدَغْفَلِ بْنِ حَنْظَلَةَ.

وَقِيلَ: اثْنَتَانِ وَسِتُّونَ؛ قَالَهُ قَتَادَةُ، كَمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ عَنْهُ، وَنَحْوُهُ مَا فِي «تَارِيخِ ابْنِ عَسَاكِرَ» بِسَنَدِهِ إِلَى أَنَسٍ، قَالَ: «اثْنَتَانِ وَسِتُّونَ وَنِصْفٌ»، وَفِي كِتَابِ ابْنِ شَبَّةَ: «إِحْدَى أَوِ اثْنَتَانِ، لَا أَرَاهُ بَلَغَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ»، وَهُوَ شَاذٌّ، وَالَّذِي قَبْلَهُ إِنَّمَا يَصِحُّ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ وُلِدَ فِي رَمَضَانَ، وَهُوَ شَاذٌّ أَيْضًا، ثُمَّ إِنَّ الرِّوَايَاتِ اخْتَلَفَتْ فِي مِقْدَارِ إِقَامَتِهِ بِمَكَّةَ بَعْدَ الْبَعْثَةِ، فَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ عَدَّ مِنْ وَقْتِ مَجِيءِ الْمَلَكِ إِلَيْهِ بِالنُّبُوَّةِ، وَقَالَ غَيْرُهُ: إِنَّهُ عَشْرٌ فَقَطْ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ عَدَّ مِنْ بَعْدِ فَتْرَةِ الْوَحْيِ وَمَجِيءِ الْمَلَكِ بِـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر:١].(١)

✍ **قلت**: فالأرجح والأظهر: أنه ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ مات وعمره ثلاثٌ وستون، كما دلت عليه أكثر الأدلة، -والله أعلم-.

✍ **قلت**: وأما عن الشهر، واليوم الذي توفي فيه رسول الله ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ ، **فقد قال السخاوي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «(فَفِي) شَهْرِ (رَبِيعٍ) هُوَ الْأَوَّلُ (قَدْ قَضَى) أَيْ: مَاتَ النَّبِيُّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ (يَقِينًا) أَيْ: بِلَا خِلَافٍ؛ فَإِنَّهُ كَادَ أَنْ يَكُونَ إِجْمَاعًا، لَكِنْ فِي حَدِيثٍ لِابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ الْبَزَّارِ أَنَّهُ كَانَ فِي حَادِي عَشَرَ شَهْرَ رَمَضَانَ، انْتَهَى، وَذَلِكَ (سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ) بِسُكُونِ الْمُعْجَمَةِ عَلَى أَحَدِ لُغَاتِهَا مِنَ الْهِجْرَةِ، وَكَذَا لَا خِلَافَ فِي كَوْنِهِ دُفِنَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، وَأَنَّهُ كَانَ فِي يَوْمِ الِاثْنَيْنِ، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِالْيَوْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ:

---

(١) انظر: فتح المغيث» (٤/ ٣١٣).

عَائِشَةُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَأَنَسٌ، وَمِنَ التَّابِعِينَ: أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالزُّهْرِيُّ وَجَعْفَرٌ الصَّادِقُ فِي آخَرِينَ، وَالْخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِي ضَبْطِهِ مِنَ الشَّهْرِ بِعَدَدٍ مُعَيَّنٍ، فَجَزَمَ ابْنُ إِسْحَاقَ وَابْنُ سَعْدٍ وَسَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ وَابْنُ حِبَّانَ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ بِأَنَّهُ كَانَ لِاثْنَتَيْ عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَتْ مِنْهُ، وَبِهِ جَزَمَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَوِيُّ فِي (شَرْحِ مُسْلِمٍ) و(الرَّوْضَةِ) وَغَيْرِهِمَا مِنْ تَصَانِيفِهِ، وَالذَّهَبِيُّ فِي (الْعِبَرِ)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَبِهِ صَدَّرَ الْمِزِّيُّ كَلَامَهُ، وَعِنْدَ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ وَابْنِ شِهَابٍ وَاللَّيْثِ وَالْخَوَارِزْمِيِّ أَنَّهُ فِي مُسْتَهَلِّهِ، وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ زَبْرٍ فِي (الْوَفَيَاتِ)، وَعَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، كَمَا سَيَأْتِي عَنْهُمَا أَنَّهُ لِلَيْلَتَيْنِ خَلَتَا مِنْهُ، بَلْ يُرْوَى ذَلِكَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، كَمَا أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الرُّوَاةِ عَنْ مَالِكٍ» مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ سَلْمِ بْنَ قُتَيْبَةَ الْبَاهِلِيِّ: ثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: (لَمَّا قُبِضَ النَّبِيُّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ مَرِضَ ثَمَانِيَةً، فَتُوُفِّيَ لِلَيْلَتَيْنِ خَلَتَا مِنْ رَبِيعٍ، ... «إلخ.[1]

✍ **قلت**: سبحان الله! فتأمل هذه الموافقة العجيبة في وفاة رسول الله ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ وصاحبيه: أبي بكر وعمر ـ رَضِي الله عَنهُما ـ وسيأتي أن علي بن أبي طالب ـ رَضِي الله عَنهُ ـ مات كذلك عن ثلاث وستين سنة –على قولٍ–.

• قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: **(قلت: وكَانَ عُمَرُ أَوَّلَ مَنْ أَرَّخَ التاريخَ الإسلاميَّ بالهجرةِ النبويَّةِ مِن مَكَّةَ إلى المدينةِ، كما بَسَطْنَا ذَلِكَ في سِيرَتِهِ، وفِي كِتابِنَا التاريخِ، وكانَ أَمْرُهُ بذَلِكَ في سنةِ سِتَّ عَشْرَةَ مِنَ الهجرةِ).**

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٣١٦).

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «البداية والنهاية»**: «ذِكْرُ مَا وَقَعَ فِي السَّنَةِ الْأُولَى مِنَ الْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ مِنَ الْحَوَادِثِ وَالْوَقَائِعِ الْعَظِيمَةِ: ابْتِدَاءُ التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ مِنْ سَنَةِ الْهِجْرَةِ: اتَّفَقَ الصَّحَابَةُ ـ رَضِي الله عَنهُم ـ فِي سَنَةِ سِتَّ عَشْرَةَ - وَقِيلَ: سَنَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ، أَوْ ثَمَانِيَ عَشْرَةَ - فِي الدَّوْلَةِ الْعُمَرِيَّةِ عَلَى جَعْلِ ابْتِدَاءِ التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ مِنْ سَنَةِ الْهِجْرَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ ـ رَضِي الله عَنهُ ـ ..».، إلى آخر ما سبق ذكره قبل قليل».(١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وقُتِلَ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ وقد جَاوَزَ الثَّمانينَ، وقيلَ: بَلَغَ التِّسعِينَ في ذِي الحِجَّةِ سَنَةَ خَمْسٍ وثَلاثِينَ.)**

قال أبو نعيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كَانَ أَشْبَهَ الصَّحَابَةِ بِالنَّبِيِّ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ خَلْقًا(٢)، لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَ بِنْتِي نَبِيٍّ غَيْرُهُ، كَانَتْ خِلَافَتُهُ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، سِنُّهُ تِسْعُونَ، وَقِيلَ: ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ».(٣)

قال الحافظ العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وتوفيَ عثمانُ بنُ عفانَ مقتولًا شهيدًا سنةَ خمسٍ وثلاثينَ في ذي الحِجَّةِ أيضًا، قيلَ: يومُ الجمعةِ، الثامنَ عشرَ منهُ، وهذا هوَ المشهورُ، وادَّعى ابنُ ناصرٍ الإجماعَ على ذلكَ، وليسَ بجيدٍ، فقدْ قيلَ: إنَّهُ قُتِلَ يومَ التروِيةِ لثمانٍ خلتْ منهُ، قالَهُ الواقديُّ، وادَّعى الإجماعَ عليهِ

---

(١) انظر: «البداية والنهاية» (٤/ ٥١٠).

(٢) في «صحيح البخاري» (٣٧٩٢) عن أنس ـ رَضِي الله عَنهُ ـ قال: «لم يكن أحد أشبه بالنبي ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ من الحسن ـ رَضِي الله عَنهُ ـ».

(٣) انظر: «معرفة الصحابة» (٤/ ١٩٥٢)، «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٣/ ١٠٤٨).

عندهُمْ، وقيلَ: لليلتينِ بقيتا منهُ، وقالَ أبو عثمانَ النَّهْديُّ: قيلَ: في وَسَطِ أَيَّامِ التشريقِ، وقيلَ: لثنتي عشرةَ خلتْ منهُ، قالَهُ الليثُ بنُ سعدٍ، وقيلَ: لثلاثَ عشرةَ خلتْ منهُ، وبهِ صدَّرَ ابنُ الجوزيِّ كلامَهُ، وقيلَ: في أوَّلِ سنةِ ستٍّ وثلاثينَ، والأولُ أَشْهَرُ، وأمَّا ما وقعَ في «تاريخ البخاريِّ» مِنْ أَنَّهُ ماتَ سنةَ أربعٍ وثلاثينَ، فقالَ ابنُ ناصرٍ: هوَ خطأ مِنْ راويهِ، وأمَّا قاتلُهُ الذي أشرتُ إليهِ بقولِي عَادٍ، فاختُلِفَ فيهِ، فقيلَ: هوَ جبلةُ ابنُ الأيهمِ، وقيلَ: سودانُ بنُ حمرانَ، وقيلَ: رومانُ اليمانيُّ، وقيلَ: رومانُ رجلٌ منْ بني أسدِ بنِ خزيمةَ، وقيلَ: غيرُ ذلكَ، واختُلِفَ في مبلغِ سنِّهِ، فقيلَ: ثمانونَ، قالَهُ ابنُ إسحاقَ، وقيلَ: ستٌّ وثمانونَ، قالَهُ قتادةُ، ومعاذُ بنُ هشامٍ عنْ أبيهِ، وقيلَ: اثنتانِ وثمانونَ، قالَهُ أبو اليقظانِ، وادَّعى الواقديُّ اتفاقَ أهلِ السِّيَرِ عليهِ، وقيلَ: ثمانٍ وثمانونَ سنةً، وقيلَ: تسعونَ».(١)

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَكَذَا اخْتُلِفَ فِي مِقْدَارِ عُمُرِهِ، فَقِيلَ كَمَا لِابْنِ إِسْحَاقَ: ثَمَانُونَ، وَقِيلَ: اثْنَتَانِ وَثَمَانُونَ؛ قَالَهُ أَبُو الْيَقْظَانِ، يَعْنِي وَأَشْهُرًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ، وَادَّعَى الْوَاقِدِيُّ اتِّفَاقَ أَهْلِ السِّيَرِ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: سِتٌّ وَثَمَانُونَ، قَالَهُ قَتَادَةُ وَمُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ، وَقِيلَ: ثَمَانٌ وَثَمَانُونَ، وَقِيلَ: تِسْعُونَ. وَزَعَمَ أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ حَزْمٍ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغِ الثَّمَانِينَ».(٢)

(١) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٠٣).

(٢) انظر: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٤/ ٣٢٣).

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وعَلِيٌّ: في رَمَضَانَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ عَنْ ثَلاثٍ وسِتِّينَ فِي قَوْلٍ).

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قُتِلَ فِي رمضان بالكُوفة، سَنَة أربعين، قَالَ يَحيى ابْن بُكَير، عَنْ لَيث، عَنْ أَبي الأَسوَد، عَنْ عُروَة، قَالَ: أَسلَم عَلِيّ ـ رَضِي الله عَنهُ ـ وهو ابن ثمان سنين.

وَقَالَ مُحَمد بْن الصَّلت، عَنِ ابْن عُيَينَةَ، عَنْ جَعفَر، عَنْ أَبيه، قَالَ: قُتِلَ عليٌّ، وهو ابْن ثمان وخمسين -رَضِيَ الله عَنْهُ رِضَى الأَبرار-».(١)

قال ابن سعد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فَقُتِلَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ صَبِيحَةَ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ، لِسَبْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَتْ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ، وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ سَنَةً، وَدُفِنَ بِالْكُوفَةِ عِنْدَ مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ فِي قَصْرِ الْإِمَارَةِ، وَالَّذِي وَلِيَ قَتْلَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُلْجَمٍ الْمُرَادِيُّ، وَكَانَ خَارِجِيًّا -لَعْنَةُ اللهِ عَلَيْهِ وَعَلَى وَالِدَيْهِ-».(٢)

و**قال أبو نعيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... وَقُتِلَ وَهُوَ ابْنِ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ، شَهِدَ بَدْرًا وَهُوَ ابْنِ عِشْرِينَ سَنَةً، ذَكَرْنَا سِنَّهُ، وَوَفَاتَهُ، وَنِسْبَتَهُ، وَأَوْلَادَهُ فِي الْعَشَرَةِ، قَتَلَهُ عَدُوُّ اللهِ ابْنِ مُلْجَمٍ الْمُرَادِيُّ غِيلَةً سَحَرًا فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ، مَسْجِدِهَا الْأَعْظَمِ، ضَرَبَهُ فِي قَرْنِهِ ضَرْبَةً؛ فَكَانَتْ فِيهَا وَفَاتُهُ، ضَرَبَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ

---

(١) انظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٥٩).

(٢) انظر: «الطبقات» (٦/ ١٢).

✍ **قلت**: أما الدعاء على والديه ولعنهما لصنيع ابنهما الفاجر الشقي فهو بخلاف الأدلة، وعلى الأقل فلا تزر وازرة وزر أخرى، فغفر الله لابن سعدٍ، ورفع الله منزلةَ عليٍّ ـ رَضِي الله عَنهُ ـ وأما ابن ملجم فعليه من الله ما يستحق، ومن ذلك لعْنه!!

لِتِسْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً مَضَتْ مِنْ سَنَةِ أَرْبَعِينَ، وَكَانَتْ خِلَافَتُهُ خَمْسَ سِنِينَ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَتُوُفِّيَ يَوْمَ الْأَحَدِ، فَكُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ، وَصَلَّى عَلَيْهِ ابْنُهُ الْحَسَنُ، وَدَفَنَهُ لَيْلًا، وَأَخْفَى قَبْرَهُ، وَذَكَرَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ قُتِلَ بِالْكُوفَةِ فِي رَمَضَانَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ، وَهُوَ وَهْمٌ شَنِيعٌ لَا يُشْتَبَهُ عَلَى الْعَوَامِّ وَالْجُهَّالِ أَنَّهُ قُتِلَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ، وَأَنَّهُ اسْتَكْمَلَ بِخِلَافَتِهِ حُكْمَ النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ أَنَّ الْخِلَافَةَ بَعْدَهُ ثَلَاثُونَ سَنَةً، وَوَهِمَ الْمُتَأَخِّرُ، فَجَعَلَ سَنَةَ وِلَايَتِهِ لِلْخِلَافَةِ سَنَةَ وَفَاتِهِ؛ لِأَنَّ خِلَافَتَهُ كَانَتْ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ».(١)

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وتوفِّيَ عليُّ بنِ أبي طالبٍ - رضي الله عنه - مقتولًا شهيدًا في شهرِ رمضانَ، سنةَ أربعينَ، واختُلِفَ في أيِّ أيامِ الشهرِ، أو لياليهِ قُتِلَ؟ ... وقيلَ: لإحدى عشرةَ خَلَتْ منهُ، حكاهُ ابنُ عبدِ البرِّ أيضًا، وقيلَ: لإحدى عشرةَ بقيتْ منهُ، قالَهُ الفلاَّسُ، وقالَ ابنُ الجوزيِّ: ضُرِبَ يومُ الجمعةِ لثلاثَ عشرةَ بقيتْ منهُ، وقيلَ: ليلةُ إحدى وعشرينَ، فبقيَ الجمعةَ والسبتَ، وماتَ ليلةَ الأحدِ، قالَهُ ابنُ أبي شيبةَ، وقيلَ: ماتَ يومَ الأحدِ، وأمَّا قولُ ابنِ زَبْرٍ: قُتِلَ ليلةُ الجمعةِ لسبعَ عشرةَ مضتْ منهُ سنةَ تسعٍ وثلاثينَ؛ فوهمٌ، لَمْ أرَ مَنْ تابَعَهُ عليهِ، وكانَ الذي قتَلَهُ عبدُ الرحمنِ بنُ مُلْجَمٍ المراديُّ أشقى الآخِرينَ -أي أَشْقَى هَذِهِ الْأُمَّةِ-، كما في حديثِ صهيبٍ، وذكرَ النسائيُّ منْ حديثِ عمارِ بنِ ياسرٍ، عن النبيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قالَ لعليٍّ: «**أَشْقَى الناسِ الذي عَقَرَ الناقةَ، والذي يضربُكَ على هذا، ووضعَ**

---

(١) انظر: «معرفة الصحابة» (٤/ ١٩٦٨)، وانظر: «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ٢٤).

يدهُ على رأسِهِ، حتَّى تُخَضَّبَ هذهِ، يعني لحيتَهُ»[١] وأشرتُ إلى ذلكَ بقولي: ذُو الشَّقَاءِ الأزَلِيْ».[٢]

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وطَلحَةُ والزُّبَيْرُ قُتِلَا يَوْمَ الجَمَلِ سَنَةَ سِتٍّ وثَلاثِينَ، قالَ الحاكِمُ: وسِنُّ كُلٍّ مِنْهُمَا أَرْبَعٌ وسِتُّونَ سنةً)**

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «(وَطَلْحَةٌ) بِالتَّنْوِينِ لِلضَّرُورَةِ، هُوَ ابْنُ عُبَيْدِ اللهِ: (مَعَ الزُّبَيْرِ) ابْنِ الْعَوَامِّ، وَكِلَاهُمَا مِنَ الْعَشَرَةِ (جُمِعَا) قُتِلَا فِي وَقْعَةِ الْجَمَلِ: (سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ) مِنَ الْهِجْرَةِ، بَلْ قِيلَ: فِي شَهْرٍ وَاحِدٍ وَيَوْمٍ وَاحِدٍ (مَعَا) وَاخْتُلِفَ فِي شَهْرِ وَقْعَةِ الْجَمَلِ الَّتِي كَانَتْ بِنَاحِيَةِ الطَّفِّ، فَقِيلَ: كَانَتْ لِعَشْرٍ خَلَوْنَ مِنْ جُمَادَى الْآخِرَةِ، ... وَكَذَا قِيلَ فِي قَتْلِ طَلْحَةَ كَمَا لِسُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ: إِنَّهُ فِي رَبِيعٍ أَوْ نَحْوِهِ، وَكَمَا لِأَبِي نُعَيْمٍ: إِنَّهُ فِي رَجَبٍ، بَلْ قَالَهُ فِي الزُّبَيْرِ أَيْضًا الْبُخَارِيُّ، وَكَذَا ابْنُ حِبَّانَ، لَكِنْ قَالَ: إِنَّهُ آخِرُ يَوْمٍ مِنْ صَبِيحَةِ الْجَمَلِ. وَهَذَا يَقْضِي أَنَّهُ فِي حَادِي عَشَرَ جُمَادَى الْآخِرِ.

وَقَاتِلُ طَلْحَةَ هُوَ: مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي الْعَاصِ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: بِلَا خِلَافٍ؛ أَخْذًا بِثَأْرِهِ مِنْهُ، لِكَوْنِهِ فِيمَا قِيلَ: أَعَانَ عَلَى قَتْلِ ابْنِ عَمِّهِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ، فَبَادَرَ حِينَ نَظَرَ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ الْمَذْكُورِ، وَقَالَ: لَا أَطْلُبُ ثَأْرِي بَعْدَ الْيَوْمِ، ثُمَّ نَزَعَ لَهُ بِسَهْمٍ، فَوَقَعَ فِي عَيْنِ رُكْبَتِهِ، فَمَا زَالَ الدَّمُ يَسِيحُ

---

(١) **(صحيح)**، أخرجه النسائي في «الكبرى» (٨٤٨٥)، وأحمد في «المسند» (١٨٣٢١)، وصححه شيخنا الألباني - رحمه الله تعالى - في «صحيح الجامع» (٢٥٨٩).

(٢) انظر: «شرح التبصرة» (٢/ ٣٠٤ - ٣٠٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٢٣-٣٢٤).

إِلَى أَنْ مَاتَ، هَذَا مَعَ أَنَّ كُلًّا مِنْ مَرْوَانَ وَطَلْحَةَ كَانَا مَعَ عَائِشَةَ، فَهُمَا فِي حِزْبٍ وَاحِدٍ، وَعُدَّ قَتْلُ طَلْحَةَ مِنْ مُوبِقَاتِ مَرْوَانَ».

وَقَاتِلُ الزُّبَيْرِ: «عَمْرُو بْنُ جُرْمُوزٍ غَدْرًا، وَقِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ بِمُعَاوَنَةٍ مِنْ فَضَالَةَ بْنِ حَابِسٍ وَنُفَيْعٍ بِمَكَانٍ يُقَالُ لَهُ: وَادِي السِّبَاعِ، بَعْدَ انْصِرَافِهِ مِنَ الْجَمَلِ؛ فَإِنَّهُ - كَمَا رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى - تَوَافَى فِي الْيَوْمِ الْمَذْكُورِ هُوَ وَعَلِيٌّ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: (أَنْشُدُكَ اللهَ، أَسَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ يَقُولُ: (**إِنَّكَ تُقَاتِلُ عَلِيًّا وَأَنْتَ ظَالِمٌ لَهُ**)؟ فَقَالَ الزُّبَيْرُ: نَعَمْ، وَلَكِنْ لَمْ أَذْكُرْ ذَلِكَ إِلَى الْآنَ، وَانْصَرَفَ)، زَادَ بَعْضُهُمْ: فَبَلَغَ الْأَحْنَفَ، فَقَالَ: حَمَلَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا ضَرَبَ بَعْضُهُمْ حَوَاجِبَ بَعْضٍ بِالسَّيْفِ؛ أَرَادَ أَنْ يَلْحَقَ بِبَيْتِهِ، فَسَمِعَهَا عَمْرٌو، فَانْطَلَقَ، فَأَتَاهُ مِنْ خَلْفِهِ، وَأَعَانَهُ مَنْ ذَكَرْنَا، فَقَتَلُوهُ، وَأَتَى عَمْرو بَعْدَ ذَلِكَ مُصْعَبَ بْنَ الزُّبَيْرِ، فَوَضَعَ يَدَهُ فِي يَدِهِ، فَقَذَفَهُ فِي السِّجْنِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَخُوهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَظَنَنْتَ أَنِّي قَاتِلٌ أَعْرَابِيًّا مِنْ بَنِي تَمِيمٍ بِالزُّبَيْرِ؛ خَلِّ سَبِيلَهُ».[1]

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأمَّا مبلغُ سِنِّهِمَا، فقالَ ابنُ حبانَ والحاكمُ: إنَّهما كانا ابني أربعٍ وستينَ سنةً، وهوَ قولُ الواقديِّ في طلحةَ، وقيلَ فيهما غيرُ ذلكَ، فقيلَ: كانَ لطلحةَ ثلاثٌ وستونَ، قالَهُ أبو نُعيمٍ، وقيلَ: اثنتان وستونَ، قالَهُ عيسى بنُ طلحةَ، وهوَ قولُ الواقديِّ، وقيلَ: ستونَ، قالَهُ المدائنيُّ، وبهِ

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٣٢٥)، والأثر (**ضعيف**)، أخرجه الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٢٤٦٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٤٣٨)، والأصفهاني في «الأغاني» (١٨/ ٢٩٩).

صَدَّرَ ابنُ عبدِ البرِّ كلامَهُ، وقيلَ: خمسٌ وسبعونَ، حكاهُ ابنُ عبدِ البرِّ، وقالَ: ما أظنُّ ذلكَ، وقيلَ: كانتْ للزبيرِ سبعٌ وستونَ، وبهِ صدَّرَ ابنُ عبدِ البرِّ كلامَهُ، وقيلَ: ستٌّ وستونَ، وقيلَ: ستونَ، وقيلَ: تسعٌ وخمسونَ، وقيلَ: خمسٌ وسبعونَ». (١)

• قولـه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وتُوُفِّيَ سَعْدٌ، عَن ثَلاثٍ وسَبْعِينَ، سَنَةَ خَمْسٍ وخَمْسِينَ، وكانَ آخِرَ مَنْ تُوُفِّيَ مِنَ العَشَرَةِ)**.

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «(وَعَامَ خَمْسَةٍ وَخَمْسِينَ) مِنَ الْهِجْرَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ (قَضَى) أَيْ: مَاتَ سَعْدٌ -هُوَ ابْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، أَحَدُ الْعَشَرَةِ وَآخِرُهُمْ كَمَا تَقَدَّمَ مَوْتًا-، وَقِيلَ: خَمْسِينَ، أَوْ إِحْدَى، أَوْ أَرْبَعٍ، أَوْ سِتٍّ، أَوْ سَبْعٍ، أَوْ ثَمَانٍ، كُلُّهَا بَعْدَ الْخَمْسِينَ، وَالْأَوَّلُ قَوْلُ الْوَاقِدِيِّ وَابْنِ سَعْدٍ وَالْهَيْثَمِ ابْنِ عَدِيٍّ وَابْنِ نُمَيْرٍ وَأَبِي مُوسَى الزَّمِنِ وَالْمَدَايِنِيِّ، وَحَكَاهُ ابْنُ زَبْرٍ عَنِ الْفَلَّاسِ، وَرَجَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَقَالَ الْمِزِّيُّ: إِنَّهُ الْمَشْهُورُ.

وَالثَّانِي: قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ وَأَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ، وَحَكَاهُ ابْنُ سَعْدٍ، **وَالثَّالِثُ**: حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنِ الْفَلَّاسِ أَيْضًا، وَالزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عُثْمَانَ.

وَالرَّابِعُ: حُكِيَ عَنِ الْفَلَّاسِ أَيْضًا وَغَيْرِهِ، وَالْأَخِيرُ قَالَهُ أَبُو نُعَيْمٍ، وَذَلِكَ فِي قَصْرِهِ بِالْعَقِيقِ، وَحُمِلَ عَلَى أَعْنَاقِ الرِّجَالِ إِلَى الْمَدِينَةِ حَتَّى دُفِنَ بِالْبَقِيعِ، وَسِنُّهُ قِيلَ: ثَلَاثٌ وَسَبْعُونَ، وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ، وَقِيلَ: أَرْبَعٌ، وَبِهِ جَزَمَ

---

(١) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٠٥)، وانظر: «فتح المغيث» (٤/ ٣٢٥).

الْفَلَّاسُ وَابْنُ زَبْرٍ وَابْنُ قَانِعٍ وَابْنُ حِبَّانَ، وَقِيلَ: اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثٌ وَثَمَانُونَ، ثَانِيهِمَا قَوْلُ أَحْمَدَ».(١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وسعيدُ بنُ زَيْدٍ: سنةَ إِحْدَى وخَمْسِينَ، وله ثلاثٌ أو أربَعٌ وسَبْعُونَ، وعبدُ الرحمنِ بنُ عَوْفٍ: عن خَمْسٍ وسَبْعِينَ، سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وثَلاثِينَ، وأبو عُبَيْدَةَ: سَنَةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ، وله ثمانٍ وخَمْسُونَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ).**

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «(وَقَبْلَهُ سَعِيدٌ) هُوَ ابْنُ زَيْدٍ أَحَدُ الْعَشَرَةِ؛ (فَإِنَّهُ مَضَى) أَيْ: مَاتَ عَلَى الْمَشْهُورِ (سَنَةَ إِحْدَى بَعْدَ خَمْسِينَ) سَنَةً مِنَ الْهِجْرَةِ، قَالَ الْوَاقِدِيُّ وَالْهَيْثَمُ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَالْمَدَايِنِيُّ وَيَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ وَخَلِيفَةُ، وَقِيلَ: سَنَةَ خَمْسِينَ أَوِ الَّتِي بَعْدَهَا، قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَكَذَا حَكَاهُ الْوَاقِدِيُّ عَنْ بَعْضِ وَلَدِ سَعِيدٍ، وَقِيلَ: سَنَةَ اثْنَتَيْنِ؛ قَالَهُ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعْدٍ الزُّهْرِيُّ، وَقِيلَ: ثَمَانٌ؛ قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ الْكَبِيرِ»: وَلَا يَصِحُّ، فَإِنَّ سَعْدًا الَّذِي قَبْلَهُ فِي الذِّكْرِ شَهِدَهُ، وَنَزَلَ حُفْرَتَهُ، وَوَفَاتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ -كَمَا تَقَدَّمَ- قَبْلَ ذَلِكَ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ - كَمَا قَالَهُ الْوَاقِدِيُّ - بِالْعَقِيقِ أَيْضًا، وَحُمِلَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَدُفِنَ بِهَا، وَقَالَ الْهَيْثَمُ: إِنَّهَا بِالْكُوفَةِ وَصَلَّى عَلَيْهِ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، وَدُفِنَ بِهَا، وَلَا يَصِحُّ، وَسِنُّهُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ؛ إِمَّا ثَلَاثٌ، فِيمَا قَالَهُ الْمَدَايِنِيُّ وَالْهَيْثَمُ، أَوْ أَرْبَعٌ، فِيمَا قَالَهُ الْفَلَّاسُ».(٢)

وقال أبو نعيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وساق بسنده عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٣٢٥).

(٢) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٣٢٧)، وانظر: «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ٢٦).

الْأَخْنَسِ، قَالَ: «وُلِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ بَعْدَ الْفِيلِ بِعَشْرِ سِنِينَ، وَمَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ، وَهُوَ يَوْمَئِذٍ ابْنُ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، وَكَانَتْ كُنْيَتُهُ أَبَا مُحَمَّدٍ، وَدُفِنَ بِالْبَقِيعِ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ».(١)

وعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «تُوُفِّيَ أَبِي وَهُوَ ابْنُ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ سَنَةً».(٢)

وقال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وُلِدَ بعد الفيل بعشر سنين، وذكره ابن أبي خيثمة عن المدائني، وأسلم قديمًا قبل دخول دار الأرقم، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا وسائر المشاهد... مات سنة إحدى وثلاثين، وقيل: سنة اثنتين، وهو الأشهر، وعاش اثنتين وسبعين سنة، وقيل: ثماني وسبعين، والأول أثبت، ودُفِن بالبقيع، وصلَّى عليه عثمان، ويقال: الزبير بن العوام».(٣)

وقال أبو نعيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْجَرَّاحِ بْنِ هِلَالِ بْنِ وَهَيْبِ بْنِ ضَبَّةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ فِهْرٍ، لَمْ يُعْقِبْ، وَأُمُّ أَبِي عُبَيْدَةَ أُمُّ غَنْمٍ بِنْتُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ بْنِ الْعَدَّاءِ بْنِ عَامِرِ بْنِ عَمِيرَةَ بْنِ وَدِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ فِهْرٍ، وَقِيلَ: أُمَيْمَةُ بِنْتُ غَنْمِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى، هَاجَرَ إِلَى الْحَبَشَةِ، ثُمَّ قَدِمَ مَكَّةَ حَتَّى هَاجَرَ مِنْهَا إِلَى الْمَدِينَةِ، شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ، وَقَصَدَ أَبَاهُ فَقَتَلَهُ مُشْرِكًا، وَبَعَثَهُ رَسُولُ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ عَلَى سَرِيَّةِ جَيْشِ ذَاتِ الْخَبَطِ قِبَلَ السَّاحِلِ، وَبَعَثَهُ أَمِينًا وَوَالِيًّا إِلَى أَهْلِ نَجْرَانَ، فَقَالَ: «**لَأَبْعَثَنَّ**

---

(١) انظر: «معرفة الصحابة» (٤٦٦).

(٢) انظر: «معرفة الصحابة» (٤٧٠).

(٣) انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» (٤/ ٢٩٠).

إِلَيْكُمْ رَجُلًا أَمِينًا حَقَّ أَمِينٍ «وَقَالَ: «**هُوَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ**»، آخَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ، حَضَرَ السَّقِيفَةَ مَعَ الصِّدِّيقِ وَالْفَارُوقِ، فَبَايَعَ الصِّدِّيقَ بَعْدَ أَنْ نَدَبَهُ الصِّدِّيقُ لِلْمُبَايَعَةِ وَرَضِيَهُ لَهَا، وَكَانَ أَحَدَ أُمَرَاءِ الْأَجْنَادِ بِالشَّامِ، عَزَلَ بِهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ، كَانَتْ لَهُ عَقِيصَتَانِ، يَخْضِبُ بِالْحِنَّاءِ وَالْكَتَمِ، أَثْرَمَ نَحِيفًا، خَفِيفَ اللِّحْيَةِ، طُوَالًا أَجْنَأَ.

تُوُفِّيَ: فِي طَاعُونِ عَمَوَاسَ سَنَةَ ثَمَانِ عَشْرَةَ بِالْأُرْدُنِّ، وَقُبِرَ بِبِيسَانَ، وَهُوَ ابْنُ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ، وَشَهِدَ بَدْرًا وَهُوَ ابْنُ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ سَنَةً، وَصَلَّى عَلَيْهِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَاسْتَخْلَفَ خَالَهُ عِيَاضَ بْنَ غَنْمٍ الْفِهْرِيَّ، فَأَقَرَّهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَكَانَ نَقْشُ خَاتَمِهِ: الْخُمُسُ لِلَّهِ».(١)

• قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: **(قلت: وأمَّا العَبَادِلَةُ: فَعَبْدُ اللهِ بنُ عَبَّاسٍ: سنةَ ثَمَانٍ وسِتِّينَ، وابنُ عُمَرَ وابنُ الزُّبَيْرِ: في سَنَةِ ثَلاثٍ وسَبْعِينَ، وعبدُ اللهِ بنُ عَمْرٍو: سنةَ سَبْعٍ وسِتِّينَ، وأما عبدُ اللهِ بنُ مَسْعُودٍ فلَيْسَ مِنْهُمْ، قالَهُ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ، خلافًا لِلجَوْهَرِيِّ حَيْثُ عَدَّهُ مِنْهُم، وقد كَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ إِحْدَى وثَلاثِينَ)**

قال أبو يعلى رَحِمَهُ اللَّهُ: «قلت: ومن العبادلة قال - أي الإمام أحمد -: عَبْد اللهِ بْن عباس، وعَبْد اللهِ بْن عمر، وعبد الله بن الزبير، وعبد اللهِ بْنِ عَمْرِو ابْنِ الْعَاصِ، قلت لأحمد: وابْن مَسْعُودٍ؟ قَالَ: ليس عَبْد اللهِ بْن مَسْعُود من العبادلة».(٢)

---

(١) انظر: «معرفة الصحابة» (١/ ١٤٨)، وانظر: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٤/ ١٧١١)، و«الإصابة في تمييز الصحابة» (٥/ ٥١٤).

(٢) انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٤٨)، وانظر: «شرح الكافية الشافية» (١/ ٣٢٧)، =

وقال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قُلْتُ: وَيَلْتَحِقُ بِابْنِ مَسْعُودٍ فِي ذَلِكَ سَائِرُ الْعَبَادِلَةِ الْمُسَمِّينَ بِعَبْدِ اللهِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَهُمْ نَحْوُ مِائَتَيْنِ وَعِشْرِينَ نَفْسًا، وَاللهُ أَعْلَمُ».(١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**قَالَ ابنُ الصَّلاحِ: «الثالِثُ»: أَصْحَابُ المَذَاهِبِ الخَمْسَةِ المَتْبُوعَةِ**).

✍ **قلت**: وهم أصحاب المذاهب الأربعة المعروفة، وسُفيان الثوري، فسُفيان كان له مذهبٌ لكن انقرض.

قال الحافظ العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقدْ كانَ الثوريُّ معدودًا فيهمْ، لهُ مقلدونَ إلى بعدِ الخمسمائةِ، وممَّنْ ذكرَهُ معهم الغزاليُّ في «الإحياءِ»، فتوفيَ أبو عبدِ اللهِ سفيانُ بنُ سعيدٍ الثوريُّ سنةَ إحدى وستينَ ومائةٍ بالبصرةِ، قالَهُ أبو داودَ الطيالسيُّ، وابنُ معينٍ، وابنُ سعدٍ-، وادَّعى الاتفاقَ عليهِ- وابنُ حبانَ، وزادَ: في شعبانَ في دارِ عبدِ الرحمنِ بنِ مهديٍّ، وقالَ يحيى بنُ سعيدٍ: في أولها، واختُلِفَ في مولِدِهِ، فقالَ العجليُّ وغيرُ واحدٍ: سنةَ سبعٍ وتسعينَ، وقالَ ابنُ حبانَ: سنةَ خمسٍ وتسعينَ».(٢)

= «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢٦٧)، «المقنع في علوم الحديث» (٢/ ٤٩٥)، «تدريب الراوي» (٢/ ٦٧٩)، «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (٢/ ٤١٣)، «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٢٩٦).

وقد سبق تحرير هذه المسألة، والتوسع فيها في: «النَّوْعُ التَّاسِعُ وَالثَّلَاثُونَ، مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ».

(١) انظر: «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٢٩٦).

(٢) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣١٦).

✍ **قلت:** وابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يذكر في هذا النوع وفيات الجميع، إنما ذكر وفيات عدد من المشاهير، بدأ بوفاة النبي ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ والخلفاء الراشدين، وبقية العشرة، ثم تكلم بعد ذلك عن الفقهاء العبادلة ونحوهم -رضى الله عن الجميع-، ثم تكلم عن أئمة المذاهب المتبوعة، ثم تكلم عن أصحاب المصنفات والكتب الستة: البخاري ومسلم وبقية أصحاب الستة، إلى غير ذلك.

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَلَمَّا تَمَّ ذِكْرُ الْمُعَمَّرِينَ أَرْدَفَ بِأَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ، (وَقُبِضَ) أَيْ: مَاتَ أَبُو عَبْدِ اللهِ سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ (الثَّوْرِيُّ) نِسْبَةً لِثَوْرِ بْنَ عَبْدِ مَنَاةِ بْنِ أُدِّ بْنِ طَابِخَةَ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقِيلَ: لِثَوْرِ هَمْدَانَ، الْكُوفِيُّ، أَحَدُ الْأَئِمَّةِ مِنَ الْحُفَّاظِ وَالْفُقَهَاءِ الْمَتْبُوعِينَ إِلَى بَعْدِ الْخَمْسِمِائَةِ، حَسْبَمَا ذَكَرَهُ فِيهِمُ الْغَزَالِيُّ فِي (الْإِحْيَاءِ) (عَامَ إِحْدَى مِنْ بَعْدِ سِتِّينَ وَقَرْنٍ عُدَّا) أَيْ: سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ بِالْإِجْمَاعِ، كَمَا قَالَهُ ابْنُ سَعْدٍ، وَمِمَّنْ أَرَّخَهُ كَذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ وَابْنُ مَعِينٍ وَابْنُ حِبَّانَ، وَزَادَ: فِي شَعْبَانَ فِي دَارِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، يَعْنِي بِالْبَصْرَةِ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَزَادَ: فِي أَوَّلِهَا، وَاخْتُلِفَ فِي مَوْلِدِهِ: فَقَالَ الْعِجْلِيُّ وَابْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُمَا: سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ».(١)

✍ **قلت:** وهذا مما يعتني به كثير من الناس، وينبغي للمحدثين وطلبة العلم المُشتغلين بعلم الحديث أن يعرفوا وفيات هؤلاء المشاهير؛ لأن كثيرًا من الأسانيد تدور على هؤلاء المشاهير، وقد ذكر السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٣٣٦).

بعض الملوك كان يعتني بذلك، **فقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَكَانَ لِخِيَارِ الْمُلُوكِ وَالْأُمَرَاءِ بِأَهْلِهِ أَتَمُّ اعْتِنَاءٍ، حَتَّى إِنَّ الْأَمِيرَ سَنْجَرَ الدَّوَادَارِيَّ سَأَلَ الدِّمْيَاطِيَّ -وَنَاهِيكَ بِجَلَالَتِهِ- عَنْ سَنَةِ وَفَاةِ الْبُخَارِيِّ، فَلَمْ تَتَّفِقْ لَهُ الْمُبَادَرَةُ لِاسْتِحْضَارِهَا، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ، فَسَأَلَهُ عَنْهَا، فَبَادَرَ لِذِكْرِهَا؛ فَحَظِيَ عِنْدَهُ بِذَلِكَ جِدًّا، وَزَادَ فِي إِكْرَامِهِ وَتَقْرِيبِهِ».(١)

فتأمل حكمة الله عَزَّوَجَلَّ كيف أن هذا أحد الملوك يعتني بالوفيات، ويُقرب الناس، ويُبَجِّلُهم، ويرفع قدرهم لمعرفتهم بهذا؛ فتنشط هِمَمُ الناس لذلك، فَيُحْيِي الله بذلك هذا العلم.

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: تُوُفِّيَ بالبَصْرَةِ سَنَةَ إِحْدَى وسِتِّينَ ومِائَةٍ، ولَهُ أَرْبَعٌ وسِتُّونَ سَنَةً، وتُوُفِّيَ مَالِكُ بنُ أَنَسٍ بالمدينةِ سَنَةَ تِسْعٍ وسَبْعِينَ ومِائَةٍ، وقَدْ تَجَاوَزَ الثَّمَانِينَ.**

وتُوُفِّيَ أَبُو حَنِيفَةَ البَغْدَادِيُّ سنةَ خَمْسِينَ ومِائَةٍ، وله سَبْعُونَ سَنَةً، وتُوُفِّيَ الشَّافِعِيُّ مُحَمَّدُ بنُ إِدْرِيسَ بِمِصْرَ سَنَةَ أَرْبَعٍ ومِائَتَيْنِ عَنْ أَرْبَعٍ وخَمْسِينَ سَنَةً، وتُوُفِّيَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ ببغْدَادَ سَنَةَ إِحْدَى وأَرْبَعِينَ ومِائَتَيْنِ، عن سَبْعٍ وسَبْعِينَ سَنَةً، (قلت): وقد كانَ أَهْلُ الشامِ عَلَى مَذْهَبِ الأَوْزَاعِيِّ نَحْوًا مِن مِائَتَيْ سَنَةٍ، وكانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ سَبْعٍ وخَمْسِينَ ومِائَةٍ بِبَيْرُوتَ مِن سَاحِلِ الشَّامِ، ولَهُ مِنَ العُمُرِ بضعٌ وستون، وكذلكَ إِسحاقُ بنُ راهويه، فقَدْ كانَ إِمَامًا مُتَّبَعًا، له طائفةٌ يُقَلِّدُونَهُ، ويَجْتَهِدُونَ على مَسْلَكِهِ، يُقالُ لَهُمُ: الإِسْحاقِيَّةُ، وقد كَانَتْ وَفاتُهُ سَنَةَ ثَمانٍ وثَلاثِينَ ومِائَتَيْنِ، عن بضعٍ وسَبْعِينَ سَنَةً).

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٣١٠).

قال السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «(وَبَعْدُ) أَيْ: بَعْدَ الثَّوْرِيِّ وَذَلِكَ (فِي) سَنَةِ (تِسْعٍ) بِتَقْدِيمِ الْمُثَنَّاةِ الْفَوْقَانِيَّةِ (تَلِي سَبْعِينَا) بِتَقْدِيمِ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ مِنْ بَعْدِ مِائَةٍ، كَانَتْ (وَفَاةُ) إِمَامِ دَارِ الْهِجْرَةِ وَأَحَدِ الْمُقَلَّدِينَ أَبِي عَبْدِ اللهِ (مَالِكٍ) هُوَ ابْنُ أَنَسٍ فِيمَا قَالَهُ الْوَاقِدِيُّ وَأَحْمَدُ وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَالْقَعْنَبِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ نَافِعٍ الصَّائِغُ وَأَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ وَأَبُو مُصْعَبٍ وَالْمَدَائِنِيُّ وَأَبُو نُعَيْمٍ وَمُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، وَزَادَ فِي صَفَرَ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ وَقَالَ: فِي صَبِيحَةِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِنْ شَهْرِ رَبِيعٍ الْأَوَّلِ، وَأَبُو طَاهِرِ بْنُ السَّرْحِ، وَقَالَ: فِي يَوْمِ الْأَحَدِ لِثَلَاثَ عَشْرَةَ خَلَتْ مِنْهُ، وَيَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، وَقَالَ: لِعَشْرٍ مَضَيْنَ مِنْهُ، وَهِيَ فِي، هَذِهِ السَّنَةِ بِاتِّفَاقٍ، وَبِهِ جَزَمَ الذَّهَبِيُّ فِي الْعِبَرِ، وَشَذَّ هِقْلُ بْنُ زِيَادٍ فِيمَا رَوَاهُ ابْنُ فِهْرٍ مِنْ جِهَتِهِ فَقَالَ: سَنَةَ ثَمَانٍ، وَهُوَ ابْنُ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ أَوْ سَبْعٍ أَوْ تِسْعٍ أَوْ تِسْعِينَ بِالْمَدِينَةِ فِي خِلَافَةِ هَارُونَ، وَدُفِنَ بِالْبَقِيعِ وَقَبْرُهُ هُنَاكَ عَلَيْهِ قُبَّةٌ، وَاخْتُلِفَ فِي مَوْلِدِهِ فَقِيلَ: سَنَةَ تِسْعٍ وَثَمَانِينَ، قَالَهُ الْوَاقِدِيُّ وَهُوَ غَرِيبٌ، وَقِيلَ: تِسْعِينَ، وَبِهِ جَزَمَ أَبُو مُسْهِرٍ، وَقِيلَ: إِحْدَى، وَقِيلَ: اثْنَتَيْنِ، قَالَهُ أَبُو دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ، وَقِيلَ: ثَلَاثٍ، وَهُوَ أَشْهَرُ الْأَقْوَالِ، وَنُسِبَ لِأَبِي دَاوُدَ أَيْضًا، وَبِهِ جَزَمَ يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ وَأَنَّهُ سَمِعَهُ كَذَلِكَ مِنْ مَالِكٍ نَفْسِهِ، وَادَّعَى ابْنُ حَزْمٍ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ وَهُوَ مَرْدُودٌ، وَقِيلَ: سَنَةَ أَرْبَعٍ؛ قَالَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ وَزَادَ: فِي خِلَافَةِ الْوَلِيدِ، وَزَادَ غَيْرُهُ: فِي رَبِيعٍ الْأَوَّلِ، بِهَذِهِ السَّنَةِ جَزَمَ الذَّهَبِيُّ، وَيُرْوَى عَنِ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ أَيْضًا أَنَّهُ فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ، وَقِيلَ: سَنَةَ خَمْسٍ؛ قَالَهُ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ، وَيُرْوَى عَنِ ابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَقِيلَ: سَنَةَ سِتٍّ، فِيمَا قَالَ أَبُو مُسْهِرٍ أَيْضًا، وَقِيلَ: سَنَةَ سَبْعٍ، وَمَكَثَ حَمْلًا فِي بَطْنِ أُمِّهِ ثَلَاثَ

سِنِينَ فِي الْأَكْثَرِ وَقِيلَ: أَكْثَرَ مِنْهَا. وَقِيلَ: سَنَتَيْنِ. وَكَانَ مَوْضِعُ مَوْلِدِهِ بِذِي الْمَرْوَةِ فِيمَا قَالَهُ يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ.

(وَفِي الْخَمْسِينَا وَمِائَةٍ) مِنَ السِّنِينَ الْإِمَامُ الْمُقَلَّدُ أَحَدُ مِنْ عُدَّ فِي التَّابِعِينَ (أَبُو حَنِيفَةَ) النُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ الْكُوفِيُّ (قَضَى) أَيْ: مَاتَ، وَهَذَا هُوَ الْمَحْفُوظُ، كَمَا قَالَهُ رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ وَالْهَيْثَمُ وَقُنَّبُ بْنُ الْمُحَرِّرِ وَأَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ وَسَعِيدُ بْنُ كَثِيرِ بْنِ عُفَيْرٍ، وَزَادَ: فِي رَجَبٍ، وَكَذَا قَالَ ابْنُ حِبَّانَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ عَنِ ابْنِ مَعِينٍ: سَنَةَ إِحْدَى، وَقَالَ مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَلْخِيُّ: سَنَةَ ثَلَاثٍ، وَذَلِكَ بِبَغْدَادَ، ... وَمَوْلِدُهُ فِيمَا قَالَهُ حَفِيدُهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَّادٍ: سَنَةَ ثَمَانِينَ.

(وَ) إِمَامُنَا الْأَعْظَمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ (الشَّافِعِيُّ بَعْدَ قَرْنَيْنِ) كَامِلَيْنِ (مَضَى) أَيْ: مَاتَ، (لِأَرْبَعٍ) مِنَ السِّنِينَ بَعْدَهُمَا، قَالَهُ الْفَلَّاسُ وَيُوسُفُ الْقَرَاطِيسِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَزَادَ: فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ، وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ: فِي لَيْلَةِ الْخَمِيسِ آخِرَ لَيْلَةٍ مِنْهُ، وَقَالَ الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ: فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ آخِرَ يَوْمٍ مِنْهُ، وَأَشْرَفْنَا مِنْ جِنَازَتِهِ فَرَأَيْنَا هِلَالَ شَعْبَانَ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ عِشَاءِ الْآخِرَةِ، وَكَانَ قَدْ صَلَّى الْمَغْرِبَ، وَأَمَّا ابْنُ حِبَّانَ فَقَالَ: فِي شَهْرِ رَبِيعٍ الْأَوَّلِ، وَدُفِنَ عِنْدَ مَغْرِبَانِ الشَّمْسِ بِالْفُسْطَاطِ، وَرَجَعُوا فَرَأَوْا هِلَالَ شَهْرِ رَبِيعٍ الْآخِرِ؛ وَالْأَوَّلُ أَشْهَرُ،... وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ، فَعَاشَ أَرْبَعًا وَخَمْسِينَ، قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ وَالْفَلَّاسُ وَابْنُ حِبَّانَ: وَهُوَ أَشْهَرُ وَأَصَحُّ، وَقِيلَ كَمَا لِابْنِ زَبْرٍ: اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ.

(ثُمَّ قَضَى) أَيْ: مَاتَ (مَأْمُونًا) مِنْ مِحْنَةِ السُّلْطَانِ وَفِتْنَةِ الشَّيْطَانِ الْإِمَامُ الْمُقَلَّدُ أَبُو عَبْدِ اللهِ (أَحْمَدُ) بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ (فِي) سَنَةِ (إِحْدَى وَأَرْبَعِينَا) بَعْدَ الْمِائَتَيْنِ عَلَى الصَّحِيحِ الْمَشْهُورِ، وَاخْتَلَفُوا فِي كُلٍّ مِنَ الشَّهْرِ وَالْيَوْمِ، فَقَالَ ابْنُهُ عَبْدُ اللهِ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ ضَحْوَةً، وَدَفَنَّاهُ بَعْدَ الْعَصْرِ لِاثْنَتَيْ عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَتْ مِنْ رَبِيعٍ الْآخِرِ، وَهَكَذَا قَالَ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ، وَقَالَ نَصْرُ بْنُ الْقَاسِمِ الْفَرَائِضِيُّ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي شَهْرِ رَبِيعٍ الْأَوَّلِ، وَقَالَ عَبَّاسٌ الدُّورِيُّ وَمُطَيَّنٌ: لِاثْنَتَيْ عَشْرَةَ خَلَتْ مِنْهُ. زَادَ عَبَّاسٌ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِثَلَاثَ عَشْرَةَ بَقِينَ مِنْهُ، وَقَالَ ابْنُ عَمِّهِ حَنْبَلُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ حَنْبَلٍ: مَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِبَغْدَادَ، وَقَبْرُهُ ظَاهِرٌ يُزَارُ، وَمَوْلِدُهُ - فِيمَا قَالَهُ ابْنَاهُ عَبْدُ اللهِ وَصَالِحٌ عَنْهُ - فِي شَهْرِ رَبِيعٍ الْأَوَّلِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ وَكَشَفَ قَبْرَهُ حِينَ دُفِنَ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ أَبِي مُوسَى إِلَى جَانِبِهِ فَوَجَدَ كَفَنَهُ صَحِيحًا لَمْ يَبْلَ، وَجُثَّتَهُ لَمْ تَتَغَيَّرْ، وَذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِهِ بِمِائَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ سَنَةً».(١)

✍ **قلت:** هذه المذاهب أربعة اشْتُهِرت، وأربعةٌ انْقَرَضَتْ، فالمشهورةُ هي المذاهب الأربعةُ المعروفةُ، والتي انقرضت: مذهب سُفيان، ومذهب إسحاق، ومذهب الأوزاعي، ومذهب الليث بن سعد رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، كانت لهم مذاهبُ لكن انقرضت، وكذلك آخرون.

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قُلْتُ: وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الشَّامِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَوْزَاعِيِّ نَحْو مِائَتَيْ سَنَةٍ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ، وَقِيلَ: خَمْسِينَ، أَوْ إِحْدَى أَوْ سِتٍّ بِبَيْرُوتَ مِنْ سَاحِلِ الشَّامِ، وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ ثَمَانٍ

(١) انظر: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٤/ ٣٣٦).

وَثَمَانِينَ، وَكَذَلِكَ إِسْحَاقُ ابْنُ رَاهْوَيْهِ قَدْ كَانَ إِمَامًا مُتَّبَعًا، لَهُ طَائِفَةٌ يُقَلِّدُونَهُ، وَيَجْتَهِدُونَ عَلَى مَسْلَكِهِ، يُقَالُ لَهُمُ: الْإِسْحَاقِيَّةُ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ فِيمَا أَرَّخَهُ الْبُخَارِيُّ لَيْلَةَ السَّبْتِ لِأَرْبَعَ عَشْرَةَ خَلَتْ مِنْ شَعْبَانَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ عَنْ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الشَّاعِرُ: يَا هَدَّةٌ مَا هَدَدْنَا لَيْلَةَ الْأَحَدِ ... فِي نِصْفِ شَعْبَانَ لَا تُنْسَى مَدَى الْأَبَدِ.

وَقِيلَ: فِي سَنَةِ سَبْعٍ، وَكَذَلِكَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَدَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ إِمَامُ أَهْلِ الظَّاهِرِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ، وَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ قُلِّدَ وَقْتًا، وَلَكِنْ لَا نُطِيلُ لِوَفَيَاتِهِمْ».(١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: («**الرابعُ»: أَصْحَابُ كُتُبِ الحَدِيثِ الخَمْسَةُ: البُخَارِيُّ: وُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وتسعِينَ ومِائةٍ، ومَاتَ لَيْلَةَ عِيدِ الفِطْرِ سنةَ سِتٍّ وخَمْسِينَ ومِائَتَيْنِ في قريةٍ يُقالُ لَهَا: خَرْتَنْكُ، ومُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ: تُوُفِّيَ سَنَةَ إِحْدَى وسِتِّينَ ومِائَتَيْنِ عَنْ خَمْسٍ وخَمْسِينَ سَنَةً، وأبو دَاوُدَ: سَنَةَ خَمْسٍ وسَبْعِينَ ومِائَتَيْنِ، التِّرْمِذِيُّ: بَعْدَهُ بأَرْبَعِ سِنينَ، سَنَةَ تِسعٍ وسَبْعِينَ، أبو عَبْدِ الرحمنِ النَّسَائِيُّ: سَنَةَ ثَلاثٍ وثَلاثِمِائَةٍ، (قلت) وأبو عبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ يَزِيدَ بنِ مَاجَه القَزْوِينِيُّ، صاحِبُ «السنن» التي كُمِّلَ بها الكُتُبُ السِّتَّة، والسُّنَنُ الأَرْبَعَةُ بَعْدَ «الصحيحين» الَّتِي اعْتَنَى بأَطْرَافِهَا الحَافِظُ ابنُ عَسَاكِرَ، وكَذَلِكَ شَيْخُنَا الحافظُ المِزِّيُّ اعْتَنَى برجالِهَا وأَطرافِهَا، وهو كتابٌ قَوِيُّ التَّبْوِيبِ في الفِقْهِ، وقد كَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ ثَلاثٍ وسَبْعِينَ ومِائَتَيْنِ -رَحِمَهُمُ اللهُ**).

قلت: فالمسلمون إذا مات العالم ينظرون مَن هو العالم الذي يخلفه،

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٣٣٩).

فيأوون ويرجعون إليه، فيُوجههم، وينفعهم الله بتوجيهاته، فإذا أكرمهم الله بعالم سنة وأثر ونُصْرة للعقيدة والدليل، وأحيى العلوم والآثار، وعُمِّر بعد العالم الأول نحو عشرين سنة أو أكثر؛ فإن الله يُجري به خيرًا عظيمًا، ونفعًا عميمًا، لكن إذا مات عالم السنة، وخلفه رجل من أهل الكلام أو الشبهات الضالة المضلة، أو ممن يجري وراء هواه وشهواته، فلا تَسَلْ كم يقع بسببه من الفساد والانحراف، فيحمل وزره ووزر غيره، والله المستعان.

وإليك تراجم لهؤلاء الأئمة، والكلام على السنن الأربعة، من حيث الصحة والضعف، وشرط كل إمام في كتابه، وكيف قَسَّمه:

* **الأول: أَبُو عَبْدِ اللهِ الْبُخَارِيُّ مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيْلَ بنِ إِبْرَاهِيْمَ بْنِ الْمُغِيْرَةِ بنِ بَرْدِزْبَه** رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وَقِيْلَ: بَذْدُزْبَه، وَهِيَ لَفْظَةٌ بخَارِيَّةٌ، معنَاهَا الزرَّاعُ.

أَسلَمَ المُغِيْرَةُ عَلَى يَدِي اليَمَان الجُعْفِيِّ وَالِي بُخَارَى، وَكَانَ مَجُوْسِيًّا، وَطَلَبَ إِسْمَاعِيْلُ بنُ إِبْرَاهِيْمَ العِلْمَ، قال إِسْحَاقُ بنُ أَحْمَدَ بنِ خَلَفٍ، أَنَّهُ سَمِعَ البُخَارِيَّ يَقُوْلُ: «سَمِعَ أَبِي مِنْ مَالِكِ بنِ أَنَسٍ، وَرَأَى حَمَّادَ بنَ زَيْدٍ، وَصَافحَ ابْنَ المُبَارَكِ بكلتَا يَدَيْهِ».

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قُلْتُ: وَوُلِدَ أَبُو عَبْدِ اللهِ فِي شَوَّالٍ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِيْنَ وَمائَةٍ.

قال مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ الفَضْلِ البَلْخِيُّ، سَمِعْتُ أَبِي يَقُوْلُ: ذهبَتْ عينَا مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيْلَ فِي صِغَرِهِ، فرأَتْ وَالِدتُهُ فِي المَنَامِ إِبْرَاهِيْمَ الخَلِيْلَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فَقَالَ لَهَا: يَا هَذِهِ، قَدْ رَدَّ اللهُ عَلَى ابْنِكِ بصرَهُ لكَثْرَةِ بُكَائِكِ، أَوْ كَثْرَةِ

دُعَائِكِ - شكَّ البَلْخِيُّ - فَأَصْبحْنَا وَقَدْ رَدَّ اللهُ عَلَيْهِ بصرَهُ، وعن مُحَمَّدِ بنِ أَبِي حَاتِمٍ، قَالَ: قُلْتُ لأَبِي عَبْدِ اللهِ: كَيْفَ كَانَ بَدْءُ أَمرِكَ؟

قَالَ: أُلْهِمْتُ حِفْظَ الحَدِيْثِ وَأَنَا فِي الكُتَّابِ، فَقُلْتُ: كم كَانَ سِنُّكَ؟

فَقَالَ: عشرُ سِنِيْنَ، أَوْ أَقَلّ، ثُمَّ خرجْتُ مِنَ الكُتَّابِ بَعْد العشرِ، فَجَعَلْتُ أَخْتَلِفُ إِلَى الدَّاخلِيِّ وَغَيْرِهِ، فَقَالَ يَوْمًا فِيْمَا كَانَ يَقْرَأُ لِلنَّاسِ: سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ إِبْرَاهِيْمَ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ لَمْ يَرْوِ عَنْ إِبْرَاهِيْمَ، فَانْتَهَرنِي، فَقُلْتُ لَهُ: ارْجِعْ إِلَى الأَصْلِ، فَدَخَلَ فنظرَ فِيْهِ، ثُمَّ خَرَجَ، فَقَالَ لِي: كَيْفَ هُوَ يَا غُلاَمُ؟

قُلْتُ: هُوَ الزُّبَيْرُ بنُ عَدِيٍّ، عَنْ إِبْرَاهِيْمَ، فَأَخَذَ القلمَ مِنِّي، وَأَحْكَمَ كِتَابَهُ، وَقَالَ: صدقْتَ.

فَقِيْلَ لِلْبُخَارِيِّ: ابْنُ كَمْ كُنْتَ حِيْنَ رددتَ عَلَيْهِ؟ قَالَ: ابْنُ إِحْدَى عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمَّا طَعَنْتُ فِي سِتّ عَشْرَةَ سَنَةً، كُنْتُ قَدْ حفظتُ كتبَ ابْنِ المُبَارَكِ وَوَكِيْعٍ، وَعرفتُ كَلاَمَ هَؤُلاَءِ، ثُمَّ خرجْتُ مَعَ أُمِّي وَأَخِي أَحْمَدَ إِلَى مَكَّةَ، فَلَمَّا حَجَجْتُ رَجَعَ أَخِي بِهَا! وَتخلَّفْتُ فِي طلبِ الحَدِيْثِ.

قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَمَّا الصَّحِيْحُ فَهُوَ أَعْلَى مَا وَقَعَ لَنَا مِنَ الكُتُبِ السِّتَّةِ فِي أَوَّلِ مَا سَمِعْتُ الحَدِيْثَ، وَذَلِكَ فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَتِسْعِيْنَ وَسِتِّ مائَةٍ، فَمَا ظَنُّكَ بعلُوِّهِ اليَوْمَ، وَهُوَ سنَة خَمْسَ عَشْرَةَ وَسَبْعَ مائَةٍ!! لَوْ رحلَ الرَّجُلُ مِنْ مسيرَةِ سَنَةٍ لسَمَاعِهِ؛ لمَا فَرَّطَ.

كَيْفَ وَقَدْ دَامَ عُلُوُّهُ إِلَى عَامِ ثَلاَثِيْنَ، وَهُوَ أَعْلَى الكُتُبِ السِّتَّةِ سَنَدًا إِلَى النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ فِي شَيْءٍ كَثِيْرٍ مِنَ الأَحَادِيْثِ، وَذَلِكَ لأَنَّ أَبَا

عَبْدِ اللهِ أَسنُّ الجَمَاعَةِ، وَأَقْدَمُهُم لُقِيًّا لِلْكبارِ، أَخَذَ عَنْ جَمَاعَةٍ يَرْوِي الأَئِمَّةُ الخمسَةُ عَنْ رجلٍ عَنْهُم.

قَالَ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي حَاتِمٍ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ يَقُوْلُ: دَخَلْتُ بَغْدَادَ آخِرَ ثَمَانِ مَرَّاتٍ، فِي كُلِّ ذَلِكَ أُجَالِسُ أَحْمَدَ بنَ حَنْبَلٍ، فَقَالَ لِي فِي آخِرِ مَا وَدَّعْتُهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، تدعُ العِلْمَ وَالنَّاسَ، وَتصِيرُ إِلَى خُرَاسَانَ؟! قَالَ: فَأَنَا الآنَ أَذْكُرُ قَوْلَهُ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيْمَ بنَ مَعْقِلٍ، سَمِعْتُ البُخَارِيَّ يَقُوْلُ: مَا أَدخلتُ فِي هَذَا الكِتَابِ إِلاَّ مَا صَحَّ، وَتركتُ مِنَ الصِّحَاحِ كِي لاَ يطولَ الكِتَابُ.

وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي حَاتِمٍ، قُلْتُ لأَبِي عَبْدِ اللهِ: تَحْفَظُ جَمِيْعَ مَا أَدْخَلْتَ فِي المُصَنَّفِ؟ فَقَالَ: لاَ يخفَى عليَّ جَمِيْعُ مَا فِيْهِ ... إلخ».(١)

* **الثاني: مُسْلِمٌ أَبُو الحُسَيْنِ بنُ الحَجَّاجِ بنِ مُسْلِمٍ القُشَيْرِيُّ** رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: هُوَ الإِمَامُ الكَبِيْرُ، الحَافِظُ، المُجَوِّدُ، الحُجَّةُ، الصَّادِقُ، صَاحِبُ (الصَّحِيْحِ)، فَلَعَلَّهُ مِنْ مَوَالِي قُشَيْرٍ، قِيْلَ: إِنَّهُ وُلِدَ: سَنَةَ

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل» (٧ / ١٩١)، «طبقات الحنابلة» (١ / ٢٧١، ٢٧٩)، «تاريخ بغداد» (٢ / ٤، ٣٣)، «اللباب» (١ / ١٢٥)، «وفيات الأعيان» (٤ / ١٨٨، ١٩١)، «تهذيب الكمال» (١١٦٨، ١١٧٢)، «تذهيب التهذيب» (٣ / ١٨٥ / ٢، ١٨٩ / ١)، «جامع الأصول» (١ / ١٨٦)، «العبر» (٢ / ١٢، ١٣)، «تذكرة الحفاظ» (٢ / ٥٥٥، ٥٥٧)، «الوافي بالوفيات» (٢ / ٢٠٦، ٢٠٩)، «طبقات الشافعية» للسبكي(٢ / ٢١٢، ٢٤١)، «البداية والنهاية» (١١ / ٢٤، ٢٦)، «تهذيب التهذيب» (٩ / ٤٧، ٥٥)، «مقدمة فتح الباري»، «النجوم الزاهرة» (٣ / ٢٥، ٢٦) «طبقات الحفاظ» (٢٤٨، ٢٤٩)، «خلاصة تذهيب الكمال» (٣٢٧)، «طبقات المفسرين» (٢ / ١٠٠).

أَرْبَعٍ وَمائَتَيْنِ.

وَأَوَّلُ سَمَاعِه فِي سَنَةِ ثَمَانِ عَشْرَةَ مِنْ يَحْيَى بنِ يَحْيَى التَّمِيْمِيِّ، وَحَجَّ فِي سَنَةِ عِشْرِيْنَ وَهُوَ أَمردُ، فسَمِعَ بِمَكَّةَ مِنَ: القَعْنَبِيِّ - فَهُوَ أَكْبَرُ شَيْخٍ لَهُ - وَسَمِعَ بِالْكُوْفَةِ مِنْ: أَحْمَدَ بنِ يُوْنُسَ، وَجَمَاعَةٍ، وَأَسرَعَ إِلَى وَطَنِهِ، ثُمَّ ارْتَحَلَ بَعْدَ أَعْوَامٍ قَبْلَ الثَّلاَثِيْنَ، وَأَكْثَرَ عَنْ عَلِيِّ بنِ الجَعْدِ، لَكِنَّهُ مَا رَوَى عَنْهُ فِي (الصَّحِيْحِ) شَيْئًا، وَسَمِعْتُ الحُسَيْن بن مَنْصُوْرٍ يَقُوْلُ: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بنَ رَاهْوَيْه ذكر مسلمًا، فَقَالَ بِالفَارِسيَّة كَلاَمًا مَعْنَاهُ: أَي رَجُل يَكُوْن هَذَا، ثُمَّ قَالَ أَحْمَدُ بنُ سَلَمَةَ: وَعُقِد لمُسْلِم مَجْلِسُ المذاكرة، فَذُكِرَ لَهُ حَدِيْثٌ لَمْ يَعْرِفه، فَانْصَرَفَ إِلَى مَنْزِلِهِ، وَأَوْقَدَ السِّرّاجَ، وَقَالَ لِمَنْ فِي الدَّار: لاَ يَدْخُل أَحَد مِنْكُم، فَقِيْلَ لَهُ: أُهدِيَت لَنَا سَلَّةٌ تمر، فَقَالَ: قدِّموهَا، فَقَدَّموهَا إِلَيْهِ، فكَانَ يَطَّلِب الحَدِيْث، وَيَأخذ تمرَة تمرَة، فَأَصبح وَقَدْ فنِي التَّمْر، وَوجد الحَدِيْث» رَوَاهَا: أَبُو عَبْدِ اللهِ الحَاكِم، ثُمَّ قَالَ: زَادنِي الثِّقَة مِنْ أَصْحَابنَا أَنَّهُ مِنْهَا مَاتَ.

قَالَ أَحْمَد بن سَلَمَةَ: كُنْت مَعَ مُسْلِم فِي تَأْلِيف (صَحِيْحه) خَمْسَ عَشْرَةَ سنَة، قَالَ: وَهُوَ اثْنَا عَشرَ أَلف حَدِيْث.

قُلْتُ -أي الذهبي-: يَعْنِي بِالمُكَرَّر، بِحَيْث إِنَّهُ إِذَا قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَأَخْبَرَنَا ابْنُ رمح يُعدَّان حَدِيْثَيْنِ، اتَّفَقَ لَفْظُهُمَا أَوِ اخْتَلَف فِي كَلِمَة.

قَالَ أَبُو قُرَيْش الحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: كُنَّا عِنْد أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيّ، فَجَاءَ مُسْلِم بن الحَجَّاجِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَجلَسَ سَاعَة، وَتذَاكرَا، فَلَمَّا ذهب، قُلْتُ لأَبِي زُرْعَةَ: هَذَا جَمَعَ أَرْبَعَةَ آلاَف حَدِيْث فِي (الصَّحِيْحِ)!

فَقَالَ: وَلِمَ تَرَكَ البَاقِي؟ لَيْسَ لِهَذَا عَقْلٌ؛ لَوْ دَارَى مُحَمَّدَ بن يَحْيَى؛ لصَار

رَجُلًا.(١)

قَالَ سَعِيْد البَرْذَعِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: شهِدتُ أَبَا زُرْعَةَ ذكر «صحيح مسلم»، وَأَنَّ الفَضْل الصَّائِغ أَلَّف عَلَى مثَاله، فَقَالَ: هَؤُلاَءِ أَرَادُوا التَّقَدُّم قَبْل أَوَانه، فعملُوا شَيْئًا يتسوقُوْنَ بِهِ.(٢)

قَالَ أَبُو بَكْرٍ الخَطِيْبُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كَانَ مُسْلِم يناضل عَنِ البُخَارِيّ، حَتَّى أَوحش مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُحَمَّد بن يَحْيَى بِسَبَبِهِ.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ثُمَّ إِن مسلمًا - لِحِدَّةٍ فِي خُلُقه - انْحَرَفَ أَيْضًا عَنِ البُخَارِيّ، وَلَمْ يَذْكُر لَهُ حَدِيْثًا، وَلاَ سَمَّاهُ فِي «صحيحه»، بَلِ افتَتَح الكِتَاب بِالحطِّ عَلَى مَن اشْترط اللُّقِي لِمَنْ رَوَى عَنْهُ بصيغَة: «عَن»، وَادَّعَى الإِجْمَاع فِي أَنَّ المعَاصرَة كَافيَةٌ، وَلاَ يتوَقَّف فِي ذَلِكَ عَلَى العِلْم بِالتقَائِهِمَا، وَوَبَّخَ مِنِ اشْترط ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَقُوْلُ ذَلِكَ أَبُو عَبْدِ اللهِ البُخَارِيّ، وَشَيْخه عَلِيّ بن المَدِيْنِيِّ، وَهُوَ الأَصوب الأَقْوَى.

---

(١) لقد أصبحت مكانة مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وشهرته ونفعه للأمة أكثر من محمد بن يحيى، ومسلم انتصر للبخاري، ومحمد بن يحيى تعنت مع البخاري، والأئمة الذين جاءوا بعدهما دافعوا عن البخاري، فلا يستحق مسلم أن يقول فيه أبو زرعة **رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ**: «ليس لهذا عقل»!!!

(٢) غفر الله لأبي زرعة، وأقلُّ ما يؤخذ عليه في هذه الكلمة: تدخُّله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في النيات، ولا يعلم حقيقة ذلك إلا الله -عزو جل-، وهذا خطأ ليس بقليل، فكيف إذا كان قد أخطأ في ذلك، وقد أبقى الله «الصحيحين» في الأمة، وتلقتهما الأمة بالقبول، وهذا إن دلَّ على شيء؛ فإنما يشير إلى إخلاص البخاري ومسلم في تصنيفهما الكتابين، وهذا بالإضافة إلى جواب مسلمٍ على كل ما انتُقِدَ عليه.

تُوُفِّيَ: سَنَة إِحْدَى وَسِتِّيْنَ وَمائَتَيْنِ، بِنَيْسَابُوْرَ، عَنْ بِضْع وَخَمْسِيْنَ سَنَةً». (١)

* **الثالث: أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بنُ الأَشْعَثِ بنِ شَدَّادٍ** رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: الإِمَامُ، شَيْخُ السُّنَّةِ، مُقَدَّمُ الحُفَّاظِ، أَبُو دَاوُدَ الأَزْدِيُّ، السِّجِسْتَانِيُّ، مُحَدِّثُ البَصْرَةِ، وُلِدَ: سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَمائَتَيْنِ، وَرَحَلَ، وَجَمَعَ، وَصَنَّفَ، وَبَرَعَ فِي هَذَا الشَّأْنِ.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الآجُرِّيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: سَمِعْتُهُ يَقُوْلُ: وُلِدْتُ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ عَلَى عَفَّانَ سَنَةَ عِشْرِيْنَ، وَدَخَلْتُ البَصْرَةَ وَهُم يَقُوْلُوْنَ: أَمْسِ مَاتَ عُثْمَانُ بنُ الهَيْثَمِ المُؤَذِّنُ، فَسَمِعْتُ مِنْ أَبِي عُمَرَ الضَّرِيْرِ مَجْلِسًا وَاحِدًا.

قَالَ الخَطِيْبُ أَبُو بَكْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: يُقَالُ: إِنَّهُ صَنَّفَ كِتَابَهُ «السنن» قَدِيْمًا، وَعَرَضَهُ عَلَى أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، فَاسْتَجَادَهُ، وَاسْتَحْسَنَهُ.

قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: كَانَ أَبُو دَاوُدَ مَعَ إِمَامَتِهِ فِي الحَدِيْثِ وَفُنُوْنِهِ مِنْ كِبَارِ الفُقَهَاءِ، فَكِتَابُهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَهُوَ مِنْ نُجَبَاءِ أَصْحَابِ الإِمَامِ أَحْمَدَ، لازَمَ مَجْلِسَهُ مُدَّةً، وَسَأَلَهُ عَنْ دِقَاقِ المَسَائِلِ فِي الفُرُوْعِ وَالأُصُوْلِ، وَكَانَ عَلَى

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ١٨٢، ١٨٣)، و«الفهرست» (٢٨٦)، و«تاريخ بغداد» (١٣ / ١٠٠، ١٠٤)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ٣٣٧، ٣٣٩)، و«الأنساب» (ورقة: ٤٥٣ / ب)، و«اللباب» (٣ / ٣٨)، و«جامع الأصول» (١ / ١٨٧)، و«تهذيب الأسماء واللغات» الجزء الثاني من القسم الأول، (ص: ٨٩، ٩٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٢ / ٥٨٨، ٥٩٠)، «العبر» (٢ / ٢٣)، و«البداية والنهاية» (١١ / ٣٣، ٣٥).

مَذْهَبِ السَّلَفِ فِي اتِّبَاعِ السُّنَّةِ وَالتَّسْلِيمِ لَهَا، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الآجُرِّيُّ: تُوُفِّيَ أَبُو دَاوُدَ: فِي سَادِسِ عَشر شَوَّال، سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعِيْنَ وَمائَتَيْنِ». (١)

*** الرابع: التِّرْمِذِيُّ، مُحَمَّدُ بنُ عِيْسَى بنِ سَوْرَةَ بنِ مُوْسَى بنِ الضَّحَّاكِ** رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الحَافِظُ، العَلَمُ، الإِمَامُ، البَارِعُ، ابْنُ عِيْسَى السُّلَمِيُّ، التِّرْمِذِيُّ الضَّرِيرُ، مُصَنِّفُ «الجامع»، وَكِتَابَ «العلل»، وَغَيْرَ ذَلِكَ، اخْتُلِفَ فِيْهِ، فَقِيْلَ: وُلِدَ أَعْمَى، وَالصَّحِيْحُ: أَنَّهُ أَضَرَّ فِي كِبَرِهِ، بَعْدَ رِحْلَتِهِ وَكِتَابَتِهِ العِلْمَ، وُلِدَ: فِي حُدُوْدِ سَنَةِ عَشْرٍ وَمائَتَيْن، وَارْتَحَلَ، فَسَمِعَ بِخُرَاسَانَ وَالعِرَاقِ وَالحَرَمَيْنِ، وَلَمْ يَرْحَلْ إِلَى مِصْرَ وَالشَّامِ.

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَانَ أَبُو عِيْسَى مِمَّن جَمَعَ، وَصَنَّفَ وحَفِظَ، وذَاكَرَ.

قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فِي «الجامع» عِلْمٌ نَافِعٌ، وَفَوَائِدُ غَزِيْرَةٌ، وَرُؤُوْسُ المَسَائِلِ، وَهُوَ أَحَدُ أُصُوْلِ الإِسْلاَمِ، لَوْلاَ مَا كَدَّرَهُ بِأَحَادِيْث وَاهِيَّةٍ، بَعْضُهَا مَوْضُوْعٌ، وَكَثِيرٌ مِنْهَا فِي الفَضَائِلِ، مَاتَ: سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِيْنَ وَمائَتَيْن بِتِرْمِذَ». (٢)

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل» (٤ / ١٠١ – ١٠٢)، و«تاريخ بغداد» (٩ / ٥٥ – ٥٩)، و«طبقات الحنابلة» (١ / ١٥٩ – ١٦٢)، و«تاريخ ابن عساكر» (٧ / ٢٧١ – ٢٧٤)، و«المنتظم» (٥ / ٩٧ – ٩٨)، و«وفيات الأعيان» (٢ / ٤٠٤ – ٤٠٥)، «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٠٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٢ / ٥٩١ – ٥٩٣)، و«العبر» (٢ / ٥٤ – ٥٥)، و«طبقات السبكي» (٢ / ٢٩٣ – ٢٩٦).

(٢) انظر: «وفيات الأعيان» (٤ / ٢٧٨)، و«تهذيب الكمال» (١٢٥٤، ١٢٥٥)، =

* **الخامس: النَّسَائِيُّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدُ بنُ شُعَيْبِ بنِ عَلِيٍّ** رَحِمَهُ اللَّهُ.

الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثَّبْتُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، نَاقِدُ الحَدِيْثِ، صَاحِبُ «السنن»، وُلِدَ بِنَسَا فِي سَنَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ وَمائَتَيْنِ، وَطَلَبَ العِلْمَ فِي صِغَرِهِ، فَارْتَحَلَ إِلَى قُتَيْبَةَ فِي سَنَةِ ثَلاَثِيْنَ وَمائَتَيْنِ، فَأَقَامَ عِنْدَهُ بِبَغْلاَنَ سَنَةً، فَأَكْثَرَ عَنْهُ.

وَكَانَ مِنْ بُحُوْرِ العِلْمِ، مَعَ الفَهْمِ، وَالإِتْقَانِ، وَالبَصَرِ، وَنَقْدِ الرِّجَالِ، وَحُسْنِ التَّأْلِيْفِ، جَالَ فِي طَلَبِ العِلْمِ فِي خُرَاسَانَ، وَالحِجَازِ، وَمِصْرَ، وَالعِرَاقِ، وَالجَزِيْرَةِ، وَالشَّامِ، وَالثُّغُوْرِ، ثُمَّ اسْتَوْطَنَ مِصْرَ، وَرَحَلَ الحُفَّاظُ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَبْقَ لَهُ نَظِيْرٌ فِي هَذَا الشَّأْنِ، وَكَانَ شَيْخًا مَهِيْبًا، مَلِيْحَ الوَجْهِ، ظَاهِرَ الدَّمِ، حَسَنَ الشَّيْبَةِ.

قَالَ قَاضِي مِصْرَ أَبُو القَاسِمِ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ السَّعْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ شُعَيْبٍ النَّسَائِيُّ، أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بنُ رَاهْوَيْه، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَعْيَنَ قَالَ: قُلْتُ لاِبْنِ المُبَارَكِ: إِنَّ فلاَنًا يَقُوْلُ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي ﴾ [طه:١٤] مَخْلُوْقٌ فَهُوَ كَافِرٌ.

فَقَالَ ابْنُ المُبَارَكِ: صَدَقَ، قَالَ النَّسَائِيُّ: بِهَذَا أَقُوْلُ.

قَالَ الوَزِيْرُ ابْنُ حِنْزَابَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بنَ مُوْسَى المأَمونِيَّ – صَاحِبُ النَّسَائِيّ قَالَ: سَمِعْتُ قَوْمًا يُنْكِرُوْنَ عَلَى أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ

=

و«تذكرة الحفاظ» (٢ / ٦٣٣ – ٦٣٥)، و«ميزان الاعتدال» (٣ / ٦٧٨)، و«الوافي بالوفيات» (٤ / ٢٩٤ – ٢٩٦)، «البداية والنهاية» (١١ / ٦٦ – ٦٧)، و«تهذيب التهذيب» (٩ / ٣٨٧ – ٣٨٩).

كِتَاب «الخَصَائِص» لِعَلِيٍّ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وَتَرْكَهُ تَصْنِيْفَ فَضَائِلَ الشَّيْخَيْنِ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: دَخلتُ دِمَشْقَ وَالمُنْحَرِفُ بِهَا عَنْ عَلِيٍّ كَثِيْر، فَصَنَّفْتُ كِتَابَ «الخَصَائِصِ»؛ رَجَوْتُ أَنْ يَهْدِيَهُمُ الله تَعَالَى.

ثُمَّ إِنَّهُ صَنَّفَ بَعْدَ ذَلِكَ فَضَائِلَ الصَّحَابَةِ، فَقِيْلَ لَهُ وَأَنَا أَسْمَعُ: أَلاَ تُخْرِجُ فَضَائِلَ مُعَاوِيَةَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -؟ فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أُخْرِجُ؟ حَدِيْثَ: (**اللَّهُمَّ لاَ تُشْبِعْ بَطْنَهُ**) فَسَكَتَ السَّائِلُ.

قال الذهبي رَحِمَهُٱللَّهُ: قُلْتُ: لَعَلَّ أَنْ يُقَالْ هَذِهِ مَنْقَبَةٌ لِمُعَاوِيَةَ لِقَوْلِهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: (**اللَّهُمَّ مَنْ لَعَنْتُهُ أَوْ سَبَبْتُهُ؛ فَاجعَلْ ذَلِكَ لَهُ زَكَاةً وَرَحْمَةً**).

قَالَ الحَاكِمُ رَحِمَهُٱللَّهُ: كَلاَمُ النَّسَائِيِّ عَلَى فَقْهِ الحَدِيْثِ كَثِيْرٌ، وَمَنْ نَظَرَ فِي «سننه» تَحَيَّرَ فِي حُسْنِ كَلاَمِهِ.

قَالَ ابْنُ الأَثِيْرِ رَحِمَهُٱللَّهُ: كَانَ شَافِعِيًّا لَهُ مَنَاسِكَ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَكَانَ وَرِعًا مُتَحَرِّيًا.

قِيْلَ: إِنَّهُ أَتَى الحَارِثَ بنَ مِسْكِيْنٍ فِي زِيٍّ أَنْكَرَهُ، عَلَيْهِ قَلَنْسُوَةٌ وَقَبَاءٌ، وَكَانَ الحَارِثُ خَائِفًا مِنْ أُمُورٍ تَتَعَلَّقُ بِالسُّلْطَانِ، فَخَافَ أَنْ يَكُوْنَ عينًا عَلَيْهِ، فَمَنَعَهُ، فَكَانَ يَجِيْءُ فَيَقْعُدُ خَلْفَ البَابِ وَيَسْمَعُ، وَلِذَلِكَ مَا قَالَ: حَدَّثَنَا الحَارِثُ، وَإِنَّمَا يَقُوْلُ: قَالَ الحَارِثُ بنُ مِسْكِيْنٍ قِرَاءةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ، قَالَ ابْنُ الأَثِيْرِ: وَسَأَل أَمِيْرٌ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ (سُنُنِهِ): أَصَحِيْحٌ كُلُّهُ؟ قَالَ: لاَ، قَالَ: فَاكتُبْ لَنَا مِنْهُ الصَّحِيْحَ، فَجَرَّدَ «المُجْتَبى».

قال الذهبي رَحِمَهُٱللَّهُ: هَذَا لَمْ يَصِحَّ، بَلِ «المُجْتَبى» اخْتِيَارُ ابْنُ السُّنِّيّ.

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ رَحِمَهُٱللَّهُ: خَرَجَ حَاجًّا، فَامتُحِنَ بِدِمَشْق، وَأَدْرَكَ الشَّهَادَةَ،

فَقَالَ: مِنْ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَثَلاَثِ مائَةٍ، وَتُوُفِّي بِفِلَسْطِيْنَ فِي يَوْمِ الاثْنَيْنِ لِثَلاَثِ عَشْرَةَ خَلَتْ مِنْ صَفَرٍ، سَنَةَ ثَلاَثٍ». (١)

*** السادس: ابْنُ مَاجَهْ، مُحَمَّدُ بنُ يَزِيْدَ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الحَافِظُ، الكَبِيْرُ، الحُجَّةُ، المُفَسِّرُ، أَبُو عَبْدِ اللهِ ابنِ مَاجَه القَزْوِيْنِيُّ، مُصَنِّفُ «السنن»، و «التَّارِيْخِ»، و «التفسير»، وَحَافِظُ قَزْوِيْنَ فِي عَصْرِهِ، وُلِدَ: سَنَةَ تِسْعٍ وَمائَتَيْنِ.

وَعَنِ ابْنِ مَاجَهْ، قَالَ: عَرَضْتُ هَذِهِ «السنن» عَلَى أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ، فَنَظَر فِيْهِ، وَقَالَ: أَظُنُّ إِنْ وَقَعَ هَذَا فِي أَيْدِي النَّاسِ تَعَطَّلَتْ هَذِهِ الجَوَامِعُ، أَوْ أَكْثَرُهَا، ثُمَّ قَالَ: لَعَلَّ لاَ يَكُونُ فِيْهِ تَمَامُ ثَلاَثِيْنَ حَدِيْثًا، مِمَّا فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ، أَوْ نَحْو ذَا.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قُلْتُ: قَدْ كَانَ ابْنُ مَاجَهْ حَافِظًا نَاقِدًا صَادِقًا، وَاسِعَ العِلْمِ، وَإِنَّمَا غَضَّ مِنْ رُتْبَةِ «سننه» مَا فِي الكِتَابِ مِنَ المَنَاكِيْرِ، وَقَلِيْلٌ مِنَ المَوْضُوْعَاتِ، وَقَوْلُ أَبِي زُرْعَةَ - إِنْ صَحَّ - فَإِنَّمَا عَنَى بِثَلاَثِيْنَ حَدِيْثًا؛ الأَحَادِيْثَ المطرحَةِ السَّاقِطَةِ، وَأَمَّا الأَحَادِيْث الَّتِي لاَ تَقُوْمُ بِهَا حُجَّةٌ فَكَثِيْرَةٌ، لَعَلَّهَا نَحْوُ الأَلْفِ.

---

(١) انظر: «المنتظم» (٦ / ١٣٢ ١٣١)، «الكامل في التاريخ» (٨ / ٩٦)، «وفيات الأعيان» (١ / ٧٨ ٧٧)، «تهذيب الكمال» (١ / ٢٥ ٢٣)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٢٥)، «تذكرة الحفاظ» (٢ / ٧٠١ ٦٩٨)، «العبر» (٢ / ١٢٤، ١٢٣)، «دول الإسلام» (١ / ١٨٤)، «الوافي بالوفيات» (٦ / ٤١٧ ٤١٦)، «مرآة الجنان» (٢ / ٢٤١ ٢٤٠)، «طبقات الشافعية» للسبكي (٣/ ١٦ ١٤)، (٣/ ١٨٨).

قَالَ أَبُو يَعْلَى الخَلِيْلِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هُوَ ثِقَةٌ كَبِيْرٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، مُحْتَجٌّ بِهِ، لَهُ مَعْرِفَةٌ بِالحَدِيْثِ وَحِفْظٌ، ارْتَحَلَ إِلَى العِرَاقَيْنِ، وَمَكَّةَ، وَالشَّامِ، وَمِصْرَ، وَالرَّيِّ لَكَتْبِ الحَدِيْثِ.

قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قلتُ: كتابه في «السنن»، جامعٌ جيدٌ، كثيرُ الأبواب والغرائب، وفيه أحاديث ضعيفة جدًّا، حتى بلغني أن السري كان يقول: مهما انفرد بخبرٍ فيه؛ هو ضعيفٌ غالبًا، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي، وفي الجملة: ففيه أحاديث منكرةٌ، والله تعالى المستعان، ثم وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه: (سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول: كل ما انفرد به ابن ماجه؛ فهو ضعيف، يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة. انتهى ما وجدته بخطه)، وهو القائل -يعني وكلامه هو ظاهر كلام شيخه-، لكن حَمْلَه على الرجال أَوْلى، وأما حَمْله على أحاديث فلا يصح، كما قدمت ذكره من وجود الأحاديث الصحيحة والحسان مما انفرد به من الخمسة...، وفاته: سَنَةَ ثَلاَثٍ وَسَبْعِيْنَ وَمائَتَيْنِ».(١)

(١) انظر: «تاريخ ابن عساكر» (١٦ / ٦٣ - ٦٤)، «المنتظم» (٥ / ٩٠)، «وفيات الأعيان» (٤ / ٢٧٩)، «تهذيب الكمال» (١٢٩٠ – ١٢٩١)، «تذهيب التهذيب» (٤ / ١٣)، «تذكرة الحفاظ» (٦٣٦ – ٦٣٧)، «الوافي بالوفيات» (٥ / ٢٢٠)، «البداية والنهاية» (١١ / ٥٢)، «تهذيب التهذيب» (٩ / ٥٣٠ – ٥٣٢)، «النجوم الزاهرة» (٣ / ٧٠)، «طبقات الحفاظ» (٢٧٨ – ٢٧٩)، «خلاصة تذهيب الكمال» (٣٦٥).

✍ قلت: وهاكَ الكلام على السنن الأربع:

❒ أولاً: كتاب «السنن» لأبي دود:

ثناء العلماء عليه: قال أبو زكريا الساجي: «كتاب الله أَصْلُ الإسلام، وكتاب «السنن» لأبي داود عَهْدُ الاسلام».

وقال محمد بن مخلد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لما صنف أبو داود «السنن» وقرأه على الناس؛ صار كتابه لأهل الحديث كالمصحف يتبعونه، وأقرّ له أهلُ زمانه بالحفظ فيه».

وقال الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال ابن الأعرابي -وأشار إلى النسخة وهي بين يديه-: «لو أن رجلًا لم يكن عنده من العلم إلى المصحف الذي فيه كتاب الله، ثم هذا الكتاب؛ لم يحتج معهما إلى شيء من العلم بتة».

وعَلَّق الخطابي على كلمة ابن الأعرابي هذه، فقال: وهذا - كما قال - لا شكّ فيه؛ لأن الله تعالى أنزل كتابه تبيانًا لكل شيء، وقال: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٣٨] فأخبر سبحانه أنه لم يغادر شيئًا من أمر الدين لم يتضمن بيانَه الكتابُ، إلا أن البيان على ضربين: بيان جلي تناوله الذِّكْر نَصًّا، وبيان خفي اشتمل عليه معنى التلاوة ضِمْنًا؛ فما كان من هذا الضرب كان تفصيل بيانه موكولًا إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو معنى قوله سبحانه ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:٤٤]، من جمع بين الكتاب والسنة؛ فقد استوفى وَجْهَي البيان، وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمهات السنن وأحكام الفقه ما لا نعلم مُتَقَدِّمًا سَبَقَهُ إليه، ولا متأخِّرًا لَحِقَهُ فيه».

وقال الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كتاب السنن لأبي داود كتابٌ شريف، لم يُصَنَّف في علم الدين كتابٌ مثلُهُ، وقد رُزِقَ القبول من الناس كافة؛ فصار حَكَمًا بين فِرَقِ العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، فلكُلٍّ فيه وِرْدٌ، ومنه شِرْبٌ، وعليه مُعَوَّل أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب وكثير من مدن أقطار الأرض، فأما أهل خراسان فقد أُولِعَ أكثرهم بكتابي محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج ومن نحا نحوهما في جمع الصحيح على شرطهما في السبك والانتقاد، إلا أن كتاب أبي داود أحسن رَصْفًا، وأكثر فقهًا».

وقال الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام: حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث سقيم، فالصحيح عندهم: ما اتصل سنده، وعُدِّلَتْ نَقَلَتَه، والحسن منه: ما عُرِفَ مَخْرَجُه، واشْتَهَر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يَقْبَله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء، وكتاب أبي داود جامع لهذين النوعين من الحديث، فأما السقيم منه؛ فعلى طبقات: شرُّها الموضوع، ثم المقلوب - أعني ما قُلِبَ إسناده - ثم المجهول، وكتاب أبي داود خَلِيٌّ منها، بريء من جملة وجوهها، فإن وقع فيه شيء من بعض أقسامها لِضَرْبٍ من الحاجة تدعوه إلى ذِكْره؛ فإنه لا يألو أن يُبَيِّن أمره، ويَذْكُر علته، ويَخْرُجَ من عهدته.

وحُكِي لنا عن أبي داود أنه قال: ما ذَكَرْتُ في كتابي حديثًا اجتمع الناس على تركه، وكان تصنيف علماء الحديث - قبل زمان أبي داود - الجوامع والمسانيد ونحوهما، فَتَجْمَعُ تلك الكُتبُ إلى ما فيها من السنن والأحكام أخبارًا وقصصًا ومواعظ وآدابًا، فأما السنن المحضة؛ فلم يقصد واحدٌ منهم

جمعها واستيفاءها، ولم يقدر على تخليصها واختصار مواضعها من أثناء تلك الأحاديث الطويلة، ومن أدلة سياقها على حسب ما اتفق لأبي داود، ولذلك حلّ هذا الكتاب عند أئمة الحديث وعلماء الأثر محل العجب، فَضُرِبَتْ فيه أكباد الإبل، ودامت إليه الرَّحلُ.

وقال أبو حامد الغزالي عن «سنن أبي داود: «إنها تكفي المجتهد في أحاديث الأحكام».

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لما كان كتاب «السنن» لأبي داود رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الإسلام بالموضع الذي خَصَّه الله به، بحيث صار حَكَمًا بين أهل الإسلام، وفَصْلًا في موارد النزاع والخصام، فإليه يتحاكم المنصفون، وبحكمه يرضى المحققون؛ فإنه جَمَعَ شمل أحاديث الأحكام، ورتبها أحسن ترتيب، ونَظَمَها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، واطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء».

*** ثناء الإمام أحمد عليه:**

قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَقَدْ أَخْبَرَنَا بِالْحَدِيثِ الَّذِي سَمِعَهُ أَحْمَدُ مِنْ أَبِي دَاوُدَ أَبُو الْفَرَجِ الطَّنَاجِيرِيُّ، فساق بسنده، عَنْ أَبِي الْعُشَرَاءِ الدَّارِمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ سُئِلَ عَنِ الْعَتِيرَةِ، فَحَسَّنَهَا، قَالَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ: قَالَ أَبِي: فَذَكَرْتُهُ لأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ؛ فَاسْتَحْسَنَهُ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَقَالَ لِي: اقْعُدْ، فَدَخَلَ، فَأَخْرَجَ مِحْبَرَةً وَقَلَمًا وَوَرَقَةً، وَقَالَ: أَمْلِهِ عَلَيَّ، فَكَتَبَهُ عَنِّي، ثُمَّ شَهِدْتُهُ يَوْمًا آخَرَ وَجَاءَهُ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ أَبِي سَمِينَةَ، فَقَالَ لَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ اكْتُبْهُ عَنْهُ، فَسَأَلَنِي، فَأَمْلَيْتُهُ عَلَيْهِ».

* شرط أبي داود في السنن

قال ابن طاهر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما أبو داود فمن بعده فإن كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: صحيح، وهو الجنس المخرج في هذين الكتابين للبخاري ومسلم، فإن أكثر ما في هذه الكتب مخرج في هذين الكتابين، والكلام عليه كالكلام على «الصحيحين» فيما اتفقا عليه واختلفا فيه.

القسم الثاني: صحيح على شرطهم، حكى أبو عبد الله ابن منده أن شرط أبي داود والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يُجْمَع على تركهم، إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال.

ويكون هذا القسم من الصحيح، فإن البخاري قال: أحفظ مئة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح. ومسلم قال: أخرجت المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة.

ثم إنّا رأيناهما أخرجا في كتابيهما - ما اتفقا عليه وما انفردا به - قريب عشرة آلاف تزيد أو تنقص؛ فعلمنا أنه قد بقي من الصحيح الكثير، إلا أن طريقه لا يكون كطريق ما أخرجاه في هذين الكتابين، فما أخرجوه مما انفردوا به دونهما، فإنه من جملة ما تركه البخاري ومسلم من جملة الصحيح.

والقسم الثالث: أحاديث أخرجوها للضدية في الباب المتقدم، وأوردوها لا قطعا منهم بصحتها، وربما أبان المخرج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة.

▪فإن قيل: لم أودعوها كتبهم ولم تِصَحَّ عندهم؟

فالجواب من ثلاثة أوجه:

أحدها: رواية قوم لها واحتجاجهم بها، فأوردوها، وبينوا سقمها لتزول الشبهة.

والثاني: أنهم لم يشترطوا ما ترجمه البخاري ومسلم ـ رَضِي الله عَنهُما ـ على ظهر كتابيهما من التسمية بالصحة؛ فإن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: ما أخرجت في كتابي إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول»، ومسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: ليس كل حديث صحيح أودعته هذا الكتاب، وإنما أخرجت ما أجمعوا عليه»، ومن بعدهما لم يقولوا ذلك، فإنهم كانوا يخرجون الشيء وضده.

والثالث: أن يقال لقائل هذا الكلام: رأينا الفقهاء وسائر العلماء يوردون أدلة الخصم في كتبهم، مع علمهم أن ذلك ليس بدليل؛ فكان فعلهما هذا كفعل الفقهاء. والله أعلم.(١)

كثرة الانقطاع والإبهام في سنن أبي داود:

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما الأحاديث التي في إسنادها انقطاع، أو إبهام؛ ففي الكتاب من ذلك أحاديث كثيرة، ... فذكر أمثلة، ثم قال: فالصواب: عدم الاعتماد على مجرد سكوته؛ لما وصفنا أنه يحتج

---

(١) ✍ **قلت**: سبق الكلام على قول أبي داود رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وما سكت عليه فهو حسن، أو صالح، في الكلام على الحديث الحسن، وحررناه، وبينا الراجح من ذلك.

بالأحاديث الضعيفة، ويقدمها على القياس، إن ثبت ذلك عنه.

قال أحمد الخضري محقق «سنن أبي داود»: رواة السنن عن أبي داود، ممن وصلتنا رواياتهم كاملة أو شيء منها:

١. **اللؤلؤي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وروايته هي الأشهر، والمقصودة عند الإطلاق، وجاءت بها أغلب النسخ الخطية، **واعتمد** عليها ابن حجر في نسخته، والمزي في التحفة].

٢. **ابن داسه** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وروايته جاءت بها بعض النسخ الخطية، وبَيَّنَ زياداتها الحافظ ابنُ حجر في نسخته، والحافظ المزيُّ في التحفة رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ].

٣. **أبو الحسن ابن العبد** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وروايته لم تأت بها أية نسخة خطية، وبين زياداتها الحافظ ابن حجر في نسخته، والحافظ المزي في التحفة رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ].

٤. **أبو عيسى الرملي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وروايته لم تأت بها أية نسخة خطية، وبين زياداتها الحافظ ابن حجر في نسخته، والحافظ المزي في التحفة رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ].

٥. **أبو سعيد ابن الأعرابي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وروايته لم تأت بها أية نسخة خطية، وبين زياداتها الحافظ ابن حجر في نسخته، والحافظ المزي في التحفة رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ]، وهو يروي في الأغلب عن أبي داود مباشرة، إلا في بعض المواضع التي فاتته، فيرويها بواسطة محمد بن عبد الملك الرواس، عن أبي داود.

٦. **أبو الطيب ابن الأشناني** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وروايته لم تأت بها أية نسخة خطية، وتفرد بالإشارة إليها المِزِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التحفة].

٧. **أبو عمرو البصري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وروايته لم تأت بها أية نسخة خطية، وتفرد بالإشارة إليها المِزِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التحفة].(١)

❑ **ثانيًا: الجامع الصحيح للترمذي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

❋ **أولًا: شرط الترمذي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **فقد قسم كتابه على أربعة أقسام:**

١. قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلما.

٢. وقسم على شرط الثلاثة دونهما كما بينا.

٣. وقسم أخرجه للضدية، وأبان عن علته ولم يُغْفِلُه.

٤. وقسم رابع أبان هو عنه، فقال: ما أخرجت في كتابي إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء.

وهذا شرط واسع، فإن على هذا الأصل: كل حديث احتج به محتج، أو عمل بموجَبه عامل؛ أخرجه: سواء صح طريقه، أو لم يصح، وقد أزاح عن نفسه الكلام، فإنه شَفَى في تصنيفه، وتكلم على كل حديث بما يقتضيه.

---

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٧٥)، «تهذيب ابن عساكر» ٦/ ٢٤٤)، انظر: «تهذيب الاسماء واللغات» (٢/ ٢٢٤)، «معالم السنن» (١/ ١٢ - ١٣)، (١/ ١١)، «قواعد التحديث» (ص٣٢٢)، و«مفتاح السنة»، للخولي (ص٨٥)، «تهذيب ابن القيم» (١/ ٨)، «شروط الأئمة الستة» (ص: ٣)، و«سير أعلام» (١٣/ ٢١٣)، و«النفح الشذي» (١/ ٢١٨ ـ٢٢٣)، و«الشذا الفياح» (١/ ١١٦)، و«النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي (١/ ٣٣٦ ـ ٣٤٢)، «النكت الوفية» (١/ ٢٥٧- ٢٦٠)، و«النكت» (١/ ٤٣٢ ـ ٤٤٤)، وانظر: مقدمة «سنن أبي داود» ط/ الصديق (ص: ٢).

وكان من طريقته رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يترجم الباب الذي فيه حديث مشهور عن صحابي قد صح الطريق إليه، وأُخرِج من حديثه في الكتب الصحاح، فيورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه، ولا تكون الطرق إليه كالطريق الأول، وإن كان الحكم صحيحًا، ثم يتبعه بأن يقول: -وفي الباب عن فلان وفلان-، ويعد جماعة فيهم ذلك الصحابي المشهور وأكثر.

وقلما يسلك هذه الطريقة إلا في أبواب معدودة، والله أعلم.

- الروايات عن الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثلاث روايات:

١- المحبوبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وعنه روايتان: الجراحي، والسنجي.

٢- أبو حامد التاجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٣- أبو ذر الهروي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ورواية الجراحي عن المحبوبي رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، هي الرواية الوحيدة التي جاءت كاملة في النسخ الخطية». [١]

❐ **ثالثًا: سنن النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.**

اسم الكتاب: لم ينقل عن النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ اسم لكتابه على عادة أغلب المؤلفين في ذلك العصر يقولون: «كتاب فلان» وقد اشتهر كتاب النسائي باسم «السنن»، والسنن في عرف المحدثين: الكتاب الذي يوضع مرتبًا على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة، والصلاة، والزكاة وهكذا...

---

(١) انظر: «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٣٦).

وقيل له: «السنن الصغرى» لأن الكتاب مستقل عن «السنن الكبرى» للنسائي وسميت «بالمجتبى» لأنه اصطفاه من كتابه الكبير، وخص به أمير الرملة.

وقيل: «المجتنى»- بالنون - مأخوذ من «جني» إذا اجتنى الثمرة واقتطفها؛ لأن النسائي اقتطفها من رياض «السنن الكبرى».

▪ **هل المجتبى تصنيف النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أم انتقاء ابن السني؟**

زعم بعض العلماء أن «المجتبى» من اختصار ابن السني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ؛ كالحافظ الذهبي وابن ناصر الدين الدمشقي، وتاج الدين ابن السبكي رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قَالَ ابْنُ الأَثِيْرِ: وَسَأَل أَمِيْرٌ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ (سُنُنِهِ): أَصَحِيْحٌ كُلُّهُ؟

قَالَ: لاَ، قَالَ: فَاكتُبْ لَنَا مِنْهُ الصَّحِيْحَ، فَجَرَّدَ «المُجْتَنَى».

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قُلْتُ: هَذَا لَمْ يَصِحَّ، بَلِ «المُجْتَنَى» اخْتِيَارُ ابْنُ السُّنِّيِّ.

ويرى كثيرٌ من العلماء الأعلام أن «المجتبى» من اختصار النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ نفسه عن «السنن الكبرى» وهو المشهور، واستدلوا على ذلك بأمور:

أ) إن الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يُقِمْ دليلًا على هذا الذي ادعاه، لا نقلًا ولا استنباطًا، وإن كان هو من الأعلام؛ لكنه خولف، والوهم لا يخلص منه الإنسان.

ب) وجود ما يدل على ذلك، منها: ما نقله ابن خير الإشبيلي بسنده عن أبي على الغساني، قال «كتاب الإيمان والصلح ليسا من المصنف، إنما هما من «المجتبى» له في السنن المسندة لأبي عبد الرحمن، اختصره من كتابهِ الكبير المصنف، وأبوعلي الغساني حافظ ثبت، قال فيه الذهبي: كان من جهابذة الحفاظ البصراء... رحل الناس إليه، وعولوا في النقل عليه.

ج) وجود سماعات فيها نصٌّ ظاهرٌ علي أنه تصنيف النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ .

د) ابن الأثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ جرد المجتبى دون «السنن الكبرى»، وعزاه إلى النسائي من تصنيفه.

ه) إن ابن السني رَحِمَهُ ٱللَّهُ نفسه نصَّ على أنه سمع «المجتبى» من مُصَنِّفِهِ بمصر في أكثر من موضع منه مثلًا: (انظر: المطبوع ٧/ ١٧١) صَدْر كتاب الصيد والذبائح).

رواته: رواة السنن عن النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثيرون، ذكر الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تهذيب التهذيب» منهم عشرة، وهم المشهورون بالرواية عنه، فيهم:

ابنه عبد الكريم رَحِمَهُ ٱللَّهُ .

وابن السني: أبو بكر أحمد بن محمد بن اسحاق ابن السني الدينوري (٣٦٤ هـ)، والحسن بن رشيق العسكري (٣٧٠ هـ)، وحمزة بن محمد الكناني (٣٧٥ هـ)، وأبو الحسن بن حيوة النيسابوري (٣٦٦ هـ)، وابن الأحمر: محمد بن معاوية أبو بكر الأموي القرطبي (٣٥٨ هـ) رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ جميعًا.

ورواة «السنن الكبرى»، منهم: ابن الإمام الطحاوي، وابن سيار، وأبو علي الأسيوطي، والإمام الطبراني وغيرهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ جميعًا.

❊ منهج الإمام النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١-إنه لا يترك حديث الراوي حتى يُجْمِعَ الأئمةُ على تركه، ولعله يريد إجماع أئمة طبقة معينة، يحرص كل الحرص على إخراج الحديث الصحيح في الباب إذا وجده، فإن لم يجد؛ أخرج بعض الأحاديث الضعيفة التي يرى أن رواتها المضعفين ممن لم يجمع الأئمة على ضعفهم وترك أحاديثهم، وربما وجد في الباب حديثا صحيحًا، وأخرج معه بعض الأحاديث الضعيفة، والسبب في ذلك: كون ذلك الحديث الضعيف يتضمَّنُ زيادة لم ترد في الحديث الصحيح.

٢-يورد أولًا الأخبار المعللة، ثم الأخبار الصحيحة، ويورد الحديث من طرق متعددة، ويعقد الباب لبيان اختلاف الناقلين للحديث، كما فعل الدارقطني في «العلل».

٣-يكرر الحديث الواحد في عدَّة مواضع لفوائد فقهية يستنبطها منه، وقد زاحم في ذلك الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد خرج حديث «إنما الأعمال بالنيات» ست عشرة مرة.

وأحيانًا يقتصر على موضع الشاهد من الحديث، وقد يورد كلامًا من عنده يدل على فقه الحديث.

٤-يورد في بعض الأحيان الأحاديث المتعارضة في الباب الواحد، إيذانًا منه أنه يجوز هذا وذلك، كما فعل في أحاديث الجهر بالبسملة.

٥-لا يعتني بالأحاديث العالية؛ لكونها غير صحيحة عنده، فلا نجد شيئًا من الأحاديث الثلاثية عنده، وأعلى ما عنده رباعيات، وهكذا جمع النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين الجودة الحديثية وبين الصناعة الحديثية، وبين فقه الحديث، فكتابه من أنفع الكتب.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وما حكاه ابن الصلاح عن الباوردي: أن النسائي يخرج أحاديث من لم يجمع على تركه، فإنما أراد بذلك إجماعًا خاصًا، وذلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط:

فمن الأولى: شعبة وسفيان الثوري، وشعبة أشد منه.

ومن الثانية: يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشد من عبد الرحمن.

ومن الثالثة: يحيى بن معين وأحمد، ويحيى أشد من أحمد.

ومن الرابعة: أبو حاتم والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري.

وقال النسائي: «لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه».

فأما إذا وثقه ابن مهدي وضعفه يحيى القطان مثلًا؛ فإنه لا يُتْرَكُ لما عُرِفَ من تشديد يحيى ومن هو مثله في النقد، وإذا تقرر ذلك؛ ظهر أن الذي يتبادر إلى الذهن من أن مذهب النسائي في الرجال مذهبٌ متسعٌ؛ ليس كذلك، فكم من رجلٍ أخرج له أبو داود والترمذي، تجنب النسائي إخراج حديثه؛ كالرجال الذين ذكرنا قبل أن أبا داود يخرج أحاديثهم وأمثال من ذكرنا، بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين.

❋ **منزلته بين الكتب الستة:**

قد قسم الحافظ أبو الفضل بن طاهر المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحاديث «المجتبى» ثلاثة أقسام:

الأول: الصحيح المخرج في «الصحيحين» وهو أكثر كتابه.

الثاني: صحيح على شرطهما.

الثالث: أحاديث أبان عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة.

وقال ابن رشيد السبتي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفًا، وأحسنها ترصيفًا، وكان كتابه جامعًا بين طريقي البخاري ومسلم، مع حظٍ كثيرٍ من بيان العلل، وفي الجملة كتاب النسائي أقلُ الكتب بعد «الصحيحين» حديثًا ضعيفًا، ورجلًا مجروحًا.

والأمر الذي فاق فيه النسائي: هو تشدده في الرجال، وانتقاء الأحاديث «في المجتبى» وبيان العلل والاختلاف في الروايات، وأحاديث القسم الثالث أخرجها؛ لأنه لم يجد غيرها في الباب، أو ذكرها لزيادة فيها على الأحاديث الصحيحة، كما بَيَّنَ ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كم من رجلٍ أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه، بل تجنب إخراج حديث جماعة في «الصحيحين»». اهـ.

ولذلك أَطْلَقَ عليه اسمَ الصحة جماعةٌ من العلماء، منهم: أبو علي النيسابوري، وابن عدي، والدارقطني، والحاكم، وابن مندة، وأبو يعلي الخليلي، وابن السكن، والسلفي، والخطيب البغدادي، وصديق حسن

وغيرهم، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وذلك باعتبار الأغلب؛ لأن غالب أحاديثها صحاح أو حسان، والضعيف منها ربما التحق بالحسن، فإطلاق الصحة عليها من باب التغليب، قاله الزركشي رَحِمَهُ اللَّهُ في «نكته على ابن الصلاح».

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقال محمد بن معاوية الأحمر الراوي عن النسائي ما معناه، قال النسائي: «كتاب السنن كله صحيح، وبعضه معلول» إلا أنه لم يبين علته، والمنتخب منه المسمى بـ «المجتبى» صحيحٌ كله.

وقال أبو الحسن المعافري رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا نظرت إلى ما يخرجه أهل الحديث فما خرجه النسائي أقرب إلى الصحة مما خرَّجه غيره».

وفي الجملة فكتابُ النسائي أقلَّ الكتب بعد «الصحيحين» حديثًا ضعيفًا ورجلًا مجروحًا، ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي، ويقابله في الطرف الآخر كتاب ابن ماجه؛ فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث».[1]

• قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (**«الخامِسُ» سَبْعَةٌ مِنَ الحُفَّاظِ انْتُفِعَ بتَصَانِيفِهِمْ في أَعْصَارِنَا: أَبُو الحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ: تُوُفِّيَ سَنَةَ خَمْسٍ وثَمَانِينَ وثَلاثِمِائَةٍ، عَنْ تِسْعٍ وسَبْعِينَ سَنَةً، والحاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ النَّيْسَابُورِيُّ**[2]**: تُوُفِّيَ في صَفَرٍ سَنَةَ**

---

(١) انظر: «النكت» (١/ ٤٨٢)، وانظر: كتاب «دراسة منهجية لسنن النسائي وابن ماجه»، و«بحوث في تاريخ السنة المشرفة» (ص: ٢٥٠).

(٢) سبقت ترجمته في مقدمة ابن كثير على الكتاب.

وانظر: «تاريخ بغداد» (٣/ ٥٠٩)، «تبيين كذب المفتري» (٢٢٧ - ٢٣١)، =

خَمْسٍ وأَرْبَعِمِائَةٍ، وقَدْ تَجَاوَزَ الثَّمَانِينَ، وعَبْدُ الغَنِيِّ بنُ سَعِيدٍ المِصْرِيُّ: في صَفَرٍ سَنَةَ تِسْعٍ وأَرْبَعِمِائَةٍ بِمِصْرَ، عَن سَبْعٍ وسَبْعِينَ سَنَةٍ، والحافظُ أَبُو نُعَيْمٍ الأَصْفَهَانِيُّ(١)، سَنَةَ ثَلاثِينَ وأَرْبَعِمِائَةٍ، ولَهُ سِتٌّ وتِسعونَ سَنَةً.

ومِن الطَّبَقَةِ الأُخْرَى: الشيخُ أَبُو عُمر بن عبد البر النَّمَرِيُّ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَلاثٍ وسِتِّينَ وأَرْبَعِمِائَةٍ، عَنْ خَمْسٍ وتسعينَ سَنَةً.

ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ الحُسَيْنِ البَيْهَقِيُّ، تُوُفِّيَ بنَيْسَابُورَ سَنَةَ ثَمانٍ وخَمْسِينَ وأَربعِمِائةٍ، عن أربعٍ وسبعينَ سَنَةً، ثم أبو بكرٍ أَحْمَدُ بنُ عَلِيٍّ «الخطيبُ البَغْدَادِيُّ» تُوُفِّيَ سَنَةَ ثلاثٍ وستينَ وأربعِمِائةٍ، عن إِحْدَى وسبعينَ سَنَةً).

✍ قلت: الدَّارَقُطْنِيُّ: هو أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ عُمَرَ بنِ أَحْمَدَ:

الإِمَامُ، الحَافِظُ، المُجَوِّدُ، شَيْخُ الإِسلاَمِ، عَلَمُ الجهَابذَةِ، المُحَدِّثُ، مِنْ أَهْلِ مَحَلَّةِ دَارِ القُطْنِ بِبَغْدَادَ، وُلِدَ: سَنَةَ سِتٍّ وَثَلاَثِ مائَةٍ، هُوَ أَخْبَرَ بِذَلِكَ.

= «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» (ص: ٧٥)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٦٢، ١٧٧)، تاريخ الإسلام» (٩/ ٨٩)، «العبر في خبر من غبر» (٣/ ٩١)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٣٩)، «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٠٨)، «لسان الميزان» (٧/ ٢٥٦، ٥٥٠).

(١) سبقت ترجمته في: «النَّوْعُ الْحَادِي وَالثَّلَاثُونَ، مَعْرِفَةُ الْغَرِيبِ والْعَزِيزِ»، وانظر: «تبيين كذب المفتري» (٢٤٦)، «المنتظم» (٨ / ١٠٠)، «معجم البلدان» (١ / ٢١٠)، «الكامل في التاريخ» (٩ / ٤٦٦) «وفيات الأعيان» (١ / ٩١، ٩٢) «السير» (١٧/ ٤٥٣)، «ذكره الحفاظ» (٣ / ١٠٩٢ – ١٠٩٨)، «العبر» (٣ / ١٧٠)، «ميزان الاعتدال» (١ / ١١١)، «دول الإسلام» (١ / ٢٥٥، ٢٥٦)، «الوافي بالوفيات» (٧ / ٨١ – ٨٤).

قَالَ أَبُو بَكْرٍ الخَطِيْبُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كَانَ الدَّارَقُطْنِيُّ فَرِيدَ عَصْرِهِ، وَقَرِيعَ دَهْرِهِ، وَنَسِيْجَ وَحْدِهِ، وَإِمَامَ وَقْتِهِ، انْتَهَى إِلَيْهِ عُلُوُّ الأَثَرِ وَالمعرفَةِ بِعِلَلِ الحَدِيْثِ وَأَسمَاءِ الرِّجَالِ، مَعَ الصِّدْقِ وَالثِّقَةِ، وَصِحَّةِ الاعْتِقَادِ، وَالاضطلاعِ مِنْ عُلُومٍ، سِوَى الحَدِيْثِ، مِنْهَا القِرَاءاتُ، فَإِنَّهُ لَهُ فِيْهَا كِتَابٌ مُختَصرٌ، جَمعَ الأُصُولَ فِي أَبْوابٍ عَقَدَهَا فِي أَوَّلِ الكِتَابِ، وَسَمِعْتُ بَعْضَ مَنْ يَعْتَنِي بِالقِرَاءاتِ يَقُوْلُ: لَمْ يُسبقْ أَبُو الحَسَنِ إِلَى طريقتِهِ فِي هَذَا، وَصَارَ القُرَّاءُ بَعْدَهُ يسلكُونَ ذَلِكَ.

قَالَ: وَمِنْهَا المعرفَةُ بِمذَاهبِ الفُقَهَاءِ، فَإِنَّ كِتَابَهُ «السنن» يدلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَبلَغَنِي أَنَّهُ دَرَسَ فِقْهَ الشَّافِعِيِّ عَلَى أَبِي سَعِيْدٍ الاصْطَخْرِيِّ، وَقِيْلَ: عَلَى غَيْرِهِ، وَمِنْهَا المَعرفَةُ بِالأَدبِ وَالشِّعرِ، حَدَّثَنِي حَمْزَةُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ طَاهِرٍ: أَنَّ الدَّارَقُطْنِيَّ كَانَ يَحفظُ (ديوَانَ السَّيِّدِ الحِمْيَرِيِّ)، فَنُسِبَ لِذَا إِلَى التَّشَيُّعِ، وَصَحَّ عَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: مَا شَيْءٌ أَبغضُ إِلَيَّ مِنْ عِلمِ الكَلاَمِ.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قُلْتُ: لَمْ يَدْخلِ الرَّجُلُ أَبدًا فِي علمِ الكَلاَمِ وَلاَ الجِدَالِ، وَلاَ خَاضَ فِي ذَلِكَ، بَلْ كَانَ سلفيًّا، سَمِعَ هَذَا القَوْلَ مِنْهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ.

وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: اختلفَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ بَغْدَادَ، فَقَالَ قَوْمٌ: عُثْمَانُ أَفضلُ، وَقَالَ قَوْمٌ: عليٌّ أَفضلُ، فَتَحَاكَمُوا إِلَيَّ، فَأَمسكتُ، وَقُلْتُ: الإِمْسَاكُ خَيْرٌ، ثُمَّ لَمْ أَرَ لِدِيْنِي السُّكُوتَ، وَقُلْتُ لِلَّذِي اسْتَفْتَانِي: ارْجِعْ إِلَيْهِم، وَقُلْ لَهُم: أَبُو الحَسَنِ يَقُوْلُ: عُثْمَانُ أَفضَلُ مِنْ عَلِيٍّ بِاتِّفَاقِ جَمَاعَةِ أَصْحَابِ رَسُوْلِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، هَذَا قَولُ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَهُوَ أَوَّلُ عَقْدٍ يُحَلُّ فِي الرَّفْضِ.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قُلْتُ: لَيْسَ تَفْضِيْلُ عَلِيٍّ بِرَفضٍ، وَلاَ هُوَ بدعَةٌ، بَلْ قَدْ ذَهبَ إِلَيْهِ خَلقٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِيْنَ، فَكُلٌّ مِنْ: عُثْمَانَ، وَعلِيٍّ ذُو فضلٍ وَسَابِقَةٍ وَجِهَادٍ، وَهُمَا مُتَقَارِبَانِ فِي العِلْمِ وَالجَلاَلَة، وَلعلَّهُمَا فِي الآخِرَةِ مُتسَاوِيَانِ فِي الدَّرَجَةِ، وَهُمَا مِنْ سَادَةِ الشُّهَدَاءِ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا -، وَلَكِنَّ جُمْهورَ الأُمَّةِ عَلَى تَرجيْحِ عُثْمَانَ عَلَى الإِمَامِ عَلِيٍّ، وَإِلَيْهِ نَذْهَبُ.

وَالخَطْبُ فِي ذَلِكَ يسيرٌ، وَالأَفضَلُ مِنْهُمَا - بِلاَ شكٍّ - أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، مَنْ خَالفَ فِي ذَا فَهُوَ شِيعِيٌّ جَلدٌ، وَمَنْ أَبغضَ الشَّيْخَيْنِ، وَاعتقدَ صِحَّةَ إِمَامَتِهِمَا؛ فَهُوَ رَافضيٌّ مَقِيتٌ، وَمَنْ سَبَّهُمَا، وَاعتقدَ أَنَّهُمَا لَيْسَا بِإِمَامَيْ هُدَى؛ فَهُوَ مِنْ غُلاَةِ الرَّافِضَةِ - أَبعدَهُم اللهُ -.

وَتُوُفِّيَ: سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ». (١)

وأَحْمَد بْن الحُسَيْن بْن عليّ بْن موسى، الْإِمام أبو بكر البَيْهَقِيّ الخِسْروجِرْدِيّ:

وَبَيْهَق: عِدَّة قُرَى مِنْ أَعْمَالِ نَيْسَابُوْر عَلَى يَوْمَيْن مِنْهَا، وُلِدَ: فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَثَمَانِيْنَ وَثَلاَثِ مائَة فِي شَعْبَانَ.

قَالَ الحَافِظُ عبد الغَافِر بن إِسْمَاعِيْلَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كَانَ البَيْهَقِيّ عَلَى سيرَة العُلَمَاء، قَانِعًا بِاليَسِيْر، مُتَجَمِّلًا فِي زُهْده وَوَرَعه.

---

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٨٧)، «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٤٩)، «تاريخ الإسلام» (٨/ ٥٧٦)، «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٣/ ٤٦٢)، «طبقات الشافعيين» (ص: ٣٢٣)، وغيرهم.

وَقَالَ أَيْضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هُوَ أَبُو بَكْرٍ الفَقِيْهُ، الحَافِظُ الأُصُوْلِي، الدَّيِّنُ الوَرِعُ، وَاحِدُ زَمَانِهِ فِي الحِفْظِ، وَفَرِدُ أَقْرَانه فِي الإِتْقَان وَالضَّبط، مِنْ كِبَارِ أَصْحَاب الحَاكِمِ، وَيَزِيْدُ عَلَى الحَاكِمِ بِأَنْوَاعٍ مِنَ العلُوْم، كَتَبَ الحَدِيْث، وَحَفِظَهُ مِنْ صباهُ، وَتَفَقَّهَ وَبَرَعَ، وَأَخَذَ فَنَّ الأُصُوْل، وَارْتَحَلَ إِلَى العِرَاقِ وَالجِبَال وَالحِجَاز، ثُمَّ صَنَّف، وَتوَالِيفُهُ تُقَارِبُ أَلفَ جُزْءٍ مِمَّا لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ أَحَدٌ، جمع بَيْنَ علم الحَدِيْث وَالفِقْه، وَبيَانِ علل الحَدِيْث، وَوجهِ الْجمع بَيْنَ الأَحَادِيْث، وَبَلَغَنَا عَنْ إِمَام الحَرَمَيْنِ أَبِي المَعَالِي الجُوَيْنِيّ قَالَ: مَا مِنْ فَقِيْهٍ شَافعِيٍّ إِلاَّ وَللشَافعِيّ عَلَيْهِ مِنَّةٌ، إِلاَّ أَبَا بَكْرٍ البَيْهَقِيّ؛ فَإِنَّ المِنَّةَ لَهُ عَلَى الشَّافِعِيّ؛ لِتَصَانِيْفه فِي نُصرَة مَذْهَبِهِ، وفاته: سنة ٤٥٨ هـ».(١)

والخَطِيْبُ: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ عَلِيٍّ بنِ ثَابِتٍ:

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الإِمَامُ الأَوْحَدُ، العَلاَّمَةُ المُفْتِي، الحَافِظُ النَّاقِدُ، مُحَدِّثُ الوَقْتِ، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ، وَخَاتمَةُ الحُفَّاظ، وُلِدَ: سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَتِسْعِيْنَ وَثَلاَثِ مائَة.

كَتَبَ الكَثِيْرَ، وَتَقدَّمَ فِي هَذَا الشَّأْن، وَبَذَّ الأَقْرَان، وَجَمَعَ وَصَنَّفَ وَصحَّح، وَعلَّلَ وَجرَّحَ، وَعدَّلَ وَأَرَّخ وَأَوضح، وَصَارَ أَحْفَظَ أَهْلِ عصره عَلَى الإِطلاَق.

وَكَانَ مِنْ كِبَارِ الشَّافِعِيَّة، تَفَقَّهَ عَلَى أَبِي الحَسَنِ بن المَحَامِلِيّ، وَالقَاضِي أَبِي الطَّيِّب الطَّبرِي.

---

(١) انظر: «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٩٥)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٤/ ٨)، «تاريخ بيهق» (ص: ٣٤٤). وغيرها.

قَالَ أَبُو مَنْصُوْرِ بنُ خَيْرُوْنَ: حَدَّثَنَا الخَطِيْبُ أَنَّهُ وُلِدَ فِي جُمَادَى الآخِرَة سَنَة (٣٩٢)، وَأَوّل مَا سَمِعَ فِي المُحَرَّمِ سَنَةَ ثَلاثٍ وَأَرْبَعِ مائَة .

قَالَ أَحْمَدُ بنُ صَالِحِ الجِيلِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: تَفَقَّهَ الخَطِيْبُ، وَقرَأَ بِالقِرَاءات، وَارْتَحَلَ، وَقَرُبَ مِنْ رَئِيْس الرُّؤَسَاء، فَلَمَّا قَبَض عَلَيْهِ البَسَاسِيرِيُّ؛ اسْتَتر الخَطِيْبُ، وَخَرَجَ إِلَى صُوْر، وَبِهَا عِزُّ الدَّوْلَة، أَحَدُ الأَجْوَاد؛ فَأَعْطَاهُ مَالًا كَثِيْرًا.

عمل نَيِّفًا وَخَمْسِيْنَ مُصَنَّفًا، وَانْتَهَى إِلَيْهِ الحِفْظُ، شَيَّعه خلقٌ عَظِيْم، وَتَصدَّق بِمائتَيْ دِيْنَار، وَأَوْقَف كتبه، وَاحترق كَثِيْر مِنْهَا بَعْدَهُ بخَمْسِيْنَ سَنَةً.

وَقَالَ الخَطِيْبُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: اسْتشرتُ البَرْقَانِي فِي الرّحلَة إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ بن النَّحَّاسِ بِمِصْرَ، أَوْ إِلَى نَيْسَابُوْرَ إِلَى أَصْحَاب الأَصَمّ، فَقَالَ: إِنَّك إِن خَرجتَ إِلَى مِصْرَ إِنَّمَا تَخْرُجُ إِلَى وَاحِد، إِنْ فَاتَكَ؛ ضَاعت رِحْلَتُكَ، وَإِن خَرجتَ إِلَى نَيْسَابُوْرَ، فَفِيْهَا جَمَاعَةٌ، إِنْ فَاتك وَاحِدٌ؛ أَدْرَكْتَ مَنْ بَقِيَ؛ فَخَرَجتُ إِلَى نَيْسَابُوْر.

قَالَ ابْنُ مَاكُوْلا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ آخِر الأَعيَان مِمَّنْ شَاهدنَاهُ: مَعْرِفَةً، وَحفظًا، وَإِتقَانًا، وَضبطًا لِحَدِيْث رَسُوْل اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ وَتَفَنُّنًا فِي عِلَلِهِ وَأَسَانِيْده، وَعِلمًا بصَحِيْحه وَغرِيبه، وَفردِه وَمنكره وَمَطْرُوحِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لِلبغدَادِيين – بَعْد أَبِي الحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيّ – مِثْله.

وَقَالَ أَبُو الحُسَيْنِ بنُ الطُّيورِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أَكْثَر كُتُبُ الخَطِيْب – سِوَى (تَارِيخ بَغْدَاد) – مُسْتفَادَةٌ مِنْ كُتُبِ الصُّوْرِيّ، كَانَ الصُّوْرِيُّ ابْتدَأَ بِهَا، وَكَانَتْ لَهُ أُخْتٌ بِصُوْر، خلَّف أَخُوْهَا عِنْدَهَا اثْنَيْ عَشَرَ عِدْلًا مِنَ الكُتُب، فَحصَّل

الخَطِيْبُ مِنْ كتبه أَشيَاء، وَكَانَ الصُّوْرِيُّ قَدْ قَسَّمَ أَوقَاتَهُ فِي نَيِّفٍ وَثَلاَثِيْنَ شَيْئًا.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قُلْتُ: مَا الخَطِيْبُ بِمُفتقر إِلَى الصُّوْرِيِّ، هُوَ أَحْفَظُ وَأَوسعُ رحلَة وَحَدِيْثًا وَمَعْرِفَة.

قال أبو بكر الخَطِيْب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أَمَّا الكَلاَمُ فِي الصِّفَات، فَإِنَّ مَا رُوِيَ مِنْهَا فِي السُّنَن الصِّحَاح، مَذْهَبُ السَّلَف إِثْبَاتُهَا وَإِجرَاؤُهَا عَلَى ظوَاهرهَا، وَنَفْيُ الكَيْفِيَة وَالتَّشبيه عَنْهَا، وَقَدْ نَفَاهَا قَوْمٌ، فَأَبطلُوا مَا أَثْبَتَهُ الله، وَحققهَا قَوْمٌ مِنَ المُثْبِتين، فَخَرَجُوا فِي ذَلِكَ إِلَى ضَرْب مِنَ التَّشبيه وَالتَّكييف، وَالقصدُ: إِنَّمَا هُوَ سُلُوْك الطَّرِيقَة المتوسطَة بَيْنَ الأَمرِيْن، وَدينُ الله تَعَالَى بَيْنَ الغَالِي فِيْهِ وَالمُقصِّر عَنْهُ، وَالأَصْلُ فِي هَذَا: أَنَّ الكَلاَم فِي الصِّفَات فَرْعُ الكَلاَم فِي الذَّات، وَيُحتذَى فِي ذَلِكَ حَذْوُهُ وَمثَالُه، فَإِذَا كَانَ معلُوْمًا أَن إِثْبَاتَ رَبِّ العَالِمِين إِنَّمَا هُوَ إِثْبَاتُ وَجُوْدٍ لاَ إِثْبَاتُ كَيْفِيَة؛ فَكَذَلِكَ إِثْبَاتُ صِفَاته إِنَّمَا هُوَ إِثْبَاتُ وَجُوْدٍ لاَ إِثْبَاتُ تحديدٍ وَتكييف.

فَإِذَا قُلْنَا: للهِ يَد وَسَمْع وَبصر، فَإِنَّمَا هِيَ صِفَاتٌ أَثبتهَا الله لِنَفْسِهِ، وَلاَ نَقُوْل: إِنَّ مَعْنَى اليَد القدرَة، وَلاَ إِنَّ مَعْنَى السَّمْع وَالبصر: العِلْم، وَلاَ نَقُوْل: إِنَّهَا جَوَارح، وَلاَ نُشَبِّهُهَا بِالأَيدي وَالأَسْمَاع وَالأَبْصَار الَّتِي هِيَ جَوَارح وَأَدوَاتٌ لِلفعل، وَنَقُوْلُ: إِنَّمَا وَجب إِثبَاتُهَا؛ لأَنَّ التَّوقيف وَردَ بِهَا.

وفاته: سنة ٤٦٣ هـ».[1]

---

(١) انظر: «الأنساب» (٥ / ١٥١)، «تبيين كذب المفتري» (٢٦٨ – ٢٧١)، «تاريخ دمشق» (٢ / ٧ / ١٢ – ١)، «فهرست ابن خير» (١٨١ – ١٨٢)، «المنتظم» (٨ / = ⇦

✍ **قلت**: كثير من الناس يُصَنِّفون، لكن ليس كل من صنف انتفع الناس بتصنيفه.

فالتصانيف كثيرة، لكن البركة من أرحم الراحمين، فرجل يُبارَكُ له في تصانيفه، وتَسْري مَسْرَى الركبان، ويطير خبرها في الآفاق، وفتاوى فلان تُحمل من بلد إلى بلد، وكتابه يُباع ويُهدى إلى الملوك، وينتفع الناس بعلومه، ويصل إلى درجة أن من كان هذا الكتاب في بيته؛ يكون له شأن ورفعة، فهذه بركة يضعها الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في بعض المصنفات، أو بعض المصنفين.

وإلا فهناك كثير من الناس يُصنفون مُصنفات عظيمة جدًّا، لكن الذي يستفيد منها فقط هم العُلماء، أو الذي يستفيد منها طُلَّاب العلم، ولا تكون مشهورة، وفي زماننا هذا مُصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم، لا يكاد يُعْقَد مجلس علم، ولا توجد مكتبة إلا وفيها كتب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، فهذا يدل على انتفاع الأمة بعلمهما، وأن الله عَزَّوَجَلَّ بارك في تصانيفهما.

فقد كانت دولة الإسلام كالمدينة الواحدة، عالِمٌ في الأندلس، وآخر في

=
٢٦٥ - ٢٧٠)، «معجم الأدباء» (٤ / ١٣ - ٤٥)، «الكامل في التاريخ» (١٠ / ٦٨)، «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٧٠)، «وفيات الأعيان» (١ / ٩٢ - ٩٣)، «دول الإسلام» (١ / ٢٧٣)، «تذكرة الحفاظ» (٣ / ١١٣٥ - ١١٤٦)، «طبقات السبكي» (٤ / ٢٩ - ٣٩)، «طبقات الإسنوي» (١ / ٢٠١، ٢٠٣)، «البداية والنهاية» (١٢ / ١٠١ - ١٠٣).

خُراسان، وثالث في نيسابور، ورابع في بغداد، أو الشام، أو مصر، فيا سبحان الله!! مزقوا أمة الإسلام بالقوميات والدويلات، والحدود المصطنعة، والآراء المضلة، والإعلام الماكر الموجَّه بأَيْدٍ خَفِيَّةٍ خبيثة، والشعارات الجوفاء الخاوية... إلخ.

اللهم اجمع شمل المسلمين على الهدى والتقى، وأَعِدْ عِزهم ورفعتهم؛ إنك أنت الوهاب.

ولو نظرتم أنتم في أسانيد المُحدثين؛ لرأيتم وحدة المُسلمين تتجلى في أسانيدهم، فيروي الحديث رجل نيسابوري، ويُسمي له شيخًا بغداديًّا، والبغدادي يُسمي شيخًا حجازيًا، والحجازي يُسمي شيخًا مصريًّا أو يمنيًّا، وهكذا، فالسند الواحد يدلُّك على وحدة المُسلمين، حتى عُدَّ السند الذي هو من بلدٍ واحدة من طرائف وغرائب الأسانيد، فالسند الذي رواته كلهم حجازيون -مثلا- عُدَّ من الطرائف والغرائب، ومما يُستملح به، ولو كان الأصل أن السند يكون من أوله إلى آخره رجاله من بلدٍ واحد؛ فلماذا يَعُدُّونه من الفوائد؟

• قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (**«قلت» وَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَ معَ هؤلاءِ جَمَاعَةً اشتَهَرَتْ تَصانيفُهُم بينَ الناسِ، ولا سِيَّمَا عندَ أَهْلِ الحديثِ: كالطَّبَرَانِيِّ، وقد تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتِّينَ وثَلاثِمِائةٍ، صاحِبِ المعاجِمِ الثلاثةِ وغَيْرِها**[1]**، والحافظِ أَبِي**

(١) الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيّوب بن مُطَيْر، أبو القاسم اللخمي الطّبَراني.

سبقت ترجمته في: «النَّوْعُ الْحَادِي وَالثَّلَاثُونَ: مَعْرِفَةُ الْغَرِيبِ والْعَزِيزِ»، وانظر: «مناقب الطبراني «لابن منده (ص ٣٣٤)، «تاريخ أصبهان» (١/ ٣٩٤)، «تاريخ ⇦ =

يَعْلَى المَوْصِلِيِّ(١)، والحافظِ أَبِي بَكْرٍ البَزَّارِ، وإمامِ الأَئِمَّةِ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ ابنِ خُزَيْمَةَ(٢)، تُوُفِّيَ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ وثَلاثِمِائَةٍ «صَاحِبِ الصَّحِيحِ»، وكذلكَ أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بنُ حِبَّانَ البُسْتِيُّ «صَاحِبُ الصَّحِيحِ» أَيْضًا(٣)،

= بغداد» (٢١/ ٩١)، «تاريخ دمشق» (٢٢/ ١٦٢)، «النبلاء» (١٦/ ١١٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩١٣)، «العبر» (٢/ ١٠٦)، «الأنساب» (٤/ ٣٤)، «اللباب» (٢/ ٢٧٣)، «طبقات الحنابلة» (٢/ ٥٠)، وغيرها.

(١) أبو يعلى: هو أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال بن دينار أبو يعلى التميمي الموصلي.
سبقت ترجمته في النوع الأول «الصحيح» في الكلام على الكتب الخمسة، وانظر: «ثقات ابن حبان» (٨/ ٥٥)، «أسئلة السلمي» (١)، «الإرشاد» (٢/ ٦٢٠)،» تاريخ ابن زَبْر» (٢/ ٦٣٦)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٠٧)، «النبلاء» (١٤/ ١٧٤)، وغيرها من المصادر.

(٢) ابن خزيمة: هو مُحَمَّد بْن إِسْحَاق بْن خُزَيْمَة بْن المغيرة بن صالح بن بكر السُّلَمِيُّ النيسابوريُّ:
إمام الأئمة أبو بكر الحافظ.
سبقت ترجمته في النوع الأول «الصحيح» في الكلام على الكتب التي اشترط أصحابها الصحة.
وانظر ترجمته في «موسوعة أقوال الدارقطني» (٢/ ٥٥٤)، و«الإرشاد» (٣/ ٨٣١)، و«التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» (ص: ٣٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٢٠٧)، «تاريخ الإسلام» (٧/ ٢٤٣)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٣/ ١٠٩)، و«طبقات الحفاظ» (ص: ٣١٣).

(٣) وَابْنِ حِبَّانَ البُسْتِيِّ: هو محمد بن حبّان بن أحمد بن حبّان أبو حاتم التميمي البُسْتي: =

وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ أَرْبَعٍ وخمسينَ وثَلاثِمِائَةٍ، والحافظُ أَبُو أحمد بنُ عَدِيٍّ صَاحِبُ «الكامل» تُوُفِّيَ سَنَةَ سَبْعٍ وسِتِّينَ وثَلاثِمِائَةٍ).

✍ **قلت: فأبو بكر البزار: هو أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله أبو بكر العتكي البزار البصري صاحب المسند.**

قال أبو الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان أحدَ حفاظ الدنيا، رأسا فيه – أي في حفظ الحديث –، حُكِيَ أنه لم يكن بعد علي بن المديني أعلم بالحديث منه، اجتمع عليه حفاظ أهل بعداد، فبركوا بين يديه، فكتبوا عنه، وبقي بمكة أشهرا، فولي الحسبة فيما ذُكِر».

وقال أبو يوسف يعقوب بن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما رأيت أنبل منه، ولا أحفظ».

وقال الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثقة يخطئ كثيرًا، ويتكل على حفظه، وقال مرة: يخطئ في الإسناد والمتن، حدث بالمسند بمصر حفظًا في كتب الناس، ويحدث من حفظه، ولم تكن معه كتبٌ، فأخطأ في أحاديث كثيرة، يتكلمون

= سبقت ترجمته في النوع الأول «الصحيح» في الكلام على الكتب التي اشترط أصحابها الصحة.

وانظر ترجمته في «طبقات الفقهاء الشافعية» لابن الصلاح (١/ ١١٥)، و«التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» (ص: ٦٤)، و«تاريخ الإسلام» (٨/ ٧٣)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٠٦)، و«تذكرة الحفاظ للذهبي» (٣/ ٨٩)، و«طبقات الشافعية» للإسنوي (١/ ٢٠١)، و«طبقات الشافعيين» (ص: ٢٩٠)، و«طبقات الحفاظ» (ص: ٣٧٥)، و«الدليل المغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدارقطني» (ص: ٣٧٠).

فيه، جرحه أبو عبد الرحمن النسائي، وقال ابن يونس: حافظ للحديث.

وقال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان ثقة حافظًا، صنف المسند، وتكلم على الأحاديث، وبين عللها. وقال أبو أحمد الحاكم: يخطئ في الإسناد والمتن. وقال ابن القطان: كان أحفظ الناس للحديث».(١)

وابن عدي: هو عبد الله بن عدي -وقيل: عبد الله بن محمد بن عدي- بن عبد الله بن مبارك، أبو أحمد، المباركي، الجُرْجاني المعروف بابن عدي.

ويقال: ابن القطّان، الفقيه الشافعي، صاحب «الكامل في الضعفاء».

قال حمزة السهمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كتب الحديث بجرجان في سنة تسعين ومائتين، ثم رحل إلى العراق، والشام، ومصر في سنة سبع وتسعين، وكان حافظًا متقنًا، لم يكن في زمانه مثله، تفرد بأحاديث، وقد كان وَهَب أحاديث له تفرد بها لبنيه: عدي، وأبي زرعة، ومنصور، تفردوا بروايتها عن أبيهم».

وقال الخليلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عُدِمَ النظيرَ حفظًا وجلالةً، ثم سَأَلْتُ عبد الله بن محمد القاضي، فقلت: كان ابن عدي أحفظ أم ابن قانع؟ فقال: ويْحَك زِرُّ قميصِ ابن عدي أحفظُ من عبد الباقي، وسمعت أحمد بن أبي مسلم الفارسي الحافظ يقول: لم أر مثل أبي أحمد بن عدي، فكيف فوقه في

---

(١) انظر: «طبقات أصبهان» (٣/ ٣٨٦)، «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٣٤ - ٣٣٥)، «سؤالات حمزة» (١١٦)، «أسئلة الحاكم» (٢٣)، «الأنساب» (١/ ٣٣٦)، «أخبار أصبهان» (١/ ١٠٤)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٥٣)، «النبلاء» (١٣/ ٥٥٤)، «الميزان» (١/ ١٢٤)، «اللسان» (١/ ٣٤٣)، «فتح الباب» (١١٥٢)، «الضعيفة» (١١/ ٥٠١٢).

الحفظ، وكان قد لقي أبا القاسم الطبراني، وأبا أحمد الكرابيسي، والحُفَّاظ، وقال لي: كان حفظ هؤلاء تكلفًا، وكان أبو أحمد حفظه طَبْعًا، ارتحل إلي العراقين، والحجاز، والشام، ومصر، ومعجمه زاد على ألف شيخ ممن لقيهم».

وقال رشيد الدين العطَّار رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان أحد أئمة المحدثين، وأعيان الحفاظ المشهورين، وجهابذتهم المُنتقدين، رحل إلى الآفاق، وطوَّف، وجمع، وألَّف، سمع منه الكبار من أقرانه».

وقال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «حافظ ثقة إمام، وقال مرة: الإمام الحافظ الناقد الجوال، جرَّح وعدَّل، وصحح وعلَّل، وتقدم في هذه الصناعة على لَحْنٍ فيه يظهر في تأليفه، وقال في «تاريخه»: كان لا يعرف العربية، مع عُجمة فيه، وأما العلل والرجال؛ فحافظ لا يُجَارَى، وتوفي: سنة خمس وستين وثلاثمائة».(١)

❁ ❁ ❁

(١) «تاريخ جرجان» (٤٤٣)، «الإرشاد» (٢/ ٧٩٤)، «الأنساب» (٢/ ٦٤)، «مختصره» (١/ ٢٧٠)، «تاريخ دمشق» (٣١/ ٥)، «مختصره» (١٣/ ١٣١)، «الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين» (٣٨٠) «التقييد» (٣٨١)، «تكملة الإكمال» (٤/ ١٣٣)، «نزهة الناظر» (٣٤)، «طبقات علماء الحديث» (٣/ ١٤٣)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٤٠)، «النبلاء» (١٦/ ١٥٤)، «تاريخ الإسلام» (٢٦/ ٣٣٩)، «طبقات السبكي» (٣/ ٣١٥)، «الشذرات» (٤/ ٣٤٤)، وغيرها.

النَّوْعُ الحَادِي والسِّتُّون:
مَعْرِفَةُ الثِّقَات والضُّعفاءِ مِنَ الرُّواةِ وغَيْرِهِم

❖ قال الحافظ ابن كثير-رحمه الله تعالى-: (وَهَذَا الفَنُّ مِنْ أَهَمِّ العُلُومِ وَأَعْلَاهَا وَأَنْفَعِهَا؛ إِذْ بِهِ يُعْرَف صِحَّةُ سندِ الحديث من ضعفه، وَقَدْ صَنَّفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا كُتُبًا كَثِيرَةً، مِنْ أَنْفَعِهَا كِتَابُ ابْنِ أبي حَاتِمٍ، وَلابْنِ حِبَّانَ كِتَابَانِ نَافِعَانِ: أَحَدُهُمَا فِي الثِّقَات، وَالآخَرُ فِي الضُّعَفَاءِ، وَكِتَابُ «الكامل» لابْنِ عَدِيٍّ، قال: وَالتَّوَارِيخُ المَشْهُورَةُ، وَمِنْ أَجَلِّهَا: «تاريخ بغداد» لِلحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الخَطِيبِ، و «تاريخ دمشق» لِلحَافِظِ أَبِي القَاسِمِ بْنِ عَسَاكِرَ، و «تَهْذِيبُ» شَيْخِنَا الحافظِ أَبِي الحَجَّاجِ المِزِّيِّ، و «مِيزانُ» شَيْخِنَا الحافظِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الذَّهَبِيِّ، وقد جَمَعْتُ بَيْنَهُمَا، وزِدْتُ في تَحْرِيرِ الجَرْحِ والتعديلِ عليهما في كتابٍ، وسَمَّيْتُهُ «التَّكْمِيلَ في مَعْرِفَةِ الثقاتِ والضُّعَفَاءِ والمَجَاهِيلِ» وهو مِن أَنْفَعِ شَيْءٍ للفَقِيهِ البارِعِ، وكذلك للمُحَدِّثِ، وليسَ الكلامُ في جَرْحِ الرجالِ على وَجْهِ النصيحةِ للهِ ولِرَسُولِهِ ولِكِتَابِهِ وللمؤمنينَ بغِيبَةٍ، بل يُثَابُ بتَعاطِي ذلك، إذا قُصِدَ به ذلك، وقد قِيلَ لِيَحْيَى بنِ سَعِيدٍ القَطَّانِ: أَمَا تَخْشَى أَنْ يَكُونَ هَؤُلاءِ الَّذِينَ تَرَكْتَ حَدِيثَهُمْ، خُصَماءَكَ يَوْمَ القيامةِ؟ قالَ: «لَأَنْ يَكُونَ هَؤُلاءِ خُصَمائِي؛ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- خَصْمِي يَوْمَئِذٍ، يَقُولُ لِي: لِمَ لَمْ تَذُبَّ عَنْ حَدِيثِي؟

وقد سَمِعَ أَبُو تُرابٍ النَّخْشَبِيُّ أَحْمَدَ بنَ حَنْبَلٍ، وهُوَ يَتكَلَّمُ فِي بَعْضِ الرُّوَاةِ، فَقَالَ له: «أَتَغْتَابُ العُلَمَاءَ؟!» فقالَ لَهُ: «وَيْحَكَ، هَذِه نَصِيحَةٌ، لَيْسَ هَذَا غِيبَةً، ويُقالُ: إِنَّ أَوَّلَ مَنْ تَصَدَّى للكلامِ في الرُّوَاةِ: شُعْبَةُ بنُ حَجَّاجٍ، ثُمَّ تَلامِذَتُهُ: أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ، وعَلِيُّ بنُ المَدِينِيُّ، ويَحْيَى بنُ مَعِينٍ، وعَمْرُو بن علي الفلاس، وغَيْرُهُمْ، وقد تَكَلَّمَ في ذلك مَالِكٌ، وهِشَامُ بنُ عُرْوَةَ، وجَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ، وقد قالَ -عليه الصلاةُ والسلامُ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»، وقد تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي غَيْرِهِ فَلَمْ يُعْتَبَرْ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ العَدَاوَةِ المَعْلُومَةِ، وقد ذَكَرْنَا مِن أَمْثِلَةِ ذلك: كَلامَ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ فِي الإمامِ، مَالِكٍ، وكذا كَلامُ مَالِكٍ فِيهِ، وقد وَسَّعَ السُّهَيْلِيُّ، القَوْلَ فِي ذلك، وكذلك كَلامُ النَّسَائِيِّ في أَحْمَدَ بنِ صَالِحٍ المِصْرِيِّ، حينَ مَنَعَهُ مِنْ حُضُورِ مَجْلِسِهِ)

[الشرح]

قال السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكَانَ الْأَنْسَبُ أَنْ يُضَمَّ لِمَرَاتِبَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، مَعَ الْقَوْلِ فِي اشْتِرَاطِ بَيَانِ سَبَبِهِمَا أَوْ أَحَدِهِمَا، وَكَوْنِ الْمُعْتَمَدِ عَدَمَهُ مِنَ الْعَالِمِ بِأَسْبَابِهِمَا، وَفِي التَّعْدِيلِ عَلَى الْإِبْهَامِ وَالْبِدْعَةِ الَّتِي يُجَرَّحُ بِهَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ».(١)

قلت: فلو ضَمَّه إلى الكلام على معرفة مراتب الجرح والتعديل؛ لكان ذلك أَنْسَبَ؛ فإن هذا الباب أو هذا النوع له صلة بذلك النوع: معرفة مراتب الجرح والتعديل، ومراتب الرواة: جرحًا، وتعديلًا، والأئمة الذين يتكلمون في الرُواة، ومراتب هؤلاء الأئمة: اعتدالًا، وتشُدُّدًا، وتساهُلًا، ومتى

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٣٤٧).

يُقْبَلُ كلامهم، ومتى لا يُقْبَلُ؟ إلى غير ذلك؛ فإنَّ ضَمَّ الشيءِ إلى شبيهه ونظيره أولى من التفرقة بينهما.

وكلما كان المُصنَّف جامعًا للأشباه والنظائر مع بعضها في موضع واحد؛ كان هذا أجود في صناعة التصنيف، وأما أن تُبعثر المسائل المتلائمة والمنسجمة مع بعضها، فتُذكر هذه هنا، وتلك هناك؛ فهذا مما يُعاب على صاحبه في صناعة التصنيف والتبويب، وإن كان ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد وُفِّق في تصنيف هذا الكتاب توفيقًا عظيمًا، إلا أنه مهما كان فهو عملُ بَشَرٍ، وقد يكون هناك اجتهادات لمن بعده من أهل العلم تُخالف اجتهاده.

أضف إلى ذلك - من باب الاعتذار لابن الصلاح - أن ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ رتَّب هذا الكتاب على أبواب كان يُدرِّسُها في المدرسة التي يُدَرِّسُ فيها، فيذكر الباب بعد جمع مادته، فربما لم يساعده ذلك الحال على المبالغة في إتقان الترتيب والتبويب، ولا شك أن الفائدة المَرْجُوَّةَ من نشر المادة العلمية تستدعي التعجيل بإبرازها وإن لم تكن غايةً في الترتيب؛ فإن ذلك أولى من تأخيرها حتى تُرتب، فطلب الأكمل إن كان على حساب أصل الفائدة منه؛ فهو غير محمود، والله أعلم.

قال الحافظ العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واجعلْ منْ عنايتِكَ معرفةَ الثقاتِ والضعفاءِ؛ فهوَ من أجلِّ أنواعِ الحديثِ؛ فإنَّهُ المِرْقَاةُ إلى التفرقةِ بينَ صحيحِ الحديثِ وسقيمِهِ، وفيهِ لأئمَّةِ الحديثِ تصانيفُ.

منها: ما أُفرِدَ في الضُّعَفَاءِ، وصنَّفَ فيهِ البخاريُّ، والنَّسَائيُّ، والعُقَيليُّ، والسَّاجيُّ، وابنُ حِبَّانَ، والدَّارَقطنيُّ، والأزديُّ، وابنُ عَدِيٍّ؛ ولكنَّهُ ذكرَ في

كتابِهِ «الكامل» كلَّ مَنْ تُكُلِّمَ فيهِ، وإنْ كانَ ثقةً، وتَبِعَهُ على ذلكَ الذَّهبيُّ «في الميزانِ»، إلاَّ أنَّهُ لَمْ يذكرْ أحدًا منَ الصحابةِ والأئمةِ المتبوعينَ، وفاتَهُ جماعةٌ، ذيَّلْتُ عليهِ ذيلًا في مجلدٍ.

ومنها: ما أُفرِدَ في الثِّقاتِ، وصنَّفَ فيهِ ابنُ حبَّانَ، وابنُ شاهينَ، ومِنَ المتأخِّرينَ صاحبُنَا شمسُ الدينِ محمدُ بنُ أيبكَ السَّرُوجيُّ، ولَمْ يُكْمِلْهُ، وعندي منهُ بخطِّهِ «الأحمدونَ» في مجلدٍ.

ومنها: ما جَمَعَ بينَ الثقاتِ والضعفاءِ، كـ «تاريخِ البخاريِّ»، و «تاريخِ أبي بكرِ ابنِ أبي خَيْثَمةَ»، وهوَ كثيرُ الفوائدِ، و «طبقاتِ ابنِ سعدٍ»، وكتابِ «الجرحِ والتعديلِ» لابنِ أبي حاتمٍ، «والتمييزِ» للنسائيِّ، وغيرِها.

ولْيحذرِ المتصدِّي لذلكَ منَ الغَرَضِ[١] في جانبَي التوثيقِ والتجريحِ؛ فالمقامُ خَطَرٌ، ولقدْ أحسنَ الشيخُ تقيُّ الدينِ ابنُ دقيقِ العيدِ، حيثُ يقولُ: أعراضُ المسلمينَ حُفرةٌ منْ حُفَرِ النارِ، وقفَ على شفيرها طائفتانِ منَ الناسِ: المحدِّثونَ والحُكَّامُ، ومعَ كونِ الجرحِ خَطَرًا؛ فلاَ بُدَّ منهُ للنصيحةِ في الدينِ، وقيلَ: إنَّ أبا تُرَابٍ النَّخْشَبِيَّ قالَ لأحمدَ بنِ حنبلٍ: لا تغتاب العلماءَ؛ فقالَ لهُ أحمدُ: وَيْحَكَ، هذا نصيحةٌ، ليسَ هذا غِيبةً انتهى».[٢]

✍ **قلت**: فهذا النوع كما قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أهم العلوم وأعلاها وأنفعها؛ إذ به تُعرف صحةُ سند الحديث من ضعفه، فهذا الباب من أهم المسائل إن لم يكن أهمها.

---

(١) والمراد: الحذر من الغرض النفسي والشخصي في التجريح والتعديل.

(٢) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٢٤).

ولذلك فحرِيٌّ بطالب العلم أن يُتقن هذا الباب، أعني الكلام على مراتب الجرح والتعديل، وألفاظ الجرح والتعديل، ودلالات هذه الألفاظ على جرح الرواة وتعديلهم، والكلام على شروط الأئمة، وأهلية الذين يتكلمون في الجرح والتعديل، وهل الإمام الفلاني معتدل أو متعنِّت أو متساهل، والكلام على الاصطلاحات الخاصة بهؤلاء الأئمة، بخلاف المشهور في استعمال كلمة معينة في مرتبة معينة، فهذا كله من أهم الأبواب في هذا الفن.

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَقَدْ صَنَّفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا كُتُبًا كَثِيرَةً، مِنْ أَنْفَعِهَا كِتَابُ ابْنِ أبي حَاتِمٍ، وَلابْنِ حِبَّانَ كِتَابَانِ نَافِعَانِ: أَحَدُهُمَا فِي الثِّقَات، وَالآخَرُ فِي الضُّعَفَاءِ، وَكِتَابُ «الكامل» لابْنِ عَدِيٍّ**).

✍ **قلت**: كتاب ابن أبي حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو «الجرح والتعديل» وأكثره ينقل فيه أجوبة أبيه وأبي زرعة عن أسئلته عن الرواة، وقد ينقل عن أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره من الأئمة، ويذكر سنده إليهم، فهو كتاب حافل نافع.

وأما كتاب ابن حِبَّان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الثقات» فهو الموسوم، بـ «الثقات»، والآخر في الضعفاء وهو كتاب «المجروحين»، وقد جمع ابنُ حِبَّان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «الثقات» عددًا كبيرًا من الرواة، وإن كان يُؤْخَذ عليه أنه يتساهل في توثيق المجاهيل، وكتابه «المجروحون» أيضًا من الكتب النافعة، وذلك أنه يتكلم على الراوي، ويسوق الأسانيد بالأحاديث التي انتُقدت على الراوي أو بعض رواياته، وهذا أيضًا مما يُعطي الكتاب قيمة وفائدة؛ فإن الباحث في جَمْع طرق الحديث يحتاج إلى كتاب ابن حِبَّان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ؛ باعتبار أن كتابه فيه

أسانيد، أضف إلى ذلك أن ابن حِبَّان رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما يذكر الحديث المُنكر في ترجمة راوٍ؛ فإنه يُفيدُنا أن ابن حِبَّان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرى أن العهدة في هذا الحديث على هذا الراوي المترجَم له، كما فعل ذلك ابن عدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الكامل»، فإنه يسوق فيه الأحاديث أو بعض أحاديث الراوي التي أُخِذتْ عليه، وبهذا يستفيد طالب العلم؛ فإنه برجوعه إلى هذه الكتب يقف على طُرق جديدة لهذه الأحاديث، ويستفيد أيضًا من النقد الذي ذكره هذا العالم، عندما يذكر الحديث المنكر في ترجمة فلان دون من فوقه أو من دونه، ومن عادة العُلماء: أنهم إذا ذكروا حديثًا مُنكرًا في ترجمة راوٍ؛ فإنهم يَرْونَ أنه الذي يتحمل عُهدة هذا الحديث، لا مَن فوقه، ولا مَن دونه، وهذا أيضًا يُستفاد بالإضافة إلى ما في كتاب ابن حِبَّان رَحِمَهُ ٱللَّهُ من كلامٍ من جهة الجرح أو التعديل، وإن كان ابن عدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يتساهل في التجريح، ويُمشِّي بعض المتروكين، بعكس ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «المجروحين»، فإنه يطحن الضعيف الذي يُمشيه غيره كثيرًا، وربما استعمل عباراتٍ شديدةً في تجريحه.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة: محمد بن الفضل السدوسي: أَبو النعمان، عارم، شيخ البُخاري، حافظ، صدوق، مُكْثِر، روى عن الحمادين، وجرير بن حازم، ومحمد بن راشد، وعنه أحمد، والبُخاري، وأبو زرعة، وخلق.

قال الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تغير بأَخَرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة».

قلت -أي الذهبي-: فَهَذَا قَول حَافظ الْعَصْر، الَّذِي لم يَأْتِ بعد النَّسَائِيّ مثله، فأَين هَذَا القَوْل من قَول ابْن حبَان -الخسَّاف المتهور- فِي عَارِم، فَقَالَ: اخْتَلَط فِي آخر عمره، وَتغَير حَتَّى لَا يكان لَا يدْرِي مَا يحدث بِهِ، فَوَقع فِي

حَدِيثه الْمَنَاكِير الْكَثِيرَة؛ فَيجب التَّنكب عَن حَدِيثه فِيمَا رَوَاهُ المتأخرون، فإذا لم يُعرف هَذَا من هَذَا؛ تُرِكَ الْكُّل، وَلَا يُحْتَج بِشَيْء مِنْهَا».

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قلت: وَلم يَقْدِر ابْن حبَان أن يَسُوق لَهُ حَدِيثًا مُنْكَرًا! فأين ما زعم؟

بل مفرداته: عن حماد، عن حميد، عن أنس - مرفوعًا: «**اتقوا النار، ولو بشق تمرة**».

وقد كان حدث به قَبْلُ عن حماد، عن حميد، عن الحسن – مرسلًا، وهو أصح؛ لأن عفان وغيره هكذا رَوَوْهُ عن حماد».[(١)]

وقال الذهبي في ترجمة ابن عدي رَحِمَهُمَاٱللَّهُ: «وَجرَّحَ وَعدَّلَ وَصحَّحَ وَعلَّلَ، وَتقدَّمَ فِي هَذِهِ الصِّنَاعَةِ عَلَى لحنٍ فِيْهِ، يظْهَرُ فِي تَأَلِيفِهِ».[(٢)]

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في ترجمة عثمان بن عَبد الرحمن الطائفي المؤدِّب، وذكره العُقَيلي، وابن عَدِي، وهو لا بأس به في نفسه.

وأما ابن حبان فإنهُ يُقَعْقِعُ[(٣)] كعادته، فقال فيه: «يروي عن قومٍ ضِعافٍ أشياء يدلسها عن الثقات، حتى إذا سمعها المستمع لم يشك في وَضْعها، فلما

---

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٨).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٥٤).

(٣) القَعْقَعَةُ: حِكَايةُ أَصْواتِ السِّلاحِ والتِّرَسَةِ كعِنَبَةٍ، جمعُ تُرْسٍ، والجُلُودِ اليابِسَةِ، والحجَارَةِ والبَكَرَةِ والحُلِيِّ ونَحْوِها»، وتَقَعْقعٌ، أَي تَحَرُّكٌ واضْطِرابٌ. انظر: «تاج العروس» (٢٢/ ٥٣). ولعل المراد أنه صاحب تهاويل!!

كثرُ ذلك في أخباره؛ أُلْزِقَتْ به تلك الموضوعات، وحَمَلَ الناسُ عليه في الجرح؛ فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته كلها بحال». (١)

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة أفلح بن سعيد المَدنيّ القبائي:

وقال ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يروي عن الثقات الموضوعات؛ لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ابن حبان ربما قَصَبَ(٢) -أي عاب- الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه، ثم إنه بَيَّنَ مستنده، فساق حديث عيسى بن يونس، حدثنا أفلح بن سعيد، عن عَبد الله بن رافع، عن أبي هريرة، مرفوعًا: «**إن طالت بك مدة؛ فسترى قوما يَغْدون في سخط الله، ويروحون في لعنته، يَحْمِلون سياطا مثل أذناب البقر**» ثم قال: وهذا بهذا اللفظ باطل.

وقد رواه سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعًا: «**اثنان من أمتي لم أرهما: رجال بأيديهم سياط مثل أذناب البقر، ونساء كاسيات عاريات**».

---

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٠).

(٢) قال ابن فارس في «مقاييس اللغة» (٥/ ٩٤): (قَصَبَ) الْقَافُ وَالصَّادُ وَالْبَاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى قَطْعِ الشَّيْءِ، وَيَدُلُّ الْآخَرُ عَلَى امْتِدَادٍ فِي أَشْيَاءَ مُجَوَّفَةٍ.
فَالْأَوَّلُ الْقَصْبُ: الْقَطْعُ: يُقَالُ قَصَبْتُهُ قَصْبًا، وَسُمِّيَ الْقَصَّابُ قَصَّابًا لِذَلِكَ، وَسَيْفٌ قَصَّابٌ، أَيْ قَاطِعٌ.
وَيُقَالُ: قَصَبْتُ الدَّابَّةَ، إِذَا قَطَعْتَ عَلَيْهِ شُرْبَهُ قَبْلَ أَنْ يُرْوَى، وَمِنَ الْبَابِ: قَصَبْتُ الرَّجُلَ: إِذَا عِبْتَهُ، وَذَلِكَ عَلَى مَعْنَى الِاسْتِعَارَةِ.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**قلت**: بل حديث أفلح صحيحٌ غريبٌ، وهذا شاهدٌ لمعناه».(١)

✍ **قلت**: وأما ابن عدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد ذكر بعض العلماء أن عنده نوع تساهل في توثيق من ضعفه المتوسطون، فمن ذلك:

قال ابن عساكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن المبارك أبو حمد الجرجاني المباركي الحافظ، المعروف بابن القطان، أحد أئمة أصحاب الحديث، والمكثرين له، والجامعين له، والرحَّالين فيه، رحل إلى الشام ومصر ... وكان مُصَنِّفًا حافظًا ثقة على لَحْنٍ فيه».(٢)

وقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة ابن عدي: «وَجرَّحَ وَعدَّلَ، وَصحَّحَ وَعلَّلَ، وَتقدَّمَ فِي هَذِهِ الصِّنَاعَةِ عَلَى لحنٍ فِيْهِ، يظْهَرُ فِي تَأْلِيفِهِ».(٣)

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذاكرًا منهجه في كتابه: «قُلْتُ: يَذْكُرُ فِي «الكامل» كُلَّ مَنْ تُكُلِّمَ فِيْهِ بِأَدنَى شَيْءٍ لَو كَانَ مِنْ رِجَالِ «الصحيحين»، وَلَكِنَّهُ يَنْتصرُ لَهُ إِذَا أَمكنَ، وَيَروِي فِي التَّرْجَمَةِ حَدِيْثًا أَوِ أَحَادِيثَ مِمَّا اسْتُنْكِرَ لِلرَّجُلِ، وَهُوَ مُنْصِفٌ فِي الرِّجَالِ بِحَسبِ اجتهَادِهِ».(٤)

قال الشيخ الحويني -حفظه الله-: «... ابن عدي معروفٌ بأنه وسطٌ،

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٦٢).

(٢) انظر: «تاريخ دمشق لابن عساكر (٣١/ ٥).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٥٤).

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٥٥).

وجانِبُ التسامح عنده أظهرُ جدًّا من جانب الجرح».(١)

قال الشيخ محمد خلف سلامة-حفظه الله-: «وأما منزلة ابن عدي في نقد الرواة والأحاديث ومنهجه في ذلك، فأهم ما أريد أن أقوله هنا: هو أن من محاسن النقد عند ابن عدي: هو جمعه واستقراؤه ما لعله يُسْتَنْكَر من حديث الراوي المتكلَّم فيه، ثم النظر في تلك الأحاديث وطرقها، وبيان من الذي حقه أن يكون الحمل عليه فيها، إن وَجَدَ فيها ما يستنكره.

ولكن ابن عدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مواضع كثيرة من كتابه «الكامل» كثير الدفاع عن المُضَعَّفِين وجماعة من الضعفاء، بل وبعض المتهمين، ويظهر لي: أن أكثر نظره عند اعتباره أحاديث الراوي وسبرها إنما كان يتوجه إلى متونها دون أسانيدها، ثم هو فوق ذلك قليل الاستنكار للمنكر من الأحاديث، بطيء جدًّا عن ادعاء النكارة فيها، ووصفها بها؛ وهو لا يكاد يلتفت إلى الإغراب في السند أو النكارة الواقعة فيه، بل هو كثير الدفاع عن الأحاديث التي فيها غرابة بينة، أو يسير من النكارة، أي يَكْثُر منه أن يدافع عن الأحاديث التي لا تَفْحُش نكارتها، أو التي لا تكون نكارتها بينة واضحة، وهذا – كما هو بيّن – من أسباب التساهل في الأحكام على الرواة، وتقوية بعض الضعفاء، ولا سيما أن عدم النكارة في حديث الراوي يلزم منها عند ابن عدي قوته في كثير من الأحيان، ولو وَجَدَ في ذلك الراوي تجريحًا صريحًا، وهكذا انتهى ابن عدي -رحمه الله تعالى- إلى تقويته طائفة كبيرة من المختلف فيهم، والدفاع عن جملة من المتهمين أو المجاهيل.

---

(١) انظر: «النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة» (٢/ ٣٦).

هذا؛ وقد تبين لي من متابعة كلمات ابن عدي في الرواة المتروكين والضعفاء في كتابه (الكامل): أنه يريد بالنكارة وبمشتقاتها من الكلمات أو مثيلاتها من العبارات معنى هو أشد وأسوأ معانيها عند الجمهور».(١)

✍ **قلت:** وقد سبق أن ذَكَرْتُ في «إتحاف النبيل»، أن ابن عدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُعَدُّ من المعتدلين، وإن كان فيه تساهلٌ في بعض المواضع».(٢)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَالتَّوَارِيخُ المَشْهُورَةُ، وَمِنْ أَجَلِّهَا «تاريخ بغداد» لِلحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الخَطِيبِ، و «تاريخ دمشق» لِلحَافِظِ أَبِي القَاسِمِ بْنِ عَسَاكِرَ، و «تَهْذِيبُ» شَيْخِنَا الحافظِ أَبِي الحَجَّاجِ المِزِّيِّ، و«مِيزانُ» شَيْخِنَا الحافظِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الذَّهَبِيِّ).**

✍ **قلت:** كتاب «تاريخ بغدد» للخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابٌ حافلٌ بالتراجم، وإن كان الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يجعله محصورًا على رواة الأحاديث، إنما ترجم فيه لأهل بغداد والمشاهير الذين دخلوا بغداد من ملوكٍ وغير ذلك، المهم هو كتابٌ حافلٌ، ويسوق الخطيب فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلام العلماء بالأسانيد، وكذلك أيضًا يسوق بعض أحاديث الراوي، فيُستفاد منه في باب معرفة الجرح والتعديل، وفي باب معرفة طُرق الحديث.

والخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرجح في التراجم قولَ من خَتَم الترجمة بكلامه، فإذا ختمها بأقوال المجرِّحين؛ فهذا مذهبه في الراوي، لكن ذلك في التراجم المطولة كأبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ دون التراجم المختصرة.

---

(١) انظر: «أرشيف ملتقى أهل الحديث» (١٠/ ٤١١).

(٢) انظر: «إتحاف النبيل»)١-٤٢).

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قَالَ السَّمْعَانِيّ: سَمِعْتُ مِنْ سِتَّةَ عَشَرَ نَفْسًا مِنْ أَصْحَابِهِ، وَحَدَّثَنَا عَنْهُ يَحْيَى بن عَلِيٍّ الخَطِيْب، سَمِعَ مِنْهُ بِالأَنبار، قَرَأْتُ بخطِّ أَبِي، سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ بن الآبَنُوْسِيّ، سَمِعْتُ الخَطِيْب يَقُوْلُ: كُلَّمَا ذكرتُ فِي «التَّارِيْخ» رَجُلًا اخْتلفتْ فِيْهِ أَقَاوِيلُ النَّاسِ فِي الْجرْح وَالتَّعديل؛ فَالتَّعويلُ عَلَى مَا أَخَّرْتُ وَخَتَمْتُ بِهِ التَّرْجَمَة».(١)

قال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة: «الحَسَن بن أحمد بن عبد الله، الفقيه أبي عليّ ابن البنّاء البغداديّ الحنبليّ.

وله تصانيف في الفقه والأصول والحديث، وكان له حلقتان للفتوى وللوعْظ، وكان شديدًا على المُبْتَدِعَة، ناصرًا للسُّنَّة، آخر من روى عنه بالإجازة الحافظ محمد بن ناصر.

قال القِفْطيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان من كبار الحنابلة، سأل فقال: هل ذكرني الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تاريخه» مع الثقات أو مع الكذابين؟ فقيل له: ما ذكرك أصلًا، فقال: ليته ذكرني ولو مع الكذابين».

قَالَ القِفْطِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كَانَ مُشَارًا إِلَيْهِ فِي القِرَاءات وَاللُّغَة وَالحَدِيْث فَقِيْلَ: عَمل خَمْس مائَة مُصَنَّف، إِلَّا أَنَّهُ حَنْبَلِيُّ الْمُعْتَقد.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ... قُلْتُ: هَذَا جرحٌ بِالظَنّ، وَالرَّجُل فِي نَفْسِهِ صَدُوْقٌ، وَكَانَ مِنْ أَبْنَاءِ الثَّمَانِيْنَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وَمَا التَّحَنْبُلُ بعَارٍ وَاللهِ، وَلَكِنَّ آلَ مَنْدَه وَغَيْرَهم يَقُوْلُوْنَ فِي الشَّيْخ: إِلَّا أَنَّهُ فِيْهِ تَمَشْعُر، نَعُوذُ بالله من الشر.

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٧٨).

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولم يذكره الخطيب في «تاريخه»؛ لأنّه أصغر منه، ولا ذكر أحدًا من هذه الطّبقة إلّا من مات قبله». (١)

*** منهج الخطيب** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «تاريخ بغداد»**:

عمد الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تاريخه» أن يترجم لجميعِ علماءِ بغدادَ، سواءٌ من كان سكنها، أم زارها منذُ بداية تأسيسها حتى عصره، أوضح ذلك في مقدمة الكتاب، أن «تاريخه» يشمل ما يأتي:-تسمية الخُلفاء والأشراف والكبراء والقضاة والفقهاء والمحدثين والقراء والزهاد والصلحاء والمتأدبين والشعراء من أهل مدينة السلام، الذين وُلِدُوا بها وبسواها من البلدان، ونزلوها، وذَكَر من انتقل عنها ومات ببلدة غيرها، ومن كان بالنواحي القريبة منها، ومن قَدِمَهَا من غير أهلها-، وبذلك نفهم أن الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ترجم لعلماء بغداد الذين ولدوا بها وتُوُفُّوا بها، وأيضًا العلماء الذين أَتَوْا من مدنٍ مختلفةٍ، وسكنوا بغداد، أو حتى تُوُفُّوا بها، والعلماء الذين وُلدوا فيها، ثم رحلوا عنها، وكذلك ترجم لأهل المناطق القريبة منها: مثل سامراء وغيرها، وأيضًا العلماء الذين قدموا بغداد، ثم رحلوا عنها، ولم يذكر الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تاريخه» من محدثي الغرباء الذين قدموا إلى بغداد ولم يحدث بها ويَرْوِي العلم؛ فإنه أهملهم؛ وذلك لكثرة أسمائهم، وتَعَذُّر إحصاء عددهم.

واعتمد الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مادة «تاريخه» على المؤلفات التي سبقت تأليفه، وخاصةً كتب تراجم المحدثين، وكُتب تراجم الخلفاء والأدباء

---

(١) انظر: «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٣٢٤).

والشعراء، وكُتب الحوليات، وعَمَلُ الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ الانتقاء من هذه الكتب؛ لأنه وجد لديه مادةً واسعةً، وكان الغرضُ من هذا الانتقاء هو الحذر من تضخم كتابه، وكذلك عمل الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتخريج أحاديث المترجَمين، فاستخدم كُتب الحديث ومعاجم الشيوخ.

حاول الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يُقَدِّم ترجمةً كاملةً ومختصرة لمن ترجم له، تتضمن اسمه ونسبه والشهرة التي يُعْرَف بها، وشيوخه وتلاميذه، وأراء العلماء فيه، ويبين رأيه فيه، ويذكر مكان وسنة ولادته، ومكان وسنة وفاته، وفي أي مقبرة دُفِن.

وعَمِلَ الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ على نقد وتمحيص الروايات التي بين يديه، وبيان أوهام العلماء والمصنفين السابقين، وترجيح بين الروايات المتعارضة، التي تتعلق مثلًا بتاريخ الولادة والوفاة ومكانهما وغيرها من الأمور.

وتميَّز الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بدقة نَقْله؛ إذ ينقل النص كما وجده، وبعدها يُعَقِّب على النص ويصححه.

حاول الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يترجم لسائر العلماء الذين عاشوا ببغداد، أو زاروها منذ إنشائها حتى عصره، فاعتمد على المصنفات التي سبقته، ومنها كُتبٌ في تراجم المحدثين، وأخرى في تراجم الخلفاء أو الأدباء أو الشعراء، ومنها كُتبُ الحوليات - أي كبار القصائد، التي يمكث فيها الشاعر الحول - .

كما اهتم بتخريج أحاديث للمترجمين، فاستخدم كتب الحديث،

ومعاجم الشيوخ، ومنتخبات وأجزاء حديثية، يختلط فيها الحديث الصحيح بالضعيف، وقد تعقب الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعضها وانتقدها؛ ولكنه لم يفعل ذلك دائمًا، ولتعقيبات الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الأحاديث أهميةٌ كبيرةٌ؛ لتضلعه في الحديث وعلومه.

وهكذا، فإن الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ استفاد من المؤلفات التي سبقته في تأليف كتابه، حتى إن ما اقتبسه يكوّن حوالي ثلاثة أرباع مادة كتابه.

والخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ عالمٌ ناقدٌ متفحِّصٌ، وتظهرُ سِعةُ اطِّلاعه وقابليته على النقد والتمحيص في بيان أوهام العلماء والمصنفين السابقين وتصحيحها، وفي الكشف عن الروايات الشاذة التي خالفت ما اتفق عليه العلماء، وفي الترجيح بين الروايات المتعارضة؛ فأما بيان أوهام العلماء والمصنفين السابقين؛ فقد كشف الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مواضع كثيرةٍ عن أوهامٍ وأخطاءٍ وقع فيها علماءُ كبارٌ، ثم صححها، وهي تتعلق إما بتواريخ الوفيات، أو بتواريخ الموالد، أو في التعريف بمدن ومواطن الرواة، أو في اعتبار عدد من الرواة إخوةٌ وليسوا كذلك، أو في عدم تمييز المتشابه من الأسماء.

وأبرزُ الأعلامِ الذين استدرك عليهم أخطاءهم هم: شعبة بن حجاج، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو عبيد القاسم بن سلام، ويعقوب بن سفيان الفسوي، وابن أبى حاتم الرازي، ومحمد بن عبد الله بن عمار، والجوزجاني، ومحمد بن إسماعيل البخاري، ومحمد بن مخلد الدوري، وابن قانع البغدادي، وأبو سعيد بن يونس، وأبو الحسين بن المنادى، والدارقطني، ومحمد بن يعقوب الأصم، وزكريا بن يحيى الساجي، وأبو

زكريا الأزدي، وهلال بن المحسن الصابي، ويوسف القواس، ووكيع القاضي، وعبد الله بن محمد البغوي، وأبو القاسم الطبرانيّ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

وقد ضبط الخطيبُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على كبار المصنفين ما شذوا فيه من روايات خالفوا بها ما اتفق عليه العلماء، ولعلهم في الغالب جانبوا الصواب فيها؛ إذ الاحتمال ضعيف في أن يكون المصنف قد انفرد بذكر ما هو صواب، ومن سواه اتفقوا على ما هو خطأ...

وأما ترجيح الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين الروايات المتعارضة؛ فيقع خاصة في سِنيّ الوفَيَات، وأحيانًا في سِنيِّ الموالد، أو في الأسماء، أو المتفق والمفترق، وقد يكتفى بحكاية الاختلاف بين العلماء في الأسماء، أو النسبة، أو الكنى، أو الأنساب، أو في مدينة صاحب الترجمة..».(١)

*** ترتيب «تاريخ بغداد»:**

رتَّبَ الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تراجم كتابه على أساس الحروف بصفة عامة، ولكنه لم يلتزم الترتيب المعجمي داخل الحرف الواحد، لكنه يبدو أنه قد راعى نظام الطبقات أحيانًا داخل الحرف الواحد والاسم الواحد، ولم يلتزم ذلك أيضًا، ولم يصرح به؛ ولكن نستطيع القول بأنه كان يقدم تراجم المتقدمين على المتأخرين دائمًا.

وعلى الرغم من أن تراجم الكتاب مترتبةٌ طبقًا لترتيب الحروف؛ إلا أنه قد تكررت بعض التراجم، ويرجع ذلك إلى أن الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان يورد

(١) انظر: «موارد الخطيب» (ص ٨٩- ١٠٢) باختصار، للدكتور: أكرم ضياء العمري

ترجمة الرجل في ترتيبها حسب الحروف، ثم إن كانت له كنية أو لقب يشتهر به، أو كان هناك اختلاف بين المصنفين المتقدمين في اسم صاحب الترجمة؛ أعاده مرةً أخرى، ولكن بصورةٍ مختصرةٍ، ويشير إلى أنها قد سبقت.

أما بالنسبة لتكرار الروايات: فإن الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان يتفادى ذلك بالإحالة إلى موضع الرواية التي سبق إيرادها إن هو احتاج إليها في ترجمة أخرى، بل كان يحيل إلى مؤلفاته: كـ«الجامع»، و «موضح أوهام الجمع والتفريق»، و «مناقب أحمد» إن احتاج الأمر للتفصيل».(١)

❑ **ثانيًا: الكلام على «تاريخ دمشق»، لابن عساكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

✍ **قلت:** وأما «تاريخ دمشق» لابن عساكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٢)» فهو البحر الذي لا ساحل له.

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق «تاريخ بغداد وذيوله» ط/ العلمية (١/ ٢٨).

(٢) ابن عساكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هو: علي بْن الْحَسَن بْن هبة الله بْن عَبْد الله بْن الحُسَيْن.
الحافظ الكبير أَبُو القاسم ثقةُ الدين ابْن عساكرٍ الدمشقي، الشافعي، صاحب «تاريخ دمشق»، أحدُ أعلام الحديث، وُلِد فِي مُستَهَل سنة تسعٍ وتسعين وأربعمائة.
وعدة شيوخه: ألف وثلاثمائة شَيْخ، وثمانون امْرَأَة ونيف، وحدث بخُراسان، وأصبهان، وبغداد، وسمع منه الكبار: كالحافظ أَبِي العلاء الهَمَذَاني، والحافظ أبي سعد السَّمعاني.
قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهو مع جلالته وحفظه يروي الأحاديث الواهية والموضوعة ولا يبينها، وكذا كان عامة الحُفّاظ الذين بعد القرون الثلاثة، إلَّا من شاء ربكَ، فَلَيَسأَلَنَّهم الله تعالى عَن ذلك، وأيُّ فائدةٍ بمعرفة الرجال ومصنفات التاريخ والجرح والتعديل إلَّا كَشْف الحديث المكذوب وهَتْكه؟
=⇐



▪ **كتاب «تاريخ دمشق»، ومنهج ابن عساكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه:**

سمى أبو القاسم الحافظ ابن عساكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تاريخه: «تاريخ مدينة دمشق، وذِكْر فضلها، وتسمية من حَلَّها من الأماثل، أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها».

يُفهم من تسميته أنه أرخ لمدينة دمشق في مرحلة ما، أو في عصره، والذي يعرض للكتاب؛ يرى أن ابن عساكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يخص دمشق أو نواحيها فقط؛ بل تعداها في الكلام، فكتب لبلاد الشام كلها، والتخصيص في التسمية محمول على أكثر مادة الكتاب عن دمشق.

يقول د. شكري فيصل في مقدمة المطبوعة عاصم - عائذ: إن المؤلف لا يقدم لنا تاريخًا دمشقيًا ولا تاريخًا شاميًا فحسب، وإنما يقدم تاريخًا حضاريًا لهذه البلاد كلها التي انتشر فيها الإسلام، وسادت فيها العربية، وانساحت فيها مهاجرةُ العرب المسلمين بين أقصى الشرق فيما وراء النهر وبين أطراف المحيط، ولقد خص الحافظ المجلدة الأولى بفضائل الشام، وفتوح الشام عامة، وبعض المجلدة بخطط دمشق، وذكر مساجدها وكنائسها وأبوابها ودورها وأنهارها وقنواتها، ثم بدأ بالترجمة لكل من دخلها أو اجتاز بنواحيها

=

وفاته: توفي: سنة ٥٧١ هـ.

انظر: «تاريخ الإسلام» (١٢/ ٤٩٣) «النجوم الزاهرة» (٦/ ٧٧)، و«شذرات الذهب» (٤/ ٢٣٩)، و«وفيات الأعيان» (١/ ٣٦٣)، «طبقات الشافعيين» (ص: ٦٩٣)، «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» (ص: ٤٣٢)، «الأعلام» للزركلي (٤/ ٢٧٣).

من أنبيائها وهداتها وخلفائها وولاتها وفقهائها وقضاتها وعلمائها ورواتها وقرائها ونحاتها وشعرائها.

ولم يكن تاريخه أول تاريخٍ لدمشق والشام، ولم يكن «تاريخ دمشق» الأول من نوعه بين كتب تاريخ المدن، فَقَبْلَه أُلِّفَ «تاريخ الرقة «للقشيري، و «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم، و «تاريخ نيسابور» للحاكم، و «تاريخ بغداد» للخطيب، وهو أهم ما أُنْتِجَ قَبْلَه.

ويمتاز «تاريخ دمشق» عن التواريخ التي سبقته أنه أوسعها مادة، وأشملها توجُّها.

وفي قيمته صَدَّر الأستاذ محمد كر علي المجلدة الأولى بقوله: «ما حظيت مدينة في الإسلام بتاريخ لها يضاهي «تاريخ دمشق» هذا، ويقول: وقد يكون «تاريخ دمشق» أوسع تواريخ المدن، وهو أيضًا من أوسع المصادر في تراجم الرجال؛ حتى لِيُجَرَّد منه كُتُبٌ على حِدَةٍ في موضوعاتٍ مختلفةٍ، كولاة دمشق مثلًا وقضاتها وشعرائها، ومنه يستخرج أحسن تاريخ لبني أمية، سكتت معظم التواريخ عنه، وهو إلى ذلك حوى عدة كتب مستقلة، فكل طالبٍ يظفر فيه بطِلْبَته، ويجدُ فيه ما لا يجده في كتابٍ غيره؛ لأن ابن عساكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يمتاز بالتحري والبسط والاستقصاء وتتبع النوادر في سير المترجم لهم وأخبارهم، ومن المؤكد أن الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان قد وضع تصوره العام لموضوع كتابه في وقت مبكر، ولعله وضع النهج والمخطط التفصيلي لمضمون الموضوعات التي سيتناولها بالبحث، ولعل هذا التصور المبدئي هو الذي دفع به إلى رحلتيه الأولى والثانية إلى بغداد، ومنها إلى مكةَ وبلاد

الحجاز، ثم توجهه إلى بلاد العجم، فقد تأكد بشهادةِ رفيقه وصديقه أبي سعد السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه بدأ بكتابه قبل رحلته إلى بلاد العجم، يقول السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «دخل نيسابور قبلي بشهرٍ، سمعت منه، وسمع مني، وسمعت منه معجمه، وحصل لي بدمشق نسخةٌ منه، وكان قد شرع في التاريخ الكبير لدمشق».

قال ياقوت الحموي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وجمع وصنف، فمن ذلك: «كتاب تاريخ مدينة دمشق» وأخبارها وأخبار من حَلَّها أو وَرَدَها في خمسمئة وسبعين جزءًا من تجزئة الأصل والنسخة الجديدة ثمانمئة جزءٍ.

وقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وصنف وجمع فأحسن، فمن ذلك تاريخه في ثمان مئة جزء.

قلت - محقق الكتاب -: الجزء عشرون ورقة فيكون ستة عشر ألف ورقة.

وفي تقدمة د/ شكري فيصل: ذكر تاريخ مدينة دمشق، مظهرًا مكانته بين كتب التراث بعامة، ومكانته من كتب التاريخ بخاصة، ومكانته من التاريخ لبلاد الشام بوجه أخص، يقول: إنه يؤرخ لجوانب من الجاهلية من حيث يترجم لرجال من الجاهليين والمخضرمين عرفوا دمشق وأعمالها، أو حلوا بها، أو اجتازوا بنواحيها من وارديها وأهلها، كما يقول في عنوان كتابه، ثم هو يؤرخ للسيرة النبوية بجوانبها، وللذي اتصل بها ونتج عنها، وما كان فيها من أحداث، وذلك حين يبدأ كتابه بسيرة النبي -صلى الله عليه وسلم- ويخصص لذلك نصف المجلدة الثانية، ثم هو يترجم للخلفاء الراشدين - رَضِي الله عَنهُم - ولمن كان حولهم ومعهم تراجم طويلة مستوفاة، فتأتي

هذه التراجم وكأنها تاريخ للعصر كله، بالكثير من دقائقه التي لا نجد بعض مادتها عند غيره، والتي لا تمتد في بلاد الشام وحدها، بل في أقطار الاسلام كلها، حيث انتشر هؤلاء العرب في العصر الأموي من أقطار الدنيا هداة أو دعاة أو علماء...

ويمتد عُمْقًا في فهم التاريخ؛ فلا تستوقفه الأحداث والوقائع وحدها، وإنما يتناول روح التاريخ حين يقدم لنا المادة الأولية الغنية لرصد الحركة الحضارية: دينا وشريعة وثقافة وفكرًا، كذلك كان، وكذلك يجب أن نفهمه وأن ننظر إليه، ومع أهمية هذا الكتاب؛ فإن مؤلفه الحافظ أبا القاسم كان محدثًا قبل أن يكون مؤرخًا، وقد غلب عليه الحديث، حيث تعمق فيه معرفةً؛ مَتْنًا، وسندًا، وطُرُقًا، حتى غدا إمام أهل الحديث في زمانه، لذلك فقد سلك في تاريخه هذا نهج المحدثين، فهو يبدأ بذكر السند ثم يورد الخبر، وهذا يعني أن بعض القضايا التي تشغل بال المؤرخين، ويهتمون بها، قد يمر بها عَرَضًا، وقد لا يَذْكُرها مطلقًا؛ لأنها لا تدخل في دائرة اهتمامه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى؛ فإنه يختلف عن غيره من المؤرخين، فهو يبحث عن مادة معينةٍ يريد أن يقرها في ذهن قارئه، وهناك قضايا أساسية يفتش عنها، وهذا النهج هو الذي تبعه جميع المحدثين الذين سبقوه، وألفوا في تاريخ المدن.

*** ترتيب كتابه:**

وأما التراجم فقد رُتِّبَتْ على حروف الهجاء، وبدأ بمن اسمه «أحمد» قبل من كان اسمه «إبراهيم» واعتبر الحروف في أسماء آبائهم وأجدادهم،

وأردف ذلك بمن عُرِفَ بكنيته، ولم يَقِفْ على حقيقة تسمية، ثُم بمن ذُكِر بنسبته، وبمن لم يُسَمَّ في روايته، وأتبعهم بذكر النسوة والإماء والشواعر.

وابن عساكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين يترجم لمن يترجم لهم من الشاميين أو غيرهم لا يصوغ الترجمة على أنها نتيجة مطالعاته وقراءاته، ولا يصوغها على أنها خلاصة أفكاره واطلاعاته؛ وإنما يقدم لك مادتها الأولى مسندة في كل جزئية من جزئياتها، حتى في الاسم، أو الكنية، أو يوم الوفاة، وتتعدد صور الخبر بتعدد الأسانيد، التي انتهت إليه والروايات التي جاء عليها، وقد تتكاثر الأسانيد على خبرٍ واحدٍ في صورةٍ واحدةٍ، أو صورٍ متقاربةٍ، إنه يتبع أصحاب الحديث في طريقتهم في الإسناد، وكانت تلك هي الطريقة السائدة في كل فروع الثقافة الإسلامية: تثبتًا من الخبر، وتوخيًا للحق فيه، ونشدانا للصواب، حتى إذا تتابعت القرون؛ تحلل أصحاب الأخبار الأدبية من ذلك، ثم لحق بهم مؤرخون من المؤرخين وأصحاب التراجم، وبقي ابن عساكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومن في طبقته يمثلون ذروة هذا الأسلوب في القرن السادس الهجري.

ولهذا؛ فإن كل ما عند ابن عساكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تاريخه» ينشعب في هذين القسمين الكبيرين: الأسانيد والأخبار.

- **أذيال تاريخ دمشق:**

لهذا التاريخ أذيال منها: - ذيل ولد المصنف القاسم، ولم يُكْمِلْهُ، - ذيل صدر الدين البكري، - ذيل عمر بن الحاجب، - وذيل علم الدين البرزالي، - ذيل أبي يعلى ابن القلانسي.

* **مختصراته:**

وله مختصرات منها: - ما اختصره الإمام أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي المتوفي سنة ٦٦٥ - وهو نسختان كبرى في خمسة عشر مجلدًا وصغرى.

- مختصرا للقاضي جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري صاحب «لسان العرب» نزله في نحو ربعه.

- مختصر للشيخ بدر الدين محمود بن أحمد العيني.

- انتفى منه جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ وسماه «تحفة المذاكر المنتفى من تاريخ ابن عساكر».

- الذيل على ذيل البرزالي للقاضي تقي الدين أبي بكر بن شهبة، - منتخب للقاسم بن علي بن عساكر.

- منتخب للصفار - انتفى منه أحمد بن عبد الدائم المقدسي كتابا سماه: «فاكهة المَجالس وفكاهة المُجَالس»، - تعليق من تاريخ مدينة دمشق لأحمد بن حجر.

- مختصر لإسماعيل بن محمد الجراح اسمه: «العِقْد الفاخر بتاريخ ابن عساكر».

- مختصر لأبي الفتح الخطيب.

- تهذيب ابن عساكر لعبد القادر بدران، وقد صدر منه خمسة أجزاء، ثم تابع العملَ فيه الاستاذُ أحمد عبيد فطبع منه جزأين: السادس والسابع ينتهي

السابع بترجمة عبد الله بن سيار».[١]

❊ **منهجه:**

ترتيبه: ترجم ابن عساكر في تاريخه لكل من حَلَّ بدمشق، أو اجتاز بها، أو بأعمالها، وأوضح في مقدمة كتابه عن نهجه الذي سار عليه، فقال: «وبدأت بذكر من اسمه منهم أحمد، لأن الابتداء بمن وافق اسمه المصطفى أحمد، ثم ذكرتهم بعد ذلك على ترتيب الحروف، مع اعتبار الحرف الثاني والثالث تسهيلًا للوقوف، وكذلك أيضًا اعتبرت الحروف في أسماء آبائهم وأجدادهم، ولم أرتبهم على طبقات أزمانهم، أو كثرة أعدادهم، وعلى قدر علوهم في الدرجات والرتب، ولا لشرفهم في الأفعال والنسب، وأردفتهم بمن عرف بكنيته، ولم أقف على حقيقة تسميته، ثم بمن ذكر بنسبته، وبمن لم يسم في روايته، وأتبعتهم بذكر النسوة المذكورات، والإماء الشواعر المشهورات. وقدمت قبل جميع الأخبار في شرف الشام وفضله، وبعض ما

(١) انظر: «معجم الأدباء» (١٣ / ٧٦)، «سير الأعلام» (٢٠ / ٥٥٨)، و«تاريخ مدينة دمشق» المجلدة الأولى، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد (مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق ١٩٥١م)، «تاريخ مدينة دمشق» المجلدة الثانية، القسم الأول «خطط دمشق»، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، (مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق ١٩٥٤)، «تاريخ مدينة دمشق» المجلدة الأولى، تصدير محمد كرد على (مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق ١٩٥١م)، مقدمة محقق «تاريخ دمشق» عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (١/ ٢٨ ـ ٣٥)، وانظر: «مجلة المَجْمَع العلمي» بدمشق المجلد:(٤٩)، «طبقات السبكي» (٧/ ٢١٥).

حفظ مناقب سكانه وأهله، وما خصوا به دون أهل الأقطار، وامتازوا به على سائر سكان الأمصار، ما خلا سكان الحرمين، وجيران المسجدين المعظمين وبوبت ذلك جميعه تبويبًا، ورتبته في مواضعه ترتيبًا..».(١)

✍ **قلت**: وأما تهذيب المزي؛ فهو كتابٌ عظيمٌ، وأهميته لا تخفى على كثيرٍ من طلبة العلم، وزاد فيه على أصله «الكمال للمقدسي»(٢) زياداتٌ كثيرةٌ من الرواة، إلا النادر من التراجم التي ندَّت عليه، أو غابت عنه فلم يُترجمها، وإلا فتراجم كُتب الأئمة الستة، أو الرواة الذين روى لهم الأئمة الستة في الكُتب المشهورة وغيرها استوعبهم أيما استيعاب.

---

(١) انظر: «موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق» لطلال الدعجاني.

(٢) هو: عَبْدُ الغَنِيِّ بنُ عَبْدِ الوَاحِدِ بنِ عَلِيٍّ المَقْدِسِيُّ:

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الإِمَامُ، العَالِمُ، الحَافِظُ الكَبِيْرُ، الصَّادِقُ، القُدْوَةُ، العَابِدُ، الأَثَرِيُّ، المُتَّبِعُ، عَالِمُ الحُفَّاظِ، تَقِيُّ الدِّيْنِ، أَبُو مُحَمَّدٍ، الحَنْبَلِيُّ، صَاحِبُ (الأَحكَامِ الكُبْرَى)، و(الصُّغْرَى).

وُلِدَ سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِيْنَ وَخَمْسِ مائَةٍ، وتوفي: سنة ٦٠٠ هـ.

انظر: «التقييد» لابن نقطة، (رقم: ٤٧٣)، و«مرآة الزمان» (٨ / ٥١٩ – ٥٢٢)، و«تكملة المنذري» (الترجمة: ٧٧٨)، و«ذيل الروضتين» (٤٦) و«الجامع المختصر» لابن الساعي (٩ / ١٤٠)، «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٤٤٣)، «تاريخ الإسلام» (١٢/ ١٢٠٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٤ / ١٣٧٢ – ١٣٨١)، و«البداية والنهاية» (١٣ / ٣٨ – ٣٩)، و«دول الإسلام» (٢ / ٨٠)، وغيرها.

وهو صاحب (الكمال في أسماء الرجال) الذي هذَّبه المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وزاد عليه زيادات نفيسة، فانظر مقدمتنا للمجلد الأول من (تهذيب الكمال).

■ **«تهذيب الكمال» ومنهج المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه:**

قبل الشروع في كتاب «التهذيب» للمزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، نذكر نُبذًا عن بداية التصنيف لرجال الكتب الستة.

*** أولًا: ابن عساكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فهو أول من أَلَّف في شيوخ أصحاب الكتب الستة:**

فلم يَجْمَع أحدٌ شيوخَ أصحاب الستة على ما حققناه قبل حافظ الشام أبي القاسم ابن عساكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه المختصر النافع» المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل»، الذي ألفه بعد كتابه «الأطراف» وسار فيه على المنهج الآتي:

١. اقتصر فيه على شيوخ أصحاب الستة دون الرواة الآخرين.

٢. رتب الكتاب على حروف المعجم، وابتدأ كتابه بمن اسمه» أحمد».

٣. أورد التراجم على سبيل الاختصار، فذكر اسم المترجم ونسبته، ثم من روى عنه من أصحاب الكتب الستة، ثم توثيقه أو تخريجه، وأتبع ذلك بتاريخ وفاته إن وقع له، وأشار في نهاية الترجمة فيما إذا وقع له من حديثه ما كان موافقة أو بدلا عاليا، ونحو ذلك مِنْ رُتَب العُلُوِّ في الرواية.

٤. ومن أجل التخفيف على النساخ؛ اسْتَعْمَل لأصحاب الستة علاماتٍ تدل عليهم، وهي: (خ) للبخاري و(م) لمسلم، و(د) لأبي داود، و(ت) للترمذي، و(ن) للنسائي، و(ق) لابن ماجه القزويني.

▪ **«الكمال في أسماء الرجال»**.

جاء الحافظ الكبير أَبُو مُحَمَّد عبد الغني بْن عبد الواحد المقدسي الجماعيلي الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فألف كتابه «الكمال في أسماء الرجال «وتناول فيه رجال الكتب الستة.

وإذا كان الْحَافِظ أَبُو الْقَاسِمِ ابن عساكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أول من ألف في شيوخ أصحاب الكتب الستة؛ فإن الحافظ عبد الغني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أول من أَلَّفَ في رواة الكتب الستة، حيث لم يقتصر على شيوخهم، بل تناول جميع الرواة المذكورين في هذه الكتب من الصحابة والتابعين وأتباعهم إلى شيوخ أصحاب الكتب الستة.

❋ أما نطاق الكتاب ومنهجه فيمكن تلخيصه بما يأتي:

١. اجتهد أن يستوعب جميع رجال هذه الكتب غاية الإمكان، لكنه قال: غير أنه لا يمكن دعوى الإحاطة بجميع ما فيها؛ لاختلاف النسخ، وقد يشذ عن الإنسان بعد إمعان النظر وكثرة التتبع ما لا يدخل في وسعه».

٢. بَيَّنَ أحوال هؤلاء الرجال حسب طاقته ومبلغ جهده، وحذف كثيرًا من الأقوال والأسانيد طلبًا للاختصار «إذ لو استوعبنا ذلك؛ لكان الكتاب من جملة التواريخ الكبار».

٣. استعمل عباراتٍ دالةٍ على وجود الرجل في الكتب الستة أو في بعضها، فكان يقول: «روى له الجماعة» إذا كان في الكتب الستة، ونحو قوله: اتفقا عليه» أو «متفق عليه» إذا كان الراوي ممن اتفق على إخراج حديثه البخاري ومسلم في «صحيحيهما» وأما الباقي فسماه تسمية.

٤. ابتدأ كتابه بترجمة قصيرة لِلرَّسُولِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- أخذها بسنده من كتاب «السيرة» لابن هشام، استغرقت صفحة واحدة فقط، وَقَال في نهايتها» وقد أفردنا لأحواله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- مختصرا لا يستغني طالب الحديث ولا غيره من المسلمين عن مثله».

٥. وأَتْبَعَ ذلك بفصْل من أقوال الأئمة في أحوال الرواة والنقلة، أورده بالأسانيد المتصلة إليه، استغرق ثمان أوراق.

٦. أفرد الصحابة عن باقي الرواة، فجعلهم في أول الكتاب، وبدأهم بالعشرة المشهود لهم بالجنة، فكان أولهم الصديق أبو بكر ـ رَضِي الله عَنهُم ـ وأفرد الرجال عن النساء، فأورد الرجال أولا، ثم أتبعهم بالنساء، ورتب الرواة الباقين على حروف المعجم، وبدأهم بالمحمدين لشرف هذا الاسم، وقد امتدحه العلماء، وأثنوا عليه، فقال ياقوت الحموي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: جَوَّدَهُ جدًّا».

وَقَال الحافظ المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهو كتابٌ نفيسٌ، كثيرُ الفائدة، لكن لم يصرف مُصَنِّفُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنايتَهُ إليه حَقَّ صَرْفِهَا، ولا استقصى الأَسماء التي اشْتَمَلَتْ عليها هذه الكتبُ استقصاءً تامًا، ولا تَتَبَّعَ جميع تراجم الأَسماء التي ذكرها في كتابه تتبعًا شافيًا، فحصل في كتابه بسبب ذلك إغفالٌ وإخلالٌ.

محاولةٌ فاشلةٌ على «الكمال» قبل المزي: وأشار المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة «التهذيب» إلى أن أحد أولاد الحافظ عبد الغني رَحِمَهُ ٱللَّهُ «ممن لم يبلغ في العلم مبلغه، ولا نال في الحفظ درجته، رام تهذيبَ كتابِهِ وترتيبَهُ واختصارَهُ واستدراكَ بعض ما فاته من الأَسماء»؛ فلم ينجح في ذلك، ولم يَزِدْ سوى

بعض تراجم أخذها من أسماء كتاب «الأطراف» لأبي القاسم ابن عساكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وبعض أسماء التابعين من ذلك الكتاب أيضًا، ثم أضاف إليهم بعض شيوخ أصحاب الستة من كتاب «المعجم المشتمل» لابن عساكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا، ولم يزد في عامة ذلك على ما ذكره ابن عساكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فضلًا عن وقوع خللٍ كثيرٍ، ووهمٍ شنيعٍ فيما اختصره من كتاب والده.

دَرَسَ الحافظُ جمال الدين المزي كتابَ «الكمال» للحافظ عبد الغني، فوجد فيه نقصًا وإخلالًا وإغفالًا لكثير من الأَسماء التي هي من شَرْطِهِ، بَلَغَتْ مئاتٍ عديدةً، وقرر تأليف كتاب جديد يستند في أسسه على كتاب «الكمال» وسماه «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، والظاهر أنه اشتغل بمادة الكتاب منذ فترة مبكرة، فقد أشار الذهبي في مقدمة كتابه «تاريخ الاسلام» إلى أنه طالع مسودة كتاب «التهذيب» قبل قيامه بتأليف كتابه، ثم طالع المبيضة كلها.

وقد بدأ المزي يضع كتابه بصيغته النهائية المبيضة في اليوم التاسع من محرم سنة (٧٠٥) ولم ينته منه إلا يوم عيد الأضحى من سنة (٧١٢)، وبذلك يكون قد قضى في تبييضه وإعادة النظر فيه ثمانية أعوام إلا شهرا.

وقد ظن بعضهم غلطًا أن الحافظ المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنما اختصر كتاب «الكمال» لعبد الغني رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينما أَلَّف كتابه «تهذيب الكمال»، وكأنهم ربطوا بين كلمتي «الاختصار» و «التهذيب» مع أن الأخيرة منها تدل –في الأغلب– على التنقية والإصلاح، والحق أن المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد تجاوز كتاب «الكمال» في كتابه هذا تجاوزًا أصبح معه التناسب بينهما أمرًا بعيدًا، سواء



أكان ذلك في المحتوى، أم التنظيم، أم الحجم، وإليك بيانَ ذلك على وجه الاختصار:

*** تفضيل «التهذيب» على أصْله «الكمال» في المحتوى:**

أولا: اقتصر كتاب «الكمال» على رواة الكتب الستة، فاستدرك المزي ما فات المؤلِّفَ من رواة هذه الكتب أولا، وهم كثرة، ودقق في الذين ذكرهم، فحذف بعض من هو ليس من شرطه، وهم قلة، ثم أضاف إلى كتابه الرواة الواردين في بعض ما اختاره من مؤلفات أصحاب الكتب الستة، وهي:

*** للبخاري:**

١- كتاب القراءة خلف الإمام.

٢- كتاب رفع اليدين في الصلاة.

٣- كتاب الأدب المفرد.

٤- كتاب خَلْق أفعال العباد.

٥- ما استشهد به في الصحيح تعليقا.

*** ولمسلم:**

٦- مقدمة كتابه الصحيح.

*** ولأبي داود:**

٧- كتاب المراسيل.

٨- كتاب الرد عَلَى أهل القدر.

٩- كتاب الناسخ والمنسوخ.

١٠- كتاب التفرد (وهو ما تفرد به أهل الأمصار من السنن) .

١١- كتاب فضائل الأنصار.

١٢- كتاب مسائل الإمام أحمد

١٣- كتاب مسند حديث مالك بن أنس.

*** وللترمذي:**

١٤- كتاب الشمائل.

*** وللنسائي:**

١٥- كتاب عمل يوم وليلة.

١٦- كتاب خصائص أمير المؤمنين علي بْن أَبي طالب ـ رَضِي الله عَنهُ ـ .

١٧- كتاب مسند على ـ رَضِي الله عَنهُ ـ .

١٨- كتاب مسند حديث مالك بن أنس.

*** ولابن ماجه القزويني:**

١٩- كتاب التفسير.

وبذلك زاد في تراجم الأصل أكثر من ألف وسبع مئة ترجمة.

ثانيًا: وذكر جملة من التراجم للتمييز، وهي تراجم تتفق مع تراجم الكتاب في الاسم والطبقة، لكن أصحابها لم يكونوا من رجال أصحاب الكتب الستة.

ثالثًا: أضاف المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى معظم تراجم الأصل مادة تاريخية جديدة في شيوخ صاحب الترجمة، والرواة عنه، وما قيل فيه من جرح أو تعديل أو توثيق، وتاريخ مولده أو وفاته، ونحو ذلك، فتوسعت معظم التراجم توسعًا كبيرًا.

رابعًا: وأضاف المزي بعد كل هذا أربعة فصولٍ مهمةٍ في آخر كتابه لم يذكر صاحب «الكمال» منها شيئًا، وهي:

١ - فصل فيمن اشتهر بالنسبة إِلَى أبيه، أو جده، أو أمه، أو عمه، أو نحو ذَلِكَ.

٢- فصل فيمن اشتهر بالنسبة إِلَى قبيلة، أو بلدة، أو صناعة، أو نحو ذلك.

٣- فصل فيمن اشتهر بلقب أو نحوه.

٤ - فصل في المبهمات.

وهذه الفصول تُيَسِّر الانتفاع بالكتاب تيسيرًا عظيمًا في تسهيل الكشف على التراجم الأصلية، فضلًا عن إيراد بعضهم مفردا في هذه الفصول.

خامسًا: رجع المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى كثيرٍ من الموارد الأصلية التي لم يرجع إليها صاحب «الكمال» يَعْرِف ذلك كلُّ من يُلْقِي نظرةً على الكتابين، وكان لا بد للمزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يفعل ذلك بعد توسيعه لمادة الكتاب كلَّ هذا التوسُّع، فلم يكن ذلك ممكنا إلا بزيادة الموارد المعتمدة.

سادسًا: هذا، فضلًا عن زيادة التدقيق والتحقيق، وبيان الأَوهام ومواطن

الخلل في كل المادة التاريخية التي ذكرها عبد الغني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الكمال»، فوضَّح سقيمها، ووثَّق ما اطمأن إليه، فأورده في كتابه الجديد.

▪ **التهذيب ثلاثة أضعاف الكمال:**

لقد أدَّت كل هذه الاضافات الأساسية إلى تضخُّمِ الكتاب تضخمًا كبيرًا، فصار ثلاثةَ أضعافِ «الكمال» تقريبًا، وأصبح يتكون من مئتين وخمسين جزءًا حديثيًا، فإذا علمنا أن الجزء الحديثي الذي كتبه المؤلف المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بخطه يتكون من عشرين ورقة (أربعين صفحة) عرفنا أن المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وضع كتابه في عشرة آلاف صفحة، في كل صفحة ٢١ سطرًا، فضلًا عما كتبه المؤلف من تحقيقات في حواشي نسخته.

▪ **تفضيل «التهذيب» على «الكمال» في التنظيم:**

نظَّم المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابه تنظيمًا جديدًا، سواءٌ أكان ذلك في هيكله العام، أم في مادة كل ترجمةٍ من التراجم، وابتدع أمورًا تنظيميةً في بعض المواضع لم يُسْبَقْ إليها مِنْ قَبْلُ، فوضع بذلك أساسًا لكثيرٍ من الكتب اللاحقة، وإليك مُجملَ ذلك على وجه الاختصار:

أولًا: كان صاحب الكمال رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أفرد الصحابة عن باقي المترجمين، فذكرهم في أول كتابه، وذكر الرجال منهم ثم النساء، ثم أَتْبَعَهُم بمن بعدهم، أما المزي: قد ذكر الجميع على نسق واحد، وابتدأ بالرجال منهم، فوضع الصحابة في مواضعهم من التراجم، ورتب الجميع على حروف المعجم في أسمائهم وأسماء آبائهم وأجدادهم، لكنه بدأ في حرف الألف بالأحمدين، وفي حرف الميم بالمحمدين لشرف هذين الاسمين،

وهي سنةٌ اتبعها كثيرٌ من المؤلفين في الرجال والتراجم قبله، ثم رتب في نهاية الأَسماء فصول الكنى والأنساب والألقاب والمبهمات على حروف المعجم أيضًا، وجعل النساء في آخر كتابه، ورَتَّبَهُنَّ على الترتيب المذكور في الأَسماء والكنى والأنساب والألقاب والمبهمات.

وقد ذكر المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمته سبب خلطه الصحابة بغيرهم من المترجمين خلافًا لصاحب «الكمال» فقال: لأن الصحابي ربما روى عن صحابي آخر عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليه وسلم- فيظنه من لا خبرة له تابعيًا، فيطلبه في أسماء التابعين فلا يجده، وربما روى التابعي حديثًا مُرْسلًا عن النَّبِيّ -صَلَّى اللهُ عليه وسلم- فيظنه من لا خبرة لا صحابيًا، فيطلبه في أسماء الصحابة فلا يجده، وربما تكرر ذِكْر الصحابي في أسماء الصحابة وفيمن بعدهم، وربما ذُكِرَ الصحابيُّ الراوي عن غير النَّبِيّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلم- في غير الصحابة، وربما ذُكِرَ التابعيُّ المرسِلُ عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- في الصحابة، فإذا ذكر الجميع على نسقٍ واحدٍ؛ زال ذلك المحذور، وذُكِرَ في ترجمة كل إنسانٍ منهم ما يكشف عن حاله إن كان صحابيًا أو غير صحابي.

ثانيًا: وعَمِلَ المزيُّ إحالاتٍ للأسماء الواردة في كتابه بحسب شهرته أو وروده في كتب الحديث، وجعل كثيرًا من هذه الإحالات في صُلْب كتابه، كما أفاد من فصول الكنى والأنساب والألقاب والمبهمات في عَمَلِ الإحالات، وهي فهارس قَلَّما نجدها في عصرنا الحديث هذا لصعوبتها، فسهل بذلك على الناظرين في كتابه والمستفيدين منه.

ثالثًا: ثم فَرَّقَ المزي الأَسماء التي أضافها إلى تراجم «الكمال» بعلامة تميزها، فكتب الاسم واسم الأب، أو ما يجري مجراه باللون الأحمر، واقتصر في تراجم الأصل على كتابة الاسم الأول حَسْب باللون الأحمر.

رابعًا: أعاد المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تنظيم الترجمة الواحدة، ولا سيما شيوخ المترجم والرواة عنه، بعد أن زاد فيهم زيادة كبيرة، فاقَتِ الأصلَ في معظم الأحيان عدة مرات، فنظم شيوخ المترجم على حروف المعجم على نحو ترتيب الأَسماء في الأصل، ورتب الرواة عنه على ذلك النحو أيضًا، فسهَّل للمطالعِ العَجِلِ الوقوفَ على بغيته، وما أظن أحدًا سبقه إلى هذا الابتداع المفيد، في حين قَبِلَهُ الكثير ممن جاء بعده، فسَاروا على نهجه.

خامسًا: جعل المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لكل مُصَنِّفَ علامةً مختصرة تدل عليه، وهي سبع وعشرون علامة، منها ست علامات للأصول الستة، وعلامة لما اتفق عليه الستة، وعلامة لما اتفق عليه أصحاب السنن الأربعة، وتسع عشرة علامة لمؤلفات أصحاب الستة الأخرى بَيَّنَهَا في مقدمته، وقد كتب هذه العلامات فوق كل اسم من أسماء المترجمين، وجعلها باللون الأسود بسبب كتابته الاسْمَ باللون الأحمر، وبذلك يستطيع الناظر إلى الترجمة معرفة من أخرج له من هؤلاء الأئمة، وفي أي كتاب من هذه الكتب أخرجوا له عند أول نظرة تقع على اسم المترجَم.

ولم يكتف بتلك الرموز؛ بل نَصَّ على معانيها نَصًّا صريحا عند انقضاء الترجمة أو قَبْلَ ذلك، على حسب ما تقتضيه الحال دَفْعًا لأي التباس.

وزاد الحافظ المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التدقيق؛ فوضع رُقومًا -علامات-، كما

ذكرنا سابقًا، فوق كثير من أسماء شيوخ صاحب الترجمة، أو الرواة عنه باللون الأحمر؛ لِيَعْرِفَ الناظرُ إليها في أي كتاب من تلك الكتب وقعت روايته عن ذلك الاسم المرقوم عليه، ورواية ذلك الاسم المرقوم عليه عنه، ثم ذكر بعد ذلك في تراجمهم روايتهم عنه أو روايته عنهم، وبذلك صارت كل ترجمة من تراجم الكتاب شاهدة للأخرى بالصحة، والأخرى شاهدة لها بذلك أيضا، ودقق بعد ذلك تدقيقًا عظيمًا ذكره مفصلًا في مقدمته.

وهذا عملٌ مِن اخْتراعه وابتداعه، ما أظن من يستطيع عَمَلَهُ من غير استعانة بأحدث الآلات الحاسبة المحللة في العصر الحديث (الكومبيوتر)، وهو أمر يكفي وحده لتفضيله على سابقيه ولاحقيه.(١)

✍ **قلت**: وقد ندَّ عنه بعض تراجم لبعض الرواة، وهو قليلٌ نادرٌ، وقد نَبَّهَ الحافظُ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ على بعض ذلك:

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن كتاب «الكمال في أسماء الرجال» الذي ألفه الحافظ الكبير أبو محمد: عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور المقدسي، وهذبه الحافظ الشهير أبو الحجاج: يوسف بن الزكي المزي، مِنْ أَجَلِّ المصنفات في معرفة حملة الآثار وَضْعًا، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وَقْعًا، ولا سيما «التهذيب»، فهو الذي وَفَّق بين اسم الكتاب ومُسَمَّاه، وأَلَّفَ بين لفظه ومعناه، بيد أنه أطال وأطاب، ووجد مكان القول ذا

---

(١) انظر: مقدمة المحقق بشار عواد معروف على «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (١/ ٣٧ ـ ٥١)، «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠/ ٤٠١)، «النجوم الزاهرة» (١٠ / ٧٧)، و«ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد» (٢/ ٣٢٤).

سعة، فقال وأصاب، ولكن قصرت الهمم عن تحصيله؛ لطوله، فاقتصر بعض الناس على الكشف من «الكاشف» الذي اختصره منه الحافظ أبو عبد الله الذهبي، ولما نظرت في هذه الكتب؛ وجدتُ تراجم «الكاشف» إنما هي كالعنوان؛ تتشوق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه، ثم رأيتُ للذهبي كتابًا سماه «تذهيب التهذيب» أطال فيه العبارة، ولم يُعِدْ ما في التهذيب غالبًا، وإن زاد ففي بعض الأحايين وفياتٍ بالظن والتخمين، أو مناقب لبعض المترجَمين، مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح، اللذيْن عليهما مدار التضعيف والتصحيح، هذا وفي «التهذيب» عدد من الأسماء لم يُعرِّف الشيخ بشيء من أحوالهم، بل لا يزيد على قوله: روى عن فلان»، «روى عنه فلان»، «أخرج له فلان»، وهذا لا يَرْوِي الغِلَّة، ولا يَشْفِي العِلَّة، فاستخرتُ الله تعالى في اختصار «التهذيب» على طريقة أرجو الله أن تكون مستقيمة، وهو أنني اقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل خاصة، وأحذف منه ما أطال به الكتاب من الأحاديث التي يخرجها من مروياته العالية من الموافقات والأبدال وغير ذلك من أنواع العلو، فإن ذلك بالمعاجم والمَشْيَخات أَشْبَهُ منه بموضوع الكتاب، وإن كان لا يَلْحَقُ المؤلفَ من ذلك عابٌ -حاشا وكلا- بل هو والله، العديمُ النظير، المطلعُ النِّحْرير، لكن العمر يسير، والزمان قصير، فحذفت هذا جملة، وهو نحو ثلث الكتاب.

ثم إن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قصد استيعاب شيوخ صاحب الترجمة، واستيعاب الرواة عنه، ورتب ذلك على حروف المعجم في كل ترجمة، وحصل من ذلك على الأكثر، لكنه شيء لا سبيل إلى استيعابه ولا حصره، وسببه انتشار الروايات وكَثْرَتُها وتَشَعُّبُهَا وسَعَتُهَا، فوجد المتعنتُ بذلك سبيلًا إلى

الاستدراك على الشيخ بما لا فائدةَ فيه جليلةٌ ولا طائلةَ، فإن أَجَلَّ فائدةٍ في ذلك هو في شيءٍ واحدٍ، وهو: إذا اشتهر أن الرجل لم يرو عنه إلا واحد، فإذا ظفر المفيد له براو آخر؛ أفاد رفع جهالة عين ذلك الرجل برواية راويين عنه، فَتَتَبُّعُ مثلِ ذلك والتنقيبُ عليه مُهِمٌّ، وأما إذا جئنا إلى مثل سفيان الثوري وأبي داود الطيالسي ومحمد بن إسماعيل وأبي زرعة الرازي ويعقوب بن سفيان، وغير هؤلاء ممن زاد عدد شيوخهم على الألفين، فإذا أردنا استيعاب ذلك؛ تعذّر علينا غاية التعذر، فإن اقتصرنا على الأكثر والأشهر؛ بَطَلَ ادِّعَاءُ الاستيعاب، ولا سيما إذا نظرنا إلى ما روى لنا عن من لا يُدْفَع قوله: أنّ يحيى بن سعيد الأنصاري راوي حديث الأعمال، حدّث به عنه سبعمائة نفس، وهذه الحكاية ممكنة عقلا ونقلًا، لكن لو أردنا أن نتبع من روى عن يحيى بن سعيد فضلًا عن من روى هذا الحديث الخاص عنه؛ لما وجدنا هذا القدر ولاما يقاربه ..».إلى آخر كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ .(١)

✍ **قلت**: فكتاب «تهذيب الكمال» للحافظ المِزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابٌ حافلٌ بالفوائد، والمزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يسوق له أحاديث من طريق المُترجم له، لا سيما من عواليه، فيُستفاد منه أيضًا عند جمع طرق الحديث، بالإضافة إلى أقوال العُلماء في الراوي جرحًا أو تعديلًا، مع أنه لم يستوعب أقوال العُلماء، لكن جاء بعد ذلك الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تهذيب التهذيب»، فأضاف الكثير والكثير من أقوال العُلماء في الجرح والتعديل التي فاتت الحافظَ المزِّيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ .

---

(١) انظر: مقدمة «تهذيب التهذيب» (١/ ٢).

▪ **كتاب «الميزان» للحافظ الذهبي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

❋ منهج الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال»:

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما بعد -هدانا الله وسددنا، ووفقنا لطاعته- فهذا كتاب جليل مبسوط في إيضاح نقله العلم النبوي، وحملة الآثار، أَلَّفْتُهُ بعد كتابي المنعوت بـ «المغنى»، وطَوَّلْتُ فيه العبارة، وفيه أسماء عدة من الرواة زائدا على من في «المغنى»، زدت معظمهم من الكتاب الحافل المُذَيَّل على «الكامل» لابن عَدِي.

... ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فقد استخرتُ الله عَزَّوَجَلَّ في عمل هذا المصنف، ورتبته على حروف المعجم، حتى في الآباء، ليقْرُبَ تناولُهُ، ورمزتُ على اسم الرجل من أخرج له في كتابه من الأئمة الستة: البُخاري، ومسلم، وأبي داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه برموزهم السائرة، فإن اجتمعوا على إخراج رجل؛ فالرمز (ع) وإن اتفق عليه أرباب السنن الأربعة؛ فالرمز (٤).

وفيه من تُكُلِّم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين، وبأقل تجريح، فلولا أن ابن عَدِي أو غيره من مؤلفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشخصَ؛ لما ذَكَرْتُهُ لثقته، ولم أر من الرأي أن أحذف اسم أحدٍ ممن له ذُكِرَ بتليينٍ ما في كتب الأئمة المذكورين، خوفا من أن يُتَعَقَّبَ عليَّ؛ لا أَنِّي ذَكَرْتُهُ لضعف فيه عندي، إلا ما كان في كتابي البُخاري وابن عَدِي وغيرهما، من الصحابة؛ فإني أُسْقِطُهُم لجلالة الصحابة، ولا أَذْكُرهم في هذا المصنف؛ فإن الضعف إنما جاء من جهة الرواة إليهم.

وكذا لا أَذْكُر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحدًا؛ لجلالتهم في

الإسلام، وعظمتهم في النفوس، مثل أبي حنيفة، والشافعي، والبُخاري، فإن ذكرتُ أحدا منهم؛ فَأَذْكُرُهُ على الإنصاف، وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس، إذ إنما يَضُرُّ الانسانَ الكذبُ، والإصرارُ على كثرة الخطأ، والتجري على تدليس الباطل، فإنه خيانة وجناية، والمرء المسلم يطبع على كل شيء إلا الخيانة والكذب.

فقد احتوى كتابي هذا:

١ - على ذكر الكذابين الوضاعين المتعمِّدين، قاتلهم الله.

٢ - وعلى الكاذبين في أنهم سمعوا، ولم يكونوا سمعوا.

٣ - ثم على المتهمين بالوضع أو بالتزوير.

٤ - ثم على الكذابين في لهجتهم لا في الحديث النبوي.

٥ - ثم على المتروكين الهَلْكَى، الذين كثر خطؤهم، وتُرِكَ حديثهم، ولم يُعْتَمَدْ على روايتهم.

٦ - ثم على الحفاظ الذين في دينهم رقة، وفي حديثهم وهن.

٧ - ثم على المحدثين الضعفاء من قِبَلِ حفظهم، فلهم غلط وأوهام، ولم يُتْرَكْ حديثهم، بل يُقْبَل ما رووه في الشواهد والاعتبار بهم، لا في الأصول والحلال والحرام.

٨ - ثم على المحدثين الصادقين، أو الشيوخ المستورين، الذين فيهم لين ولم يبلغوا رتبة الأثبات المتقنين، وما أوردت منهم إلا من وجدته في كتاب في أسماء الضعفاء.

٩ - ثم على خَلْقٍ كثير من المجهولين، ممن ينص أبو حاتم الرازي على أنه مجهول، أو يقول غيره: لا يُعْرَف، أو فيه جهالة، أو غير ذلك من العبارات التي تدل على عدم شهرة الشيخ بالصدق، إذ المجهول غير محتج به.

١٠ - ثم على الثقات الأثبات الذين فيهم بدعة، والثقات الذين تَكَلَّم فيهم من لا يُلْتَفَتُ إلى كلامه، وَلا إلى تضعيفه؛ لكونه تَعَنَّتَ وخالف الجمهور من أُولي النقد والتحرير؛ فإنا لا نَدَّعي العصمة من السهو والخطأ في الاجتهاد في غير الأنبياء -عليهم السلام-.

ثم إن البدعة صُغْرَى وكُبْرَى، روى عاصم الأحول، عن ابن سيرين قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد حتى وقعت الفتنة، فلما وقعت؛ نظروا من كان من أهل السنة أخذوا حديثه، ومن كان من أهل البدع تركوا حديثه.

وروى هشام، عن الحسن قال: لا تفاتحوا أهل الأهواء، وَلا تسمعوا منهم.

فالتليين بالبدعة باب صَلِف[1] فيه اختلاف بين العلماء، ليس هذا موضع تقريره.

ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: محله الصدق، وَلا من قيل فيه: هو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو هو شيخ؛ فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق.

---

(١) قال ابن فارس في «مقاييس اللغة» (٣/ ٣٠٥): (صَلَفَ) الصَّادُ وَاللَّامُ وَالْفَاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى شِدَّةٍ وَكَزَازَةٍ. مِنْ ذَلِكَ الصَّلَفُ، وَهُوَ قِلَّةُ نَزَلِ الطَّعَامِ. وَيَقُولُونَ فِي الْأَمْثَالِ: «صَلَفٌ تَحْتَ الرَّاعِدَةِ»، يُقَالُ ذَلِكَ لِمَنْ يُكْثِرُ كَلَامَهُ وَيَمْدَحُ نَفْسَهُ وَلَا خَيْرَ عِنْدَهُ.

فأعلى العبارات في الرواة المقبولين:

١ - ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن، وثقة ثقة.

٢ - ثم ثقة.

٣ - ثم صدوق، وَلا بأس به، وليس به بأس.

٤ - ثم محله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ، وحسن الحديث، وصدوق -إن شاء الله- وصويلح، ونحو ذلك.

وأردى عبارات الجرح:

١ - دجال كذاب، أو وضاع يضع الحديث.

٢ - ثم متهم بالكذب، ومتفق على تركه

٣ - ثم متروك، وليس بثقة، وسكتوا عنه، وذاهب الحديث، وفيه نظر، هالك، وساقط.

٤ - ثم واه بمرة، وليس بشيء، وضعيف جدا، وضعفوه، ضعيف، واه، منكر الحديث، ونحو ذلك.

٥ - ثم يُضَعَّف، وفيه ضَعْف، قد ضُعِّف، ليس بالقوي، غير حجة، ليس بحجة، ليس بذاك، تَعرِفُ وتُنْكِرُ، فيه مقال، تُكُلِّم فيه، لين، سيء الحفظ، لاَ يُحْتَجُّ به، اخْتُلِفَ فيه، صدوق لكنه مبتدع.

ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على اطّراح الراوي بالأصالة أو على ضعفه، أو على التوقف فيه، أو على جواز أن يحتج به مع لين فيه.

وكذلك من قد تُكُلِّم فيه من المتأخرين؛ لا أُورد منهم إلا من قد تبين ضَعْفُهُ، واتَّضَحَ أَمْرُهُ من الرواة، إذ العمدة في زماننا ليس على الرواة بل على المحدثين والمفيدين، والذين عُرِفَتْ عدالتهم وصِدْقُهم في ضبط أسماء السامعين.

ثم من المعلوم أَنَّه لابد من صون الراوي وستره، والحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر: هو رأس سنة ثلاث مِئَة، ولو فَتَحْتُ على نفسي تليينَ هذا الباب؛ ما سَلِمَ معي إلا القليل؛ إذ الأكثر لا يَدْرُون ما يَرْوُون، وَلا يعرفون هذا الشأن، وإنما سُمِّعوا في الصِّغَرْ، واحْتِيجَ إلى عُلُوِّ سندهم في الكِبَر، والعمدة على من أفادهم، وعلى من أثبت طباق السماع لهم، كما هو مبسوط في علوم الحديث، والله الموفق، وَلا حول، وَلا قوة إلا بالله. (هذا آخر الخطبة)».(١)

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد وَجَدْتُ له في أثناء الكتاب ما يصلح أن يكون في الخطبة: كقوله في ترجمة أبان العطار: إذا كَتَبْتُ (صح) أول الاسم؛ فهي إشارة إلى أنَّ العمل على توثيق ذلك الرجل.

وقوله فيها: ومن عيوب كتابه، يعني ابن الجوزي- أنه يسرد الجرح، ويسكت عن التعديل.

وقال في ترجمة أبان بن حاتم الأملوكي: اعلم أن كل من أقول فيه: مجهول، وَلا أُسْنِدُهُ إلى قائل؛ فإن ذلك هو قول أبي حاتم فيه، وسيأتي من

---

(١) انظر: مقدمة «لسان الميزان» (١/ ٢٠٠).

ذلك شيء كثير جدًّا، فاعْلَمْه؛ فإن عَزَيْتُه إلى قائله: كابن المديني، وَابن معين؛ فذلك بيِّن ظاهر.

وإن قلت: فيه جهالة، أو نُكرة، أو يُجْهَل، أو لا يُعْرَف، وأمثال ذلك، ولم أَعْزُه إلى قائل؛ فهو من قِبَلِي، كما إذا قلت: صدوق، وثقة، وصالح، ولين، ونحو ذلك، ولم أُضِفْه إلى قائل؛ فهو من قولي واجتهادي.

وقوله في ترجمة أبان بن تغلب: فإن قيل: كيف ساغ توثيقُ مبتدعٍ، وحَدُّ الثقة: العدالة والإتقان، فكيف يكون عدلا وهو صاحب بدعة؟

وجوابه: أن البدعة على ضربين:

فبدعة صغرى: كغلو التشيع، وكالتشيع بلا غُلُوٍّ، وَلا تَحَرُّقٍ، فهذا كثير في التابعين وأتباعهم، مع الدين والورع والصدق، فلو رُدَّ حديث هؤلاء؛ لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة.

ثم بدعة كبرى: كالرفض الكامل، والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر ـ رَضِي الله عَنهُما ـ والدعاء إلى ذلك؛ فهؤلاء لا يُقْبَلُ حديثُهُم، وَلا كرامة.

وأيضًا: فلا أَسْتَحْضِر الآن في هذا الضرب رجلا صادقا، وَلا مأمونا، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يُقْبَلُ مَن هذا حاله؟ حاشا وكلا.

فالشيعي والغالي في زمان السلف وعُرْفِهِم: هو من تَكَلَّم في عثمان والزبير وطلحة وطائفة ممن حارب عليًّا ـ رَضِي الله عَنهُ ـ وتَعَرَّضَ لسبهم.

والغالي في زماننا وعُرْفِنا: هو الذي كَفَّر هؤلاء السادة، وتبرأ من الشيخين أيضًا، فهذا ضال مُعَثَّر.

وقال في ترجمة إبراهيم بن الحكم بن ظهير: اختلف الناس في رواية الرافضة على ثلاثة أقوال:

أحدها: المنع مطلقًا.

والثاني: الترخُّص مطلقا إلا في من يَكْذب ويَضَع.

والثالث: التفصيل: فَتُقْبَلُ رواية الرافضي الصدوق العارف بما يُحَدِّث، وتُرَدُّ رواية الرافضي الداعية، ولو كان صدوقا.

قال أشهب: سئل مالك عن الرافضة، فقال: لا تُكَلِّمْهم، وَلا تَرْوِ عنهم؛ فإنهم يَكْذِبُون.

وقال حرملة: سمعت الشافعي يقول: لم أر أَشْهَدَ بالزور من الرافضة.

وقال مؤمل بن إهاب: سمعت يزيد بن هارون يقول: يكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية، إلا الرافضة؛ فإنهم يَكْذِبُون.

وقال محمد بن سعيد الأصبهاني: سمعت شريكا يقول: احْمِلِ العِلْمَ، عن كل مَنْ لَقِيتَ إلا الرافضة؛ فإنهم يضعون الحديث، ويتخذونه دينًا، هذا آخر كلامه». (١)

(١) انظر: مقدمة «لسان الميزان» (١/ ٢٠٠).

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وقد جَمَعْتُ بَيْنَهُمَا، وزِدْتُ فِي تَحْرِيرِ الجَرْحِ والتعديلِ عليهِما في كتابٍ، وسَمَّيْتُهُ «التَّكْمِيلَ فِي مَعْرِفَةِ الثقاتِ والضُّعَفَاءِ والمَجَاهِيلِ» وهو مِن أَنْفَعِ شَيْءٍ للفَقِيهِ البارِعِ، وكذلك للمُحَدِّثِ**).

مرَّ بنا أن العلم إذا كان شريفًا عظيم النفع؛ فإن هِممَ العلماء تتداعى للتصنيف فيه، ومن ذلك علومُ الجرح والتعديل التي تهتم بالكلام على الرواة جرحًا وتعديلًا، فَلِكَوْن هذا العلم عظيمَ النفع؛ ترى العلماء اجتهدوا فيه اجتهادات عظيمة، فترى أحدهم يُصنف الكتاب، ويأتي الآخر يُهذبه، ويأتي آخر فيزيد عليه، ويأتي آخر فيجمع بين كتابين ويأتي بزيادات، وآخر يأتي بذيل، وآخر يأتي على الذيل بذيل، وآخر يصنف في الكتب الخاصة بالثقات، وآخر يجمع الكُتب الخاصة بالضعفاء، وآخر يُترجم للرواة الذين دخلوا مَصْرًا من الأمصار، مثل «تاريخ بغداد»، و «تاريخ دمشق»، فالتصنيف في أي نوع من العلم من عدة جهات؛ يدل على أهمية هذا الفن، وإلا فالعُلماء ما كانوا ليشغلوا أنفسهم بالشيء العاطل أو الباطل الذي لا فائدة منه، أو قليل الفائدة؛ فإن العلماء يَضِنُّون بأوقاتهم وأعمارهم، فهم أعرف الناس بقيمة الوقت، فلا ينفقونه إلا فيما يَعْظُم نفعه، ويَبْقَى أثره.

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَقَدْ جَمَعْتُ بَيْنَهُمَا**) يريد كتاب «تهذيب الكمال» لشيخه المزي، و «الميزان» لشيخه الذهبي -رحم الله الجميع-.

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وليسَ الكلامُ في جَرْحِ الرجالِ على وَجْهِ النصيحةِ للهِ ولِرَسُولِهِ ولِكِتَابِهِ وللمؤمنينَ بغِيبَةٍ، بل يُثَابُ بتَعاطِي ذلك، إذا قَصَدَ به ذلك**).

هذا قيدٌ مهم، وهو أن جرح الرجال يجب أن يكون من باب النصيحة

لله -جل شأنه-، ولرسوله ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ والمؤمنين، ويُراد به الدفاعُ عن الدين، والذبُّ عن حوزة الإسلام، وقد يُسَوِّل الشيطانُ للبعض بأن يطعن في الناس بهذا القصد، ويكون الباعثُ له: هوًى، أو حسدًا، أو انتقامًا، أو عصبية، أو تقليدًا ... إلخ، فعلى الناصح لنفسه أن يفحص قصده: هل هو لله جَلَّ وَعَلَا؟ وإذا كان لله -جل شأنه-: هل هو بالقدر الشرعي أم بزيادة أو نقص؟ وإذا كان بالقدر الشرعي: هل مصلحته أكبر أو مفسدته ... وهكذا!!.

بيان أن جرح الضعفاء من النصيحة:

ساق مسلمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده... عَنْ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عُلَيَّةَ، فَحَدَّثَ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ، فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِثَبْتٍ، قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: اغْتَبْتَهُ، قَالَ إِسْمَاعِيلُ: مَا اغْتَابَهُ، وَلَكِنَّهُ حَكَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِثَبْتٍ». [1]

وساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده... قال عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ: دَعُوا حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَسُبُّ السَّلَفَ». [2]

وحَدَّثني حَجَّاجٌ، حَدَّثنا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَلاَّمَ بْنَ أَبِي مُطِيعٍ، يَقُولُ: بَلَغَ أَيُّوبَ أَنِّي آتِي عَمْرًا؛ فَأَقْبَلَ عَلَيَّ يَوْمًا، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا لاَ تَأْمَنُهُ عَلَى دِينِهِ، كَيْفَ تَأْمَنُهُ عَلَى الْحَدِيثِ؟[3]

---

(١) أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (٩٤).

(٢) أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (٣٦).

(٣) أخرجه مسلمٌ في «مقدمة صحيحه» (٧٨).

وساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده... قال هَمَّامٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو دَاوُدَ الأَعْمَى، فَجَعَلَ يَقُولُ: حَدَّثنا الْبَرَاءُ، قَالَ: وَحَدَّثنا زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِقَتَادَةَ، فَقَالَ: كَذَبَ، مَا سَمِعَ مِنْهُمْ، إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ سَائِلًا يَتَكَفَّفُ النَّاسَ زَمَنَ طَاعُونِ الْجَارِفِ».(١)

وساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده... عن يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَالَ: «سَأَلْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَشُعْبَةَ، وَمَالِكًا، وَابْنَ عُيَيْنَةَ، عَنِ الرَّجُلِ لاَ يَكُونُ ثَبْتًا فِي الْحَدِيثِ، فَيَأْتِينِي الرَّجُلُ، فَيَسْأَلُنِي عَنْهُ، قَالُوا: أَخْبِرْ عَنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِثَبْتٍ.(٢)

ثم قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَأَشْبَاهُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ كَلاَمِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مُتَّهَمِي رُوَاةِ الْحَدِيثِ، وَإِخْبَارِهِمْ عَنْ مَعَايِبِهِمْ كَثِيرٌ، يَطُولُ الْكِتَابُ بِذِكْرِهِ عَلَى اسْتِقْصَائِهِ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا كِفَايَةٌ لِمَنْ تَفَهَّمَ وَعَقَلَ مَذْهَبَ الْقَوْمِ فِيمَا قَالُوا مِنْ ذَلِكَ وَبَيَّنُوا.

وَإِنَّمَا أَلْزَمُوا أَنْفُسَهُمُ الْكَشْفَ عَنْ مَعَايِبِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ، وَنَاقِلِي الأَخْبَارِ، وَأَفْتَوْا بِذَلِكَ حِينَ سُئِلُوا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الْخَطَرِ؛ إِذِ الأَخْبَارُ فِي أَمْرِ الدِّينِ إِنَّمَا تَأْتِي بِتَحْلِيلٍ، أَوْ تَحْرِيمٍ، أَوْ أَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ تَرْغِيبٍ، أَوْ تَرْهِيبٍ، فَإِذَا كَانَ الرَّاوِي لَهَا لَيْسَ بِمَعْدِنٍ لِلصِّدْقِ وَالأَمَانَةِ، ثُمَّ أَقْدَمَ عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ مَنْ قَدْ عَرَفَهُ، وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا فِيهِ لِغَيْرِهِ مِمَّنْ جَهِلَ مَعْرِفَتَهُ؛ كَانَ آثِمًا بِفِعْلِهِ ذَلِكَ، غَاشًّا لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ؛ إِذْ لاَ يُؤْمَنُ عَلَى بَعْضِ مَنْ سَمِعَ تِلْكَ الأَخْبَارَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا، أَوْ يَسْتَعْمِلَ بَعْضَهَا، وَلَعَلَّهَا أَوْ أَكْثَرَهَا أَكَاذِيبُ لاَ أَصْلَ لَهَا، مَعَ أَنَّ الأَخْبَارَ

---

(١) أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (٧١).

(٢) أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (٣٦).

الصِّحَاحَ مِنْ رِوَايَةِ الثِّقَاتِ وَأَهْلِ الْقَنَاعَةِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى نَقْلِ مَنْ لَيْسَ بِثِقَةٍ وَلاَ مَقْنَعٍ.

وَلاَ أَحْسِبُ كَثِيرًا مِمَّنْ يُعَرِّجُ مِنَ النَّاسِ عَلَى مَا وَصَفْنَا مِنْ هَذِهِ الأَحَادِيثِ الضِّعَافِ، وَالأَسَانِيدِ الْمَجْهُولَةِ، وَيَعْتَدُّ بِرِوَايَتِهَا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِمَا فِيهَا مِنَ التَّوَهُّنِ وَالضَّعْفِ؛ إِلاَّ أَنَّ الَّذِي يَحْمِلُهُ عَلَى رِوَايَتِهَا وَالاِعْتِدَادِ بها إِرَادَةُ التَّكَثُّرِ بِذَلِكَ عِنْدَ الْعَوَامِّ، وَلأَنْ يُقَالَ: مَا أَكْثَرَ مَا جَمَعَ فُلاَنٌ مِنَ الْحَدِيثِ، وَأَلَّفَ مِنَ الْعَدَدِ، وَمَنْ ذَهَبَ فِي الْعِلْمِ هَذَا الْمَذْهَبَ، وَسَلَكَ هَذَا الطَّرِيقَ؛ فَلاَ نَصِيبَ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ بِأَنْ يُسَمَّى جَاهِلًا أَوْلَى مِنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى عِلْمٍ». (١)

قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بَابُ وُجُوبِ تَعْرِيفِ الْمُزَكِّي مَا عِنْدَهُ مِنْ حَالِ الْمَسْؤُولِ عَنْهُ.

وساق بسنده...عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ـ رَضِي الله عَنهُ ـ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ: «**مَنْ سُئِلَ عن علم يَعْلَمُهُ، فَكَتَمَهُ؛ جِيءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْجَمًا بِلِجَام مِنْ نَارٍ**» وَقَدْ أَنْكَرَ قَوْمٌ لَمْ يَتَبَحَّرُوا فِي الْعِلْمِ قَوْلَ الْحُفَّاظِ مِنْ أَئِمَّتِنَا، وَأُولِي الْمَعْرِفَةِ مِنْ أَسْلاَفِنَا: إِنَّ فُلاَنًا الرَّاوِيَ ضَعِيفٌ، وَفُلاَنا غَيْرُ ثِقَةٍ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا مِنَ الْكَلاَمِ، وَرَأَوْا ذَلِكَ غِيبَةً لِمَنْ قِيلَ فِيهِ، إِنْ كَانَ الأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْقَائِلُ، وَإِنْ كَانَ الأَمْرُ عَلَى خِلاَفِهِ؛ فَهُوَ بُهْتَانٌ.

وَاحْتَجُّوا بِالْحَدِيثِ الَّذِي... وساق بسنده، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ سُئِلَ: مَا الْغِيبَةُ؟ فقَالَ: «**ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ**» قَالَ:

---

(١) انظر: «مقدمة صحيحه» (١/ ٢١).

أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «**إِنْ كَانَ فِي أَخِيكَ مَا تَقُولُ؛ فَقَدِ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا تَقُولُ؛ فَقَدْ بَهَتَّهُ**».

وَقَالَ قَائِلُهُمْ فِي ذَلِكَ شِعْرًا، وساق بسنده، أنشدنا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ الشَّاعِرُ الْمَغْرِبِيُّ لِنَفْسِهِ قال:

أَرَى الْخَيْرَ فِي الدُّنْيَا يَقِلُّ كَثِيرُهُ ∴ وَيَنْقُصُ نَقْصًا وَالْحَدِيثَ يَزِيدُ

فَلَوْ كَانَ خَيْرًا كَانَ كَالْخَيْرِ كُلِّهِ ∴ وَلَكِنَّ شَيْطَانَ الْحَدِيثِ مَرِيدُ

وَلِابْنِ مَعِينٍ فِي الرِّجَالِ مَقَالَةٌ ∴ سَيُسْأَلُ عَنْهَا وَالْمَلِيكُ شَهِيدُ

فَإِنْ تَكُ حَقًّا فَهْيَ فِي الْحُكْمِ غِيبَةٌ ∴ وَإِنْ تَكُ زُورًا فَالْقِصَاصُ شَدِيدُ

وساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده... إلى مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ الْعَبَّاسِيِّ قال: «كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَهُوَ إذا يَقْرَأُ عَلَيْنَا كِتَابَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ يُوسُفُ بْنُ الْحُسَيْنِ الرَّازِيُّ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، مَا هَذَا الَّذِي تَقْرَؤُهُ عَلَى النَّاسِ؟ فَقَالَ: كِتَابٌ صَنَّفْتُهُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ. فَقَالَ: وَمَا الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ؟ فَقَالَ: أُظْهِرُ أَحْوَالَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ ثِقَةً أَوْ غَيْرَ ثِقَةٍ، فَقَالَ لَهُ يُوسُفُ بْنُ الْحُسَيْنِ: اسْتَحْيَيْتُ لَكَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، كَمْ مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ قَدْ حَطُّوا رَوَاحِلَهُمْ فِي الْجَنَّةِ مُنْذُ مِائَةِ سَنَةٍ وَمِائَتَيْ سَنَةٍ، وَأَنْتَ تَذْكُرُهُمْ وَتَغْتَابُهُمْ عَلَى أَدِيمِ الأَرْضِ، فَبَكَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَقَالَ: يَا أَبَا يَعْقُوبَ، لَوْ سَمِعْتُ هَذِهِ الْكَلِمَةَ قَبْلَ تَصْنِيفِي هَذَا الْكِتَابَ؛ لَمَا صَنَّفْتُهُ».

✍ **قلت**: وَلَيْسَ الأَمْرُ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ؛ لأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ لاَ يَجِبُ قَبُولُهُ إِلاَّ مِنَ الْعَاقِلِ الصَّدُوقِ الْمَأْمُونِ عَلَى مَا يُخْبِرُ بِهِ، وَفَى ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْجَرْحِ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ صَدُوقًا فِي رِوَايَتِهِ، مَعَ أَنَّ سُنَّةَ

رَسُولِ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ قَدْ وَرَدَتْ مُصَرِّحَةً بِتَصْدِيقِ مَا ذَكَرْنَا، وَبِضِدِّ قَوْلِ مَنْ خَالَفَنَا.

وساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده...إلى ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، سَمِعَ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، يَقُولُ: حَدَّثَتْنَا عَائِشَةُ أَنَّ رَجُلًا، اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ فَقَالَ: «**ائْذَنُوا لَهُ؛ فَبِئْسَ رَجُلُ الْعَشِيرِ، أَوْ بِئْسَ رَجُلُ الْعَشِيرَةِ**» فَلَمَّا دَخَلَ، أَلاَنَ لَهُ الْقَوْلَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللهِ، قُلْتَ لَهُ الَّذِي قُلْتَ، فَلَمَّا دَخَلَ أَلَنْتَ لَهُ الْقَوْلَ، قَالَ: «**يَا عَائِشَةُ، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ مَنْ وَدَعَهُ أَوْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ**».

فَفِي قَوْلِ النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ لِلرَّجُلِ: «**بِئْسَ رَجُلُ الْعَشِيرَةِ**» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ إِخْبَارَ الْمُخْبِرِ بِمَا يَكُونُ فِي الرَّجُلِ مِنَ الْعَيْبِ عَلَى مَا يُوجِبُ الْعِلْمُ وَالدِّينُ مِنَ النَّصِيحَةِ لِلسَّائِلِ؛ لَيْسَ بِغِيبَةٍ، إِذْ لَوْ كَانَ ذَلِكَ غِيبَةً؛ لَمَا أَطْلَقَهُ النَّبِيُّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ، وَإِنَّمَا أَرَادَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بِمَا ذَكَرَ فِيهِ -وَاللهُ أَعْلَمُ-: أَن يُبَيِّنَ لِلنَّاسِ الْحَالَةَ الْمَذْمُومَةَ مِنْهُ، وَهِيَ الْفُحْشُ؛ فَيَجْتَنِبُوهَا، لاَ أَنَّهُ أَرَادَ الطَّعْنَ عَلَيْهِ وَالثَّلْبَ لَهُ، وَكَذَلِكَ أَئِمَّتُنَا فِي الْعِلْمِ بِهَذِهِ الصِّنَاعَةِ، إِنَّمَا أَطْلَقُوا الْجَرْحَ فِيمَنْ لَيْسَ بِعَدْلٍ؛ لِئَلاَ يَتَغَطَّى أَمْرُهُ عَلَى مَنْ لاَ يَخْبُرُهُ؛ فَيَظُنُّهُ مِنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ فَيَحْتَجُّ بِخَبَرِهِ، وَالإِخْبَارُ عَنْ حَقِيقَةِ الأَمْرِ إِذَا كَانَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛ لاَ يَكُونُ غِيبَةً، وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ حَدِيثُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ الَّذِي: أَخْبَرْنَاهُ.

وساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده...إلى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، أَنَّ أَبَا عَمْرِو بْنِ حَفْصٍ، طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ، وَهُوَ غَائِبٌ بِالشَّامِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلُهُ بِشَعِيرٍ؛ فَتَسَخَّطَتْهُ، فَقَالَ:

وَاللهِ مَا لَكِ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ، فَجَاءَتْ رَسُولَ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: لَيْسَ لَكِ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ، وَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكٍ، ثُمَّ قَالَ: «**تلك امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي، اعْتَدِّي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ؛ فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى، تَضَعِينَ ثِيَابَكِ، فَإِذَا حَلَلْتِ؛ فَآذِنِينِي**» قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتُ؛ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ: «**أَمَّا أَبُو جَهْمٍ؛ فَلاَ يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ؛ فَصُعْلُوكٌ لاَ مَالَ لَهُ، انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ**» قَالَتْ: فَكَرِهْتُهُ، ثُمَّ قَالَ: «**انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ**»؛ فَنَكَحْتُهُ، فَجَعَلَ اللهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا، وَاغْتَبَطْتُ بِهِ .

فِي هَذَا الْخَبَرِ دِلاَلَةٌ عَلَى أَنَّ إِجَازَةَ الْجَرْحِ لِلضُّعَفَاءِ مِنْ جِهَةِ النَّصِيحَةِ؛ لِتُجْتَنَبَ الرِّوَايَةُ عَنْهُمْ، وَلِيُعْدَلَ عَنِ الاِحْتِجَاجِ بِأَخْبَارِهِمْ، لأَنَّ رَسُولَ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ لَمَّا ذَكَرَ فِي أَبِي جَهْمٍ أَنَّهُ لاَ يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَخْبَرَ عَنْ مُعَاوِيَةَ أَنَّهُ صُعْلُوكٌ لاَ مَالَ لَهُ، عِنْدَ مَشُورَةٍ اسْتُشِيرَ فِيهَا، لاَ تَتَعَدَّى الْمُسْتَشِيرَ؛ كَانَ ذِكْرُ الْعُيُوبِ الْكَامِنَةِ فِي بَعْضِ نَقَلَةِ السُّنَنِ الَّتِي يُؤَدِّي السُّكُوتُ عَنْ إِظْهَارِهَا عَنْهُمْ وَكَشْفِهَا عَلَيْهِمْ إِلَى تَحْرِيمِ الْحَلاَلِ وَتَحْلِيلِ الْحَرَامِ، وَإِلَى الْفَسَادِ فِي شَرِيعَةِ الإِسْلاَمِ؛ أَوْلَى بِالْجَوَازِ، وَأَحَقَّ بِالإِظْهَارِ، وَأَمَّا الْغِيبَةُ الَّتِي نَهَى اللهُ تَعَالَى عَنْهَا بِقَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ: (**وَلاَ يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا**) وَزَجَرَ رَسُولُ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ عَنْهَا بِقَوْلِهِ: «**يَا مَعْشَرَ مَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ، وَلَمْ يَدْخُلِ الإِيمان قَلْبَهُ؛ لاَ تَغْتَابُوا الْمُسْلِمِينَ، وَلاَ تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ**» فَهِيَ ذِكْرُ الرَّجُلِ عُيُوبَ أَخِيهِ يَقْصِدُ بِهَا الْوَضْعَ مِنْهُ، وَالتَّنْقِيصَ لَهُ، وَالإِزْرَاءَ بِهِ فِيمَا لاَ يَعُودُ إِلَى حُكْمِ النَّصِيحَةِ، وَإِيجَابِ الدِّيَانَةِ مِنَ التَّحْذِيرِ عَنِ ائْتِمَانِ الْخَائِنِ، وَقَبُولِ خَبَرِ الْفَاسِقِ، وَاسْتِمَاعِ شَهَادَةِ الْكَاذِبِ، وَقَدْ تَكُونُ الْكَلِمَةُ

الْوَاحِدَةُ لَهَا مَعْنَيَانِ مُخْتَلِفَانِ عَلَى حَسَبِ اخْتِلاَفِ حَالِ قَائِلِهَا؛ فَفِي بَعْضِ الأَحْوَالِ يَأْثَمُ قَائِلُهَا، وَفِي حَالَةٍ أُخْرَى لاَ يَأْثَمُ، مِثَالُ ذَلِكَ: ... فساق بسنده عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخبَرَنِي ابْنُ أَخِي أَبِي رُهْمٍ الْغِفَارِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا رُهْمٍ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ الَّذِينَ بَايَعُوهُ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، يَقُولُ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ غَزْوَةَ تَبُوكَ ... وَسَاقَ الْحَدِيثَ، إِلَى أَنْ قَالَ: فَطَفِقَ رَسُولُ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ يَسْأَلُنِي عَمَّنْ تَخَلَّفَ مِنْ بَنِي غِفَارٍ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ إِذْ هُوَ يَسْأَلُنِي: مَا فَعَلَ النَّفَرُ الْبِيضُ - وَقَالَ حَجَّاجٌ: الْحُمْرُ - الطِّوَالُ الثِّطَاطُ[1]؟ فَحَدَّثْتُهُ بِتَخَلُّفِهِمْ، قَالَ: مَا فَعَلَ السُّودُ الْجُعْدُ الْقِطَاطُ -وَقَالَ حَجَّاجٌ: الْقِصَارُ الَّذِينَ لَهُمْ نَعَمٌ بِشَبَكَةِ شَرَخَ-، وَذَكَرَ بَقِيَّةَ الْحَدِيثِ، فَالْكَلِمَتَانِ فِي الْقِصَرِ لَفْظُهُمَا وَاحِدٌ، وَمَعْنَاهُمَا مُخْتَلِفٌ، لأنَّ عَائِشَةَ قَصَدَتِ الْعَيْبَ وَالذَّمَّ، وَرَسُولُ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ قَصَدَ التَّعْرِيفَ وَالْوَصْفَ».

وساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده...إلى عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا، فَبَرَّأَهَا اللهُ، وَكُلُّهُمْ قال: حَدَّثَنِي بِطَائِفَةٍ مِنْ حَدِيثِهَا، وَبَعْضُهُمْ كَانَ أَوْعَى لِحَدِيثِهَا مِنْ بَعْضٍ، وَأَثْبَتَ لَهُ اقْتِصَاصًا، وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ

(١) قال ابن الأثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٥/ ٧٦): هِيَ جَمْعُ نَطْنَاطْ، وَهُوَ الطَّوِيلُ المَديدُ الْقَامَةِ»، ويُرْوى «الثِّطاط» بِالثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ.
قال ابن منظور رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «لسان العرب» (٧/ ٢٦٨): هُوَ جَمْعُ ثَطٍّ، وَهُوَ الكوْسَجُ الَّذِي عَرِيَ وجهُه مِنَ الشَّعْرِ إِلَّا طاقاتٍ فِي أَسفل حَنكِه. وَرُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ: مَا فَعَلَ الحمْر النَّطانِطُ؟ جَمْعُ نَطْناطٍ وَهُوَ الطَّوِيلُ.

الْحَدِيثَ الَّذِي قال: حَدَّثَنِي، وَبَعْضُ حَدِيثِهِمْ يُصَدِّقُ بَعْضًا، وَذَكَرُوا أَنَّ عَائِشَةَ ـ رَضِي الله عَنها ـ زَوْجَ النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى سَفَرٍ؛ أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا؛ خَرَجَ بِهَا رَسُولُ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ مَعَهُ ...، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ، وَقَالَت فِيهِ: وَدَعَا رَسُولُ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَأُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ حِينَ اسْتَلْبَثَ الْوَحْيُ يَسْتَشِيرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ، قَالَتْ: فَأَمَّا أُسَامَةُ فَأَشَارَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ بِالَّذِي يَعْلَمُ مِنْ بَرَاءَةِ أَهْلِهِ، وَبِالَّذِي يَعْلَمُ فِي نَفْسِهِ لَهُمْ مِنَ الْوُدِّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هُمْ أَهْلُكَ، وَلاَ نَعْلَمُ إِلاَّ خَيْرًا، وَأَمَّا عَلِيٌّ فَقَالَ: لَمْ يُضَيِّقِ اللهُ عَلَيْكَ، وَالنِّسَاءُ سِوَاهَا كَثِيرٌ، وَإِنْ تَسْأَلِ الْجَارِيَةَ؛ تُعَرِّفْكَ، قَالَتْ فَدَعَا رَسُولُ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ بَرِيرَةَ، فَقَالَ: أَيْ بَرِيرَةُ، هَلْ رَأَيْتِ مِنْ شَيْءٍ يَرِيبُكِ مِنْ أَمْرِ عَائِشَةَ؟ فَقَالَتْ لَهُ بَرِيرَةُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، إِنْ رَأَيْتُ عَلَيْهَا أَمْرًا قَطُّ أَغْمِصُهُ عَلَيْهَا، أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ، تَنَامُ عَنْ عَجِينِ أَهْلِهَا، فَتَأْتِي الدَّاجِنُ فَتَأْكُلُهُ ... الحديث.

فَفِي اسْتِشَارَةِ النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ عَلِيًّا وَأُسَامَةَ، وَسُؤَالِهِ بَرِيرَةَ عَمَّا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ بِأَهْلِهِ - بَيَانٌ وَاضِحٌ أَنَّهُ لَمْ يكن لِيَسْأَلَهُمْ إِلاَّ وَوَاجِبٌ عَلَيْهِمْ إِخْبَارُهُ بِمَا يَعْلَمُونَ مِنْ ذَلِكَ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ عَلَى جَمِيعِ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنْ نَاقِلِ خَبَرٍ، أَوْ حَامِلِ أَثَرٍ، مِمَّنْ لاَ يَبْلُغُ مَحِلُّهُ فِي الدِّينِ محل عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَلاَ مَنْزِلَتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ مَنْزِلَتَهَا مِنْهُ بِخَصْلَةٍ تَكُونُ مِنْهُ يُضَعَّفُ خَبَرُهُ عِنْدَ إِظْهَارِهَا عَلَيْهِ، أَوْ بِجَرْحَةٍ تَثْبُتُ فِيهِ يَسْقُطُ حَدِيثُهُ عِنْدَ ذِكْرِهَا عَنْهُ، أَنْ يُبْدِيَهَا لِمَنْ لاَ عِلْمَ لَهُ بِهِ؛ لِيَكُونَ بِتَحْذِيرِ النَّاسِ إِيَّاهُ

مِنَ النَّاصِرِينَ لِدِينِ اللهِ، الذَّابِّينَ لِلْكَذِبِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ فَيَا لَهَا مَنْزِلَةً مَا أَعْظَمَهَا، ومَرْتَبَةً مَا أَشْرَفَهَا، وَإِنْ جَهِلَهَا جَاهِلٌ، وَأَنْكَرَهَا مُنْكِرٌ.

وساق بسنده ... قال الصَّلْتُ بْنُ طَرِيفٍ: قُلْتُ لِلْحَسَنِ: الرَّجُلُ الْفَاجِرُ الْمُعْلِنُ بِفُجُورِهِ، ذِكْرِي لَهُ بِمَا فِيهِ غِيبَةٌ لَهُ؟ قَالَ: لاَ، وَلاَ كَرَامَةَ». قَالَ الْجَوْزِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.

وساق بسنده ... قال يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَأَلْتُ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ وَمَالِكَ بْنَ أَنَسٍ وَسُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، عَنِ الرَّجُلِ، يُتَّهَمُ فِي الْحَدِيثِ، أَوْ لاَ يَحْفَظُه، قَالُوا: بَيِّنْ أَمْرَهُ لِلنَّاسِ».

وساق بسنده ... قال مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي خَلَفٍ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عُلَيَّةَ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَسَأَلَهُ عَنْ حَدِيثٍ للَّيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، فَقَالَ بَعْضُ مَنْ حَضَرَ: وَمَا تَصْنَعُ بِلَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ؟ لِمَ لاَ تَسْأَلُهُ عَنْ حَدِيثٍ لأَيُّوبَ؟ قَالَ: فَقَالَ: سُبْحَانَ اللهِ، أَتَغْتَابُ رَجُلًا مِنَ الْعُلَمَاءِ؟ قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عُلَيَّةَ: يَا جَاهِلُ، نَصَحَكَ، إِنَّ هَذَا أَمَانَةٌ لَيْسَ بِغِيبَةٍ.

وساق بسنده ... قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ: أَمَا تَخْشَى أَنْ يَكُونَ هَؤُلاَءِ الَّذِينَ تَرَكْتَ حَدِيثَهُمْ خُصَمَاءَكَ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى؟ قَالَ: قَالَ: لأَنْ يَكُونَ هَؤُلاَءِ خُصَمَائِي؛ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَصْمِي رَسُولُ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ يَقُولُ: لِمَ حَدَّثْتَ عَنِّي حَدِيثًا تَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ.(١)

---

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ١٤٧ ـ ١٦٨).

وقال إسماعيل الخطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثنا عبد الله بن أحمد، قلت لأبي: ما يقول في أصحاب الحديث يأتون الشيخ لعله أن يكون مرجئًا، أو شيعيًّا، أو فيه شيء من خلاف السنة، أيسعني أن أسْكُتَ عنه، أم أُحَذِّر عنه؟

فقال أبي: إن كان يدعو إلى بدعة، وهو إمام فيها، ويدعو إليها، قال: نعم، تُحَذِّر عنه»[(١)].

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال الإمام الترمذي: وقد عاب بعضُ من لا يَفْهَمُ على أصحاب الحديث الكلام في الرجال: وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال: منهم: الحسن البصري، وطاوس قد تكلما في معبد الجهني، وتكلم سعيد بن جبير في طلق بن حبيب، وتكلم إبراهيم النخعي وعامر الشعبي في الحارث الأعور، وهكذا رُوِيَ عن أيوب السختياني، وعبد الله بن عون وسليمان التيمي، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، ويحيى ابن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أهل العلم، أنهم تكلموا في الرجال، وضَعَّفُوا، فما حَمَلَهم على ذلك عندنا - والله أعلم - إلا النصيحة للمسلمين، لا نظن أنهم أرادوا الطعن على الناس، أو الغِيبة، إنما أرادوا - عندنا - أن يبينوا ضعف هؤلاء؛ لكي يُعْرَفُوا؛ لأن بعضَهم من الذين ضُعِّفُوا كان صاحب بدعة، وبعضَهم كان متهما في الحديث، وبعضَهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطأ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم، شفقة على الدين وتَثَبُّتًا؛ لأن الشهادة في الدين أحق أن يتثبت

---

(١) انظر: «سؤالات أبي داود» (١٣٤).

فيها من الشهادة في الحقوق والأموال.

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مقصود الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يبين أن الكلام في الجرح والتعديل جائز، قد أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها، لما فيه من تمييز ما يجب قبوله من السنن مما لا يجوز قبوله.

وقد ظن بعض من لا علم عنده أن ذلك من باب الغيبة، وليس كذلك، فإنَّ ذِكْرَ عَيْبِ الرجل إذا كان فيه مصلحة، ولو كانت خاصة: كالقدح في شهادة شاهد الزور؛ جائز بغير نزاع، فما كان فيه مصلحة عامة للمسلمين أَوْلَى».(١)

قال السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ فِي مُقَدّمَة «كتاب الضُّعَفَاء والمتروكين»: تَوَعَّدَ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ بالنَّار من كذب عَلَيْهِ بعد أمره بالتبليغ عَنهُ، ... كَانَ الْخُلَفَاء الراشدون، وَالصَّحَابَة المنتجبون –رضوَان الله عَلَيْهِم– يَتَّقُونَ كَثْرَة الحَدِيث عَن رَسُول الله ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ ويتشددون فِي ذَلِك، مِنْهُم: أَبُو بكر، وَعمر، وَعُثْمَان، وَعلي، وَطَلْحَة، وَالزُّبَيْر، وَعبد الرَّحْمَن بن عَوْف، وَسعد بن أبي وَقاص، وَعبد الله بن مَسْعُود، والمقداد بن الْأسود، وَأَبُو أَيُّوب الْأَنْصَارِيّ، وثوبان مولى رَسُول الله ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ ، وَزيد بن أَرقم، وَأنس بن مَالك، وَمُعَاوِيَة بن أبي سُفْيَان، وَعمْرَان بن حُصَيْن، وَأَبُو هُرَيْرَة، وَعبد الله بن عمر، وَعبد الله بن عَبَّاس، وَأَبُو الدَّرْدَاء، وَأَبُو قَتَادَة، وصهيب، وقرظة بن كَعْب، وَغَيرهم.

---

(١) انظر: «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٤٧).

وَكَانَ أَبُو بكر وَعمر يطالبان من روى لهما حَدِيثا عَن رَسُول الله ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ لم يسمعاه مِنْهُ بِإِقَامَة الْبَيِّنَة عَلَيْهِ، ويتوعدانِهِ فِي ذَلِك.

وَكَانَ عَليّ بن أبي طَالب يسْتَحْلف عَلَيْهِ ... كل ذَلِك خوفًا من الزِّيَادَة وَالنُّقْصَان، أَو السَّهْو وَالنِّسْيَان، واحتياطا للدّين، وحفظا للشريعة، وحَسْمًا لطمع طامع، أَو زيغ زائغ؛ أَن يجترئ فيحكي عَن رَسُول الله ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ مَا لم يَقُلْهُ أَو يُدْخِل فِي الدّين مَا لَيْسَ مِنْهُ، ولِيَقْتَدِيَ بهم من يسمع مِنْهُم، وَيَأْخُذ عَنْهُم، فيقفو أَثرهم، ويَسْلُكُ طريقهم، فاتَّبَعَهُم على ذَلِك جمَاعَةٌ من صالحي التَّابِعين، واقتفوا آثَارهم، وَاتبعُوا سبيلهم فِي الذبِّ عَن السّنَن، والبحث عَن رواتها، والتوقي فِي أَدَائِهَا، مِنْهُم: سعيد بن الْمسيب، وَعُرْوَة بن الزبير، وَعلي بن الْحُسَيْن،...ثمَّ ذكر خلائق من الْأَئِمَّة، إلى أَن قَالَ: حَتَّى كَانَ فِي عصرنا هَذَا، فتأملت أَحْوَال طالبي الْعلم، وكاتبي الْأَحَادِيث؛ فوجدتهم على الضِّدّ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ من قَدَّمْتُ ذِكْرَهُ من الْأَئِمَّة، إلا من وَفقه الله تَعَالَى مِنْهُم للصَّوَاب، وَرَأَيْت أَكثر طالبيه فِي هَذَا الزَّمَان، وَالْغَالِبَ على إرادتهم، وَالظَّاهِرَ من شهواتهم: كَتْبُ الْغَرِيب، وَسَمَاع الْمُنكر؛ حَتَّى صَار الْمَشْهُورُ عِنْد أَكْثَرهم غَرِيبا، وَالْمَعْرُوفُ عِنْدهم مُنْكرا، وخَلَطُوا الصَّحِيح بالسقيم، وَالْحقَّ بِالْبَاطِلِ، وَذَلِكَ لعدم معرفتهم بأحوال الروَاة ومحلهم، ونقصان عِلْمِهِمْ بالتمييز، وزهدهم فِي تعلم ذَلِك، والبحث عَنهُ، وَطَلَبه من مظانه، إلى أَن قَالَ: وَقد أخبر الله نبيه ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ بِمَا يكون بعده فِي أمته من الرِّوَايَات الكاذبة، وَالْأَحَادِيث الْبَاطِلَة، فَأمر النَّبِي ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ باجتناب رواتها، وحَذَّرَ مِنْهُم، وَنهى عَن اسْتِمَاع أَحَادِيثهم، وَعَن قبُول أخبارهم...

قال السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هَذَا كُله كَلَام الدَّارَقُطْنِيّ».[(١)]

✍ **قلت**: أما مَن جرَّح أو عدَّل لغير ذلك، إنما لهواه ولحزبه وشيخه، ومجاملةً لفلان، وإغاظةً لفلان .... الخ-بدون وجه حقٍّ-؛ فهذا وبالٌ على صاحبه في الدنيا والآخرة!!

قال الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضًا**: ... ثُمَّ عَلَى الْجَارِحِ تَقْوَى اللهِ تَعَالَى فِي ذَلِكَ، وَالتَّثَبُّتُ فِيهِ، وَالْحَذَرُ مِنَ التَّسَاهُلِ بِجَرْحِ سَلِيمٍ مِنَ الْجَرْحِ، أَوْ بِنَقْصِ مَنْ لَمْ يَظْهَرْ نَقْصُهُ؛ فَإِنَّ مَفْسَدَةَ الْجَرْحِ عَظِيمَةٌ؛ فَإِنَّهَا غِيبَةٌ مُؤَبَّدَةٌ، مُبْطِلَةٌ لِأَحَادِيثِهِ، مُسْقِطَةٌ لِسُنَّةٍ عَنِ النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ وَرَادَّةٌ لِحُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ الدِّينِ، ثُمَّ إِنَّمَا يَجُوزُ الْجَرْحُ لِعَارِفٍ بِهِ، مَقْبُولِ الْقَوْلِ فِيهِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْجَارِحُ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيهِ؛ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْكَلَامُ فِي أَحَدٍ، فَإِنْ تَكَلَّمَ؛ كَانَ كَلَامُهُ غِيبَةً مُحَرَّمَةً، كَذَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ، قَالَ: **وَهَذَا كَالشَّاهِدِ يَجُوزُ جَرْحُهُ لِأَهْلِ الْجَرْحِ، وَلَوْ عَابَهُ قَائِلٌ بِمَا جُرِّحَ بِهِ؛ أُدِّبَ، وَكَانَ غِيبَةً.**

الثَّانِيَةُ: الْجَرْحُ لَا يُقْبَلُ إِلَّا مِنْ عَدْلٍ عَارِفٍ بِأَسْبَابِهِ».[(٢)]

قال ابن دقيق العيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَلذَلِك قلتُ: أَعْرَاض الْمُسلمين حُفْرَة من حُفَر النَّار، وقف على شفيرها طَائِفَتَانِ من النَّاس: المحدثون والحكام».[(٣)]

---

(١) انظر: «تحذير الخواص من أكاذيب القصاص» (ص: ٨١ ـ ٩٢).

(٢) انظر: «شرح النووي على مسلم» (١/ ١٢٥).

(٣) انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (٥/ ٤٣٥)، «الاقتراح في بيان الاصطلاح» (ص: ٦١)، «الآداب الشرعية والمنح المرعية» (٢/ ١٤٢)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٥٦).

✍ **قلت**: فأعراض الناس حُفرة من حُفر النار كما قال ابن دقيق رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقف عليها طائفتان من المُسلمين: المُحدثون والحُكَّام»، حتى ذُكِر عن بعضهم أنه كان إذا أراد أن يدعو على رجل؛ فإنه يدعو عليه بأن يبتليه الله فيكون مُحدِّثًا أو قاضيًا، باعتبار أن الذين يَلجُون هذين البابين لا بد لهما من الكلام في أعْراض الناس، فإذا وُفِّق الرجل، وكان كلامه ديانةً ونُصحًا وذبًّا عن هذا الدين، وحمايةً لحوزته، واستقام على ضوابط وشروط الجرح والتعديل، ودافع عن حقوق المظلومين؛ فإن الله عَزَّوَجَلَّ يرفعه، لا سيما وأئمة هذا الفن لم يجاملوا في ذلك كبيرًا أو صغيرًا، فلم يُجامل أحدهم حتى الأقارب، فقد تكلَّم علي بن المديني في أبيه، ولما سُئل عنه قال: سَلُوا عنه غيري، فألَحُّوا عليه، فقال: الأمر دين، أبي ضعيف!![1]

✍ **قلت**: فلما تكلم المُحدثون لله؛ تكلموا حتى في أقاربهم؛ فنفع الله بكلامهم[2]، وحَفِظَتْهُ الأمة بالأسانيد، وبَلَّغوه من بعدهم، ولما تكلَّم غيرهم لغير الله، وتكلموا في الرجل إذا خالفهم، وخسفوا به، فإذا وافقهم على هواهم؛ سكتوا عنه، ورفعوه ومدحوه بما لا يستحق، فهؤلاء لا يتكلمون لله، إنما يتكلمون من أجل أنفسهم، ومن تكلم من أجل نفسه وهواه؛ فكلامه ساقطٌ، ولا ينفع الله بكلامه، بل يكون كلامه وبالًا عليه، وقد يزيِّنُ الشيطانُ لمرضى القلوب سوء عملهم، فينتصرون لأنفسهم، ويزعمون أنهم يغضبون لله، ويتبعون السلف الصالح فيما يقومون به، وهذا من بلاءِ التأويل الفاسد، ومن الفتنة في الدين، واحذرهم؛ فقد زَلَّ فيه بعض الأكابر، ولا تظنَّ أنك في

---

(١) انظر: «المجروحين» لابن حبان (١/ ٥٠٧).

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (١١/ ١٣٦)، «الإرشاد» (٢/ ٦١٠)، «التنكيل» (٢/ ٥١٧).

أمانٍ أو عافيةٍ منه، فبعض الأكابر أخذته الحمية أن يلج هذا الباب، وتكلم في بعض الناس من باب الانتصار للنفس؛ فابْتُلي، وأنت إن فَعَلْتَ ذلك؛ عُوقِبْتَ وابْتُلِيتَ.

فهذا أحمد بن صالح المصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ذكروا أنه كان له سماعٌ من ابن وهب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو موجودٌ في كُتبِ حرملة -تلميذ الشافعي رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ فتكلم أحمد بن صالح في حرملة رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ بكلامٍ ليس فيه؛ لأنه منعه سماعه -وهذا لا يجوز- فتكلم أحمد بن صالح المصري في حرملة تلميذ الشافعي- رحمهما الله جميعًا-، وشنَّع عليه، حتى كان الرجل من الغرباء إذا بدأ بحرملة لا يُحدِّثُه أحمد بن صالح رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإذا بدأ بأحمد بن صالح لا يُحدثه حرملة رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، فلم يجتمعا لرجل من الغرباء، أما أهل مصر فقد سمعوا منهما.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَكَانَ أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ يُثْنِي عَلَى أَبِي الطَّاهِرِ بنِ السَّرْحِ، وَيَقَعُ فِي حَرْمَلَةَ، وَيُوْنُس بنِ عَبْدِ الأَعْلَى».(١)

قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَسَمِعْتُ القَاسِمَ بنَ عَبْدِ اللهِ بنِ مَهْدِيٍّ يَقُوْلُ: كَانَ أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ يَسْتَعِيرُ مِنِّي كُلَّ جُمُعَةٍ الحِمَارَ وَيَركَبُهُ إِلَى صَلاَةِ الجُمُعَةِ، وَكُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ حَرْمَلَةَ فِي الجَامِعِ، فجَازَ أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ عَلَى بَابِ الجَامِعِ، فَنَظَرَ إِلَيْنَا وَإِلَى حَرْمَلَةَ وَلَمْ يُسَلِّمْ، فَقَالَ حَرْمَلَةُ: انْظُرُوا إِلَى هَذَا، بِالأَمسِ يَحْمِلُ دَوَاتِي، وَاليومَ يَمُرُّ بِي فَلاَ يُسَلِّمُ».(٢)

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٦٣).

(٢) انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (١٠٦٤).

قال القاسم بن مهدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولم يحدثني أحمد بن صالح؛ لأني كنت جالسًا عند حرملة.

سمعت عَبد الله بن مُحمد بن سلم المقدسي يقول: قدمت مصر، فبدأْتُ بحرملة، فكتبت عنه كتاب عَمرو بن الحارث ويونس بن يزيد والفوائد، ثم ذهبت إلى أحمد بن صالح؛ فلم يحدثني، فَحَمَلْتُ كتاب يُونُس بن يزيد الذي كتبته عن حرملة، فخرقته بين يديه لأرضيه، وليتني لم أخرق، فلم يرض، ولم يحدثني». (١)

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قُلْتُ: نَعُوْذُ بِاللهِ مِنْ هَذِهِ الأَخْلاَقِ، صَدَقَ أَبُو سَعِيْدٍ بنُ يُوْنُسَ حَيْثُ يَقُوْلُ: لَمْ يَكُنْ لَهُ آفَةٌ غَيْرَ الكِبْرِ، فَلَو قُدِحَ فِي عَدَالتِهِ بِذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ إِثْمٌ كَبِيْرٌ».

قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كَانَ أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ قَدْ سَمِعَ فِي كُتُبِ حَرْمَلَةَ، فَمَنَعَهُ حَرْمَلَةُ مِنَ الكُتُبِ، وَلَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ إِلاَّ نِصْفَ الكُتُبِ، فَكَانَ أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ بَعْدُ كُلُّ مَنْ سَمِعَ مِنْ حَرْمَلَةَ وَبَدَأَ بِهِ إِذَا وَافَى مِصْرَ؛ لَمْ يُحَدِّثْهُ أَحْمَدُ». (٢)

✍ **قلت**: وقد جاء النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع جماعة من المُحدثين، وكان أحمد لا يُحدث إلا مَن يعرف، فلما لم يَعْرِفْه؛ طَرَدَه، فلما طرده؛ ذهب النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُجمِّع له أحاديث أخطأ فيها، كما يفعل بعض الناس من أهل السنة اليوم، فجمع النسائي -على علمه وفضله، ولكنه بشر- بعض

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٧٤).

(٢) انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ٤١٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٧٤).

الأحاديث التي أخطأ فيها أحمد بن صالح رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وشنَّع عليه بها.

قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَأَمَّا سُوءُ ثَنَاءِ النَّسَائِيِّ عَلَيْهِ، فَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بنَ هَارُوْنَ بنِ حَسَّانٍ البَرْقِيَّ يَقُوْلُ: هَذَا الخُرَاسَانِيُّ يَتكَلَّمُ فِي أَحْمَدَ بنَ صَالِحٍ، وَحَضَرْتُ مَجْلِسَ أَحْمَدَ بنِ صَالِحٍ، وَطَرَدَهُ مِنْ مَجْلِسِهِ، فَحَمَلَهُ ذَلِكَ على أَنْ تَكَلَّمَ فِيْهِ»، وَهَذَا أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ قَدْ أَثْنَى عَلَيْهِ، فَالقَوْلُ مَا قَالَهُ أَحْمَدُ، لاَ مَا قَالَهُ غَيْرُهُ، وَحَدِيْثُ: (**الدِّيْنُ النَّصِيْحَةُ**) الَّذِي أَنْكَرَهُ النَّسَائِيُّ قَدْ رَوَاهُ يُوْنُسُ بنُ عَبْدِ الأَعْلَى أَيْضًا عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ مُحَمَّدُ بنُ خَالِدٍ بنِ عَثْمَةَ، قَالَ: وَأَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ مِنْ أَجِلَّةِ النَّاسِ، وَذَاكَ أَنِّي رَأَيْتُ جَمْعَ أَبِي مُوْسَى الزَّمِنِ فِي عَامَّةِ مَا جَمَعَ مِنْ حَدِيْثِ الزُّهْرِيِّ يَقُوْلُ: كَتَبَ إِلَيَّ أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: وَلَوْلاَ أَنِّي شَرَطْتُ فِي كِتَابِي هَذَا أَنْ أَذْكُرَ فِيْهِ كُلَّ مَنْ تَكَلَّمَ فِيْهِ مُتَكَلِّمٌ؛ لَكُنْتُ أُجِلُّ أَحْمَدَ بنَ صَالِحٍ أَنْ أَذْكُرَهُ».(١)

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قَالَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ: عَنْ مَسْلَمَةَ بنِ القَاسِمِ: النَّاسُ مُجْمِعُونَ على ثِقَةِ أَحْمَدَ بنِ صَالِحٍ لِعِلمِهِ وَخَيْرِهِ وَفَضْلِهِ، وَإِنَّ أَحْمَدَ ابنَ حَنْبَلٍ وَغَيْرَهُ كَتَبُوا عَنْهُ، وَوثَّقَوهُ، وَكَانَ سَبَبُ تَضعِيفِ النَّسَائِيِّ لَهُ: أَنَّ أَحْمَدَ بنَ صَالِحٍ كَانَ لاَ يُحَدِّثُ أَحَدًا حتَّى يَشْهَدَ عِنْدَهُ رَجُلاَنِ مِنَ المُسْلِمِيْنَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الخَيْرِ وَالعَدَالَةِ، فَكَانَ يُحَدِّثُهُ وَيَبْذُلُ لَهُ عِلْمَهُ، وَكَانَ يَذْهَبُ فِي ذَلِكَ مَذْهَبَ زَائِدَةَ بنِ قُدَامَةَ، فَأَتَى النَّسَائِيُّ لِيَسمَعَ مِنْهُ، فَدَخَلَ بِلاَ إِذنٍ، وَلَم

---

(١) انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (١٠٦٦)، «التعديل والتجريح» (١/ ٣٢٥)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٦٧).

يَأْتِهِ بِرَجُلَينِ يَشْهَدَانِ لَهُ بِالعَدَالَةِ، فَلَمَّا رَآهُ فِي مَجْلِسِهِ؛ أَنْكَرَهُ، وَأَمَرَ بِإِخْرَاجِهِ؛ فَضَعَّفَهُ النَّسَائِيُّ لِهَذَا.

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة، ونقل عن ابن معين تكذيبه، وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلم في أحمد بن صالح الشمومي، فظن النسائي أنه عنى ابن الطبري، مات سنة ثمان وأربعين وله ثمان وسبعون سنة خ د».(١)

قلت: فما ضَرّ النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلا نفسه بكلامه، وإلا فأحمد بن صالح رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثقة مشهور، وهناك من قال: إن النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أخذ كلام يحيى بن معين في جرح أحمد بن صالح رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، وليس هو أحمد بن صالح ابن الطبري الثقة المشهور، إنما هو الشمومي المصري.

قلت: فلعل النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ظن أنه هو أحمد بن صالح رَحِمَهُ ٱللَّهُ الثقة المشهور، وقد قال يحيى بن معين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كذَّابٌ يتفلسف، وفرح بهذه الكلمة النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونشرها، والعلماء يعرفون أن هذه الكلمة ليست في أحمد بن صالح، الذي هو ابن الطبري المعروف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنهم قالوا: إنه يوازي يحيى بن معين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الحفظ والتثبت، فلا يُقبل فيه كلام يحيى بن معين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حتى قال ابن يونس المترجِم لرجال مصر وأفريقيا والغرب: حدثنا معاوية بن صالح، قال: «سمعت يحيى بن معين يقول: أحمد بن صالح كذاب يتفلسف. قال أبو سعيد: ولم يكن عندنا- بحمد الله- كما قال

(١) انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ٢٩٦)، «ميزان الاعتدال» (١/ ١٠٣)، «تقريب التهذيب» (ص: ٨٠).

النسائي، ولم يكن له آفةٌ غير الكبر».(١)

✍ **قلت**: فالشاهد من هذا: أن أحمد بن صالح رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما فَعَل في حرملة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما فعل؛ عُوقب، وأوذي بالنسائي، والنسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا عُوقب بأشياء أُخرى، فسلَّط الله عليه بعضهم ورموه باللفظ، وهناك من رماه بالنصب، وتكلموا فيه حتى قُتل النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في النهاية، أي مات مقتولًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ فالجزاء من جنس العمل، ومن ظَلَم يُظلم، ولو بعد حين -غفر الله للجميع- ونذكر هذا من باب النصيحة للحريصين على جميع زلات أهل السنة؛ حتى يعتبروا ويتعظوا بغيرهم؛ فقد ضرهم هذا الصنيع وهم أئمة كبار؛ فكيف بمن لا يذكرون بجانب أولئك؟!.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال الدارقطني: كان ابن الحداد أبو بكر الشافعي كثير الحديث، ولم يحدث عن غير النسائي، وقال: رضيت به حجة بيني وبين الله، قال: وأبو عبد الله ابن منده عن حمزة العقبي المصري، وغيره أن النسائي خرج من مصر في آخر عمره إلى دمشق، فسئل بها عن معاوية وما جاء من فضائله، فقال: ألا يرضى رأسًا برأسٍ حتى يُفَضَّل؟! قال: فما زالوا يدفعون في خصييه حتى أُخرج من المسجد، ثم حُمِلَ إلى مكة، فَتُوُفِّي بها، كذا في هذه الرواية إلى مكة، وصوابه «الرملة».

قال الدارقطني: خرج حاجًا فامْتُحِنَ بدمشق، وأدرك الشهادة، فقال: احملوني إلى مكة، فَحُمِلَ، وتوفي بها، وهو مدفون بين الصفا والمروة،

(١) انظر: «تاريخ مصر» لابن يونس (١/ ١٣)، و«الثقات» (١٢٠٩٩)، و«هدي الساري» مقدمة فتح الباري (ص: ٣٨٦).

وكانت وفاته في شعبان سنة ثلاث وثلاثمائة، قال وكان أفقه مشايخ مصر في عصره، وأَعْلمهم بالحديث والرجال.

عن محمد بن موسى المأموني صاحب النسائي، وقال فيه: سمعت قومًا ينكرون على أبي عبد الرحمن كتاب «الخصائص» لعلي ـ رَضِي الله عَنهُ ـ وتَرْكَه تصنيفَ فضائل الشيخين، فذكرتُ له ذلك، فقال: دخلت دمشق والمنحرف عن علي بها كثير، فصنفت كتاب «الخصائص» رجوت أن يهديهم الله، ثم إنه صنف بعد ذلك فضائل الصحابة، فقيل له وأنا اسمع: ألا تخرج فضائل معاوية؟ فقال: أي شيء أُخْرِج؟ حديث: «**اللهم لا تُشْبِعْ بطنه**» فَسَكَتَ السائل.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قلت: لعل هذه منقبة معاوية؛ لقول النبي –صلى الله عليه وآله وسلم-: «**اللهم من لعنته، أو شتمته؛ فاجعل ذلك له زكاة ورحمة**».(١)

✍ **قلت**: ولذلك كان الرجل من العلماء من السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يُخطئ في حكمه على الرجل، ثم يرجع للرواية عنه، كما ذُكِر ذلك عن عبد الرحمن بن مهدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد كان أمر بالضرب على حديث جماعة من الرواة، ثم في آخر عمره رجع إلى الرواية عنهم، فسُئل عن ذلك؛ فقال: خَشِيتُ أن يسألني ربي عن حُجتي في ذلك!!

قال أَبُو يُوسُفَ الْقَلُوسِيُّ: رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سَمِعْتُ أَبَا بَكْرِ بْنَ أَبِي الأَسْوَدِ،

---

(١) انظر: «تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٩٥).

يَقُولُ: كُنْتُ أَسْمَعُ الأَصْنَافَ مِنْ خَالِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَكَانَ فِي أَصْلِ كِتَابِهِ قَوْمٌ قَدْ تَرَكَ حَدِيثَهُمْ، مِثْلُ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ وَعَبَّادِ بْنِ صُهَيْبٍ، وَجَمَاعَةٍ نَحْوِ هَؤُلاَءِ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِأَشْهُرٍ، وَأَخْرَجَ إِلَيَّ كِتَابَ الدِّيَاتِ، فَقال: حَدَّثَنِي عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، فَقُلْتُ: يَا خَالِي، أَلَيْسَ كُنْتَ قَدْ ضَرَبْتَ عَلَى حَدِيثِهِ وَتَرَكْتَهُ؟ قَالَ: «بَلَى، تَفَكَّرْتُ فِيهِ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، قَامَ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، فَيَتَعَلَّقَ بِي، فَقَالَ: يَا رَبِّ سَلْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ فِيمَ أَسْقَطَ عَدَالَتِي؟ فَرَأَيْتُ أَنْ أُحَدِّثَ عَنْهُ، وَمَا كَانَ لِي حُجَّةٌ عِنْدَ رَبِّي، فَحَدَّثَ عَنْهُ بِأَحَادِيثَ».(١)

وقال مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قَالَ لِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ -يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ- : إِنَّكَ تُحَدِّثُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ؛ قُلْتُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، هُمْ يَقُولُونَ إِنَّكَ تُحَدِّثُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ، قَالَ: عَمَّنْ أُحَدِّثُ؟ قَالَ: فَذَكَرْتُ لَهُ مُحَمَّدَ بْنَ رَاشِدٍ الْمَكْحُولِيَّ، فَقَالَ لِي: احْفَظْ عَنِّي: «النَّاسُ ثَلاَثَةٌ: رَجُلٌ حَافِظٌ مُتْقِنٌ؛ فَهَذَا لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ، وَآخَرُ يَهِمُ وَالْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الصِّحَّةُ؛ فَهَذَا لَا يُتْرَكُ حَدِيثُهُ، لَوْ تُرِكَ حَدِيثُ مِثْلِ هَذَا؛ لَذَهَبَ حَدِيثُ النَّاسِ، وَآخَرُ يَهِمُ وَالْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْوَهْمُ؛ فَهَذَا يُتْرَكُ حَدِيثُهُ».(٢)

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لاَ يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَشْغَلَ نَفْسَهُ بِكِتَابَةِ أَحَادِيثِ الضعاف، فَإِنَّ أَقَلَّ مَا فِيهِ أَنْ يَفُوتَهُ بِقَدْرِ مَا يَكْتُبُ مِنْ حَدِيثِ

---

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٢٧٩).

(٢) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٤٠٦)، وفي «الجامع» (١٢٦٥).

أَهْلِ الضَّعْفِ يَفُوتُهُ مِنْ حَدِيثِ الثِّقَاتِ».(١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وقد قِيلَ لِيَحْيَى بنِ سَعِيدٍ القَطَّانِ: أَمَا تَخْشَى أَنْ يَكُونَ هَؤُلاءِ الَّذِينَ تَرَكْتَ حَدِيثَهُمْ، خُصَماءَكَ يَوْمَ القيامةِ؟ قالَ: «لَأَنْ يَكُونَ هَؤُلاءِ خُصَمائِي؛ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللهِ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ خَصْمِي يَوْمَئِذٍ، يَقُولُ لِي: لِمَ لَمْ تَذُبَّ عَنْ حَدِيثِي؟)**.

قال أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أَتَيْتُ يَحْيَى مَرَّةً، فَقَالَ لِي: أَيْنَ كُنْتَ؟ فَقُلْتُ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ دَاوُدَ، فَقَالَ: إِنِّي لَأُشْفِقُ عَلَى يَحْيَى مِنْ تَرْكِ هَؤُلَاءِ الرِّجَالِ الَّذِينَ تَرَكَهُمْ، فَبَكَى يَحْيَى وَقَالَ: لَأَنْ يَكُونَ خَصْمِي رَجُلٌ مِنْ عُرْضِ النَّاسِ، شَكَكْتُ فِيهِ فَتَرَكْتُهُ؛ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَصْمِي النَّبِيُّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ وَيَقُولُ: بَلَغَكَ عَنِّي حَدِيثٌ، سَبَقَ إِلَى قَلْبِكَ أَنَّهُ وَهْمٌ؛ فَلِمَ حَدَّثْتَ بِهِ؟».(٢)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وقد سَمِعَ أَبُو تُرابٍ النَّخْشَبِيُّ(٣) أَحْمَدَ بنَ حَنْبَلٍ، وهُوَ**

---

(١) أخرجه الخطيب في «الجامع» (٣٦٩)، والبيهقي في «المدخل إلى علم السنن» (٧٠٧)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٤٩).

(٢) أخرجه الخطيب في «الجامع» (١٢٦٨).

(٣) سبقت ترجمته قريبًا.

وانظر: «حلية الأولياء» (١٠ / ٤٥، ٥١)، «تاريخ بغداد» (١٢ / ٣١٥، ٣١٨)، «طبقات الشافعية» للسبكي (٢ / ٣٠٦، ٣١٠)، «البداية والنهاية» (١٠ / ٣٤٦)، «طبقات الأولياء» (٣٥٥، ٣٥٨)، «النجوم الزاهرة» (٢ / ٣٢١)، «طبقات الصوفية» (١٤٦، ١٥١)، «طبقات الشعراني» (١ / ٩٦)، «الرسالة القشيرية» (٢٢).

يتَكَلَّمُ فِي بَعْضِ الرُّوَاةِ، فَقَالَ له: «أَتَغْتَابُ العُلَمَاءَ؟!» فقالَ لَهُ: «وَيْحَكَ، هَذِه نَصِيحَةٌ، لَيْسَ هَذَا غِيبَةً».

✍ **قلت:** ومما يَستدل به العلماء على جواز الجرح والتعديل: أن العلماء الذين تكلموا في الجرح والتعديل عُلماء لهم قدمٌ راسخة في التُّقَى والفضل والورع، فكيف استجازوا لأنفسهم أن يتكلموا في الرواة، أو ينالوا منهم؟ وهذا يؤكد أن كلامهم لم يكن عن شهوة أو حمية جاهلية، ولم يكن عن جُرأة منهم على الحُرمات، وإنما كان هذا منهم من أجل الدفاع عن الدين.

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَيُقالُ: إِنَّ أَوَّلَ مَنْ تَصَدَّى للكلامِ في الرُّوَاةِ: شُعْبَةُ بنُ حَجَّاجٍ، ثُمَّ تَلامِذَتُهُ: أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ، وعَلِيُّ بنُ المَدِينِيُّ، ويَحْيَى بنُ مَعِينٍ، وعَمْرُو بن علي الفلاس، وغَيْرُهُمْ، وقد تَكَلَّمَ في ذلك مَالِكٌ، وهِشَامُ بنُ عُرْوَةَ، وجَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ، وقد قالَ -عليه الصلاةُ والسلامُ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»**).

أي أول من أكثر في الكلام على عددٍ كبيرٍ من الرواة هو شعبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والمتكلمون في الرواة أصناف: فمنهم من تكلم في جميع من سُئل عنهم: مثل يحيى بن معين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومنهم من تكلم في كثير من الرواة، مثل شعبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومنهم من تكلم في الراوي بعد الراوي، كسفيان بن عيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فالأئمة منهم المُكثر في الكلام على الرواة، ومنهم المتوسط، ومنهم المُقل، وإلا فالكلام في الرواة والتفتيش عن أحوالهم قديم.

وقول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**ويقال: إن أول من تصدى للكلام في الرواة: شعبة بن الحجاج، ثم تلاه تلامذته: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني،**

ويحيى بن معين، وعَمْرُو بن علي الفلاس، وغيرهم...).

ساق الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ بصيغة التمريض فقال: «**ويقال**» وهو كذلك، فتلميذ شعبة هو يحيى بن سعيد القطان، وهؤلاء من تلامذته، والله أعلم.

قَالَ أبو عَلِيٍّ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الرِّجَالِ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، ثُمَّ تَبِعَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ثُمَّ بَعْدَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَهَؤُلَاءِ».(١)

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قُلْتُ: وَهَؤُلَاءِ يَعْنِي أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَصَدَّى لِذَلِكَ وَعُنِيَ بِهِ، وَإِلَّا فَالْكَلَامُ فِيهِ جَرْحًا وَتَعْدِيلًا مُتَقَدِّمٌ ثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثُمَّ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، فَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَجُوِّزَ ذَلِكَ صَوْنًا لِلشَّرِيعَةِ، وَنَفْيًا لِلْخَطَأِ وَالْكَذِبِ عَنْهَا».(٢)

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ومنهم: شعبة بن الحجاج بن الورد: العتكي الأزدي الواسطي: يكنى أبا بسطام، سكن البصرة.

وهو أول من وَسَّع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونَقَّبَ عن دقائق عِلْمِ العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تَبَعٌ له في هذا العلم».(٣)

---

(١) أخرج الخطيب في «الجامع» (٢/ ٢٠١).

(٢) انظر: «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٣٨٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٢٦).

(٣) انظر: «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٥٤).

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأول من زكى وجرح عند انقراض عصر الصحابة:

الشعبي، وابن سيرين ونحوهما، حُفِظَ عنهم توثيق أناس وتضعيف آخرين، وسبب قِلَّةُ الضعفاء في ذلك الزمان: قِلَّةُ مُتَّبِعِيهم من الضعفاء، إِذْ أكثر المتبوعين صحابة عدول، وأكثرهم من غير الصحابة، بل عامتهم ثقات صادقون، يعون ما يروون، وهم كبار التابعين، يوجد فيهم الواحد بعد الواحد فيه مقال، كالحارث الأعور، وعاصم بن ضمرة، ونحوهما.

نعم، فيهم عدة من رؤوس أهل البدع من الخوارج، والشيعة، والقدرية، نسأل الله العافية: كعبد الرحمن بن ملجم، والمختار بن أبي عبيد الكذاب، ومعبد الجهني، ثم كان في المئة الثانية في أوائلها جماعة من الضعفاء من أوساط التابعين وصغارهم ممن تكلم فيهم من قِبَلِ حِفْظِهِم، أو لبدعة فيهم، كعطية العوفي، وفرقد السبخي، وجابر الجعفي، وأبي هارون العبدي، فلما كان عند انقراض عامة التابعين في حدود الخمسين؛ تَكَلَّمَ طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف:

٣ - فقال أبو حنيفة: ما رأيت أكذب من جابر الجعفي.

٤ - وضَعَّفَ الأعمشُ جماعةً، وَوَثَّق آخرين.

٥ - وانتقد الرجالَ شعبةُ».(١)

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَتَكَلَّمَ فِي الرِّجَالِ - كَمَا قَالَهُ الذَّهَبِيُّ - جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، ثُمَّ مِنَ التَّابِعِينَ: كَالشَّعْبِيِّ ... وَضَعَّفَ الْأَعْمَشُ جَمَاعَةً، وَوَثَّقَ

(١) انظر: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (ص: ١٧٢).

آخَرِينَ، وَنَظَرَ فِي الرِّجَالِ شُعْبَةُ، وَكَانَ مُتَثَبِّتًا لَا يَكَادُ يَرْوِي إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ، وَكَذَا كَانَ مَالِكٌ، وَمِمَّنْ إِذَا قَالَ فِي هَذَا الْعَصْرِ؛ قُبِلَ قَوْلُهُ: مَعْمَرٌ، وَهِشَامٌ الدَّسْتَوَائِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَابْنُ الْمَاجِشُونِ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَاللَّيْثُ، وَغَيْرُهُمْ، ثُمَّ طَبَقَةٌ أُخْرَى بَعْدَ هَؤُلَاءِ ؛ كَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَهُشَيْمٍ، وَأَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ، وَالْمُعَافَى بْنِ عِمْرَانَ الْمَوْصِلِيِّ، وَبِشْرِ بْنِ الْمُفَضَّلِ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ، وَغَيْرِهِمْ، ثُمَّ طَبَقَةٌ أُخْرَى فِي زَمَانِهِمْ؛ كَابْنِ عُلَيَّةَ، وَابْنِ وَهْبٍ، وَوَكِيعٍ، ثُمَّ انْتُدِبَ فِي زَمَانِهِمْ أَيْضًا لِنَقْدِ الرِّجَالِ الْحَافِظَانِ الْحُجَّتَانِ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ، فَمَنْ جَرَّحَاهُ؛ لَا يَكَادُ يَنْدَمِلُ جُرْحُهُ، وَمَنْ وَثَّقَاهُ؛ فَهُوَ الْمَقْبُولُ، وَمَنِ اخْتَلَفَا فِيهِ -وَذَلِكَ قَلِيلٌ-؛ اجْتُهِدَ فِي أَمْرِهِ، ثُمَّ كَانَ بَعْدَهُمْ مِمَّنْ إِذَا قَالَ؛ سُمِعَ مِنْهُ: إِمَامُنَا الشَّافِعِيُّ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَالْفِرْيَابِيُّ، وَأَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ، **وَبَعْدَهُمْ طَبَقَةٌ أُخْرَى**: كَالْحُمَيْدِيِّ، وَالْقَعْنَبِيِّ، وَأَبِي عُبَيْدٍ، وَيَحْيَى بْنِ يَحْيَى، وَأَبِي الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيِّ، ثُمَّ صُنِّفَتِ الْكُتُبُ، وَدُوِّنَتْ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ وَالْعِلَلِ، وَبُيِّنَ مَنْ هُوَ فِي الثِّقَةِ وَالثَّبَتُ كَالسَّارِيَةِ، وَمَنْ هُوَ فِي الثِّقَةِ كَالشَّابِّ الصَّحِيحِ الْجِسْمِ، وَمَنْ هُوَ لَيِّنٌ، كَمَنْ تُوجِعُهُ رَأْسُهُ، وَهُوَ مُتَمَاسِكٌ يُعَدُّ مِنْ أَهْلِ الْعَافِيَةِ، وَمِنْ صِفَتُهُ كَمَحْمُومٍ تَرَجَّحَ إِلَى السَّلَامَةِ، وَمِنْ صِفَتُهُ كَمَرِيضٍ شَبْعَانٍ مِنَ الْمَرَضِ، وَآخَرُ كَمَنْ سَقَطَ قُوَاهُ، وَأَشْرَفَ عَلَى التَّلَفِ، وَهُوَ الَّذِي يَسْقُطُ حَدِيثُهُ، وَوُلَاةُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ بَعْدَ مَنْ ذَكَرْنَا: يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَقَدْ سَأَلَهُ عَنِ الرِّجَالِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحُفَّاظِ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَفَتْ آرَاؤُهُ وَعِبَارَتُهُ فِي بَعْضِ الرِّجَالِ، كَمَا اخْتَلَفَ اجْتِهَادُ الْفُقَهَاءِ، وَصَارَتْ لَهُمُ الْأَقْوَالُ وَالْوُجُوهُ، فَاجْتَهَدُوا فِي الْمَسَائِلِ، كَمَا اجْتَهَدَ ابْنُ مَعِينٍ فِي الرِّجَالِ، وَمِنْ طَبَقَتِهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، سَأَلَهُ

جَمَاعَةٌ مِنْ تَلَامِذَتِهِ عَنِ الرِّجَالِ، وَكَلَامِهِ فِيهِمْ بِاعْتِدَالٍ وَإِنْصَافٍ وَأَدَبٍ وَوَرَعٍ.

وَكَذَا تَكَلَّمَ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ كَاتَبُ الْوَاقِدِيِّ فِي «طَبَقَاتِهِ» بِكَلَامٍ جَيِّدٍ مَقْبُولٍ، وَأَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ لَهُ كَلَامٌ كَثِيرٌ رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، وَأَبُو جَعْفَرٍ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّبِيلُ، حَافِظُ الْجَزِيرَةِ، الَّذِي قَالَ فِيهِ أَبُو دَاوُدَ: لَمْ أَرَ أَحْفَظَ مِنْهُ. وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَلَهُ التَّصَانِيفُ الْكَثِيرَةُ فِي الْعِلَلِ وَالرِّجَالِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ الَّذِي قَالَ فِيهِ أَحْمَدُ: هُوَ دُرَّةُ الْعِرَاقِ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ صَاحِبُ (الْمُسْنَدِ)، وَكَانَ آيَةً فِي الْحِفْظِ، يُشَبَّهُ بِأَحْمَدَ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، الَّذِي قَالَ فِيهِ صَالِحٌ جَزَرَةُ: هُوَ أَعْلَمُ مَنْ رَأَيْتُ بِحَدِيثِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَإِسْحَاقُ ابْنُ رَاهَوَيْهِ إِمَامُ خُرَاسَانَ، وَأَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمَّارٍ الْمَوْصِلِيُّ الْحَافِظُ، وَلَهُ كَلَامٌ جَيِّدٌ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَأَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ الطَّبَرِيُّ حَافِظُ مِصْرَ، وَكَانَ قَلِيلَ الْمِثْلِ، وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَمَّالُ، وَكُلُّهُمْ مِنْ أَئِمَّةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ.

ثُمَّ خَلَفَهُمْ طَبَقَةٌ أُخْرَى مُتَّصِلَةٌ بِهِمْ، مِنْهُمْ: إِسْحَاقُ الْكَوْسَجُ، وَالدَّارِمِيُّ، وَالذُّهْلِيُّ، وَالْبُخَارِيُّ، وَالْعِجْلِيُّ الْحَافِظُ، نَزِيلُ الْمَغْرِبِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ: أَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيَّانِ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ، وَبَقِيُّ بْنُ مَخْلَدٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُوسُفَ بْنِ خِرَاشٍ الْبَغْدَادِيُّ، لَهُ مُصَنَّفٌ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، قَوِيُّ النَّفْسِ كَأَبِي حَاتِمٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَرْبِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ الْأَنْدَلُسِيُّ، حَافِظُ قُرْطَبَةَ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي عَاصِمٍ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ، وَصَالِحٌ جَزَرَةَ، وَأَبُو بَكْرٍ الْبَزَّارُ،

وَأَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لَكِنَّهُ مِنْ أَئِمَّةِ هَذَا الشَّأْنِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ الْمَرْوَزِيُّ، ثُمَّ مِنْ بَعْدَهُمْ: أَبُو بَكْرٍ الْفِرْيَابِيُّ، وَالْبَرْدِيجِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَأَبُو يَعْلَى، وَالْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ، وَالدُّولَابِيُّ، وَأَبُو عَرُوبَةَ الْحَرَّانِيُّ، وَأَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ عُمَيْرِ ابْنُ جَوْصَا، وَأَبُو جَعْفَرٍ الْعُقَيْلِيُّ.

ثُمَّ طَبَقَةٌ أُخْرَى، مِنْهُمْ: ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَأَبُو طَالِبٍ أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ الْبَغْدَادِيُّ الْحَافِظُ، شَيْخُ الدَّارَقُطْنِيِّ، وَابْنُ عُقْدَةَ، وَعَبْدُ الْبَاقِي بْنُ قَانِعٍ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ: أَبُو سَعِيدِ بْنُ يُونُسَ، وَابْنُ حِبَّانَ الْبُسْتِيُّ، وَالطَّبَرَانِيُّ، وَابْنُ عَدِيٍّ الْجُرْجَانِيُّ، وَمُصَنَّفُهُ فِي الرِّجَالِ إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى فِي الْجَرْحِ كَمَا تَقَدَّمَ، ثُمَّ بَعْدَهُمْ: أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَاسَرْجِسِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ، وَلَهُ مُسْنَدٌ مُعَلَّلٌ فِي أَلْفٍ وَثَلَاثِمِائَةِ جُزْءٍ، وَأَبُو الشَّيْخِ بْنُ حَيَّانَ، وَأَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ، وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَبِهِ خُتِمَ (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ) .

ثُمَّ بَعْدَهُمْ: أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ مَنْدَهْ، وَأَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَاكِمُ، وَأَبُو نَصْرٍ الْكَلَابَاذِيُّ، وَأَبُو الْمُطَرِّفِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ فُطَيْسٍ قَاضِي قُرْطُبَةَ، وَلَهُ «دَلَائِلُ السُّنَّةِ» فِي خَمْسِ مُجَلَّدَاتٍ، و «فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ» كَمَا أَسْلَفْتُهُ هُنَاكَ، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ مَرْدُوَيْهِ الْأَصْبَهَانِيُّ، وَتَمَّامٌ الرَّازِيُّ، ثُمَّ بَعْدَهُمْ: أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْفَوَارِسِ الْبَغْدَادِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ الْبَرْقَانِيُّ، وَأَبُو حَازِمٍ الْعَبْدَوِيُّ، وَقَدْ كَتَبَ عَنْهُ عَشَرَةُ أَنْفُسٍ عَشَرَةَ آلَافِ جُزْءٍ، وَخَلَفُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيُّ، وَأَبُو مَسْعُودٍ الدِّمَشْقِيُّ، وَأَبُو الْفَضْلِ الْفَلَكِيُّ، وَلَهُ كِتَابُ (الطَّبَقَاتِ) فِي أَلْفِ جُزْءٍ، وَأَبُو الْقَاسِمِ حَمْزَةُ السَّهْمِيُّ، وَأَبُو يَعْقُوبَ الْقِرَابُ، وَأَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ، ثُمَّ بَعْدَهُمْ: أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَلَّالُ الْبَغْدَادِيُّ، وَأَبُو

عَبْدِ اللهِ الصُّورِيُّ، وَأَبُو سَعْدٍ السَّمَّانُ، وَأَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ، ثُمَّ بَعْدَهُمْ: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَابْنُ حَزْمٍ الْأَنْدَلُسِيَّانِ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَالْخَطِيبُ، ثُمَّ أَبُو الْقَاسِمِ سَعْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّنْجَانِيُّ، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ الْأَنْصَارِيُّ، وَأَبُو صَالِحٍ الْمُؤَذِّنُ، وَابْنُ مَاكُولَا، وَأَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِيُّ، وَقَدْ صَنَّفَ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَكَانَ عَلَّامَةً حُجَّةً، وَأَبُو عَبْدِ اللهِ الْحُمَيْدِيُّ، وَابْنُ مُفَوِّزٍ الْمُعَافِرِيُّ الشَّاطِبِيُّ، ثُمَّ أَبُو الْفَضْلِ بْنُ طَاهِرٍ الْمَقْدِسِيُّ، وَشُجَاعُ بْنُ فَارِسٍ الذُّهْلِيُّ، وَالْمُؤْتَمِنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ السَّاجِيُّ، وَشِيرُوَيْهِ الدَّيْلَمِيُّ الْهَرَوِيُّ مُصَنِّفُ (تَارِيخِ هَرَاةَ) وَأَبُو عَلِيٍّ الْغَسَّانِيُّ.

ثُمَّ بَعْدَهُمْ: أَبُو الْفَضْلِ بْنُ نَاصِرٍ السَّلَامِيُّ، وَالْقَاضِي عِيَاضٌ، وَالسِّلَفِيُّ وَأَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ، وَأَبُو الْقَاسِمِ بْنُ عَسَاكِرَ، وَابْنُ بَشْكُوالٍ.

ثُمَّ بَعْدَهُمْ: عَبْدُ الْحَقِّ الْإِشْبِيلِيُّ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَأَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ الْفَخَّارِ الْمَالِقِيُّ، وَأَبُو الْقَاسِمِ السُّهَيْلِيُّ، ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ الْحَازِمِيُّ، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ، وَالرَّهَاوِيُّ، وَابْنُ مُفَضَّلٍ الْمَقْدِسِيُّ، ثُمَّ بَعْدَهُمْ: أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الْقَطَّانِ، وَابْنُ الْأَنْمَاطِيِّ وَابْنُ نُقْطَةَ، وَابْنُ الدُّبَيْثِيِّ، وَابْنُ خَلِيلٍ الدِّمَشْقِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلْفُونَ الْأَزْدِيُّ، وَابْنُ النَّجَّارِ، ثُمَّ الزَّكِيُّ الْمُنْذِرِيُّ، وَالْبِرْزَالِيُّ، وَالصَّرِيفِينِيُّ، وَالرَّشِيدُ الْعَطَّارُ، وَابْنُ الصَّلَاحِ، وَابْنُ الْأَبَّارِ، وَابْنُ الْعَدِيمِ، وَأَبُو شَامَةَ، وَأَبُو الْبَقَاءِ خَالِدُ بْنُ يُوسُفَ النَّابُلْسِيُّ، وَابْنُ الصَّابُونِيِّ.

ثُمَّ بَعْدَهُمْ: الدِّمْيَاطِيُّ، وَابْنُ الظَّاهِرِيِّ، وَالْمَيْدُومِيُّ، وَالِدُ الصَّدْرِ، وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ، وَابْنُ فَرَحٍ، وَعُبَيْدٌ الْإِسْعَرْدِيُّ، ثُمَّ بَعْدَهُمْ: سَعْدُ الدِّينِ الْحَارِثِيُّ، وَالْمِزِّيُّ، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَالذَّهَبِيُّ، وَصَفِيُّ الدِّينِ الْقِرَافِيُّ، وَابْنُ الْبِرْزَالِيِّ،

وَالْقُطْبُ الْحَلَبِيُّ، وَابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ، فِي آخَرِينَ مِنْ كُلِّ طَبَقَةٍ، مِنْهُمْ فِي شُيُوخِ شُيُوخِنَا الْمُصَنِّفُ، ثُمَّ تِلْمِيذُهُ شَيْخُنَا، وَفَاقَ فِي ذَلِكَ عَلَى جَمِيعِ مَنْ أَدْرَكَهُ، وَطُوِيَ الْبِسَاطُ بَعْدَهُ، إِلَّا لِمَنْ شَاءَ اللهُ، خُتِمَ لَنَا بِخَيْرٍ، فَعَدَّلُوا وَجَرَّحُوا، وَوَهَّنُوا وَصَحَّحُوا، وَلَمْ يُحَابُوا أَبًا وَلَا ابْنًا وَلَا أَخًا، حَتَّى إِنَّ ابْنَ الْمَدِينِيِّ سُئِلَ عَنْ أَبِيهِ، فَقَالَ: سَلُوا عَنْهُ غَيْرِي، فَأَعَادُوا ؛ فَأَطْرَقَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: هُوَ الدِّينُ؛ إِنَّهُ ضَعِيفٌ، وَكَانَ وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ لِكَوْنِ وَالِدِهِ كَانَ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ، يُقْرِنُ مَعَهُ آخَرَ إِذَا رَوَى عَنْهُ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ صَاحِبُ (السُّنَنِ): ابْنِي عَبْدُ اللهِ كَذَّابٌ، وَإِنْ تَأَوَّلْنَاهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ، وَنَحْوُهُ قَوْلُ الذَّهَبِيِّ فِي وَلَدِهِ أَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّهُ حَفِظَ الْقُرْآنَ، ثُمَّ تَشَاغَلَ عَنْهُ حَتَّى نَسِيَهُ.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ -كَمَا فِي مُقَدِّمَةِ مُسْلِمٍ-: لَا تَأْخُذُوا عَنْ أَخِي، يَعْنِي: يَحْيَى الْمَذْكُورَ بِالْكَذِبِ.

نَعَمْ فِي الْخُلَفَاءِ وَآبَائِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ -كَمَا قَالَهُ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجَمَةِ دَاوُدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ مِنْ «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» لَهُ-: قَوْمٌ أَعْرَضَ أَهْلُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ عَنْ كَشْفِ حَالِهِمْ ؛ خَوْفًا مِنَ السَّيْفِ وَالضَّرْبِ، قَالَ: وَمَا زَالَ هَذَا فِي كُلِّ دَوْلَةٍ قَائِمَةٍ يَصِفُ الْمُؤَرِّخُ مَحَاسِنَهَا، وَيُغْضِي عَنْ مَسَاوِئِهَا، هَذَا إِذَا كَانَتْ -أي الدولة- ذَا دِينٍ وَخَيْرٍ؛ فَإِنْ كَانَ مَدَّاحًا مُدَاهِنًا؛ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى الْوَرَعِ، بَلْ رُبَّمَا أَخْرَجَ مَسَاوِئَ الْكَبِيرِ وَهَنَاتِهِ فِي هَيْئَةِ الْمَدْحِ وَالْمَكَارِمِ وَالْعَظَمَةِ، فَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ فِي الْمُتَكَلِّمِينَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مَنْ كَانَ مِنَ الْوَرَعِ بِمَكَانٍ، كَالْحَافِظِ عَبْدِ الْغَنِيِّ صَاحِبِ (الْكَمَالِ فِي مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ) الْمُخَرَّجِ

لَهُمْ فِي الْكُتُبِ السِّتَّةِ، الَّذِي هَذَّبَهُ الْمِزِّيُّ، وَصَارَ كِتَابًا حَافِلًا، عَلَيْهِ مُعَوَّلُ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ، وَاخْتَصَرَهُ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ، وَمِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ مَنْ لَمْ يُشَكَّ فِي وَرَعِهِ؛ كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ، بَلْ قَالَ: إِنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ فَإِنَّهُ قَالَ: لَوْ خُيِّرْتُ بَيْنَ أَنِ ادْخُلَ الْجَنَّةَ وَبَيْنَ أَنِ أَلْقَى عَبْدَ اللهِ بْنَ الْمُحَرَّرِ؛ لَاخْتَرْتُ أَنِ الْقَاهُ، ثُمَّ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ؛ كَانَتْ بَعْرَةٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ، وَابْنِ مَعِينٍ مَعَ تَصْرِيحِهِ بِقَوْلِهِ: إِنَّا لَنَتَكَلَّمُ فِي أُنَاسٍ قَدْ حَطُّوا رِحَالَهُمْ فِي الْجَنَّةِ، وَالْبُخَارِيِّ الْقَائِلِ: مَا اغْتَبْتُ أَحَدًا مُذْ عَلِمْتُ أَنَّ الْغِيبَةَ حَرَامٌ، وَحُجَّتُهُمُ التَّوَصُّلُ بِذَلِكَ لِصَوْنِ الشَّرِيعَةِ، وَأَنَّ حَقَّ اللهِ وَرَسُولِهِ هُوَ الْمُقَدَّمُ». (١)

قال ابْنَ سِيرِينَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كَانُوا لَا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، حَتَّى كَانَ بِآخِرِهِ؛ فَكَانُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ؛ لِيَنْظُرُوا مَنْ كَانَ صَاحِبَ سُنَّةٍ؛ كَتَبُوا عَنْهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبَ سُنَّةٍ؛ لَمْ يَكْتُبُوا عَنْهُ». (٢)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وقد تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي غَيْرِهِ فَلَمْ يُعْتَبَرْ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ العَدَاوَةِ المَعْلُومَةِ، وقد ذَكَرْنَا مِن أَمْثِلَةِ ذلك: كَلامَ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ فِي الإمامِ مَالِكٍ، وكذا كَلامُ مَالِكٍ فِيهِ، وقد وَسَّعَ السُّهَيْلِيُّ**(٣) **القَوْلَ فِي ذلك،**

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٣٥٢).

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه» (١/ ١٥)، والدارمي في «سننه» (٤٣٠)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢/٢٧٨)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٠)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٢٠٨)، والخطيب في «الكفاية» (١٢٢).

(٣) انظر ترجمة ابن إسحاق في: «طبقات ابن سعد» (٧ / ٣٢١ - ٣٢٢)، «طبقات خليفة» (٢٧١، ٣٢٧)، «تاريخ خليفة» (١٦، ٤٢٦)، «التاريخ الكبير» (١ / ٤٠)، «التاريخ الصغير» (٢ / ١١١)، «المعارف» (٤٩١ - ٤٩٢)، «المعرفة والتاريخ» =

وكذلك كَلامُ النَّسَائِيِّ في أَحْمَدَ بنِ صَالِحٍ المِصْرِيِّ، حينَ مَنَعَهُ مِنْ حُضُورِ مَجْلِسِهِ).

قال المرُّوذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سَأَلته عَن مُحَمَّد بن إِسْحَاق: كَيفَ هُوَ؟ فَقَالَ: هُوَ حسن الحَدِيث، وَلَكِن إِذا جمع عَن رجلَيْنِ، قلت: كَيفَ؟ قَالَ: يحدث عَن الزُّهْرِيّ وَرجل آخر، فَيَحْمِل حَدِيث هَذَا على هَذَا، ثمَّ قَالَ: قَالَ يَعْقُوب: سَمِعت أبي يَقُول: سَمِعت الْمَغَازِي مِنْهُ ثَلَاث مَرَّات، ينقصها ويغيرها، وَقَالَ: قَالَ مَالك: وَذكره؛ فَقَالَ: دجال من الدجاجلة، وَقَالَ أَبُو عبد الله: قدم مُحَمَّد بن إِسْحَاق إِلَى بَغْدَاد، فَكَانَ لَا يُبَالِي عَن من يَحْكِي عَن الْكَلْبِيّ وَغَيره».(١)

حَدثنا عَبد الرَّحمن، حَدثنا أَبو سعيد، حَدثنا ابن إدريس، قال: قلتُ لمالك بن أَنس: وذكر المغازي، فقلت: قال ابن إِسحاق: أَنا بيطارها، فقال: قال لك: أَنا بيطارها؟ نحن نفيناه عن المدينة.

حَدثنا عَبد الرَّحمن، حَدثنا مسلم بن الحجاج النيسابوري، قال: حدثني إِسحاق بن راهويه قال: حَدثنا يَحيَى بن آدم قال: حَدثنا ابن إدريس قال: كنت عند مالك بن أَنس، وقال له رجل: يا أَبَا عَبد الله، إِني كنت بالرَّي عند

=
(٢ / ٢٧، ٢٨)، «الضعفاء» (٣٧٠ – ٣٨١)، «الجرح والتعديل» (٧ / ١٩١ – ١٩٤)، «مشاهير علماء الأمصار» (١٣٩ – ١٤٠) «تهذيب الكمال» (١١٦٦ – ١١٦٨)، «تذهيب التهذيب» (٣ / ١٨٣ – ١٨٥)، «تهذيب التهذيب» (٩ / ٣٨ – ٤٦)، «أسماء المدلسين» (ص: ٨١)، «تقريب التهذيب» (ص: ٤٦٧) وغيرها.

(١) انظر: «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد رواية المروذي (ص: ٤٩).

أبي عُبَيد الله، وثَمَّ محمدُ بن إِسحاق، فقال مُحمد بن إِسحاق: أَعْرِضُوا علي عِلْمَ مالكَ؛ فإني أَنا بيطاره، فقال مالك: دجال من الدجاجلة، يقول: أَعْرِضُوا عَلَيَّ عِلْمِي؟!».(١)

قال ابن إدريس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كنت عند مالك بن أنس، فقال له رجل: يا أبا عَبد الله، إني كنت بالري عند أبي عُبَيد الله، وعنده مُحَمَّد بن إسحاق، فسمعته يقول: اعرضوا عليَّ علم مالك، فإني بيطاره، فغضب مالك، وقال: انظروا إلى دجال من الدجاجلة، يقول: أعرضوا علي علم مالك.

قال ابن إدريس: وما سمعت أحدًا جمع الدجال قبل ذلك».(٢)

وقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قَالَ: وَقَالَ إِبْرَاهِيْمُ بنُ المُنْذِرِ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بنُ نَافِعٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، وَابْنُ المَاجَشُوْنِ، وَابْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَابْنُ إِسْحَاقَ يَتَكَلَّمُوْنَ فِي مَالِكٍ، وَكَانَ أَشَدَّهُم فِيْهِ كَلاَمًا مُحَمَّدُ بنُ إِسْحَاقَ، كَانَ يَقُوْلُ: ائْتُونِي بِبَعْضِ كُتُبِه حَتَّى أُبَيِّنَ عُيُوبَه، أَنَا بَيْطَارُ كُتُبِه.

قَالَ الخَطِيْبُ: ذَكَرَ بَعْضُهُم: أَنَّ مَالِكًا عَابَه جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ فِي زَمَانِهِ بِإِطلاَقِ لِسَانِه فِي قَوْمٍ مَعْرُوْفِيْنَ بِالصَّلاَحِ، وَالدِّيَانَةِ، وَالثِّقَةِ، وَالأَمَانَةِ.

قال الذهبي: قُلْتُ: كَلاَّ، مَا عَابَهُم إِلاَّ وَهُم عِنْدَهُ بِخِلاَفِ ذَلِكَ، وَهُوَ مُثَابٌ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ أَخْطَأَ اجْتِهَادُه - رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ -.

قَالَ الخَطِيْبُ: أَمَّا كَلاَمُ مَالِكٍ فِي ابْنِ إِسْحَاقَ؛ فَمَشْهُوْرٌ، وَأَمَّا حِكَايَةُ ابْن

---

(١) انظر: «سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي» (ص: ٣٠٢).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٩).

فُلَيْحٍ عَنْهُ فِي هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ؛ فَلَيْسَتْ بِالمَحْفُوْظَةِ، وَرَاوِيهَا عَنِ ابْنِ المُنْذِرِ لاَ يُعرَفُ.

قال الذهبي: قُلْتُ: فَهِيَ مَرْدُوْدَةٌ». (١)

وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قَالَ البُخَارِيُّ: وَلَوْ صَحَّ عَنْ مَالِكٍ تَنَاوُلُهُ مِنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، فَلَرُبَّمَا تَكَلَّمَ الإِنْسَانُ، فَيَرْمِي صَاحِبَهُ بِشَيْءٍ وَاحِدٍ، وَلاَ يَتَّهِمُهُ فِي الأُمُورِ كُلِّهَا.

قَالَ: وَقَالَ إِبْرَاهِيْمُ بنُ المُنْذِرِ: عَنْ مُحَمَّدِ بنِ فُلَيْحٍ: نَهَانِي مَالِكٌ عَنْ شَيْخَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ، وَقَدْ أَكْثَرَ عَنْهُمَا فِي (المُوَطَّأِ)، وَهُمَا مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِمَا، وَلَمْ يَنجُ كَثِيْرٌ مِنَ النَّاسِ مِنْ كَلاَمِ بَعْضِ النَّاسِ فِيْهِم، نَحْوَ مَا يُذْكَرُ عَنْ إِبْرَاهِيْمَ مِنْ كَلاَمِهِ فِي الشَّعْبِيِّ، وَكَلاَمِ الشَّعْبِيِّ فِي عِكْرِمَةَ، وَفِيْمَنْ كَانَ قَبْلَهُم، وَتَنَاوَلَ بَعْضُهُم فِي العِرْضِ وَالنَّفْسِ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ أَهْلُ العِلْمِ فِي هَذَا النَّحوِ إِلاَّ بِبَيَانٍ وَحُجَّةٍ، وَلَمْ تَسقُطْ عَدَالَتُهُم إِلاَّ بِبُرْهَانٍ ثَابِتٍ، وَحُجَّةٍ، وَالكَلاَمُ فِي هَذَا كَثِيْرٌ.

قُلْتُ: لَسْنَا نَدَّعِي فِي أَئِمَّةِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيْلِ العِصْمَةَ مِنَ الغَلَطِ النَّادِرِ، وَلاَ مِنَ الكَلاَمِ بنَفَسٍ حَادٍّ فِيْمَنْ بَيْنَهُم وَبَيْنَهُ شَحنَاءُ وَإِحْنَةٌ، وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ كَثِيْرًا مِنْ كَلاَمِ الأَقْرَانِ بَعْضِهِم فِي بَعْضٍ مُهدَرٌ، لاَ عِبْرَةَ بِهِ، وَلاَ سِيَّمَا إِذَا وَثَّقَ الرَّجُلَ جَمَاعَةٌ يَلُوحُ عَلَى قَوْلِهِمُ الإِنصَافُ.

وَهَذَانِ الرَّجُلاَنِ كُلٌّ مِنْهُمَا قَدْ نَالَ مِنْ صَاحِبِه، لَكِنْ أَثَّرَ كَلاَمُ مَالِكٍ فِي مُحَمَّدٍ بَعْضَ اللِّيْنِ، وَلَمْ يُؤَثِّرْ كَلاَمُ مُحَمَّدٍ فِيْهِ وَلاَ ذَرَّةٍ، وَارتَفَعَ مَالِكٌ، وَصَارَ

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٠).

كَالنَّجمِ، فَلَهُ ارْتِفَاعٌ بِحَسْبِهِ - أي ابن إسحاق -، وَلاَ سِيَّمَا فِي السِّيَرِ، وَأَمَّا فِي أَحَادِيْثِ الأَحكَامِ فَيَنحَطُّ حَدِيْثُه فِيْهَا عَنْ رُتْبَةِ الصِّحَّةِ إِلَى رُتْبَةِ الحُسْنِ، إلاَّ فِيْمَا شَذَّ فِيْهِ، فَإِنَّهُ يُعَدُّ مُنْكَرًا، هَذَا الَّذِي عِنْدِي فِي حَالِهِ - وَاللهُ أَعْلَمُ -».(١)

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَقَالَ يَعْقُوْبُ بنُ شَيْبَةَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا: كَيْفَ حَدِيْثُ ابْنِ إِسْحَاقَ عِنْدَك، صَحِيْحٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، حَدِيْثُه عِنْدِي صَحِيْحٌ.

قُلْتُ: فَكَلاَمُ مَالِكٍ فِيْهِ؟ قَالَ: مَالِكٌ لَمْ يُجَالِسْهُ، وَلَمْ يَعْرِفْهُ، وَأَيَّ شَيْءٍ حَدَّثَ بِهِ ابْنُ إِسْحَاقَ بِالمَدِيْنَةِ؟! قُلْتُ: فَهِشَامُ بنُ عُرْوَةَ، قَدْ تَكَلَّمَ فِيْهِ؟

فَقَالَ عَلِيٌّ: الَّذِي قَالَ هِشَامٌ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، لَعَلَّهُ دَخَلَ عَلَى امْرَأَتِه وَهُوَ غُلاَمٌ، فَسَمِعَ مِنْهَا، إِنَّ حَدِيْثَه لَيُتَبَيَّنُ فِيْهِ الصِّدْقُ، يَرْوِي مَرَّةً: حَدَّثَنِي أَبُو الزِّنَادِ، وَمَرَّةً: ذَكَرَ أَبُو الزِّنَادِ، وَيَرْوِي عَنْ رَجُلٍ، عَمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ، يَقُوْلُ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ بنُ سَعِيْدٍ، عَنْ سَالِمٍ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عُمَيْرٍ: «**صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ**»، وَهُوَ مِنْ أَرْوَى النَّاسِ عَنْ أَبِي النَّضْرِ.

وَيَقُوْلُ: حَدَّثَنِي الحَسَنُ بنُ دِيْنَارٍ، عَنْ أَيُّوْبَ، عَنْ عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ: «**فِي سَلَفٍ وَبَيْعٍ**»، وَهُوَ مِنْ أَرْوَى النَّاسِ عَنْ عَمْرٍو».(٢)

✍ **قلت:** يستدل بذلك على صدقه وأمانته، وإلا فما الحامل له على النزول في الرواية عن شيخٍ قد اشتهر بالأخذ عنه والسماع منه مباشرة، ثم

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٠).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٤)، وانظر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» للخليلي (١/ ٢٩٢).

يروي عنه بواسطة بعد ذلك، والعلو مطلوبٌ عند المحدثين، والنزولُ مُبَغَّضٌ إليهم؟!!

قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بَابُ الْقَوْلِ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ إِذَا اجْتَمَعَا، أَيُّهُمَا أَوْلَى:

اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ جَرَحَهُ الْوَاحِدُ وَالاِثْنَانِ، وَعَدَّ لَهُ مِثْلُ عَدَدِ مَنْ جَرَحَهُ؛ فَإِنَّ الْجَرْحَ بِهِ أَوْلَى، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْجَارِحَ يُخْبِرُ عَنْ أَمْرٍ بَاطِنٍ قَدْ عَلِمَهُ، وَيُصَدِّقُ الْمُعَدِّلَ، وَيَقُولُ لَهُ: قَدْ عَلِمْتُ مِنْ حَالِهِ الظَّاهِرَةِ مَا عَلِمْتَهُ، وَتَفَرَّدْتُ بِعِلْمٍ لَمْ تَعْلَمْهُ مِنَ اخْتِبَارِ أَمْرِهِ، وَإِخْبَارُ الْمُعَدِّلِ عَنِ الْعَدَالَةِ الظَّاهِرَةِ لاَ يَنْفِي صِدْقَ قَوْلِ الْجَارِحِ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ، فَوَجَبَ لِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْجَرْحُ أَوْلَى مِنَ التَّعْدِيلِ.

قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحُمَيْدِيُّ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَ لا تَقْبَلْ مَا حَدَّثَكَ الثِّقَةُ حَتَّى انْتَهَى بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ لِمَا انْتَهَى إِلَيْكَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ جِرْحَةٍ لِبَعْضِ مَنْ حَدَّثَ بِهِ، وَتَكُونُ مُقَلِّدًا ذَلِكَ الثِّقَةَ مُكْتَفِيًا بِهِ، غَيْرَ مُفَتِّشٍ لَهُ، وَهُوَ حَمَلَهُ وَرَضِيَهُ لِنَفْسِهِ؟ فَقُلْتُ: لأَنَّهُ قَدِ انْتَهَى إِلَيَّ فِي ذَلِكَ عِلْمُ مَا جَهِلَ الثِّقَةُ الَّذِي قال: حَدَّثَنِي عَنْهُ، فَلاَ يَسَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَ عَنْهُ لِمَا انْتَهَى إِلَيَّ فِيهِ، بَلْ يَضِيقُ ذَلِكَ عَلَيَّ، وَيَكُونُ ذَلِكَ وَاسِعًا لِلَّذِي قال: حَدَّثَنِي عَنْهُ، إِذَا لَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ مَا عَلِمْتُ مِنْ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الشَّاهِدُ يَشْهَدُ عِنْدَ الْحَاكِمِ، فَيَسْأَلُ فِي السِّرِّ وَالْعَلاَنِيَةِ، فَيُعَدَّلُ؛ فَيَقْبَلُ شَهَادَتَهُ، ثُمَّ يَشْهَدُ عِنْدَهُ مَرَّةً أُخْرَى، أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ؛ فَيَسْأَلُ عَنْهُ فَلاَ يُعَدَّلُ، فَيَرُدُّهَا الْحَاكِمُ بَعْدَ إِجَازَتِهِ لَهَا، لاَ يَسَعُهُ إِلاَّ ذَلِكَ، وَلاَ يَلْزَمُ الْحَاكِمَ بَعْدَهُ أَنْ يُجِيزَهَا إِذَا لَمْ يُعَدَّلْ، إِنْ كَانَ حَاكِمًا قَبْلَهُ، وكَذَلِكَ أَنَا

وَالَّذِي قال: حَدَّثَنِي فِيمَا انْتَهَى إِلَيَّ مِنْ عِلْمِ مَا جَهِلَ مِنْ ذَلِكَ، وَكِلاَنَا مَصِيبٌ فيها فِيمَا فَعَلَ، قُلْتُ: وَلأَنَّ مَنْ عَمِلَ بِقَوْلِ الْجَارِحِ؛ لَمْ يَتَّهِمِ الْمُزَكِّي، وَلَمْ يُخْرِجْهُ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ عَدْلًا، وَمَتَى لَمْ نَعْمَلْ بِقَوْلِ الْجَارِحِ؛ كَانَ فِي ذَلِكَ تَكْذِيبٌ لَهُ، وَنَقْضٌ لِعَدَالَتِهِ، وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ حَالَهُ فِي الأَمَانَةِ مُخَالِفَةٌ لِذَلِكَ، وَلأَجْلِ هَذَا وَجَبَ إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى رَجُلٍ بِحَقٍّ، وَشَهِدَ لَهُ شَاهِدَانِ آخَرَانِ أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْهُ، أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ بِشَهَادَةِ مَنْ شَهِدَ بِقَضَاءِ الْحَقِّ أَوْلَى؛ لأَنَّ شَاهِدَيِ الْقَضَاءِ يُصَدِّقَانِ الآخَرَيْنِ، وَيَقُولاَنِ: عَلِمْنَا خُرُوجَهُ مِنَ الْحَقِّ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ، وَأَنْتُمَا لَمْ تَعْلَمَا ذَلِكَ، وَلَوْ قَالَ شَاهِدَا ثُبُوتِ الْحَقِّ: نَشْهَدُ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْحَقِّ؛ لَكَانَتْ شَهَادَةً بَاطِلَةً.

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «الثَّالِثَةُ: التَّعْدِيلُ مَقْبُولٌ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ سَبَبِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ الْمَشْهُورِ؛ لِأَنَّ أَسْبَابَهُ كَثِيرَةٌ يَصْعُبُ ذِكْرُهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يُحْوِجُ الْمُعَدِّلَ إِلَى أَنْ يَقُولَ: «لَمْ يَفْعَلْ كَذَا، لَمْ يَرْتَكِبْ كَذَا، فَعَلَ كَذَا وَكَذَا «فَيُعَدِّدَ جَمِيعَ مَا يُفَسَّقُ بِفِعْلِهِ أَوْ بِتَرْكِهِ، وَذَلِكَ شَاقٌّ جِدًّا.

وَأَمَّا الْجَرْحُ فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِلَّا مُفَسَّرًا مُبَيَّنَ السَّبَبِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فِيمَا يَجْرَحُ وَمَا لَا يَجْرَحُ، فَيُطْلِقُ أَحَدُهُمُ الْجَرْحَ بِنَاءً عَلَى أَمْرٍ اعْتَقَدَهُ جَرْحًا، وَلَيْسَ بِجَرْحٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ سَبَبِهِ؛ لِيُنْظَرَ فِيهِ: أَهُوَ جَرْحٌ أَمْ لَا، وَهَذَا ظَاهِرٌ مُقَرَّرٌ فِي الْفِقْهِ وَأُصُولِهِ.

وَذَكَرَ الْخَطِيبُ الْحَافِظُ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْأَئِمَّةِ مِنْ حُفَّاظِ الْحَدِيثِ وَنُقَّادِهِ: مِثْلِ الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ، وَغَيْرِهِمَا.

وَلِذَلِكَ احْتَجَّ الْبُخَارِيُّ بِجَمَاعَةٍ سَبَقَ مِنْ غَيْرِهِ الْجَرْحُ لَهُمْ، كَعِكْرِمَةَ

مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ـ رَضِي الله عَنهُما ـ وَكَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، وَعَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ، وَعَمْرِو بْنِ مَرْزُوقٍ، وَغَيْرِهِمْ.

وَاحْتَجَّ مُسْلِمٌ بِسُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ، وَجَمَاعَةٍ اشْتَهَرَ الطَّعْنُ فِيهِمْ، وَهَكَذَا فَعَلَ أَبُو دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ، وَذَلِكَ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْجَرْحَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا فُسِّرَ سَبَبُهُ، وَمَذَاهِبُ النُّقَّادِ لِلرِّجَالِ غَامِضَةٌ مُخْتَلِفَةٌ.

وَعَقَدَ الْخَطِيبُ بَابًا فِي بَعْضِ أَخْبَارِ مَنِ اسْتُفْسِرَ فِي جَرْحِهِ؛ فَذَكَرَ مَا لَا يَصْلُحُ جَارِحًا، مِنْهَا عَنْ شُعْبَةَ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: «لِمَ تَرَكْتَ حَدِيثَ فُلَانٍ؟ فَقَالَ: «رَأَيْتُهُ يَرْكُضُ عَلَى بِرْذَوْنٍ، فَتَرَكْتُ حَدِيثَهُ»، وَمِنْهَا: عَنْ مُسْلِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ حَدِيثٍ لِصَالِحٍ الْمُرِّيِّ، فَقَالَ: مَا تَصْنَعُ بِصَالِحٍ؟ ذَكَرُوهُ يَوْمًا عِنْدَ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ فَامْتَخَطَ حَمَّادٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

قُلْتُ أي ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا يَعْتَمِدُ النَّاسُ فِي جَرْحِ الرُّوَاةِ وَرَدِّ حَدِيثِهِمْ عَلَى الْكُتُبِ الَّتِي صَنَّفَهَا أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ فِي الْجَرْحِ أَوْ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَقَلَّ مَا يَتَعَرَّضُونَ فِيهَا لِبَيَانِ السَّبَبِ، بَلْ يَقْتَصِرُونَ عَلَى مُجَرَّدِ قَوْلِهِمْ: «فُلَانٌ ضَعِيفٌ، وَفُلَانٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ «وَنَحْوَ ذَلِكَ، أَوْ «هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، وَهَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ ثَابِتٍ «وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَاشْتِرَاطُ بَيَانِ السَّبَبِ يُفْضِي إِلَى تَعْطِيلِ ذَلِكَ، وَسَدِّ بَابِ الْجَرْحِ فِي الْأَغْلَبِ الْأَكْثَرِ.

وَجَوَابُهُ: أَنَّ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ نَعْتَمِدْهُ فِي إِثْبَاتِ الْجَرْحِ، وَالْحُكْمِ بِهِ، فَقَدِ اعْتَمَدْنَاهُ فِي أَنْ تَوَقَّفْنَا عَنْ قَبُولِ حَدِيثِ مَنْ قَالُوا فِيهِ مِثْلَ ذَلِكَ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ ذَلِكَ أَوْقَعَ عِنْدَنَا فِيهِمْ رِيبَةً قَوِيَّةً، يُوجِبُ مِثْلُهَا التَّوَقُّفَ.

ثُمَّ مَنِ انْزَاحَتْ عَنْهُ الرِّيبَةُ مِنْهُمْ بِبَحْثٍ عَنْ حَالِهِ أَوْجَبَ الثِّقَةَ بِعَدَالَتِهِ؛

قَبِلْنَا حَدِيثَهُ، وَلَمْ نَتَوَقَّفْ، كَالَّذِينَ احْتَجَّ بِهِمْ صَاحِبَا «الصحيحين» وَغَيْرُهُمَا مِمَّنْ مَسَّهُمْ مِثْلُ هَذَا الْجَرْحِ مِنْ غَيْرِهِمْ؛ فَافْهَمْ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ مَخْلَصٌ حَسَنٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ».(١)

قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بَابُ الْقَوْلِ فِي الْجَرْحِ هَلْ يَحْتَاجُ إِلَى كَشْفٍ أَمْ لاَ؟

قَالَ الْجُمْهُورُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا جَرَحَ مَنْ لاَ يَعْرِفُ الْجَرْحَ؛ يَجِبُ الْكَشْفُ عَنْ ذَلِكَ، وَلَمْ يُوجِبُوا ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذَا الشَّأْنِ، وَالَّذِي يَقْوَى عِنْدَنَا: تَرْكُ الْكَشْفِ عَنْ ذَلِكَ، إِذَا كَانَ الْجَارِحُ عَالِمًا، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ نَفْسُ مَا دَلَّلْنَا بِهِ عَلَى أَنَّهُ لاَ يَجِبُ اسْتِفْسَارُ الْعَدْلِ عَمَّا بِهِ صَارَ عِنْدَهُ الْمُزَكِّي عَدْلًا؛ لأَنَّنَا مَتَى اسْتَفْسَرْنَا الْجَارِحَ لِغَيْرِهِ، فَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْنَا بِسُوءِ الظَّنِّ وَالاتِّهَامِ لَهُ بِالْجَهْلِ بِمَا يَصِيرُ بِهِ الْمَجْرُوحُ مَجْرُوحًا، وَذَلِكَ يَنْقُضُ جُمْلَةَ مَا بَنَيْنَا عَلَيْهِ أَمْرَهُ، مِنَ الرِّضَا بِهِ، وَالرُّجُوعِ إِلَيْهِ، وَلاَ يَجِبُ كَشْفُ مَا بِهِ صَارَ مَجْرُوحًا، وَإِنِ اخْتَلَفَتْ آرَاءُ النَّاسِ فِيمَا بِهِ يَصِيرُ الْمَجْرُوحُ مَجْرُوحًا، كَمَا لاَ يَجِبُ كَشْفُ ذَلِكَ فِي الْعُقُودِ وَالْحُقُوقِ، وَإِنِ اخْتُلِفَ فِي كَثِيرٍ مِنْهَا؛ فَالطَّرِيقُ فِي ذَلِكَ وَاحِدٌ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْجَارِحُ عَامِّيًّا؛ وَجَبَ لاَ مَحَالَةَ اسْتِفْسَارُهُ، وَقَدْ ذُكِرَ أَنَّ الشَّافِعِيَّ إِنَّمَا أَوْجَبَ الْكَشْفَ عَنْ ذَلِكَ؛ لأَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ إِنْسَانًا جَرَحَ رَجُلًا، فَسُئِلَ عَمَّا جَرَحَهُ بِهِ، فَقَالَ: رَأَيْتُهُ يَبُولُ قَائِمًا، فَقِيلَ لَهُ: وَمَا فِي ذَلِكَ مَا يُوجِبُ جَرْحَهُ؟ فَقَالَ: لأَنَّهُ يَقَعُ الرَّشَشُ عَلَيْهِ وَعَلَى ثَوْبِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي، فَقِيلَ لَهُ: رَأَيْتَهُ

---

(١) انظر: «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ١٠٦).

صَلَّي كَذَلِكَ؟ فَقَالَ: لاَ، فَهَذَا وَنَحْوُهُ جَرْحٌ بِالتَّأْوِيلِ والجهل، وَالْعَالِمُ لاَ يَجْرَحُ أَحَدًا بِهَذَا وَأَمْثَالِهِ، فَوَجَبَ بِذَلِكَ مَا قُلْنَاهُ».(١)

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضًا:** «سَمِعْتُ الْقَاضِيَ أَبَا الطَّيِّبِ طَاهِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ طَاهِرٍ الطَّبَرِيَّ يَقُولُ: لاَ يُقْبَلُ الْجَرْحُ إِلاَّ مُفَسَّرًا، وَلَيْسَ قَوْلُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ: فُلاَنٌ ضَعِيفٌ، وَفُلاَنٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ، مِمَّا يُوجِبُ جَرْحَهُ وَرَدَّ خَبَرِهِ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لأَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِيمَا يَفْسُقُ بِهِ، فَلاَ بُدَّ مِنْ ذِكْرِ سَبَبِهِ؛ لِيُنْظَرَ: هَلْ هُوَ فِسْقٌ أَمْ لاَ؟ وَكَذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُنَا: إِذَا شَهِدَ رَجُلاَنِ بِأَنَّ هَذَا الْمَاءَ نَجِسٌ، لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا حَتَّى يُبَيِّنَا سَبَبَ النَّجَاسَةِ، فَإِنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِيمَا يَنْجُسُ بِهِ الْمَاءُ، وَفِي نَجَاسَةِ الْوَاقِعِ فِيهِ، قُلْتُ: وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّوَابُ عِنْدَنَا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الأَئِمَّةُ مِنْ حُفَّاظِ الْحَدِيثِ وَنُقَّادِهِ، مِثْل مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ النَّيْسَابُورِيِّ وَغَيْرِهِمَا، فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ قَدِ احْتَجَّ بِجَمَاعَةٍ سَبَقَ مِنْ غَيْرِهِ الطَّعْنُ فِيهِمْ، وَالْجَرْحُ لَهُمْ: كَعِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فِي التَّابِعِينَ، وَكَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، وَعَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ، وَعَمْرِو بْنِ مَرْزُوقٍ فِي الْمُتَأَخِّرِينَ، وَهَكَذَا فَعَلَ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، فَإِنَّهُ احْتَجَّ بِسُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ وَجَمَاعَةٍ غَيْرِهِ، واشْتُهِرَ عَمَّنْ يَنْظُرُ فِي حَالِ الرُّوَاةِ الطَّعْنُ عَلَيْهِمْ، وَسَلَكَ أَبُو دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ هَذِهِ الطَّرِيقَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِمَّنْ بَعْدَهُ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْجَرْحَ لاَ يَثْبُتُ إِلاَّ إِذَا فُسِّرَ سَبَبُهُ، وَذُكِرَ مُوجِبُهُ».(٢)

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: احْذَرُوا غَيْرَةَ أَصْحَابِ

---

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ٢٧٧).

(٢) انظر: «الكفاية» (١/ ٢٧٨).

الْحَدِيثِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، فَلَهُمْ أَشَدُّ غَيْرَةً مِنَ التُّيُوسِ». (١)

قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَمَذَاهِبُ النُّقَّادِ لِلرِّجَالِ غَامِضَةٌ دَقِيقَةٌ، وَرُبَّمَا سَمِعَ بَعْضُهُمْ فِي الرَّاوِي أَدْنَى مَغْمَزٍ؛ فَتَوَقَّفَ عَنِ الاِحْتِجَاجِ بِخَبَرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الَّذِي سَمِعَهُ مُوجِبًا لِرَدِّ الْحَدِيثِ، وَلاَ مُسْقِطًا لِلْعَدَالَةِ، وَيَرَى السَّامِعُ أَنَّ مَا فَعَلَهُ هُوَ الأَوْلَى رَجَاءَ إِنْ كَانَ الرَّاوِي حَيًّا أَنْ يَحْمِلَهُ ذَلِكَ عَلَى التَّحَفُّظِ وَضَبْطِ نَفْسِهِ عَنِ الْغَمِيزَةِ، وَإِنْ كَانَ مَيِّتًا أَنْ يُنْزِلَهُ مَنْ نَقَلَ عَنْهُ مَنْزِلَتَهُ، فَلاَ يُلْحِقَهُ بِطَبَقَةِ السَّالِمِينَ مِنْ ذَلِكَ الْمَغْمَزِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّ مِنَ الاِحْتِيَاطِ لِلدِّينِ إِشَاعَةَ مَا سَمِعَ مِنَ الأَمْرِ الْمَكْرُوهِ الَّذِي لاَ يُوجِبُ إِسْقَاطَ الْعَدَالَةِ بِانْفِرَادِهِ، حَتَّى يُنْظَرَ هَلْ لَهُ مِنْ أَخَوَاتٍ وَنَظَائِرَ؛ فَإِنَّ أَحْوَالَ النَّاسِ وَطَبَائِعَهُمْ جَارِيَةٌ عَلَى إِظْهَارِ الْجَمِيلِ، وَإِخْفَاءِ مَا خَالَفَهُ، فَإِذَا ظَهَرَ أَمْرٌ يُكْرَهُ مُخَالِفٌ لِلْجَمِيلِ؛ لَمْ يُؤْمَنْ أَنْ يَكُونَ وَرَاءَهُ شِبْهٌ لَهُ، وَلِهَذَا قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ـ رَضِيَ الله عَنهُ ـ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ فِي أَوَّلِ بَابِ الْعَدَالَةِ: مَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا؛ أَمِنَّاهُ وَقَرَّبْنَاهُ، وَلَيْسَ إِلَيْنَا مِنْ سَرِيرَتِهِ شَيْءٌ، وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا؛ لَمْ نَأْمَنْهُ، وَلَمْ نُصَدِّقْهُ، وَإِنْ قَالَ: إِنَّ سَرِيرَتِي حَسَنَةٌ. (٢)

قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بَابُ ذِكْرِ بَعْضِ أَخْبَارِ مَنِ اسْتُفْسِرَ فِي الْجَرْحِ فَذَكَرَ مَا لاَ يُسْقِطُ الْعَدَالَةَ:

قال عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، قَالَ: قُلْتُ لأَبِي: «إِنَّ يَحْيَى بْنَ

---

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٢٧٨).

(٢) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٢٠٩).

مَعِينٍ يَطْعَنُ عَلَى عَامِرِ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ: يَقُولُ مَاذَا؟ قُلْتُ: رَآهُ يَسْمَعُ مِنْ حَجَّاجٍ، قَالَ: قَدْ رَأَيْتُ أَنَا حَجَّاجًا يَسْمَعُ مِنْ هُشَيْمٍ، وَهَذَا عَيْبٌ؟ يَسْمَعُ الرَّجُلُ مِمَّنْ هُوَ أَصْغَرُ مِنْهُ وَأَكْبَرُ».(١)

قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّادُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ يَوْمًا عَنْ رَجُلٍ بِنَحْوِ مِنْ عِشْرِينَ حَدِيثًا، ثُمَّ قَالَ: امْحُوهَا، قَالَ: قُلْنَا لَهُ: لِمَ؟ قَالَ: ذَكَرْتُ شَيْئًا رَأَيْتُهُ مِنْهُ، فَقُلْنَا: أَخْبِرْنَا بِهِ، أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟ قَالَ: رَأَيْتُهُ عَلَى فَرَسٍ يَجْرِي مِلْءَ فُرُوجِهِ».(٢)

قَالَ: مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ -يَعْنِي الْمَدَائِنِيَّ-: «قِيلَ لِشُعْبَةَ: لِمَ تَرَكْتَ حَدِيثَ فُلَانٍ؟ قَالَ: رَأَيْتُهُ يَرْكُضُ عَلَى بِرْذَوْنٍ؛ فَتَرَكْتُ حَدِيثَهُ».(٣)

قَالَ جَرِيرٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «رَأَيْتُ سِمَاكَ بْنَ حَرْبٍ يَبُولُ قَائِمًا؛ فَلَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ».(٤)

قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَقَدْ قَالَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُحَدِّثُ وَالشَّاهِدُ مُجْتَنِبَيْنِ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُبَاحَاتِ، نَحْوِ التَّبَذُّلِ، وَالْجُلُوسِ لِلتَّنَزُّهِ فِي الطُّرُقَاتِ، وَالأَكْلِ فِي الأَسْوَاقِ، وَصُحْبَةِ الْعَامَّةِ الأَرْذَالِ، وَالْبَوْلِ عَلَى قَوَارِعِ الطُّرُقَاتِ، وَالْبَوْلِ قَائِمًا، وَالانْبِسَاطِ إِلَى الْخُرْقِ فِي الْمُدَاعَبَةِ وَالْمِزَاحِ، وَكُلِّ مَا قَدِ اتُّفِقَ عَلَى أَنَّهُ نَاقِصُ الْقَدْرِ وَالْمُرُوءَةِ، وَرَأَوْا أَنَّ فِعْلَ هَذِهِ الأُمُورِ يُسْقِطُ الْعَدَالَةَ، وَيُوجِبُ رَدَّ الشَّهَادَةِ، وَالَّذِي عِنْدَنَا فِي هَذَا الْبَابِ: رَدُّ

(١) أخرج الخطيب في «الكفاية» (٢٨١).

(٢) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٢٨٣).

(٣) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٢٨٤).

(٤) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٢٨٥).

خَبَرِ فاعِلِي الْمُبَاحَاتِ إِلَى الْعَالِمِ، وَالْعَمَلُ فِي ذَلِكَ بِمَا يَقْوَى فِي نَفْسِهِ، فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ مِنْ أَفْعَالِ مُرْتَكِبِ الْمُبَاحِ الْمُسْقِطِ لِلْمُرُوءَةِ أَنَّهُ مَطْبُوعٌ عَلَى فِعْلِ ذَلِكَ، وَالتَّسَاهُلِ بِهِ مَعَ كَوْنِهِ مِمَّنْ لاَ يَحْمِلُ نَفْسَهُ عَلَى الْكَذِبِ فِي خَبَرِهِ وَشَهَادَتِهِ، بَلْ يَرَى إِعْظَامَ ذَلِكَ وَتَحْرِيمَهُ وَالتَّنَزُّهَ عَنْهُ؛ قَبِلَ خَبَرَهُ، وَإِنْ ضَعُفَتْ هَذِهِ الْحَالُ فِي نَفْسِ الْعَالِمِ، وَاتَّهَمَهُ عِنْدَهَا؛ وَجَبَ عَلَيْهِ تَرْكُ الْعَمَلِ بِخَبَرِهِ، وَرَدُّ شَهَادَتِهِ». (١)

قَالَ: وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قَالَ شُعْبَةُ: أَتَيْتُ مَنْزِلَ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، فَسَمِعْتُ فِيهِ صَوْتَ الطُّنْبُورِ، فَرَجَعْتُ، فَهَلاَ سَأَلْتُ عَسَى أَنْ لاَ يَعْلَمُ هُو». (٢)

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَرَّاق رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سَأَلْتُ مُسْلِمَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ عَنْ حَدِيثٍ لِصَالِحٍ الْمُرِّيِّ فَقَالَ: مَا تَصْنَعُ بِصَالِحٍ؟ ذَكَرُوهُ يَوْمًا عِنْدَ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، فَامْتَخَطَ حَمَّادٌ، قُلْتُ: امْتِخَاطُ حَمَّادٍ عِنْدَ ذِكْرِهِ لاَ يُوجِبُ رَدَّ خَبَرِهِ، وَمِثْلُ هَذِهِ الْحِكَايَةِ». (٣)

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَقد كتبت فِي مُصَنَّفِي «الْمِيزَان» عددًا كثيرًا من الثِّقَات الَّذين احْتج البُخَارِيّ أَو مُسلم أَو غَيرهمَا بهم؛ لِكَوْنِ الرجل مِنْهُم قد دُوِّنَ اسْمُهُ فِي مصنفات الْجرْح، وَمَا أوردتهم لضعفٍ فيهم عِنْدِي؛ بل لِيُعْرف ذَلِك وَمَا زَالَ يمر بِي الرجل الثبت وَفِيه مقَال من لَا يُعْبأ بِهِ، وَلَو فَتَحْنَا هَذَا الْبَابَ على نُفُوسِنَا؛ لدخل فِيهِ عدَّة من الصَّحَابَة وَالتَّابِعِينَ والأئمة فبعض

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٢٨٥).

(٢) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٢٨٧).

(٣) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٢٩٤).

الصَّحَابَة كَفَّر بَعضَهم بِتَأْوِيل مَا، وَالله يرضى عَن الْكل، وَيغْفر لَهُم، فَمَا هم بمعصومين وَمَا اخْتلَافهمْ ومحاربتهم بِالَّتِي تلينهم عندنَا أصلًا، وبتكفير الْخَوَارِج لَهُم انْحَطَّت رواياتُهم، بل صَار كَلَامُ الْخَوَارِج والشيعة فيهم جرحًا فِي الطاعنين، فَانْظُر الى حِكْمَة رَبك، نسْأَل الله السَّلامَة، وَهَذَا كثير من كَلَام الأقران بَعضهم فِي بعض، يَنْبَغِي أَن يُطْوَى وَلَا يُرْوَى، ويُطْرَح وَلَا يُجْعَل طَعنا، ويعامَلَ الرجلُ بِالْعَدْلِ والقسط، وسوف ابْسُطْ فصلا فِي هَذَا الْمَعْنى، يكون فصلا بَين الْجرْح الْمُعْتَبر وَبَين الْجرْح الْمَرْدُود -إِن شَاءَ الله-

فَأَما الصَّحَابَة ـ رَضِي الله عَنهُم ـ: فبساطهم مَطْوِيٌّ، وَإِن جرى مَا جرى، وَإِن غلطوا، كَمَا غلط غَيرهم من الثِّقَات، فَمَا يكاد يَسْلَمُ أحدٌ من الغلط، لكنه غَلَطٌ نَادِر، لَا يَضُرُّ أبدا؛ إِذْ على عدالتهم وَقبُول مَا نقلوه الْعَمَل، وَبِه ندين الله تَعَالَى.

وَأما التابعون: فيكاد يُعْدَمُ فيهم من يَكْذِبُ عَمْدًا، وَلَكِن لَهُم غَلَطٌ وأوهام، فَمن نَدَرَ غَلَطُهُ فِي جنب مَا قد حصل؛ احْتُمِلَ، وَمن تعدد غَلَطُه وَكَانَ من أوعية الْعلم؛ اغْتُفِرَ لَهُ أَيْضا، وَنُقِلَ حَدِيثُهُ، وَعُمِلَ بِهِ على تردد بَين الْأَئِمَّة الأثبات فِي الِاحْتِجَاج عَمَّن هَذَا نَعته: كالحارث الْأَعْوَر، وَعَاصِم بن ضَمرَة، وَصَالح مولى التَّوْأَمَة، وَعَطَاء بن السَّائِب، وَنَحْوهم، وَمن فَحُشَ خطأه، وَكَثُرَ تَفَرُّدُهُ؛ لم يُحْتَجَّ بحَدِيثه، وَلَا يكَاد يَقع ذَلِك فِي التَّابِعين الْأَوَّلين، وَيُوجد ذَلِك فِي صغَار التَّابِعين فَمن بعدهمْ.

وَأما أصحاب التَّابِعين: كمالك، وَالْأَوْزَاعِيّ، وَهَذَا الضَّرْب؛ فَعَلَى الْمَرَاتِب الْمَذْكُورَة، وَوُجِدَ فِي عصرهم من يتعَمَّد الْكَذِب، أوْ مَنْ كَثُرَ غَلَطُهُ،

وَغَلُظَ تخبيطه؛ فَتُرِكَ حَدِيثه.

هَذَا مَالك، وهُوَ النَّجْم الْهَادِي بَين الْأمة، وَمَا سلم من الْكَلَام فِيهِ، وَلَو قَالَ قَائِل عِنْد الِاحْتِجَاج بِمَالك: فقد تُكُلِّم فِيهِ؛ لَعُزِّرَ وأُهِين، وَكَذَلِكَ الْأَوْزَاعِيّ ثِقَة حجَّة، وَرُبمَا انْفَرد وَوهم، وَحَدِيثه عَن الزُّهْرِيّ فِيهِ شَيْء مَا، وَقد قَالَ فِيهِ أَحْمَد بن حَنْبَل: رَأْي ضَعِيف، وَحَدِيث ضَعِيف، وَقد تُكُلِّف لِمَعْنى هَذِه اللَّفْظَة، وَكَذَا تَكَلَّم من لَا يفهم فِي الزُّهْرِيّ؛ لكَونه خضب بِالسَّوَادِ، وَلبس زِيّ الْجند، وخَدَمَ هِشَامَ بن عبد الْملك.

وَهَذَا بَابٌ وَاسعٌ، وَالْمَاءُ إِذا بلغ قُلَّتَيْنِ؛ لم يَحْمِل الْخَبَث، وَالْمُؤمنُ إِذا رَجُحَتْ حَسَنَاتُهُ، وَقَلَّتْ سيئاته؛ فَهُوَ من المفلحين، هَذَا إِنْ لَو كَانَ مَا قيل فِي الثِّقَة الرضي مؤثرا، فَكيف وَهُوَ لَا تَأْثِير لَهُ.

ومُحَمَّد بن إِدْرِيس الإِمَام الشَّافِعِي مِمَّن سَارَت الركاب بفضائله ومعارفه وثقته وأمانته، فَهُوَ حَافظ مُتَثَبِّتٌ، نَادِرُ الْغَلَط، حَتَّى أَن أَبا زرْعَة قَالَ: مَا عِنْد الشَّافِعِي حَدِيث غلط فِيهِ، وَقَالَ: مَا أعْلَم للشَّافِعِيّ حَدِيثًا خطأ، وَقَالَ أَبو عمر ابْن عبد الْبر: رويناهُ عَن مُحَمَّد بن وضاح، قَالَ: سَأَلت يحيى بن معِين عَن الشَّافِعِي، فَقَالَ: لَيْسَ ثِقَة، ثمَّ قَالَ: -يَعْنِي ابْن عبد الْبر-: ابْن وضاح لَيْسَ بثِقَة، قَالَ ابْن عبد الْبر أَيْضا: قد صَحَّ من طرق عَن ابْن معِين أنه يتكَلَّم فِي الشَّافِعِي، قلت: قد آذَى ابْن معِين نَفسه بذلك، وَلم يلْتَفت النَّاس إِلى كَلَامه فِي الشَّافِعِي، وَلَا إِلى كَلَامه فِي جمَاعَة من الأثبات، كَمَا لم يلتفتوا الى توثيقه لبَعض النَّاس، فَإِنَّا نقبل قَوْله دَائِما فِي الْجرْح وَالتَّعْدِيل، ونقدمه على كثير من الْحفاظ، مَا لم يُخَالف الْجُمْهُور فِي اجْتِهَاده...

✍ **قلت**: فذكر الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من ذلك أمثلة كثيرة، ثم قال: «فَإِذا انْفَرد بتوثيق من لينه الْجُمْهُور، أَو بِتَضْعِيف من وَثَّقَهُ الْجُمْهُور، وقَبِلُوه؛ فَالْحُكْم لعُمُوم أَقْوَال الْأَئِمَّة، لَا لمن شَذَّ، فَإِن أبا زَكَرِيَّا من أَحَدِ أَئِمَّة هَذَا الشَّأْن، وَكَلَامه كثير إلى الْغَايَة فِي الرِّجَال، وغالبه صَوَاب وجيد، وَقد ينْفَرد بالْكلَام فِي الرجل بعد الرجل، فيلوح خطأه فِي اجْتِهَاده بِمَا قُلْنَاهُ، فَإِنَّهُ بَشَرٌ من الْبشر، وَلَيْسَ بمعصوم، بل هُوَ فِي نَفسه يوثِّق الشَّيْخ، وتَارَة يخْتَلف اجْتِهَاده فِي الرجل الْوَاحِد، فيجيب السَّائِل بِحَسب مَا اجْتهد من القَوْل فِي ذَلِك الْوَقْت»(١).

✍ **قلت**: لكن إذا ظهرت قرينةٌ تدل على أن المتكلم في غيره متعنتٌ، أو متساهلٌ؛ فلا يُقبل قوله إذا خالف من هو معتدل في نقده، ومن ذلك، إذا ظهرتْ قرينة تدل على أن المتكلم في غيره انتصر لنفسه بكلامه في غيره، أو تكلم عن سَوْرة غَضَب، أو حَنَقٍ، أو تكلَّم لِحَسَد في نفسه، وهو ما يُسمى بكلام الأقران في بعضهم -والعالم مهما بلغ من التقوى والورع؛ فهو غير معصوم من الانتصار لنفسه- فلا يُؤْخَذ بقول القرين في قرينه، وإن اعْتُمِد قوله في غيره.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قِسْمٌ منهم في الجرح مُتَثَبِّتٌ، في التعديل يَغْمِزُ الراوي بالغلطتين والثلاث، ويُلَيِّن بذلك حديثه، فهذا إذا وَثَّقَ شخصًا؛ فَعَضَّ على قوله بناجذيك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضَعَّفَ رجلًا؛ فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه؟ إن وافقه، ولم يوثق ذلك أحدٌ من الحذاق؛ فهو ضعيف،

---

(١) انظر: «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم» (ص: ٢٣).

وإن وثقه أحد؛ فهذا الذي قالوا فيه لا يُقْبَلُ تَجْرِيحُهُ إلا مُفَسَّرًا، يعني: لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلًا: هو ضعيفٌ، ولم يوضح سبب ضَعْفِه، وغيره قد وَثَّقَه؛ فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحُسْن أقرب، وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون.

٢ - وقسمٌ في مقابلة هؤلاء: كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي، متساهلون.

٣ - وقسمٌ: كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي، معتدلون ومُنْصِفُون».(١)

وقال عبد العزيز العبد اللطيف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لتعارض الجرح والتعديل صورتان، هما:

١ ـ أن يكون تعارضهما بصدورهما من إمامين فأكثر.

٢ ـ أن يتعارضا وقد صدرا من إمام واحد.

والمراد بالجرح هنا: الجرح المفسّر.

فإذا تعارض الجرح المفسّر مع التعديل بصدورهما من إمامين فأكثر؛ فمذهبُ الجمهور تقديمُ الجرح على التعديل مطلقًا، سواءٌ زاد عدد المُعدِّلين على عدد المُجرِّحين، أو نقص عنه، أو استويا.(٢)

---

(١) انظر: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (ص: ١٧١).

(٢) انظر: «الكفاية في علم الرواية» (ص ١٧٥ و١٧٧)، و«علوم الحديث» (ص ٢٢٤)، وانظر: «فتح المغيث» (١/ ٣٠٥).

وأمّا إذا تعارض الجرح المبهم مع التعديل؛ فقد حكى السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أبي الحجاج المزّي وغيره: أن التعديل مُقدّمٌ على الجرح المبهم».(١)

لكن ليس ذلك على إطلاقه أيضًا؛ فإن توثيق الإمام المتساهل لا يُقَدّم على جرح الإمام المعتدل.

❑ **من ضوابط تعارض الجرح والتعديل:**

الأصل المعتبر عند تعارض الجرح والتعديل: تقديمُ الجرح المفسَّر على التعديل، وتقديمُ التعديل على الجرح المبهم، ولكن هذا الأصل تقيّده ضوابطُ متعددة، تُوجَدُ في ثنايا كلام الأئمة عند الموازنة بين الآراء المختلفة في توثيق الراوي وتضعيفه.(٢)

ومن أهم تلك الضوابط ما يلي:

١ ـ اعتبار مناهج الأئمة في جرحهم وتعديلهم، فإنهم على ثلاثة أقسام، هي:

أ ـ من هو متعنِّتٌ: في الجرح، متثبِّتٌ في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويُلَيِّنُ بذلك حديثه، ومن هؤلاء: شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ)، ويحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ)، ويحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، وأبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ)، والنسائي (ت٣٠٣هـ).(٣)

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (١/ ٣٠٧).

(٢) انظر: «ضوابط الجرح والتعديل» مع دراسة تحليلية لترجمة إسرائيل بن يونس (١/ ٣٠).

(٣) انظر: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» ـص ١٥٨ ـ ١٥٩، ١٦٧)، = ⇦

ب ـ من هو معتدل: في التوثيق، مُنْصِفٌ في الجرح، ومنهم: سفيان الثوري (ت ١٦١هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ)، وابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، وابن المديني (ت ٢٣٤هـ)، والإمام أحمد (ت ٢٤١هـ)، والبخاري (ت٢٥٦هـ)، وأبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ)، وأبو داود (ت ٢٧٥هـ)، وابن عدي (ت ٣٦٥هـ)، والدارقطني (ت ٣٨٥هـ).

جـ ـ من هو متساهل، مثل: أبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي (ت٢٦١هـ)، وأبي عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، وابن حبان (ت٣٥٤هـ) والدارقطني (ت ٣٨٥هـ) في بعض الأوقات، وأبي عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥هـ)، وأبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ).

وفائدة هذا التقسيم: النظر في أقوال الأئمة عند إرادة الحكم على الراوي.

فإذا جاء التوثيق من المتشددين؛ فإنه يُعضُّ عليه بالنواجذ؛ لشدة تثبُتِهم في التوثيق، إلّا إذا خالف الإجماع على تضعيف الراوي، أو كان الجرح مفسّرًا بما يجرح؛ فإنه يُقَدَّم على التوثيق، ولكن إذا جرَّحوا أحدًا من الرواة؛ فإنه يُنْظَر: هل وافقهم أحدٌ على ذلك؟

فإن وافقهم أحدٌ على ذلك التضعيف، ولم يُوثِّق ذلك الراوي أحدٌ من الحُذَّاق؛ فهو ضعيف، وإن لم يوافقهم أحدٌ على التضعيف؛ فإنه لا يؤخذ بقولهم على إطلاقه، ولكن لا يُطْرَح مطلقًا، بل إن عارضه تَوْثِيقٌ مِنْ مُعْتَبرٍ؛ فلا يُقْبَلُ ذلك الجرح إلّا مفسّرًا.

=

و«الموقظة» (ص ٨٣)، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» (١/ ٤٨٢)، و«المتكلمون في الرجال» (ص ١٣٢).

فإذا قال ابن معين في راوٍ: «إنه ضعيفٌ» فلا يكفي أن يقول ذلك دون بيانٍ لسبب تضعيفه وغيرهُ قد وثّقه، بل مثل هذا الراوي يُتوقَّف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحُسْن أقرب»، كما قاله الحافظ الذهبي.(١)

وإذا جاء التوثيق من المتساهلين؛ فإنه يُنْظَر: هل وافقهم أحدٌ من الأئمة الآخرين على ذلك؟

فإن وافقهم أحدٌ؛ أُخِذَ بقولهم، وإن انفرد أحدهم بذلك التوثيق؛ فإنه لا يُسلَّم له؛ فإن من عادة ابن حبان توثيق المجاهيل، وتوثيق ابن حبَّان على خمس مراتب؛ سيأتي ذكرها.

وأما الجرح: فليسوا فيه على منهجٍ واحدٍ؛ بل منهم من يتساهل مع الضعفاء أيضًا، كالعجلي.

ومنهم من يتعنّت أحيانًا: كابن حبان، ولذلك يتعقّبه الذهبي على التعنت في مواضع كثيرة؛ من تعقبات الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال» لجرح ابن حبان ما يلي:

أ ـ قوله في ترجمة أفلح بن سعيد المدني: «ابن حبان رُبَّما قَصَّبَ الثقة، حتى كأنه لا يَدْرِي ما يَخْرُجُ من رأسه».(٢)

ب ـ وقوله في ترجمة سعيد بن عبد الرحمن الجُمحِي: «وأما ابن حبان؛ فإنه خَسَّاف قصّاب».(٣)

---

(١) انظر: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (ص ١٥٨ ـ ١٥٩).

(٢) انظر: (١/ ٢٧٤).

(٣) انظر: (٢/ ١٤٨).

جـ ـ وقوله في ترجمة سويد بن عمرو الكلبي: «وأما ابن حبان فأسرف واجترأ».(١)

وأما المعتدلون المنصفون؛ فإنه يُعتمد على أقوالهم في الحكم على الرواة جرحًا وتعديلًا، ما لم يُعارض توثيقهم بجرح مفسّر خالٍ من التعنّت والتشدد؛ فإنه يُقَدَّم على التوثيق.

٢ ـ كل طبقة من طبقات نقّاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط:

فمن الأولى: شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وشعبة أشدّهما.

ومن الثانية: يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشد من عبد الرحمن.

ومن الثالثة: يحيى بن معين، والإمام أحمد، ويحيى أشد من أحمد.

ومن الرابعة: أبو حاتم الرازي، والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري.

والفائدة من معرفة ذلك: طلب المقارنة بين أقوال النقّاد من الطبقة الواحدة في حكمها على الراوي.

قال الحافظ الذهبي: عبد الرحمن بن مهدي كان هو ويحيى القطان قد انْتُدِبَا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالة ونُبْلًا وعلمًا وفضلًا، فمن جرحاه؛ لا يكاد - والله - ينْدمِلُ جَرْحُه، ومن وثّقاه؛ فهو الحجّة المقبول، ومن اختلفا فيه؛ اجْتُهد في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحُسْن...».(٢)

---

(١) انظر: (٢/ ٢٥٣).

(٢) انظر: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (ص ١٦٧).

٣ ـ يُتوقف في قبول الجرح إذا خُشِيَ أن يكون باعثه الاختلاف في الاعتقاد أو المنافسة بين الأقران.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح: من كان بينه وبين من جَرَّحَه عداوةٌ، سببها الاختلافُ في الاعتقاد؛ فإن الحاذق إذا تأمل ثلْب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة؛ رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النصب، وشهرة أهلها بالتشيّع، فتراه لا يتوقّف في جرح من ذكره منهم بلسان ذَلِقٍ، وعبارة طَلِقَةٍ، حتى أنه أخذ يُلَيِّنُ مثل الأعمش، وأبي نعيم، وعبيد الله بن موسى، وأساطين الحديث، وأركان الرواية.

فهذا إذا عارضه مثلُه أو أكبرُ منه، فوثّق رجلًا ضعّفه؛ قُبل التوثيق.

ويلتحق به عبد الرحمن بن يوسف بن خِراش المحدث الحافظ، فإنه من غلاة الشيعة، بل نُسب إلى الرفض، فيُتأَنَّى في جَرْحِهِ لأهل الشام؛ للعداوة البينة في الاعتقاد.

ويلتحق بذلك ما يكون سببه المنافسة في المراتب، فكثيرًا ما يقع بين العصريين الاختلافُ والتباينُ لهذا وغيره، فكل هذا ينبغي أن يُتأَنَّى فيه ويُتأَمَّل..».(١)

وقد قال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... كثير من كلام الأقران بعضِهم في بعض؛ ينبغي أن يُطْوَى، ولا يُرْوَى، ويُطْرَحَ ولا يُجْعَلَ طَعْنًا، ويعامَلَ الرجل

(١) انظر: «لسان الميزان» (١/ ١٦).

بالعدل والقسط».[(١)]

ونظير ذلك في التوثيق: ما ذكره الحافظ الذهبي أيضًا، أنه: «قد يكون نَفَسُ الإمام فيما وافق مذهبه، أو في حال شيخه؛ ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك».[(٢)]

٤ ـ لا يُقْبَلُ الجرحُ في حق من استفاضتْ عدالته، واشتهرتْ إمامته، ولذلك لا يُلتفت إلى كلام ابن أبي ذئب في الإمام مالك، ولا إلى كلام النسائي في أحمد ابن صالح المصري؛ لأن هؤلاء أئمة مشهورون، صار الجارح لهم كالآتي بخبر غريب، لو صحّ؛ لتوفرت الدواعي على نَقْلِهِ.[(٣)]

وفي مقابل ذلك: «لا يُؤخذ بتوثيق إمامٍ لراوٍ اتفق الأئمة على تركه، ولذلك أعرضوا عن توثيق الإمام الشافعي لإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي مولاهم.[(٤)]

وقال السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قَالَ ابْنُ دَقِيقٍ[(٥)]: وَالْوُجُوهُ الَّتِي تَدْخُلُ الْآفَةُ

---

(١) انظر: «ذكر أسماء من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّق» (ص ٤٦).

(٢) انظر: «الموقظة» (ص ٨٤).

(٣) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ١٢)، و«قاعدة في الجرح والتعديل» (ص ٢٤ ـ ٢٨).

(٤) انظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ٥٣٩)، و«تقريب التهذيب» (ص ٥١٥)، وانظر: في هذا المبحث: كتاب «ضوابط الجرح والتعديل» مع دراسة تحليلية لترجمة إسرائيل بن يونس.

(٥) لم أقف عليه في كتب ابن دقيق رَحِمَهُ ٱللَّهُ العيد الموجودة.

مِنْهَا خَمْسَةٌ:

أَحَدُهَا: الْهَوَى وَالْغَرَضُ، وَهُوَ شَرُّهَا، وَهُوَ فِي تَارِيخِ الْمُتَأَخِّرِينَ كَثِيرٌ.

الثَّانِي: الْمُخَالَفَةُ فِي الْعَقَائِدِ.

الثَّالِثُ: الِاخْتِلَافُ بَيْنَ الْمُتَصَوِّفَةِ وَأَهْلِ عِلْمِ الظَّاهِرِ.

الرَّابِعُ: الْكَلَامُ بِسَبَبِ الْجَهْلِ بِمَرَاتِبِ الْعُلُومِ، وَأَكْثَرُ ذَلِكَ فِي الْمُتَأَخِّرِينَ؛ لِاشْتِغَالِهِمْ بِعُلُومِ الْأَوَائِلِ، وَفِيهَا الْحَقُّ، كَالْحِسَابِ وَالْهَنْدَسَةِ وَالطِّبِّ، وَالْبَاطِلُ: كَالطَّبِيعِيِّ، وَكَثِيرٍ مِنَ الْإِلَهِيِّ، وَأَحْكَامِ النُّجُومِ.

الْخَامِسُ: الْأَخْذُ بِالتَّوَهُّمِ مَعَ عَدَمِ الْوَرَعِ.

وَقَدْ عَقَدَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي كِتَابِ «الْعِلْمِ» بَابًا لِكَلَامِ الْأَقْرَانِ الْمُتَعَاصِرِينِ فِي بَعْضِهِمْ، وَرَأَى أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ لَا يُقْبَلُ جَرْحُهُمْ إِلَّا بِبَيَانٍ وَاضِحٍ». (١)

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بَابُ حُكْمِ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ:

وساق بسنده... قَالَ مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يُؤْخَذُ بِقَوْلِ الْعُلَمَاءِ وَالْقُرَّاءِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، إِلَّا قَوْلَ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ؛ فَلَهُمْ أَشَدُّ تَحَاسُدًا مِنَ التُّيُوسِ، تُنْصَبُ لَهُمُ الشَّاةُ الضَّارِبُ فَيَنِبُّهَا هَذَا مِنْ هَاهُنَا وَهَذَا مِنْ هَاهُنَا» وَقَالَ سَعِيدٌ فِي حَدِيثِهِ: «فَإِنِّي وَجَدْتُهُمْ أَشَدَّ تَحَاسُدًا مِنَ التُّيُوسِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ». (٢)

وساق بسنده... قال عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ:

---

(١) انظر: «تدريب الراوي» (٢/ ٨٩٣).

(٢) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢١٢٥)

«الْعُلَمَاءُ كَانُوا فِيمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ إِذَا لَقِيَ الْعَالِمُ مَنْ هُوَ فَوْقَهُ فِي الْعِلْمِ؛ كَانَ ذَلِكَ يَوْمَ غَنِيمَةٍ، وَإِذَا لَقِيَ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ؛ ذَاكَرَهُ، وَإِذَا لَقِيَ مَنْ هُوَ دُونَهُ؛ لَمْ يُزْهَ عَلَيْهِ، حَتَّى كَانَ هَذَا الزَّمَانُ: فَصَارَ الرَّجُلُ يَعِيبُ مَنْ هُوَ فَوْقَهُ ابْتِغَاءَ أَنْ يَنْقَطِعَ مِنْهُ، حَتَّى يَرَى النَّاسُ أَنَّهُ لَيْسَ بِهِ حَاجَةٌ إِلَيْهِ، وَلَا يُذَاكِرُ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ، وَيُزْهَى عَلَى مَنْ هُوَ دُونَهُ؛ فَهَلَكَ النَّاسُ».(١)

قَالَ أَبُو عُمَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَدْ غَلَطَ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، وَضَلَّتْ فِيهِ نَابِتَةٌ جَاهِلَةٌ لَا تَدْرِي مَا عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ، وَالصَّحِيحُ فِي هَذَا الْبَابِ: أَنَّ مَنْ صَحَّتْ عَدَالَتُهُ، وَثَبَتَتْ فِي الْعِلْمِ إِمَامَتُهُ، وَبَانَتْ ثِقَتُهُ وَبِالْعِلْمِ عِنَايَتُهُ، لَمْ يُلْتَفَتْ فِيهِ إِلَى قَوْلِ أَحَدٍ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ فِي جَرْحَتِهِ بِبَيِّنَةٍ عَادِلَةٍ يَصِحُّ بِهَا جَرْحَتُهُ عَلَى طَرِيقِ الشَّهَادَاتِ، وَالْعَمَلِ فِيهَا مِنَ الْمُشَاهَدَةِ وَالْمُعَايَنَةِ لِذَلِكَ بِمَا يُوجِبُ تَصْدِيقَهُ فِيمَا قَالَهُ؛ لِبَرَاءَتِهِ مِنَ الْغِلِّ وَالْحَسَدِ وَالْعَدَاوَةِ وَالْمُنَافَسَةِ، وَسَلَامَتِهِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، فَذَلِكَ كُلُّهُ يُوجِبُ قَبُولَ قَوْلِهِ مِنْ جِهَةِ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ تَثْبُتْ إِمَامَتُهُ، وَلَا عُرِفَتْ عَدَالَتُهُ، وَلَا صَحَّتْ لِعَدَمِ الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ رِوَايَتُهُ؛ فَإِنَّهُ يُنْظَرُ فِيهِ إِلَى مَا اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَيْهِ، وَيُجْتَهَدُ فِي قَبُولِ مَا جَاءَ بِهِ عَلَى حَسَبِ مَا يُؤَدِّي النَّظَرُ إِلَيْهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ فِيمَنِ اتَّخَذَهُ جُمْهُورٌ مِنْ جَمَاهِيرِ الْمُسْلِمِينَ إِمَامًا فِي الدِّينِ قَوْلُ أَحَدٍ مِنَ الطَّاعِنِينَ: أَنَّ السَّلَفَ- رَضِيَ اللهِ عَنْهُمْ- قَدْ سَبَقَ مِنْ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ كَلَامٌ كَثِيرٌ، مِنْهُ فِي حَالِ الْغَضَبِ، وَمِنْهُ مَا حَمَلَ عَلَيْهِ الْحَسَدُ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَمَالِكُ بْنُ دِينَارٍ، وَأَبُو حَازِمٍ، وَمِنْهُ عَلَى جِهَةِ التَّأْوِيلِ مِمَّا لَا يَلْزَمُ الْمَقُولُ فِيهِ مَا قَالَهُ الْقَائِلُ فِيهِ، وَقَدْ حَمَلَ

---

(١) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢١٢٦).

بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ بِالسَّيْفِ تَأْوِيلًا وَاجْتِهَادًا، لَا يَلْزَمُ تَقْلِيدُهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ دُونَ بُرْهَانٍ وَحُجَّةٍ تُوجِبُهُ، وَنَحْنُ نُورِدُ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ قَوْلِ الْأَئِمَّةِ الْجِلَّةِ الثِّقَاتِ السَّادَّةِ، بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ مِمَّا لَا يَجِبُ أَنْ يُلْتَفَتَ فِيهِمْ إِلَيْهِ، وَلَا يُعَرَّجُ عَلَيْهِ، وَمَا يُوَضِّحُ صِحَّةَ مَا ذَكَرْنَا، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ».(١)

وعَنْ مُغِيرَةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ **قَالَ:** قَالَ حَمَّادٌ، لَقِيتُ عَطَاءً، وَطَاوُسًا، وَمُجَاهِدًا فَصِبْيَانُكُمْ أَعْلَمُ مِنْهُمْ، بَلْ صِبْيَانُ صِبْيَانِكُمْ، قَالَ مُغِيرَةُ: هَذَا بَغْيٌ مِنْهُ».(٢)

قَالَ أَبُو عُمَرَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «صَدَقَ مُغِيرَةُ، وَقَدْ كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ وَهُوَ أَقْعَدُ النَّاسِ بِحَمَّادٍ يُفَضِّلُ عَطَاءً عَلَيْهِ».(٣)

وساق بسنده... عَنِ الزُّهْرِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَالَ: «مَا رَأَيْتُ قَوْمًا أَنْقَضَ لِعُرَى الْإِسْلَامِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، وَلَا رَأَيْتُ قَوْمًا أَشْبَهَ بِالنَّصَارَى مِنَ السَّبَائِيَّةِ»، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ: يَعْنِي الرَّافِضَةَ، قَالَ أَبُو عُمَرَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فَهَذَا حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَهُوَ فَقِيهُ الْكُوفَةِ بَعْدَ النَّخَعِيِّ الْقَائِمُ بِفَتْوَاهَا، وَهُوَ مُعَلِّمُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ الَّذِي قَالَ فِيهِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ حِينَ قِيلَ لَهُ: مَنْ يُسْأَلُ بَعْدَكَ؟ قَالَ: حَمَّادٌ، وَقَعَدَ مَقْعَدَهُ بَعْدَهُ، يَقُولُ فِي عَطَاءٍ وَطَاوُسٍ وَمُجَاهِدٍ -وَهُمْ عِنْدَ الْجَمِيعِ أَرْضَى مِنْهُ، وَأَعْلَمُ بِكِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، وَأَرْضَى مِنْهُ حَالًا عِنْدَ النَّاسِ، وَفَوْقَهُ فِي كُلِّ حَالٍ- لِأَنَّهُمْ لَمْ يُنْسَبْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ إِلَى الْإِرْجَاءِ، وَقَدْ نُسِبَ إِلَيْهِ حَمَّادٌ هَذَا، وَعِيبَ بِهِ، وَعَنْهُ أَخَذَهُ أَبُو حَنِيفَةَ -وَاللهُ أَعْلَمُ- وَهَذَا ابْنُ شِهَابٍ قَدْ

---

(١) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢١٢٨).

(٢) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢١٣٠).

(٣) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢١٣٠).

أَطْلَقَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ فِي زَمَانِهِ أَنَّهُمْ يَنْقُضُونَ عُرَى الْإِسْلَامِ، مَا اسْتَثْنَى مِنْهُمْ أَحَدًا، وَفِيهِمْ مِنْ جِلَّةِ الْعُلَمَاءِ مَنْ لَا خِفَاءَ لِجَلَالَتِهِ فِي الدِّينِ، وَأَظُنُّ ذَلِكَ - وَاللهُ أَعْلَمُ- لِمَا رُوِيَ عَنْهُمْ فِي الصَّرْفِ وَمُتْعَةِ النِّسَاءِ».(١)

وساق بسنده... عَنِ الْأَعْمَشِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَالَ: ذُكِرَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ عِنْدَ الشَّعْبِيِّ فَقَالَ: ذَاكَ الْأَعْوَرُ، الَّذِي يَسْتَفْتِي بِاللَّيْلِ، وَيَجْلِسُ يُفْتِي النَّاسَ بِالنَّهَارِ، قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِإِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ: ذَلِكَ الْكَذَّابُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مَسْرُوقٍ شَيْئًا».(٢)

قَالَ أَبُو عُمَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَعَاذَ اللهِ أَنْ يَكُونَ الشَّعْبِيُّ كَذَّابًا، بَلْ هُوَ إِمَامٌ جَلِيلٌ، وَالنَّخَعِيُّ مِثْلُهُ جَلَالَةً وَعِلْمًا وَدِينًا، وَأَظُنُّ الشَّعْبِيَّ عُوقِبَ لِقَوْلِهِ فِي الْحَارِثِ الْهَمْدَانِيِّ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ، وَكَانَ أَحَدَ الْكَذَّابِينَ، وَلَمْ يَبِنْ مِنَ الْحَارِثِ كَذِبٌ، وَإِنَّمَا نُقِمَ عَلَيْهِ إِفْرَاطُهُ فِي حُبِّ عَلِيٍّ ـ رَضِيَ الله عَنهُ ـ وَتَفْضِيلُهُ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ، وَمِنْ هَا هُنَا -وَاللهَ أَعْلَمُ- كَذَّبَهُ الشَّعْبِيُّ؛ لِأَنَّ الشَّعْبِيَّ يَذْهَبُ إِلَى تَفْضِيلِ أَبِي بَكْرٍ ـ رَضِيَ الله عَنهُ ـ وَإِلَى أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ»، وَتَفْضِيلِ عُمَرَ ـ رَضِيَ الله عَنهُ ـ .(٣)

وساق بسنده... فِي أَنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي كِتَابِ «التمهيد» وَقَدْ كَانَ بَيْنَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ وَجِلَّةِ الْعُلَمَاءِ عِنْدَ الْغَضَبِ كَلَامٌ هُوَ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا، وَلَكِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ

---

(١) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢١٤١).

(٢) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢١٤٤).

(٣) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢١٥٠).

وَالْفَهْمِ وَالْفِقْهِ لَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ يَغْضَبُونَ وَيَرْضَوْنَ، وَالْقَوْلُ فِي الرِّضَا غَيْرُ الْقَوْلِ فِي الْغَضَبِ.

وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْقَائِلُ: لَا تَعْرِفُ الْحَكِيمَ إِلَّا سَاعَةَ الْغَضَبِ»، وَمِنْ أَشْنَعِ شَيْءٍ رُوِيَ فِي، هَذَا الْبَابِ وَأَشَدِّهِ نَوْطًا وَجَهْلًا، وساق بسنده... عَنْ أَيُّوبَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا عِكْرِمَةُ فَلَمْ يَزَلْ يُحَدِّثُنَا حَتَّى صِرْتُ بِالْمِرْبَدِ ثُمَّ قَالَ: أَيُحْسِنُ حَسَنُكُمْ مِثْلَ هَذَا»!

قَالَ أَبُو عُمَرَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَقَدْ عَلِمَ النَّاسُ أَنَّ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ يُحْسِنُ أَشْيَاءَ لَا يُحْسِنُهَا عِكْرِمَةُ وَإِنْ كَانَ عِكْرِمَةُ، مُقَدَّمًا عِنْدَهُمْ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ وَالسِّيَرِ».(١)

وساق بسنده... عَنْ أَيُّوبَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ نَذْرًا لَا يَنْبَغِي لَهُ مِنَ الْمَعَاصِي؛ فَأَمَرَهُ أَنْ يُوَفِّيَ بِنَذْرِهِ، قَالَ: فَسَأَلَ الرَّجُلُ عِكْرِمَةَ؛ فَأَمَرَهُ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَا يُوَفِّيَ بِنَذْرِهِ، فَرَجَعَ الرَّجُلُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، فَأَخْبَرَهُ بِقَوْلِ عِكْرِمَةَ، فَقَالَ ابْنُ الْمُسَيِّبِ: لَيَنْتَهِيَنَّ عِكْرِمَةُ أَوْ لَيُوجِعَنِ الْأُمَرَاءُ ظَهْرَهُ، فَرَجَعَ الرَّجُلُ إِلَى عِكْرِمَةَ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ عِكْرِمَةُ: أَمَّا إِذْ أَبْلَغْتَنِي فَبَلِّغْهُ، أَمَّا هُوَ فَقَدْ ضَرَبَ الْأُمَرَاءُ ظَهْرَهُ وَأَوْقَفُوهُ فِي تَبَّانٍ مِنْ شَعْرٍ، وَسَلْهُ عَنْ نَذْرِكَ أَطَاعَةٌ هُوَ لِلَّهِ أَمْ مَعْصِيَةٌ؟ فَإِنْ قَالَ: هُوَ طَاعَةٌ؛ فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللهِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَكُونُ مَعْصِيَةُ اللهِ طَاعَةً، وَإِنْ قَالَ: هُوَ مَعْصِيَةٌ؛ فَقَدْ أَمَرَكَ بِمَعْصِيَةِ اللهِ».(٢)

(١) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢١٥٣).

(٢) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢١٥٣).

وساق بسنده... قال الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى رَحِمَهُ اللَّهُ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى الْأَعْمَشِ نَعُودُهُ، فَقَالَ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، لَوْلَا التَّثْقِيلُ عَلَيْكَ؛ لَتَرَدَّدْتُ فِي عِيَادَتِكَ، أَوْ قَالَ: لَعُدْتُكَ أَكْثَرَ مِمَّا أَعُودُكَ، فَقَالَ لَهُ الْأَعْمَشُ: وَاللهِ إِنَّكَ لَثَقِيلٌ وَأَنْتَ فِي بَيْتِكَ، فَكَيْفَ إِذَا دَخَلْتَ عَلَيَّ؟ قَالَ الْفَضْلُ: فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّ الْأَعْمَشَ لَمْ يَصُمْ رَمَضَانَ قَطُّ، وَلَمْ يَغْتَسِلْ مِنْ جَنَابَةٍ، فَقُلْتُ لِلْفَضْلِ: مَا يَعْنِي بِذَلِكَ؟ قَالَ: كَانَ الْأَعْمَشُ يَرَى الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ، وَيَتَسَحَّرُ عَلَى حَدِيثِ حُذَيْفَةَ».(١)

وساق بسنده... قال ابْنُ وَهْبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ مَالِكٌ، وَذُكِرَ عِنْدَهُ أَهْلُ الْعِرَاقِ، فَقَالَ: «أَنْزِلُوهُمْ عِنْدَكُمْ بِمَنْزِلَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ؛ لَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ﴾ [العنكبوت:٤٦] «الْآيَةَ».(٢)

وساق بسنده... قال سَلَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قُلْتُ لِابْنِ الْمُبَارَكِ: وَضَعْتَ مِنْ رَأْيِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَلَمْ تَضَعْ مِنْ رَأْيِ مَالِكٍ؟ قَالَ: لَمْ أَرَهْ عَلَمًا «وَهَذَا مِمَّا ذَكَرْنَا مِمَّا لَا يُسْمَعُ مِنْ قَوْلِهِمْ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وَلَا يُعَرَّجُ عَلَيْهِ».(٣)

وساق بسنده... قال عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَأَجَابَ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ السَّائِلُ: إِنَّ أَهْلَ الشَّامِ يُخَالِفُونَكَ فِيهَا، فَيَقُولُونَ كَذَا

---

(١) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢١٦٠).

(٢) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢١٦٤).

(٣) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢١٧٠).

وَكَذَا قَالَ: وَمَتَى كَانَ هَذَا الشَّأْنُ بِالشَّامِ؟ إِنَّمَا هَذَا الشَّأْنُ وَقْفٌ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَالْكُوفَةِ»، وَهَذَا خِلَافُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ فِي أَهْلِ الْكُوفَةِ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ، وَخِلَافُ الْمَعْرُوفِ مِنْهُ مِنْ تَفْضِيلِهِ لِلْأَوْزَاعِيِّ، وَخِلَافُ قَوْلِهِ فِي أَبِي حَنِيفَةَ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ قَبْلَ هَذَا؛ لِأَنَّ شَأْنَ الْمَسَائِلِ بِالْكُوفَةِ مَدَارُهُ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ وَالثَّوْرِيِّ.(١)

وساق بسنده... وَذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ يَقُولُ: إِذَا وَجَدْتَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ مُجْتَمِعِينَ عَلَى أَمْرٍ؛ فَلَا تَشُكَّ أَنَّهُ الْحَقُّ، فَرِوَايَةُ هَذَا وَشِبْهِهِ وَكِتَابُهُ أَوْلَى مِنْ رِوَايَةِ انْطِلَاقِ الْأَلْسِنَةِ فِي أَعْرَاضِ أَهْلِ الدِّيَانَاتِ وَالْفَضْلِ، وَلَكِنْ أُولُو الْفَهْمِ قَلِيلٌ، وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ.(٢)

قال أبو عمرو رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فَقَدْ رَأَيْنَا الْبَاطِلَ وَالْبَغْيَ وَالْحَسَدَ أَسْرَعَ النَّاسُ إِلَيْهِ قَدِيمًا، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الْكُوفِيِّ فِي سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: إِنَّهُ لَا يَعْدِلُ فِي الرَّعِيَّةِ، وَلَا يَغْزُو فِي السَّرِيَّةِ، وَلَا يَقْسِمُ بِالسَّوِيَّةِ، وَسَعْدٌ بَدْرِيٌّ، وَأَحَدُ الْعَشَرَةِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، وَأَحَدُ السِّتَّةِ الَّذِينَ جَعَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الشُّورَى فِيهِمْ، وَقَالَ: تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَاللهِ لَقَدْ تَجَاوَزَ النَّاسُ الْحَدَّ فِي الْغِيبَةِ وَالذَّمِّ، فَلَمْ يَقْنَعُوا بِذَمِّ الْعَامَّةِ دُونَ الْخَاصَّةِ، وَلَا بِذَمِّ الْجُهَّالِ دُونَ الْعُلَمَاءِ، وَهَذَا كُلُّهُ يَحْمِلُ عَلَيْهِ الْجَهْلُ وَالْحَسَدُ.

فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَقْبَلَ قَوْلَ الْعُلَمَاءِ الثِّقَاتِ الْأَئِمَّةِ الْأَثْبَاتِ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ؛

---

(١) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢١٦٥).

(٢) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢١٧٠).

فَلْيَقْبَلْ قَوْلَ مَنْ ذَكَرْنَا قَوْلَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ -رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ- بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ؛ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا، وَخَسِرَ خُسْرَانًا، وَكَذَلِكَ إِنْ قَبِلَ فِي سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ قَوْلَ عِكْرِمَةَ، وَفِي الشَّعْبِيِّ وَأَهْلِ الْحِجَازِ وَأَهْلِ مَكَّةَ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ وَأَهْلِ الشَّامِ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَفِي مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَسَائِرِ مَنْ ذَكَرْنَاهُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا ذَكَرْنَا عَنْ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ؛ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَلَنْ يَفْعَلَ -إِنْ هَدَاهُ اللهُ وَأَلْهَمَهُ رُشْدَهُ- فَلْيَقِفْ عِنْدَ مَا شَرَطْنَا فِي أَنْ لَا يَقْبَلَ فِيمَنْ صَحَّتْ عَدَالَتُهُ، وَعَلِمْتَ بِالْعِلْمِ عِنَايَتُهُ، وَسَلِمَ مِنَ الْكَبَائِرِ، وَلَزِمَ الْمُرُوءَةَ وَالتَّصَاوُنَ، وَكَانَ خَيْرُهُ غَالِبًا، وَشَرُّهُ أَقَلَّ عَمَلِهِ؛ فَهَذَا لَا يُقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ قَائِلٍ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَصِحُّ غَيْرُهُ -إِنْ شَاءَ اللهُ-.(١)

قَالَ **الثَّوْرِيُّ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عِنْدَ ذِكْرِ الصَّالِحِينَ تَنْزِلُ الرَّحْمَةُ»، وَمَنْ لَمْ يَحْفَظْ مِنْ أَخْبَارِهِمْ إِلَّا مَا نَذَرَ مِنْ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ عَلَى الْحَسَدِ وَالْهَفَوَاتِ وَالْغَضَبِ وَالشَّهَوَاتِ، دُونَ أَنْ يَعْنِيَ بِفَضَائِلِهِمْ، وَيَرْوِي مَنَاقِبَهُمْ؛ حُرِمَ التَّوْفِيقَ، وَدَخَلَ فِي الْغِيبَةِ، وَحَادَ عَنِ الطَّرِيقِ، جَعَلَنَا اللهُ وَإِيَّاكَ مِمَّنْ يَسْمَعُ الْقَوْلَ، فَيَتَّبِعُ أَحْسَنَهُ، وَقَدِ افْتَتَحْنَا هَذَا الْبَابَ بِقَوْلِهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ: «**دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ: الْحَسَدُ وَالْبَغْضَاءُ**»، وَفِي ذَلِكَ كِفَايَةٌ وَقَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ مِنَ الْقَوْلِ فِي الْحَسَدِ نَظْمًا وَنَثْرًا وَقَدْ بَيَّنَّا مَا يَجِبُ بَيَانُهُ مِنْ ذَلِكَ وَأَوْضَحْتُهُ فِي كِتَابِ «التمهيد» عِنْدَ قَوْلِهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ: «**لَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَقَاطَعُوا**» وَأَفْرَدْنَا لِلنَّظْمِ وَالنَّثْرِ بَابًا فِي كِتَابِ بَهْجَةِ الْمَجَالِسِ

(١) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢١٧١).

وَمَنْ صَحِبَهُ التَّوْفِيقُ؛ أَغْنَاهُ مِنَ الْحِكْمَةِ يَسِيرُهَا، وَمِنَ الْمَوَاعِظِ قَلِيلُهَا، إِذَا فَهِمَ وَاسْتَعْمَلَ مَا عَلِمَ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ».(١)

سئل شيخنا الألباني - رحمه الله تعالى -: ما هو الضابط في طعن الرواة الأقران بعضِهم في بعضٍ؟

الشيخ الألباني -رحمه الله تعالى-: هذا كُرِّر السؤال عنه، الضابط: أن يُنظَر: هل هذا الطاعن يحتمل أن يكونَ طعنه في معاصِرِهِ بوازع عداوة شخصية أم لا، فإذا كان الاحتمال الأول؛ لم يُقْبَلْ، وإذا كان الاحتمال الآخر؛ قُبِل، وكلٌّ من الاحتمالين ينبغي أن يُدرَس دراسة خاصَّة، أي لابد من ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر بوجود دليل مُرجِّح، مثلًا: عالمين متعاصرين بلديَّيْن، احتمال أن يكون بينهما شيء من التنافس، أكثر مما لو كان المتعاصرين في بلدين بعيدين، أحدهما عن الآخر، هذا ما يُلْفِتُ النظر أن المسألة تحتاج إلى اجتهاد، كذلك إذا جاء إمامٌ بعد ذلك التعاصر وأيضًا طعن فيمن طعن فيه قرينه ومعاصِرُهُ؛ فذلك مما يرجِّح أن الطعن ليس بسبب المعاصرة، بل بسبب أن المطعون فيه يستحق الطعن، ثم يتأكَّد الأمر فيما إذا تتابع علماءُ الحديث على تأييد ذلك الطعن على مر العصور؛ فهناك نتأكَّد أن رد هذه المطاعن المتوجهة للشخص الواحد إنما سببه المعاصرة لأن هذه المعاصرة لم تتحقق للذين جاؤا من بعد المتعاصرَين.

وهذا مثاله واضح جدًّا: في اتفاق جماهير علماء الحديث على تضعيف الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ سواءٌ من كان منهم معاصرًا له، أو كان ممن جاء

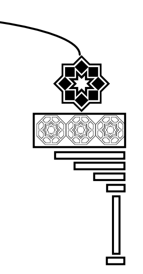
(١) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢١٧٨).

بعده، فاتفاقهم على تضعيف أبي حنيفة؛ يُعد إعلال الطعن فيه بالمعاصرة؛ لأنه لم يستقل للطعن فيه بالتضعيف المعاصر له كسفيان الثوري وغيره.

فخلاصة الكلام: لابد من النظر في هذه القاعدة بالعين الفاحصة، وترجيح ما يقتضيه الدليل.(١)



(١) انظر: «تفريغ سلسلة فتاوى جدة «للشيخ الألباني - رحمه الله تعالى - الإصدار ٣ (٢٠/ ٥).



النَّوْعُ الثَّانِي والسِّتُّون:
مَعْرِفَةُ مَنِ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِه

❖ قال الحافظ ابن كثير-رحمه الله تعالى-: (النَّوْعُ الثَّانِي وَالسِّتُّونَ: «مَعْرِفَةُ مَنِ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ»، إِمَّا لِخَوْفٍ، أَوْ ضَرَرٍ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ عَرَضٍ؛ كَعَبْدِ اللهِ بْنِ لَهِيعَةَ، لَمَّا ذَهَبَتْ كُتُبُهُ، اخْتَلَطَ فِي عَقْلِهِ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْ هَؤُلَاءِ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِمْ؛ قُبِلَتْ رِوَايَتُهُمْ، وَمَنْ سَمِعَ بَعْدَ ذَلِكَ، أَوْ شُكَّ فِي ذَلِكَ؛ لَمْ تُقْبَلْ، وممن اخْتَلَطَ بأَخَرَة: «عطاءُ بن السائب»، و «أبو إسحاق السبيعي»، قال الحافظ أبو يعلى الخليلي: «وإنما سمع ابن عيينة منه بعد ذلك، وسعيد ابن أبي عروبة»، وكان سماع وكيع والمعافَى بن عمران منه بعد اختلاطه، و «المسعوديُّ»، و «ربيعةُ»، و «صالحُ مولى التوأمة»، و«حصينُ بن عبد الرحمن»، قاله: النسائي»، و «سفيانُ بن عيينة» قبل موته بسنتين، قاله: يحيى القطان، و «عبد الوهاب الثقفي»، قاله ابن معين، و«عبد الرزاق بن همام»، قال أحمد بن حنبل: اختلط بعدما عَمِيَ، فكان يُلقَّن فيتلقَّن، فمن سمع منه بعدما عَمِيَ؛ فلا شيء.

قال ابن الصلاح: وقد وَجَدْتُ فيما رواه الطبراني عن إسحاق بن إبراهيم الدَّبري، عن عبد الرزاق أحاديث منكرة، فَلَعَلَّ سماعه كان منه بعد اختلاطه، وذَكَر إبراهيم الحربي أن الدَبَرِيّ كان عمُرُهُ حين مات عبد الرزاق سِتًّ، أو سبع سنين، و «عارم» اختلط بأخرة، وممن اختلط ممن بعد هؤلاء: «أبو قلابة

الرقاشي»، و «أبو أحمد الغِطريفي»، و «أبو بكر بن مالك القَطِيعي»، خَرِفَ حتى لا يَدْري ما يُقرأ)

[الشرح]

قال ابن منظور رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في تعريف الاختلاط**: «واخْتَلَطَ فُلَانٌ: أَي فَسَدَ عَقْلُهُ، وَرَجُلٌ خِلْطٌ بَيِّنُ الخَلاطةِ: أَحْمَقُ مُخالَطُ العقْل، عَنْ أَبي العَمَيْثَلِ الأَعرابي. وَقَدْ خُولِطَ فِي عَقْلِه خِلاطًا واخْتَلَطَ، وَيُقَالُ: خُولِط الرجلُ فَهُوَ مُخالَطٌ، واخْتَلَطَ عقلُه فهُوَ مُخْتَلِط إِذا تَغَيَّرَ عقلُه».(١)

وقال الجوهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (خَلَطَ) الشَّيْءَ بِغَيْرِهِ مِنْ بَابِ ضَرَبَ (فَاخْتَلَطَ) و(خَالَطَهُ مُخَالَطَةً) و(خِلَاطًا) بِالْكَسْرِ، و(اخْتَلَطَ) فُلَانٌ أَيْ فَسَدَ عَقْلُهُ. و(التَّخْلِيطُ) فِي الْأَمْرِ».(٢)

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَحَقِيقَتُهُ: فَسَادُ الْعَقْلِ، وَعَدَمُ انْتِظَامِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ؛ إِمَّا بِخَرَفٍ، أَوْ ضَرَرٍ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ عَرَضٍ مِنْ مَوْتِ ابْنٍ، وَسَرِقَةِ مَالٍ؛ كَالْمَسْعُودِيِّ، أَوْ ذَهَابِ كُتُبٍ؛ كَابْنِ لَهِيعَةَ، أَوِ احْتِرَاقِهَا؛ كَابْنِ الْمُلَقِّنِ».(٣)

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هَذَا فَنٌّ عَزِيزٌ مُهِمٌّ، لَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا أفردَهُ

---

(١) انظر: «لسان العرب» (٧/ ٢٩٤).

(٢) انظر: «مختار الصحاح» (ص: ٩٤).

(٣) انظر: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٤/ ٣٦٦)، «فتح الباقي بشرح ألفية العراقي» (٢/ ٣٢٣).

بالتَّصْنِيفِ، واعتَنى بِهِ مَعَ كونِهِ حَقِيقًا بِذَلِكَ جدًّا». (١)

قال الحافظ العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وبسببِ كلامِ ابنِ الصلاحِ، أفردهُ شيخُنَا الحافظُ صلاحِ الدينِ العلائيُّ بالتصنيفِ في جزءٍ، حدثنا بهِ، ولكنَّهُ اختصرهُ، ولَمْ يبسطِ الكلامَ فيهِ، ورتَّبَهُمْ على حروفِ المعجمِ». (٢)

قال المناوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أَو إِن كَانَ سوءُ الْحِفْظ طارئًا على الرَّاوِي الثِّقَةِ: إِمَّا لِكِبَره، أَو لعماة، أَو خرافة، أَو فَسَاد عقل، أَو لذهاب بَصره، أَو لاحتراق كتبه، أَو عَدَمِهَا، بِأَن كَانَ يعتمدها، فَرجع إِلَى حفظه؛ فسَاء -أَي حفظه-، فَهَذَا هُوَ الْمُخْتَلط، أَي يُسمى ذَلِك الرَّاوِي مختلطًا». (٣)

قال الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد يعرض للراوي عارض من العوارض يجعله غير ثقة، وذلك بأن يُصِيبَهُ الكِبَرُ الشديدُ بأسقامه، فَيَدَعَهُ عُرْضَةً للاختلاط، أو يذهبَ بَصَرُه، أو تضيعَ كتبه، وهو معتمد على القراءة فيها، ثم يُحَدِّثُ من حِفْظِهِ بعد ذلك، فتضيعُ الثقةُ بحديثه». (٤)

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «(مَعْرِفَةُ مَنِ اخْتَلَطَ مِنَ الثِّقَاتِ) وَكَانَ الْأَنْسَبُ ذِكْرَهُ فِي مَنْ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ وَمَنْ تُرَدُّ، كَمَا فِي الَّذِي قَبْلَهُ، وَهُوَ فَنٌّ عَزِيزٌ مُهِمٌّ، وَفَائِدَةُ ضَبْطِهِمْ: تَمْيِيزُ الْمَقْبُولِ مِنْ غَيْرِهِ؛ وَلِذَا لَمْ يَذْكُرِ الضُّعَفَاءَ مِنْهُمْ: كَأَبِي

---

(١) انظر: «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٤٩٤).

(٢) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٢٩).

(٣) انظر: «اليواقيت والدرر» (٢/ ١٦٥).

(٤) انظر: «توضيح الأفكار» (٢/ ٥٠٢).

مَعْشَرٍ نَجِيحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السِّنْدِيِّ الْمَدَنِيِّ؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مَقْبُولِينَ بِدُونِهِ». (١)

✍ **قلت**: معلوم أن الراوي الذي تُقْبَل روايته لابد أن يكون ضابطًا حال أداء الرواية، فإن اختل ضبطه، أو شُكَّ في وجود خلل في ضبطه؛ فلا تُقبل روايته، فإذا قَبِلنا حديث الرجل المُختلط مع عدم تميز هذه الرواية، هل رواها في زمن الاستقامة، أو بعد دخول الآفة عليه؛ فقد قَبِلْنَا حديثه مع الشك؛ لأننا لا ندري: هل ضبط هذه الرواية أم لا؟ ويُشترط في راوي الرواية المقبولة أن يكون ضابطًا، والمُختلِطُ حال اختلاطه ليس بضابط إن روى شيئًا، والاختلاط فسادٌ يعتري العقل، يؤدي إلى عدم انتظام الأقوال والأفعال، -نسأل الله العافية- وهو آفة أو عِلة تُصيب عَقْل الرجل، فيضطرب كلامه، أو يَهْذِي بكلامٍ لا يُفْهَم معناه، أو يأتي بكلامٍ من هنا ومن هناك غير منسجم مع بعضه، والعلماء إذا رأوا الرجل قد أُصيب بهذا؛ أثبتوا التاريخ الذي ظهرتْ فيه آثار تلك الآفة، ووقفوا في روايته، أو توقفوا في الأخذ عنه، والاختلاط يختلف عن التغير؛ فإن التغير أخف منه.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فمن تَغيَّرَ بسُوءِ حفظٍ، وله أحاديثُ معدودة قد أَتقَنَ روايتَها؛ فلا بأس بتحديثِه بها زمنَ تغيُّره، ولا بأس بأن يُجيزَ مرويَّاتِه حالَ تغيُّره؛ فإنَّ أصولَه مضبوطةٌ ما تغيَّرَتْ، وهو فَقَدْ وَعَىَ ما أجاز، فإن اختَلَط وخَرِفَ؛ امتُنِعَ مِن أَخْذِ الإجازةِ منه». (٢)

وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «في ترجمة هشام بن عروة: أحد الأعلام، حجة إمام،

(١) انظر: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٤/ ٣٦٦).
(٢) انظر: «الموقظة» (ص: ٦٦).

لكن في الكِبَرِ تناقص حِفْظُهُ، ولم يختلط أبدا، ولا عبرة بما قاله أَبو الحسن ابن القطان من أنه وسهيل بن أبي صالح اختلطا، وتغيرا، نعم، الرجل تغير قليلًا، ولم يَبْقَ حِفْظُهُ كهو في حال الشبيبة، فَنَسِيَ بعض محفوظه أو وهم، فكان ماذا؟! أهو معصوم من النسيان؟! ولما قدم العراق في آخر عمره حَدَّث بجملة كثيرة من العلم، في غضون ذلك يسير أحاديث لم يُجَوِّدْها، ومِثْلُ هذا يقع لمالك ولشعبة ولوكيع ولكبار الثقات، فَدَعْ عنك الخَبْط، وذَرْ خَلْط الأئمة الأثبات بالضعفاء والمخلطين، فهشام شيخ الإسلام، ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان».(١)

✍ **قلت**: وهناك كلامٌ كثير للسلف من أئمة الحديث، يُفَرِّقون فيه بين الاختلاط والتغير، بأن يقولوا: «فلان تغير، ولم يختلط»، فمن ذلك:

ما قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد أنكر ابن المديني وغيره أن يكون حصين اختلط، قالوا: ولكن ساء حفظه، كما قاله أبو حاتم.

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: سمعت يزيد بن هارون يقول: طلبت الحديث وحصينٌ حيٌّ بالمبارك، يُقْرَأُ عليه، وكان قد نَسِيَ.

وقال الحسن: قلت لعلي بن المديني: حصين؟ قال: حصين حديثه واحد، وهو صحيح.

قلت: فاختلط؟ قال: لا، ساء حفظه، وهو على ذاك ثقة.

وقد ذكر العقيلي وابن عدي حصين بن عبد الرحمن هذا في كتابيهما، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.

---

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (٥/ ٥٨).

وذكره البخاري أيضًا في كتاب «الضعفاء». وذكر حكاية أحمد عن يزيد بن هارون المتقدمة».

وقال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سعيد بن إياس الجريري»: وكان ابن علية ينكر أن يكون الجريري اختلط.

قال عبد الله بن أحمد: حدثني أبي، قال: سألت يحيى عن الجريري: أكان اختلط؟

قال: لا، كَبِرَ الشَّيْخُ فَرَقَّ».(١)

قال الحافظ العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أَبُو أَحْمد الْحَاكِم صَاحب (الكنى): قَالَ ابْن الْقطَّان: لَا أعرفهُ، وَاعْتَرَض عَلَيْهِ ابْنُ الْوَكِيل، فَقَالَ: قلت: هُوَ مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن إِسْحَاق الْحَافِظ، ذكره الْحَاكِم في «تَارِيخ نيسابور» فَقَالَ: كَانَ إِمَام الصَّنْعَة، وَكَانَ من الصَّالِحين الماشين على سَنَن السّلف المصنِّفين فِيمَا يعْتَقد فِي أهل بَيته وصحابته، وصَنَّفَ على كتابي البُخَارِيّ وَمُسلم فِي «الصحيح»، وعَلى كتاب أبي عِيسَى، وصَنَّفَ كتاب «الْأَسَامِي والكني والعلل»، وَخَرَّجَ عَلي كتابِ الْمُزنِيّ، وصَنَّفَ الشُّرُوط، وَكَانَ عَارِفًا بهَا، توفّي يَوْم الْخَمِيس الرَّابِع وَالْعِشْرين من ربيع الأول سنة (٣٧٨) وَهُوَ ابْن ثَلَاث وَتِسْعين سنة، وكُفَّ بَصَره قبل مَوته بِسنتَيْنِ، وَتغَير حِفْظُهُ، وَلَكِن لم يخْتَلط. انْتهى».(٢)

(١) انظر: «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٤١).

(٢) انظر: «ذيل ميزان الاعتدال» (ص: ٢١٢).

وقال ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قَالَ أَبُو حَاتِم: كَانَ إِسْمَاعِيل بْن عَيَّاش من الْحفاظ المتقنين فِي حداثته، فَلَمَّا كَبُرَ؛ تَغَيَّرَ حِفْظُهُ، فَمَا حَفِظَ فِي صِبَاه وحَدَاثته؛ أَتَى بِهِ عَلَى جِهَته، وَمَا حَفِظَ عَلَى الْكبر من حَدِيث الغرباء خَلَّط فِيهِ، وَأَدْخل الْإِسْنَاد فِي الْإِسْنَاد، وألزق الْمَتْن بِالْمَتْنِ، وَهُوَ لَا يعلم، وَمن كَانَ هَذَا نَعته، حَتَّى صَار الْخَطَأ فِي حَدِيثه يَكْثُر؛ خَرَجَ عَن الِاحْتِجَاج بِهِ فِيمَا لَمْ يَخْلِطْ فِيهِ».(١)

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَكَالْجُرَيْرِيِّ) بِضَمِّ الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ آخِرِهِ، مُصَغَّرٌ، أَبِي مَسْعُودٍ (سَعِيدٍ) وَهُوَ ابْنُ إِيَاسٍ الْبَصْرِيُّ الثِّقَةُ؛ فَإِنَّهُ اخْتَلَطَ - كَمَا قَالَهُ ابْنُ حِبَّانَ - قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثِ سِنِينَ، قَالَ: وَرَآهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ وَهُوَ مُخْتَلِطٌ، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنِ اخْتِلَاطُهُ فَاشِيًا؛ وَلِذَا قَالَ ابْنُ عُلَيَّةَ: لَمْ يَخْتَلِطْ؛ إِنَّمَا كَبِرَ فَرَقَّ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: تَغَيَّرَ حِفْظُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ».(٢)

✍ **قلت**: وكثيرٌ من الناس قد يتغير قبل الموت -نسأل الله العافية وحسن الختام- ولحرص المُحدثين واحتياطهم وخوفهم على حديث النبي ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ تكلموا في هذا الباب، ونَصُّوا على أن مَن اختلط لا تُقبل روايته عند اختلاطه، وفَصَّلوا في رواية المختلط، متى تُقْبَلْ ومتى تُرَدُّ؟ وكما أنهم حريصون على أنه لا يدخل في الرواية ما ليس منها، فهم حريصون -أيضًا- على أن لا يردوا حديثًا صحيحًا عن رسول الله ـ صلى

(١) انظر: «المجروحين» (١/ ١٢٥).

(٢) انظر: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٤/ ٣٦٦- ٣٦٨)، و«التنكيل» (١/ ٤٧٥-٤٧٦).

الله عليه وعلى آله وسلم ـ بلا مُوجِب، فإذا قالوا برد حديث المختلط كله؛ أجحفوا بذلك، وردوا له روايات صحيحة رواها قبل اختلاطه، أو رواها حال استقامته، أو كان قد أتقن حفظها في أول مرة، ويُسْتَبعد أن يَهِمَ فيها- حتي في اختلاطه- وإن قبلوا كل حديثٍ ممن اختلط لكونه عدلًا في الأصل؛ فسيقبلون بعض أحاديثه التي رواها حال اختلاطه واختلال ضبطه، ولذا قالوا: لا بد من النظر أو التفصيل في رواية المُختلط، فما رواه قبل علته؛ فيكون مُستقيمًا مقبولًا، وما رواه بعد العلة؛ نقف فيه، وقد مر بنا بعض فوائد كتابة التواريخ عند المحدثين، ومنها أن كتابة التاريخ تنفع في معرفة الراوي الذي اختلط، وأن فلانًا سمع منه قبل الاختلاط، أو بعده، أو فيهما، أي قبل وبعد، فتُعرف السَّنة التي اختلط فيها الراوي، ويُنظر مَن روى عنه حال مرضه، ومَن روى عنه قبل هذا الوقت.

قال الحافظ العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثمَّ الحكمُ فيمَن اختلطَ: أنَّهُ لا يُقْبَلُ منْ حديثِهِ ما حدَّثَ بهِ في حالِ الاختلاطِ، وكذا ما أُبهِمَ أمرُهُ وأُشْكِلَ، فلمْ ندرِ أحدَّثَ بهِ قبلَ الاختلاطِ، أوْ بعدَهُ؟ وما حدَّثَ بهِ قبلَ الاختلاطِ قُبِلَ، وإنما يتميزُ ذلكَ باعتبارِ الرواةِ عنهمْ، فمنهمْ مَنْ سَمِعَ منهم قبلَ الاختلاطِ فقطْ، ومنهم مَنْ سَمِعَ بعدَهُ فقطْ، ومنهمْ مَنْ سَمِعَ في الحالينِ، ولمْ يتميَّزْ».(١)

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثمَّ سوءُ الحِفْظ: وهو السببُ العاشِرُ مِن أَسبابِ الطَّعنِ، والمُرادُ بهِ: مَنْ لم يَرْجَحْ جانبُ إِصابتِه على جانِبِ خَطَئِه، وهو على قِسْمَين:

---

(١) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» ألفية العراقي (٢/ ٣٢٩).

١- إِنْ كانَ لازِمًا للرَّاوي في جَميعِ حالاتِه؛ فهُو الشاذُّ، على رأيِ بعضِ أَهلِ الحديث.

٢- أَوْ إن كانَ سوءُ الحفظِ طارِئًا على الرَّاوي؛ إِمَّا لِكِبَره، أَو لذَهابِ بصرِه، أَوْ لاحتِراقِ كُتُبِه، أَو عدَمِها، بأَنْ كانَ يعْتَمِدُها، فَرَجَعَ إِلى حفظِهِ، فساءَ؛ فهذا هو المُخْتَلِطُ.

والحُكْمُ فيهِ: أَنَّ ما حَدَّث بِهِ قَبْل الاختلاطِ إِذا تَمَيَّز قُبِل، وإِذا لم يَتَمَيَّزْ تُوُقِّفَ فيهِ، وكذا مِن اشتَبَهَ الأمرُ فيهِ، وإنما يُعرف ذلك باعتبارِ الآخذين عنه».(١)

والاختلاط له أسبابٌ -كما ذكر هنا الحافظ ابن كثير-حمه الله-: فقد يكون لمرض، أو لضرر.

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من يلتحق بالمختلطين ممن أَضَرَّ في آخر عُمُره: يَلْتَحِقُ بهؤلاء من أَضَرَّ في آخر عُمُره، وكان لا يحفظ جيدًا، فحدث من حِفْظه، أو كان يُلَقَّن فيتلقن، وقد ذكر أبو خيثمة أن يزيد بن هارون كان يعاب عليه أنه لما أَضَرَّ كان يأمر جارية له أن تُلَقِّنه الأحاديثَ من كتاب، فيحدث بها، وقد سبق ذِكْر ذلك.

ثم قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

▪ **فمنهم عبد الرزاق بن همام الصنعاني**: أحد أئمة الحديث المشهورين، وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديث، حتى قيل: إنه لم يُرْحَل إلى أحد بعد

---

(١) انظر: «نزهة النظر» (ص: ١٢٩).

رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – ما رُحِلَ إلى عبد الرزاق.

قال الإمام أحمد في رواية إسحاق بن هانئ: عبد الرزاق لا يُعْبَأُ بحديث من سمع منه وقد ذهب بَصَرُهُ، كان يُلَقَّن أحاديثَ باطلةً، وقد حَدَّثَ (عن الزهري) أحاديثَ كتبناها من أصل كتابه وهو ينظر، جاؤوا بخلافها، ونقل الأثرم عنه معنى ذلك.

وقال في النيسابوري -يعني محمد بن يحيى الذهلي-: قدم علَى عبدِ الرزاق مرتين: إحداهما بعدما عَمِيَ.

وذكر الأثرم عن أحمد أنه ذُكِر له حديث «**النار جُبار**» فقال: هذا باطلٌ، ليس من هذا شيء...ثم قال: ومن يحدث به عن عبد الرزاق؟ قلت: حدثني به أحمد بن شبويه، قال: هؤلاء سمعوا بعدما عَمِيَ، كان يُلَقَّن، فلُقِّنَهُ، وليس هو في كتابه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه، كان يُلَقَّنُهَا بعدما عَمِيَ.

قال أبو عبد الله: حَكَوْا عنه عن الحلواني أحاديث أسندها.

وقد ذكر غير واحدٍ أن عبد الرزاق حَدَّث بأحاديث مناكير في فضل علي وأهل البيت، فلعل تلك الأحاديث مما لُقِّنَها بعدما عَمِيَ، كما قاله الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والله أعلم، وبعضها مما رواه عنه الضعفاء، ولا يصح عنه.

وقال النسائي: عبد الرزاق ما حُدِّثَ عنه بِأَخَرَةٍ ففيه نَظَرٌ.

وذكر عبد الله بن أحمد أنه سمع يحيى بن معين قيل له: تَحْفَظُ عن عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي عن النبي – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – «**أنه مسح على الجبائر**» فقال يحيى: باطل،

ما حَدَّثَ به مَعْمر قط، ثم قال يحيى: عليه مائة بَدَنَةٍ مُقَلَّدَةٍ مُجَلَّلَةٍ إن كان معمر حَدَّثَ بهذا قط، هذا باطل، ولو حَدَّث بهذا عبد الرزاق؛ كان حلالَ الدم، من حدث بهذا عن عبد الرزاق؟ قالوا: فلان.

وفي بعض النسخ، قالوا: محمد بن يحيى. قال: لا والله، ما حَدَّثَ به مَعْمَرٌ، وعليه حِجَّةٌ من هنا إلى مكة إن كان مَعْمَرٌ يُحَدِّث بهذا.

قال عبد الله بن أحمد: هذا الحديث يروونه عن إسرائيل عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن آبائه، عن علي، عن النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - وعمرو بن خالد لا يساوي شيئًا.

قال عبد الله: وسمعت يحيى يقول: ما كَتَبْتُ عن عبد الرزاق حديثًا قَطُّ إلا من كتابه، لا والله، ما كَتَبْتُ عنه حديثًا قَطُّ إلا من كتابه، وذكر بعضهم أن سماع الدَّبَرِي من عبد الرزاق بِأَخَرَةٍ.

قال إبراهيم الحربي: مات عبد الرزاق وللدبري ست سنين أو سبع سنين.

- **ومنهم أبو حمزة السكري:**

واسمه محمد بن ميمون، ثقة مشهور من أهل مرو.

قال أحمد في رواية ابن هانئ: كان قد ذهب بَصَرُهُ، وكان ابن شقيق قد كتب عنه وهو بصير، قال: وابن شقيق أصح حديثًا ممن كتب عنه من غيره.

وقال النسائي في سننه، في أبي حمزة: هو مروزي لا بأس به، إلا أنه كان ذهب بَصَرُهُ في آخر عُمُرِهِ، فمن كَتَبَ عنه قبل ذلك؛ فحديثه جيد.

▪ **ومنهم علي بن مُسْهِر**، أحد الثقات المشهورين: قال أحمد في رواية الأثرم: كان ذهب بَصَرُهُ، فكان يحدثهم من حفظه، وأَنْكَرَ عليه حديثَهُ عن هشام عن أبيه عن عائشة: «**كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إذا سمع المؤذن، قال**: «**وأنا**»، وقال: إنما هو عن هشام عن أبيه مرسل، وعلي بن مسهر له مفاريد.

ومنها في حديث «**إذا شَرِبَ الكلبُ في إناء أحدكم؛ فَلْيُرِقْهُ**» وقد أخرجه مسلم.

وذكر الأثرم أيضًا عن أحمد أنه أنكر حديثًا، فقيل له: رواه علي بن مسهر، فقال: إن علي بن مسهر كانت كُتُبُهُ قد ذَهَبَتْ، فكتب بعد، فإن كان روى هذا غيره؛ وإلا فليس بشيء يعتمد.

ويلتحق بهؤلاء من احترقت كتبه، فحدث من حفظه، فوهم، كما قاله غير واحد في ابن لهيعة».(١)

✍ **قلت**: أو لعَرَضٍ يَعْرِض للرجل: كموت ابنٍ، أو صديقٍ عزيز، أو احتراق كُتُبٍ، أو غَرَقِها، أو سرقتها، أو نَهْبها من قِبل قُطَّاع الطريق... أو نحو ذلك.

قال الحافظ العلائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أما الرواة الذين حصل لهم الاختلاط في آخر عمرهم؛ فهم على ثلاثة أقسام:

أحدها: من لم يوجب ذلك له ضعفا أصلًا، ولم يَحُطَّ من مرتبته: إما

(١) انظر: «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٥٢).

لِقِصَرِ مدة الاختلاط وقلته: كسفيان بن عيينة، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم، وإما لأنه لم يرو شيئًا حال اختلاطه، فَسَلِمَ حديثُهُ من الوهم: كجرير بن حازم، وعفان بن مسلم، ونحوهما.

والثاني: من كان متكَلَّما فيه قبل الاختلاط؛ فلم يَحْصُل من الاختلاط إلا زيادةٌ في ضعفه: كابن لهيعة، ومحمد بن جابر السُّحَيمي، ونحوهما.

والثالث: من كان محتجًا به، ثم اختلط، أو عُمِّر في آخر عُمُره، فحصل الاضطراب فيما روى بعد ذلك، فيتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حَدَّث به قبل الاختلاط عما رواه بعد ذلك».(١)

✍ **قلت**: والكتاب عند المحدث قد يكون أَعَزَّ عنده من كل شيءٍ، فإذا فُقِد لسرقة أو حريق أو غَرَق... إلخ؛ فقد يعتريه هذا المرض -نسأل الله العفو والعافية- ولذلك يجدُر بطالب العلم ألا يُفْرِطَ في الحزن على شيء إذا فاته، لأنه يُخشى عليه من هذا الحال أن يتغير عقله -نسأل الله السلامة- وإنما عليه أن يُسَلِّم أمره لله عَزَّوَجَلَّ إذا أصابه شيء، وأن يصبر على ما قدره الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عليه، وأن يرضي بما قدره الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ له، والمرء لا يدري أين الخير، فلعل الخير له فيما أصابه من بلاء، فالإيمان بالقضاء والقدر رحمة من الله تعالى قبل أن يكون تكليفًا!! وكما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما كان في الله تَلَفُهُ؛ كان على الله خَلَفُهُ».(٢)

---

(١) انظر: «المختلطين» (ص: ٣).

(٢) انظر: «قاعدة في الصبر» (ص: ٩٩).

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**كعبد الله بن لهيعة، لما ذهبت كتبه اختلط في عقله، فمن سمع من هؤلاء قبل اختلاطهم؛ قُبلت روايتهم، ومن سمع بعد ذلك، أو شُكَّ في ذلك؛ لم تُقْبَلْ**).

✍ **قلت**: هناك من ينازع في اختلاط عبد الله بن لهيعة، ويرى أن عبد الله بن لهيعة ما زال مُخَلِّطًا من أول أمره، سواءً قبل أن تضيع كتبه، أو بعد أن ضاعت كتبه، وهناك من ينازع في مسألة احتراق كتبه أصلًا! ويرى أن الرجل ضعيف من أول أمره؛ لكن كثيرًا من العلماء المحدِّثين المصريين -الذين هم أهل بلده - كأحمد بن صالح المصري وغيره يُثْبِتُون أن له كتبًا وأصولًا جيادًا، إلا أنها احترقت؛ والفرق واضحٌ بين الأمرين، فإذا اعتبرناه ضعيفًا من أول أمره؛ فلا يُحتج بقوله من قبل ومن بعد، إلا إذا روى من أصوله الجياد، وإذا اعتبرناه مختلطًا؛ فصَّلنا في روايته قبولًا وردًّا قبل الاختلاط وبعده، ولعلَّ الأولى قبول من روى عنه قبل الاختلاط، أو تَتَبَّع أصوله قبل احتراقها، وأخذ منها، ونحو ذلك؛ لأنه قول جماعة من النقاد، فقد أثبتوا اختلاطه، والمُثْبت مُقَدَّم على النافي، والله أعلم، وإليك تفصيلَ ذلك، ونَقْلَ كلام العلماء في هذه المسألة:

قال يعقوب بن سُفيان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَسْوَدِ النَّضْرُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْمُرَادِيُّ كَاتِبُ ابْنُ لَهِيعَةَ- وَكَانَ ثِقَةً- وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ أَبَا جَعْفَرٍ- وَكَانَ مِنْ خِيَارِ الْمُتْقِنِينَ - يُثْنِي عَلَيْهِ، وَقَالَ لِي: كَتَبْتُ حَدِيثَ أَبِي الْأَسْوَدِ فِي الرَّقِّ، فَاسْتَفْهَمْتُهُ، فَقَالَ لِي: كُنْتُ أَكْتُبُ عَنِ الْمِصْرِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ يُخَالِجُنِي أَمْرُهُ، فَإِذَا ثبت لي حَوَّلْتُهُ فِي الرق، وكَتَبْتُ حَدِيثًا لِأَبِي الْأَسْوَدِ فِي الرَّقِّ، وَمَا أَحْسَنَ حَدِيثَهُ عَنِ ابْنِ لَهِيعَةَ، فَقُلْتُ لَهُ: يَقُولُونَ: سَمَاعٌ قَدِيمٌ

وَسَمَاعٌ حَدِيثٌ؟ فَقَالَ لِي: لَيْسَ مِنْ هَذَا شَيْءٌ، ابْنُ لَهِيعَةَ صَحِيحُ الْكِتَابَةِ، كَانَ أَخْرَجَ كُتُبَهُ فَأَمْلَى عَلَى النَّاسِ، حَتَّى كَتَبُوا حَدِيثَهُ إِمْلَاءً، فَمَنْ ضَبَطَ؛ كَانَ حَدِيثُهُ حَسَنًا صَحِيحًا، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَحْضُرُ مَنْ يَضْبِطُ وَيُحْسِنُ، وَيَحْضُرُ قَوْمٌ يَكْتُبُونَ وَلَا يَضْبِطُونَ وَلَا يُصَحِّحُونَ، وَآخَرُونَ نَظَّارَةٌ(١)، وَآخَرُونَ سَمِعُوا مَعَ آخَرِينَ، ثُمَّ لَمْ يُخْرِجِ ابْنُ لَهِيعَةَ بَعْدَ ذَلِكَ كِتَابًا؛ وَلَمْ يُرَ لَهُ كِتَابٌ، وَكَانَ مَنْ أَرَادَ السَّمَاعَ مِنْهُ ذَهَبَ فَانْتَسَخَ مِمَّنْ كَتَبَ عَنْهُ، وَجَاءَ بِهِ فَقَرَأَهُ عَلَيْهِ، فَمَنْ وَقَعَ عَلَى نُسْخَةٍ صَحِيحَةٍ؛ فَحَدِيثُهُ صَحِيحٌ، وَمَنْ كَتَبَ مِنْ نُسْخَةٍ مَا لَمْ تُضْبَطْ؛ جَاءَ فِيهِ خَلَلٌ كَثِيرٌ، ثُمَّ ذَهَبَ قَوْمٌ، فَكُلُّ مَنْ رَوَى عَنْهُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ؛ فَإِنَّهُ سَمِعَ مِنْ عَطَاءٍ، وَرَوَى عَنْ رَجُلٍ وَعَنْ رَجُلَيْنِ وَعَنْ ثَلَاثَةٍ عَنْ عَطَاءٍ، فَتَرَكُوا مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَطَاءٍ، وَجَعَلُوهُ عَنْ عطاء».(٢)

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **في موضع آخر**: «وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ يَقُولُ: كَتَبْتُ حديث ابن لَهِيعَةَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ فِي الرَّقِّ، قَالَ: كُنْتُ أَكْتُبُ عَنْ أَصْحَابِنَا فِي الْقَرَاطِيسِ، وَأَسْتَخِيرُ اللهَ فِيهِ، فَكَتَبْتُ حَدِيثَ ابْنِ لَهِيعَةَ عَنِ النَّضْرِ فِي الرَّقِّ، فَذَكَرْتُ لَهُ سَمَاعَ الْحَدِيثِ، فَقَالَ: كَانَ ابْنُ لَهِيعَةَ طَلَّابًا لِلْعِلْمِ، صَحِيحَ الْكِتَابِ، وَكَانَ أَمْلَى عَلَيْهِمْ حَدِيثَهُ مِنْ كِتَابِهِ قديمًا، فكتب عنه قومٌ يَعْقِلون الحديث، وآخرون لا يَضْبِطُون، وقوم حَضَرُوا، فَلَمْ يَكْتُبُوا، وَكَتَبُوا بَعْدَ

(١) النَّظَّارَةُ مُشَدَّدًا: الْقَوْمُ يَنْظُرُونَ إِلَى شَيْءٍ كالمَنْظَرَة. انظر: «مختار الصحاح» (ص: ٣١٣)، «تاج العروس» (١٤/ ٢٥٢)، «تهذيب الأسماء واللغات» (٤/ ١٦٩).

✍ **قلت**: فهم الذين يحضرون مجالس الحديث ولا يكتبون، إنما ينظرون إلى الشيخ ويحفظون ما يسمعون.

(٢) انظر: «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٣٤).

سَمَاعِهِمْ، فَوَقَعَ عِلْمُهُ عَلَى هَذَا إِلَى النَّاسِ، ثُمَّ لَمْ تَخْرُجْ كُتُبُهُ، وَكَانَ يَقْرَأُ مِنْ كُتُبِ النَّاسِ، فَوَقَعَ فِي حَدِيثِهِ إِلَى النَّاسِ عَلَى هَذَا، فَمَنْ كَتَبَ بِأَخَرَةٍ مِنْ كِتَابٍ صَحِيحٍ؛ قَرَأَ عَلَيْهِ عَلَى الصِّحَّةِ، وَمَنْ كَتَبَ مِنْ كِتَابِ مَنْ كَانَ لَا يَضْبِطُ وَلَا يُصَحِّحُ كِتَابَهُ؛ وَقَعَ عِنْدَهُ عَلَى فَسَادِ الْأَصْلِ. قَالَ: وَكَانَ قد سَمِعَ مِنْ عَطَاءٍ، ومِنْ رَجُلٍ عَنْهُ، وَمِنْ رَجُلَيْنِ عَنْهُ، فَكَانُوا يَدَعُونَ الرَّجُلَ وَالرَّجُلَيْنِ، وَيَجْعَلُونَهُ عَنْ عَطَاءٍ نَفْسِهِ، فَيُقْرَأُ عَلَيْهِمْ عَلَى مَا يَأْتُونَ.

قَالَ: وَظَنَنْتُ أَنَّ أَبَا الْأَسْوَدِ كَتَبَ مِنْ كِتَابٍ صَحِيحٍ؛ فَحَدِيثُهُ صَحِيحٌ يُشْبِهُ حَدِيثَ أهل الْعِلْمِ». (١)

وقال أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «احترقت كُتُب ابن لَهيعة سنة تسع وستين، ولقيتُهُ سنةَ أربع وستين، وماتَ سنة أربع وسبعين، أو ثلاث وسبعين». (٢)

وقال أبو داود رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سمعتُ قتيبةَ يقول: كُنا لا نكتبُ حديثَ ابن لهيعة إلاَّ من كُتُب ابن أخيه، أو كُتُب ابن وَهْب، إلا ما كان من حَدِيث الأعْرَج». (٣)

وقال جعفر بن محمد الفِريابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سمعتُ بعض أصحابنا يذكر أنه سَمِعَ قُتيبة يقول: قال لي أحمد بن حنبل: أحاديثُكَ عن ابنِ لهيعة صِحاحٌ، قال: قلت: لأنَّا كُنَّا نكتب من كتاب عبد الله بن وَهْب، ثم نسمعُه من ابن

(١) انظر: «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٨٤).
(٢) انظر: «الضعفاء الكبير» للعقيلي (٣/ ٣١٢)،» تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٧٦).
(٣) انظر: «سؤالات الآجري لأبي داود» (ص: ٢٢٩).

لهيعة». (١)

✍ **قلت: وقد ضَعَّفَه مطلقًا جمعٌ من الأئمة، منهم:**

١- **يحيى بن سعيد** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال الحُمَيديُّ: كان يحيى بن سعيد لا يراهُ شيئًا». (٢)

٢- **قتيبة بن سعيد** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حيث قال: كان رشدين بن سعد، وابن لهيعة لا يباليان ما دفع إليهما فيقرآنه». (٣)

٣- **عبد الرَّحمن بن مَهْدي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فقد قال عليّ بن المديني: سمعتُ عبد الرحمن بن مَهْدي، وقيل له: تَحْمِلُ عن عبد الله بن يزيد القَصِير، عن ابن لَهِيعة؟ فقال عبد الرحمن: لا أحمل عن ابن لَهِيعة قليلًا ولا كثيرًا، ثم قال عبد الرحمن: كتبَ إليَّ ابنُ لَهِيعة كتابًا فيه: حدثنا عَمرو بن شُعَيب. قال عبد الرحمن: فقرأته على ابن المبارك، فأخرجَه إليَّ ابن المبارك من كتابه عن ابن لَهِيعة، قال: أخبرني إسحاق بن أبي فَرْوَة، عن عَمرو بن شُعَيب».

وقال محمد بن المثنى: رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما سمعت عبد الرحمن يُحَدِّثُ عن ابن لهيعة شيئًا قَطُّ». (٤)

٤- **قَالَ ابْنُ بُكَيْرٍ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «احْتَرَقَ مَنْزِلُ ابْنِ لَهِيعَةَ وَكُتُبُهُ سَنَةَ سَبْعِينَ وَمِائَةٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي: مَتَى احْتَرَقَتْ دَارُ

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (١٥/ ٤٩٤).

(٢) انظر: «التاريخ الصغير») ٢/ ٢٤٥).

(٣) انظر: «التاريخ الصغير») ٢/ ٢٤٥).

(٤) انظر: «الضعفاء الكبير للعقيلي» (٨٦٧).

ابْنِ لَهِيعَةَ؟ فَقَالَ: فِي سَنَةِ سَبْعِينَ وَمِائَةٍ، قُلْتُ: وَاحْتَرَقَتْ كُتُبُهُ كَمَا تَزْعُمُ الْعَامَّةُ؟ قَالَ: فَقَالَ: مَعَاذَ اللهِ، مَا كَتَبْتُ كِتَابَ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ إِلَّا مِنْ أَصْلِ كِتَابِ ابْنِ لَهِيعَةَ بَعْدَ احْتِرَاقِ دَارِهِ، غَيْرَ أَنَّ بَعْضَ مَا كَانَ يَقْرَأُ مِنْهُ احْتَرَقَ، وَبَقِيَتْ أُصُولُ كُتُبِهِ بِحَالِهَا. قَالَ ابْنُ عُثْمَانَ: قَالَ أَبِي: وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَخْبَرَ بِسَبَبِ عِلَّةِ ابْنِ لَهِيعَةَ مِنِّي، أَقْبَلْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَتِيقٍ بَعْدَ انْصِرَافِنَا مِنَ الصَّلَاةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، نُرِيدُ إِلَى ابْنِ لَهِيعَةَ، فَوَافَيْنَاهُ أَمَامَنَا رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ يُرِيدُ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَأَفْلَجَ، وَسَقَطَ عَنْ حِمَارِهِ، فَبَدَرَ ابْنُ عَتِيقٍ إِلَيْهِ فَأَجْلَسَهُ، وَسِرْنَا بِهِ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ سَبَبِ عِلَّتِهِ».(١)

٥- **أحمد بن حنبل** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال حنبل بن إسحاق: سمعتُ أبا عبد الله، يقول: ما حديث ابن لهيعة بحُجَّة، وإني لأكتب كثيرًا مما أكتبُ أعتبرُ به، وهو يَقْوي بعضُه ببعض».(٢)

٦- **يحي بن معين** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فقد سأله الدارمي عن ابن لهيعة فقال: «قلت: كَيفَ رِوَايَة بن لَهِيعَة عَن أبي الزبير عَن جَابر؟ فَقَالَ: ابن لَهِيعَة ضَعِيف الحَدِيث».(٣)

قال ابن محرز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وسَأَلْتُ يَحْيَى بن مَعِيْنٍ عن ابن لَهِيْعَة؟ فَقَالَ: لَيْسَ هو بِذَاكَ».(٤)

---

(١) انظر: «الضعفاء الكبير للعقيلي» (٨٦٧).
(٢) انظر: «المراسيل» (١١٤).
(٣) انظر: «تاريخ ابن معين» - رواية الدارمي (٥٣٣).
(٤) انظر: «تاريخ ابن معين» - رواية ابن محرز (١٣٤).

وقال سَمِعت يحيى يَقُول: «ابن لَهِيعَة لَا يحْتَج بحَدِيثه».(١)

وقال الدوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سَمِعت يحيى يَقُول: «عُرِضَ على ابن لَهِيعَة عَن عَمْرو بن شُعَيْب عَن أَبِيه عَن جده، قَالَ: قَالَ رَسُول الله ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ: «**إِذا رَأَيْتُم الْحَرِيق فكَبِّروا**؛ ..». فَأَقَرَّ بِهِ، فَقَالَ لَهُ رجل: أَنْت سَمِعت هَذَا؟ فَقَالَ: مَا أَدْرِي، قرئَ عَلَيّ، فَقيل لَهُ: إِنَّمَا هَذَا عَن الْقَاسِم بن عبد الله بن عمر».(٢)

وقال ابن معين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ابْن لَهِيعَة لَيْسَ بِشَيْء، قيل ليحيى: فَهَذَا الَّذِي يَحْكِي النَّاس أَنه احترقت كتبه؟ قَالَ: لَيْسَ لهَذَا أصل، سَأَلت عَنْهَا بِمصْر».(٣)

٧ـ **الإمام مسلم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال: أبو عبد الرحمن عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي تركه ابن مهدي ويحيى ووكيع».(٤)

٨- **الترمذي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فقد قال في «جامعه»: «وَابْنُ لَهِيعَةَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ؛ ضَعَّفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ وَغَيْرُهُ، مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ».(٥)

٩- **النسائي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فقد قال عنه: «عبد الله بن لهيعة بن عقبة

---

(١) انظر: «تاريخ ابن معين» - رواية الدوري (٥٣٨٨).

(٢) انظر: «تاريخ ابن معين» - رواية الدوري (٤/ ٤٨٢).

(٣) انظر: «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» (ص: ١١٨) لابن شاهين

(٤) انظر: «الكنى والأسماء» للإمام مسلم (١/ ٥١٩).

(٥) انظر: «سنن الترمذي» (١/ ١٣). (١٠).

أبو عبد الرحمن البصري ضعيف، فلم يُفَصِّل في حاله».(١)

وقال السُّلَمِيُّ: سألت الدَّارَقُطْنِيّ: إذا حَدَّث محمد بن إسحاق بن خزيمة، وأحمد بن شعيب النسائي، من يُقَدَّم منهما؟ فقال: النسائي؛ لأنه أَسْنَدُ، على أني لا أقدم على النسائي أحدًا، وإن كان ابن خزيمة إمامًا ثبتًا معدوم النظير، قال: وسمعت أبا طالب الحافظ يقول: من يَصْبِر على ما صَبَرَ عليه أبو عبد الرحمن، كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة فما حَدَّثَ بها، وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة».(٢)

١٠- **أبو حاتم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ضعفه في «الجرح والتعديل» ولم يُفَصِّل، قال ابن أبي حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سألت أبي وأبا زرعة عن ابن لهيعة، والأفريقي: أيهما أَحَبُّ إليكما؟ فقالا: جميعا ضعيفان، بين الإفريقي وابن لهيعة كثير، أما ابن لهيعة فَأَمْرُهُ مضطرب، يُكْتَبُ حديثُهُ على الاعتبار، قلت لأبي: إذا كان من يروى، عن ابن لهيعة مثل: ابن المبارك، وابن وهب يحتج به؟ قال: لا.

نا عبد الرحمن، قال: سئل أبو زرعة، عن ابن لهيعة سماع القدماء منه، فقال: آخره وأوله سواءٌ، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله، فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن لهيعة لا يَضْبِطُ، وليس ممن يُحْتَجُّ بحديثه، مِنْ أَجْمَلِ القولِ فيه.

ثنا عبد الرحمن، حدثني أبي، نا محمد بن يحيى بن حسان، قال:

---

(١) انظر: «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (٣٤٦).

(٢) انظر: «سؤلات السلمي» (٣٣)، وانظر: «موسوعة أقوال الدارقطني» (٢/ ٣٧٠).

سمعت أبي، يقول: ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة بعد هشيم، قلت له: إن الناس يقولون: احترقت كتب ابن لهيعة، فقال: ما غاب له كتاب». (١)

١١- **الجوزجاني** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال: ابن لهيعة لا يُوقَفُ على حديثه، ولا ينبغي أن يُحْتَجَّ به، ولا يُغْتَرَّ بروايته». (٢)

١٢- **ابن خزيمة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فقد قال: نا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهْبٍ، نا عَمِّي، أَخْبَرَنِي ابْنُ لَهِيعَةَ، وَجَابِرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحَضْرَمِيُّ، عَنْ عُقَيْلِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ: «**إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ؛ فَلَا يُدْخِلْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؛** ..»..

قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ابْنُ لَهِيعَةَ لَيْسَ مِمَّنْ أُخَرِّجُ حَدِيثَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ إِذَا تَفَرَّدَ بِرِوَايَةٍ، وَإِنَّمَا أَخْرَجْتُ هَذَا الْخَبَرَ؛ لِأَنَّ جَابِرَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ مَعَهُ فِي الْإِسْنَادِ». (٣)

١٣ـ **ابن حبان** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال: وَكَانَ شَيخا صَالحًا، وَلكنه كَانَ يُدَلس عَن الضُّعَفَاء قبل احتراق كتبه، ثمَّ احترقت كتبه فِي سنة سبعين وَمِائَة قبل مَوته بِأَرْبَع سِنِين، وَكَانَ أَصْحَابنَا يَقُولُونَ: إِن سَماع من سمع مِنْهُ قبل احتراق كتبه مثل العبادلة؛ فسماعهم صَحِيح، وَمن سمع مِنْهُ بعد احتراق كتبه؛ فسماعه لَيْسَ بِشَيْء، وَكَانَ بن لَهِيعَة من الْكتَّابِين للْحَدِيث، والجَمَّاعِين للْعِلْم،

(١) انظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ١٤٧).

(٢) انظر: «أحوال الرجال» (٢٧٤).

(٣) انظر: «صحيح ابن خزيمة» (١/ ٧٥).

والرَّحَّالِين فِيهِ، وَلَقَد حَدثنِي شكر قَالَ: حَدثنَا يُوسُف بن سعيد بن مُسلم عَن بشر بن المذر، قَالَ: كَانَ ابن لَهِيعَة يُكْنَى «أَبَا خريطة» ذَاك: أَنه كَانَت لَهُ خريطة معلقَة فِي عُنُقه، فَكَانَ يَدُور بِمصْر، فَكلما قدم قوم كَانَ يَدُور عَلَيْهِم، فَكَانَ إِذا رأى شَيخا لَهُ سَأَلَهُ: من لَقيتَ وَعَمن كتبت؟ فَإِذا وجد عِنْده شَيْئا كتب عَنهُ، فلذَلِك كَانَ يكنى «أَبَا خريطة»...ثم قَالَ أَبُو حَاتِم: قد سبرت أخبار ابن لَهِيعَة من رِوَايَة الْمُتَقَدِّمين والمتأخرين عَنهُ؛ فَرَأَيْت التَّخْلِيط فِي رِوَايَة الْمُتَأَخِّرين عَنهُ مَوْجُودا، وَمَا لَا أصل لَهُ من رِوَايَة الْمُتَقَدِّمين كثيرا، فَرَجَعت إِلَى الِاعْتِبَار؛ فرأيته كَانَ يُدَلس عَن أَقوام ضَعْفى عَن أَقوام رَآهُم ابن لَهِيعَة ثِقَات، فالْتَزَقَتْ تِلْكَ الموضوعاتُ بِهِ...

وقَالَ أَبُو حَاتِم ابن حبان: وَأما رِوَايَة الْمُتَأَخِّرين عَنهُ بعد احتراق كتبه؛ فَفِيهَا مَنَاكِير كَثِيرَة؛ وَذَاكَ أَنه كَانَ لَا يُبَالِي مَا دُفِعَ إِلَيْهِ قَرَأَهُ، سَوَاء كَانَ ذَلِك من حَدِيثه أَو غير حَدِيثه، فَوَجَبَ التَّنَكُّبُ عَن رِوَايَة الْمُتَقَدِّمين عَنهُ قبل احتراق كتبه؛ لما فِيهَا من الْأَخْبَار المُدَلَّسة عَن الضُّعَفَاء والمتروكين، وَوَجَب ترك الِاحْتِجَاج بِرِوَايَة الْمُتَأَخِّرين عَنهُ بعد احتراق كتبه؛ لما فِيهِا مِمَّا لَيْسَ من حَدِيثه».[١]

١٤-**الدارقطني** رَحِمَهُ اللَّهُ: قال عبد الله بن لهيعة بن عقبة، وربما نُسِبَ إلى جَدِّهِ، يُعْتَبَرُ بما يروي عنه العبادلة: ابن المبارك، والمقرئ، وابن وهب».[٢]

١٥ـ **البيهقي** رَحِمَهُ اللَّهُ: أخبرنا أبو عبد الله، أنبأ أبو جعفر محمد، ثنا يحيى

(١) انظر: «المجروحين» لابن حبان (٥٣٨).

(٢) انظر: «الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (٢/ ١٦٠).

بن عثمان بن صالح، ثنا أبي، ثنا ابن لهيعة عن عقيل عن ابن شهاب أخبره عن سالم عن أبيه عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بهذا الحديث، وابن لهيعة لا يحتج به.(١)

وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «**لَا حَبْسَ عَنْ فَرَائِضِ اللهِ**» مَدَارُهُ عَلَى ابْنِ لَهِيعَةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ مِنْ قَوْلِ شُرَيْحٍ».(٢)

١٦-**ابن حزم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ... قال: رِوَايَة ضَعِيفَة عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِيهَا ابْنُ لَهِيعَةَ».(٣)

١٧- **الذهبي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال: «ولم يكن على سعة علمه بالمتقن، حدث عنه ابن المبارك وابن وهب وأبو عبد الرحمن المقرئ وطائفة قبل أن يَكْثُر الوهم في حديثه، وقبل احتراق كتبه، فحديث هؤلاء عنه أقوى، وبعضهم يصححه، ولا يرتقي إلى هذا».(٤)

١٨ـ **الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال: ... وَابْنُ لَهِيعَةَ ضَعِيفٌ، فَلَا يُلْتَفَتُ

---

(١) انظر: «الخلافيات» (٢/ ٢٥٧).

(٢) انظر: «السنن الصغير للبيهقي» (٢/ ٣٣٦)، و«السنن الكبرى» (٢/ ٢٨٦)، (٢/ ٢٩٢)، (٦/ ٥٥٨)، و«معرفة السنن والآثار» (٩/ ٤٣)، وانظر: «التمهيد» (٣/ ١٦٩)، و(٣/ ١٦٩)، و(٥/ ٢٢٣)، (١٢/ ٢٥٤).

(٣) انظر: «المحلى» (٥/ ٢٠٨)، و(٦/ ٥٦)، و(٩/ ١٧٧)، و(٩/ ٣١٣)، و(٩/ ٢٠٢)، و(٩/ ١٤٩)، و(٩/ ١٧٢).

(٤) انظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٧٤)، و«الكاشف» (٢٩٣٤)، وانظر: «المختلطين» (ص: ٣).

لِزِيَادَتِهِ، وَلَا يُعَلُّ بِهَا رِوَايَةُ الثِّقَةِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، وَمَعَهُ عَمِيرَةُ بْنُ أَبِي نَاجِيَةَ.

قَالَ الطَّبَرَانِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ لَهِيعَةَ، قُلْتُ: وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَلَا سِيَّمَا وَقَدْ خَالَفَ، وَحَدِيثُ مُعَاوِيَةَ رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي «الكبير»، وَهُوَ مِثْلُ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ». (١)

قال أخونا الشيخ أبو إسحق الحويني -حفظه الله وأتم له الشفاء والعافية-: «والحقُ: أنّ حديث ابن لهيعة من رواية القدماء عنه قويٌّ مقبولٌ، ولم يكن دلس فيه، أما بعد احتراق كتبه، فقد وقع منه مناكيرُ كثيرةٌ في حديثه، وقد أنكر بعضُ الناس أن تكون كتبه احترقت، كما حكاه يزيد بن الهيثم عن ابن معين، وهو قولٌ يحتاجُ إلى تحريرٍ، لَعَلِّي أذكره في (كشف الوجيعة، ببيان حال ابن لهيعة) يسر الله إتمامه بخيرٍ.

وقد وقع لي أسماءُ جماعةٍ من الذين سمعوا من ابن لهيعة قبل احتراق كتبه، منهم:

١- عبد الله بن المبارك.

٢- عبد الله بن وهبٍ.

٣- عبد الله بن يزيد المقرئ.

٤- عبد الله بن مسلمة القعنبيُّ.

---

(١) انظر: «التلخيص الحبير» (١/ ٢٧٣)، (١/ ٤٨١)، (٢/ ١٧)، (٢/ ٣٥)، (٢/ ٣٦)، (٢/ ١٣١)، (٢/ ١٧٢)، (٢/ ٣٠٤).

٥- يحي بن إسحق.

٦- الوليدُ بنُ مزيد.

٧- عبد الرحمن بنُ مهديٍ.

٨- إسحقُ بن عيسى.

٩- اللّيث بن سعدٍ.

١٠- بشرُ بنُ سعدٍ.

ثم قال-حفظه الله-: قلتُ: نَصَّ على الثلاثة الأُوَل: الساجيُّ، وعبد الغني بن سعيد، وغيرهما...

ونَصَّ ابن حبان على القعنبي.

ذكره عنه الذهبي في «الميزان «(٢ / ٤٨٢)، وفي «السير» (٨ / ٢٣).

ونَصَّ على «يحي بن إسحق «الحافظُ في «التهذيب «(٢ / ٤٢٠) في ترجمة حفص بن هشام بن عتبة بن أبي وقّاص.

ونَصَّ على الوليد بن مزيد: الطبرانيُ في «المعجم الصغير «(١ / ٢٣١).

ونَصَّ على عبد الرحمن بن مهديّ: الحافظ في «مقدمة اللسان» (١ / ١٠ - ١١).

ولى بعض النظر حول سماع ابن مهدي من ابن لهيعة.

ونَصَّ على إسحق بن عيسى: أحمد بن حنبل.

ففي «الميزان «(٢ / ٤٧٧) للذهبي: قال أحمد: حدثني إسحق بن

عيسى أنه لقي ابن لهيعة سنة أربعٍ وستين ومائة، وأن كتبهُ احترقت سنة تسع وستين.

ونَصَّ على الليث بن سعد: الحافظُ ابن حجر.

فقال في «الفتح» (٤ / ٣٤٥): ...وفيه ابن لهيعة، ولكنه من قديم حديثه؛ لأن ابن عبد الحكم أورده في «فتوح مصر «من طريق الليث عنه.

ونَصَّ على بشر بن بكر: العقيليُّ بسنده.

فقال في «الضعفاء «(٢ / ٢٩٤): حدثنا حجاج بن عمران، قال: حدثنا أحمد بن يحي الوزير، قال: حدثنا بشر بن بكر، قال: لم أسمع من ابن لهيعة شيئًا بعد سنة ثلاث وخمسين ومائة.

ورجاله ثقاتٌ غيرُ شيخ العقيلي، فلم أقف له على ترجمة.

وحاصل البحث: أن حال ابن لهيعة يجب فيه التفصيل، لا أن تردَّ مروياته، كما يفعل البُصيريُّ - رحمة الله - في «الزوائد» -، فإنه رغم تسامحه في النقد، متشددٌ في حق ابن لهيعة، والله تعالى الموفق».[(١)]

سؤال: متى يُقبل حديث المُختلط؟

الجواب: ذكر الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ حالةً واحدةً، وهي: إذا ما علمنا أن التلميذ روى عنه قبل اختلاطِه؛ فإذا علمنا أنه روى عنه قبل اختلاطِه؛ فإن حديثه يُقبل في هذه الحالة، وإذا روى عنه بعد اختلاطِه؛ فظاهر الكلام أن ذلك لم يُقْبَل منه، على أن في المسألة تفصيلًا؛ وهذا التفصيل ذكرته في كتابي

---

(١) انظر: «بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن» (١ / ٣٢).

«إتحاف النبيل».

وصيغة السؤال هناك: كيف يعرف أهل العلم أن رواية فلان عن شيخه المختلِط، أو الذي تَغَيَّر مستقيمة، أو غير مستقيمة؟

الجواب: الراوي الثقة إذا اختلط؛ فلا تطمئن النفس إلى قبول حديثه بعد الاختلاط؛ لأننا لو قَبِلْنا حديثه -والحال كذلك- فقد قَبِلْناه مع الشك في ضبطه لحديثه، ويُشترط في الحديث الذي يُعمَل به ضبط راويه، وهناك عدة طرق يَعرف بها أهل العلم استقامة حديث التلميذ عن شيخه الموصوف بالاختلاط أو التغيُّر من عدم استقامته؛ فمن هذه الحالات:

الحالة الأولى: تصريح بعض أهل العلم السابقين بذلك، كما إذا صرَّح أهل العلم بأن رواية فلان عن فلان كانت قبل الاختلاط، وأنه لم يرو عنه بعد اختلاطه، وهذه الحالة التي ذكرها الحافظ ابن كثير مقتصرًا عليها.

✍ **قلت**: وذلك كأن يقول أحدهم: فلان -يعني المختلِط- روى عنه فلان وفلان قبل اختلاطه، وروى عنه فلان وفلان وفلان بعد اختلاطه، وهذه الطريقة هي أكثر ما يُعرف به حال رواية التلاميذ عن مشايخهم المختلِطين، وقد أُلِّفت في ذلك كتب ورسائل، وبنحو ذلك تصريح التلميذ الثقة نفسه بذلك، كأن يقول: أَخَذْتُ منه قبل الاختلاط، أو أخذتُ منه بعد الاختلاط.

الحالة الثانية: أيضًا يُعرف ذلك بالنظر في تاريخ اختلاط الشيخ، فتُعْرَف السنة التي اختلط فيها، ويُنظر إلى تلميذه: هل لقيَهُ بعد هذه السنة أم لا؟ وهل مات التلميذ قبل هذه السنة أم لا؟ فمن المحتمل أن يموت التلميذ قبل الشيخ، وهذا كافٍ في كونه روى عنه حال استقامته.

✍ **قلت:** لكن قد يقع اختلاف بين العلماء في تحديد سنة اختلاط الشيخ، وأحيانًا يقع بين العلماء اختلاف: متى مات التلميذ؟ ومثال ذلك: سعيد بن أبي عروبة، فقد اختُلِف في سنة اختلاطه على أقوالٍ كثيرة، منها: أنه اختلط سنة ثلاثٍ وأربعين ومائة، وقيل: خمسٍ وأربعين ومائة، وقيل: ثمانٍ وأربعين ومائة، وإذا اختلف العلماء في سنة اختلاط الشيخ، فأيّ سنة نعتدّ بها؟ الأحوط في ذلك: أن يُبْنيَ على الأقل من هذه الأقوال، فنعتد بقول من قال: اختلاطه كان سنة ثلاثة وأربعين ومائة؛ هذا إذا لم يترجَّح عندنا قول من هذه الأقوال؛ فمن باب الاحتياط للرواية يُبْني على الأقل؛ لأنك لو قلت: نعدُّ اختلاطه سنة ثمانٍ وأربعين ومائة؛ فقد يروي عنه التلميذ سنة خمسٍ وأربعين ومائة، فأنت تعدُّها في هذه الحالة مستقيمة؛ فإذا فعلتَ ذلك؛ فأنت قَبِلْتَ هذه الرواية مع الشك؛ لأن هناك من قال: إنه اختلط قبل هذه السنة!! وعلى ذلك فمن مات من تلاميذه قبل سنة ثلاث وأربعين؛ فروايته مستقيمة، ومن مات سنة أربع وأربعين أو خمسٍ وأربعين فما بعده؛ فروايته محتملة.

أضف إلى كون البناء على الأقل هو الأحوط؛ فالرجل قد يختلط اختلاطًا خفيفًا، ولا يظهر ذلك عليه إلا بعد فترة، فالعمل بالأقل فيه نوع احتراز من وقوع الخلل في روايته بسبب هذا الاحتمال.

ولو اختُلف في وفاة التلميذ، فنحن نبني على الأكثر؛ لأن هذا هو المناسب للاحتياط، فلو قيل مثلًا: إن أحد تلامذة سعيد بن أبي عروبة مات سنة اثنتين وأربعين ومائة، وقال قائل: سنة أربع وأربعين ومائة، وقال قائل: سنة سبع وأربعين ومائة، فإننا نبني على سبع وأربعين ومائة؛ حتى يتحقق الاحتياط ما أمكن، وهذا إذا لم يترجح قول على غيره.

الحالة الثالثة: إذا كان الراوي الموصوف بالاختلاط أو التغيُّر قد حدَّث من كتابه أو أصله الصحيح، ففي هذه الحالة لا يضرُّه الاختلاط.

قال أبو محمد الحسن بن محمد بن أحمد بن جميع رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا ما سأل ابن بكير أبا الحسن الدارقطني علي بن عمر عن أقوام أخرجهم البخاري ومسلم بن الحجاج في كتابيهما، وأخرجهم النسائي في كتاب «الضعفاء»: عبد الرزاق بن همام: فيه نظر لمن كتب عنه بآخِرِهِ، سأل أبا الحسن الدارقطني عنه، فقال: ثقةٌ يخطئ على معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب».(١)

قال أحمد بن محمد بن هانئ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وسمعت أبا عبد الله يُسْأَل عن حديث: «**النار جُبَار**» فقال: هذا باطل، ليس من هذا شيء، ثم قال: ومَنْ يُحَدِّث به عن عبد الرزاق؟ قلت: حدثني أحمد بن شبويه قال: هؤلاء سمعوا بعدما عمي؛ كان يُلَقَّن فَلُقِّنَه، وليس هو في كتبه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه، كان يُلَقَّنُها بعد ما عَمِيَ، قال أبو عبد الله: حَكَوْا عن ذاك الحلواني أحاديث أسندها، قلت: وذاك أيضًا سمع بعد العمى، فقال: لا أدري إلا أنه قد أسند أحاديث، قلت لأبي عبد الله: سمعته يحدث عن عبد الرزاق عن معمر عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن أبي مسعود عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: «**إذا لم تَسْتَحِ؛ فَاصْنَعْ ما شِئْتَ**». فَعَجِبْتُ منه، قيل له: وعن محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن ابن عباس في اليمين مع

---

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦/ ١٨١).

الشاهد؟ قال: لم أسمعه».(١)

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَ (كَذَا) مِنَ الْمُخْتَلِطِينَ (ابْنُ هَمَّام) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ ثُمَّ تَشْدِيدٍ؛ كَحَمَّادِ بْنِ نَافِعٍ، هُوَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَبُو بَكْرٍ الْحِمْيَرِيُّ، أَحَدُ الْحُفَّاظِ الْأَثْبَاتِ، (بِصَنْعَا) بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ ثُمَّ نُونٍ سَاكِنَةٍ مَقْصُورًا لِلضَّرُورَةِ، مَدِينَةٌ بِالْيَمَنِ شَهِيرَةٌ، (إِذْ عَمِيَ) لِقَوْلِ أَحْمَدَ فِيمَا رَوَاهُ أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ عَنْهُ: أَتَيْنَاهُ قَبْلَ الْمِائَتَيْنِ وَهُوَ صَحِيحُ الْبَصَرِ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ ذَهَابِ بَصَرِهِ؛ فَهُوَ ضَعِيفُ السَّمَاعِ، وَقَالَ الْأَثْرَمُ عَنْ أَحْمَدَ أَيْضًا: مَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَمَا عَمِيَ؛ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَمَا كَانَ فِي كُتُبِهِ؛ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَمَا لَيْسَ فِي كُتُبِهِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يُلَقَّنُ فَيَتَلَقَّنُ، وَحَكَى حَنْبَلٌ عَنْ أَحْمَدَ نَحْوَهُ، وَكَذَا قَالَ النَّسَائِيُّ: فِيهِ نَظَرٌ لِمَنْ كَتَبَ عَنْهُ بِآخِرَةٍ، كَتَبُوا عَنْهُ أَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ.

وَمِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ: أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَوَكِيعٌ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَالضَّابِطُ لِمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الِاخْتِلَاطِ: أَنْ يَكُونَ سَمَاعُهُ قَبْلَ الْمِائَتَيْنِ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَمِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَنْصُورٍ الرَّمَادِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شَبُّوَيْهِ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّبَرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَمَّادٍ الطِّهْرَانِيُّ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ: مَاتَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَلِلدَّبَرِيِّ سِتٌّ أَوْ سَبْعُ سِنِينَ، وَكَذَا قَالَ الذَّهَبِيُّ: اعْتَنَى بِهِ أَبُوهُ، فَأَسْمَعَهُ مِنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ تَصَانِيفَهُ، وَلَهُ سَبْعُ سِنِينَ.

وَنَحْوُهُ قَوْلُ ابْنِ عَدِيٍّ: إِنَّهُ اسْتُصْغِرَ فِيهِ، وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَقَدْ وَجَدْتُ فِيمَا رُوِيَ عَنِ الدَّبَرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَحَادِيثَ اسْتَنْكَرْتُهَا جِدًّا؛ فَأَحَلْتُ أَمْرَهَا

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦/ ١٨١ ـ ١٨٣).

عَلَى الدَّبَرِيِّ ؛ لِأَنَّ سَمَاعَهُ مِنْهُ مُتَأَخِّرٍ جدًّا، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدِ احْتَجَّ بِهِ أَبُو عَوَانَةَ فِي «صحيحِه» وَكَذَا كَانَ الْعُقَيْلِيُّ يُصَحِّحُ رِوَايَتَهُ، وَأَدْخَلَهُ فِي «الصحيح» الَّذِي أَلَّفَهُ، وَأَكْثَرَ عَنْهُ الطَّبَرَانِيُّ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ: قُلْتُ لِلدَّارَقُطْنِيِّ: أَيَدْخُلُ فِي الصَّحِيحِ؟ قَالَ: إِي وَاللهِ.

وَكَأَنَّهُمْ لَمْ يُبَالُوا بِتَغَيُّرِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ؛ لِكَوْنِهِ إِنَّمَا حَدَّثَهُ مِنْ كُتُبِهِ، لَا مِنْ حَفْظِهِ، قَالَهُ الْمُصَنِّفُ، وَنَحْوُهُ قَوْلُ ابْنِ كَثِيرٍ كَمَا قَدَّمْتُهُ فِي (أَدَبِ الْمُحَدِّثِ): مَنْ يَكُونُ اعْتِمَادُهُ فِي حَدِيثِهِ عَلَى حَفْظِهِ وَضَبْطِهِ؛ يَنْبَغِي الِاحْتِرَازُ مِنَ اخْتِلَاطِهِ إِذَا طَعَنَ فِي السِّنِّ أَوْ لَا، بَلِ الِاعْتِمَادُ عَلَى كِتَابِهِ أَوِ الضَّابِطِ لَهُ فَلَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا -أي الحافظ ابن حجر-: الْمَنَاكِيرُ الْوَاقِعَةُ فِي حَدِيثِ الدَّبَرِيِّ، إِنَّمَا سَبَبُهَا: أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ، فَمَا يُوجَدُ مِنْ حَدِيثِ الدَّبَرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفَاتِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ؛ فَلَا يَلْحَقُ الدَّبَرِيَّ مِنْهُ تَبِعَةٌ إِلَّا إِنْ صَحَّفَ وَحَرَّفَ، وَقَدْ جَمَعَ الْقَاضِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُفَرِّجٍ الْقُرْطُبِيُّ الْحُرُوفَ الَّتِي أَخْطَأَ فِيهَا الدَّبَرِيُّ وَصَحَّفَهَا فِي مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، إِنَّمَا الْكَلَامُ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي عِنْدَ الدَّبَرِيِّ فِي غَيْرِ التَّصَانِيفِ، فَهِيَ الَّتِي فِيهَا الْمَنَاكِيرُ؛ وَذَلِكَ لِأَجْلِ سَمَاعِهِ مِنْهُ فِي حَالِ اخْتِلَاطِهِ، ثُمَّ إِنَّ حَدِيثَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ مِنْ جِهَةِ: إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ، وَإِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ الْكَوْسَجِ، وَمَحْمُودِ بْنِ غَيْلَانَ عَنْهُ، وَعِنْدَ الْبُخَارِيِّ فَقَطْ مِنْ جِهَةِ: إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرٍ السَّعْدِيِّ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُسْنَدِيِّ، وَالذُّهْلِيِّ، وَيَحْيَى بْنِ جَعْفَرٍ الْبِيكَنْدِيِّ، وَيَحْيَى بْنِ مُوسَى الْبَلْخِيِّ خَتٍّ عَنْهُ.

وَعِنْدَ مُسْلِمٍ فَقَطْ مِنْ جِهَةِ: أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَأَحْمَدَ بْنِ يُوسُفَ السُّلَمِيِّ،

وَحَجَّاجِ بْنِ يُوسُفَ الشَّاعِرِ، وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَلَّالِ، وَسَلَمَةَ بْنَ شَبِيبٍ، وَعَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ، وَعَمْرٍو النَّاقِدِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ مِهْرَانَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيِّ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ فِي شَوَّالٍ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ».(١)

✍ **قلت**: إذًا هذا يدلُّ على أن المتغيِّرَ أو المختلِط أو سيِّءَ الحفظِ، ومن كانت آفتُه من قِبل حِفظه وضبطِه، إذا كان ضابطًا لكتابه، وحدّث من كتابه؛ فإن ذلك يَجْبُر الضعفَ الذي عنده.

الحالة الرابعة: ومن ذلك ما إذا اختلط الراوي، لكنّ تلميذه الذي أخذ منه قبل الاختلاط تنبَّه لذلك، فلم يأخذ عنه بعد الاختلاط، أي أمسك من الرواية عنه بعد اختلاطه، فهذا قريب من الحالة الأولى.

وكذلك إذا سمع منه بعد الاختلاط، لكنه لم يحدث بما سمع منه، واكتفى في الرواية عنه بما سمعه منه حال استقامته، أي قبل اختلاطه.

الحالة الخامسة: ومن ذلك ما إذا اختلط الراوي، فمنعه أهله من التحديث بعد اختلاطه، أو منعوا الناس من الدخول عليه، أو الأخذ عنه بعد اختلاطه:

قال البرذعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قلتُ لأبي زُرْعَة: قُرَّة بن حَبِيب تغير؟ فقال: نعم، كنا أنكرناه بأخرة، غير أنه كان لا يحدث إلا من كتابه، ولا يحدث حتى يحضر ابنه.

---

(١) انظر: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٤/ ٣٧٧).

ثم تبسم، فقلت: لم تَبَسَّمْتَ؟ قال: أتيته ذات يوم، وأبو حاتم، فقرعنا عليه الباب، واستأذنا عليه، فدنا من الباب ليفتح لنا، فإذا ابنته قد تَخَفَّتْ، وقالت له: يا أبة، إن هؤلاء أصحاب الحديث، ولا آمن أن يُغَلِّطُوك، أو يُدْخِلوا عليك ما ليس من حديثك، فلا تخرج إليهم حتى يجيء أخي، تعني علي بن قُرَّة، فقال لها: أنا أحفظ، فلا أُمَكِّنُهم ذاك، فقالت: لَسْتُ أَدَعُكَ تَخْرُجُ؛ فإني لا آمَنُهُم عليك، فما زال قُرَّة يجتهد، ويحتج عليها في الخروج، وهي تمنعه، وتحتج عليه في ترك الخروج، إلى أن يجيء علي بن قُرَّة، حتى غَلَبَتْ عليه، ولم تَدَعْهُ، قال أبو زُرْعَة: فانصرفنا، وقعدنا حتى وافى ابنه علي، قال أبو زُرْعَة: فَجَعَلْتُ أَعْجَبُ من صرامتها وصيانتها أباها».(١)

✍ **قلت**: وكما جرى لعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كَانَ عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ قَدِ اخْتَلَطَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثِ سِنِينَ أَوْ أَرْبَعِ سِنِينَ».

وقال أَبُو دَاوُدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ تَغَيَّرَا، فَحُجِبَ النَّاسُ عَنْهُمْ».

قال عَفَّانُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كُنْتُ أَكْتُبُ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، فَقَالَ لِي يَوْمًا: عَمَّنْ أَنْتَ تَرْوِي؟ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ؟ قُلْتُ لَهُ: عَنْ سُلَيْمِ بْنِ أَخْضَرَ، فَقَالَ: جِئْ بِكِتَابِكَ، فَقُلْتُ لَهُ: أَنْتَ هَاهُنَا، قَالَ: فَتَرَكْتُهُ، قَالَ أَبِي: قَالَ عَفَّانُ: حُكِيَ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ فِي عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ».(٢)

(١) انظر: «سؤالاته» لأبي زرعة الرازي (ص: ٢٨٦).

(٢) أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (١٠٤٠)، وانظر: «المختلطين» (ص: ٧٨).

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قَالَ الحَارِثُ النَّقَّالُ: عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ: أَرْبَعَةٌ أَمرُهُم فِي الحَدِيْثِ وَاحِدٌ: جَرِيْرٌ، وَمُعْتَمِرٌ، وَعَبْدُ الوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، وَعَبْدُ الأَعْلَى السَّامِيُّ، كَانُوا يُحَدِّثُونَ مِنْ كُتُبِ النَّاسِ، وَيَحْفَظُونَ ذَلِكَ الحِفْظَ.

وَقَالَ عُقْبَةُ بنُ مُكْرَمٍ العَمِّيُّ: اخْتُلِطَ عَبْدُ الوَهَّابِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلاَثِ سِنِيْنَ، أَوْ أَرْبَعٍ.

وَقَالَ الفَسَوِيُّ: قَالَ عَلِيٌّ: لَيْسَ فِي الدُّنْيَا كِتَابٌ عَنْ يَحْيَى أَصَحَّ مِنْ كِتَابِ عَبْدِ الوَهَّابِ، وَكُلُّ كِتَابٍ عَنْ يَحْيَى؛ فَهُوَ عَلَيْهِ كَلٌّ -يَعْنِي: كِتَاب عَبْدِ الوَهَّابِ-».(١)

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضًا**: وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: تَغَيَّرَ، وَقَالَ العُقَيْلِيُّ: تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قُلْتُ: لَكِنْ مَا ضَرَّهُ تَغَيُّرُهُ، فَإِنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْ زَمَنَ التَّغَيُّرِ بِشَيْءٍ».(٢)

✍ **قلت**: وكما جرى لجرير بن حازم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال عَفان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اجتَمع جَرير بن حازِم، وحَماد بن زَيد، فَجعل جَرير يقول: سمعت مُحَمدًا يقول: سمعت شُرَيحًا، فَجعل حَماد يقول لَه: يا أَبا النَّضر، مُحمد عن شُرَيح؟

قال أَبو داوُد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: جَرير بن حازِم وعَبد الوهاب الثَّقَفي تَغَيَّرا،

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٣٨).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٣٩).

فَحُجِبَ الناس عنهما».(١)

قال العلائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقال عبد الرحمن بن مهدي: اختلط، فَحَجَبَهُ أولادُهُ، فلم يَسْمَعْ منه أحدٌ في حال اختلاطه، فهو من القسم الأول، كما تقدم، وإنما ذكرته وأمثاله استطرادًا».(٢)

وقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة إبراهيم بن العباس: قال محمد بن سعد: إبراهيم بن العباس اختلطَ في آخرِ عُمُرِهِ، فَحَجَبَهُ أهلُهُ حتَى مَات، قال الذهبي: قلتُ: «فما ضرَّهُ الاختلاط، وعامة من يموت يختلط قبل موته، وإنما المُضعِّف للشيخ أن يروي شيئًا زمن اختلاطه».(٣)

قال العلائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إبراهيم بن العباس السامِري:

أخرج له النسائي، ووثقوه. قال ابن سعد: اختلط في آخر عمره، فحجبه أهله حتى مات، يعني: ولم يرو شيئا حينئذ، فهو من القسم الأول».(٤)

الحالة السادسة: ومن ذلك أن يروِي عن المختلِط جماعة روَوْا عنه الحديث على نسقٍ واحد، ما لم يظهر أن المجلس مُتَّحِد، فروايتهم الحديث على نسقٍ واحد؛ يدل على أنه حَدَّث به مستقيمًا، وأن هذا الحديث من جملة حديثه الذي يحفظه، ولم يضطرب في روايته، فحَدَّث كلا منهم في أوقات

---

(١) انظر: «الضعفاء الكبير» (٨٢١).

(٢) انظر: «المختلطين» (ص: ١٧)، وانظر: «فتح المغيث» (٤/ ٣٧٦).

(٣) انظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٧٧)، أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٨)

(٤) انظر: «المختلطين» (ص: ٥)، انظر: «الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط» (ص: ٤٦)، «الطبقات الكبرى» (٧/ ٣٤٦).

مختلفة الحديث على وَجْهٍ واحد.

وهذا الأمر يُراعَى حتى مع الضعيف إذا رَوَى عنه جماعة، وكلهم يروِي الحديث بالوجه الذي رواه الآخر؛ فهذا يدلُّ على أنه حفِظَ هذا الحديث، وأتقنه، ولو اضطرب فيه؛ لحدَّث كل واحد منهم بوجه، ومعلوم أن «الضعيف» ليس كل حديثه خطأ، فهذا رسم «المتروك» بل قد يكون للمتروك بعض الحديث الذي حفظه، لكن لكثرة أخطائه؛ كان الأصل في حديثه الترك، أما الضعيف فهو الذي فيه حديثه خطأ، وقد يكون كثيرًا، لكن ليس الأكثر، وبقية حديثه محفوظ، فتُحمل رواية الجماعة عن المختلط أو الضعيف الحديثَ على نَسَقٍ واحد، على أنه من جملة حديثه الذي يحفظه ويتقنه، والله أعلم.

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «هدي الساري» في الفصل التاسع في ترجمة سعيد بن أبي عروبة بعد أن ذكر اختلاطه: «وأما ما أخرجه البخاري من حديثه عن قتادة، فأكثرهُ من رواية من سمع منه قبل الاختلاط، وأخرج عمن سمع منه بعد الاختلاط قليلًا، كمحمد بن عبد الله الأنصاري، وروح بن عبادة، وابن أبي عَدي، **فإذا أخرج من حديث هؤلاء انْتَقَى ما توافقوا عليه**».(١)

ونحو ذلك ما قاله العلامة المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد دل كلام الإمام أحمد على أن التلقين إنما أوقعه -يعني عبد الرحمن بن أبي الزناد- في الاضطراب؛ **فعلى هذا إذا جاء الحديث من غير وجهٍ عنه على وتيرة واحدة؛**

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ٤٠٥-٤٠٦).

دلّ ذلك على أنه من صحيح حديثه».(١)

الحالة السابعة: ومن ذلك ما إذا روَى عن المختلِط من هو أكبر منه أو قرينه، فالراجح في مثل ذلك: أنه أخذ منه حال استقامته؛ **قال الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إلا أن عطاء بن السائب اختلط، ورواية الأعمش عنه قديمة؛ فإنه من أقرانه».(٢)

✍ **قلت**: بل مَنْ كان مِنْ كبار تلامذته الرواة عنه؛ فمن المحتمل أنهم روَوْا عنه حال استقامته؛ وإنما الخزف في حالة الصغار من التلامذة الذين أدركوه حال عِلَّته، فكيف إذا كان من شيوخِه؟ أو كيف إذا كان أكبر منه؟ وكذلك إذا كان من أقرانه؟ فالراجح في مثل هذا أنه سمع منه قديمًا لا حال الاختلاط؛ فإن العادة جَرَتْ بأن القرين يأنف أو يستنكف من الرواية عن قرينه مع كونه ثقة، فكيف إذا كان مُختلطًا؟!

وقال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مجلسٍ آخر: «ساق حديثًا بسنده إلى حماد بن زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال: كان أيوب حدَّثنا بهذا الحديث عن عطاء بن السائب، فذكره بطوله، قال: فلما قدم عطاء بن السائب البصرة، قال لنا أيوب: اذهبوا؛ فاسمعوه من عطاء، قال الحافظ: قلت: **فدل هذا على أن عطاء حدَّث به قديمًا، بحيث حدث به عنه أيوب في حياته، وهو من أقرانه، أو أكبر منه**، لكن في كون هذا حُكمًا من أيوب بصحة هذا الحديث نظر؛ لأنَّ الظاهر أنَّه قصد

---

(١) انظر: «آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني» (١١/ ٥٧).

(٢) انظر: «نتائج الأفكار» (١/ ٩٠) الحديث السابع عشر.

لهم عُلُو الإسناد، أي أرشدهم إلى الأخذ عن عطاء عاليًا».(١)

الحالة الثامنة: ومن ذلك ما إذا انتقى التلميذ من حديث شيخه ما حدَّث به بعد اختلاطه.

فإذا كان التلميذ إمامًا ناقدًا، يستطيع أن يميِّز حديث شيخه المختلط الصحيح من حديثه الذي فيه عِلّة، وينتقي من حديثه في حالة الاختلاط؛ فإن هذا يدل على صحة حديثه الذي رواه عنه، وإلا فكيف يعيب على غيره أنه روى عنه بعد اختلاطه، ثم يروي هو عنه بعد اختلاطه؟!

وقد جاء في «تهذيب الكمال» ترجمة سعيد بن أبي عروبة: قال أبو داود: سمعت صالحًا الخنْدقي، قال: سمعت وكيعًا قال: «**كنا ندخل على سعيد بن أبي عروبة، فنسمع، فما كان من صحيح حديثه؛ أخذناه، وما لم يكن صحيحًا؛ طرحناه**».(٢)

قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قُلْتُ لِوَكِيعِ بْنِ الْجَرَّاحِ: تُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ وَإِنَّمَا سَمِعْتَ مِنْهُ فِي الِاخْتِلَاطِ؟ قَالَ: **رَأَيْتَنِي حَدَّثْتُ عَنْهُ إِلاَّ بِحَدِيثٍ مُسْتَوٍ**».(٣)

قال أبو نُعَيْمٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: دَخَلْتُ الْبَصْرَةَ بَعْدَ مَا خَرَجَ الثَّوْرِيُّ مِنْ عِنْدِنَا، وَدَخَلَ وَكِيعٌ قَبْلِي، فَأَتَيْتُ سَعِيدَ بْنَ أَبِي عَرُوبَةَ؛ فَوَجَدْتُهُ قَدْ تَغَيَّرَ، فَلاَ أُحَدِّثُ

(١) انظر: «نتائج الأفكار» (٢/ ٢٨٣).
(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (١١/ ١٠).
(٣) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٣٨٠).

عَنْهُ، وَسَمِعْتُ مِنَ الثَّوْرِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، فَأُحَدِّثُ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْهُ، وَلاَ أُحَدِّثُ عَنْهُ».(١)

قال ابن رشيد الفهري السبتي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بعد ذكر هذا الأثر: «فَإِنَّهُ إِن كَانَ الِاعْتِمَاد على الثِّقَات الَّذين وافقوهم دونهم، فَلم يعْتَمد عَلَيْهِم؛ فَمَا الْفَائِدَة فِي تَخْرِيج الحَدِيث عَنْهُم دون أولائك الثِّقَات؟ وَإِن كَانَ الِاعْتِمَاد على الروَاة عَنْهُم وعَلى ما قرؤوه عَلَيْهِم من صَحِيح كتبهم الَّتِي كتبوها فِي حَال الصِّحَّة، أَو الَّتِي كَتَبَ عَنْهُم أَصْحَابهم قبل الِاخْتِلَاط، كَمَا قَالَ ابْن معِين: سَمِعت ابْن أبي عدي يَقُول: لَا نَكْذِبُ اللهَ، كُنَّا نأتي الْجُرِيرِي وَهُوَ مختلط، فنلقنه، فَيَجِيء بِالْحَدِيثِ كَمَا هُوَ فِي كتَابنَا، فقد حصل فِي الحَدِيث انْقِطَاع، وَصَارَ وجودهم كعدمهم، وَلَا فرق بَين أَن يقْرَأ عَلَيْهِ وَهُوَ مختلط، وَأَن يقْرَأ على قَبره وَهُوَ ميت، فآل الْأَمر إِلَى الِاعْتِمَاد على الوجادة، وَأحسن مَا يُلْتَمس لَهُم: أَنهم لم يُفْرِط الِاخْتِلَاطُ فيهم، بِحَيْثُ يكونُونَ مُطْبِقين، أَو كَانَت لَهُم أَوْقَات تثوب إِلَيْهِم عُقُولهمْ فِيهَا، فيتحين الآخذون عَنْهُم تِلْكَ الْأَوْقَات، ويقرأون عَلَيْهِم من كتبهمْ، أَو كتب أَصْحَابهم، أَو يسمعُونَ مِنْهُم مَا حفظوه مِمَّا تظهر لَهُم السَّلامَة فِيهِ.

هَذَا هُوَ الَّذِي يجب أَن يُعْتَقَد فِي من رَوَى عَنْهُم من الثِّقَات، وعَلى ذَلِك يُحْمَل فِعْلُ وَكِيع بن الْجراح وَغَيرهِ مِمَّن فَعَلَهُ، وَإِلَّا عَاد ذَلِك بالقدح على الروَاة عَنْهُم».(٢)

---

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٣٧٩).

(٢) انظر: «السَّنن الأبين» (ص: ١٦٠).

✍ **قلت**: هذا كله من باب حسن الظن بالرواة الثقات، وعلى ذلك فالأصل في حديثهم عنهم القبول؛ إلا أن يَطْعَنَ في حديثٍ بعينه من حديثهم عنهم أَحَدُ الأئمة الأثبات؛ فلا نرُدُّ كلامه بمجرد حسن الظن بالتلميذ الثقة، والله أعلم.

الحالة التاسعة: إذا توبع المختلط على روايته؛ ففي هذا احتمال أن هذا الحديث الذي توبع عليه مما ضبط حفظه، أو من صحيح حديثه.

الحالة العاشرة: قد يكون الشيخ المختلط من المتثبِّتين في حديث أحد شيوخه بعينه، وذلك إذا كان يتقن حديثه قبل اختلاطه، ويكثر من روايته وملازمته، حتى أنه يجري على لسانه، كحفظ القرآن الذي يجري على ألسنة الصبيان في الكتاتيب.

قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حديث ... تفرد به سعيد بن إياس الجريري، وهو من الثقات، إلا أنه اختلط في آخر عمره، وسماع يزيد بن هارون عنه بعد اختلاطه، ورواه أيضا حماد بن سلمة عن الجريري، وليس بالقوي.

فقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... هذا قِلَّةُ إنصافٍ؛ حمادٌ ثقةٌ، ومع ذا فما تفرد بالحديث، فصح أن الجريري رواه في صحته، وبانضمام هذا إلى ما قبله يصير سنة ثابتة».[1]

قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فمنهم حماد بن سلمة البصري - رضي الله عنه -، وقد ذكرنا فيما تقدم أنه أثبت الناس حديثًا عن ثابت.

---

(١) انظر: «سنن البيهقي الكبرى مع تعليقات الذهبي في المهذب» (٩/ ٣٥٩).



وكذلك حديثه عن علي بن زيد بن جدعان، هو حافظ له، وقد ذكرنا ذلك فيما سبق أيضًا.

قال يعقوب بن شيبة: «حماد بن سلمة، ثقة في حديثه اضطرابٌ شديد إلا عن شيوخٍ؛ فإنه حَسَنُ الحديث عنهم، مُتْقِنٌ لحديثهم، مُقَدَّمٌ على غيره فيهم؛ منهم: ثابت البناني، وعمار بن أبي عمار».

وقال أحمد في رواية الأثرم: «لا أعلم أحدًا أحسن حديثًا عن حميد من حماد بن سلمة، سمع منه قديمًا، يروي أشياء مرة يرفعها، ومرة يوقفها. قال: وحميد يختلفون عنه اختلافًا شديدًا».(١)

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَقَدْ يَتَغَيَّرُ الْحَافِظُ لِكِبَرِهِ، وَيَكُونُ مَقْبُولًا فِي بَعْضِ شُيُوخِهِ؛ لِكَثْرَةِ مُلَازَمَتِهِ لَهُ، وَطُولِ صُحْبَتِهِ إِيَّاهُ، بِحَيْثُ يَصِيرُ حَدِيثُهُ عَلَى ذِكْرِهِ وَحِفْظِهِ بَعْدَ الِاخْتِلَاطِ وَالتَّغَيُّرِ كَمَا كَانَ قَبْلَهُ؛ كَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ أَحَدِ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ فِي ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ؛ وَلِذَا خَرَّجَ لَهُ مُسْلِمٌ - كَمَا قَدَّمْتُهُ - فِي مَرَاتِبِ الصَّحِيحِ، عَلَى أَنَّ الْبَيْهَقِيَّ قَالَ: إِنَّ مُسْلِمًا اجْتَهَدَ وَأَخْرَجَ مِنْ حَدِيثِهِ عَنْ ثَابِتٍ بِخُصُوصِهِ مَا سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ تَغَيُّرِهِ. فَاللهُ أَعْلَمُ.

وَمِنْهَا: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ـ رَضِي الله عَنهُ ـ عَنِ النَّبِيِّ ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ قَالَ: «**إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ عَلَى رَاعٍ؛ فَلْيُنَادِ: يَا رَاعِيَ الْإِبِلِ- ثَلَاثًا- فَإِنْ أَجَابَهُ؛ وَإِلَّا فَلْيَحْلِبْ، وَلْيَشْرَبْ، وَلَا يَحْمِلَنَّ، وَإِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ عَلَى حَائِطٍ؛ فَلْيُنَادِ -ثَلَاثًا-: يَا صَاحِبَ الْحَائِطِ، فَإِنْ أَجَابَهُ؛ وَإِلَّا**

(١) انظر: «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٨١).

فَلْيَأْكُلْ، وَلَا يَحْمِلَنَّ». تَفَرَّدَ بِهِ سَعِيدُ بْنُ إِيَاسٍ الْجُرَيْرِيُّ، وَهُوَ مِنَ الثِّقَاتِ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، وَسَمَاعُ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ عَنْهُ بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ، وَرَوَاهُ أَيْضًا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ».(١)

قال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فمن تَغيَّرَ بسُوءِ حفظٍ، وله أحاديثُ معدودة قد أَتقَنَ روايتَها؛ فلا بأس بتحديثِهِ بها زمنَ تغيُّره**، ولا بأس بأن يُجيزَ مرويَّاتِه حالَ تغيُّره؛ فإنَّ أصولَه مضبوطةٌ ما تغيَّرَتْ، وهو فَقَدْ وَعَىَ ما أجاز، فإن اختَلَط وخَرِفَ؛ امتُنِعَ مِن أَخْذِ الإجازةِ منه».(٢)

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مُحَمَّد بن الْفضل السدُوسِي أَبُو النُّعْمَان -ولقبُه عَارِمٌ- من شُيُوخ البُخَارِيّ، كَانَ سُلَيْمَان بن حَرْب يُقَدِّمهُ على نَفسه، وَقَالَ أَبُو حَاتِم: إِذا حَدثَك عَارِم؛ فاخْتِمْ عَلَيْهِ، عَارِمٌ لَا يتَأَخَّر عَن عَفَّان، وَقَالَ أَبُو حَاتِم أَيْضا وَالْبُخَارِيّ: اخْتَلَط عَارِم فِي آخر عمره، زَاد أَبُو حَاتِم: من سمع مِنْهُ قبل الْعشْرين وَمِائَتَيْنِ؛ فسماعه جيد، ولَقِيَهُ أَبُو زرْعَة سنة اثْنَتَيْنِ وَعشْرين وَمِائَتَيْنِ، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: تغير بأخرة، وَمَا ظهر لَهُ بعد اخْتِلَاطه حَدِيث مُنكر، وَهُوَ ثِقَة.

قلت: إِنَّمَا سمع مِنْهُ البُخَارِيُّ سنة ثَلَاث عشرَة قبل اخْتِلَاطه بِمدَّة، وَقد اعْتَمدهُ فِي عدَّة أَحَادِيث، وروى أَيْضا فِي «جامعه» عَن عبد الله بن مُحَمَّد المسندي عَنهُ، وروى لَهُ الْبَاقُونَ».(٣)

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٣٨٨).

(٢) انظر: «الموقظة» (ص: ٦٦).

(٣) انظر: فتح الباري» (١/ ٤٤١).

الحالة الحادية عشرة: ذكر التهانوي -رحمه الله- في «قواعد في علوم الحديث» أن إخراج البخاري ومسلم لراو اختلط؛ أن ذلك من روايته قبل الاختلاط».

✍ **قلت**: وليس ما قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ بلازم؛ لأنه من الممكن أن يروي عمن روى عنه بعد الاختلاط، لكنه ينتقِي من روايته، وسواء كان هذا أو ذاك؛ فإخراج صاحبي «الصحيح»، أو أحدهما لمختلط يدل على أن روايته هذه بعينها مقبولة لسبب من الأسباب السابقة، ما لم يكن إخراج صاحب «الصحيح» لها في باب الشواهد لا الاحتجاج.

الحالة الثانية عشرة: إذا وافقت روايةُ التلميذ الذي سمع من شيخه المختلِط بعد اختلاطه رواية من روى عنه قبل الاختلاط؛ دَلَّ ذلك على أن الشيخ المختلط حافظ لحديثه، وأنه حدَّث به قبل الاختلاط وبعده سواء.

الحالة الثالثة عشرة: إذا كان التلميذ الراوي عن المختلط من أثبت الناس في هذا الشيخ المختلط؛ فإنه بذلك يستطيع أن يُميز صحيح حديثه من سقيمه، وإن روى عنه بعد الاختلاط، وقد سبق ذلك، فتأمل -حفظك الله- هذه الحالات التي قد يُقْبَلُ فيها حديث المختلط، فلا يُقْتَصَر على قبول من روى عنه قبل الاختلاط فقط، والله أعلم.

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وممن اخْتَلَطَ بأَخَرَة: عطاء بن السائب، وأبو إسحاق السبيعي، قال الحافظ أبو يعلى الخليلي: «وإنما سمع ابن عيينة منه بعد ذلك»**).

قال ابن السكيت رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وتقول: لقيتُ فلانًا بَأَخَرَةٍ أي أخيرًا، وبعتُه

بَيْعًا بِأَخِرَةٍ وبِنِظِرَة، أي بِنَسِيْئَة».(١)

✍ **قلت**: وهاك تفصيل القول فيمن ذكرهم:

▪ **(عطاء بن السائب الثقفي الكوفي، يكني أبا زيد)**:

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ذكر الترمذي في باب كراهية التزعفر والخلوق للرجال، من كتاب الأدب من «جامعه» هذا، قال: يقال: إن عطاء بن السائب كان في آخر عمره قد ساء حفظه.

وذكر عن علي بن المديني عن يحيى بن سعيد، قال: من سمع من عطاء بن السائب قديمًا؛ فسماعه صحيح، وسماع شعبة وسفيان من عطاء بن السائب صحيح، إلا حديثين عن عطاء بن السائب عن زاذان، قال: شعبة: سمعتهما منه بأخرة.

وذكر العقيلي من طريق عمرو الفلاس عن يحيى بن سعيد، قال: ما سمعت أحدًا من الناس يقول في حديث عطاء بن السائب شيئًا في حديثه القديم، ثم قلت ليحيى: ما حَدَّثَ سفيانُ وشعبةُ صحيح هو؟

قال: نعم، إلا حديثين، كان شعبة يقول: سمعتهما بأخرة.

ومن طريق علي قال: كان يحيى بن سعيد لا يَرْوِي من حديث عطاء بن السائب إلا عن شعبة وسفيان.

ومن طريق أبي النعمان، عن يحيى بن سعيد القطان، قال: عطاء بن

(١) انظر: «إصلاح المنطق» (ص: ١٢٥)، «النهاية في غريب الحديث والأثر» (١/ ٢٩)، «الصحاح» (٢/ ٥٧٧).

السائب تغير حفظه بعد، وحماد -يعني ابن زيد- سمع منه قبل أن يتغير.

من سمع من عطاء قبل الاختلاط:

ذكر من سمع منه (قبل أن) يتغير: **سفيان وشعبة.**

وقد تقدم أن يحيى بن سعيد نقل عن شعبة أنه سمع منه حديثين بعد أن تغير.

ـ **ومنهم حماد بن زيد،** كما ذكرناه عن يحيى، وحكاه البخاري عن علي.

ـ **ومنهم حماد بن سلمة:** نقله ابن الجنيد عن يحيى بن معين.

ونقل عبد الله بن الدورقي عن ابن معين، قال: حديث سفيان وشعبة وحماد بن سلمة عن عطاء بن السائب مستقيم.

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى يقول: شعبة وسفيان وحماد بن سلمة في عطاء خير من هؤلاء الذين بعدهم.

ونقل ابن المديني عن يحيى بن سعيد أن **أبا عوانة وحماد بن سلمة** سمعا منه قبل الاختلاط وبعده، وكانا لا يَفْصِلان هذا من هذا، خرجه العقيلي.

ومنهم سفيان بن عيينة: روى الحميدي عن **سفيان،** قال: كنت سمعت من عطاء بن السائب قديمًا، ثم قدم علينا قَدْمَةً؛ فسمعته يحدث ببعض ما كنتُ سمعته منه، فيخلط فيه، فاتقيته واعتزلته.

قال أبو داود: قال أحمد: سماع ابن عيينة مقارب، يعني من عطاء بن السائب، سمع بالكوفة».[1]

---

(١) انظر: «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٣٤).

ضابط التمييز بين السماع قبل الاختلاط وبعده:

وقد اختلفوا في ضابط من سمع منه قديمًا، ومن سمع منه بأخرة.

فمنهم من قال: من سمع منه بالكوفة؛ فسماعه صحيح، ومن سمع منه بالبصرة؛ فسماعه ضعيف، كذا نقله أبو داود عن أحمد».(١)

ومنهم من قال: دخل عطاء البصرة مرتين، فمن سمع منه في المرة الأولى؛ فسماعه صحيح، ومنهم الحمَّادان والدستوائي، ومن سمع منه في القدمة الثانية؛ فسماعه ضعيف، منهم وهيب وإسماعيل ابن علية وعبد الوارث، نقله أبو داود عن غير أحمد، وقاله أيضًا النسائي في سننه إلا أنه لم يُسَمِّ».(٢)

ومنهم من قال: إن حَدَّث عطاء عن رجل واحد بعينه؛ فحديثه جيد، وإن حَدَّث عن جماعة؛ فحديثه ضعيف.

روى العقيلي بإسناده عن ابن علية، قال: قال لي شعبة: ما حدثك عطاء بن السائب عن رجاله: عن زاذان وميسرة وأبي البختري؛ فلا تَكْتُبْهُ، وما حدثك عن رجل بعينه؛ فاكْتُبْهُ».(٣)

ومن طريق علي بن المديني عن ابن علية، قال: قدم علينا عطاء بن السائب البصرة، فكنا نسأله، قال: فكان يتوهم، قال: فنقول له: من؟ فيقول: أشياخنا ميسرة وزاذان، وفلان، وفلان.

---

(١) انظر: «مسائل أحمد رواية أبي داود» (١٨٥١).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٠٥).

(٣) انظر: «الضعفاء للعقيلي» (١٤٤٢).

ومن طريق أبي بكر بن الأسود: **سمعت ابن علية،** قال: كان عطاء ابن السائب إذا سئل عن الشيء، قال: كان أصحابنا يقولون: ويقال له: من؟ فيسكت ساعة، ثم يقول: أبو البختري وزاذان وميسرة.

قال: فكنت أخاف أن يجيء بهذا على التوهم؛ فلم أحمل منها شيئًا». (١)

ومنهم من قال: إذا حدث عن أبيه؛ فهو صحيح، وإذا حدث عن الشيوخ (مثل ميسرة) وزاذان، بعد التغير؛ فهو مضطرب.

قال أبو داود رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سمعت أحمد، قال: كان فلان -بعض المحدثين سماه أحمد- عند عطاء بن السائب، وكان إذا حَدَّثَ عن أبيه أحاديثه المشهورة؛ كتبها، وإذا حَدَّث بأحاديث ميسرة وزاذان -يعني الشيوخ- لا يكتب، يعني حين أنكر عطاء، واتفقوا على أن شعبة وسفيان أصح حديثًا عنه من غيرهما». (٢)

قال أبو داود: قلت لأحمد: يُشَاكِلُ أحدٌ سفيانَ وشعبةَ في عطاء؟ قال: لا، قلما يختلف عنه سفيان وشعبة». (٣)

وقال يحيى بن معين: جميع من روى عن عطاء بن السائب روى عنه في الاختلاط إلا شعبة وسفيان». (٤)

---

(١) انظر: «الضعفاء للعقيلي» (١٤٤٢).
(٢) انظر: «مسائل أحمد رواية أبي داود» (١٨٤٦).
(٣) انظر: «مسائل أحمد رواية أبي داود» (١٨٤٦).
(٤) انظر: «الكامل» (٧/ ٧٣).

وقال ابن أبي خيثمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سمعت يحيى بن معين يقول: «كل شيء من حديث عطاء بن السائب ضعيف إلا ما كان عن شعبة وسفيان».(١)

▪ **وأبو إسحاق السبيعي، واخْتُلِفَ في سماع ابن عيينة منه** رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ:

قال الخليلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أَبُو مُحَمَّدٍ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ مَوْلَى بَنِي هِلَالٍ، وَهُوَ هِلَالِيُّ الدَّارِ لَا هِلَالِيُّ النَّسَبِ، إِمَامٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بِلَا مُدَافَعَةٍ، سَمِعَ عَمْرَو بْنَ دِينَارٍ، وَالزُّهْرِيَّ، وَمُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ، وَأَبَا الزُّبَيْرِ، ... وَأَبَا إِسْحَاقَ السَّبِيعِيَّ، وَيُقَالُ: إِنَّ سَمَاعَهُ مِنْهُ بَعْدَمَا اخْتَلَطَ أَبُو إِسْحَاقَ».(٢)

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ومنهمْ: أبو إسحاقَ السَّبِيعيُّ، واسمُهُ عمرُو بنُ عبدِ اللهِ، ثقةٌ احتجَّ بهِ الشيخانِ، قالَ أحمدُ بنُ حنبلٍ: ثقةٌ.

لكنَّ هؤلاءِ الذينَ حَمَلُوا عنهُ بأخرةٍ، وقالَ يعقوبُ الفَسَويُّ: قالَ ابنُ عيينةَ: حدَّثنا أبو إسحاقَ في المسجدِ، ليسَ معنا ثالثٌ، قالَ الفَسَويُّ: فقالَ بعضُ أهلِ العلمِ: كانَ قدِ اختلطَ، وإنما تركوهُ معَ ابنِ عيينةَ لاختلاطِهِ، انتهى، وكذا قالَ الخليليُّ: إنَّ سماعَهُ منهُ بعدَ ما اختلطَ.

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قلتُ: ولَمْ يخرِّجْ لهُ الشيخانِ منْ روايةِ ابنِ عيينةَ عنهُ شيئًا، إنما أخرجَ لهُ منْ طريقهِ الترمذيُّ، وكذلكَ النسائيُّ في «عملِ اليومِ والليلَةِ»، وأنكرَ صاحبُ «الميزانِ «اختلاطَهُ، فقالَ: شاخَ ونسيَ، ولَمْ يختلطْ، قالَ: وقدْ سمعَ منهُ سفيانُ بنُ عيينةَ، وقدْ تغيَّرَ قليلًا.

---

(١) انظر: «مسند ابن الجعد» (٨٣٧).

(٢) انظر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (١/ ٣٥٥).

واختُلِفَ في وفاتِهِ، فقيلَ: سنةُ ستٍّ وعشرينَ ومائةٍ. وقيلَ: سبعٍ. وقيلَ: ثمانٍ. وقيلَ: تسعٍ».(١)

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:... وَقَالَ أَحْمَدُ: ثِقَةٌ، وَلَكِنْ هَؤُلَاءِ حَمَلُوا عَنْهُ بِأَخَرَةٍ، وَقَدِ اتَّفَقَ الشَّيْخَانِ عَلَى التَّخْرِيجِ لَهُ، لَا مِنْ جِهَةِ مُتَأَخِّرِي أَصْحَابِهِ؛ كَابْنِ عُيَيْنَةَ وَنَحْوِهِ، بَلْ عَنْ قُدَمَائِهِمْ، حَفِيدَيْهِ: إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ وَيُوسُفَ بْنِ إِسْحَاقَ، وَزَكَرِيَّا وَعُمَرَ ابْنَيْ أَبِي زَائِدَةَ، وَزُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، وَالثَّوْرِيِّ، وَهُوَ أَثْبَتُ النَّاسِ فِيهِ، وَأَبِي الْأَحْوَصِ سَلَّامِ بْنِ سُلَيْمٍ، وَشَرِيكٍ، وَشُعْبَةَ، وَأَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ فَقَطْ مِنْ حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنْهُ، وَمُسْلِمٌ فَقَطْ مِنْ حَدِيثِ: إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، وَرَقَبَةَ بْنِ مَصْقَلَةَ، وَالْأَعْمَشِ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ مُعَاذٍ، وَعَمَّارِ بْنِ رُزَيْقٍ، وَمَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، وَمِسْعَرٍ عَنْهُ، وَاخْتُلِفَ فِي وَفَاتِهِ، فَقِيلَ: سَنَةَ سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ أَوْ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ».(٢)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وسعيد بن أبي عروبة، وكان سماع وكيع، والمعافَى بن عمران منه بعد اختلاطه، والمسعودي، وربيعة، وصالح مولى التوأمة، وحصين بن عبد الرحمن، قاله: «النسائي»، وسفيان بن عيينة قبل موته بسنتين، قاله: يحيى القطان، وعبد الوهاب الثقفي». قاله ابن معين.**

وعبد الرزاق بن همام، قال أحمد بن حنبل: اختلط بعدما عَمِيَ، فكان يُلَقَّن فيتلقَّن، فمن سمع منه بعدما عَمِيَ فلا شيء).

(١) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٣١).
(٢) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٣٧٠).

▪ **سعيدُ بنُ أبي عَرُوبةَ:**

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومنهمْ: سعيدُ بنُ أبي عَرُوبةَ، واسمُ أبي عَرُوبةَ: مهرانُ، ثقةٌ، احتجَّ بهِ الشيخانِ؛ لكنَّهُ اختلطَ، وطالتْ مدةُ اختلاطِهِ فوقَ العشرِ سنينَ على ما يأتي منَ الخلافِ، قالَ أبو حاتمٍ: هوَ قبلَ أنْ يختلطَ ثقةٌ. وقدِ اختُلِفَ في ابتداءِ اختلاطِهِ، فقالَ دُحيمٌ: اختلطَ مَخْرَجَ إبراهيمَ سنةَ خمسٍ وأربعينَ ومائةٍ، وكذا قالَ ابنُ حبَّانَ: اختلطَ سنةَ خمسٍ وأربعينَ ومائةٍ، وبقيَ خمسَ سنينَ في اختلاطِهِ ماتَ سنةَ خمسينَ ومائةٍ، وقالَ يحيى بنُ معينٍ: خلطَ بعدَ هزيمةِ إبراهيمَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ حسنِ بنِ حسنٍ سنةَ اثنتينِ وأربعينَ، يعني: ومائة، ومَنْ سمعَ منهُ بعدَ ذلكَ ليسَ بشيءٍ.

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قلتُ: هكذا اقتصرَ ابنُ الصلاحِ حكايةً عنْ يحيى بنِ معينٍ أنَّ هزيمةَ إبراهيمَ سنةَ اثنتينِ وأربعينَ، والمعروفُ سنةَ خمسٍ وأربعينَ، كما تقدَّمَ هذا هوَ المذكورُ في التواريخِ أنَّ خروجَهُ فيها، وإنَّهُ قُتِلَ فيها يومَ الاثنينِ لخمسِ ليالٍ بقينَ من ذي القعدةِ، واحْتُزَّ رأسُهُ».(١)

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: أَوَّلُ مَا أَنْكَرْنَاهُ يَوْمَ مَاتَ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، جِئْنَا مِنْ جِنَازَتِهِ فَقَالَ: مَنْ أَيْنَ جِئْتُمْ؟ قُلْنَا: مِنْ جِنَازَةِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ. فَقَالَ: وَمَنْ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ؟ وَكَانَتْ وَفَاةُ سُلَيْمَانَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ، وَيَتَأَيَّدُ بِمَا حَكَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي (الْكَامِلِ) عَنِ ابْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ سَمِعَ مِنْهُ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ؛ فَهُوَ صَحِيحُ السَّمَاعِ، أَوْ بَعْدَهَا؛ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

---

(١) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٣٢).

وَقَالَ ابْنُ السَّكَنِ: كَانَ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ يَقُولُ: إِنَّ اخْتِلَاطَهُ كَانَ فِي الطَّاعُونِ. يَعْنِي سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ، وَكَانَ الْقَطَّانُ يُنْكِرُهُ وَيَقُولُ: إِنَّمَا اخْتَلَطَ قَبْلَ الْهَزِيمَةِ. وَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِمَا قَالَهُ الْبَزَّارُ: إِنَّهُ ابْتَدَأَ بِهِ الِاخْتِلَاطُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ، وَلَمْ يَسْتَحْكِمْ، وَلَمْ يُطْبِقْ بِهِ، وَاسْتَمَرَّ عَلَى ذَلِكَ إِلَى أَنِ اسْتَحْكَمَ بِهِ أَخِيرًا، وَعَامَّةُ الرُّوَاةِ عَنْهُ سَمِعُوا مِنْهُ قَبْلَ الِاسْتِحْكَامِ، وَإِنَّمَا اعْتبرَ النَّاسُ اخْتِلَاطَهُ بِمَا قَالَهُ الْقَطَّانُ.

وَمِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ فِي حَالِ الصِّحَّةِ: خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، وَرَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، وَسِرَارُ بْنُ مُجَشِّرٍ، وَشُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى السَّامِيُّ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ الْخَفَّافُ، وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، كَمَا قَالَ بِهِ فِي الْأَوَّلِ وَالْعَاشِرِ وَالْحَادِي عَشَرَ ابْنُ عَدِيٍّ، وَإِنَّهُمْ أَثْبَتُ النَّاسِ فِيهِ.

وَفِي الثَّانِي: أَبُو دَاوُدَ فِيمَا حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ الْآجُرِّيُّ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: كَانَ سَمَاعُهُ مِنْهُ قَبْلَ الْهَزِيمَةِ، وَفِي الثَّالِثِ: النَّسَائِيُّ فِيمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي سُنَنِهِ الْكُبْرَى، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي دَاوُدَ: إِنَّ ابْنَ مَهْدِيٍّ كَانَ يُقَدِّمُهُ عَلَى يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، وَهُوَ مِنْ قُدَمَاءَ أَصْحَابِ سَعِيدٍ.

وَفِي الرَّابِعِ: ابْنُ حِبَّانَ، فَقَالَ: إِنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ بِسَنَةٍ، وَكَذَا قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: إِنَّهُ هُوَ وَالسَّابِعُ وَالتَّاسِعُ أَرْوَاهُمْ عَنْهُ بَعْدَ عَبْدِ الْأَعْلَى.

وَفِي الْخَامِسِ: ابْنُ عَدِيٍّ، وَقَالَ: إِنَّهُ أَرْوَاهُمْ عَنْهُ، وَابْنُ الْمَوَّاقِ، وَرَدَّ قَوْلَ أَبِي الْحَسَنِ بْنَ الْقَطَّانِ: إِنَّهُ مُشْتَبِهٌ لَا يَدْرِي قَبْلَ الِاخْتِلَاطِ أَوْ بَعْدَهُ. فَأَجَادَ فِي

الرَّدِّ.

وَفِي السَّادِسِ، وَكَذَا فِي الْحَادِي عَشَرَ: أَيْضًا ابْنُ حِبَّانَ، وَفِي الثَّامِنِ: ابْنُ سَعْدٍ، فَقَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: جَالَسْتُ سَعِيدًا سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ.

وَفِي التَّاسِعِ: ابْنُ مَعِينٍ، وَقَالَ: إِنَّهُ أَثْبَتُ النَّاسِ فِيهِ، وَكَذَا قَالَ فِي الْأَخِيرِ: إِنَّهُ صَحِيحُ السَّمَاعِ مِنْهُ، سَمِعَ مِنْهُ بِوَاسِطٍ وَهُوَ يُرِيدُ الْكُوفَةَ، وَقَوْلُ التَّاسِعِ عَنْ نَفْسِهِ: إِنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ فِي الِاخْتِلَاطِ؛ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ بَيَانَ اخْتِلَاطِهِ، وَأَنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْ بِمَا سَمِعَهُ مِنْهُ فِيهِ.

وَمِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ فِي الِاخْتِلَاطِ: رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، فِيمَا قَالَهُ شَيْخُنَا فِي الْمُقَدِّمَةِ، وَقَدْ قَدَّمْتُ خِلَافَهُ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ؛ فَإِنَّ أَبَا دَاوُدَ فِيمَا نَقَلَهُ الْآجُرِّيُّ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ سَمَاعَهُ مِنْهُ بَعْدَ الْهَزِيمَةِ، وَأَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، فَإِنَّهُ قَالَ: كَتَبْتُ عَنْهُ بَعْدَمَا اخْتَلَطَ حَدِيثَيْنِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ غُنْدَرٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، وَالْمُعَافَى بْنُ عِمْرَانَ الْمَوْصِلِيُّ، وَوَكِيعٌ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَمَّارٍ الْمَوْصِلِيِّ الْحَافِظِ: لَيْسَتْ رِوَايَتُهُمَا عَنْهُ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا سَمَاعُهُمَا بَعْدَ مَا اخْتَلَطَ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَعِينٍ لِثَانِيهِمَا: تُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدٍ، وَإِنَّمَا سَمِعْتَ مِنْهُ فِي الِاخْتِلَاطِ؟! فَقَالَ: هَلْ رَأَيْتَنِي حَدَّثْتُ عَنْهُ إِلَّا بِحَدِيثٍ مُسْتَوٍ.

حَكَى ذَلِكَ ابْنُ الصَّلَاحِ، وَعَنْ وَكِيعٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا نَدْخُلُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْهَزِيمَةِ فَنَسْمَعُ، فَمَا كَانَ مِنْ صَحِيحِ حَدِيثِهِ أَخَذْنَاهُ، وَمَا لَا طَرَحْنَاهُ، وَخَرَّجَ لَهُ الشَّيْخَانِ مِنْ رِوَايَةِ خَالِدٍ وَرَوْحٍ وَعَبْدِ الْأَعْلَى وَابْنِ زُرَيْعٍ الْمَذْكُورِينَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ الْبَكْرَاوِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ سَوَاءٍ السَّدُوسِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ عَنْهُ، وَالْبُخَارِيُّ فَقَطْ مِنْ حَدِيثِ: بِشْرِ بْنِ

الْمُفَضَّلِ، وَسَهْلِ بْنِ يُوسُفَ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَعَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، وَكَهْمَسِ بْنَ الْمِنْهَالِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْهُ، وَمُسْلِمٌ فَقَطْ مِنْ حَدِيثِ: ابْنِ عُلَيَّةَ، وَأَبِي أُسَامَةَ، وَسَالِمِ بْنِ نُوحٍ، وَسَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ الضُّبَعِيِّ، وَأَبِي خَالِدٍ سُلَيْمَانَ بْنِ حَيَّانَ الْأَحْمَرِ، وَعَبْدِ الْوَهَّابِ الْخَفَّافِ، وَعَبْدَةَ، وَعَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ، وَعِيسَى بْنِ يُونُسَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ بِشْرٍ الْعَبْدِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيِّ، وَغُنْدَرٍ، وَاخْتُلِفَ فِي مَوْتِهِ فَقِيلَ: سَنَةَ خَمْسِينَ أَوْ خَمْسٍ أَوْ سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ».(١)

■ **عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي:**

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومنهم عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المسعودي الكوفي، اختلط بأخرة.

قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: كل من سمع من المسعودي بالكوفة، مثل: وكيع وأبي نعيم، وأما يزيد بن هارون، وحجاج، ومن سمع منه ببغداد؛ سمع في الاختلاط، إلا من سمع منه بالكوفة، يعني أن سماع من سمعه منه بالكوفة صحيح، ومن سمع منه ببغداد كيزيد بن هارون وحجاج؛ فهو بعد الاختلاط».

قال عبد الله أيضًا: سَمِعت أبي يَقُول سَماع وَكِيع من المَسْعُودِيّ بِالْكُوفَةِ قَدِيما وَأَبُو نعيم أَيْضا وَإِنَّمَا اخْتَلَط المَسْعُودِيّ بِبَغْدَاد وَمن سمع مِنْهُ بِالْبَصْرَةِ والكوفة فسماعه جيد».(٢)

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٣٧١ـ ٣٧٢).

(٢) انظر: «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٣٢٥).

وقال: سَمِعت أبي يَقُول: «سَماع وَكِيع من المَسْعُودِيّ بِالْكُوفَةِ قَدِيما وَأَبُو نعيم أَيْضا وَإِنَّمَا اخْتَلَط المَسْعُودِيّ بِبَغْدَاد وَمن سمع مِنْهُ بِالْبَصْرَةِ والكوفة فسماعه جيد».(١)

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وممن كتب عنه قبل أن يختلط مسلم بن قتيبة، وكتب عنه أبو داود بعد الاختلاط.

ونقل حنبل عن أحمد، قال: سماع عاصم بن علي، وأبي النضر، وهؤلاء من المسعودي بعدما اختلط.

وذكر معاذ بن معاذ أن المسعودي قدم عليهم الكوفة مرتين وهو صحيح، قال: ثم لقيته ببغداد سنة أربع وخمسين ومائة، وهو صحيح، ثم لقيته ببغداد مرة أخرى سنة إحدى وستين، وقد أنكروه.

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: المسعودي كان ثقة، اختلط بأخرة، سمع منه عبد الرحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون أحاديث مختلطة، وما روى عنه الشيوخ هو مستقيم.

وليحيى بن معين في المسعودي تفصيل آخر.

ذكر محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن يحيى بن معين، قال: المسعودي ثقة، وكان يغلط فيما يحدث عن عاصم بن بهدلة وسلمة -يعني ابن كهيل- وكان صحيح الرواية فيما يحدث عن القاسم، ومعن.

---

(١) انظر: «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد رواية ابنه عبد الله (٥٧٥).

ونقل الغلابي عن ابن معين نحوه - أيضًا -».(١)

■ **سفيان بن عيينة:**

قال يحيى بن سعيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اشهدوا أن سفيان ابن عيينة اخْتُلِطَ سنة سبع وتسعين، فمن سمع منه في هذه السنة وبعد هذا؛ فسماعه لا شيء».(٢)

✍ **قلت**: لكن الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ردَّ هذا القول، ووهَّم ابن عمار فيه، فقد قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فَأَمَّا مَا بَلَغَنَا عَنْ يَحْيَى بنِ سَعِيْدٍ القَطَّانِ، أَنَّهُ قَالَ: اشْهَدُوا أَنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ اخْتلَطَ سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِيْنَ وَمائَةٍ؛ فَهَذَا مُنْكَرٌ مِنَ القَوْلِ، وَلاَ يَصِحُّ، وَلاَ هُوَ بِمُسْتَقِيْمٍ؛ فَإِنَّ يَحْيَى القَطَّانَ مَاتَ فِي صَفَرٍ، سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِيْنَ، مَعَ قُدُوْمِ الوَفْدِ مِنَ الحَجِّ، فَمَنِ الَّذِي أَخْبَرَهُ باخْتِلاَطِ سُفْيَانَ، وَمتَى لَحِقَ أَنْ يَقُوْلَ هَذَا القَوْلَ، وَقَدْ بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ؟ وَسُفْيَانُ: حُجَّةٌ مُطْلَقًا، وَحَدِيْثُهُ فِي جَمِيْعِ دَوَاوِينِ الإِسْلاَمِ».(٣)

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضًا**: قلت: أَنَا أستبعد صحّة هذا القول؛ فإنّ القطّان مات في صَفَر سنة ثمانٍ وتسعين بُعَيد قدوم الحَجّاج بقليل، فمن الَّذِي أخبره باختلاط سُفْيان؟ ومتى لحق يَقُولُ هذا القول؟ فسُفيان حُجّة مطلقًا بالإجماع مِن أرباب الصَّحاح».(٤)

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بعد ما ذكر نحو ما سبق من كلام الحافظ الذهبي

---

(١) انظر: «شرح علل الترمذي (٢/ ٧٤٧).

(٢) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» وذيوله (٩/ ١٨٢).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٦٥).

(٤) انظر: «تاريخ الإسلام» (٤/ ١١١٥).

رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قَالَ شَيْخُنَا - يعني الحافظ ابن حجر -: وَهَذَا الَّذِي لَا يَتَّجِهُ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَّارٍ مِنَ الْأَثْبَاتِ الْمُتْقِنِينَ، ثُمَّ مَا الْمَانِعُ أَنْ يَكُونَ الْقَطَّانُ سَمِعَهُ مِنْ جَمَاعَةٍ مِمَّنْ حَجَّ فِي تِلْكَ السَّنَةِ، وَاعْتَمَدَ قَوْلَهُمْ، وَكَانُوا كَثِيرًا، فَشَهِدَ عَلَى اسْتِفَاضَتِهِمْ، وَأَخْبَرَ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَلَوْ بِيَوْمٍ؛ فَضْلًا عَنْ أَكْثَرَ مِنْهُ، وَقَدْ وَجَدْتُ عَنِ الْقَطَّانِ مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ عَمَّارٍ، وَهُوَ مَا أَوْرَدَهُ أَبُو سَعْدِ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ فِي تَرْجَمَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي صَالِحٍ الْمُؤَذِّنِ مِنْ ذَيْلِ «تاريخ بغداد» لَهُ بِسَنَدِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرِ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: قُلْتُ لِابْنِ عُيَيْنَةَ: كُنْتَ تَكْتُبُ الْحَدِيثَ وَتُحَدِّثُ الْقَوْمَ، وَتَزِيدُ فِي إِسْنَادِهِ أَوْ تَنْقُصُ مِنْهُ؟ فَقَالَ: عَلَيْكَ بِالسَّمَاعِ الْأَوَّلِ؛ فَإِنِّي سَئِمْتُ.

بَلْ قَالَ ذَلِكَ غَيْرُ الْقَطَّانِ، فَذَكَرَ أَبُو مَعِينٍ الرَّازِيُّ فِي زِيَادَةِ كِتَابِ «الْإِيمَانِ» لِأَحْمَدَ، أَنَّ هَارُونَ بْنَ مَعْرُوفٍ قَالَ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ تَغَيَّرَ أَمْرُهُ بِأَخَرَةٍ، وَأَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ حَرْبٍ قَالَ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ أَخْطَأَ فِي عَامَّةِ حَدِيثِهِ عَنْ أَيُّوبَ.

وَقَدِ اتَّفَقَ الشَّيْخَانِ عَلَى التَّخْرِيجِ لَهُ مِنْ جِهَةِ: إِسْحَاقَ بْنِ رَاهْوَيْهِ، وَبِشْرِ بْنِ الْحَكَمِ النَّيْسَابُورِيِّ، وَوَلَدِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرٍ، وَقُتَيْبَةَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ الْمَكِّيِّ، وَأَبِي مُوسَى مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْهُ، وَالْبُخَارِيُّ فَقَطْ مِنْ جِهَةِ: حَجَّاجِ بْنِ مِنْهَالٍ، وَصَدَقَةَ بْنِ الْفَضْلِ الْمَرْوَزِيِّ، وَالْحُمَيْدِيِّ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُسْنَدِيِّن وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ النُّفَيْلِيِّ، وَعُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُوسَى، وَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَأَبِي نُعَيْمٍ الْفَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ، وَمَالِكِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ النَّهْدِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سَلَّامٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، وَيَحْيَى بْنِ جَعْفَرٍ الْبِيكَنْدِيِّينَ، وَأَبِي الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيِّ عَنْهُ، وَمُسْلِمٌ فَقَطْ مِنْ جِهَةِ: إِبْرَاهِيمَ بْنِ دِينَارٍ التَّمَّارِ، وَأَحْمَدَ بْنِ

حَنْبَلٍ، وَأَبِي مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْهُذَلِيِّ، وَأَبِي خَيْثَمَةَ زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ، وَسَعِيدٍ». (١)

✍ **قلت**: لم يشتهر جدًّا اختلاط ابن عيينة؛ فالأصل في حديثه القبول، إلا ما نصَّ العلماء على خطأ فيه، أو ظهرت فيه نكارة -إسنادًا أو متنًا- فيمكن حملها على الاختلاط، وإن لم يشتهر، لوجود من أثبته، والله أعلم».

■ **حصين بن عبد الرحمن:**

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومنهم حصين بن عبد الرحمن السلمي الكوفي، يُكْنى أبا الهذيل: أحد الثقات الأعيان المحتج بهم في «الصحيحين».

قال ابن معين: اختلط بأخرة.

قال أبو حاتم الرازي: في آخر عُمُره ساء حِفْظُهُ.

قال يزيد بن الهيثم عن يحيى بن معين: ما روى هشيم وسفيان عن حصين صحيح، ثم إنه اختلط.

وقال أيضًا يزيد: قلت ليحيى بن معين: عطاء بن السائب وحصين اختلطا؟ قال: نعم.

قلت: من أصحهم سماعًا؟ قال: سفيان أصحهم، يعني: الثوري وهشيم في حصين.

قلت: فجرير؟ فكأنه لم يلتفت إليه.

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٣٨١).

وقال أحمد في رواية الأثرم: هشيم لا يكاد يسقط عليه شيء من حديث حصين، ولا يكاد يدلس عن حصين.

وقد خرجا في «الصحيحين» حديث حصين بن عبد الرحمن من رواية جماعة من أصحابه، منهم شعبة وسفيان، وخالد الواسطي، وعبثر بن القاسم وهشيم وأبو عوانة ومحمد بن فضيل.

وخرج البخاري - أيضًا - حديثه من رواية زائدة وحصين بن نمير، وسليمان بن كثير العبدي، وعبد العزيز بن مسلم، وعبد العزيز العمي، وأبي بكر بن عياش، وأبي كدينة.

وخرجه مسلم أيضًا - من رواية أبي الأحوص سلام بن سليم، وزياد البكائي، وابن إدريس وعباد بن العوام.

وقد أنكر ابن المديني وغيره أن يكون حصين اختلط، قالوا: ولكن ساء حفظه، كما قاله أبو حاتم.

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: سمعت يزيد بن هارون يقول: طلبت الحديث، وحصين حي بالمبارك، يُقْرَأُ عليه، وكان قد نَسِيَ.

وقال الحسن: قلت لعلي بن المديني: حصين؟ قال: حصين حديثه واحد، وهو صحيح.

قلت: فاختلط؟ قال: لا، ساء حفظه، وهو على ذاك ثقة.

قال الحسن: وسمعت يزيد يقول: اختلط.

وقد ذكر العقيلي وابن عدي حصين بن عبد الرحمن هذا في كتابيهما،

وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.

وذكره البخاري أيضًا في كتاب «الضعفاء» وذكر حكاية أحمد عن يزيد بن هارون المتقدمة». (١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(قال ابن الصلاح: وقد وَجَدْتُ فيما رواه الطبراني عن إسحاق بن إبراهيم الدَّبري، عن عبد الرزاق أحاديث منكرة، فلعل سماعه كان منه بعد اختلاطه، وذكر إبراهيم الحربي، أن الدَبَرِيّ كان عمُرُهُ حين مات عبد الرزاق سِتَّ أو سبع سنين).**

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ: ذَكَرَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَنَّهُ عَمِيَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، فَكَانَ يُلَقَّنُ فَيَتَلَقَّنُ، فَسَمَاعُ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَمَا عَمِيَ لَا شَيْءَ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «فِيهِ نَظَرٌ لِمَنْ كَتَبَ عَنْهُ بِأَخَرَةٍ».

قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا نَحْمِلُ قَوْلَ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْعَظِيمِ لَمَّا رَجَعَ مِنْ صَنْعَاءَ: «وَاللهِ، لَقَدْ تَجَشَّمْتُ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَإِنَّهُ لَكَذَّابٌ، وَالْوَاقِدِيُّ أَصْدَقُ مِنْهُ».

قُلْتُ: قَدْ وَجَدْتُ فِيمَا رُوِيَ عَنِ الطَّبَرَانِيِّ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الدَّبَرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَحَادِيثَ اسْتَنْكَرْتُهَا جدًّا، فَأَحَلْتُ أَمْرَهَا عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ سَمَاعَ الدَّبَرِيِّ مِنْهُ مُتَأَخِّرٌ جدًّا»، قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ: مَاتَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَلِلدَّبَرِيِّ سِتُّ سِنِينَ أَوْ سَبْعُ سِنِينَ». (٢)

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فمنهم عبد الرزاق بن همام الصنعاني:

---

(١) انظر: «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٣٩).

(٢) انظر: «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٣٩٦).

أحد أئمة الحديث المشهورين، وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديث، حتى قيل: إنه لم يُرْحَلْ إلى أحد بعد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ما رُحِلَ إلى عبد الرزاق.

قال الإمام أحمد في رواية إسحاق بن هانئ: عبد الرزاق لا يُعْبَأُ بحديث من سمع منه وقد ذهب بصره، كان يُلَقَّن أحاديث باطلة، وقد حَدَّث (عن الزهري) أحاديث كتبناها من أصل كتابه وهو ينظر، جاؤوا بخلافها.

ونقل الأثرم عنه معنى ذلك.

وقال في النيسابوري -يعني محمد بن يحيى الذهلي-: قدم على عبد الرزاق مرتين: إحداهما بعدما عَمِيَ.

وذكر الأثرم عن أحمد: أنه ذكر له حديث: «**النار جُبَار**» فقال: هذا باطلٌ؛ ليس من هذا شيء.

ثم قال: ومن يحدث به عن عبد الرزاق؟ قلت: حدثني به أحمد بن شبويه. قال: هؤلاء سمعوا بعدما عمي، كان يُلَقَّن، فَلُقِّنَه، وليس هو في كتابه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه، كان يُلَقَّنُها بعدما عَمِيَ.

قال أبو عبد الله: حَكَوْا عنه عن الحلواني أحاديث أسندها.

وقد ذكر غير واحدٍ أن عبد الرزاق حدث بأحاديث مناكير في فضل علي وأهل البيت، فلعل تلك الأحاديث مما لُقِّنَها بعدما عَمِيَ. كما قاله الإمام أحمد، والله أعلم، وبعضُها مما رواه عنه الضعفاء، ولا يصح عنه.

وقال النسائي: عبد الرزاق ما حُدِّث عنه بأَخَرة ففيه نَظَرٌ.

وذكر عبد الله بن أحمد أنه سمع يحيى بن معين، قيل له: تحفظ عن عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - «**أنه مسح على الجبائر**» فقال يحيى: باطل، ما حَدَّث به معمر قط، ثم قال يحيى: عليَّ مائة بَدَنَةٍ مُقَلَّدَةٍ مُجَلَّلَةٍ إن كان معمر حَدَّث بهذا قط، هذا باطل، ولو حَدَّث بهذا عبد الرزاق؛ كان حلالَ الدم، من حَدَّث بهذا عن عبد الرزاق؟ قالوا: فلان، وفي بعض النسخ، قالوا: محمد بن يحيى. قال: لا والله، ما حَدَّث به معمر، وعليه حَجَّةٌ من هنا إلى مكة، إن كان معمر يُحَدِّث بهذا.

قال عبد الله بن أحمد: هذا الحديث يروونه عن إسرائيل عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن آبائه عن علي، عن النبي -صلى الله عليه وسلم - وعمرو بن خالد لا يساوي شيئًا.

قال عبد الله: وسمعت يحيى يقول: ما كتبتُ عن عبد الرزاق حديثًا قط إلا من كتابه، لا والله، ما كتبتُ عنه حديثًا قط إلا من كتابه، وذكر بعضهم أن سماع الدَّبَري من عبد الرزاق بأَخَرة.

قال إبراهيم الحربي: مات عبد الرزاق وللدبري ست سنين أو سبع سنين.

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: و(كَذَا) مِنَ الْمُخْتَلِطِينَ (ابْنُ هَمَّام) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ ثُمَّ تَشْدِيدٍ: كَحَمَّادِ، ابْنِ نَافِعٍ، هُوَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَبُو بَكْرٍ الْحِمْيَرِيُّ، أَحَدُ الْحُفَّاظِ الْأَثْبَاتِ، (بِصَنْعَا) بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ ثُمَّ نُونٍ سَاكِنَةٍ مَقْصُورًا لِلضَّرُورَةِ، مَدِينَةٌ بِالْيَمَنِ شَهِيرَةٌ، (إِذْ عَمِيَ) لِقَوْلِ أَحْمَدَ فِيمَا رَوَاهُ أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ عَنْهُ: أَتَيْنَاهُ

قَبْلَ الْمِائَتَيْنِ وَهُوَ صَحِيحُ الْبَصَرِ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ ذَهَابِ بَصَرِهِ؛ فَهُوَ ضَعِيفُ السَّمَاعِ.

وَقَالَ الْأَثْرَمُ عَنْ أَحْمَدَ أَيْضًا: مَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَمَا عَمِيَ؛ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَمَا كَانَ فِي كُتُبِهِ؛ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَمَا لَيْسَ فِي كُتُبِهِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يُلَقَّنُ فَيَتَلَقَّنُ، وَحَكَى حَنْبَلٌ عَنْ أَحْمَدَ نَحْوَهُ، وَكَذَا قَالَ النَّسَائِيُّ: فِيهِ نَظَرٌ لِمَنْ كَتَبَ عَنْهُ بِآخِرَةٍ، كَتَبُوا عَنْهُ أَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ.

وَمِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَوَكِيعٌ وَابْنُ مَعِينٍ، وَالضَّابِطُ لِمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الِاخْتِلَاطِ: أَنْ يَكُونَ سَمَاعُهُ قَبْلَ الْمِائَتَيْنِ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَمِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَنْصُورٍ الرَّمَادِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شَبُّوَيْهِ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّبَرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَمَّادٍ الطِّهْرَانِيُّ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ: مَاتَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَلِلدَّبَرِيِّ سِتٌّ أَوْ سَبْعُ سِنِينَ. وَكَذَا قَالَ الذَّهَبِيُّ: اعْتَنَى بِهِ أَبُوهُ، فَأَسْمَعَهُ مِنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ تَصَانِيفَهُ، وَلَهُ سَبْعُ سِنِينَ، وَنَحْوُهُ قَوْلُ ابْنِ عَدِيٍّ: إِنَّهُ اسْتُصْغِرَ فِيهِ.

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَقَدْ وَجَدْتُ فِيمَا رُوِيَ عَنِ الدَّبَرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَحَادِيثَ اسْتَنْكَرْتُهَا جِدًّا، فَأَحَلْتُ أَمْرَهَا عَلَى الدَّبَرِيِّ؛ لِأَنَّ سَمَاعَهُ مِنْهُ مُتَأَخِّرٌ جِدًّا، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدِ احْتَجَّ بِهِ أَبُو عَوَانَةَ فِي «صحيحه»، وَكَذَا كَانَ الْعُقَيْلِيُّ يُصَحِّحُ رِوَايَتَهُ، وَأَدْخَلَهُ فِي «الصحيح» الَّذِي أَلَّفَهُ، وَأَكْثَرَ عَنْهُ الطَّبَرَانِيُّ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ: قُلْتُ لِلدَّارَقُطْنِيِّ: أَيَدْخُلُ فِي الصَّحِيحِ؟ قَالَ: إِي وَاللهِ. وَكَأَنَّهُمْ لَمْ يُبَالُوا بِتَغَيُّرِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ لِكَوْنِهِ إِنَّمَا حَدَّثَهُ مِنْ كُتُبِهِ، لَا مِنْ حِفْظِهِ، قَالَهُ الْمُصَنِّفُ، وَنَحْوُهُ قَوْلُ ابْنِ كَثِيرٍ كَمَا قَدَّمْتُهُ فِي (أَدَبِ الْمُحَدِّثِ): مَنْ

يَكُونُ اعْتِمَادُهُ فِي حَدِيثِهِ عَلَى حَفْظِهِ وَضَبْطِهِ؛ يَنْبَغِي الِاحْتِرَازُ مِنَ اخْتِلَاطِهِ إِذَا طَعَنَ فِي السِّنِّ أَوْ لَا، بَلِ الِاعْتِمَادُ عَلَى كِتَابِهِ أَوِ الضَّابِطِ لَهُ فَلَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا: الْمَنَاكِيرُ الْوَاقِعَةُ فِي حَدِيثِ الدَّبَرِيِّ إِنَّمَا سَبَبُهَا أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ، فَمَا يُوجَدُ مِنْ حَدِيثِ الدَّبَرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفَاتِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، فَلَا يَلْحَقُ الدَّبَرِيَّ مِنْهُ تَبِعَةٌ، إِلَّا إِنْ صَحَّفَ وَحَرَّفَ، وَقَدْ جَمَعَ الْقَاضِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُفَرِّجٍ الْقُرْطُبِيُّ الْحُرُوفَ الَّتِي أَخْطَأَ فِيهَا الدَّبَرِيُّ، وَصَحَّفَهَا فِي مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، إِنَّمَا الْكَلَامُ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي عِنْدَ الدَّبَرِيِّ فِي غَيْرِ التَّصَانِيفِ، فَهِيَ الَّتِي فِيهَا الْمَنَاكِيرُ؛ وَذَلِكَ لِأَجْلِ سَمَاعِهِ مِنْهُ فِي حَالِ اخْتِلَاطِهِ، ثُمَّ إِنَّ حَدِيثَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ مِنْ جِهَةِ: إِسْحَاقَ بْنِ رَاهْوَيْهِ، وَإِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ الْكَوْسَجِ، وَمَحْمُودِ بْنِ غَيْلَانَ عَنْهُ، وَعِنْدَ الْبُخَارِيِّ فَقَطْ مِنْ جِهَةِ: إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرٍ السَّعْدِيِّ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُسْنَدِيِّ، وَالذُّهْلِيِّ، وَيَحْيَى بْنِ جَعْفَرٍ الْبِيكَنْدِيِّ، وَيَحْيَى بْنِ مُوسَى الْبَلْخِيِّ خَتٍّ عَنْهُ، وَعِنْدَ مُسْلِمٍ فَقَطْ مِنْ جِهَةِ: أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَأَحْمَدَ بْنِ يُوسُفَ السُّلَمِيِّ، وَحَجَّاجِ بْنِ يُوسُفَ الشَّاعِرِ، وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَلَّالِ، وَسَلَمَةَ بْنَ شَبِيبٍ، وَعَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ، وَعَمْرٍو النَّاقِدِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ مِهْرَانَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيِّ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ فِي شَوَّالٍ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ». (١)

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٣٧٧).

● قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وعارم اختلط بأَخَرَة).

▪ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، وَيُكَنَّى أَبَا النُّعْمَانِ السَّدُوسِيَّ الْبَصْرِيَّ

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عَارِمٌ مُحَمَّدُ بنُ الفَضْلِ السَّدُوْسِيُّ البَصْرِيُّ، الحَافِظُ، الثَّبْتُ، الإِمَامُ، أَبُو النُّعْمَانِ السَّدُوْسِيُّ، البَصْرِيُّ.

وُلِدَ: سَنَةَ نَيِّفٍ وَأَرْبَعِيْنَ وَمائَةٍ.

قَالَ الذُّهْلِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الفَضْلِ عَارِمٌ، وَكَانَ بَعِيْدًا مِنَ العَرَامَةِ.

قال مغلطاي: ذكر الشيرازي في كتاب «الألقاب «عن محمد بن يحيى الذهلي قال: ثنا محمد بن الفضل عارم، وكان بعيدًا من العرامة، صحيح الكتاب، أُراه قال: وكان ثقة، قال عارم: سماني الأسود بن شيبان لما ولدت عارمًا، وولد لأبي ولد آخر فسماه شغبًا. انتهى.

كأن الأَسْوَدَ أراد اشتداده، قال ابن سيده في «المحكم»: عرم يعرم عَرامة وعُرامة: اشتد، وقيل: بطر، وقيل: مرح، زاد القزاز في «الجامع»: رضع أمه، وقيل بلغ منزلة، انتهى.

وهذا يرد قول القائل: كان بعيدًا من العرامة، يعني الفساد.

وقال أحمد بن علي بن ثابت في كتابه «الجامع»: إن عارمًا اسمه، وليس لقبًا، وقال أبو داود سمعت عارمًا يقول: سماني أبي عارمًا، وسَمَّيْتُ نفسي محمدًا، واسم أخي شغب، والمشهور أن اسم أخي عارم بسطام، فلعل أباه أيضًا سماه شغبًا، وسَمَّى هو نفسه بسطام.

وقال أحمد بن صالح العجلي: بصري ثقة، رجل صالح ليس يُعْرَف إلا بعارم.

قال أبو داود: أدرك شعبة، وفي «زهرة المتعلمين»: روى عنه البخاري زهاء مائة حديث.

وَقَالَ ابْنُ وَارَةَ: حَدَّثَنَا عَارِمٌ الصَّدُوْقُ المَأْمُوْنُ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُوْلُ: إِذَا حَدَّثَكَ عَارِمٌ؛ فَاخْتِمْ عَلَيْهِ، عَارِمٌ لاَ يَتَأَخَّرُ عَنْ عَفَّانَ، وَكَانَ سُلَيْمَانُ بنُ حَرْبٍ يُقَدِّمُ عَارِمًا عَلَى نَفْسِهِ إِذَا خَالَفَهُ فِي شَيْءٍ، وَيرجعُ إِلَى مَا يَقُوْلُ عَارِمٌ، وَهُوَ أَثْبَتُ أَصْحَابِ حَمَّادِ بنِ زَيْدٍ بَعْدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مَهْدِيٍّ، وَقَالَ: عَارِمٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ.

قال الذهبي: قُلْتُ: لَمْ يَأْخُذْ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ لِتَغَيُّرِهِ، وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنَّ مَنْ خلَّطَ فِي كَلاَمِهِ كتَخْلِيطِ السَّكرَانِ، أَنْ لاَ يُحمَلَ عَنْهُ البَتَّةَ، وَأَنَّ مَنْ تَغَيَّرَ لكَثْرَةِ النِّسْيَانِ، أَنْ لاَ يُؤْخَذَ عَنْهُ».

قال ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اخْتَلَط فِي آخر عمره، وَتغَير حَتَّى كَانَ لَا يدْرِي مَا يحدث بِهِ، فَوَقعت الْمَنَاكِير الْكَثِيرَة فِي رِوَايَته، فَمَا روى عَنهُ القدماء قبل اخْتِلَاطه، إِذا عُلِمَ أَن سماعهم عَنهُ كَانَ قبل تغيره؛ فَإِن احْتج بِهِ مُحْتَج بعد الْعلم بِمَا ذكرت؛ أَرْجُو أَن لَا يجرح فِي فعله ذَلِك، وَأما رِوَايَة الْمُتَأَخِّرين عَنهُ، فَيجب التنكب عَنْهَا على الْأَحْوَال وَإِذا لم يُعْلَم التَّمْيِيز بَين سَماع الْمُتَقَدِّمين والمتأخرين مِنْهُ؛ يتْرك الْكل وَلَا يحْتَج بِشَيْء مِنْهُ، هَذَا حُكْم كُلِّ من تغير آخر عمره وَاخْتَلَطَ، إِذا كَانَ قبل الِاخْتِلَاط صَدُوقًا، وَهُوَ مِمَّا يُعْرَف بِالْكِتَابَةِ وَالْجَمْع والإتقان، وَمَات عَام أَرْبَعَة عشرَة وَمِائَتَيْنِ.

فقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ رَدًّا على قول أبي حاتم ابن حبان السابق: «قُلْتُ: فَرَّجَ عَنَّا الدَّارَقُطْنِيُّ فِي شَأْنِ عَارِمٍ، فَقَالَ: تَغَيَّرَ بِأَخَرَةٍ، وَمَا ظَهَرَ لَهُ بَعْدَ اختلاَطِهِ حَدِيْثٌ مُنْكَرٌ، وَهُوَ ثِقَةٌ.

فَانْظُرْ قَوْلَ أَمِيْرِ المُؤْمِنِيْنَ فِي الحَدِيْثِ أَبِي الحَسَنِ، فَأَيْنَ هَذَا مِنْ قَوْلِ ذَاكَ الخَسَّافِ المتفَاصِحِ أَبِي حَاتِمِ بنِ حِبَّان فِي عَارِمٍ[1]، فَقَالَ: اختلطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، وَتَغَيَّرَ حَتَّى كَانَ لاَ يَدْرِي مَا يُحَدِّثُ بِهِ، فَوَقَعَ فِي حَدِيْثِهِ المَنَاكِيْرُ الكَثِيْرَةُ، فيجبُ التَّنَكُّبُ عَنْ حَدِيْثِهِ فِيْمَا رَوَاهُ المُتَأَخِّرُوْنَ، فَإِذَا لَمْ يُعْلَمْ هَذَا مِنْ هَذَا؛ تُرِكَ الكُلُّ، وَلاَ يُحْتَجُّ بِشَيْءٍ مِنْهَا؟!!

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قُلْتُ: فَأَيْنَ مَا زعمتَ مِنَ المَنَاكِيْرِ الكَثِيْرَةِ؟ فَلَمْ يَذْكُرْ مِنْهَا حَدِيْثًا!!».[2]

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَ) كَذَا مِنَ الْمُخْتَلِطِينَ (عَارِمٌ) بِمُهْمَلَتَيْنِ، ثَانِيهِمَا مَكْسُورَةٌ، بَيْنَهُمَا أَلْفٌ وَآخِرَهُ مِيمٌ، لَقَبٌ لِأَحَدِ الثِّقَاتِ الْأَثْبَاتِ، وَاسْمُهُ مُحَمَّدٌ: هُوَ ابْنُ الْفَضْلِ، وَيُكَنَّى أَبَا النُّعْمَانِ السَّدُوسِيَّ الْبَصْرِيَّ، فَقَدْ قَالَ الْبُخَارِيُّ: إِنَّهُ تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عُمْرِهِ، وَنَحْوُهُ قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ: إِنَّهُ قَدْ زَالَ عَقْلُهُ.

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: كَانَ أَحَدَ الثِّقَاتِ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِطَ.

---

(١) على كل حالٍ هذا اجتهادٌ من أبي حاتم ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولا يستحق هذا القول من الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وإن سلَّمنا بأنَّه أخطأ في اجتهاده، والحقُّ: أن للحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثيرٌ من الكلام في بعض المشاهير، وهذا خلاف الأَوْلى منه، فيمكن ردَّ كلام العالم إذا أخطأ بعبارةٍ تليق بمكانته وثمرته في الأمة؛ حتى لا نُجرِّئُ الحدثاء على العلماء، والله أعلم.

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٦٨).

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ وَزَالَ عَقْلُهُ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الِاخْتِلَاطِ؛ فَسَمَاعُهُ صَحِيحٌ وَقَدْ كَتَبْتُ عَنْهُ قَبْلَهُ سَنَةَ أَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ بَعْدَهُ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ سَنَةِ عِشْرِينَ؛ فَسَمَاعُهُ جَيِّدٌ، وَأَبُو زُرْعَةَ لَقِيَهُ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ.

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: إِنَّهُ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ وَتَغَيَّرَ حَتَّى كَانَ لَا يَدْرِي مَا يُحَدِّثُ بِهِ، فَوَقَعَ فِي حَدِيثِهِ الْمَنَاكِيرُ الْكَثِيرَةُ، فَيَجِبُ التَّنَكُّبُ عَنْ حَدِيثِهِ فِيمَا رَوَاهُ الْمُتَأَخِّرُونَ، فَإِذَا لَمْ يُعْلَمْ هَذَا مِنْ هَذَا، تُرِكَ الْكُلُّ، وَأَنْكَرَ الذَّهَبِيُّ قَوْلَهُ، وَوَصَفَهُ بِالتَّخْسِيفِ وَالتَّهْوِيرِ، وَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَسُوقَ لَهُ حَدِيثًا مُنْكَرًا، وَالْقَوْلُ مَا قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: إِنَّهُ تَغَيَّرَ بِأَخَرَةٍ، وَمَا ظَهَرَ لَهُ بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَهُوَ ثِقَةٌ، ثُمَّ إِنَّ قَوْلَ أَبِي حَاتِمٍ الْمَاضِي يُخَالِفُهُ قَوْلُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الذَّارِعِ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ: بَلَغَنَا أَنَّهُ أَنْكَرَ سَنَةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ ثُمَّ رَاجَعَهُ عَقْلُهُ وَاسْتَحْكَمَ بِهِ الِاخْتِلَاطُ سَنَةَ سِتَّ عَشْرَةَ، وَنَحْوُهُ قَوْلُ الْعُقَيْلِيِّ: إِنَّ سَمَاعَ عَلِيٍّ الْبَغَوِيِّ مِنْهُ سَنَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ يَعْنِي بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ.

وَمِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الِاخْتِلَاطِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُسْنَدِيُّ وَأَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدٍ الزُّرَيْقِيُّ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنَا قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِطَ. وَأَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الرَّازِيُّ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالْبُخَارِيُّ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا سَمِعَ مِنْهُ فِي سَنَةِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ بِمُدَّةٍ ؛ وَلِذَا اعْتَمَدَهُ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثَ، بَلْ رَوَى لَهُ أَيْضًا بِوَاسِطَةِ الْمُسْنَدِيِّ فَقَطْ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذُّهْلِيُّ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: ثَنَا عَارِمٌ، وَكَانَ بَعِيدًا مِنَ الْعَرَامَةِ صَحِيحَ الْكِتَابِ وَكَانَ ثِقَةً. وَمُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ الْكُدَيْمِيُّ كَمَا قَالَهُ الْخَطِيبُ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: مَا رَوَاهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَالذُّهْلِيُّ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْحُفَّاظِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَأْخُوذًا عَنْهُ قَبْلَ

اخْتِلَاطِهِ.

وَمِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَهُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغْوِيُّ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْهُمَا، وَحَدِيثُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَيْضًا بِوَاسِطَةِ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدٍ الدَّارِمِيِّ وَحَجَّاجِ الشَّاعِرِ وَأَبِي دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بْنِ مَعْبَدٍ السِّنْجِيِّ وَعَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ وَهَارُونَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْحَمَّالِ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ أَوْ فِي صَفَرَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَالثَّانِي أَكْثَرُ.

وفَاتُهُ: سَنَةِ ثَلَاثٍ أَوْ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ.

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «محمد بن الفضل السدوسي أبو النعمان البصري: لقبه عارم، ثقة ثبت تغير في آخر عمره، من صغار التاسعة، مات سنة ثلاث أو أربع وعشرين ع».(١)

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**ومن اختلط ممن بعد هؤلاء: أبو قلابة الرقاشي، وأبو أحمد الغِطريفي، وأبو بكر بن مالك القَطِيعي، خَرِفَ حتى لا يدري ما يُقرأ عليه**).

---

(١) انظر: «تقريب التهذيب» (ص: ٥٠٢)، وانظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (١/ ٢٠٨)، «الكنى والأسماء» للإمام مسلم (٢/ ٨٤٥)، «موسوعة أقوال الدارقطني» (٢/ ٦١٤)، «الضعفاء والمتروكون» (٣/ ٩١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٦٥)، «ميزان الاعتدال» (٤/ ٧)، «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/ ٣١١)، «المختلطين» للعلائي (ص: ١١٦)، «الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط» (ص: ٣٣٥)، «تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٠٢)، «لسان الميزان» (٩/ ٤١٤).

▪ **أَبُو قِلاَبَةَ عَبْدُ المَلِكِ بنُ مُحَمَّدٍ الرَّقَاشِيُّ:**

الإِمَامُ، الحَافِظُ، القُدْوَةُ، العَابِدُ، مُحَدِّثُ البَصْرَةِ، وُلِدَ: سَنَةَ تِسْعِيْنَ وَمائَةٍ.

وَسَمِعَ فِي حَدَاثَتِهِ مِنْ: يَزِيْدَ بنِ هَارُوْنَ، وَرَوْحِ بنِ عُبَادَةَ، وَأَبِي عَامِرٍ العَقَدِيِّ، وَعَبْدِ اللهِ بنِ بَكْرٍ السَّهْمِيِّ، ...وغيرهم، وَكَانَ أَحَدُ الأَذْكِيَاءِ المَذْكُوْرِيْنَ.

قال مسلمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «الصلة»: كان راوية للحديث، متقنا ثقة، يحفظ حديث شعبة كما يحفظ السورة من القرآن، وسمعت ابن الأعرابي يقول: كان أبو قلابة يملي حديث شعبة على الأبواب من حفظه، ويأتي قوم آخرون فيملي عليهم حديث شعبة على الشيوخ، وما رأيت أحفظ منه، وكان من الثقات، وكان قد حدث بسامراء وبغداد فما بدل من حديثه شيئًا، وكان إذا قال: أبنا أو حدثنا أو عن لم يُحَل عن ذلك.

وأنكر عليه بعض أصحاب الحديث حديثا حدثه عن أبي زيد الهروي عن شعبة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - «**صَلَّى حتى تَوَرَّمَتْ قدماه**»، فقالوا: أخطأ فيه، أو أخطأ أبو زيد فيه.

قال أبو سعيد - يعني ابن الأعرابي -: «فقدم علينا رجلٌ من ولاء خالد ابن أسيد من الشام، يكنى: أبا خالد، واسمه عبد العزيز بن معاوية، فحدثنا به عن أبي زيد الهروي عن شعبة عن الأعمش كما حدث أبو قلابة، قال: فجاء معه على حديثه»، وقال ابن عساكر: أبو قلابة لقب.

وفي «سؤالات الحاكم «للدارقطني: قيل لنا: إنه كان مجاب الدعوة،

صدوق كثير الخطأ في الأسانيد، لا يحتج بما ينفرد به، بلغني عن شيخنا أبي القاسم ابن بنت منيع أنه قال: عندي عن أبي قلابة عشرة أجزاء، ما منها حديث يَسْلَم إما في الإسناد وإما في المتن، كان يحدث من حفظه؛ فكثرت الأوهام فيه.

وَقَالَ أَحْمَدُ بنُ كَامِلٍ القَاضِي: يُقَالُ: إِنَّهُ حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ بِسِتِّيْنَ أَلْفَ حَدِيْثٍ.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الآجُرِّيُّ: سَأَلْتُ أَبَا دَاوُدَ عَنْهُ، فَقَالَ: أَمِيْنٌ مأَمُوْنٌ، كَتَبْتُ عَنْهُ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بنُ جَرِيْرٍ الطَّبَرِيُّ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْفَظَ مِنْ أَبِي قِلاَبَةَ الرَّقَاشِيِّ».

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومنهم أبو قلابة الرقاشي: عبد الملك بن محمد.

كان ابن خزيمة يقول: (ثنا) أبو قلابة بالبصرة قبل أن يختلط ويَخْرج إلى بغداد».

قلت-أي ابن رجب-: وهو مع هذا كثير الوهم قبل اختلاطه -أيضًا-».

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك الرقاشي بفتح الراء وتخفيف القاف ثم معجمة، أبو قلابة البصري، يكنى أبا محمد، وأبو قلابة لقب، صدوق يخطئ، تغير حفظه لما سكن بغداد من الحادية عشرة، مات سنة ست وسبعين ومائتين، وله ست وثمانون سنة ق».

وقال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «(الرَّقَاشِيِّ) بِفَتْحِ الرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ الْقَافِ الْمَفْتُوحَةِ ثُمَّ شِينٍ مُعْجَمَةٍ وَتَشْدِيدِ يَاءِ النِّسْبَةِ، نِسْبَةً إِلَى امْرَأَةٍ اسْمُهَا رَقَاشُ ابْنَةُ قَيْسٍ، (أَبِي قِلَابَةَ) بِكَسْرِ الْقَافِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ ثُمَّ مُوَحَّدَةٍ ثُمَّ هَاءِ تَأْنِيثٍ، وَيُكَنَّى أَيْضًا أَبَا مُحَمَّدٍ لَكِنَّهَا أَغْلَبُ، وَاسْمُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُسْلِمٍ الْبَصْرِيُّ الْحَافِظُ، رَوَى عَنْهُ مِنْ أَصْحَابِ الْكُتُبِ السِّتَّةِ ابْنُ مَاجَهْ، وَمِنْ غَيْرِهِمْ خَلْقٌ، مِنْهُمُ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَهُوَ الَّذِي وَصَفَهُ بِالِاخْتِلَاطِ، فَقَالَ: ثَنَا أَبُو قِلَابَةَ بِالْبَصْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِطَ وَيَخْرُجَ إِلَى بَغْدَادَ. انْتَهَى.

وَمِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ أَخِيرًا بِبَغْدَادَ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ السَّمَّاكُ وَأَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا، فَعَلَى قَوْلِ ابْنِ خُزَيْمَةَ سَمَاعُهُمْ مِنْهُ بَعْدَ الِاخْتِلَاطِ.

وَفَاتُهُ: سَنَةَ سِتٍّ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ».(١)

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل» (: ٥ / ٣٦٩ – ٣٧٠)، «تاريخ بغداد» (١٠ / ٤٢٥)، «طبقات الحنابلة» (١ / ٢١٦)، «المنتظم» (٥ / ١٠٢ – ١٠٣)، «تهذيب الكمال» (٨٦٣)، «إكمال تهذيب الكمال» (٨/ ٣٤٣)، «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ١٧٧)، «تذهيب التهذيب» (٢ / ٢٥٣ – ٢٥٤)، «تذكرة الحفاظ» (٢ / ٥٨٠)، «ميزان الاعتدال» (٢ / ٦٦٣ – ٦٦٤)، «العبر» (٢ / ٥٦ – ٥٧)، «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٥١)، «تهذيب التهذيب» (٦ / ٤١٩ – ٤٢١)، «تقريب التهذيب» (ص: ٣٦٥)، «طبقات الحفاظ» (٢٥٨)، «خلاصة تذهيب الكمال» (٢٤٥)، «شذرات الذهب» (٢ / ١٧٠)، فتح المغيث» (٤/ ٣٧٣).

▪ **محمد بن أحمد بن الحسين بن القاسم بن السَّريّ بن الغطريف بن الْجَهْم، أبو أحمد الغطريفي الْجُرْجاني الرَّباطيّ:**

الإِمَامُ، الحَافِظُ، المُجَوِّدُ، الرَّحَّالُ، مُسْنِدُ وَقْتِهِ، وُلِدَ: سَنَةَ بِضْعٍ وَثَمَانِيْنَ وَمائَتَيْنِ.

وَكَانَ وَالِدُهُ نَيْسَابُورِيًّا، سَكَنَ رباطَ دِهِسْتَانَ، وَصَارَ مُقَدَّمَ المُرَابطينَ، فَوُلِدَ لَهُ أَبُو أَحْمَدَ، ثُمَّ نَشَأَ بجُرْجَانَ، وَاسْتقلَّ بِهَا.

حَدَّثَ عَنْهُ: رفيقُهُ الإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ الإِسْمَاعِيْلِيُّ فِي تَوَالِيفِهِ أَكْثَرَ مِنْ مائَةِ حَدِيْثٍ، فمرَّةً يَقُوْلُ فِيْهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ العَبْدِيُّ، وَمرَّةً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَبِي حَامِدٍ الثَّغْرِيُّ، وَمرَّةً: النَّيْسَابُوْرِيُّ، وَمرَّةً: العَبْقَسِيُّ يُدَلِّسُهُ لِكَوْنِهِ باقيًا عِنْدَهُ بِالبَلَدِ.(١)

قال الجرجاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّث عنه أبو بكر الإسماعيلي في «الصحيح» وغيره أكثر من عشرين حديثًا، وقد أنكروا على أبي أحمد الغطريفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث روى حديث مالك عن الزهري عن أنس عن أبي بكر أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أهدى جملا لأبي جهل، وكان يذكر أن ابن صاعد وابن مظاهر أفاده عن الصوفي هذا الحديث، ولا يبعد أن يكون قد سمع، إلا أنه لم يُخرج أصله، وقد حدَّث غير واحدٍ من المتقدمين والمتأخرين بهذا الحديث عن الصوفي، وأنكروا عليه أيضا أنه حدث بمسند إسحاق بن راهوية من غير أصله الذي سمع فيه.

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٥٤).

وسمعت أبا عمرو الرزجاهي يقول: سماع أبي أحمد الفطريفي في جميع كتاب ابن شيروية، وكان له عن أبي خليفة وعن مشايخ أهل بغداد والبصرة أصول جياد بخطه وبحط غيره، سماعه فيها، وتفرد أبو أحمد الغطريفي عن أبي العباس سريج بأحاديث لا أعلم روى عنه غيره».(١)

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (مَعَ الْغِطْرِيفِ) بِكَسْرِ الْمُعْجَمَةِ وَإِسْكَانِ الْمُهْمَلَةِ ثُمَّ رَاءٍ مَكْسُورَةٍ، بَعْدَهَا مُثَنَّاةٌ تَحْتَانِيَّةٌ ثُمَّ فَاءٌ، نِسْبَةً لِجَدِّ جَدِّهِ، وَهُوَ الثِّقَةُ الثَّبَتُ أَحَدُ أَكَابِرَ الْحُفَّاظِ فِي وَقْتِهِ، أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنَ الْغِطْرِيفِ بْنَ الْجَهْمِ الرِّبَاطِيُّ الْغِطْرِيفِيُّ الْجُرْجَانِيُّ الْعَبْدِيُّ، مُصَنِّفُ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى الْبُخَارِيِّ وَالْأَبْوَابِ، وَصَاحِبُ الْجُزْءِ الْعَالِي، وَشَيْخُ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ الطَّبَرِيِّ.

وَكَذَا صَرَّحَ بِهِ فِي أَوَّلِهِمَا الْحَاكِمُ فَقَالَ: إِنَّهُ مَرِضَ فِي الْآخِرِ وَتَغَيَّرَ بِزَوَالِ عَقْلِهِ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَعَاشَ بَعْدُ ثَلَاثَ سِنِينَ، وَقَصَدْتُهُ فِيهَا فَوَجَدْتُهُ لَا يَعْقِلُ، وَكُلُّ مَنْ أَخَذَ عَنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَلِقِلَّةِ مُبَالَاتِهِ بِالدِّينِ، وَمَاتَ فِي جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ. انْتَهَى.

وَعَلَى هَذَا فَمُدَّةُ اخْتِلَاطِهِ - كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي (التَّقْيِيدِ) - سَنَتَانِ وَنِصْفُ سَنَةٍ تَنْقُصُ أَيَّامًا، وَتَجَوَّزَ الذَّهَبِيُّ فَقَالَ فِي (الْعِبَرِ)، وَتَبِعَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الشَّرْحِ: اخْتَلَطَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثَةِ أَعْوَامٍ؛ فَتَجَنَّبُوهُ. بَلْ صَرَّحَ فِي (الْمِيزَانِ) بِقَوْلِهِ: مَا عَرَفْتُ أَحَدًا سَمِعَ مِنْهُ فِي أَيَّامِ عَدَمِ عَقْلِهِ.

---

(١) انظر: «تاريخ جرجان» (٣٨٧).

وَكَذَا قَالَ فِي (تَارِيخِ الإِسْلَامِ): وَمَا أَعْتَقِدُ أَنَّهُمْ سَمِعُوا مِنْهُ إِلَّا فِي صِحَّةِ عَقْلِهِ، فَإِنَّ مَنْ لَا يَعْقِلُ كَيْفَ يُسْمَعُ عَلَيْهِ؟! وَهُوَ مُتَعَقَّبٌ بِكَلَامِ الْحَاكِمِ عَلَى أَنَّ الْحَاكِمَ لَيَّنَهُ، بِخِلَافِ هَذَا؛ فَإِنَّهُ قَالَ: عَقَدْتُ لَهُ مَجْلِسَ التَّحْدِيثِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ، وَدَخَلْتُ بَيْتَ كُتُبِ جَدِّهِ، وَأَخْرَجْتُ لَهُ مِائَتَيْنِ وَخَمْسِينَ جُزْءًا مِنْ سَمَاعَاتِهِ الصَّحِيحَةِ، وَانْتَقَيْتُ لَهُ عَشَرَةَ أَجْزَاءٍ، وَقُلْتُ: دَعِ الْأُصُولَ عِنْدِي صِيَانَةً لَهَا. فَأَخَذَهَا وَفَرَّقَهَا عَلَى النَّاسِ، وَذَهَبْتُ وَمَدَّ يَدَهُ إِلَى كُتُبِ غَيْرِهِ فَقَرَأَ مِنْهَا، ثُمَّ إِنَّهُ مَرِضَ. . . إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ.

وَأَمَّا ثَانِيهِمَا فَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي التَّقْيِيدِ: لَمْ أَرَ مَنْ ذَكَرَهُ فِيمَنِ اخْتَلَطَ إِلَّا أَبَا عَلِيٍّ الْمَذْكُورَ، وَقَدْ تَرْجَمَهُ حَمْزَةُ السَّهْمِيُّ فِي تَارِيخِ جُرْجَانَ، فَلَمْ يَذْكُرْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ أَعْرَفُ بِهِ ؛ فَإِنَّهُ مِنْ شُيُوخِهِ، وَيَشْهَدُ لَهُ رِوَايَةُ رَفِيقِهِ الْحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيِّ عَنْهُ فِي صَحِيحِهِ لِأَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ حَدِيثٍ، لَكِنَّهُ يُدَلِّسُهُ، فَمَرَّةً يَقُولُ: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْعَبْدِيُّ، وَمَرَّةً: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَامِدٍ النَّيْسَابُورِيُّ وَالْعَبْقَسِيُّ وَالثَّغْرِيُّ، لَكِنْ لَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ تَغَيُّرُهُ - إِنْ صَحَّ - بَعْدَ أَخْذِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ عَنْهُ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ فِي رَجَبٍ سَنَةَ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَثَمَّ آخَرُ يُوَافِقُ الْغِطْرِيفِيَّ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ وَبَلَدِهِ، وَيُقَارِبُهُ فِي اسْمِ الْجَدِّ، وَهُمَا مُتَعَاصِرَانِ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بِالتَّكْبِيرِ الْجُرْجَانِيُّ، وَهُوَ مِمَّنْ ذَكَرَ الْحَاكِمُ أَنَّهُ تَغَيَّرَ وَاخْتَلَطَ، فَيَحْتَمِلُ أَنِ اشْتَبَهَ بِالْغِطْرِيفِيِّ.

توفي: سنة سبع وسبعين وثلاثمائة».(١)

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٣٨٤ ـ٣٨٥)، وانظر: «التقييد لمعرفة رواة السنن =

■ **أَحْمَد بْن جعفر بْن حمدان بْن مالك بْن شبيب بْن عَبْد الله أَبُو بَكْر القَطِيعي:**

حدَّث عن: محَمَّد بنيونس الكديمي، وإبراهيم الحربيّ، وأحْمَد بن علي الأبار، وعبد الله بن أحْمَد -وهو راويته- وأبو شعيب الحراني، وطائفة كثيرة.

وعنه: أبو الحسن الدَّارقُطْنِي وابن شاهين، والحاكم، وابن شَاذَان، والبرقاني، وأبو نعيم، وابن أبي الفوارس، وخلق آخرهم: أبو محَمَّد الجوهري.

قال الدَّارقُطْنِي: ثقة زاهد، قديمًا سمعت أنّه مجاب الدّعوة.

وقال الحاكم: ثقة مأمون. وصحح حديثه في «مستدركه»، وقال ابن نقطة: كان ثقة.

وقال محَمَّد بن أبي الفوارس: كان مستورًا صاحب سُنَّة، ولم يكن في الحديث بذاك، له في بعض المسند أصول فيها نظر، ذكر أنّه كتبها بعد الغرق.

وسئل البرقاني عنه فقال: كان شَيْخا صالحًا، وكان لأبيه اتصال ببعض السلاطين، فقُرِئ لابن ذلك السلطان على عبد الله بن أحْمَد «المسند»، وحضر ابن مالك سماعه، ثمّ غرقت قطعة من كتبه بعد ذلك، فنسخها من

= والمسانيد» (ص: ٤٧)، «الأنساب» (٩/ ١٥٩)، «الوافي بالوفيات» (٢/ ٨٤)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٧١)، «طبقات الحفاظ» (ص/ ٣٨٨،) «شذرات الذهب» (٣/ ٩٠)، «تاريخ الإسلام» (٨/ ٤٤٣)، «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٥١)، «لسان الميزان» (٥/ ٣٥).

كتاب، ذكروا أنّه لم يكن سماعه فيه، فغمزوه لأجل ذلك، وإلا فهو ثقة.

وقال أيضًا: كنت شديد التنفير عن حاله، حتّى ثبت عندي أنّه صدوق لا يُشَكّ في سماعه، وإنّما كان فيه بَلَه، فلما غرقت القطيعة بالماء الأسود؛ غرق شيء من كتبه، فَنَسَخَ بَدَلَ ما غَرِقَ من كتابٍ لم يكن فيه سماعه، ولما اجتمعت مع الحاكم ابن البَيِّع بنيسابور ذكرته له ولينته، فأنكر عليَّ، وقال: ذلك شَيْخي، وحَسَّن حاله، أو كما قال.

قال الذَّهَبِي: قلت: كان الحاكم قد رحل سَنَة سبع وستين ثاني مرّة، وسمع «المسند» من القطيعي، واحتج به في «الصحيح».

وقال الخَطِيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان كثير الحديث، وكان بعض كتبه غرق، فاستحدث نسخها من كتاب لم يكن فيه سماعه، فغمزه النَّاس، إِلَّا أنَّا لم نر أحدًا امتنع من الرِّواية عنه، ولا ترك الاحتجاج به، وقد روى عنه من المتقدمين الدارقطني، وابن شاهين، وقال ابن كثير: كان ثقة كثير الحديث، ولم يمتنع أحد من الرِّواية عنه، ولا التفتوا إلى ما شَغَّب به بعضهم من الكلام فيه؛ بسبب غرق بعض كتبه حين غرقت القطيعة بالماء الأسود، فاسْتَحْدَث بعضها من نسخ اخر، وهذا ليس بشيء؛ لأنّها قد تكون معارَضَةً على كتبه الّتي غرقت، والله أعلم.

وقال الخَطِيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حُدِّثْتُ عن أبي الحسن بن الفرات قال: كان ابن مالك القطيعي مستورًا صاحب سُنَّة كثير السماع من عبد الله بن أحْمَد وغيره، إِلَّا أنّه خلَّط في آخر عمره، وكف بصره، وخرف، حتّى كان لا يعرف شيئًا ممّا يقرأ عليه. وقد أنكر الذَّهَبِي هذا على ابن الفرات، وقال: هذا غلو

وإسراف، وقد كان أبو بكر أسند أهل زمانه.(١)

وقال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اختل في آخر عمره وخرف حتّى كان لا يعرف شيئًا ممّا يقرأ عليه».(٢)

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «في ثبوت هذا عن القطيعي نظر، وهذا القول تبع فيه المصنف مقالة حُكيت عن أبي الحسن بن الفرات لم يثبت إسنادها إليه، ذكرها الخَطِيب في «التَّاريخ» فقال: حُدِّثت عن أبي الحسن بن الفرات ... وعلى تقدير ثبوت ما ذكره ابن الفرات من التغير؛ وتبعه المصنف، فيمن سمع منه في الصِّحَّة الدَّارقُطْنِي، وابن شاهين، والحاكم، والبرقاني، وأبو نعيم، وأبو علي بن المذهب راوي المسند عنه، فإنّه سمعه عليه في سَنَة ستّ وستين والله أعلم».(٣)

وقال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والحكاية الّتي حكاها ابن الصلاح عن ابن الفرات قد ذكرها الخَطِيب في «تاريخه» عنه، والعجب من الذَّهَبِي يردّ قول ابن الفرات ثمّ يقول في آخر ترجمة الحسن بن علي التميمي الراوي عن القطيعي ما سيأتي فليتأمل».(٤)

✍ **قلت**: نصّ كلام الذَّهَبِي المشار إليه هو: «الظّاهر من ابن المذهب أنّه شَيْخ ليس بمتقن، وكذلك شَيْخه ابن مالك، ومن ثمّ وقع في «المسند» أشياء

---

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ١١٦)

(٢) انظر: «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٤٩٩).

(٣) انظر: «التقييد والإيضاح» (ص: ٤٦٥).

(٤) انظر: «لسان الميزان» (١/ ٤١٩).

غير محكمة المتن ولا الإسناد، والله أعلم». (١)

وقال الحافظ ابن حجر أيضًا: «وإنكار الذَّهَبِي على ابن الفرات عجيبٌ؛ فإنّه لم ينفرد بذلك، فقد حكى الخَطِيب في ترجمة أحْمَد بن محَمَّد السيبي يقول: قدمت بَغْدَاد وأبو بكر بن مالك حي، وكان مقصودنا درس الفقه والفرائض، فقال لنا ابن اللبان الفرضي: لا تذهبوا إلى ابن مالك فإنّه قد ضُعِّف واختل، ومنعت ابني السماع منه. قال: فلم نذهب إليه». (٢)

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «(مَعَ الْقَطِيعِي) بِفَتْحِ الْقَافِ وَكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ ثُمَّ مُثَنَّاةٍ تَحْتَانِيَّةٍ بَعْدَهَا عَيْنٌ مُهْمَلَةٌ، نِسْبَةً لِقَطِيعَةِ الدَّقِيقِ بِبَغْدَادَ، أَبِي بَكْرٍ (أَحْمَدَ) بْنِ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ بْنِ مَالِكٍ (الْمَعْرُوفِ) بِالثِّقَةِ بِحَيْثُ قَالَ الْحَاكِمُ: إِنَّهُ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ.

وَقَالَ الْخَطِيبُ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا تَرَكَ الِاحْتِجَاجَ بِهِ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: إِنَّهُ صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ، مَقْبُولٌ، وَهُوَ صَاحِبُ الْأَجْزَاءِ الْقَطِيعِيَّاتِ الْخَمْسَةِ؛ النِّهَايَةِ فِي الْعُلُوِّ لِأَصْحَابِ الْفَخْرِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ فِي مُدَّةِ أَرْبَعِمِائَةِ سَنَةٍ وَنَيِّفٍ أَرْبَعَةِ أَنْفُسٍ لَا غَيْرَ، وَالرَّاوِي لِمُسْنَدِ أَحْمَدَ، وَالزُّهْدِ الْكَبِيرِ لَهُ، الْمُنْفَرِدِ بِهِمَا، فَقَدْ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: إِنَّهُ اخْتَلَّ فِي آخِرِ عُمْرِهِ وَخَرِفَ حَتَّى كَانَ لَا يَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا يُقْرَأُ عَلَيْهِ، وَحَكَاهُ الذَّهَبِيُّ فِي (الْمِيزَانِ) وَقَالَ: ذَكَرَ هَذَا أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الْفُرَاتِ -يَعْنِي كَمَا نَقَلَهُ الْخَطِيبُ عَنْهُ- ثُمَّ قَالَ الذَّهَبِيُّ: وَهَذَا الْقَوْلُ غُلُوٌّ وَإِسْرَافٌ، وَقَدْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ أَسْنَدَ أَهْلِ زَمَانِهِ. انْتَهَى.

---

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٦٧).

(٢) انظر: «لسان الميزان» (١/ ٤١٩).

وَإِنْكَارُهُ عَلَى ابْنِ الْفُرَاتِ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا: عَجِيبٌ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْفَرِدْ بِذَلِكَ، فَقَدْ حَكَى الْخَطِيبُ فِي تَرْجَمَةِ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ السِّيبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمْتُ بَغْدَادَ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ مَالِكٍ حَيٌّ، وَكَانَ مَقْصُودُنَا دَرْسَ الْفِقْهِ وَالْفَرَائِضِ، فَقَالَ لَنَا ابْنُ اللَّبَّانِ الْفَرَضِيُّ: لَا تَذْهَبُوا إِلَى ابْنِ مَالِكٍ؛ فَإِنَّهُ قَدْ ضَعُفَ وَاخْتَلَّ وَمَنَعْتُ ابْنِي السَّمَاعَ مِنْهُ، قَالَ: فَلَمْ نَذْهَبْ إِلَيْهِ. انْتَهَى.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي أَنْكَرَهُ الذَّهَبِيُّ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الْفُرَاتِ قَوْلَهُ: كَانَ لَا يَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا يَقْرَأُ، لَا الِاخْتِلَاطَ؛ وَلَكِنْ قَدْ قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجَمَةِ أَبِي عَلِيِّ بْنِ الْمُذْهِبِ الرَّاوِي عَنِ الْقَطِيعِيِّ - هَذَا مِنَ الْمِيزَانِ أَيْضًا - مَا نَصُّهُ: الظَّاهِرُ مِنَ ابْنِ الْمُذْهِبِ أَنَّهُ شَيْخٌ لَيْسَ بِمُتْقِنٍ، وَكَذَلِكَ شَيْخُهُ ابْنُ مَالِكٍ، وَمِنْ ثَمَّ وَقَعَ فِي الْمُسْنَدِ أَشْيَاءُ غَيْرُ مُحْكَمَةِ الْمَتْنِ وَالْإِسْنَادِ. انْتَهَى، وَبِالْجُمْلَةِ فَسَمَاعُ أَبِي عَلِيٍّ لِلْمُسْنَدِ مِنْهُ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ، كَمَا نَقَلَهُ شَيْخُنَا عَنْ شَيْخِهِ الْمُصَنِّفِ». (١)

■ **الدَّبَرِيُّ، أَبُو يَعْقُوبَ: إِسْحَاقُ بنُ إِبْرَاهِيْم بنِ عَبَّادٍ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الشَّيْخُ، العَالِم، المُسْنِد، الصَّدُوْق، رَاوِيَة عَبْد الرَّزَّاقِ، سَمِعَ تَصَانِيْفه مِنْهُ فِي سَنَة عَشْر وَمائَتَيْنِ بَاعْتِنَاء أَبِيه بِهِ، وَكَانَ حدثًا، فَإِن مَوْلِده - عَلَى مَا ذَكَرَهُ

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٣٩١)، و«أسئلة السلمي» (١٤)، «المستدرك» (١/ ٤٧)، (٤/ ٤)، «المتفق والمفترق» (١/ ١٩١)، «المُعْجَم في مشتبه أسامي المحدِّثين» (٧٠)، «الإكمال» (٧/ ١٥٠)، «الأنساب» المتفقة» (٢١٠)، «طبقات الحنابلة» (٣/ ١٢)، «الأنساب» (٤/ ٥٠٧)، «المنتَظِم» (١٤/ ٢٦٠)، «مناقب أحْمَد» (٦١٧)، «المختلطين» للعلّائي (٣)، «تاريخ الإسلام» (٢٦/ ٣٨٩)، «النُّبَلاء» (١٣/ ٥٢٤)، (١٦/ ٢١٠)، «الميزان» (١/ ٨٧)، «الاغتباط» (٤)، وغيرها.

الخَلِيْلِيّ – فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَتِسْعِيْنَ وَمِئَة، وَسَمَاعه صَحِيْحٌ.

وَأَلَّف القَاضِي أَبُو عَبْدِ اللهِ بنِ مفرج كِتَابًا فِي الحُرُوْف الَّتِي أَخْطَأَ فِيْهَا الدَّبرِي، وَصحف فِي (جَامع) عَبْد الرَّزَّاقِ.

حدث عن: عبد الرزاق، وهو راويته، سمع تصانيفه منه سنة عشر ومائتين باعتناء أبيه به، وكان حَدَثًا وقت إذْ، فإن مولده سنة خمس وتسعين وسماعه منه صحيح.

وعنه: أبو القاسم الطبراني، وأكثر عنه في «معاجمه»، وأبو عوانة الإسفرائيني.(١)

قال ابن عدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اسْتُصْغِر في عبد الرزاق، أَحْضَره أبوه عنده وهو صغير جدًّا، فكان يقول: قرأنا على عبد الرزاق، أي قرأ غيره، وحضر صغيرًا، وحدث عنه بحديث منكر».(٢)

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قلت: ساق له حديثًا واحدًا من طريق أنعم الإِفْرِيْقِيّ يُحْتَمَلُ مِثْلُهُ، فأين الأحاديث التي ادعى أنها له مناكير، والدبري صدوق محتج به في الصحيح، سمع كتبًا فأداها كما سمعها. وقال الدارقطني: صدوق، وما رأيت فيه خلافًا، وإنما قيل: لم يكن من رجال هذا الشأن، قيل له: يدخل في الصحيح، قال: إي والله».(٣)

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٤١٦).

(٢) انظر: «الكامل» (١/ ٣٣٨)،

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٤١٧).

وقال مسلمة بن قاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا بأس به، وكان العقيلي يصحح روايته، وأدخله في الصحيح الذي أَلَّفَهُ».(١)

وقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما كان الرجل صاحب حديث، إنما أسمعه أبوه واعتنَيَ به، لكن روى عن عبد الرزاق أحاديث منكرة، فوقع التردد فيها: هل هي منه، فانفرد بها عنه، أو هي معروفة مما تفرد به عبد الرزاق؟».(٢)

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال ابن الصلاح في نوع المختلطين من علوم الحديث: ذكر أحمد أن عبد الرزاق عمي فكان يلقن فيتلقن فسماع من سمع منه بعدما عمي لا شيء.

قال ابن الصلاح: وقد وجدت فيما روى الدَّبَرِيّ، عَن عَبد الرزاق أحاديث أستنكرها جدا فأحلت أمرها على الدَّبَرِيّ لأن سماعه منه متأخر جدا والمناكير التي تقع في حديث الدَّبَرِيّ إنما سببها أنه سمع من عبد الرزاق بعد اختلاطه فما يوجد من حديث الدَّبَرِيّ، عَن عَبد الرزاق في مصنفات عبد الرزاق فلا يلحق الدَّبَرِيّ منه تبعة إلا إن صحف أو حرف وإنما الكلام في الأحاديث التي عنده في غير التصانيف فهي التي فيها المناكير وذلك لأجل سماعه منه في حالة الاختلاط والله أعلم».(٣)

قال البلقيني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قلت: وعلى هذا يُحملُ قولُ «عباس بن عبد العظيم «لما رجع من صنعاء: «والله لقد تجشمتُ إلى عبد الرزاق، وإنه

---

(١) انظر: «لسان الميزان» (٢/ ٣٨).

(٢) انظر: «الميزان» (١/ ١٨١).

(٣) انظر: «لسان الميزان» (٢/ ٣٨).

لكذاب، والواقدي أصدق منه.

قلت: وقد وجدتُ فيما رُوِي عن الطبراني عن إسحاق بن إبراهيم الدَبري عن عبد الرزاق، أحاديثَ استنكرتُها جدًّا، فأحلتُ أمرَها على ذلك، فإن سماعَ الدبري منه متأخر جدًّا».[١]

مات سنة ثلاث وثمانين ومائتين، وقيل: أربع وثمانين، وقيل: خمس وثمانين، وقيل: سبع وثمانين، قال الحافظ: وهو الأشهر».[٢]

❁ ❁ ❁

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح» (ص: ٦٦٣).

(٢) انظر: «مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح» (ص: ٦٦٣)، و«أسئلة الحاكم» (٦٢)، «مقدمة ابن الصلاح» (١٩٦)، «تاريخ ابن زبر» (٢/ ٦١١)، «الميزان» (١/ ١٨١)، «الضعيفة» (١٠/ ٥٤٨ / ٤٩٠٣)، «معجم أسامي الرواة» (١/ ١٧٠ / ١٧١).



النَّوعُ الثَّالِثُ وَالسِّتُّونَ: مَعرِفَةُ الطَّبَقَاتِ

❖ قال الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى-: (وَذَلِكَ أَمرٌ اِصطِلَاحِيٌّ، فَمِن النَّاسِ مَن يَرَى الصَّحَابَةَ كُلَّهُم طَبَقَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ التَّابِعُونَ بَعدَهُم أخرى، ثم من بعدهم كَذَلِكَ، وَقد يُستَشهد عَلَى هَذَا بِقَولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «خَيرُ القُرُونِ قَرنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم» فَذَكَرَ بَعدَ قَرنِهِ قَرنَينِ أَو ثَلَاثَةً، وَمِن النَّاسِ مَن يُقَسِّمُ الصَّحَابَةَ إِلَى طَبَقَاتٍ، وَكَذَلِكَ التَّابِعِينَ فَمَن بَعدَهُم.

وَمِنهُم مَن يَجعَلُ كُلَّ قَرنٍ أَربَعِينَ سَنَةً، وَمِن أَجَلِّ الكُتُبِ فِي هَذَا: طَبَقَاتُ مُحَمَّدِ بنِ سَعدٍ كَاتِبِ الوَاقِدِيِّ، وَكَذَلِكَ كِتَابُ التَّارِيخِ لِشَيخِنَا العَلَّامَةِ أَبِي عَبدِ اللهِ الذَّهَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَهُ كِتَابُ طَبَقَاتِ الحُفَّاظِ، مُفِيدٌ أَيضًا جدًّا).

[الشرح]

• قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وذلك أَمْرٌ اصطلاحي، فمن الناس من يرى الصحابةَ كلَّهم طبقةً واحدةً، ثم التابعون بَعْدهم أخرى، ثم مَن بعدهم كذلك، وقد يُستشهَدُ على هذا بقوله** عَلَيْهِ السَّلَامُ: **«خير القرون قَرني، ثم الذين يَلُونهم، ثم الذين يَلُونهم» فذكَر بعد قَرْنِهِ قرنين أو ثلاثة.**

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالطَّبَقَةُ فِي اللُّغَةِ: عِبَارَةٌ عَنِ الْقَوْمِ الْمُتَشَابِهِينَ، وَعِنْدَ هَذَا فَرُبَّ شَخْصَيْنِ يَكُونَانِ مِنْ طَبَقَةٍ وَاحِدَةٍ لِتَشَابُهِهِمَا

بِالنِّسْبَةِ إِلَى جِهَةٍ، وَمِنْ طَبَقَتَيْنِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى لَا يَتَشَابَهَانِ فِيهَا، فَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَصَاغِرِ الصَّحَابَةِ مَعَ الْعَشَرَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ مِنْ طَبَقَةٍ وَاحِدَةٍ، إِذَا نَظَرْنَا إِلَى تَشَابُهِهِمْ فِي أَصْلِ صِفَةِ الصُّحْبَةِ، وَعَلَى هَذَا فَالصَّحَابَةُ بِأَسْرِهِمْ طَبَقَةٌ أُولَى، وَالتَّابِعُونَ طَبَقَةٌ ثَانِيَةٌ، وَأَتْبَاعُ التَّابِعِينَ ثَالِثَةٌ، وَهَلُمَّ جَرًّا.

وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى تَفَاوُتِ الصَّحَابَةِ فِي سَوَابِقِهِمْ وَمَرَاتِبِهِمْ؛ كَانُوا - عَلَى مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ - بِضْعَ عَشْرَةَ طَبَقَةً، وَلَا يَكُونُ عِنْدَ هَذَا أَنَسٌ وَغَيْرُهُ مِنْ أَصَاغِرِ الصَّحَابَةِ مِنْ طَبَقَةِ الْعَشَرَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ، بَلْ دُونَهُمْ بِطَبَقَاتٍ.

وَالْبَاحِثُ النَّاظِرُ فِي هَذَا الْفَنِّ يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمَوَالِيدِ وَالْوَفَيَاتِ، وَمَنْ أَخَذُوا عَنْهُ وَمَنْ أَخَذَ عَنْهُمْ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَاللهُ أَعْلَمُ».(١)

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لغةً: القومُ المتشابهونَ، وأما في الاصطلاحِ فالمرادُ: المتشابهُ في الأسنانِ، والإسنادِ، وربَّما اكتفوا بالمتشابهِ في الإسنادِ... ثم ذكر ما سبق، ثم قال: وبسببِ الجهلِ بمعرفةِ الطبقاتِ غَلِطَ غيرُ واحدٍ منَ المصنفينَ، فربَّما ظنَّ راويًا راويًا آخرَ غيرَهُ، وربَّما أدخلَ راويًا في غيرِ طبقتِهِ، وقدْ تقدَّمَ لذلكَ أمثلةٌ في أواخرِ معرفةِ التابعينَ».(٢)

وانظر ما قاله السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٣).

---

(١) انظر: «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٣٩٩)، و«التقريب والتيسير» (ص: ١٢١).

(٢) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٤٣)، «الشذا الفياح» (٢/ ٧٨١).

(٣) انظر: «تدريب الراوي» (٢/ ٩٠٩).

مسألة: ما فائدة دراسة هذا النوع من أنواع علوم الحديث؟

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفائدته: الأمْنُ مِن تَداخُلِ المُشتَبِهينَ، وإمكانُ الاطِّلاعِ على تبيين المدلِّسين، والوقوفُ على حَقيقةِ المُرادِ مِن العَنْعَنَةِ، والطَّبَقَةُ في اصْطِلاحِهِم: عبارةٌ عنْ جماعةٍ اشْتَركوا في السِّنِّ ولقاءِ المشايخِ».(١)

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد يكونُ الشَّخصُ الواحِدُ مِن طبَقَتَيْنِ باعْتِبارينِ، كأَنَسِ بنِ مالكٍ ـ رَضِي الله عَنهُ ـ فإنه من حيثُ ثبوتُ صحبتِهِ للنبيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- يُعَدُّ في طبقةِ العشرةِ، مثلًا، ومِن حيثُ صِغَرُ السِّنِّ يُعَدُّ في طبقةٍ بعدَهُم، فمَنْ نَظَرَ إلى الصَّحابةِ باعْتِبارِ الصُّحبَةِ؛ جَعَلَ الجميعَ طبقةً واحِدَةً، كما صَنَعَ ابنُ حِبّان، وغيرُه، ومَنْ نَظَرَ إليهِم باعتبارِ قدرٍ زائدٍ، كالسَّبْقِ إلى الإسلامِ، أَو شهودِ المَشاهِدِ الفاضِلَةِ؛ جعَلهم طبقاتٍ، وإلى ذلك جَنَح صاحِبُ «الطَّبقاتِ» أَبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ سعدٍ البَغداديُّ، وكتابُه أجمعُ ما جُمِعَ في ذلك.

وكذلك مَن جاءَ بعدَ الصَّحابةِ، وهُم التَّابعونَ: مَن نَظَرَ إليهِم باعتبارِ الأخذِ عن بعضِ الصحابةِ؛ فقد جعَل الجميعَ طبقةً واحِدَةً، كما صَنَعَ ابنُ حبان، أيضًا، ومَن نَظر إليهِم باعتبارِ اللِّقاءِ؛ قسَّمهم، كما فعَلَ محمَّدُ بنُ سعدٍ، ولكلٍ منهُما وجْهٌ».(٢)

---

(١) انظر: «نزهة النظر» (ص: ١٦٩).

(٢) انظر: «نزهة النظر» (ص: ١٦٩).

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وقد يُستشهَدُ على هذا بقوله** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**خير القرون قَرني، ثم الذين يَلُونهم، ثم الذين يَلُونهم**»(١)، **فذكَر بعد قَرْنِهِ قرنين أو ثلاثة**).

قال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فَخَيْرُ النَّاسِ قَرْنًا بَعْدَ الصَّحَابَةِ: مَنْ شَافَهَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ وَحَفِظَ عَنْهُمُ الدِّينَ وَالسُّنَنَ، وَهُمْ قَدْ شَهِدُوا الْوَحْيَ وَالتَّنْزِيلَ؛ فَمِنَ الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنَ التَّابِعِينَ، وَهُمْ قَوْمٌ لَحِقُوا الْعَشَرَةَ الَّذِينَ شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ بِالْجَنَّةِ، وَيَعُدُّهُمْ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَمِنْهُمْ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ، وَقَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَأَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ، وَقَيْسُ بْنُ عَبَّادٍ، وَأَبُو سَاسَانَ حُضَيْنُ بْنُ الْمُنْذِرِ، وَأَبُو وَائِلٍ شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ، وَأَبُو رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، وَالطَّبَقَةُ الثَّانِيَةُ مِنَ التَّابِعِينَ: الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ قَيْسٍ، وَمَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ وَغَيْرُهُمْ مِنْ هَذِهِ الطَّبَقَةِ، وَالطَّبَقَةُ الثَّالِثَةُ مِنَ

---

(١) (**متفق عليه**)؛ أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٦٥٢)، ومسلم في «صحيحه» (٢٥٣٣) عَنْ عَبْدِ اللهِ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعلى آله وَسَلَّمَ - قَالَ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ».

وأخرجه الترمذي في «سننه» (٢١٦٥)، والنسائي في «الكبرى» (٩١٧٥)، وابن ماجه في «سننه» (٢٣٦٣)، وصححه شيخنا الألباني - رحمه الله تعالى - في «السلسلة الصحيحة» (١١١٦) عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ـ رَضِي الله عَنهُ ـ ، قَالَ: خَطَبَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ـ رَضِي الله عَنهُ ـ بِالْجَابِيَةِ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعلى آله وَسَلَّمَ - قَامَ فِينَا مِثْلَ مُقَامِي فِيكُمْ، فَقَالَ: «احْفَظُونِي فِي أَصْحَابِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبُ حَتَّى يَشْهَدَ الرَّجُلُ وَمَا يُسْتَشْهَدُ، وَيَحْلِفَ وَمَا يُسْتَحْلَفُ».

التَّابِعِينَ عَامِرُ بْنُ شَرَاحِيلَ الشَّعْبِيُّ، وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، وَشُرَيْحُ بْنُ الْحَارِثِ، وَأَقْرَانُهُمْ مِنْ هَذِهِ الطَّبَقَةِ، وَهُمْ طَبَقَاتٌ خَمْسَ عَشْرَةَ طَبَقَةً: آخِرُهُمْ مَنْ لَقِيَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَمَنْ لَقِيَ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَمَنْ لَقِيَ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَمَنْ لَقِيَ عَبْدَ اللهِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءٍ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، وَمَنْ لَقِيَ أَبَا أُمَامَةَ الْبَاهِلِيَّ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ».(١)

قال القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقوله: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم**» الحديث، قد تقدم الكلام على هذا قبل، وعقيدة جمهور العلماء: أن من رآه - عليه الصلاة والسلام - وكان في عداد أصحابه؛ فقد حَصَّل فضيلةً لا يدركها أفضلُ كلِّ من يأتي بعده.

واختلف الناس في القرن ما هو؟ وما المراد بقرني هنا؟ فقال المغيرة: قرنه: أصحابه، والذي يليه: أبناؤهم.

والثالث: أبناء أبنائهم، وقال شمر: قرنه: ما بَقِيَتْ نَفْسٌ رَأَتْه، والثاني: ما بقيتْ نفس رأتْ من رآه، ثم كذلك، وقال غير واحد: القرن: كل طبقتين مقترنتين في وقت.

وقيل: ذلك لأهل كل مدة بُعِثَ فيها نبي: طَالَتْ أو قَصُرَتْ. واشتقاقه من الاقتران.

واخْتُلِفَ في لفظ «القرن»، وذكر فيه الحربي الاختلاف من عشر سنين

---

(١) انظر: «معرفة علوم» (ص: ٤٢).

إلى مائة وعشرين، ثم قال: وليس منه شيءٌ واضحٌ، وأرى القرن: كل أمة هَلَكت فَلم يبْق مِنْهَا أحد.

والحسن وغيره يقول: القرن عشر سنين، وقتادة يقول: سبعون، ونحوه عن علي بن أبى طالب وغيرهما يقول: ستون، وعن زرارة بن أوفى: فهو مائة وعشرون سنة، وقيل: ثمانون، وقيل: أربعون، وهو قول النخعي، وحُكِيَ هذان القولان أيضًا عن الحسن، وقيل: مائة سنة، وذكر عن عبد الملك بن عمير، وقال ابن الأعرابي: الْقرن الْوَقْت من الزَّمَان، قال غيره: لأنه يَقْرِن أمةً بأمة.

والثاني: ما بَقِيَتْ نَفْسٌ رأَتْ من رآه، ثم كذلك، وقال غير واحدٍ: القرن: كل طبقتين مقترنتين في وقت». (١)

وقال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ خَيْرَ الْقُرُونِ قَرْنُهُ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ وَالْمُرَادُ أَصْحَابُهُ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ الصَّحِيحَ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ: أَنَّ كُلَّ مُسْلِمٍ رَأَى النَّبِيَّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ وَلَوْ سَاعَةً؛ فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَرِوَايَةُ «خَيْرُ النَّاسِ» عَلَى عُمُومِهَا.

وَالْمُرَادُ مِنْهُ جُمْلَةُ الْقَرْنِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ تَفْضِيلُ الصَّحَابِيِّ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ – صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ– وَلَا أَفْرَادُ النِّسَاءِ عَلَى مَرْيَمَ وَآسِيَةَ وَغَيْرِهِمَا؛ بَلِ الْمُرَادُ جُمْلَةُ الْقَرْنِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ قَرْنٍ بِجُمْلَتِهِ». (٢)

---

(١) انظر: «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٧/ ٥٧٠).

(٢) انظر: شرحه على مسلم» (١٦/ ٨٤)، وانظر: «فتح المغيث بشرح» (٤/ ٣٩٠).

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ومن الناس من يُقسِّم الصحابةَ إلى طبقات، وكذلك التابعين فمن بعدهم، ومنهم من يجعل كل قرنٍ أربعين سنة، ومن أجَلّ الكتب في هذا: طبقات محمد بن سعد «كاتب الواقدي»[1]، وكذلك كتاب «التاريخ» لشيخنا العلامة أبي عبد الله الذهبي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **وله كتاب «طبقات الحفاظ» مُفِيدٌ أيضًا جدًّا).**

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ... يَعْنِي كَمَا فَعَلَ ابْنُ سَعْدٍ فِي الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، حَيْثُ عَدَّدَ الطَّبَقَاتِ فِي كُلٍّ مِنْهُمْ، قَالَ شَيْخُنَا: وَلِكُلٍّ مِنْهُمَا وَجْهٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ - كَمَا قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ - كُلَّ طَبَقَةٍ أَرْبَعِينَ سَنَةً، وَقَدْ يُسْتَشْهَدُ لَهُ بِمَا يُرْوَى أَنَّ رَسُولَ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ قَالَ: «**إِنَّ طَبَقَاتِ أُمَّتِي خَمْسُ طَبَقَاتٍ، كُلُّ طَبَقَةٍ مِنْهَا أَرْبَعُونَ سَنَةً، فَطَبَقَتِي وَطَبَقَةُ أَصْحَابِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ، وَالَّذِي يَلُونَهُمْ إِلَى الثَّمَانِينَ أَهْلُ الْبِرِّ وَالتَّقْوَى، وَالَّذِينَ يَلُونَهُمْ**

---

(١) هو: مُحَمَّدُ بنُ سَعْدِ بنِ مَنِيْعٍ أَبُو عَبْدِ اللهِ البَغْدَادِيُّ.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الحَافِظُ، العَلاَّمَةُ، الحُجَّةُ، أَبُو عَبْدِ اللهِ البَغْدَادِيُّ، كَاتِبُ الوَاقِدِيِّ، وَمُصَنِّفُ: (الطَّبَقَاتِ الكَبِيْرِ) فِي بِضْعَةَ عَشَرَ مُجَلَّدًا، و(الطَّبَقَاتِ الصَّغِيْرِ)، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وُلِدَ: بَعْدَ السِّتِّيْنَ وَمائَةٍ، وَطَلَبَ العِلْمَ فِي صِبَاهُ، وَلَحِقَ الكِبَارَ، وَكَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ العِلْمِ، وَمَنْ نَظَرَ فِي (الطَّبَقَاتِ)، خَضَعَ لِعِلْمِهِ.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تقريب التهذيب» (ص: ٤٨٠): محمد بن سعد ابن منيع الهاشمي مولاهم البصري نزيل بغداد كاتب الواقدي صدوق فاضل من العاشرة مات سنة ثلاثين وهو بن اثنتين وستين د.

وانظر: «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» (ص: ٦٦)، «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٦٦)، «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٣/ ٦٢)، «تاريخ الإسلام» (٥/ ٦٧٢)، «الإصابة» (٨/ ٣٠٠)، «اللسان» (٩/ ١٠٥)، «تقريب التهذيب» (ص: ٤٨٠).

إِلَى الْعِشْرِينَ وَمِائَةٍ أَهْلُ التَّرَاحُمِ وَالتَّوَاصُلِ، وَالَّذِينَ يَلُونَهُمْ إِلَى السِّتِّينَ - يَعْنِي وَمِائَةٍ - أَهْلُ التَّقَاطُعِ وَالتَّدَابُرِ، وَالَّذِينَ يَلُونَهُمْ إِلَى الْمِائَتَيْنِ أَهْلُ الْهَرَجِ وَالْحُرُوبِ».

رَوَاهُ يَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ وَأَبُو مَعْنٍ، وَكِلَاهُمَا فِي ابْنِ مَاجَهْ، وَعَبَّادُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ أَبُو مَعْمَرٍ، كَمَا فِي نُسْخَةِ كَامِلِ بْنِ طَلْحَةَ، وَمِنْ طَرِيقِهِ الدَّيْلَمِيُّ فِي مُسْنَدِهِ، ثَلَاثَتُهُمْ - وَهُمْ ضُعَفَاءُ - عَنْ أَنَسٍ، وَكَذَا لَهُ شَوَاهِدُ، كُلُّهَا ضِعَافٌ، مِنْهَا أَنَّ عَلِيَّ بْنَ حُجْرٍ رَوَاهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُطَهَّرٍ الْفِهْرِيِّ وَلَيْسَ بِعُمْدَةٍ، عَنْ أَبِي الْمُلَيْحِ بْنِ أُسَامَةَ الْهُذَلِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ عَنْبَسَةَ الْقُرَشِيُّ - وَهُوَ تَالِفٌ - عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمَا- نَحْوَهُ، وَإِنَّمَا أَوْرَدْتُهُ لِكَوْنِهِ فِي إِحْدَى السُّنَنِ».(١)

✍ **قلت**: المحدثون يعتنون بمعرفة طبقات الرواة، والطبقات: جمع طبقة، وهم في اللغة: القوم المتشابهون.

وفي اصطلاح العلماء: القوم المتعاصرون في السن والتلقِّي، أو الأخذ عن الشيوخ.

واعتنى العلماء بمعرفة الطبقات، وصنّفوا في ذلك كتبًا كثيرة لأهمية هذا

(١) انظر: «فتح المغيث بشرح» (٤/ ٣٩٠).

✍ **قلت**: والحديث أخرجه أبو بكر الكلاباذي في «بحر الفوائد» (ص: ١٤٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/ ٢٨٤)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٩٦)، وقال شيخنا الألباني - رحمه الله تعالى - «ضعيف الجامع» (٣٦١٣) (ضعيف جدًا).

الأمر؛ وبإتقان هذا الأمر تُعرف العصور التي كان فيها الرواة، فإذا اشتبه رجلٌ برجلٍ في الاسم أو في الكُنية، لكنّ أحدها عالي الطبقة والآخر نازل الطبقة؛ فإن الأمر يلتبس على من لا يعرف الطبقات.

فمعرفة الطبقات تفيد الأمن من اللبس، والوهم الذي يقع فيه الناظر عندما يظن أن العالي هو النازل، أو النازل هو العالي.

ويُستفاد من معرفة الطبقات: معرفة التدليس، والإرسال الخفي، والإرسال الجلي، ولما ذُكر لابن المبارك حديث في الصدقة، قال: من رواه؟ قالوا: فلان، قال: ثقة، عمن؟ قالوا: عن فلان، قال: ثقة عمن؟ قالوا: عن رسول الله ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ فقال: بين فلان ورسول الله ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ مفاوز تنقطع فيها أعناق الإبل(١)!!

فمعرفة الطبقات تفيدنا في معرفة اتصال السند وانقطاعه، سواءً كان الانقطاع جليًّا أو خفيًّا.

وكذلك نستفيد الأمن من الوقوع في الوهم والالتباس، فهناك من الرواة

---

(١) أخرج مسلم في «مقدمة صحيحه» (٣٥) في «باب في أن الإسناد من الدين» عن أبي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عِيسَى الطَّالْقَانِيَّ قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: الْحَدِيثُ الَّذِي جَاءَ «إِنَّ مِنَ الْبِرِّ بَعْدَ الْبِرِّ أَنْ تُصَلِّيَ لأَبَوَيْكَ مَعَ صَلاَتِكَ، وَتَصُومَ لَهُمَا مَعَ صَوْمِكَ»، قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، عَمَّنْ هَذَا؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: هَذَا مِنْ حَدِيثِ شِهَابِ بْنِ خِرَاشٍ، فَقَالَ: ثِقَةٌ، عَمَّنْ قَالَ؟ قلت: عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: ثِقَةٌ، عَمَّنْ قَالَ؟ قلت: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، إِنَّ بَيْنَ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ وَبَيْنَ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- مَفَاوِزَ تَنْقَطِعُ فِيهَا أَعْنَاقُ الْمَطِيِّ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الصَّدَقَةِ اخْتِلاَفٌ.

مَن اسمه عمر بن الخطاب غير الصحابي الجليل أمير المؤمنين.

قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عمر بن الخطاب ستة:

١- منهم: أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرط بن

رزاح بن عدي بن كعب، يكنى أبا حفص ـ رَضِي الله عَنهُ ـ .

٢- وعمر بن الخطاب الكوفي:

حدث عن سفيان بن زياد العصفري روى عنه خالد بن عبد الله الواسطي.

أخبرنا القاضي أبو العلا الواسطي حدثنا محمد بن المظفر حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن الصلت بن دينار الكاتب حدثنا محمد بن خالد بن عبد الله حدثنا أبي حدثنا عمر بن الخطاب -رجل من أهل الكوفة- عن سفيان بن زياد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «**أُعْطِيَتْ أمتي عند المصيبة شيئا لم تُعْطَه أحد من الأمم الماضية، قال يعقوب: يا أسفى على يوسف، ونحن نقول عند المصيبة: إنا لله وإنا إليه راجعون.**

قال محمد بن عمر: عمر بن الخطاب هذا: رجل من أهل الكوفة، من سليم بجيلة، رهط عيسى بن عبد الرحمن البجلي، كان ينزل الكوفة لجام حرير، وانتقل إلى واسط، وسفيان بن زياد رجل من أهل الكوفة.

٣- وعمر بن الخطاب الراسبي البصري:

حدث عن سويد أبي حاتم روى عنه يحيى بن حكيم المقوم.

وساق بسنده...، عن يحيى بن حكيم المقوم حدثنا عمر بن الخطاب الراسبي -وأثنى عليه خيرًا- عن سويد بن حاتم عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- «**من أتاه أخوه متعذرا من ذنب، فلم يقبل منه صادقا كان أو كاذبا؛ لم يَرِدْ عليَّ الحوض**».(١)

وسنده ضعيفٌ؛ الراسبي ضعيفٌ، وقتادةُ لم يصرح بالسماع، والحسن كذلك، ولم يسمع الحسن من أبي هريرة على الصحيح.(٢)

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عمر بن الخطاب بن زكريا الراسبي بمهملة مكسورة بعدها موحدة البصري مقبول من التاسعة ق».(٣)

٤- وعمر بن الخطاب بن جليلة بن زياد بن أبي خالد الإسكندراني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

يكنى أبا الخطاب، يقال: هو مولى كندة؛ حدث عن يعقوب بن عبد الرحمن وضمام بن إسماعيل وزين بن شعيب، وهو رجل معروف، قال ذلك كله أبو سعيد بن يونس المصري فيما ذَكَرَ لنا أحمد بن محمد العتيقي أن علي بن سعيد حدثه عن أبيه، وقال ابن يونس: كتب إلَيَّ ابن أبي مطر،

---

(١) أخرجه الخطيب في «المتفق والمفترق» (٣/ ١٦٠١).

(٢) انظر: «المتفق والمفترق» (٣/ ١٦٠٠).

(٣) انظر: «تقريب التهذيب» (ص: ٧١٧).

قال: توفي أبو الخطاب في ذي القعدة سنة اثنتي وعشرين ومائتين بالإسكندرية.

٥- وعمر بن الخطاب بن خالد بن سويد العنبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

المعروف بابن أبي خيرة، حدث عن أبيه روى عنه محمد بن إسماعيل بن عمر وهو ابن ابنه.

وساق بسنده... عن محمد بن إسماعيل بن عمر بن الخطاب التميمي حدثنا جدي عمر بن الخطاب بن خالد بن سويد العنبري حدثنا أبي حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري حدثني مالك بن أنس عن الزهري عن عبد الله بن محمد بن علي عن أبيه عن علي: «أن النبي -صلى الله عليه وسلم- نهى عن متعة النساء يوم خيبر».

٦- وعمر بن الخطاب السجستاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

حدث عن محمد بن كثير الصنعاني ومحمد بن يوسف الفريابي وسعيد بن أبي مريم وأصبغ بن الفرج المصريين وأبي الوليد الطيالسي روى عنه أبو داود السجستاني وأحمد بن يحيى بن زهير التستري ومحمد بن يونس العصفري والحسن بن حماد القريعي البصري.

وساق بسنده... عن عمر بن الخطاب السجستاني حدثنا محمد بن كثير حدثنا ابن شوذب عن عبد الله بن القاسم قال كان أبو هريرة يمر بنا في السوق، فيقول: أيها الناس، من عرفني؛ فأنا الذي يعرفني، ومن لم يعرفني؛ فأنا أبو هريرة، سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: «**من كذب عليَّ متعمدًا؛ فليتبوأ مقعده من النار**» وسمعت رسول الله -صلى الله عليه

وسلم- «**نهى عن نبيذ الجر**».

أخبرنا محمد بن عبد الواحد الأكبر حدثنا محمد بن العباس قال قرئ علي أبي الحسين بن المنادي وأنا أسمع أن عمر بن الخطاب السجستاني مات بكرمان سنة أربع وستين ومائتين، وكان قد قارب السبعين».(١)

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عمر بن الخطاب السجستاني، بكسر المهملة والجيم وسكون المهملة بعدها مثناة، نزيل الأهواز القشيري بقافٍ ومعجمةٍ مصغرٍ، صدوق من الحادية عشرة، مات في شوال سنة أربع وستين، وقد قارب التسعين د».(٢)

✍ **قلت:** ومن الرواة الفقهاء، من هو أبو هريرة بخلاف الصحابي المعروف:

١- أَبو هُرَيرة مسكين بن دينار التيمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أَبو هُرَيرة مسكين بن دينار التيمي.

رَوَى عَنه: وكيع.(٣)

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مِسْكِينُ بْنُ دِينَارٍ، أَبُو هُرَيْرَةَ التَّيْمِيُّ الشَّقَرِيُّ الْكُوفِيُّ.

عَنْ: مُجَاهِدٍ، وَأَبِي عَمْرٍو نَشِيطٍ الْمُنَبِّهِيِّ.

---

(١) انظر: «المتفق والمفترق» (٣/ ١٦٠٠).

(٢) انظر: «المتفق والمفترق» (٣/ ١٦٠٠).

(٣) انظر: «الكنى والأسماء» (٢/ ٨٨٩).

وَعَنْهُ: وَكِيعٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ التَّيْمِيُّ، وَأَبُو أُسَامَةَ، وَعُبَيْدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْعَطَّارُ.

صَدُوقٌ.(١)

٢- عَرِيفُ بْنُ دِرْهَمٍ، أَبُو هُرَيْرَةَ الْكُوفِيُّ النَّبَّالُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ: أَبو هُرَيرة عريف بن درهم التيمي عن جبلة بن سحيم وزيد بن على.(٢)

قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: عَرِيفُ بْنُ دِرْهَمٍ، أَبُو هُرَيْرَةَ الْكُوفِيُّ النَّبَّالُ.

رَوَى عَنه: مروان الفزارى ويعلى عَنْ: زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَجَبَلَةَ بْنِ سُحَيْمٍ.

وَعَنْهُ: مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، وَوَكِيعٌ، وَأَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: صَالِحُ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ: لَيْسَ بِالْمَتِينِ عِنْدَهُمْ.(٣)

٣- أَبو هُرَيرة عن سوار الشقري رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ: أَبو هُرَيرة عن سوار الشقري.

رَوَى عَنه: أَبو يحيى الحماني.(٤)

---

(١) انظر: «تاريخ الإسلام» (٤/ ٥١٦).

(٢) انظر: «الكنى والأسماء» (٢/ ٨٨٩).

(٣) انظر: «تاريخ الإسلام» (٣/ ٩٢٧).

(٤) انظر: «الكنى والأسماء» (٢/ ٨٨٩).

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أبو هريرة، عن مكحول، وعنه أبو المليح، الرقي.(١)

٤- أَبُو هُرَيْرَة ابْن أبي أُمَامَة بن النقاش

قال ابن قاضي شهبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عبد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد بن عَليّ بن عبد الْوَاحِد بن يُوسُف بن عبد الرَّحِيم، المغربي الأَصْل، الْمصْرِيّ، الشَّيْخ الْعَالم الصَّالح زين الدَّين أَبُو هُرَيْرَة ابْن أبي أُمَامَة بن النقاش، ولد فِي ذِي الْحجَّة سنة سبع بِتَقْدِيم السِّين وَأَرْبَعين وَسَبْعمائة، وأسمع من جمَاعَة، قَالَ صَاحبه الْحَافِظ شهَاب الدَّين ابْن حجر -أمتع الله بِبَقَائِهِ-: حَفِظَ الْمِنْهَاج، ودرس بعد وَفَاة أَبِيه فِي جهاته، واشتهر بالديانة وَالْأَمَانَة، وَصدق اللهجة، وجودة الرَّأْي، والصدع بِالْحَقِّ والصرامة، ثمَّ ولي الخطابة بالجامع الطولوني، فَكَانَ يُعْلِن فِي خطبَته بِعَدَمِ الظُّلم، وينكر مَا يُشَاهِدهُ أَو يسمع بِهِ من الوقائع، وَجَرت لَهُ فِي ذَلِك خطوب مَعَ التّرْك والقبط، وَهُوَ مَعَ ذَلِك مُعظَّم عِنْدهم، وَكَانَ مقتصدا فِي ملبسه، متفضلا على الْمَسَاكِين، مِمَّن يُنْسَبْ إِلَى السّنة، كثير الْإِقَامَة فِي منزله، مُقبلا على شَأْنه، عَارِفًا بِأَمْر دينه ودنياه، يكْتَسب غَالِبا من الزِّرَاعَة، وَمن كري الْعقار ويبر أَصْحَابه، وَيقوم بحقوقهم، مَعَ محبَّة الحَدِيث وَأَهله، وَكَثْرَة الْحَج والمجاورة، وَكَانَ بَيْننَا مَوَدَّة، مَاتَ فِي ذِي الْحجَّة سنة تسع بِتَقْدِيم التَّاء عشرَة وَثَمَانمِائَة، وَدفن عِنْد بَاب القرافة على قَارِعَة الطَّرِيق، بِوَصِيَّة مِنْهُ ليترحم عَلَيْهِ كل من مر بِهِ، ثمَّ بنيت لَهُ هُنَاكَ مصطبة، وَجعل على قَبره صندوق خشب، وَدفن بجنبه جمَاعَة، رَحمَه الله

(١) انظر: «المقتنى في سرد الكنى» (٢/ ١٢٥).

تَعَالَى». (١)

✍ **قلت**: والشاهد من هذا: أنه إذا لم تُعْلم طبقات الرواة؛ فإن الرواة هؤلاء يَلتَبِس أمرهم على الناظر.

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(منهم من يجعل كل قَرْن أربعين سنة)** وذلك لحديثٍ ضعيفٍ في هذا: «**أنّ كل قرن في أُمّتي أربعون سنة**»(٢) إلى غير ذلك، وهو حديثٌ ضعيفٌ، ويلزم من ذلك أن الحديث في أفضلية القرون الثلاثة يكون أكثره في زمن الصحابة ـ رَضِي الله عَنهُم ـ ، وقليلٌ منه في زمن التابعين، أما

---

(١) انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضى شهبة (٤/ ٢٨).

(٢) ✍ **قلت**: الحديث أخرجه الكلاباذي في «بحر الفوائد» (١/ ٢٨٣): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْبَغْدَادِيُّ ، حَدَّثَنا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفٍ الْمَرْوَزِيُّ، حَدَّثَنا كَامِلٌ، حَدَّثَنا عَبَّادُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ - عليه الصلاة والسلام- قال: «طَبَقَاتُ أُمَّتِي خَمْسُ طَبَقَاتٍ ، كُلُّ طَبَقَةٍ مِنْهَا أَرْبَعُونَ سَنَةً: فَطَبَقَتِي وَطَبَقَةُ أَصْحَابِي، أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ ، وَالطَّبَقَةُ الثَّانِيَةُ إِلَى الثَّمَانِينَ، أَهْلُ الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ، وَالطَّبَقَةُ الْأُخْرَى إِلَى الْعِشْرِينَ وَمِائَةٍ، أَهْلُ التَّرَاحُمِ وَالتَّوَاصُلِ ، وَالطَّبَقَةُ الْأُخْرَى إِلَى السِتِّينَ وَمِائَةٍ، أَهْلُ التَّقَاطُعِ وَالتَّدَابُرِ ، وَالطَّبَقَةُ الْأُخْرَى إِلَى الْمِائَتَيْنِ، أَهْلُ الْهَرْجِ، وَالْهَرَبِ ، ثُمَّ تَرْبِيَةُ جَرْوٍ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ خَيْرٌ مِنْ تَرْبِيَةِ وَلَدٍ».
وأخرجه السمرقندي في «ما قرب سنده من حديث أبي القاسم السمرقندي» (٢)، وابن النقور في «خماسياته» (١)، وأَبُو الفَرَجِ مَسْعُوْدُ بنُ الحَسَنِ الثَّقَفِيُّ الأَصْبَهَانِيُّ في «عروس الأجزاء» (٢٥)، وابن القيسراني في «صفوة التصوف» لابن القيسراني (٩)، والديلمي في «الفردوس بمأثور الخطاب» (٣٩٦٥). وقال شيخنا الألباني - رحمه الله تعالى - في «ضعيف الجامع» (٣٦١٣) (ضعيف جدًا).
وانظر: «اللآلئ المصنوعة» (٢/ ٣٢٦).

أتباعهم فليسوا داخلين في الحديث!!

• **قوله** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وكذلك كتاب «التاريخ» لشيخنا العلامة أبي عبد الله الذهبي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **وله كتاب «طبقات الحفاظ» مُفِيدٌ أيضًا جدًّا).**

وهذا الكتاب قد أبدع فيه الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولأهمية هذا الكتاب في موضوعنا سوف أنقل منهج الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الكتاب.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في مقدمته:** «فهذا كتابٌ نافع -إن شاء الله- ونعوذ بالله من علمٍ لا ينفع، ومن دعاءٍ لا يُسمع، جَمَعْتُهُ، وتَعِبْتُ عليه، واستخرجته من عدة تصانيف، يَعْرِفُ به الإنسان مُهِمَّ ما مضى من التاريخ، من أول تاريخ الإسلام إلى عصرنا هذا؛ من وفيات الكبار من الخلفاء، والقرَّاء والزُّهّاد والفقهاء، والمحدثين والعلماء، والسلاطين والوزراء، والنحاة والشعراء. ومعرفة طبقاتهم وأوقاتهم وشيوخهم وبعض أخبارهم، بأخصر عبارةٍ، وأَلْخَصِ لفظ، وما تمّ من الفتوحات المشهورة والملاحم المذكورة، والعجائب المسطورة، من غير تطويل ولا إكثار ولا استيعاب، ولكن أذكر المشهورين ومن يُشْبِهِهم، وأترك المجهولين ومن يُشْبِههم، وأشير إلى الوقائع الكبار، إذ لو استوعبت التراجم والوقائع؛ لبلغ الكتاب مائة مجلّدة، بل أكثر؛ لأنّ فيه مائة نفس يمكنني أن أذكر أحوالهم في خمسين مجلدًا.

وقد طالَعْتُ على هذا التأليف من الكتب مُصنَّفاتٍ كثيرةً، ومادته من: «دلائل النبوة «للبيهقي، و «سيرة النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «لابن إسحاق، و «مغازيه «لابن عائذ الكاتب، و «الطبقات الكبرى «لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، و «تاريخ أبي عبد الله البخاري»، وبعض «تاريخ أبي

بكر أحمد بن أبي خيثمة»، وبعض «تاريخ يعقوب الفسوي»، و «تاريخ محمد بن المثنى العنزي»، وهو صغير، و «تاريخ أبي حفص الفلاس»، و «تاريخ أبي بكر بن أبي شيبة»، و «تاريخ الواقدي»، و «تاريخ الهيثم بن عدي»، و «تاريخ خليفة بن خياط»، و «الطبقات «له.

و «تاريخ أبي زرعة الدمشقي»، و «الفتوح «لسيف بن عمر، وكتاب «النسب «للزبير بن بكار، و «المسند «للإمام أحمد، و «تاريخ المفضل بن غسان الغلابي»، و «الجرح والتعديل «عن يحيى بن معين، و «الجرح والتعديل «لعبد الرحمن بن أبي حاتم.

ومَن عليه رمزٌ فهو في الكتب الستة أو بعضها، لأنني طالعت مسودة «تهذيب الكمال «لشيخنا الحافظ أبي الحجاج يوسف المزي، ثم طالعت المبيضة كلها، فَمَن على اسمه (ع) فحديثه الكتب السّتَّة، ومَن عليه (٤) فهو في السنن الأربعة، ومَن عليه (خ) فهو في البخاري، ومَن عليه (م) ففي مسلم، ومَن عليه (د) ففي سُنَن أبي داود، ومَن عليه (ت) ففي جامع الترمذي، ومَن عليه (ن) ففي سُنَن النسائي، ومَن عليه (ق) ففي سُنَن ابن ماجه. وإن كان الرجل في الكتب إلا فرد كتابٍ فعليه (سوى ت) مثلًا، أو (سوى د).

وقد طالعت أيضًا عليه من التواريخ التي اختصرتها، «تاريخ أبي عبد الله الحاكم»، و «تاريخ أبي سعيد بن يونس».

و «تاريخ أبي بكر الخطيب»، و «تاريخ دمشق» لأبي القاسم الحافظ، و «تاريخ أبي سعد بن السَّمْعاني»، و «الأنساب» له، و «تاريخ القاضي شمس الدين بن خلّكان»، و «تاريخ العلامة شهاب الدين أبي شامة».

و«تاريخ الشيخ قطب الدين بن اليونيني»، وتاريخه على تاريخ «مرآة الزمان «للواعظ شمس الدين يوسف بن الجوزي، وهما على الحوادث والسنين.

وطالعت أيضًا كثيرًا من: «تاريخ الطبري»، و «تاريخ ابن الأثير»، و «تاريخ ابن الفرضيّ»، وصلته لابن بشكوال.

وتكملتها للأبار، و «الكامل لابن عدي»، وكتبًا كثيرة وأجزاء عديدة، وكثيرًا من: «مرآة الزمان».

ولم يعتن القدماء بضبط الوفيات كما ينبغي، بل اتكلوا على حفظهم، فذهبتْ وفياتُ خلقٍ من الأعيان من الصحابة، ومن تبعهم إلى قريب زمان أبي عبد الله الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فكتبنا أسماءهم على الطبقات تقريبًا، ثم اعتنى المتأخرون بضبط وفيات العلماء وغيرهم، حتى ضبطوا جماعةً فيهم جهالةٌ بالنسبة إلى معرفتنا لهم، فلهذا حُفِظتْ وَفَياتُ خلق من المجهولين وجُهِلتْ وَفَيات أئمة من المعروفين. وأيضًا فإن عدة بلدانٍ لم يقع إلينا تواريخها؛ إمَّا لكونها لم يؤرِّخ علماءَها أحدٌ من الحفاظ، أو جُمع لها تاريخٌ ولم يقع إلينا.

وأنا أرغبُ إلى الله - تعالى - وأبتهلُ إليه أن ينفعَ بهذا الكتاب، وأن يغفرَ لجامعِه وسامعِه ومُطالعِه وللمسلمين آمين.

قال الدكتور بشار عواد -حفظه الله- في كتابه» الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام»:

توطئة: جعل الذهبي كتابه في واحد وعشرين مجلدًا، راعي فيها أن تكون متناسقة من حيث عدد أوراقها، ولم يراع فيها أية ناحية تنظيمية، ولذلك لم

يلتزم النساخ فيما بعد بتجزئة المؤلف هذه.

وتناول في كتابه الحوادث والتراجم ابتـ ـ ـ ـ داء من السنة الأولى للهجرة حتى سنة ٧٠٠ هـ.

ووضع خطة عامة للكتاب، قَسَّمه بوجهها إلى وحدات زمنية أمدها عشر سنوات، أطلق عليها لفظ «الطبقة».

ورَتَّبَ الحوادث حسب السنوات، أما التراجم فاتَّبَع فيها تنظيمات مختلفة.

ولما كانت «الطبقة» هي الأساس الذي قامت عليه الحياة العامة للكتاب؛ فقد أصبح لا بد من دراسة تنظيم الكتاب استنادا إليها، وتبيان مفهومها مقارنة بكتبه الأخرى، وبمفهومها عند المؤلفين السابقين.

ولما كان الكتاب قد احتوى على الحوادث والتراجم بصورة منفصلة؛ فقد أصبح لزاما علينا أن ندرس العلاقة التنظيمية بينهما، ومن ثم دراسة تنظيم الحوادث وتنظيم التراجم، كل على حِدَةٍ، ومحاولة التعرف على الأساليب التي اتبعها الذهبي في عرض كل منهما، ودراسة عناصر أسلوبه اللغوي والأدبي الذي عرض فيه مادته.

أولًا: الخطة العامة للكتاب:

أظهرت الدراسات الحديثة لكتب الطبقات التي سبقت «تاريخ الإسلام» للذهبي أنها لم تستعمل «الطبقة» كوحدة زمنية ثابتة، بل كانت تعنى اللقيا في الأغلب.

وقد رتب الذهبي كثيرًا من كتبه الرئيسة على الطبقات، بالرغم مما في هذا النظام من بعض العيوب؛ لكن مفهوم الطبقة عند الذهبي يختلف.

لعل من أهم عيوبه الرئيسة: هو عدم اتباع المصنفين تقسيمًا واحدًا، حيث يتباين عدد الطبقات بين مصنف وآخر، فلم يعد بالإمكان أن نكتفي بالقول: أن فلانًا الفلاني في الطبقة الفلانية؛ لأنه قد يكون في الطبقة السادسة عند مؤلف بينما هو في الطبقة الثامنة عند مؤلف آخر.

وحينما هذب أبو الحجاج المزي المتوفى سنة ٧٤٢ هـ كتاب «الكمال في معرفة الرجال» لعبد الغني المقدسي المتوفى سنة ٦٠٠ هـ أخذ المزي على مؤلف الأصل ترتيبه لكتابه على الطبقات، لذلك غيَّره وجعله على حروف المعجم مبينًا أسباب ذلك، قال: «وقد كان صاحب الكتاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ابتدأ بذكر الصحابة، أولًا الرجال منهم والنساء على حدة، ثم ذكر من بعدهم على حدة، فرأينا ذكر الجميع على نسقٍ واحدٍ أولى؛ لأن الصحابي ربما روى عن صحابيٍ آخر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- فيظنه من لا خبرة له تابعيًا، فيطلبه في أسماء التابعين فلا يجده . وربما روى التابعي حديثًا مرسلًا عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فيظنه من لا خبرة له صحابيًا، فيطلبه في أسماء الصحابة فلا يجده، وربما تكرر ذكر الصحابي في أسماء الصحابة وفيمن بعدهم، وربما ذكر الصحابي الراوي عن غير النبي ـ صلى الله عليه وسلم - في غير الصحابة، وربما ذُكِرَ التابعي المرسل عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم في الصحابة فإذا ذكر الجميع على نسق واحدٍ؛ زال ذلك المحذور، وذِكْر في ترجمة كل إنسانٍ منهم ما يكشف عن حاله إن كان صحابيًا أو غير صحابي» (المزي: تهذيب الكمال ورقة ٥ نسخة دار الكتب المصرية).

لكن مفهوم الطبقة عند الذهبي يختلف من كتاب إلى آخر، حيث نجد أنه رتب كتابه «تذكرة الحفاظ» الذي تناول فيه كبار حفاظ الحديث من الصحابة حتى عصره، على إحدى وعشرين طبقة استنادًا إلى اللقيا بين المشايخ، وهو بذلك لم يدخل سنى الوفيات باعتباره، حيث نجدها متداخلة بين طبقة وأخرى، وقد علل الذهبي ذلك بقوله في ترجمة أبي الأحوص سلام بن سليم: «مات سنة تسع وسبعين ومئة مع مالك وحماد، وإنما أَخَّرْتُه؛ لأنه أصغر منهما قليلًا، ولا بد في كل طبقة من مجاذبة الطبقتين، وإلا فلو بولغ في تقسيم الطبقات؛ لجاءت كل طبقة ثلاث طبقات وأكثر.

أما كتابه الآخر «معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار» فقد جعله في سبع عشرة طبقة فقط حسب اللقيا في القراءة، مع أنه تناول الفترة الزمنية نفسها التي تناولها كتابه «تذكرة الحفاظ» أنه جعل الصحابة طبقتين.

بينما رتب كتابه الثالث «سير أعلام النبلاء» على خمس وثلاثين طبقة، علمًا أن الفترة الزمنية التي تناولها هي نفسها التي تناولها في كتابيه السابقين، ومع هذا الذي قدمنا: يتضح لنا أن الذهبي لم يراع الوحدة الزمنية الثابتة في جميع هذه الكتب.

أما كتابه «المعين في طبقات المحدثين» فقد جعل الطبقات الأولى فيه تتخذ أسماء المشهورين فيها، نحو قوله: «طبقـة الزهري وقتادة» و «طبقة الأعمش وأبي حنيفة» و «طبقة ابن المديني وأحمد» ونحوها، إلا أنه غير هذه الطريقة حينما وصل إلى مطلع القرن الثالث الهجري، حيث أخذ يستعمل السنوات التقريبية في الطبقة، نحو قوله: «الطبقة الذين بقوا بعد الثلاث مئة

وإلى حدود العشرين والثلاث مئة» «طبقة من الثلاثين وإلى ما بعد الخمسين وخمس» وهلم جرا.

ويتبين من دراسة هـــذه الوحدات الزمنية التي ذكرها: أن الطبقة قد تكون في حدود عشرين سنة، أو خمس وعشرين، أو ثلاثين سنة.

وبذلك يتحدد مفهوم «الطبقة» عند الذهبي في جميع الكتب المذكورة باللقيا بين المشايخ، والتعاصر بين مجموعة من الناس.

ولكن الذهبي جعل الطبقة عشر سنوات في «تاريخ الإسلام» فتألف كتابه من سبعين طبقة، فهل يعني هذا أنه وضع تحديدًا زمنيًّا واضحًا للطبقة، مخالفة طريقته في كتبه الأخرى؟ علمًا أن عمله هذا لم يسبقه فيه أحد فيما نعلم.

وقد دفع عمله هذا الباحثين المعنيين بعلم التاريخ إلى القول بأنه خالف الأقدمين الذين اعتبروا اللقيا، أساس التقسيم على الطبقات، بل خالف نهجه هو في «تذكرة الحفاظ» الذي اعتبر فيه اللقيا ولم يعتبر الوفيات.

على أننا لا نعتقد أن الذهبي خالف الأقدمين في مفهوم الطبقة، فقد استعملها بالمفهوم نفسه في جميع كتبه الأخرى، كما بينا قبل قليل، بينما استعمل «الطبقة» في «تاريخ الإسلام» لتدل على العقد» وهو مفهوم يختلف عن المفهوم الذي أراده في كتبه الأخرى، والذي جارى فيه الأقدمين.

ومِنْ ثَمَّ فإننا نعتقد أن ربط الشكل الذي اتبعه الذهبي في «تاريخ الإسلام» بأدب الطبقات أمر يحتاج إلى إعادة نظر، بل يجب أن يربط -فيما نرى- بأدب التنظيم على السنين، الذي يخضع لتعاقب السنين المفردة،

فَتُذْكَر مختلف الحوادث والوفيات في كل سنة منفصلة عن الأخرى.

وآيات هذا الذي نقـ ـ ـ ـوله ودلالاته في الترتيب الذي اتبعه الذهبي في كتابه؛ فقد رتب الحوادث على السنين مبتدئًا بالسنة الأولى للهجرة، ومنتهيا بسنة ٧٠٠ هـ، وجعل حوادث كل سنة منفردة بنفسها، ووضع لها عنوانًا خاصًا، وكان يفصل الحادثة عن الأخرى في السنة الواحدة، باستعماله لفظة: «وفيها» أو يذكر الشهر الذي وقعت فيه نحو قوله: «وفى المحرم» أو «وفى رمضان» ونحوها، وربما عين اليوم، لاسيما في القسم الأخير من كتابه.

وعلى الرغم من أن الذهبي قسم كتابه إلى «عقود»، وهو الذي أطلق عليه لفظة «طبقة» فإنه لم يلتزم بهذا التقسيم في الحوادث إطلاقًا، ولو التزم به؛ لكان من المفروض أن يَذْكُر حوادث الطبقة مندمجة ببعضها، بل إنه لم يلتزم حتى بذكر حوادث كل طبقة ووفياتها بصورة منتظمة.

... ولعل الذي يؤيد رأينا هذا ويزيده قوة: هو أن الذهبي لا يقتصر في إطلاق لفظ «الطبقة» على التراجم حسب، بل يطلقه أيضًا على الحوادث وهي متسلسلة وبعيدة تمامًا مكانها، فقد قال في نهاية حوادث سنة (٥٥٠ هـ) من النسخة التي بخطه: «آخر الطبقة الخامسة والخمسين والحمد لله»، فإذا كان مفهوم الطبقة يراد به تحديد جماعة من الناس فكيف يصح إطلاقه على الحوادث؟!

قد توصلنا إذن إلى أن مفهوم «الطبقة» في كتاب «تاريخ الإسلام» يعني «العقد».

ويحق للقارئ الباحث بعد كل هذا الذي أطلنا القول فيه، ودللنا عليه أن يتساءل عن سبب تنظيم الذهبي كتابه على «عقود» فنقول عندئذ: إن ذلك لم

يكن إلا لحاجة تنظيمية استشعرها الذهبي لاسيما في الفترة الأولى من كتابه التي تمتد إلى سنة (٣٠٠ هـ) حيث لم تتوافر فيها لديه وفيات عدد كبير من المترجمين بصورة دقيقة، فلم يكن ليستطيع أن ينظم وفياتهم حسب السنين، وإذا ما رتبهم كذلك؛ فإنه سوف يضطر لإعادة ذكر الشخص أكثر من مرة استنادًا إلى الاختلاف الحاصل في تاريخ وفاته، وهي الطريقة التي اتبعها حينا نظم الوفيات على السنين اعتبارًا من سنة (٣٠١ هـ).

وقد أشار الذهبي إلى ذلك في مقدمة كتابه حينما قال: «ولم يعتن القدماء بضبط الوفيات كما ينبغي، بل اتكلوا على حفظهم، فذهبت وفيات خلق من الأعيان من الصحابة ومن تبعهم إلى قريب زمان أبي عبد الله الشافعي، فكتبنا أسماءهم على الطبقات تقريبًا»

إن عدم توافر تواريخ وفيات المترجمين في الفترة الأولى من الإسلام بصورة دقيقة من جهة، وقلتهم من جهة أخرى؛ دفعت الذهبيَّ إلى أن يدمج الحوادث والتراجم في العقود الأربعة الأولى من «تاريخ الإسلام»، بل لم يظهر لفظ «الطبقة» في العقود الثلاثة الأولى إطلاقًا، فقد انتقل من السنة العاشرة للهجرة إلى الحادية عشرة من غير إشارة إلى بدء طبقة جديدة، وانتقل من سنة عشرين إلى سنة إحدى وعشرين من غير ذكر للطبقة أيضًا.

أما الطبقة الرابعة (٣١ - ٤٠ هـ) فقد ذكر عنوانها، ولم نجد فحواها وفائدتها، فقد خلط الذهبي الوفيات بالحوادث في هذا العقد، خَلْطَ كُتُبِ الحوليات.

ولننظر الآن إلى تنظيم الوفيات في هذه السنين الأربعين، إذا كان هناك من تنظيم، ففي الفترة الواقعة بين (١- ١١هـ) ذكر الذهبي بعض الوفيات

القليلة جدًّا ضمن الحوادث بحيث لا يشعر الباحث بأهميتها وترجم للنبي – صلى الله عليه وسلم– ترجمةً طويلةً باعتبار وفاته حادثًا من حوادث سنة ١١ هـ).

وبعد أن تكلم على خلافة أبي بكر ـ رَضِيَ الله عَنهُ ـ من ضمن حوادث هذه السنة، وقصة الأسود العنسي، وجيش أسامة، وشأن أبي بكر مع فاطمة، وأخبار الردة، وما جرى فيها، ذَكَرَ وفاةَ فاطمة وبعضِ الصحابة، ولم يراع في ذِكْر هذه الوفيات أي نوع من أنواع التنظيم، لا من حيث قِدَمِ الوفاة، ولا من حيث الترتيب على حروف المعجم، غير ورودها في سنة ١١ هـ، أما في سنة ١٢ هـ فقد ذكر فيها من توفي في وقعة اليمامة من غير ترتيب، وذكر بعدها بعض الحوادث القصيرة، ثم عاد إلى الوفيات ثانية، ثم ذكر بعض الحوادث، وهكذا نجد تباينًا كبيرًا في التنظيم، وفي السنين التالية نجده يرتب بعض وفيات السنين على حروف المعجم، كما هو في سنة ثلاث عشرة، وأربع عشرة.

من كل هذا الذي قدمنا يتضح لنا: أنه لم يكن هناك تَنْظِيمٌ سَارَ على نَسَقٍ واحد على الإطلاق في هذه الفترة الممتدة حتى سنة ٤٠ هـ، ٤٠ هـ، ولم يكن للتراجم أي أثر واضح في الكتاب يميزها عن الحوادث، وهذا هو الذي يفسر قراءة الصفدي الكتاب «تاريخ الإسلام» من أوله إلى آخر أيام الحسن، ثم اقتصاره على الحوادث إلى نهاية الكتاب، مع أن الصفدي لم يكن يريد أن يقرأ من هذا التاريخ على مؤلفه غير الحوادث، كما يبدو؛ لأن تاريخ الإسلام حتى أيام الحسن لم يكن غير تاريخ حوادث، فيه بعض الوفيات، ولم يكن بالإمكان فَصْلُ الحوادث عن الوفيات .

وابتداءً من سنة ٤١ هـ وحتى سنة ٣٠٠هـ اتَّبَعَ الذهبيُّ تنظيمًا جديدًا مغايرًا لما سار عليه في الفترة السابقة، فصار ينظم وفيات كل عشر سنوات على حروف المعجم، ومن ثَمَّ فإنه لم يعتن بذكر وفيات المترجَمين داخل الطبقة دائمًا، وأغفل وفيات عدد كبير منهم، بسبب عدم معرفته بسنة وفاتهم على وجه الدقة، فلو أخذنا أول طبقة في هذا الطبقة الخامسة (٤١ - ٥٠هـ) - مثلًا- لوجدنا عدد المترجمين فيها ٧٩ ترجمة لم يذكر غير تواريخ وفيات خمسة وعشرين منهم فقط، أما الآخرون فقد تركهم غُفلًا من تاريخ الوفاة، أو حَدَّدَ عَصْرَهُم تقريبًا نحو قوله ـ مثلًا ـ: «وعاش إلى دهر معاوية»، و «توفي في إمرة معاوية»، و «مات وسط إمرة معاوية»، و «توفي في أول خلافة معاوية»، بقي إلى هذا الوقت».

ولو أخذنا الطبقة العاشرة -مثلًا- (٩ ـ ١٠٠ هـ) لوجدنا أنه أورد فيها ٢٨٤ ترجمة، لكنه لم يذكر سوى تاريخ وفاة ٨٥ ترجمة منها فقط، وكتب الباقي على الترتيب مستعملًا في بعض الأحيان العبارات الدالة على تعيين أوقاتهم التقريبية نحو قوله: «توفي في خلافة الوليد»، و «توفي في آخر خلافة الوليد»، و «توفي في إمرة الحجاج» و «توفي في خلافة عمر بن عبد العزير» ونحو ذلك.

وينطبق هذا -الذي من عدم تقييد الوفيات، إلا في القلة- على جميع الفترة الواقعة في القرون الثلاثة الأولى من تاريخ الذهبي ابتداء من سنة ٤١هـ.

ومن ثم نلاحظ بعد كل ذلك تباينًا كبيرًا جدًّا بين كبار المؤرخين الذين نقل الذهبي عنهم تواريخ الوفيات في ضبطها وتحديدها، لا سيما في غير

المشهورين، فإذا ما قدمنا أمثلة لاختلاف هؤلاء المؤرخين في المشهورين جدًّا؛ عرفنا مدى التباين الكبير في غيرهم، فهذا أبو موسى الأشعري، وتلك شهرته، اختلفت موارد الذهبي اختلافًا بينًا في تاريخ وفاته، فذكر الهيثم بن عدى أنه توفى سنة ٤٢ هـ، ووافقه ابن منده، وقال أبو نعيم الأصبهاني ومحمد بن عبد الله بن نمير وأبو بكر ابن أبي شيبة وقعنب التميمي: توفى سنة ٤٤ هـ، أما الواقدي فذكر أن وفاته سنة ٥٢ هـ، وجعلها المدائني سنة ٥٣ هـ.

وهذا سعيد بن المسيب عالم أهل المدينة بلا مدافعة، تختلف جُلُّ موارد الذهبي في وفاته، فيذكر الهيثم بن عدى وسعيد بن عفير ومحمد بن عبد الله بن نمير أن وفاته سنة ٩٤ هـ، ويذكر أبو نعيم الأصبهاني وعلى ابن المديني أنها سنة ٩٣ هـ، ويقول يحيى ابن القطان: إنها سنة ٩١ أو سنة ٩٢ هـ، وينقل الذهبي عن محمد بن سواء عن همام عن قتادة أنه توفي سنة ٨٩ هـ ثم ينقل عن أبي عبد الله الحاكم النيسابوري قوله: «فأما أئمة الحديث فأكثرهم على أنه توفى سنة خمس ومائة».

وهذا عروة بن الزبير ابن العوام الإمام الفقيه المشهور، نقل الذهبي عن أبي نعيم وابن المديني وخليفة: أنه مات سنة ٩٣ هـ، ونقل عن الهيثم بن عدى والواقدي وأبي حفص الفلاس: أنه توفى سنة ٩٤ هـ، ونقل عن يحيى بن بكير: أنه توفى سنة ٩٥هـ.

ومثل هذه الأمثلة كثيرة جدًّا، بل هي الصفة الغالبة على (تاريخ الإسلام) في هذه الفترة، فكيف يستطيع الذهبي بعد كل هذا أن يرتب التراجم حسب السنين؟ ولذلك اخترع «العقد» وسماه «طبقة» بحيث تستوعب السنوات العشر كثيرًا من مثل هذا الاختلافات.

ومن أجل أن يقدم للقاري تسهيلًا؛ فقد ذكر أسماء بعض الأعلام في أول حوادث السنة التي رجح وفاتهم فيها.

وابتدأ من سنة ٣٠١ هـ وإلى نهاية الكتاب غَيَّر الذهبي تنظيمه مرة أخرى، فصار يذكر وفيات كل سنة بصورة مستقلة مرتبًا تراجم السنة الواحدة على حروف المعجم، وذاكرًا المُتَوَفَّيْنَ على التقريب في نهاية كل «طبقة»... إلى آخر ما قال، فارجع إليه؛ فإنه مفيدٌ في الكلام على منهج الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتبه.

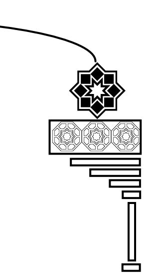
قال: ثانيًا: التعصب والإنصاف في النقد:

كان من منهج الذهبي نقل آراء الموافقين والمخالفين في المترجم؛ ليقدم صورة كاملة عنه، وهو طابع عام في كتابه تجده في كل ترجمة من تراجمه، بينما اقتصر آخرون على إيراد المدائح في كتبهم مثل السبكي وغيره.

كما أن الذهبي عنى بترجمة عدد كبير من المعاصرين له، ولاسيما في معجمه الكبير، ومعجمه المختص بالمحدثين، ولا ريب أنه نقد بعضهم فلم يعجبهم ذلك، وتأذى البعض منهم، وغضب غضبًا شديدًا، مثل: شمس الدين محمد بن أحمد بن بصخان المقرى المتوفى سنة ٧٤٣ هـ الذي ترجم له الذهبي، وأورد بعض ما فيه من القدح، فكتب ابن بصخان هذا بخط غليظ على الصفحة التي بخط الذهبي كلامًا أقذع فيه بحق الذهبي، بحيث صار خط الذهبي، لا يتمرأ غالبه».[1]

❁ ❁ ❁

(١) انظر: كتاب «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» لبشار عواد.

النَّوْعُ الرَّابِعُ وَالسِّتُّونَ:
في مَعْرِفَةِ الْمَوَالِي مِن الرُّوَاةِ وَالْعُلَماءِ

❖ قال الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى-: (وَهُوَ مِنَ الْمُهِمَّاتِ، فَرُبَّمَا نُسِبَ أَحَدُهُمْ إِلَى الْقَبِيلَةِ، فَيَعْتَقِدُ السَّامِعُ أَنَّهُ مِنْهُمْ صَلِيبَةٌ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ مَوَالِيهِمْ؛ فَيُمَيَّزُ ذَلِكَ لِيُعْلَمَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الصحيح «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ»، وَمِنْ ذَلِكَ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ «الطَّائِيُّ» وَهُوَ سَعِيدُ بْنُ فَيْرُوزَ، وَهُوَ مَوْلَاهُمْ، وَكَذَلِكَ أَبُو الْعَالِيَةِ «الرِّيَاحِيُّ»، وَكَذَلِكَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ «الْفَهْمِيُّ»، وَكَذَلِكَ عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ «الْقُرَشِيُّ»، وَهُوَ مَوْلَى لِعَبْدِ اللهِ بْنِ صَالِحٍ كَاتِبِ اللَّيْثِ، وَهَذَا كَثِيرٌ، فَأَمَّا مَا يُذْكَرُ فِي تَرْجَمَةِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ «مَوْلَى الْجُعْفِيِّينَ» (فَلِإِسْلَامِ جَدِّهِ الأَعْلَى عَلَى يَدِ بَعْضِ الْجُعْفِيِّينَ، وَكَذَلِكَ الْحَسَنُ ابْنُ عِيسَى الْمَاسَرْجَسِيُّ يُنْسَبُ إِلَى وَلَاءِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، لأَنَّهُ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ، وَكَانَ نَصْرَانِيًّا.

وَقَدْ يَكُونُ الولاء بِالحِلْفِ، كَمَا يُقَالُ فِي نَسَبِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ: «مَوْلَى التَّيْمِيِّينَ»، وَهُوَ حِمْيَرِيٌّ أَصْبُحِيٌّ صَلِيبَةٌ، وَلَكِنْ كَانَ جَدُّهُ مَالِكُ بْنُ أَبِي عَامِرٍ حَلِيفًا لَهُمْ، وَقَدْ كَانَ عَسِيفًا عِنْدَ طَلْحَةَ بْنِ عَبْيدِ اللهِ التَّيْمِيِّ أَيْضًا، فَنُسِبَ إِلَيْهِمْ لذَلِكَ.

وَقَدْ كَانَ جَمَاعَةٌ مِنْ سَادَاتِ الْعُلَمَاءِ فِي زَمَنِ السَّلَفِ مِنَ الْمَوَالِي، وَقَدْ

رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ لَمَّا تَلَقَّاهُ نَائِبُ مَكَّةَ أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، قَالَ لَهُ: مَن اِسْتَخْلَفْتَ على أَهْلِ الْوَادِي؟ قَالَ اِبْنُ أَبْزَى، قَالَ وَمَن اِبْنُ أَبْزَى؟ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمَوَالِي، فَقَالَ أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ نَبِيَّكُمْ - صلى الله عليه وسلم - يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْعِلْمِ أَقْوَامًا، وَيَضَعُ بِهِ آخَرِينَ».

وَذَكَرَ الزُّهْرِيُّ أَنَّ هِشَامَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ لَهُ مَنْ يَسُودُ أهل مَكَّةَ؟ فَقُلْتُ: عَطَاءٌ، قَالَ: فَأَهْلُ الْيَمَنِ؟ قُلْتُ: طَاوُوسٌ، قَالَ: فَأَهْلُ الشَّامِ؟ فَقُلْتُ: مَكْحُولٌ، قَالَ: فَأَهْلُ مِصْرَ؟ قُلْتُ: يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، قَالَ: فَأَهْلُ الْجَزِيرَةِ؟ فَقُلْتُ: مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ، (قَالَ: فَأَهْلُ خُرَاسَانَ؟ قُلْتُ: الضَّحَّاكُ بْنُ مُزَاحِمٍ)، قَالَ: فَأَهْلُ الْبَصْرَةِ؟ فَقُلْتُ: الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ، قَالَ: فَأَهْلُ الْكُوفَةِ؟ فَقُلْتُ: إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَذَكَرَ أَنَّهُ يَقُولُ لَهُ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدٍ: أَمِنَ الْعَرَبِ أَمْ مِنَ الْمَوَالِي؟ فَيَقُولُ مِنَ الْمَوَالِي، فَلَمَّا اِنْتَهَى، قَالَ: يَا زُهْرِيُّ، وَاللهِ لِتَسُودَنَّ الْمَوَالِي عَلَى الْعَرَبِ، حَتَّى يُخْطَبَ لَهَا عَلَى الْمَنَابِرِ وَالْعَرَبُ تَحْتَهَا، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّمَا هُوَ أَمْرُ اللهِ وَدِينُهُ، فَمَنْ حَفِظَهُ سَادَ، وَمَنْ ضَيَّعَهُ سَقَطَ.

قُلْتُ: وَسَأَلَ بَعْضُ الْأَعْرَابِ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَقَالَ: مَنْ هُوَ سَيِّدُ هَذِهِ الْبَلْدَةِ؟ قَالَ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ، قَالَ: أَمَوْلَى هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَبِمَ سَادَهُمْ؟ فَقَالَ: بِحَاجَتِهِمْ إِلَى عِلْمِهِ وَعَدَمِ اِحْتِيَاجِهِ إِلَى دُنْيَاهُمْ، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: هَذَا لَعَمْرُ أَبِيكَ هُوَ السُّؤْدُدُ)

[الشرح]

وَوَجْهُ قول الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وهو من المهمات)** أي من هذه الحيثية، من جهة أن الرجل قد يُنسَب إلى قبيلةٍ، وليس منهم صليبةً -أي ليس من صُلبِهم ونسبهم- إنما نُسِبَ إليهم بالولاء، أو نُسِبَ إليهم لأنهم كانوا سببًا في إسلامه أو إسلام أحد آبائه، أو لكون قبيلته كانوا حلفاء لقبيلة أخرى...أو غير ذلك.

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «منَ المُهِمَّاتِ معرفةُ الموالي منَ العلماءِ والرواةِ، وأهمُّ ذلكَ أنْ يُنسبَ إلى القبيلةِ مولى لهمْ، معَ إطلاقِ النَّسبِ، فربَّمَا ظُنَّ أنهمْ منهمْ صليبٌ بحكمٍ ظاهرِ الإطلاقِ، وربَّما وقعَ مِنْ ذلكَ خللٌ في الأحكامِ الشرعيةِ في الأمورِ المشترطِ فيها النسبُ، كالإمامةِ العظمى، والكفاءةِ في النكاحِ، ونحوِ ذلكَ».(١)

قال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فِيهِ دَلِيل على أَنَّ من أعتق عبدًا يثبتُ لهُ عَلَيْهِ حقُّ الْوَلَاء ويرثه، وَقد رُوِي عَنْ أَنَس، أَنَّ النَّبِيَّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ قَالَ: «**مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهم**» وَعَلَيهِ عامةُ أهل الْعلم، فَإِن لم يكن الْمُعْتِقُ حَيًّا؛ فميراث الْعَتِيق لعصبات الْمُعْتِقِ، إلى آخر ما قال».(٢)

قلت: ولما جاء حديث: «**لاَ حِلْفَ فِي الإِسْلاَمِ**»(٣) اختلف العلماء

---

(١) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٤٤)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٩٧).

(٢) انظر: «شرح السنة» (٨/ ٣٤٨)، وانظر: «معالم السنن» (٢/ ٧١).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٠٨٣)، ومسلم في «صحيحه» (٦٥٥٤) من طريق إِسْمَاعِيل بْن زَكَرِيَّاءَ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَبَلَغَكَ أَنَّ النَّبِيَّ =

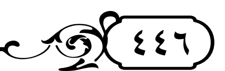
في المراد به، فمنهم من أبطل الأحلاف كلها، وجعل التناصر باسم أُخُوَّة الإيمان فقط، ومنهم من قال: المراد: لا تناصر بالباطل، أما في الحق فلا بأس، أو يقال: «مولى»؛ لكونه أجيرًا عند أحد أفراد هذه القبيلة، أو أن أحد هذه القبيلة أعتقه، وكان أحق بالولاء، لحديث: «**إنما الولاء لمن أعتق**».(١)

=

ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ قَالَ: «لاَ حِلْفَ فِي الإِسْلاَمِ» فَقَالَ: «قَدْ حَالَفَ النَّبِيُّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ بَيْنَ قُرَيْشٍ وَالأَنْصَارِ فِي دَارِي».

وأخرج مسلم في «صحيحه» (٦٥٥٦)، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ: «لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَيُّمَا حِلْفٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ؛ لَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً».

(١) (**متفق عليه**)؛ أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢١٦٨)، ومسلم في «صحيحه» (٣٧٧٢) عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَتْ عَلَيَّ بَرِيرَةُ، فَقَالَتْ: إِنَّ أَهْلِي كَاتَبُونِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي تِسْعِ سِنِينَ، فِي كُلِّ سَنَةٍ أُوقِيَّةٌ، فَأَعِينِينِي، فَقُلْتُ لَهَا: إِنْ شَاءَ أَهْلُكِ أَنْ أَعُدَّهَا لَهُمْ عَدَّةً وَاحِدَةً، وَأُعْتِقَكِ، وَيَكُونَ الْوَلَاءُ لِي؛ فَعَلْتُ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِأَهْلِهَا؛ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَأَتَتْنِي، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ، قَالَتْ: فَانْتَهَرْتُهَا، فَقَالَتْ: لَا هَا اللهِ إِذًا قَالَتْ، فَسَمِعَ رَسُولُ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ فَسَأَلَنِي، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا، وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ؛ فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ»، فَفَعَلْتُ، قَالَتْ: ثُمَّ خَطَبَ رَسُولُ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ عَشِيَّةً، فَحَمِدَ اللهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ، مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، كِتَابُ اللهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللهِ أَوْثَقُ، مَا بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَعْتِقْ فُلَانًا، وَالْوَلَاءُ لِي، إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».



إذًا الولاء أو قولهم: «فلان مولى آل فلان»، له عدة أسباب:

(أ) قد يكون مولى عتاقة.

(ب) وقد يكون إسلامه أو إسلام أحد آبائه كان على يد رجل من هؤلاء.

(ج) وقد يكون نازلًا فيهم.

(د) وقد يكون بسبب الأحلاف، فالقبيلة الصغيرة تحالف القبيلة الكبيرة على المؤاخاة والتناصر، وتُنسب إلى القبيلةِ الكبيرةِ القويةِ، وكل قبيلةٍ تنصر الأخرى.

(هـ) وقد يكون لكونه أو أحد آبائه أجيرًا عندهم.

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وهذا كثير، فأما ما يُذكَر في ترجمة البخاري: أنه مولى الجُعفيين، فَلِإِسْلام جَدِّه الأعلى على يد بعض الجعفيين، وكذلك الحسن بن عيسى الماسَرْجَسِي، يُنسب إلى ولاء عبد الله بن المبارك؛ لأنه أَسْلَمْ على يديه، وكان نَصْرانيًا).**

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومنهمْ: مَنْ أُريدَ بهِ ولاءُ الإسلامِ، كالإمامِ محمدِ بنِ إسماعيلَ البخاريِّ، وقيلَ لهُ: الجُعْفِيُّ؛ لأنَّ جدَّهُ كانَ مجوسِيًّا، وأسلمَ على يدِ اليمانِ بنِ أخنسَ الجعفيِّ، وكالحسنِ بنِ عيسى المَاسَرْجِسِيِّ، قيلَ لهُ: مولى ابنِ المباركَ لإسلامِهِ على يديهِ».(١)

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «(أَوْ لِـ) وَلَاءِ (الدِّينِ) وَالْإِسْلَامِ (كَالْجُعْفِيِّ)

(١) انظر: «شرح التبصرة» (٢/ ٣٤٥).

بِضَمِّ الْجِيمِ ثُمَّ مُهْمَلَةٍ سَاكِنَةٍ وَفَاءٍ، إِمَامِ الصَّنْعَةِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْبُخَارِيِّ؛ فَإِنَّهُ انْتَسَبَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ جَدَّ أَبِيهِ الْمُغِيرَةُ كَانَ مَجُوسِيًّا، فَأَسْلَمَ عَلَى يَدِ الْيَمَانِ بْنَ أَخْنَسَ الْجُعْفِيِّ وَالِدِ جَدِّ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ يَمَانٍ الْمُسْنَدِيِّ الْجُعْفِيِّ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ».[١]

● قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وقد يكون الولاء بالحِلف، كما يُقال في نسب الإمام مالك بن أنس مولى التيميين، وهو حميريٌ أَصْبَحِيٌّ صَليبةً، ولكن كان جَدُّه مالك بن أبي عامر حَليفًا لهم، وقد كان عَسِيفًا[٢] عند طلحة بن عبيد الله التيمي أيضا، فنُسِبَ إليهم كذلك، وقد كان جماعة من سادات العلماء في زمن السلف من الموالي)**.

✍ **قلت:** في هذا إشارةٌ إلى أن الولاء لا يؤثِّر في رِفعة الرجل، إلا عند أهل الجاهلية الذين ينظرون للرجل باعتبار نسب أبيه وجدِّه، أو باعتبار لون جِلدته؛ أما أهل الإسلام القائمون بأمر الله عَزَّوَجَلَّ فلا ينظرون إلى الرجل بهذه النظرة الجاهلية، فمن كان تقيًّا؛ يكون قريبًا من قلوبهم، -بقدر تقواه- ومن كان شقيًّا؛ فبِقَدْر شقاوتِهِ وبُعْدِهِ عن طريق الله عَزَّوَجَلَّ يكون بعيدًا عن قلوبهم.

وقد كان جماعةٌ من سادات العلماء في زمن السلف من الموالي، ورفع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الموالي الذين توجهوا إلى الله عَزَّوَجَلَّ بالدِّين وبالعلم، فقد كان الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ مولىً من الموالي، لكنه كان سيد أهل البصرة؛ بل كان سيد التابعين.

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٣٩٥).

(٢) أي أجيرًا.

قال حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قَدِمَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْبَصْرَةَ، فَاسْتَقْبَلَهُ خَالِدُ بْنُ مِهْرَانَ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، أَخْبِرْنِي عَنْ سَيِّدِ أَهْلِ هَذَا الْمَصْرِ مَنْ هُوَ؟ قَالَ: الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ: أَعَرَبِيٌّ أَوْ مَوْلَى؟ قَالَ: مَوْلَى قَالَ: مَوْلَى لِمَنْ؟ قَالَ: لِلْأَنْصَارِ قَالَ: فَبِمَ سَادَهُمْ؟ فَقَالَ: احْتَاجُوا إِلَيْهِ فِي دِينِهِمْ، وَاسْتَغْنَى هُوَ عَنْ دُنْيَاهُمْ. فَقَالَ الْبَدَوِيُّ: «كَفَى بِهَذَا سُؤْدُدًا».(١)

قال عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ قَرِيبٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «دَخَلَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، فَرَأَى حِلَقَ الْعِلْمِ وَالذِّكْرَ، فَأَعْجَبَ بِهَا، فَأَشَارَ إِلَى حَلْقَةٍ، فَقَالَ: لِمَنْ هَذِهِ الْحَلْقَةِ؟ فَقِيلَ لِعَطَاءٍ، وَنَظَرَ إِلَى أُخْرَى، فَقَالَ: لِمَنْ هَذِهِ؟ فَقِيلَ: لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَنَظَرَ إِلَى أُخْرَى، فَقَالَ: لِمَنْ هَذِهِ؟ فَقِيلَ: لِمَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، وَنَظَرَ إِلَى أُخْرَى، فَقَالَ: لِمَنْ هَذِهِ؟ فَقِيلَ: لِمَكْحُولٍ، وَنَظَرَ إِلَى أُخْرَى، فَقَالَ: لِمَنْ هَذِهِ؟ فَقِيلَ: لِمُجَاهِدٍ، وَكُلُّ هَؤُلَاءِ مِنْ أَبْنَاءِ الْفُرْسِ الَّذِينَ بِالْيَمَنِ، فَرَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ، وَبَعَثَ إِلَى أَحْيَاءِ قُرَيْشٍ فَجَمَعَهُمْ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، كُنَّا فِيمَا قَدْ عَلِمْتُمْ، فَمَنَّ اللهُ عَلَيْنَا بِمُحَمَّدٍ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ وَبِهَذَا الدِّينِ، فَحَقَّرْتُمُوهُ حَتَّى غَلَبَكُمْ أَبْنَاءُ الْفُرْسِ؟ فَلَمْ يَرُدَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، فَإِنَّهُ قَالَ: ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، ثُمَّ قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: «مَا رَأَيْتُ كَهَذَا

(١) أخرج الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص: ٢٤٤)، وأخرج ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٠/ ٣٩٣) قال: الفضل بن زياد، سمعت أبا عبد الله يقول: العلم خزائن يَقْسمه الله لمن أحب، لو كان يَخُصُّ بالعلم أحدًا؛ لكان أهل بيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أولى، كان عطاء بن أبي رباح، واسم أبي رباح: «أسلم» حبشيا، وكان يزيد بن أبي حبيب نوبيًا أَسْوَدَ، وكان الحسن البصري مولى للأنصار، وكان ابن سيرين مولى للأنصار».

الْحَيِّ مِنَ الْفُرْسِ، ملكوا مِنْ أَوَّلِ الدَّهْرِ، فَلَمْ يَحْتَاجُوا إِلَيْنَا، وَمَلَكْنَاهَا؛ فَمَا اسْتَغْنَيْنَا عَنْهُمْ سَاعَةً».(١)

قَالَ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَنْ سَيِّدُ أَهْلِ فِلَسْطِينَ؟ قَالُوا: رَجَاءُ ابْنُ حَيْوَةَ، قَالَ: فَمَنْ سَيِّدُ أَهْلِ الْأُرْدُنِّ؟ قَالُوا: عُبَادَةُ بْنُ نُسَيٍّ، قَالَ: فَمَنْ سَيِّدُ أَهْلِ دِمَشْقٍ؟ قَالُوا: يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الْغَسَّانِيُّ، قَالَ: فَمَنْ سَيِّدُ أَهْلِ حِمْصَ؟ قَالُوا: عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ، قَالَ: فَمَنْ سَيِّدُ أَهْلِ الْجَزِيرَةِ؟ قَالُوا: عَدِيُّ بْنُ عَدِيٍّ الْكِنْدِيُّ، قَالَ: يَا لَكِنْدَةَ».(٢)

قال الْعَبَّاسُ بْنُ مُصْعَبٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَخَرَجَ مِنْ مَرْوَ أَرْبَعَةٌ مِنْ أَوْلَادِ الْعَبِيدِ، مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ إِمَامُ عَصْرِهِ: عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَمُبَارَكٌ عَبْدٌ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْمُونٍ الصَّائِغُ، وَمَيْمُونٌ عَبْدٌ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، وَوَاقِدٌ عَبْدٌ، وَأَبُو حَمْزَةَ مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ السُّكَّرِيُّ، وَمَيْمُونٌ عَبْدٌ».(٣)

قال أبو عبد الله الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «رُفَيْعٌ أَبُو الْعَالِيَةِ الرِّيَاحِيُّ: كَانَ عَبْدًا لِامْرَأَةٍ مِنْ بَنِي رِيَاحٍ، فَأَعْتَقَتْهُ، وَهُوَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، سِيرِينُ مَوْلًى لِبَنِي النَّجَّارِ، وَهُوَ أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ سِيرِينَ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَكُنْيَةُ سِيرِينَ أَبُو عَمْرَةَ، أَرْطَبَانُ كَانَ عَبْدًا لِعَبْدِ اللهِ بْنِ ذَرَّةَ الْمُزَنِيِّ، وَهُوَ جَدُّ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَوْنٍ.

يَسَارٌ هُوَ أَبُو الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ: كَانَ عَبْدًا لِلرُّبَيِّعِ بِنْتِ النَّضْرِ، عَمَّةُ أَنَسِ بْنِ

---

(١) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص: ٢٤٢).

(٢) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص: ٢٤٣).

(٣) انظر: «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٩٩).

مَالِكٍ، فَأَعْتَقَتْهُ.

أُمُّ الْحَسَنِ خَيْرَةُ، مَوْلَاةُ أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ .

تَوْبَةُ بْنُ كَيْسَانَ الْعَنْبَرِيُّ: وَكَيْسَانُ مَوْلَى أَيُّوبَ بْنِ أَزْهَرَ الْعَنْبَرِيِّ.

مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ: وَدِينَارُ مَوْلًى لِامْرَأَةٍ مِنْ بَنِي سَامَةَ بْنِ لُؤَيٍّ.

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ: كَانَ يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ الْعَزِيزِ الْعَبْدُ مِنْ مَوَالِي أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

أَيُّوبُ بْنُ كَيْسَانَ السَّخْتِيَانِيُّ، وَكَيْسَانُ مَوْلَى الْعَنَزَةِ.

حُمَيْدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ الطَّوِيلُ، أَبُو حُمَيْدٍ أَبُوهُ، اسْمُهُ طَرْخَانُ، مَوْلَى طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ، وَطَلْحَةُ خُزَاعِيٌّ. شُعَيْبُ بْنُ الْحَبْحَابِ، وَالْحَبْحَابُ مَوْلًى لِبَنِي وَاقِدٍ.

نَافِعٌ مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ مِنْ سَبْيِ نَيْسَابُورَ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمُزَ الْأَعْرَجُ، وَهُرْمُزُ عَبْدٌ، أَبُو عُبَيْدٍ، مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَبُو سَعِيدٍ كَيْسَانُ الْمَقْبُرِيُّ، مَوْلًى لِبَنِي لَيْثِ بْنِ بَكْرٍ، أَفْلَحُ مَوْلَى أَبِي أَيُّوبَ، كَاتَبَهُ أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ عَلَى أَرْبَعِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، ثُمَّ نَدِمَ عَلَى كِتَابَتِهِ، فَرَدَّهُ إِلَى خِدْمَتِهِ، ثُمَّ أَعْتَقَهُ سُلَيْمَانُ، وَعَطَاءٌ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بَنُو يَسَارٍ، وَهُمْ مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ، وَأَبُوهُمْ يَسَارٌ مَوْلَى مَيْمُونَةَ، وَلِيَسَارٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ رِوَايَةٌ، أَبُو مُرَّةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ صَالِحُ بْنُ نَبْهَانَ، وَنَبْهَانُ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ بِنْتِ أُمَيَّةَ بْنِ خَلَفٍ الْقُرَشِيِّ

عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، دِينَارُ مَوْلَى بَاذَانَ الْجُمَحِيِّ». (١)

• قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وقد روى مسلم في «صحيحِه» أن عمر بن الخطاب – رضي الله تعالى عنه– لمّا تلقاه نائبُ مكة أثناء الطريق في حَجٍّ أو عُمْرة، قال له: من استخلفتَ على أهل الوادي؟ قال: ابنُ أَبْزَى**(٢)**، قال: ومَن ابنُ أَبْزَى؟ قال: رجل من الموالي، فقال: أما إني سمعتُ نبيكَم ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ يقول: «إن الله يرفع بهذا الدين أقواما، ويضع به آخرين»**).

«**يرفع بهذا الدين أقواما**» أخذوا به وقاموا به حقَّ قيام، ويضع به آخرين ضيعوه، ولم يقوموا بمقتضى العلم، هؤلاء يضعَهم الله؛ ولذلك فالعالم إذا كان عنده علم، ولم يعمل به؛ فإنك ترى الناس يبغضونه أكثر من الجاهل الذي لا يعمل بشيء؛ لأن هذا ضلّ بعد هُدَى، فنعوذ بالله، أن نكون جهلةً بديننا، فنقعَ فيما وقع فيه النصارى من الضلال، أو أن نكون –والعياذ بالله– متجرئين على الله؛ فنقع فيما وقع فيه اليهود من الغضب عليهم ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾

---

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٩٩).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٨٤٩) عَنْ عَامِرِ بْنِ وَاثِلَةَ، أَنَّ نَافِعَ بْنَ عَبْدِ الْحَارِثِ، لَقِيَ عُمَرَ بِعُسْفَانَ، وَكَانَ عُمَرُ يَسْتَعْمِلُهُ عَلَى مَكَّةَ، فَقَالَ: مَنِ اسْتَعْمَلْتَ عَلَى أَهْلِ الْوَادِي، فَقَالَ: ابْنَ أَبْزَى، قَالَ: وَمَنِ ابْنُ أَبْزَى؟ قَالَ: مَوْلًى مِنْ مَوَالِينَا، قَالَ: فَاسْتَخْلَفْتَ عَلَيْهِمْ مَوْلًى؟ قَالَ: إِنَّهُ قَارِئٌ لِكِتَابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وَإِنَّهُ عَالِمٌ بِالْفَرَائِضِ، قَالَ عُمَرُ: أَمَا إِنَّ نَبِيَّكُمْ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ قَدْ قَالَ: «إِنَّ اللهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْكِتَابِ أَقْوَامًا، وَيَضَعُ بِهِ آخَرِينَ».

[الفاتحة:٦، ٧]، فالله عَزَّوَجَلَّ يرفع بهذا الكتاب أقوامًا قاموا به، ويضع به آخرين، لم يرفعوا به رأسًا؛ وإن كانوا من أعلى الناس نسبًا، وإن كانوا في ذروة نسب أقوامهم، أو من عِلْيَتِهِم، وانظروا إلى ملوك بني العباس ومن جاء بعد ذلك من دول لها ملوك وسلاطين، ولهم حُجّاب وأبواب، ولهم جوارٍ وغوانٍ ... إلى غير ذلك، أين ذهبوا؟ وأين ذِكرُهم؟ فلو طَلَبْتَ مني أن أسرد لك أمراء بني العباس جميعًا ما استطعتُ، ولكن انظر إلى عطاء بن أبي رباح والحسن البصري، وغيرهما، هؤلاء الذين لم يكن لهم نسب عريق عند الناس، كيف ذِكرهم لازال باقيًا!! فما كان لله يبقى، فاجعلوا علمكم لله عَزَّوَجَلَّ، واجعلوا مجالسكم لله عَزَّوَجَلَّ واجعلوا حياتكم وما تتعرضون فيها من سراء وضراء لله عَزَّوَجَلَّ، فإذا أُصِبْتَ بسرّاء؛ فلا يحمِلَنَّك ذلك على أن تنسب لنفسك أو لآبائك أو لغير الله هذه النعمة، ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴾ [النحل:٥٣]، قال بعض العلماء: لو أنك عَبَدْتَ الله ألف سنة؛ ثم في لحظة واحدة غَفَلْتَ عن الله عَزَّوَجَلَّ؛ ندمتَ على ذلك.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المشهد السَّادِس: مشْهد التَّقْصِير، وَأَن العَبْد لَو اجْتهد فِي الْقيام بِالْأَمر غَايَة الِاجْتِهَاد، وبذل وَسعه؛ فَهُوَ مُقَصِّر، وَحقّ الله -سُبْحَانَهُ- عَلَيْهِ أعظم، وَالَّذِي يَنْبَغِي لَهُ أَن يُقَابل بِهِ من الطَّاعَة والعبودية والخدمة فَوق ذَلِك بِكَثِير، وَأَن عَظمته وجلاله -سُبْحَانَهُ- يَقْتَضِي من الْعُبُودِيَّة مَا يَلِيق بهَا.

وَإِذا كَانَ خدم الْمُلُوك وعبيدهم يعاملونهم فِي خدمتهم بالإجلال لَهُم والتعظيم والاحترام والتوقير وَالْحيَاء والمهابة والخشية والنصح بِحَيْثُ

يُفَرِّغون قُلُوبهم وجوارحهم لَهُم؛ فمالك الْمُلُوك، وَرب السَّمَوَات وَالْأَرْض؛ أولى أَن يُعَامل بذلك، بل بأضعاف ذَلِك.

وَإِذا شهد العَبْد من نَفسه أَنه لم يُوَفِّ ربه فِي عبوديته حَقه، وَلَا قَرِيبا من حَقه؛ عَلِمَ تَقْصِيره، وَلم يَسعهُ مَعَ ذَلِك غير الاسْتِغْفَار والاعتذار من تَقْصِيره وتفريطه، وَعدم الْقيام بِمَا يَنْبَغِي لَهُ من حَقه، وَأَنه إِلَى أَن يغْفر لَهُ الْعُبُودِيَّة، وَيَعْفُو عَنهُ فِيهَا؛ أحْوج مِنْهُ إِلَى أَن يطْلب مِنْهُ عَلَيْهَا ثَوابًا، وَهُوَ لَو وفاها حَقّهَا كَمَا يَنْبَغِي؛ لكَانَتْ مُسْتَحقَّة عَلَيْهِ بِمُقْتَضى الْعُبُودِيَّة، فَإِن عَمَلَ العَبْد وخدمته لسَيِّده مُسْتَحقّ عَلَيْهِ بِحكم كَونه عَبده ومملوكه، فَلَو طَلَبَ مِنْهُ الْأُجْرَة على عمله وخدمته؛ لَعَدَّه النَّاس أَحمَق وأخرق، هَذَا وَلَيْسَ ... هُوَ عَبده وَلَا مَمْلُوكه على الْحَقِيقَة، وَهُوَ عبد الله ومملوكه على الْحَقِيقَة من كل وَجه لله – سُبْحَانَهُ–؛ فعمله وخدمته مُسْتَحقّ عَلَيْهِ بِحكم كَونه عَبدَهُ، فَإِذا أثابه عَلَيْهِ؛ كَانَ ذَلِك مُجَرّد فضلٍ ومِنَّةٍ وإحسانٍ إِلَيْهِ، لَا يسْتَحقّهُ العَبْد عَلَيْهِ.

وَمن هَهُنَا يُفْهَم معنى قَول النَّبِي ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ: «**لن يدْخل أحد مِنْكُم الْجنَّة بِعَمَلِهِ، قَالُوا: وَلَا أَنْت يَا رَسُول الله؟ قَالَ: وَلَا أَنا إِلَّا أَن يتغمدني الله برحمة مِنْهُ وَفضل**».

وَقَالَ أنس بن مَالك ـ رَضِي الله عَنهُ ـ: «يخرج للْعَبد يَوْم الْقِيَامَة ثَلَاثَة دواوين: ديوَان فِيهِ حَسَنَاته، وديوان فِيهِ سيئاته، وديوان النعم الَّتِي أنعم الله عَلَيْهِ بهَا، فَيَقُول الرب تَعَالَى لنعمه: خُذِي حَقَّك من حَسَنَات عَبدِي، فَيقوم أصغرها، فتستنفذ حَسَنَاته، ثمَّ تَقول: وَعزَّتك، مَا استوفيتُ حَقي بعد، فَإِذا أَرَادَ الله أَن يرحم عَبده؛ وهبه نعمه عَلَيْهِ، وَغفر لَهُ سيئاته، وضاعف لَهُ حَسَنَاته، وَهَذَا ثَابت عَن أنس، وَهُوَ أدل شَيْء على كَمَال علم الصَّحَابَة برَبهمْ

وحقوقه عَلَيْهِم، كَمَا أَنهم أعلم الْأمة بِنَبِيِّهِمْ وسنته وَدينه؛ فَإِن فِي هَذَا الْأَثر من الْعلم والمعرفة مَا لَا يُدْرِكهُ إِلَّا أولو البصائر، العارفون بِالله وأسمائه وَصِفَاته وَحقه، وَمن هُنَا يُفْهم قَول النَّبِي ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ فِي الحَدِيث الَّذِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالْإِمَام أَحْمد من حَدِيث زيد بن ثَابت وَحُذَيْفَة وَغَيرهمَا: «**إِن الله لَو عَذَّب أهلَ سمواته وَأهلَ أرضه؛ لَعَذَّبَهُم وَهُوَ غير ظَالِم لَهُم، وَلَو رَحِمهم؛ لكَانَتْ رَحمته خيرا لَهُم من أَعْمَالهم**».(١)

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضًا:** «الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ: رِعَايَةُ الْأَحْوَالِ: قَالَ: وَأَمَّا رِعَايَةُ الْأَحْوَالِ الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ مِنْ دَرَجَاتِ الرِّعَايَةِ؛ فَهُوَ أَنْ يَعُدَّ الِاجْتِهَادَ مُرَاءَاةً، وَالْيَقِينَ تَشَبُّعًا، وَالْحَالَ دَعْوَى، أَيْ يَتَّهِمُ نَفْسَهُ فِي اجْتِهَادِهِ أَنَّهُ رَاءَى النَّاسَ؛ فَلَا يَطْغَى بِهِ، وَلَا يَسْكُنُ إِلَيْهِ، وَلَا يَعْتَدُّ بِهِ، وَأَمَّا عَدُّهُ الْيَقِينَ تَشَبُّعًا؛ فَالتَّشَبُّعُ: افْتِخَارُ الْإِنْسَانِ بِمَا لَا يَمْلِكُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ: «**الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ**».

وَعَدُّ الْيَقِينِ تَشَبُّعًا: يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الْيَقِينِ لَمْ يَكُنْ بِهِ، وَلَا مِنْهُ، وَلَا اسْتَحَقَّهُ بِعِوَضٍ، وَإِنَّمَا هُوَ فَضْلُ اللهِ وَعَطَاؤُهُ، وَوَدِيعَتُهُ عِنْدَهُ، وَمُجَرَّدُ مِنَّتِهِ عَلَيْهِ، فَهُوَ خُلْعَةٌ خَلَعَهَا سَيِّدُهُ عَلَيْهِ، وَالْعَبْدُ وَخُلْعَتُهُ مِلْكُهُ وَلَهُ، فَمَا لِلْعَبْدِ فِي الْيَقِينِ مَدْخَلٌ، وَإِنَّمَا هُوَ مُتَشَبِّعٌ بِمَا هُوَ مِلْكٌ لِلَّهِ وَفَضْلُهُ وَمِنَّتُهُ عَلَى عَبْدِهِ».(٢)

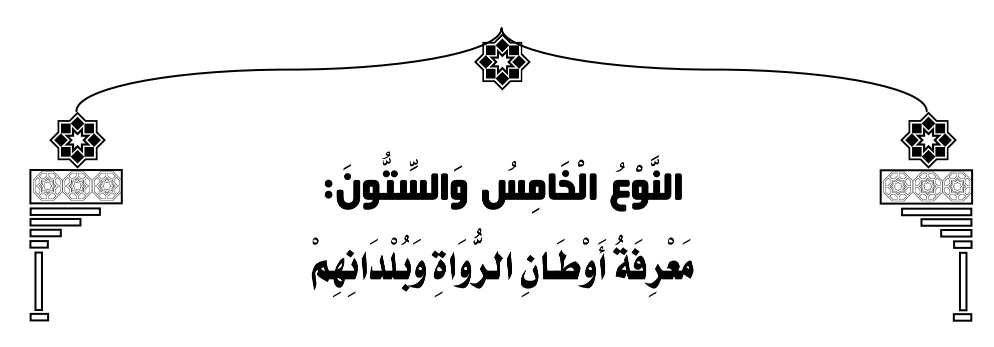
❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: «رسالة ابن القيم إلى أحد إخوانه» (ص: ٤٢).

(٢) انظر: «مدارج السالكين» (٢/ ٦٣).





النَّوْعُ الْخَامِسُ وَالسِّتُّونَ: مَعْرِفَةُ أَوْطَانِ الرُّوَاةِ وَبُلْدَانِهِمْ

❖ قال الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى-: (وَهُوَ مِمَّا يَعْتَنِي بِهِ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، وَرُبَّمَا تَرَتَّبَ عَلَيْهِ فَوَائِدُ مُهِمَّةٌ، مِنْهَا: مَعْرِفَةُ شَيْخِ الرَّاوِي، فَرُبَّمَا اشْتَبَهَ بِغَيْرِهِ، فَإِذَا عَرَفْنَا بَلَدَهُ، تَعَيَّنَ بَلَدِيُّهُ غَالِبًا، وَهَذَا مُهِمٌّ جَلِيلٌ.

وَقَدْ كَانَت الْعَرَبُ إِنَّمَا يُنْسَبُونَ إِلَى الْقَبَائِلِ وَالْعَمَائِرِ وَالْعَشَائِرِ وَالْبُيُوتِ، وَالْعَجَمُ إِلَى شُعُوبِهَا وَرَسَاتِيقِهَا وَبُلْدَانِهَا، وَبَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى أَسْبَاطِهَا، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ، وَانْتَشَرَ النَّاسُ فِي الْأَقَالِيمِ؛ نُسِبُوا إِلَيْهَا، أَوْ إِلَى مُدُنِهَا أَوْ قُرَاهَا، فَمَنْ كَانَ مِنْ قَرْيَةٍ؛ فَلَهُ الِانْتِسَابُ إِلَيْهَا بِعَيْنِهَا، وَإِلَى مَدِينَتِهَا إِنْ شَاءَ، أَوْ إِقْلِيمِهَا، وَمَنْ كَانَ مِنْ بَلْدَةٍ، ثُمَّ انْتَقَلَ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهَا؛ فَلَهُ الِانْتِسَابُ إِلَى أَيِّهِمَا شَاءَ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَذْكُرَهُمَا، فَيَقُولَ مَثَلًا: الشَّامِيُّ ثُمَّ الْعِرَاقِيُّ، أَو الدِّمَشْقِيُّ ثُمَّ الْمِصْرِيُّ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا يَسُوغُ الِانْتِسَابُ إِلَى الْبَلَدِ إِذَا أَقَامَ فِيهِ أَرْبَعَ سِنِينَ فَأَكْثَرَ، وَفِي هَذَا نَظَرٌ، وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

وَهَذَا آخِرُ مَا يَسَّرَهُ اللهُ -تَعَالَى- مِنْ «عُلُومِ الْحَدِيث»، قال مصنفه -أمتع الله بحياته-: وهذا آخر ما يسره الله تعالي من «اختصار علوم الحديث»، واتفق ذلك في الليلة التي يسفر صباحُها عن الثامن والعشرين من شوال سنة ثنتين وخمسين وسبعمائة.

كتبه: إسماعيل بن كثير الدمشقي الحوراني البصروي ثم الدمشقي -عفا الله عنه-

والْحَمْدُ لله، وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تسليمًا كثيرًا دائمًا).

[الشرح]

قلت: وهذا النوع مما يُعتنى به كثيرًا؛ لأن هذا له صِلة بالاتصال والانقطاع، كما أنه له صلة بمسألة تمييز الرواة الذين يشتبهون في الأسماء والكُنَى، ولا يُفرَّق بينهما إلا بالبلد.

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وهو مما يَعْتَني به كثير من علماء الحديث، وربما ترتب عليه فوائد مهمة، منها: معرفةُ شيخ الراوي، وربما اشتبه بغيره، فإذا عَرَفْنا بَلَدَه؛ تَعَيَّن بَلَديُّه غالبا، وهذا مهم جليل**).

نعم، هذه فائدة عظيمة، فأحيانًا يروي الراوي عن شيخه، وهذا الشيخ معروف أنه من بلد كذا، واسم هذا التلميذ يشترك فيه أكثر من واحد، ففي هذه الحالة إذا تبين لك أن هذا الراوي كوفي، ووقفت على ثلاثة أو أربعة، كل منهم من بلد، وأحدهم كوفي؛ قلتَ: إن هذا هو الراوي في هذا الإسناد عن هذا الشيخ؛ لأن الأصل أن التلميذ يروي عن شيخه الذي هو من بلده، هذا هو الأصل، والراوي عندما يبدأ في الطلب يبدأ بالأخذ عن شيوخ أهل بلده، فمعرفة الأوطان لها فائدة كبيرة، وليس هذا لازمًا؛ ولذا قال المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**فإذا عرفنا بلده؛ تعيَّن بلديُّهُ غالبًا**) فقيد ذلك بالأغلبية؛ لأنه الأصل.

• قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وقد كانت العرب إنما يُنسَبُون إلى القبائل والعمائر والعشائر والبيوت، والعَجَمُ إلى شعوبها ورساتيقها[١] وبلدانها، وبنو إسرائيل إلى أسباطها، فلما جاء الإسلام وانتشر الناس في الأقاليم؛ نُسِبُوا إليها، أو إلى مُدُنِها، أو قُراها، فمن كان من قرية؛ فله الانتساب إليها بعينها، وإلى مدينتها -إن شاء الله- أو إقليمها، ومن كان من بلدة، ثم انتقل منها إلى غيرها؛ فله الانتساب إلى أيِّهما شاء، والأحسن أن يَذْكُرهما، فيقول مثلًا: الشامي ثم العراقي، أو الدمشقي ثم المصري، ونحو ذلك).**

أي فلما جاء الإسلام، وكثرت الفتوحات، وخرج المسلمون من بلد إلى بلد، ودخل من العجم مَن دخل في الإسلام، وغزاةُ العرب ذهبوا إلى بلاد العجَم، واستقر كثير منهم فيها؛ أصبحوا بعد ذلك يُنسبون إلى القبائل والعشائر ويُنسبون إلى البلدان.

---

(١) قال ابن منظور رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «لسان العرب» (١٠/ ١١٦): رزتق: اللِّحْيَانِيُّ: الرُّزْتاقُ والرُّسْتاقُ واحد.
رزدق: الرُّزْداقُ: لُغَةٌ فِي الرُّسْداقِ، تَعْرِيبُ الرُّسْتاق، وَسَيَأْتِي ذِكْرُهُ، وَلَا تَقُلْ رُستاق؛ وَكَانَ اللَّيْثُ يَقُولُ لِلَّذِي يقول له الناس الرَّسْتقُ، وهو الصف: رَزْدَقٌ، وهو دَخِيلٌ.
الْجَوْهَرِيُّ: الرَّزْدقُ السَّطْر مِنَ النَّخْلِ والصَّفُّ مِنَ الناسِ، وَهُوَ مُعرّب، وأَصله بِالْفَارِسِيَّةِ رَسْتَهْ، قَالَ رُؤْبَةُ:
والعِيسُ يَحْذَرْنَ السِّياطَ المُشَّقَا ... ضَوابِعًا نَرْمي بِهِنَّ الرَّزْدَقا
قال الزبيدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تاج العروس» (٤/ ٤٢١): أَن ضَمّ الأَول وَالثَّالِث لغةٌ فِيهِ: (رُسْتَاقٌ)، بالضَّمّ، أَي كُورَةٌ كَثِيرَة القُرى»، وانظر: «معجم الرائد» (ص: ٦٧٥)

قال ابن أبي خيثمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأَهْل النَّسَب يَقُولُونَ: شُعُوبٌ، وَقَبَائِلُ، ثُمَّ مَا دُونَ الْقَبَائِلِ: عمائر، وبطون، ثم ما دون الْبُطُون: أَفْخَاذٌ، وَفَصَائِلُ، فَأَمَّا الشُّعُوب الَّتِي تَفَرَّقَتْ مِنْهَا الْعَرَب وَالْجَمَاهِيرُ، وكَانَت الْجَرَاثِمَ، ثُمَّ تَفَرَّقَتِ الْقَبَائِل مِنَ الشُّعُوب، ثُمَّ تَفَرَّقَتِ الْعَمَائِرُ مِنَ الْقَبَائِل، ثُمَّ تَفَرَّقَتِ الْبُطُون مِنَ الْعَمَائِرِ، ثُمَّ تَفَرَّقَتِ الأَفْخَاذ مِنَ الْبُطُون، ثُمَّ تَفَرَّقَتِ الْفَصَائِل من الأَفْخَاذ، وليس دون الْفَصَائِل شَيْءٌ، فَصِيْلَة الرَّجُل: رَهْطُهُ الأَدْنَى وَبَنُو أَبِيهِ. قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِي تُـْٔوِيهِ﴾ [المعارج:١٣] مِثْلُ بَنِي عَبْد الْمُطَّلِب هُمْ فَصِيْلَة رسول الله وفَخِذُهُ».(١)

قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «(بطن)، قال: أقضى القضاة الماوردي في «الأحكام السلطانية» في الباب الثامن عشر في وضع الديوان وأحكامه: رتبتَّ أنساب العرب ست مراتب، جمعت طبقات أنسابهم: وهي شَعْبٌ، ثم قبيلة، ثم عمارة، ثم بطن، ثم فَخِذ، ثم فصيلة، فالشعب النسب الأبعد مثل: عدنان، وقحطان سُمِّي شعبا؛ لأن القبائل منه تتشعب، ثم القبيلة وهي: ما انقسمت فيه أنساب الشعب، مثل: ربيعة، ومضر، سميت قبيلة لتقابل الأنساب فيها، ثم العمارة، وهي: ما انقسمت فيه أنساب القبائل: كقريش وكنانة، ثم البطن، وهو: ما انقسمت فيه أنساب العمارة، مثل بني عبد مناف، وبني مخزوم، ثم الفخذ وهو ما انقسمت فيه أنساب البطن، مثل بني هاشم، وبني أمية، ثم الفصيلة، وهي: ما انقسمت فيه أنساب الفَخِذ، مثل: بني العباس وبني أبي طالب، فالفَخِذ يجمع الفصائل، والبطن يجمع الأفخاذ، والعمارة تجمع

---

(١) انظر: «التاريخ الكبير» (٢٩٤٥).

البطون، والقبيلة تجمع العمائر، والشعب يجمع القبائل، فإذا تباعدت الأنساب صارت القبائل شعوبًا، والعمائر قبائل، هذا آخر كلام الماوردي».(١)

قال ابن الأثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَالْعَرَبُ عَلَى سِتِّ طَبَقَاتٍ: شَعْبٌ، وَقَبِيلَةٌ، وَعِمَارَةٌ، وَبَطْنٌ، وَفَخِذٌ، وَفَصِيلَةٌ، وَسُمِّيَتِ الشُّعُوبَ؛ لأَنَّ الْقَبَائِلَ تَشَعَّبَتْ مِنْهَا. وَسُمِّيَتِ الْقَبَائِلَ؛ لأَنَّ الْعَمَائِرَ تَقَابَلَتْ عَلَيْهَا، فَالشِّعْبُ تَجَمُّعُ الْقَبَائِلِ، وَالْقَبِيلَةُ تَجَمُّعُ الْعَمَائِرِ، وَالْعِمَارَةُ تَجَمُّعُ الْبُطُونِ، وَالْبَطْنُ تَجَمُّعُ الأَفْخَاذِ، وَالْفَخِذُ تَجَمُّعُ الفضائل، فَيُقَالُ: مُضَرُ شِعْبُ رَسُولِ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ وَكِنَانَةُ قَبِيلَتُهُ، وَقُرَيْشٌ عِمَارَتُهُ، وَقُصَيٌّ بَطْنُهُ، وَهَاشِمٌ فَخِذُهُ، وَبَنُو الْعَبَّاسِ فَصِيلَتُهُ. هَذَا قَوْلُ الزُّبَيْرِ، وَقِيلَ: بَنُو عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَصِيلَتُهُ، وَعَبْدُ مَنَافٍ بَطْنُهُ، وَسَائِرُ ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ. وَقِيلَ بَعْدَ الْفَصِيلَةِ الْعَشِيرَةُ، وَلَيْسَ بَعْدَ الْعَشِيرَةِ شَيْءٌ. وَقِيلَ: الْفَصِيلَةُ هِيَ الْعَشِيرَةُ، وَقِيلَ غَيْرُ ذلك».(٢)

قال الزمخشري جار الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العمائر: جمع عمَارَة وَهِي الْحَيّ الْعَظِيم، فَمن فتح؛ فَإِنَّهُ ذهب إِلَى التفاف بَعضهم على بعض كالعمارة وَهِي الْعِمَامَة، وَمن كسر؛ فلأنهم عِمَارَة للأَرْض».(٣)

● قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وقال بعضهم: «إنما يسوغ الانتسابُ إلى البلد إذا أقام فيه أربع سنين فأكثر»، وفي هذا نظر، والله** سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ **أعلم بالصواب)**.

---

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/ ٢٨).

(٢) انظر: «عيون الأثر» (١/ ٢٨)، «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٣/ ٢٩٩).

(٣) انظر: «الفائق في غريب الحديث» (٣/ ٢٦).

هذا القول يُنْسَبُ لابن المبارك، رواه عنه الحاكم في «تاريخ نيسابور» وتعقّبه البلقيني بقوله: «هذا القول ساقط لا يقوم عليه دليل».

قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قَالَ عَبْدُاللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرُهُ: «مَنْ أَقَامَ فِي بَلْدَةٍ أَرْبَعَ سَنِينَ؛ نُسِبَ إِلَيْهَا».(١)

وتعقبه أبو حفص البلقيني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **فقال:** «ونُقِلَ عن بعضهم أنه إنما يسوغ الانتسابُ إلى البلد إذا أقام فيه أربع سنين فأكثر، وهذا قولٌ ساقط لا يقوم عليه دليل. وفي تسويغ الانتساب إلى المدينة التي هو من قراها، نظر، والأقربُ منعُه إلا إذا كان اسم المدينة يطلق على الكل؛ فإن الانتساب إنما وُضِعَ للتعارف وإزالة الالتباس؛ وفيه من الفوائد التي يحتاج إليها المحدِّثُ، معرفةُ شيخ الراوي؛ فربما اشتبه بغيره، فإذا عرفنا بلده؛ تعينَ غالبا، وتسويغ الانتساب إلى مدينة القرية، حيث لا يكون هناك إطلاقا ما يوقع في الإلباس، ووُضِعَ الانتساب في الشعوب والقبائل للتعارف، قال الله تعالى: «وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا»، وفي العرب: الشِّعبُ والقبليةُ والعمارةُ والبطنُ والفخذُ والفصيلة، وهي تنسب إلى ما ذُكِرَ لما ذُكِرَ، والعجم إلى شعوبها، وبنو إسرائيل إلى أسباطها».(٢)

✍ **قلت**: الصحيح أنه لا حدّ في عدد السنوات التي تكون الإقامة فيها مُسَوِّغَةً بالنسبة لهذه البلدة، فالأمر لا حدّ فيه، إنما يَرْجِع على العُرف، ورُبَّ رجلٍ يعيش ببلد سنوات كثيرة، ولا يُنْسَب إليها، ورُبَّ رجلٍ يعيش سنوات

---

(١) انظر: «التقريب والتيسير» (ص: ١٢٣).

(٢) انظر: «محاسن الاصطلاح» (ص: ٦٧٢).

قليلة، ويُنْسَب إليها؛ فإذا نُسِبَ إليها -وإن عاش فيها فترة يسيرة- فلا بأس، وإن عاش فترة طويلة؛ فلا يتعيَّن النسبة إليها، وإذا عُرف بالنسبة إليها، واشتهر ذلك؛ فلا بأس، وإن لم يشتهر ذلك؛ فالأمر سهل.

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثُمَّ إِنَّهُ لَا فَرْقَ فِيمَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى مَحَلٍّ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ أَصْلِيًّا مِنْهُ أَوْ نَازِلًا فِيهِ، بَلْ وَمُجَاوِرًا لَهُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَيْخُنَا؛ وَلِذَلِكَ تُعَدَّدُ النِّسْبَةُ بِحَسَبِ الِانْتِقَالِ، وَلَا حَدَّ لِلْإِقَامَةِ الْمُسَوِّغَةِ لِلنِّسْبَةِ بِزَمَنٍ، وَإِنْ ضَبَطَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ بِأَرْبَعِ سِنِينَ، فَقَدْ تَوَقَّفَ فِيهِ ابْنُ كَثِيرٍ حَيْثُ قَالَ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا يُسَوَّغُ الِانْتِسَابُ إِلَى الْبَلَدِ إِذَا قَامَ فِيهِ أَرْبَعَ سِنِينَ فَأَكْثَرَ، ثُمَّ قَالَ: وَفِيهِ نَظَرٌ.

بَلْ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: إِنَّهُ قَوْلٌ سَاقِطٌ لَا يَقُومُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، فَإِذَا أَرَدْتَ نِسْبَةَ مَنْ يَكُونُ مِنْ أَرَادَ الْمُجَاوَرَةَ لِنَابُلُسَ قُلْتَ: النَّابُلُسِيُّ: وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ التَّدْلِيسِ.

(وَإِنْ يَكُنْ فِي بَلْدَتَيْنِ سَكَنَا) بِأَنِ انْتَقَلَ مِنَ الشَّامِ إِلَى الْعِرَاقِ، أَوْ مِنْ دِمَشْقَ إِلَى مِصْرَ، وَأَرَدْتَ نِسْبَتَهُ إِلَيْهِمَا (فَابْدَأْبِـ) الْبَلْدَةِ (الْأُولَى) بِالنَّقْلِ، (وَبِثُمَّ) فِي الثَّانِيَةِ الْمُنْتَقَلِ إِلَيْهَا (حَسُنَا) أَيْ: حَسُنَ الْإِتْيَانُ فِيهَا بِثُمَّ، فَيُقَالُ: الشَّامِيُّ ثُمَّ الْعِرَاقِيُّ، أَوِ الدِّمَشْقِيُّ ثُمَّ الْمِصْرِيُّ، وَجَمْعُهُمَا أَحْسَنُ مِمَّا لَوِ اقْتُصِرَ عَلَى أَحَدِهِمَا.

(وَمَنْ يَكُنْ) مِنَ الرُّوَاةِ (مِنْ قَرْيَةٍ) كَدَارِيَّا (مِنْ) قُرَى (بَلْدَةٍ) كَدِمَشْقَ (يُنْسَبْ) جَوَازًا (لِكُلٍّ) مِنَ الْقَرْيَةِ وَالْبَلْدَةِ، بَلْ (وَإِلَى النَّاحِيَةِ) الَّتِي مِنْهَا تِلْكَ الْبَلْدَةُ، وَتُسَمَّى الْإِقْلِيمَ أَيْضًا ؛ كَالشَّامِ؛ فَيُقَالُ فِيهِ: الدَّارِيُّ أَوِ الدِّمَشْقِيُّ أَوِ الشَّامِيُّ، لَكِنْ خَصَّهُ الْبُلْقِينِيُّ بِمَا إِذَا كَانَ اسْمُ الْمَدِينَةِ يُطْلَقُ عَلَى الْكُلِّ، وَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؛ فَالْأَقْرَبُ مَنْعُهُ؛ فَإِنَّ الِانْتِسَابَ إِنَّمَا وُضِعَ لِلتَّعَارُفِ وَإِزَالَةِ

الْإِلْبَاسِ، وَإِنْ أُرِيدَ الْجَمْعُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ؛ فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الِابْتِدَاءِ بِالْأَعَمِّ فَيَقُولُ: الشَّامِيُّ الدِّمَشْقِيُّ الدَّارِيُّ، أَوْ بِالْقَرْيَةِ الَّتِي هُوَ مِنْهَا فَيَقُولُ: الدَّارِيُّ الدِّمَشْقِيُّ الشَّامِيُّ ؛ إِذِ الْمَقْصُودُ التَّعْرِيفُ وَالتَّمْيِيزُ، وَهُوَ حَاصِلٌ بِكُلٍّ مِنْهُمَا، نَعَمْ إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْضَحَ فِي ذَلِكَ؛ فَهُوَ أَوْلَى، ثُمَّ إِنَّهُ رُبَّمَا تَقَعُ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ، فَيُقَالُ لِمَنْ سَكَنَ «الْخُصُوصَ» مَثَلًا - قَرْيَةٌ مَنْ قُرَى مُنْيَةِ بَنِي خَصِيبٍ -: الْخُصُوصِيِّ الْمُنَاوِيُّ الصَّعِيدِيُّ الْمِصْرِيُّ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ أَنَّ النَّاحِيَةَ قَدْ تَكُونُ فَوْقَهَا نَاحِيَةٌ أُخْرَى أَوْسَعُ دَائِرَةً مِنْهَا بِأَنْ تَتَنَاوَلَ تِلْكَ النَّاحِيَةَ الْمَخْصُوصَةَ وَغَيْرَهَا مِنَ النَّوَاحِي، وَبِاعْتِبَارِ ذَلِكَ يَقَعُ التَّعَدُّدُ لِأَزْيَدَ مِنْ هَذَا أَيْضًا».(١)

● قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وهذا آخر ما يَسَّره الله -تعالى- من اختصار علوم الحديث، وله الحمد والمنة، وصلى الله على سيدنا محمد).**

✍ **قلت**: وقد انتهيت من شرحي لهذا المختصر في يوم الإثنين الرابع والعشرين من شهر رجب سنة ثلاثٍ وعشرين وأربعمائة وألف من هجرة رسول الله ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ .

وجزى الله الحافظ ابن الصلاح، والحافظ ابن كثير، والعلامة أحمد شاكر، وشيخنا الألباني، وأخانا الشيخ علي الحلبي رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ خيرًا كثيرًا على ما خدموا به هذه المادة.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ما بقي الليل والنهار.

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٤٠٠).

ثم انتهيت بعد ذلك من إعادة صياغة الكتاب المفرغ من أشرطة وهيكلته؛ ليكون كتابًا مقروءًا، لا مادة مسموعة، لقصر عُمُر الشريط قُبيل أذان ظُهر يوم الثلاثاء (١٧/ جمادى الآخرة/ ١٤٤١هـ) في مدينة الرياض - حرسها الله وجميع بلاد المسلمين من كل سوء ومكروه- ثم أعدت النظر في هذا عدة مرات، ومن ذلك ليلة السبت الثاني من رمضان ١٤٤١هـ.

وقد يسَّر الله لي من الإخوة الباحثين، من قَرَّب لي البعيد، وأتى بالفوائد من بطون الكتب، فظهر أثر ذلك على هذا الشرح وغيره من كتب كثيرة لي، فجزاهم الله عنِّي وعن الإسلام والمسلمين خيرًا كثيرًا، ونفع الله بهم، واستعملنا جميعًا في طاعته.

هذا؛ وأسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العُلَى أن يغفر لأبي وأمي وإخواني وأخواتي وأهلينا وذرِّيَّاتنا جميعًا، وأن يرزقني الإخلاص والتوفيق في القول والعمل، وأن يعينني على قهر نفسي وتذليلها لمعبودها، ومجاهدتها لتطهير القلب من حظها، وأن يغفر لي خطئي كلَّه: دقَّهُ وجُلَّة، وعلانيته وسرَّه، وأن يغفر لي خطئي وعمدي، وهَزْلي وجدِّي، وكل ذلك عندي، وأن يستر عليّ وعلى أهلي وذرياتي، ويصرف عنا مصارع السوء والهلكة، إنه جواد كريم، برٌّ رحيم.

كَتَبَهُ

أبو الحَسَنِ مُصْطَفَى بنُ إِسْمَاعِيْلَ السُّلَيْمانيُّ

❁ ❁ ❁



فهرس المصادر والمراجع

مرتبًا حسب الحروف الهجائية

١. **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**، المؤلف: الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن، جعفر، أبو عبد الله الهمذاني الجورقاني (المتوفى: ٥٤٣هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

٢. **الإبانة الكبرى لابن بطة**، المؤلف: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري (المتوفى: ٣٨٧هـ)، المحقق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

٣. **إبطال الحيل**، المؤلف: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري (المتوفى: ٣٨٧هـ)، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

٤. **ابن كثير الدمشقي - المفسر المؤرخ الفقيه**، المؤلف: محمد مصطفى الزحيلي، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٥. **الإبهاج في شرح المنهاج «منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفي سنه ٧٨٥هـ»**، المؤلف: تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت، عام النشر: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م.

٦. **أبو الطيب المتنبي وما له وما عليه**، المؤلف: عبد الملك بن محمد ابن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: مكتبة الحسين التجارية – القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٧. **أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي**، الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٨. **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

٩. **إتحاف النبيل بأجوبة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل**، المؤلف: أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني، حققه: أبو إسحاق إبراهيم بن بحبح، قدم له: العلامة مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: مكتبة الفرقان، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٠م.

١٠. **الآثار السيئة للوضع في الحديث،** المؤلف: عبد الله بن ناصر الشقاري، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد١٢٠، السنة ٣٥ - ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

١١. **الآثار لمحمد بن الحسن،** المؤلف: الامام الحافظ ابي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني، المحقق: أبو الوفا الأفغاني، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

١٢. **الآثار،** المؤلف: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد ابن حبتة الأنصاري (المتوفى: ١٨٢هـ)، المحقق: أبو الوفا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

١٣. **الأجوبة العلية عن الأسئلة الدمياطية،** المؤلف: شمس محمد بن عبد الرحمن السخاوي، (المتوفى: ٩٠٢ هـ)، المحقق: مشعل بن باني، دار ابن حزم، الطبعة الأولى: ١٩٩٩م.

١٤. **الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية،** المؤلف: شمس محمد بن عبد الرحمن السخاوي (المتوفى: ٩٠٢ هـ)، المحقق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، النشر: ١٤١٨ هـ.

١٥. **الآحاد والمثاني،** المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩١م.

١٦. **أحاديث الشيوخ الثقات (المشيخة الكبرى)**، المؤلف: محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري الكعبي، أبو بكر، المعروف بقاضي المارِسْتان (المتوفى: ٥٣٥هـ)، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ.

١٧. **الأحاديث العشرة العشارية الاختيارية لابن حجر**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، اعتنى به: فراس محمد وليد ويس، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

١٨. **الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما**، المؤلف: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

١٩. **أحاديث معلة ظاهرها الصحة**، المؤلف: أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: دار الآثار للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

٢٠. **الإحسان، في تقريب صحيح ابن حبان**، المؤلف: محمد بن حبان أبو حاتم البُستي، (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: علاء الدين أَبو الحسن علي بن بَلبان، المصري، (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣م.

٢١. **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام**، المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، المحقق: مصطفى شيخ، مصطفى ومدثر سندس، الناشر: مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٢٢. **أحكام الجنائز**، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٢٣. **أحكام القرآن**، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢٤. **الإحكام في أصول الأحكام**، المؤلف: أبو الحسن سيد الدين علي ابن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: ٦٣١هـ)، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان، الطبعة: الثانية، سنة النشر: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٢٥. **الإحكام في أصول الأحكام**، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، المحقق: الاستاذ العلامة أحمد شاكر رحمه الله، الناشر: زكريا على يوسف مطبعة العاصمة بالقاهرة، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٣٤٧ هـ.

٢٦. **الإحكام في أصول الأحكام**، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٧. **أحوال الرجال**، المؤلف: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني أبو إسحاق ـ سنة الوفاة ٢٥٩هـ، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، الناشر: مؤسسة الرسالة، سنة النشر: ١٤٠٥هـ.

٢٨. **إحياء علوم الدين**، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٢٩. **أخبار أبي حنيفة وأصحابه**، المؤلف: الحسين بن علي بن محمد ابن جعفر، أبو عبد الله الصَّيْمَري الحنفي (المتوفى: ٤٣٦هـ)، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٣٠. **أخبار الحمقى والمغفلين**، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، شرحه: عبد الأمير مهنا، الناشر: دار الفكر اللبناني، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ– ١٩٩٠ م.

٣١. **أخبار المصحفين**، المؤلف: أبو احمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت: ٣٨٢هـ)، شهرته: العسكري، المحقق: إبراهيم صالح، دار النشر: البشائر، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

٣٢. **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (المتوفى: ٢٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، الناشر: دار خضر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ.

٣٣. **أخبار مكة وما جاء فيها من الأثار**، المؤلف: أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق الغساني المكي المعروف بالأزرقي (المتوفى: ٢٥٠هـ)، المحقق: رشدي الصالح ملحس، الناشر: دار الأندلس للنشر – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

٣٤. **اختلاف الحديث (مطبوع ملحقا بالأم للشافعي)**، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت، سنة النشر: ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٣٥. **الإخلاص والنية**، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، حققه وعلق عليه: إياد خالد الطباع، الناشر: دار البشائر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ.

٣٦. **الأخلاق والسير في مداواة النفوس**، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٣٧. **الإخنائية (أو الرد على الإخنائي)**، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: أحمد بن مونس العنزي، دار النشر: دار الخراز – جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣٨. **آداب الزفاف في السنة المطهرة**، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: دار السلام، الطبعة: الطبعة الشرعية الوحيدة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٣٩. **آداب الشافعي ومناقبه**، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد ابن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، وحقق أصله وعلق عليه: عبد الغني عبد الخالق، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٤٠. **الآداب الشرعية والمنح المرعية**، المؤلف: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الرامينى ثم الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٧٦٣هـ)، شهرته: ابن مفلح، المحقق: شعيب الأرناؤوط، دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

٤١. **الآداب للبيهقي**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، اعتنى به وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوه، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٤٢. **أدب الإملاء والاستملاء**، المؤلف: الامام آبى سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، شرح ومراجعة: سعيد مجمد اللحام، الناشر: دار ومكتبه الهلال ـ بيروت، الطبعة: الاولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٤٣. **أدب الدنيا والدين**، المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد ابن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)، الناشر: دار مكتبة الحياة، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٩٨٦م.

٤٤. **أدب القاضي**، المؤلف: أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري المعروف بابن القاص (المتوفى: ٣٣٥ هـ)، دراسة وتحقيق: د. حسين خلف الجبوري، الناشر: مكتبة الصديق - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٤٥. **الأدب المفرد**، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: علي عبد الباسط مزيد، وعلي عبد المقصود رضوان، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

٤٦. **الأدب لابن أبي شيبة**، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: د. محمد رضا القهوجي، الناشر: دار البشائر الإسلامية – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤٧. **الأذكار**، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط رحمه الله، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، طبعة جديدة منقحة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٤٨. **الأربعون البلدانية**، المؤلف: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عبدو الحاج محمد الحريري، دار النشر: المكتب الإسلامي، بيروت الطبعة: الاولى ١٤١٣هـ.

٤٩. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

٥٠. **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، المؤلف: أحمد بن محمد ابن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ.

٥١. **إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول**، المؤلف: محمد ابن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، الناشر: دار الكتاب، العربي، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٥٢. **إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه**، المؤلف: الإمام الحافظ المفسر الفقيه إسماعيل بن كثير الدمشقي، المحقق: بهجة يوسف حمد أبو الطيب، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

٥٣. **إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني**، المؤلف: أبو الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، قدم له وراجعه ولخص أحكامه: أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، الناشر: دار الكيان - الرياض، مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

٥٤. **إرشاد طلاب الحقائق**، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: اليمامة، دمشق، الطبعة السابعة: ٢٠٠٣م.

٥٥. **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، المؤلف: الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلى، (٣٦٧ - ٤٤٦)، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٥٦. **الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات**، المؤلف: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، توزيع: دار زمزم، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٨ م.

٥٧. **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٥٨. **الْأَسَامِي والكنى للْإِمَام أَحْمد بن حَنْبَل رِوَايَة ابْنه صَالح**، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: مكتبة دار الأقصى – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٥.

٥٩. **إسبال المطر على قصب السكر (نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر)**، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)، تحقيق وتعليق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، الناشر: دار ابن حزم – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٦٠. **الاستذكار**، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ – ٢٠٠٠م.

٦١. **الاستقامة**، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٦٢. **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٦٣. **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى**، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، المحقق: محمد الصباغ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

٦٤. **الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. عز الدين علي السيد، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة / مصر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.

٦٥. **أسنى المطالب في شرح روض الطالب**، المؤلف: شيخ الإسلام / زكريا الأنصاري، تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٠م.

٦٦. **الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة**، المؤلف: ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، المحقق: محمد إبراهيم حفيظ الرحمن، الناشر: الدار السلفية بومباي – الهند، الطبعة: الأولى ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩ م.

٦٧. **الإشارة إلى علم العبارة (مخطوط)**، المؤلف: محمد بن أحمد بن عمر، أبو عبد الله السَّالِمي (المتوفى: ٨٠٠هـ)، الناشر: صورة مخطوطة – مكتبة الجامعة الأردنية.

٦٨. **الإشراف على مذاهب العلماء**، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم ابن المنذر النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ)، المحقق: صغير أحمد الأنصاري أبو حماد، الناشر: مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة – الإمارات العربية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤ م.

٦٩. **الأشربة وذكر اختلاف الناس فيها**، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: د حسام البهنساوي، الناشر: مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

٧٠. **الإصابة في تمييز الصحابة**، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، (٧٧٣ - ٨٥٢)، تحقيق: مركز هجر للبحوث، الناشر: دار هجر، القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

٧١. **أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم**، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٧٢. **إصلاح المنطق**، المؤلف: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)، المحقق: محمد مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م.

٧٣. **إصلاح غلط المحدثين**، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، المحقق: د. حاتم الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٧٤. **إصلاح كتاب ابن الصلاح**، المؤلف: علاء الدين مغلطاي، الناشر: المكتبة الإسلامية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٧م.

٧٥. **أصول البزدوي - كنز الوصول الى معرفة الأصول**، المؤلف: علي ابن محمد البزدوي الحنفي (المتوفى: ٤٨٢هـ)، الناشر: مطبعة جاويد بريس – كراتشي، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.

٧٦. **أصول السرخسي**، المؤلف: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٧٧. **أصول الفقه**، المؤلف: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الرامينى ثم الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٧٦٣هـ)، حققه وعلق عليه وقدم له: الدكتور فهد بن محمد السَّدَحَان، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٧٨. **أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني**، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: محمود محمد محمود حسن نصار، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

٧٩. **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**، المؤلف: أبو بكر محمد ابن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (المتوفى: ٥٨٤هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن، الطبعة: الثانية، ١٣٥٩ هـ.

٨٠. **الاعتصام**، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، (المتوفى: ٧٩٠هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، الناشر: دار ابن عفان، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٨١. **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين**، المؤلف: أبو عبد الله محمد ابن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، المحقق: علي سامي النشار، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٨٢. **إعراب القرآن**، المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٨٣. **إعلاء السنن**، المؤلف: ظفر أحمد العثماني التهانوي، المحقق: محمد تقي عثماني، الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

٨٤. **الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية**، المؤلف: عمرُ بنُ عليٍّ بنِ موسى بنِ خليلٍ البغداديُّ الأزجيُّ البزَّارُ، سراجُ الدينِ أبو حفصٍ (المتوفى: ٧٤٩هـ)، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠هـ.

٨٥. **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، تحقيق:

محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٨٦. **الأعلام**، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة، ٢٠٠٢ م.

٨٧. **إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١)، حققه: محمد عزير شمس، الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ.

٨٨. **الأغاني**، المؤلف: علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي القرشي، أبو الفرج الأصبهاني (المتوفى: ٣٥٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى: ١٤١٥ هـ.

٨٩. **الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط**، المؤلف: برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (المتوفى: ٨٤١هـ)، المحقق: علاء الدين علي رضا، وسمى تحقيقه، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م.

٩٠. **الاغتباط لمعرفة من رمي بالاختلاط**، المؤلف: برهان الدين الحلبي إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي العجمي، سنة الوفاة ٨٤١، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد، الناشر: الوكالة العربية، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٩١. **افتتاح القاري لصحيح البخاري**، المؤلف: ابن ناصر الدين (٨٤٢ هـ)، المحقق: أبو عبد الله مشعل بن باني الجبرين المطيري، الناشر: دار ابن حزم [ضمن مجموع فيه رسائل لابن ناصر الدين]، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٩٢. **الأفراد**، المؤلف: الدارقطني، المتوفى: ٣٨٥ هـ، المحقق: جابر بن عبد الله السريع، الناشر: دار التدمرية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٩٣. **الإفصاح عن معاني الصحاح**، المؤلف: يحيى بن (هُبَيْرَة بن) محمد ابن هبيرة الذهلي الشيبانيّ، أبو المظفر، عون الدين (المتوفى: ٥٦٠هـ)، المحقق: فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الوطن، سنة النشر: ١٤١٧هـ.

٩٤. **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد ابن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٩٥. **اقتضاء العلم العمل**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٣٩٧هـ.

٩٦. **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، المؤلف: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد – أبو

محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م.

٩٧. **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، المؤلف: سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى: ٤٧٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٩٨. **الإلزامات والتتبع للدارقطني**، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر ابن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٩٩. **ألفية العراقي المسماة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث**، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ.

١٠٠. **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، المؤلف: عياض ابن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المحقق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث / المكتبة العتيقة – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م.

١٠١. **أمالي ابن الشجري**، المؤلف: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله ابن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.

١٠٢. **أمالي المحاملي**، المؤلف: أبو عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي المحاملي (المتوفى: ٣٣٠هـ)، رواية ابن الصلت القرشي: أحمد بن محمد بن موسى ابن الصلت المجبِّر (٤٠٥هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار النوادر، الطبعة: الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

١٠٣. **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، تأليف: تقي الدين أبي الفتح محمد بن علي وهب، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

١٠٤. **الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع / ويليه أسئلة من خط الشيخ العسقلاني**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: أبو عبد الله محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٠٥. **أمثال الحديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم**، المؤلف: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: أحمد عبد الفتاح تمام، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٠٦. **الأمثال السائرة من شعر المتنبي**، المؤلف: إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، الناشر: مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.

١٠٧. **الأمثال**، المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، المحقق: الدكتور عبد المجيد قطامش، الناشر: دار المأمون للتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

١٠٨. **إمعان النظر شرح شرح نخبة الفكر**، المؤلف: محمد أكرم بن عبد الرحمن السندي، تحقيق أبو سعيد غلام مصطفى السندي، دار النشر: مكتبة الرحيم أكادمي، باكستان.

١٠٩. **الأموال لابن زنجويه**، المؤلف: أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه (المتوفى: ٢٥١هـ)، حقيق الدكتور: شاكر ذيب فياض، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١١٠. **إنباء الغمر بأبناء العمر**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د حسن حبشي، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، عام النشر:١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

١١١. **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، المؤلف: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، (المتوفى: ٦٤٦هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل

إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.

١١٢. **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم**، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

١١٣. **الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط**، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

١١٤. **الأنساب**، المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.

١١٥. **أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، طُبع بإذن من: وزارة الإعلام بجدة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٦ هـ.

١١٦. **الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة**، المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، الناشر: عالم الكتب - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

١١٧. **أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء**، المؤلف: الشيخ قاسم القونوي (٩٧٨هـ)، المحقق: الدكتور أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، الناشر: دار الوفاء للنشر والتوزيع، السعودية، جدة، الطبعة: الأولى، سنة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١١٨. **أهل المائة**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار ابن الحزم، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.

١١٩. **الأوهام التي في مدخل أبي عبد الله الحاكم النيسابوري**، المؤلف: أبو محمد عبد الغني بن سعيد بن علي بن بشر بن مروان الأزدي المصري (المتوفى: ٤٠٩هـ)، المحقق: مشهور حسن محمود سلمان، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة: الأولى، هـ١٤٠هـ.

١٢٠. **إيضاح المحصول من برهان الأصول**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري (٥٣٦ هـ)، المحقق: د. عمار الطالبي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٢١. **الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء - زوائد الأمالي والفوائد والمعاجم والمشيخات على الكتب الستة والموطأ ومسند الإمام أحمد**، المؤلف: نبيل سعد الدين سَليم جَرَّار، الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧ م.

١٢٢. **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، المؤلف: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل ابن كثير - أبو الأشبال أحمد محمد شاكر، عناية: مكتب الأجهوري للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥ هـ.

١٢٣. **البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر**، المؤلف: الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ)، تحقيق ودراسة: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

١٢٤. **بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار**، المؤلف: أبو بكر محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري الحنفي (المتوفى: ٣٨٠هـ)، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل - أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٢٥. **البحر المحيط في أصول الفقه**، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٢٦. **البداية والنهاية**، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١٢٧. **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، المؤلف: علاء الدين، أبو بكر ابن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٢٨. **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

١٢٩. **البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير**، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض- السعودية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٣٠. **البدع والنهي عنها**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن وضاح بن بزيع المرواني القرطبي، (المتوفى: ٢٨٦هـ)، تحقيق ودراسة: عمرو عبد المنعم سليم، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة- مصر، مكتبة العلم، جدة – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ.

١٣١. **برنامج التجيبي**، المؤلف: القاسم بن يوسف بن محمد بن علي التجيبي البلنسي السبتي (المتوفى: ٧٣٠هـ)، تحقيق وإعداد: عبد الحفيظ منصور، الناشر: الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، عام النشر: ١٩٨١ م.

١٣٢. **البرهان في أصول الفقه**، المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين

(المتوفى: ٤٧٨هـ)، المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١٣٣. **البصائر والذخائر**، المؤلف: أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد ابن العباس (المتوفى: نحو ٤٠٠هـ)، المحقق: وداد القاضي، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٣٤. **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث**، المؤلف: أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب المعروف بابن أبي أسامة (المتوفى: ٢٨٢هـ)، المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري، الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ - ١٩٩٢م.

١٣٥. **بغية الطلب في تاريخ حلب**، المؤلف: عمر بن أحمد بن هبة الله ابن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم (المتوفى: ٦٦٠هـ)، المحقق: د. سهيل زكار، الناشر: دار الفكر.

١٣٦. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، المؤلف: عبد الرحمن ابن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

١٣٧. **بلغة السالك لأقرب المسالك = حاشية الصاوي على الشرح الصغير**، المؤلف: أحمد الصاوي، تحقيق ضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، الناشر دار الكتب العلمية، سنة النشر ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٣٨. **البناية شرح الهداية**، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٣٩. **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**، المؤلف: محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني (المتوفى: ٧٤٩هـ)، المحقق: محمد مظهر بقا، الناشر: دار المدني، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٤٠. **بيان خطأ البخاري**، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.

١٤١. **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة**، المؤلف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى: ٥٢٠هـ)، حققه: د محمد حجي وآخرون، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٤٢. **تاج التراجم**، المؤلف: أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، المحقق: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار القلم – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ -١٩٩٢م.

١٤٣. **تاج العروس من جواهر القاموس،** المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الأولى / ١٤١٤ هـ.

١٤٤. **تاريخ ابن معين - رواية عثمان الدارمي،** المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن (المتوفى: ٢٣٣هـ)، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، ١٤٠٠هـ.

١٤٥. **تاريخ ابن يونس المصري،** المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٤٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

١٤٦. **تاريخ أسماء الثقات،** المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، المعروف بابن شاهين، المتوفى: ٣٨٥ هـ، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

١٤٧. **تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين،** المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، محقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٤٨. **تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان،** المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م.

١٤٩. **تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي**، المؤلف: أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ)، الناشر: دار المعارف، الطبعة: السابعة، سنة النشر: ١٩٨٣م.

١٥٠. **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م، عدد الأجزاء: ١٥.

١٥١. **التاريخ الأوسط**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: تيسير بن سعد، الناشر: دار الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ – ٢٠٠٥م.

١٥٢. **تاريخ الثقات**، المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفي (المتوفى: ٢٦١هـ)، الناشر: دار الباز، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

١٥٣. **التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث،** المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح ابن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

١٥٤. **التاريخ الكبير**، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، الطبعة الثانية: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٥٥. **تاريخ المماليك**، للدكتور عادل زيتون، الناشر: دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الخامسة: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

١٥٦. **تاريخ بغداد**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد ابن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.

١٥٧. **تاريخ بيهق**، المؤلف: أبو الحسن ظهير الدين علي بن زيد بن محمد بن الحسين البيهقي، الشهير بابن فندمه (المتوفى: ٥٦٥هـ)، الناشر: دار اقرأ، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ.

١٥٨. **تاريخ جرجان**، المؤلف: أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (المتوفى: ٤٢٧هـ)، المحقق: تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٥٩. **تاريخ خليفة بن خياط**، المؤلف: أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري (المتوفى: ٢٤٠هـ)، المحقق: د. أكرم ضياء العمري، الناشر: دار القلم، مؤسسة الرسالة - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧م.

١٦٠. **تاريخ داريا لعبد الجبار الخولاني**، المؤلف: أبو علي عبد الجبار ابن عبد الله بن محمد بن عبد الرحيم بن داود الخولاني الداراني المعروف بابن مهنا (المتوفى: ٣٧٠هـ)، بعناية: سعيد الأفغاني، الناشر: مطبعة البرقي بدمشق، عام النشر: ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م.

١٦١. **تاريخ دمشق**، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

١٦٢. **تاريخ علماء الأندلس**، المؤلف: عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، أبو الوليد، المعروف بابن الفرضي (المتوفى: ٤٠٣هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٦٣. **تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها (المعروف بتاريخ بغداد)**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي ابن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى: ٤٦٣ هـ، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٦٤. **تاريخ هاشم بن مرثد الطبراني عن يحيى بن معين**، المؤلف: هاشم بن مرثد الطبراني، المتوفى: ٢٧٨ هـ، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

١٦٥. **التاريخ والعلل عن يحيى بن معين، رواية: العباس بن محمد بن حاتم الدوري**، المتوفى: ٢٧١ هـ، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.

١٦٦. **التاسع عشر من الخلعيات**، المؤلف: علي بن الحسن بن الحسين ابن محمد، أبو الحسن الخِلَعي الشافعيّ (المتوفى: ٤٩٢هـ)، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، سنة النشر: ٢٠٠٤م.

١٦٧. **التاسع عشر من المشيخة البغدادية لأبي طاهر السلفي**، المؤلف: صدر الدين، أبو طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سِلَفَه الأصبهاني (المتوفى: ٥٧٦هـ)، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، سنة النشر: ٢٠٠٤م.

١٦٨. **التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل**، المؤلف: بكر عبد الله أبو زيد، الناشر: دار العاصمة، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ.

١٦٩. **تالي تلخيص المتشابه**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ابن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: مشهور ابن حسن آل سلمان، أحمد الشقيرات، الناشر: دار الصميعي – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

١٧٠. **تأويل مختلف الحديث**، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، الناشر: المكتب الاسلامي - مؤسسة الإشراق، الطبعة: الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٧١. **تباين منهج المتقدمين والمتأخرين في التصحيح والتعليل**، المؤلف: ماهر ياسين الفحل، الطبعة الثانية: دار عالم الفوائد، الرياض، الطبعة الثانية: ١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م.

١٧٢. **التبصرة في أصول الفقه**، المؤلف: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، المحقق: د. محمد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٧٣. **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

١٧٤. **التبيان في أقسام القرآن**، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٩٨٣م.

١٧٥. **تبيين العجب بما ورد في شهر رجب**، المؤلف: أبو الفضل أحمد ابن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: طارق عوض الله، الناشر: مؤسسة قرطبة القاهرة – مصر.

١٧٦. **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**، المؤلف: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

١٧٧. **التبيين لأسماء المدلسين**، المؤلف: إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي أبو الوفا الحلبي الطرابلسي، تحقيق: محمد إبراهيم داود

الموصلي، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ – ١٩٩٤م.

١٧٨. **تجريد الأسماء والكنى المذكورة في كتاب المتفق والمفترق للخطيب البغدادي**، المؤلف: عُبَيْد الله بن علي بن محمد بن محمد بن الحسين ابن الفرّاء، الحنبلي (المتوفى: ٥٨٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. شادي ابن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

١٧٩. **التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح**، المؤلف: أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي، زين الدين الزبيدي (المتوفى: ٨٩٣هـ)، اعتنى به وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، كسرى صالح العلي، الناشر: مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

١٨٠. **التحبير شرح التحرير في أصول الفقه**، المؤلف: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٨١. **التحبير في المعجم الكبير**، المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، المحقق: منيرة ناجي سالم، الناشر: رئاسة ديوان الأوقاف – بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

١٨٢. **تحذير الخواص من أكاذيب القصاص**، المؤلف: عبد الرحمن ابن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد الصباغ، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤م.

١٨٣. **تحرير ألفاظ التنبيه**، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: دار القلم – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨.

١٨٤. **تحرير علوم الحديث**، المؤلف: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٨٥. **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، المؤلف: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٨٦. **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، المؤلف: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، المحقق: عبد الله نوارة، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

١٨٧. **تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب**، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٨٨. **تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح (السفر الأول)**، المؤلف: شهاب الدين أَحْمَد بن يُوسُف بن علي بن يُوسُف اللَّبْلِيُّ أَبُو جَعْفَر الفهري (المتوفى: ٦٩١هـ)، المحقق: عبد الملك بن عيضة الثبيتي، سنة النشر: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٨٩. **تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (على ترتيب المنهاج للنووي)**، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: عبد الله بن سعاف اللحياني، الناشر: دار حراء - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٩٠. **تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السول**، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن موسى الرهوني (المتوفى: ٧٧٣ هـ)، المحقق: الدكتور الهادي ابن الحسين شبيلي، يوسف الأخضر القيم، الناشر: إحياء التراث، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٩١. **تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة**، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

١٩٢. **التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه**، المؤلف: علي ابن إسماعيل الأبياري (المتوفى ٦١٦ هـ)، المحقق: د. علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري، أصل التحقيق: أطروحة دكتوراة للمحقق، الناشر: دار الضياء - الكويت (طبعة خاصة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر)، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.

١٩٣. **تخريج أحاديث إحياء علوم الدين**، المؤلفون: العِراقي (٧٢٥ - ٨٠٦ هـ)، ابن السبكي (٧٢٧ - ٧٧١ هـ)، الزبيدي (١١٤٥ - ١٢٠٥ هـ)، استِخرَاج: أبي عبد الله مَحمُود بِن مُحَمّد الحَدّاد (١٣٧٤ هـ)، الناشر: دار العاصمة للنشر – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

١٩٤. **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، المؤلف: عبد الرحمن ابن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة، سنة النشر: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م.

١٩٥. **التدوين في أخبار قزوين**، المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ)، المحقق: عزيز الله العطاردي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

١٩٦. **تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)**، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

١٩٧. **تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)**، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

١٩٨. **تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ (مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن عبد الهادي)**، المؤلف: يوسف بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، الحنبلي (المتوفى: ٩٠٩ هـ)، عناية: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

١٩٩. **تذكرة الحفاظ**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ٤.

٢٠٠. **تَذْكِرَةُ السَّامِعِ والمُتَكَلِّم في أَدَب العَالِم والمُتَعَلِّم**، المؤلف: الشيخ العالم بدر الدين أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله ابن جماعة الكناني، المتوفى سنة ٧٣٣هـ، مكتبة مشكاة الإسلامية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ٢٠١٤م.

٢٠١. **تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج (تخريج منهاج الأصول للبيضاوي)**، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤.

٢٠٢. **تذكرة الموضوعات،** المؤلف: محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي (المتوفى: ٩٨٦هـ)، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة: الأولى، ١٣٤٣ هـ.

٢٠٣. **التذكرة في علوم الحديث،** المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، قدم لها وضبط نصها وعلق عليها: علي حسن عبد الحميد، الناشر: دار عمَّار، عمَّان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٠٤. **تذهيب التهذيب،** المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الذهبي، تحقيق: الشيخ علي بن محمد بن ناصر العقبي، دار النشر: دار عالم الكتب: الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٢٠٥. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك،** المؤلف: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المحقق: جزء ١: ابن تاويت الطنجي، ١٩٦٥م، جزء ٢، ٣، ٤: عبد القادر الصحراوي، ١٩٦٦-١٩٧٠م، جزء ٥: محمد بن شريفة، جزء ٦، ٧، ٨: سعيد أحمد أعراب ١٩٨١-١٩٨٣م، الناشر: مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، الطبعة: الأولى.

٢٠٦. **الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك،** المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: طه أحمد مصلح الوعيل، إشراف: الدكتور أكرم ضياء العمري، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٢٠٧. **الترغيب والترهيب**، المؤلف: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، المحقق: أيمن بن صالح بن شعبان، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٢٠٨. **تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد)**، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد ابن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ.

٢٠٩. **تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي**، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز - د عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر، الناشر: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - توزيع المكتبة المكية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٢١٠. **تصحيح الحديث عند الإمام ابن الصلاح** - دراسة نقدية، المؤلف: حمزة عبد الله المليباري، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٢١١. **تصحيح الدعاء**، المؤلف: الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، الناشر: دار العاصمة، الطبعة: الأولى: ١٩٩٩م.

٢١٢. **تصحيفات المحدثين،** المؤلف: أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري (المتوفى: ٣٨٢هـ)، المحقق: محمود أحمد ميرة، الناشر: المطبعة العربية الحديثة – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ.

٢١٣. **التصنيف في السنة النبوية وعلومها في القرن الخامس الهجري،** المؤلف: عبد العزيز بن عبد الله الهليل، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م.

٢١٤. **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة،** المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر ـ بيروت، الطبعة: الأولى ـ ١٩٩٦م.

٢١٥. **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس،** المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار – عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣م.

٢١٦. **التعريفات الفقهية،** المؤلف: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الناشر: دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢١٧. **تعظيم قدر الصلاة،** المؤلف: أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى: ٢٩٤هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢١٨. **التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان،** المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: دار با وزير للنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢١٩. **ضعيف الجامع الصغير وزيادته،** المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثالثة، سنة النشر: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٢٢٠. **تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان،** المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٢٢١. **تعليقة على العلل لابن أبي حاتم،** المؤلف: شمس الدين محمد ابن أحمد بن عبد الهادي بن يوسف الدمشقي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢٢٢. **تغليق التعليق على صحيح البخاري،** المؤلف: أبو الفضل أحمد ابن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقين، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٢٣. **تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم**، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة - ١٤١٩ هـ.

٢٢٤. **تفسير القرآن العظيم**، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

٢٢٥. **تقريب التهذيب**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.

٢٢٦. **التقرير والتحبير**، المؤلف: أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٢٧. **التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث**، المؤلف: حسن بن محمد المشاط المالكي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، المحقق: فواز أحمد زمرلي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت – لبنان، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٢٨. **تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة، ونبذ مذهبية نافعة**، المؤلف: محمد بن علي بن شعيب، أبو شجاع، فخر الدين، ابن الدَّهَّان (المتوفى: ٥٩٢هـ)، المحقق: د. صالح بن ناصر بن صالح الخزيم، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٢٩. **تقييد العلم للخطيب البغدادي**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي ابن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الناشر: مكتبة دار السلام، القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ٢٠١٤ م.

٢٣٠. **تقييد المهمل وتمييز المشكل**، المؤلف: أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (٤٩٨ هـ)، المحقق: علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٣١. **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، المؤلف: محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: ٦٢٩هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٣٢. **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

٢٣٣. **تكملة لوفيات النقلة،** المؤلف: الإمام عبد العظيم بن عبد القوي ابن عبد الله بن سلامة المنذري، الناشر: دار ابن الجوزي – القاهرة، دار ابن الجوزي: الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٢٣٤. **التكملة لوفيات النقلة،** المؤلف: المنذري زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي (٦٥٦ هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٢٣٥. **تَكملَة مُعجم المُؤلفين، وَفيات (١٣٩٧ - ١٤١٥ هـ) = (١٩٧٧ - ١٩٩٥ م)،** المؤلف: محمد خير بن رمضان بن إسماعيل يوسف، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٢٣٦. **تكميل النفع بما لم يثبت به وقف ولا رفع،** المؤلف: محمد عمرو بن عبد اللطيف بن محمد بن عبد القادر بن رضوان بن سليمان بن مفتاح بن شاهين الشنقيطي (المتوفى: ١٤٢٩هـ)، الناشر: مكتب التوعية الإسلامية، لإحياء التراث العربي - الجيزة، مصر، الطبعة: الأولى ١٤١٠ هـ، ١٩٨٩ م.

٢٣٧. **التَّكْميل في الجَرْح والتَّعْدِيل ومَعْرِفة الثِّقَات والضُّعفاء والمجَاهِيل،** المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٢٣٨. **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الناشر: مؤسسة قرطبة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٢٣٩. **تلخيص المتشابه في الرسم**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سُكينة الشهابي، الناشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥ م.

٢٤٠. **تلخيص تاريخ نيسابور**، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري، المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تلخيص: أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

٢٤١. **تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير**، المؤلف: جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي [٥٠٨هـ - ٥٩٧هـ]، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.

٢٤٢. **تمام المنة في التعليق على فقه السنة**، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: دار الراية، الطبعة: الخامسة، سنة النشر: ١٩٩٨ م.

٢٤٣. **التمهيد في أصول الفقه**، المؤلف: محفوظ بن أحمد بن الحسن أَبُو الخطاب الكَلْوَذَاني الحنبلي (المتوفى: ٥١٠ هـ)، المحقق: مفيد محمد أبو عمشة (الجزء ١ - ٢) ومحمد بن علي بن إبراهيم (الجزء ٣ - ٤)، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى (٣٧)، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

٢٤٤. **التمهيد في تخريج الفروع على الأصول**، المؤلف: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٧٢هـ)، المحقق: د. محمد حسن هيتو، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ.

٢٤٥. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ.

٢٤٦. **التمييز**، المؤلف: مسلم بن الحجاج، المتوفى: ٢٦١ هـ، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩ م.

٢٤٧. **التنبيهات المختصرة شرح الواجبات المتحتمات المعرفة على كل مسلم ومسلمة**، المؤلف: إبراهيم بن الشيخ صالح بن أحمد الخريصي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة: الثالثة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٤٨. **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**، المؤلف: نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (المتوفى: ٩٦٣هـ)، المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ.

٢٤٩. **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**، المؤلف: شمس الدين محمد ابن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤ هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، دار النشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٢٥٠. **التنقيح لمسألة التصحيح**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار البخاري المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٢٥١. **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني - زهير الشاويش - عبد الرزاق حمزة، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٢٥٢. **تنوير الحوالك شرح موطأ مالك**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر، عام النشر: ١٣٨٩ - ١٩٦٩ هـ.

٢٥٣. **تهذيب الأسماء واللغات**، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى ابن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٢٥٤. **تهذيب التهذيب**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٢٥٥. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠م.

٢٥٦. **مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وأقواله على أبواب العلم**

٢٥٧. **تهذيب اللغة**، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٢٥٨. **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، المؤلف: طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٢٥٩. **التوسل أنواعه وأحكامه**، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، المحقق: محمد عيد العباسي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٦٠. **التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر**، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

٢٦١. **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٢٦٢. **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، المؤلف: محمد بن عبد الله الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

٢٦٣. **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٢٦٤. **التيسير بشرح الجامع الصغير**، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، الناشر: مكتبة الإمام الشافعي – الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٦٥. **الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة**، المؤلف: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا، الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٢٦٦. **الثقات**، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٩٧٣م.

٢٦٧. **ثلاث تراجم نفيسة للأئمة الأعلام ابن تيمية والحافظ علم الدين البزرالي والحافظ جمال الدين المزي**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد بن ناصر العجمي، الناشر: دار ابن الأثير – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٦٨. **الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب**، المؤلف: أبو عبدالرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: غراس للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.

٢٦٩. **ثمرات النظر في علم الأثر**، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)، المحقق: رائد بن صبري بن أبي علفة، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٧٠. **الجامع** (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق)، المؤلف: معمر ابن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن (المتوفى: ١٥٣هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ.

٢٧١. **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون، الناشر: مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى: ١٩٦٩ -١٩٧٢ م.

٢٧٢. **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٦م.

٢٧٣. **جامع الصحيحين بحذف المعاد والطرق**، المؤلف: أبو نعيم الحداد (المتوفى: ٥١٧هـ)، المحقق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، الطبعة: الأولى ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٢٧٤. **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم**، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٧٥. **الجامع الكبير (سنن الترمذي)**، وفي آخره كتاب العلل، المؤلف: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، (٢٠٩، ٢٧٩ هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عبد اللطيف حرز الله، الناشر: الرسالة العالمية – بيروت، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ هـ.

٢٧٦. **الجامع المختصر في عنوان التواريخ وعيون السير**، المؤلف: تاج الدين علي بن أنجب بن عبد الله بن علي الساعي البعلبكي، الناشر: دار سعد الدين – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م.

٢٧٧. **جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن**، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: د عبد الملك بن عبد الله الدهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، طبع على نفقة المحقق ويطلب من مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة، الطبعة: الثانية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٢٧٨. **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري**، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٧٩. **جامع بيان العلم وفضله**، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٢٨٠. **الجامع في الحديث لابن وهب**، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (المتوفى: ١٩٧هـ)، المحقق: د مصطفى حسن حسين محمد أبو الخير، أستاذ الحديث وعلومه المساعد - كلية أصول الدين – القاهرة، الناشر: دار ابن الجوزي – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٢٨١. **الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.

٢٨٢. **الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون**، المؤلف: محمد عزيز بن شمس وعلي بن محمد العمران، الناشر: دار عالم الفوائد – مكة، الطبعة: الثانية، شوال ١٤٢٢ هـ.

٢٨٣. **الجامع لشعب الإيمان**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المتوفى: ٤٥٨ هـ، المحقق: عبد العلي عبد الحميد حامد، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢٨٤. **الجامع لعلوم الإمام أحمد – الرجال**، الإمام: أبو عبد الله أحمد ابن حنبل، المؤلف: خالد الرباط، سيد عزت عيد، الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٢٨٥. **الجرح والتعديل**، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي المتوفى: ٣٢٧ هـ، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، مصورًا من الطبعة الهندية، الطبعة: الأولى، ١٩٥٢ م إلى ١٩٥٣ م.

٢٨٦. **الجزء الأول من غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة**، المؤلف: يحيى بن علي بن عبد الله بن علي ابن مفرج، المعروف بالرشيد العطار (المتوفى: ٦٦٢هـ)، المحقق: محمد خرشافي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.

٢٨٧. **جزء القراءة خلف الإمام**، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، حققه وعلق عليه: الأستاذ فضل الرحمن الثوري، راجعه: الأستاذ محمد عطا الله خليف الفوحباني، الناشر: المكتبة السلفية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٢٨٨. **الجزء المتمم لطبقات ابن سعد [الطبقة الخامسة في من قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهم أحداث الأسنان]**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد بن صامل السلمي، الناشر: مكتبة الصديق – الطائف، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٢٨٩. **جزء فيه أحاديث من مسموعات للشيخ الحافظ أبي ذر عبيد بن أحمد بن محمد الهروي (وهو مطبوع ضمن كتاب الفوائد)**، المؤلف: أبو ذر عبيد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن غفير الهروي (المتوفى: ٤٣٤هـ)، المحقق: خلاف محمود عبد السميع، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٢٩٠. **جزء فيه مسائل أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه في مسائل في الجرح والتعديل**، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عثمان ابن أبي شيبة العبسي مولاهم الكوفي (المتوفى: ٢٩٧هـ)، المحقق: عامر حسن صبري، دار النشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

٢٩١. **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي**، المؤلف: أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريري النهرواني (المتوفى: ٣٩٠هـ)، المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٢٩٢. **جمهرة الأمثال**، المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل ابن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت، عدد الأجزاء: ٢.

٢٩٣. **جمهرة اللغة**، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

٢٩٤. **جمهرة نسب قريش وأخبارها**، المؤلف: الزبير بن بكار بن عبد الله القرشي الأسدي المكي (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني، عام النشر: ١٣٨١ هـ.

٢٩٥. **الجهاد لابن أبي عاصم**، المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، المحقق: مساعد بن سليمان الراشد الحميد، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٩٦. **جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية (قطعة منه)**، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد عزير شمس، الناشر: دار عالم الفوائد – مكة، الطبعة: الأولى ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

٢٩٧. **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، المؤلف: أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (المتوفى: ١٣٦٢هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٩٩٩م.

٢٩٨. **الجواهر السليمانية على المنظومة البيقونية**، المؤلف: مصطفى ابن إسماعيل السليماني، أبو الحسن المآربي، الناشر: دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م.

٢٩٩. **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**، المؤلف: عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: ٧٧٥هـ)، الناشر: مير محمد كتب خانه – كراتشي.

٣٠٠. **الجواهر المضية**، المؤلف: محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى بمصر، ١٣٤٩هـ، النشرة الثالثة، ١٤١٢هـ.

٣٠١. **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: إبراهيم باجس عبد المجيد، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٣٠٢. **جياد المسلسلات للسيوطي**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تقديم: الشيخ محمد عوامة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٣٠٣. **الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني**، المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)، المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٩ م.

٣٠٤. **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة**، المؤلف: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، المحقق: محمد بن ربيع ابن هادي عمير المدخلي، الناشر: دار الراية - السعودية / الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٣٠٥. **حديث الستة من التابعين وذكر طرقه واختلاف وجوهه**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: محمد رزق طرهوني، الناشر: دار فواز – الإحساء، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٠٦. **حسن التنبه لما ورد في التشبه «وهو كتاب فريد في بابه يشتمل على بيان ما يتشبه به المسلم وما لا يتشبه به»**، المؤلف: نجم الدين الغزي، محمد ابن محمد العامري القرشي الغزي الدمشقي الشافعي (المولود بدمشق سنة ٩٧٧ هـ، والمتوفى بها سنة ١٠٦١ هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٣٠٧. **حُسْنُ السَّمْتِ فِي الصَّمْتِ**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، اختصر فيه كتاب الصمت للإمام: أبي بكر عبد الله محمد بن عبيد بن سفيان القرشي المعروف بابن أبي الدنيا وزاد عليه، تحقيق ودراسة: أحمد محمد سليمان، الناشر: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر، عام النشر: ٢٠١٠ م.

٣٠٨. **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، المؤلف: عبد الرحمن ابن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، الطبعة: الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

٣٠٩. **الحلم**، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، المحقق: محمد عبد القادر أحمد عطا، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

٣١٠. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٣١١. **حياة الحيوان الكبرى**، المؤلف: محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء، كمال الدين الشافعي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ.

٣١٢. **الخصائص الكبرى**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٣١٣. **خطط الشام**، المؤلف: محمد بن عبد الرزاق بن محمَّد، كُرْد عَلي (المتوفى: ١٣٧٢هـ)، الناشر: مكتبة النوري، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م.

٣١٤. **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، المؤلف: محمد أمين ابن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي (المتوفى: ١١١١هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت.

٣١٥. **خلاصة البدر المُنير**، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

٣١٦. **خلاصة الكلام شرح عمدة الأحكام**، المؤلف: فيصل بن عبد العزيز بن فيصل ابن حمد المبارك الحريملي النجدي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤن الإسلامية، الكويت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٣١٧. **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة للعلامة الحافظ البارع علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني)**، المؤلف: أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، صفي الدين (المتوفى: بعد ٩٢٣هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية/ دار البشائر - حلب / بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦ هـ.

٣١٨. **الخلاصة في معرفة الحديث**، المؤلف: الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)، المحقق: أبو عاصم الشوامي الأثري، الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع - الرواد للإعلام والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٣١٩. **الخلاصة في معرفة الحديث**، المؤلف: الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)، المحقق: أبو عاصم الشوامي الأثري، الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٣٢٠. **الخلافيات**، المؤلف: البيهقي (٤٥٨ هـ)، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار الصميعي، الطبعة: الأولى، المجلد الأول ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، المجلد الثاني ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، المجلد الثالث ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٣٢١. **خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل**، المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى: ٢٥٦ هـ، المحقق: فهد بن سليمان الفهيد، الناشر: دار أطلس الخضراء، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٥ هـ.

٣٢٢. **خماسيات ابن النقور**، المؤلف: أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ ابْنُ الشَّيْخِ أَبِي مَنْصُوْرٍ بنِ النَّقُّوْرِ البَغْدَادِيُّ، البَزَّازُ (المتوفى: ٥٦٥هـ)، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، سنة النشر: ٢٠٠٤م.

٣٢٣. **الدارس في تاريخ المدارس،** المؤلف: عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي (المتوفى: ٩٢٧هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣٢٤. **الدارس في تاريخ المدارس،** المؤلف: عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي (المتوفى: ٩٢٧هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣٢٥. **الدر الفريد وبيت القصيد،** المؤلف: محمد بن أيدمر المستعصمي (٦٣٩ هـ - ٧١٠ هـ)، المحقق: الدكتور كامل سلمان الجبوري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.

٣٢٦. **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه،** مؤلف: محمد مصطفى الاعظمي، الناشر المكتب الإسلامي، سنة النشر: ١٤٠٠ – ١٩٨٠م.

٣٢٧. **دراسة منهجية لسنن النسائي وابن ماجه،** المؤلف: د. الشريف حاتم بن عارف العوني، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

٣٢٨. **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة،** المؤلف: أبو الفضل أحمد ابن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٣٢٩. **الدعاء**، المؤلف: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المتوفى: ٣٦٠ هـ، المحقق: محمد سعيد بن محمد حسن البخاري، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٣٣٠. **الدعوات الكبير**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: بدر ابن عبد الله البدر، الناشر: غراس للنشر والتوزيع – الكويت، الطبعة: الأولى للنسخة الكاملة، ٢٠٠٩ م.

٣٣١. **الدعوات الكبير**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: بدر ابن عبد الله البدر، الناشر: غراس للنشر والتوزيع – الكويت، الطبعة: الأولى للنسخة الكاملة، ٢٠٠٩ م.

٣٣٢. **دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني**، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، حققه: الدكتور محمد رواس قلعه جي، عبد البر عباس، الناشر: دار النفائس، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

٣٣٣. **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٠٥ هـ.

٣٣٤. **دلائل النبوة**، المؤلف: أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري، المتوفى: ٤٣٢ هـ، المحقق: أحمد بن فارس السلوم، الناشر: دار النوادر، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

٣٣٥. **الدليل المغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدارقطني**، المؤلف: أبو الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، تقديم: د/ سعد بن عبد الله الحميد، د/ حسن مقبولي الأهدل، الناشر: دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٣٣٦. **دمية القصر وعصرة أهل العصر**، المؤلف: علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب الباخرزي، أبو الحسن (المتوفى: ٤٦٧هـ)، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ.

٣٣٧. **دول الإسلام**، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، دار الكتب العلمية: الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٣٨. **دولة الإسلام في الأندلس**، المؤلف: محمد عبد الله عنان المؤرخ المصري (المتوفى: ١٤٠٦هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: جـ ١، ٢، ٥/ الرابعة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، جـ٣، ٤/ الثانية، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

٣٣٩. **الديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث**، المؤلف: يُنسب لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، مصحح بمعرفة لجنة: برئاسة الشيخ حسن الإنبابي، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - بمصر، عام النشر: ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م.

٣٤٠. **ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: حماد بن محمد الأنصاري، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م.

٣٤١. **ديوان عبد الغني النابلسي**، المؤلف: الشيخ عبد الغني ابن اسماعيل بن عبد الغني بن اسماعيل بن أحمد بن إبراهيم المعروف كأسلافه بالنابلسي الحنفي الدمشقي النقشبندي (١٠٥٠ ـ ١١٤٣هـ)، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣ م.

٣٤٢. **ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)**، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: دار السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ –١٩٩٦م.

٣٤٣. **الذريعة إلى مكارم الشريعة**، المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق: د. أبو اليزيد أبو زيد العجمي، دار النشر: دار السلام – القاهرة، عام النشر: ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٣٤٤. **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير المياديني، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٣٤٥. **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»)**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٣٤٦. **ذل النظر في الأصول**، مؤلف: محمد بن عبد الحميد الأسمندي، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٣م.

٣٤٧. **ذم الكلام وأهله**، المؤلف: أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي (المتوفى: ٤٨١هـ)، المحقق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

٣٤٨. **الذهب المسبوك في وعظ الملوك**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي (٤٨٨ هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري - الدكتور عبد الحليم عويس، الناشر: عالم الكتب – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٣٤٩. **ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد**، المؤلف: محمد بن أحمد ابن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي (المتوفى: ٨٣٢هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٣٥٠. **ذيل القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد**، المؤلف: قاضي الملك محمد صبغة الله بن محمد غوث بن محمد ناصر الدين المدارسي الهندي الشافعي (المتوفى: ١٢٨٠هـ)

٣٥١. **ذيل تاريخ مدينة السلام**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعيد ابن الدبيثي (٦٣٧ هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٣٥٢. **ذيل تذكرة الحفاظ**، المؤلف: شمس الدين أبو المحاسن محمد ابن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي الشافعي (المتوفى: ٧٦٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣٥٣. **ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: حماد بن محمد الأنصاري، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة، الطبعة: الأولى.

٣٥٤. **ذيل طبقات الحنابلة**، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.

٣٥٥. **ذيل ميزان الاعتدال**، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم ابن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: علي محمد معوض / عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.

٣٥٦. **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي (المتوفى: ٧٠٣ هـ)، حققه وعلق عليه: الدكتور إحسان عباس، الدكتور محمد بن شريفة، الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة: الأولى، ٢٠١٢ م.

٣٥٧. **الرحلة في طلب الحديث**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٥هـ.

٣٥٨. **الرد على التعقيب الحثيث للشيخ عبد الله الحبشي**، المؤلف: الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الناشر: مطبعة الترقي – دمشق، سنة النشر: ١٣٧٧ – ١٩٥٨م.

٣٥٩. **الرد على الجهمية**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، الناشر: المكتبة الأثرية، القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٣٦٠. **الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب**، المؤلف: محمد بن محمود بن أحمد البابرتي الحنفي (ت ٧٨٦ هـ)، المحقق: ضيف الله بن صالح بن عون العمرى، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه نوقشت بالجامعة الإسلامية - كلية الشريعة - قسم أصول الفقه ١٤١٥ هـ، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٣٦١. **رسالة ابن القيم إلى احد إخوانه،** المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: عبد الله بن محمد المديفر، الناشر: مطابع الشرق الأوسط – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٦٢. **رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه،** المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد الصباغ، الناشر: دار العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٣٦٣. **رسالة الإمام أبي بكر البيهقي إلى الإمام أبي محمد الجويني،** المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: أبو عبيد الله فراس بن خليل مشعل، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٣٦٤. **الرسالة القشيرية** المؤلف: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (المتوفى: ٤٦٥هـ)، تحقيق: الإمام الدكتور عبد الحليم محمود، الدكتور محمود بن الشريف، الناشر: دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

٣٦٥. **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة،** المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (المتوفى: ١٣٤٥هـ)، المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: السادسة ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

٣٦٦. **رسالة المسلسلات،** المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (المتوفى: ١٣٤٥هـ)، تخريج وتعليق: أبي الفضل بدر بن عبد الإله العمراني الطنجي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

٣٦٧. **رسالة في أصول الحديث (مطبوع ضمن كتاب: رسالتان في المصطلح)،** المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، المحقق: علي زوين، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٦٨. **رسالة في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن،** المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار المسلم – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

٣٦٩. **الرسالة،** المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ/ ١٩٤٠م.

٣٧٠. **رسوم التحديث في علوم الحديث،** المؤلف: برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ (المتوفى: ٧٣٢هـ)، المحقق: إبراهيم بن شريف الميلي، الناشر: دار ابن حزم - لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٧١. **رفع الملام عن الأئمة الأعلام**، المؤلف: تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، طبع ونشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض - المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٣٧٢. **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، المؤلف: محمد عبد الحي ابن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (المتوفى: ١٣٠٤هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٣٧٣. **رواة الحديث الذين سكت عليهم ائمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل**، المؤلف: عداب محمود الحمش، دار النشر: دار حسان، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م.

٣٧٤. **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام**، المؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، المحقق: عمر عبد السلام السلامي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٣٧٥. **الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم**، المؤلف: أبو الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، قدم له وراجعه ولخص أحكامه: فضيلة الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٣٧٦. **الروض الداني (المعجم الصغير)**، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٥.

٣٧٧. **الروض المعطار في خبر الأقطار**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحِميري (المتوفى: ٩٠٠هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت - طبع على مطابع دار السراج، الطبعة: الثانية، ١٩٨٠ م.

٣٧٨. **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

٣٧٩. **المجالسة وجواهر العلم**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر:، دار ابن حزم (بيروت - لبنان)، تاريخ النشر: ١٤١٩هـ.

٣٨٠. **روضة العقلاء ونزهة الفضلاء**، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٣٨١. **روضة المحبين ونزهة المشتاقين**، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣ م.

٣٨٢. **روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: مؤسسة الريّان، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٣٨٣. **زاد المعاد في هدي خير العباد**، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

٣٨٤. **الزاهر في معاني كلمات الناس**، المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

٣٨٥. **الزهد لوكيع**، المؤلف: أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس بن سفيان بن الحارث بن عمرو ابن عبيد بن رؤاس الرؤاسي (المتوفى: ١٩٧هـ)، حققه وقدم له وخرج أحاديثه وآثاره: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

٣٨٦. **الزهد**، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال ابن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.

٣٨٧. **الزهد**، المؤلف: عبد الله بن المبارك المروزي، المتوفى: ١٨١ هـ، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، وهي مصورة من الطبعة الهندية، الطبعة: الأولى، ١٣٨٦ هـ.

٣٨٨. **السابع من فوائد أبي عثمان البحيري**، المؤلف: أَبُو عُثْمَانَ سَعِيْدُ ابنُ مُحَمَّدِ ابنِ أَبِي الحُسَيْنِ البَحِيْرِيُّ، النَّيْسَابُوْرِيُّ (المتوفى: ٤٥١هـ)، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، سنة النشر: ٢٠٠٤م.

٣٨٩. **السحر الحلال في الحكم والأمثال**، المؤلف: أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (المتوفى: ١٣٦٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

٣٩٠. **سقط الزند**، أحمد بن عبد الله بن سليمان القضاعي التنوخي المعري، الطبعة: دار بيروت للطباعة والنشر، ديوان العرب، ١٩٨٧م.

٣٩١. **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، (لمكتبة المعارف)، عام النشر: جـ ١ –

٤: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، جـ ٦: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، جـ ٧: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

٣٩٢. **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة،** المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، دار النشر: دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.

٣٩٣. **سلم الوصول إلى طبقات الفحول،** المؤلف: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧ هـ)، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، الناشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، عام النشر: ٢٠١٠ م.

٣٩٤. **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي،** المؤلف: مصطفى بن حسني السباعي (المتوفى: ١٣٨٤هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي: دمشق - سوريا، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٣٩٥. **السنة،** المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو المعروف بابن أبي عاصم، المتوفى: ٢٨٧ هـ، المحقق: باسم بن فيصل الجوابرة، الناشر: دار الصميعي – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٣٩٦. **السنة،** المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ.

٣٩٧. **سنن ابن ماجة**، المؤلف: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (المتوفى: ٢٧٣هـ)، الناشر: دار الرسالة العالمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.

٣٩٨. **سنن أبي داود**، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق ابن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٣٩٩. **السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن**، المؤلف: محمد بن عمر بن محمد، أبو عبد الله، محب الدين ابن رشيد الفهري السبتي (المتوفى: ٧٢١هـ)، المحقق: صلاح بن سالم المصراتي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٤٠٠. **سنن الدارقطني**، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٤٠١. **السنن الصغير للبيهقي**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي ـ باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

٤٠٢. **السنن الكبرى**، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٤٠٣. **السنن الكبير**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المتوفى: ٤٥٨ هـ، المحقق: مركز هجر للبحوث والدراسات، الناشر: دار هجر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٤٠٤. **السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها**، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: د. رضاء الله بن محمد إدريس، المباركفوري، الناشر: دار العاصمة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

٤٠٥. **السنن**، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأَشعث السجستاني، المتوفى: ٢٧٥ هـ، المحقق: عصام موسى هادي، الناشر: دار الصديق – الجبيل – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.

٤٠٦. **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين**، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٤٠٧. **سؤالات أبي إسحاق إبراهيم بن الجنيد للإمام يحيى بن معين**، المؤلف: أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، المتوفى: ٢٦٠ هـ تقريبًا، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٤٠٨. **سؤالات أبي بكر الأثرم لأبي عبد الله أحمد بن حنبل**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم، المتوفى: سنة ٢٧٣ هـ، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٤٠٩. **سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني**، المؤلف: أبو بكر أَحمد بن محمد بن أَحمد بن غالب البرقاني، المتوفى: ٤٢٥ هـ، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

٤١٠. **سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل**، المؤلف: أبو داود السجستاني، المحقق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.

٤١١. **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

٤١٢. **سؤالات أبي عبد الله بن بكير البغدادي للإمام أبي الحسن الدارقطني**، المؤلف: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بكير البغدادي، المتوفى: ٣٨٨ هـ، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٤١٣. **سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني**، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى: ٢٧٥ هـ، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٤١٤. **سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء**، المؤلف: عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، المتوفى: ٢٦٤ هـ، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٤١٥. **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني**، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤م.

٤١٦. **سؤالات السلمي للدارقطني**، المؤلف: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

٤١٧. **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للإمام أبي الحسن الدارقطني**، المؤلف: حمزة بن يوسف السهمي، المتوفى: ٤٢٨ هـ، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٤١٨. **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة للإمام علي بن المديني**، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة الكوفي، المتوفى: ٢٩٧ هـ، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٤١٩. **سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري)**، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار النشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٤٢٠. **سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري)**، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: موفق ابن عبد الله بن عبد القادر، دار النشر: دار الغرب، الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٤٢١. **سير أعلام النبلاء**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٤٢٢. **سير السلف الصالحين لإسماعيل بن محمد الأصبهاني**، المؤلف: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة، المتوفى: ٥٣٥هـ)، تحقيق: د. كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

٤٢٣. **سيرة ابن إسحاق (كتاب السير والمغازي)**، المؤلف: محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي بالولاء، المدني (المتوفى: ١٥١هـ)، تحقيق: سهيل زكار، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الأولى ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٤٢٤. **السيرة النبوية لابن هشام**، المؤلف: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥ م.

٤٢٥. **السيرة النبوية وأخبار الخلفاء**، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، صحّحه، وعلق عليه الحافظ السيد عزيز بك وجماعة من العلماء، الناشر: الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٧ هـ.

٤٢٦. **الشاذ والمنكر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين**، المؤلف: أبو ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه من الجامعة، الإسلامية بإشراف الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٤٢٧. **الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري - المتوفى في القرن ١٢)**، المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، المحقق: حسن أحمد العثمان، الناشر: المكتبة المكية - مكة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

٤٢٨. **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، المؤلف: محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (المتوفى: ١٣٦٠هـ)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٤٢٩. **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى**، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (المتوفى: ٨٠٢هـ)، المحقق: صلاح فتحي هلل، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٤٣٠. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، المؤلف: عبد الحي بن أحمد ابن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦ م.

٤٣١. **شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)**، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٤٣٢. **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، المؤلف: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (المتوفى: ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة – السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

٤٣٣. **شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية**، المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، الناشر: مؤسسة الريان، الطبعة: السادسة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٤٣٤. **شرح الإلمام بأحاديث الأحكام**، المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢ هـ)، حققه: محمد خلوف العبد الله، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الثانية، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٤٣٥. **شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه**، المؤلف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (المتوفى: ٧٩٣هـ)، المحقق: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ مـ.

٤٣٦. **شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن شهاب الدين بن محمد الزرقاني المالكي (المتوفى: ١١٢٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤٣٧. **شرح السير الكبير**، المؤلف: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، الناشر: الشركة الشرقية للإعلانات.

٤٣٨. **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»**، المؤلف: محمد بن محمد حسن شُرَّاب، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م.

٤٣٩. **شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي**، المؤلف: الإيجي عضد الملة والدين عثمان بن عمر بن أبي بكر جمال الدين أبو عمرو ابن الحاجب المالكي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.

٤٤٠. **شرح العقيدة الطحاوية**، المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر بن براك ابن إبراهيم البراك، إعداد: عبد الرحمن بن صالح السديس، الناشر: دار التدمرية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٤٤١. **شرح ألفية العراقي في علوم الحديث**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، زين الدين المعروف بابن العيني الحنفي (المتوفى: ٨٩٣هـ)، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٤٤٢. **شرح القصيدة النونية**، الناظم: شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الشارح: الدكتور محمد خليل هراس (المتوفى: ١٣٩٥ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية / ١٤١٥ هـ.

٤٤٣. **شرح الكوكب المنير**، المؤلف: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (المتوفى: ٩٧٢هـ)، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.

٤٤٤. **شرح المفصل للزمخشري**، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٤٤٥. **شرح صحيح البخاري لابن بطال**، المؤلف: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٤٤٦. **شَرْحُ صَحِيح مُسْلِمِ لِلقَاضِي عِيَاض المُسَمَّى إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم**، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٤٤٧. **شرح علل الترمذي**، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: همام عبد الرحيم سعيد، دار النشر: مكتبة الرشد الرياض الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤٢١هـ.

٤٤٨. **شرح علل الترمذي**، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٤٤٩. **شرح مختصر الروضة**، المؤلف: سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (المتوفى: ٧١٦هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة.

٤٥٠. **شرح مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب ومعه حاشية التفتازاني وحاشية الجيزاوي وحاشية الجرجاني وعليها حاشية الفناري**، المؤلف: عبد الرحمن الإيجي عضد الدين، المحقق: محمد حسن إسماعيل حالة الفهرسة: غير مفهرس الناشر: دار الكتب العلمية.

٤٥١. **شرح مشكل الآثار**، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

٤٥٢. **شرح معاني الآثار**، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة ابن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

٤٥٣. **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**، المؤلف: علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، المحقق: قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم - لبنان / بيروت.

٤٥٤. **شرح نهج البلاغة**، المؤلف: أبو حامد عز الدين بن هبة الله بن محمد بن محمد بن أبي الحديد المدائني المعتزلي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٤٥٥. **شرط القراءة على الشيوخ للسلفي**، المؤلف: أبو طاهر السلفي (٥٧٦ هـ)، المحقق: أبو عبيدة محمد بن فريد زريوح، الناشر: دار التوحيد للنشر - الرياض [طبع مع فوائد حسان للسلفي]، الطبعة: الأولى ١٤٢٩ هـ -٢٠٠٨ م.

٤٥٦. **شرف أصحاب الحديث**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمد سعيد خطي اوغلي، الناشر: دار إحياء السنة النبوية – أنقرة، الطبعة الأولى: سنة النشر: ٢٠١٤ م.

٤٥٧. **الشريعة**، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، الناشر: دار الوطن - الرياض / السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٤٥٨. **شعار أصحاب الحديث**، المؤلف: أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق، المعروف بالحاكم الكبير (المتوفى: ٣٧٨هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: دار الخلفاء – الكويت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٤٥٩. **الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية**، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: سيد بن عباس الجليمي، الناشر: المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز- مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٤٦٠. **الشيعة هم العدو فاحذرهم**، المؤلف: شحاتة محمد صقر، الناشر: مكتبة دار العلوم، البحيرة (مصر)، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٩٨٢م.

٤٦١. **الصارم المسلول على شاتم الرسول**، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م.

٤٦٢. **الصَّارِمُ المُنْكِي فِي الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي**، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ)، تحقيق: عقيل ابن محمد بن زيد المقطري اليماني، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: مؤسسة الريان، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٤٦٣. **صبح الأعشى في صناعة الإنشا – القلقشندي**، الكتاب: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، المؤلف: أحمد بن علي القلقشندي، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٤٦٤. **الصبر والثواب عليه**، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، المتوفى ٢٨١ هـ، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

٤٦٥. **صحيح ابن خزيمة**، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت.

٤٦٦. **صحيح أبي داود – الأم**، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

٤٦٧. **صَحِيحُ التَّرْغِيب وَالتَّرْهِيب**، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتَبة المَعارف لِلنَشْرِ والتوزيْع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٤٦٨. **صحيح الجامع الصغير وزياداته**، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٤٦٩. **صحيح السيرة النبوية**، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتبة الإسلامية - عمان – الأردن، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٤٧٠. **صحيح مسلم**، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري، (المتوفى: ٢٦١هـ)، ترقيم وأبواب الكتاب مُدَقَّقة على طبعة عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٢٣ م.

٤٧١. **صحيح وضعيف سنن ابن ماجة**، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، دار النشر: مكتبة المعارف، بيروت، سنة النشر: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٤٧٢. **صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم من التكبير إلى التسليم كأنك تراها**، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة الثالثة: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

٤٧٣. **صلة الناسك في صفة المناسك**، المؤلف: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان المعروف بابن الصلاح، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عمادة البحث العلمي، الطبعة الأولى: ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٤٧٤. **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**، المؤلف: أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، (المتوفى: ٥٧٨ هـ)، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي، الطبعة: الثانية، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.

٤٧٥. **الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة**، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، الناشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٧٦. **الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة**، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، الناشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٧٧. **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: وفق عبدالله عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.

٤٧٨. **صيد الخاطر**، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، بعناية: حسن المساحي سويدان، الناشر: دار القلم – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٤٧٩. **الضعفاء والمتروكون**، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، المتوفى: ٣٨٥ هـ، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.

٤٨٠. **الضعفاء والمتروكون**، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤٨١. **الضعفاء**، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العُقَيلي، المتوفى: ٣٢٢ هـ، المحقق: الدكتور مازن السرساوي، الناشر: دار ابن عباس – مصر، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٨ م.

٤٨٢. **ضعيف أبي داود – الأم**، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، دار النشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع – الكويت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٣ هـ.

٤٨٣. **ضَعيفُ التَّرْغِيب وَالتَّرْهِيب**، المؤلف: محمد ناصر الدّين الألباني، الناشر: مكتَبة المَعارف لِلنَشْرِ والتوزيْع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٤٨٤. **ضعيف الجامع الصغير وزيادته**، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

٤٨٥. **ضعيف سنن الترمذي**، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الاسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

٤٨٦. **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، الطبعة: الأولى ٢٠٠٢م.

٤٨٧. **طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن هارون بن روح البرديجي (المتوفى: ٣٠١هـ)، حققته وقدمت له: سكينة الشهابي، الناشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧ م.

٤٨٨. **طبقات الأولياء**، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، بتحقيق: نور الدين شريبه من علماء الأزهر، الناشر: مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

٤٨٩. **طبقات الحضيكي**، المؤلف: محمد بن أحمد الحضيكي (ت ١١٨٩ هـ / ١٧٧٥ م)، المحقق: أحمد بومزكو، الطبعة: الأولى سنة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦ م.

٤٩٠. **طبقات الحفاظ**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٤٩١. **طبقات الحنابلة**، المؤلف: أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، آخر طبعة: ٢٠٢٣ م.

٤٩٢. **الطبقات السنية في تراجم الحنفية**، المؤلف: المولى تقي الدين بن عبد القادر التميمي الدّاريّ الغزّيّ المصريّ الحنفيّ المتوفي سنة ١٠٠٥ هـ (١٠١٠ هـ)، المحقق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: دار الرفاعي.

٤٩٣. **طبقات الشافعية الكبرى**، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

٤٩٤. **طبقات الشافعية للحسيني**، المؤلف: أبو بكر بن هداية الله الحسيني (المتوفى: ١٠١٤هـ)، المحقق: عادل نويهض، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤٩٥. **طبقات الشافعية**، المؤلف: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٧٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية

٤٩٦. **طبقات الشافعيين**، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، تاريخ النشر: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٤٩٧. **طبقات الصوفية**، المؤلف: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٤٩٨. **طبقات الفقهاء الشافعية**، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: محيي الدين علي نجيب، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م.

٤٩٩. **طبقات الفقهاء**، المؤلف: أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، هذبهُ: محمد بن مكرم ابن منظور (المتوفى: ٧١١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٧٠م.

٥٠٠. **الطبقات الكبرى = لوافح الأنوار في طبقات الأخيار**، المؤلف: عبد الوهاب بن أحمد بن علي الحَنَفي، نسبه إلى محمد ابن الحنفية، الشَّعْراني، أبو محمد (المتوفى: ٩٧٣هـ)، الناشر: مكتبة محمد المليجي الكتبي وأخيه، مصر، عام النشر: ١٣١٥ هـ.

٥٠١. **الطبقات الكبرى**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨ م.

٥٠٢. **طبقات المفسرين للداوودي**، المؤلف: محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى: ٩٤٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٥٠٣. **طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب ٥٠)**، المؤلف: محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (المتوفى: ٣٧٩هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية، الناشر: دار المعارف.

٥٠٤. **طبقات النسابين**، المؤلف: بكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن محمد (المتوفى: ١٤٢٩هـ)، الناشر: دار الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٥٠٥. **طبقات خليفة بن خياط**، المؤلف: أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري (المتوفى: ٢٤٠هـ)، رواية: أبي عمران

موسى بن زكريا بن يحيى التستري (ت ق ٣ هـ)، محمد بن أحمد بن محمد الأزدي (ت ق ٣ هـ)، المحقق: د سهيل زكار، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة النشر: ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م.

٥٠٦. **طبقات علماء الحديث،** المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي (المتوفى: ٧٤٤ هـ)، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٥٠٧. **طبقات علماء الحديث،** المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي (المتوفى: ٧٤٤ هـ)، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٥٠٨. **الطبقات،** المؤلف: خليفة بن خياط أبو عمر الليثي العصفري، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ – ١٩٨٢م.

٥٠٩. **طرح التثريب في شرح التقريب،** المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، أكمله ابنه: أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٥١٠. **الطهور للقاسم بن سلام،** المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، حققه وخرج أحاديثه: مشهور

حسن محمود سلمان، الناشر: مكتبة، الصحابة، جدة - الشرفية، مكتبة التابعين، سليم الأول – الزيتون، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٥١١. **الطيوريات،** انتخاب: صدر الدين، أبو طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سِلَفَه الأصبهاني (المتوفى: ٥٧٦هـ)، من أصول: أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري (المتوفى: ٥٠٠هـ)، دراسة وتحقيق: دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤ م.

٥١٢. **ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني،** المؤلف: عبد الحي بن محمد اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الثالثة، بيروت، ١٤١٦هـ.

٥١٣. **عارضة الأحوذي،** المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر ابن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

٥١٤. **العجالة في الأحاديث المسلسلة،** المؤلف: علم الدين أبو الفيض محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي (المتوفى: ١٤١١هـ)، الناشر: دار البصائر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٩٨٥م.

٥١٥. **العدة في أصول الفقه،** المؤلف: القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه: د أحمد بن علي بن سير المباركي، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٥١٦. **العدة في أصول الفقه**، المؤلف: القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه: أحمد بن علي بن سير، المباركي، الناشر: بدون ناشر، الطبعة: الثانية ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٥١٧. **عروس الأجزاء**، المؤلف: أَبُو الفَرَجِ مَسْعُوْدُ بنُ الحَسَنِ الثَّقَفِيُّ الأَصْبَهَانِيُّ (المتوفى: ٥٦٢هـ)، المحقق: محمد صباح منصور، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٥١٨. **العظمة**، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأَبِي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩هـ)، المحقق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٥١٩. **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**، المؤلف: تقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي (المتوفى: ٨٣٢ هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨ م.

٥٢٠. **العقد الفريد**، المؤلف: أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد ابن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (المتوفى: ٣٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ.

٥٢١. **العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية**، المؤلف: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، الناشر: دار المعرفة، الطبعة الأولى، ٢٠٢٣ م

٥٢٢. **عقيدة السلف أصحاب الحديث**، تأليف: أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (توفي سنة ٤٤٩هـ)، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، سنة النشر: ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢٢ م

٥٢٣. **علل أحاديث صحيح مسلم بن الحجاج القشيري**، المؤلف: أبو الفضل محمد بن أبي الحسين ابن عمار الشهيد، المتوفى: ٣١٧ هـ، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

٥٢٤. **علل الترمذي الكبير**، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩م.

٥٢٥. **العلل الصغير**، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٥٢٦. **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، المؤلف: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، (٥١٠ هـ - ٥٩٧ هـ)، الناشر: دار العلوم الأثرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.

٥٢٧. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، المؤلف: أبو الحسن علي بن عُمَر الدارقطني، ٣٠٦ - ٣٨٥ هجرية، المحقق: محمد صالح الدباسي، الناشر: مؤسسة الريان – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٥٢٨. **العلل لابن أبي حاتم**، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد ابن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٥٢٩. **العلل ومعرفة الرجال**، المؤلف: علي بن المديني، المتوفى: ٢٣٤ هـ، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٥٣٠. **العلل ومعرفة الرجال**، تصنيف: أبي عَبْدِ الله أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، رواية: أبي عبد الرَّحْمَن عَبْدِ الله بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، توفي: سنة ٢٩٠هـ، المحقق: أبو عُمَرَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الأَزْهَرِيِّ، الناشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة: الأولى سنة ١٤٣٤ هـ = ٢٠١٣ م.

٥٣١. **العلل**، المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٠م.

٥٣٢. **علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع**، المؤلف: أبو ياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني (المتوفى: ١٤٢٧هـ)، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٥٣٣. **العلم**، المؤلف: أبو خيثمة زهير بن حرب النسائي (المتوفى: ٢٣٤هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ م– ١٩٨٣هـ.

٥٣٤. **العلم**، المؤلف: أبو خيثمة زهير بن حرب النسائي (المتوفى: ٢٣٤هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ – ١٩٨٣م.

٥٣٥. **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، المؤلف: أبو محمد محمود ابن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٥٣٦. **عمدة الكتاب**، المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٥٣٧. **عمل اليوم والليلة**، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: د. فاروق حمادة، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.

٥٣٨. **العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم**، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، قدم له وعلق عليه: محب الدين الخطيب، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

٥٣٩. **عودَةُ الصَّفويِّينِ**، المؤلف: عبد العزيز بن صالح المحمود الشافعي، الناشر: مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٥٤٠. **العيال**، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا، المتوفى: ٢٨١ هـ، طبع: ضمن الجزء الرابع من موسوعة ابن أبي الدنيا، المحقق: فاضل بن خلف الحمادة الرقي، الناشر: دار أطلس الخضراء – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

٥٤١. **عُيُونُ المَسَائِلِ**، المؤلف: أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (المتوفى: ٤٢٢هـ)، دراسة وتحقيق: علي محمَّد إبراهيم بورويبة، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٥٤٢. **غاية النهاية في طبقات القراء**، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ.

٥٤٣. **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، المؤلف**: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٥٤٤. **غريب الحديث**، المؤلف: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، المحقق: الدكتور حسين محمد محمد شرف، مراجعة: الأستاذ عبد السلام هارون، الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

٥٤٥. **غنية الملتمس ايضاح الملتبس**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي ابن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. يحيى بن عبد الله البكري الشهري، الناشر: مكتبة الرشد – السعودية/ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٥٤٦. **الغنية عن الكلام وأهله**، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، دار القلم للنشر والتوزيع في بيروت، الطبعة الأولى: سنة النشر: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٥٤٧. **غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة**، المؤلف: أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال الخزرجي الأنصاري الأندلسي (المتوفى: ٥٧٨هـ)، المحقق: د. عز الدين علي السيد، محمد كمال الدين عز الدين، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٥٤٨. **الغوامض والمبهمات في الحديث النبوي**، المؤلف: أبو محمد عبد الغني بن سعيد بن علي بن بشر بن مروان الأزدي المصري (المتوفى: ٤٠٩ هـ)، المحقق: حمزة أبو الفتح بن حسين قاسم محمد النعيمي، الناشر: دار المنارة، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

٥٤٩. **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع**، المؤلف: ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت: ٨٢٦هـ)، المحقق: محمد تامر حجازي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٥٥٠. **الفائق في غريب الحديث والأثر**، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعرفة – لبنان، الطبعة: الثانية.

٥٥١. **الفتاوى الفقهية الكبرى**، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (المتوفى: ٩٧٤هـ)، جمعها: تلميذ ابن حجر الهيتمي، الشيخ عبد القادر بن أحمد بن علي الفاكهي المكي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٥٥٢. **فتح الباب في الكنى والألقاب**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: مكتبة الكوثر - السعودية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٥٥٣. **فتح الباري ـ لابن رجب**، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار النشر: دار ابن الجوزي - السعودية / الدمام، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ.

٥٥٤. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه

وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

٥٥٥. **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، المؤلف: زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦ هـ)، المحقق: عبد اللطيف هميم - ماهر الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٥٥٦. **فتح القدير**، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ.

٥٥٧. **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٥٥٨. **الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية**، المؤلف: محمد بن علان الصديقي الشافعي الأشعري المكي (المتوفى: ١٠٥٧ هـ)، الناشر: جمعية النشر والتأليف الأزهرية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م.

٥٥٩. **الفردوس بمأثور الخطاب**، المؤلف: شيرويه بن شهردار بن شيرو يه بن فناخسرو، أبو شجاع الديلميّ الهمذاني (المتوفى: ٥٠٩هـ)، المحقق: السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٥٦٠. **الفروسية**، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، الناشر: دار الأندلس - السعودية – حائل، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ – ١٩٩٣.

٥٦١. **الفروق**، المؤلف: أسعد بن محمد بن الحسين، أبو المظفر، جمال الإسلام الكرابيسي النيسابوري الحنفي (المتوفى: ٥٧٠هـ)، المحقق: د. محمد طموم، راجعه: د. عبد الستار أبو غدة، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٥٦٢. **الفصل للوصل المدرج في النقل**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي ابن ثابت بن أحمد بن، مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: محمد بن مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٥٦٣. **الفصول في الأصول**، المؤلف: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٥٦٤. **فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم لأبي نعيم الأصبهاني**، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: صالح بن محمد العقيل، الناشر: دار البخاري للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٥٦٥. **فضائل الصحابة ومناقبهم وقول بعضهم في بعض صلوات الله عليهم**، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، المتوفى: ٣٨٥هـ)، اعتنى به: محمد بن خليفة الرباح، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٥٦٦. **فضائل الصحابة**، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ابن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣م.

٥٦٧. **فضائل القرآن للقاسم بن سلام**، المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، الناشر: دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ -١٩٩٥ م.

٥٦٨. **فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس بن يسار الضريس البجلي الرازي (المتوفى: ٢٩٤هـ)، تحقيق: غزوة بدير، الناشر: دار الفكر، دمشق – سورية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

٥٦٩. **الفقه الأكبر** (مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة تأليف محمد بن عبد الرحمن الخميس)، المؤلف: ينسب لأبي حنيفة النعمان بن ثابت (المتوفى: ١٥٠هـ)، الناشر: مكتبة الفرقان - الإمارات العربية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٥٧٠. **فقه اللغة وسر العربية**، المؤلف: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: إحياء التراث العربي، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٥٧١. **الفقيه والمتفقه**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، الناشر: دار ابن الجوزي – السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ.

٥٧٢. **فهرسة ابن خير الإشبيلي**، المؤلف: أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي (المتوفى: ٥٧٥هـ)، المحقق: محمد فؤاد منصور، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٥٧٣. **فوات الوفيات**، المؤلف: محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (المتوفى: ٧٦٤هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٣م.

٥٧٤. **فوائد ابن ماسي**، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن أيوب ابن ماسي البغدادي (المتوفى: ٣٦٩هـ)، المحقق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، الناشر: أضواء السلف - الرياض السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

٥٧٥. **فوائد أبي محمد الفاكهي**، المؤلف: عبد الله بن محمد بن العباس الفاكهي، أبو محمد المكي (المتوفى: ٣٥٣هـ)، دراسة وتحقيق: محمد بن عبد الله بن عايض الغباني، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٥٧٦. **الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عقيلة**، المؤلف: محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكيّ، شمس الدين، المعروف كوالده بعقيلة (المتوفى: ١١٥٠هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد رضا، الناشر: البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٥٧٧. **الفوائد العوالي المؤرخة من الصحاح والغرائب لمحمد بن علي الصوري**، تخريج الحافظ: محمد بن علي بن عبد الله بن محمد بن رحيم الشامي الساحلي، أبي عبد الله الصوري (المتوفى: ٤٤١هـ)، للقاضي: أبي القاسم علي بن المحسن التنوخي (المتوفى: ٤٤٧ هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام التّدمُري، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

٥٧٨. **فوائد الفريابي**، المؤلف: أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَفَاض الفِرْيابِي (المتوفى: ٣٠١هـ)، تحقيق: عبد الوكيل الندوي، الناشر: الدار السلفية – بومباي.

٥٧٩. **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٥٨٠. **الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي للحربي**، المؤلف: علي بن عمر بن محمد بن الحسين، أبو الحسن السكري الحربي الصيرفي الكيال (المتوفى: ٣٨٦هـ)، تحقيق: تيسير بن سعد أبو حيمد، الناشر: الوطن - الرياض-المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٥٨١. **الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة**، المؤلف: مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى (المتوفى: ١٠٣٣هـ)، المحقق: د. محمد بن لطفي الصباغ، الناشر: دار الوراق – الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

٥٨٢. **الفوائد**، المؤلف: أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر ابن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (المتوفى: ٤١٤هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٥٨٣. **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: مكتبة الفرقان – عجمان، الطبعة: الأولى (لمكتبة الفرقان) ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١هـ.

٥٨٤. **القاموس الفقهي لغة واصطلاحا**، المؤلف: الدكتور سعدي أبو حبيب، الناشر: دار الفكر، دمشق – سورية، الطبعة: الثانية ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.

٥٨٥. **القاموس المحيط**، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٥٨٦. **القبس في شرح موطأ مالك بن أنس**، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، المحقق: الدكتور محمد عبد الله ولد كريم، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢ م.

٥٨٧. **قرة العينين برفع اليدين في الصلاة**، المؤلف: محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، تحقيق: أحمد الشريف، الناشر: دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.

٥٨٨. **قفو الأثر في صفوة علوم الأثر**، المؤلف: محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري، التاذفي، الحنفي رضي الدين المعروف بـ ابن الحنبلي (المتوفى: ٩٧١هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.

٥٨٩. **قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر**، المؤلف: أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهِجراني الحضرمي الشافعي (٨٧٠ - ٩٤٧ هـ)، عُني به: بو جمعة مكري / خالد زواري، الناشر: دار المنهاج – جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.

٥٩٠. **قواطع الأدلة في الأصول**، المؤلف: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ)، المحقق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٩م.

٥٩١. **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**، المؤلف: أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (المتوفى: ٦٦٠هـ)، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩١ م.

٥٩٢. **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، المؤلف: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان.

٥٩٣. **القَولُ البَدِيعُ في الصَّلاةِ عَلَى الحَبِيبِ الشَّفِيعِ**، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله المعلمي، الناشر: دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٥٩٤. **القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ.

٥٩٥. **الكامل في ضعفاء الرجال**، المؤلف: أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، المتوفى: ٣٦٥ هـ، المحقق: مازن محمد السرساوي، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م.

٥٩٦. **كتاب الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين**، المؤلف: اشرف الدين أبو الحسن علي بن المفضل بن علي المقدسي ثم الاسكندراني المالكي، اللقب: شرف الدين، الوفاة: ٦١١ هـ، دار ابن حزم – بيروت.

٥٩٧. **كتاب الألفاظ (أقدم معجم في المعاني)**، المؤلف: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.

٥٩٨. **كتاب الأموال، المؤلف:** أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، المحقق: أبو أنس سيد بن رجب، قدم له وعلق عليه: أبو إسحاق الحويني، الناشر: دار الفضيلة (الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٥٩٩. **كتاب التلخيص في أصول الفقه**، المؤلف: عبد الملك بن عبد الله ابن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ)، المحقق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.

٦٠٠. **كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب** عَزَّوَجَلَّ، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي

النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٦٠١. **كتاب الحسن لذاته ولغيره دراسة نقدية،** خالد منصور الدريس، أصله رسالة دكتوراه، الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٥م.

٦٠٢. **كتاب الدر المنثور في التفسير بالمأثور،** المؤلف: جلال الدين السيوطي، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار النشر: مركز هجر للبحوث، البلد: القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٦٠٣. **كتاب السنة (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الدين الألباني)،** المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو ابن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

٦٠٤. **كتاب العين،** المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٦٠٥. **كتاب الفيصل في علم الحديث، أو الفيصل في مشتبه النسبة،** المؤلف: أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الحازمي الهمذاني (٥٨٤ هـ)، المحقق: سعود بن عبد الله بن بردي المطيري الديحاني، الناشر: مكتبة الرشد - سلسلة الرشد للرسائل الجامعية (١٩٢)، الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٦٠٦. **كتاب القراءة خلف الإمام**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي ابن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٦٠٧. **كتاب اللطائف من علوم المعارف**، المؤلف: محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، أبو موسى (المتوفى: ٥٨١هـ)، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، سنة النشر: ٢٠٠٤م.

٦٠٨. **كتاب المسلسلات**، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٦٠٩. **كتاب بغداد**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر ابن طيفور (المتوفى: ٢٨٠هـ)، المحقق: السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة / مصر، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٦١٠. **كتاب دلائل النبوة**، المؤلف: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، المحقق: محمد محمد الحداد، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٦١١. **كتابة الحديث في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته وأثرها في حفظ السنة النبوية**، المؤلف: أحمد بن معبد بن عبد الكريم بن سليمان بن

حسن كُلَيْبَاتِي، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف بالمدينة المنورة، دارة الملك عبد العزيز، سنة النشر: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

٦١٢. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.

٦١٣. **كشف الأستار عن زوائد البزار**، المؤلف: نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٦١٤. **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**، المؤلف: عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري (المتوفى: ٧٣٠هـ)، المحقق: عبد الله محمود محمد عمر، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٦١٥. **الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث**، المؤلف: برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (المتوفى: ٨٤١هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ– ١٩٨٧م.

٦١٦. **كشف الخفاء ومزيل الإلباس**، المؤلف: إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي، العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (المتوفى: ١١٦٢هـ)،

الناشر: المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٦١٧. **كشف المشكل من حديث الصحيحين**، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: علي حسين البواب، الناشر: دار الوطن للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٦١٨. **كشف المغطا في فضل الموطا**، المؤلف: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: محب الدين أبي سعيد عمر العمروي، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

٦١٩. **كَشْفُ المنَاهِجِ وَالتَّنَاقِيحِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ المَصَابِيحِ**، المؤلف: محمد بن إبراهيم بن إسحاق السلمي المُنَاوِي ثم القاهري، الشافعيّ، صدر الدين، أبو المعالي (المتوفى: ٨٠٣هـ)، دِرَاسَة وتحقيق: د. مُحمَّد إِسْحَاق مُحَمَّد إِبْرَاهِيم، الناشر: الدار العربية للموسوعات، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٦٢٠. **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد ابن عاشور، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢ م.

٦٢١. **كفاية النبيه في شرح التنبيه**، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبو العباس، نجم الدين، المعروف بابن الرفعة (المتوفى: ٧١٠هـ)، المحقق: مجدي محمد سرور باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، م ٢٠٠٩م.

٦٢٢. **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٦٢٣. **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، المؤلف: علاء الدين علي ابن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي الشهير بالمتقي الهندي، (المتوفى: ٩٧٥هـ)، المحقق: بكري حياني - صفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٦٢٤. **الكنى والأسماء**، المؤلف: أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم - بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

٦٢٥. **الكنى والأسماء**، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٦٢٦. **الكنى**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى: ٢٥٦ هـ، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، مصورة من الطبعة الهندية - حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٩٨٦ م.

٦٢٧. **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**، المؤلف: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (المتوفى: ٧٨٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، طبعة أولى: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، طبعة ثانية: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٦٢٨. **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، المؤلف: نجم الدين محمد بن محمد الغزي (المتوفى: ١٠٦١هـ)، المحقق: خليل المنصور الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٦٢٩. **الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري**، المؤلف: أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الكوراني الشافعي ثم الحنفي المتوفى ٨٩٣ هـ، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٦٣٠. **اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

٦٣١. **اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ (التذكرة في الأحاديث المشتهرة)**، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٦٣٢. **اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي**، المؤلف: أبو العلاء أحمد ابن عبد الله المعري (٣٦٣ - ٤٤٩ هـ)، المحقق: محمد سعيد المولوي، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٦٣٣. **لب اللباب في تحرير الأنساب**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.

٦٣٤. **اللباب «شرح فصول الآداب»**، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مانع بن غلاب الغبيوي الروقي العتيبي، الناشر: دار التدمرية، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

٦٣٥. **اللباب في تهذيب الأنساب**، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت.

٦٣٦. **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**، المؤلف: محمد بن محمد ابن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلويّ الأصفوني ثم

المكيّ الشافعي (المتوفى: ٨٧١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٦٣٧. **لسان العرب،** المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

٦٣٨. **لسان المحدثين،** (مُعجم يُعنى بشرح مصطلحات المحدثين القديمة والحديثة ورموزهم وإشاراتهم وشرحِ جملة من مشكل عباراتهم وغريب تراكيبهم ونادر أساليبهم)، المؤلف: محمد خلف سلامة، دار عالم الفوائد، الرياض، الطبعة الثانية: ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

٦٣٩. **لسان الميزان،** المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م.

٦٤٠. **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث** - المؤلف: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار السلام للنشر والتوزيع، ٢٠١٨م.

٦٤١. **اللمع في أصول الفقه،** المؤلف: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الثانية ٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ..

٦٤٢. **ما له حكم الرفع من أقوال الصحابة وأفعالهم،** المؤلف: أبو ياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني (المتوفى: ١٤٢٧هـ)، الناشر: دار الخضيري للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤١٨هـ.

٦٤٣. **مأخذ العلم**، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الثانية ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٦٤٤. **المتفق والمفترق**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٦٤٥. **متن موطأة الفصيح نظم فصيح ثعلب**، المؤلف: مالك بن عبد الرحمن بن فرج ابن أزرق، أَبُو الحَكَم، ابن المُرَحَّل (المتوفى: ٦٩٩هـ)، راجعه وصححه وزاد عليه: الشيخ محمد الحسن الدَّدَو الشِّنقِيطي، الناشر: دار الذخائر للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٦٤٦. **المتواري علي تراجم أبواب البخاري**، المؤلف: أحمد بن محمد ابن منصور بن القاسم بن مختار القاضي، أبو العباس ناصر الدين ابن المنير الجذامي الجروي الإسكندراني (المتوفى: ٦٨٣هـ)، المحقق: صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: مكتبة المعلا - الكويت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٦٤٧. **مجاز القرآن**، المؤلف: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، المحقق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجى - القاهرة، الطبعة: ١٣٨١ هـ.

٦٤٨. **معاني القرآن**، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)،' المحقق: أحمد يوسف النجاتي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.

٦٤٩. **المجالسة وجواهر العلم**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن حزم (بيروت - لبنان)، تاريخ النشر: ١٤١٩هـ.

٦٥٠. **المجتبى من السنن**، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المتوفى: (٣٠٣هـ)، علق عليه: عماد الطيار - ياسر حسن - عز الدين ضلي، الناشر: مؤسسة الرسالة ناشرون

٦٥١. **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٦٥٢. **مجلس لأبي عبد الرحمن السلمي**، المؤلف: محمد بن الحسين ابن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ)، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤م.

٦٥٣. **مجمع الأمثال**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى: ٥١٨هـ)، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٦٥٤. **مجمع البحرين في زوائد المعجمين (الأوسط والصغير للطبراني)**، المؤلف: نور الدين الهيثمي، المتوفى: ٨٠٧ هـ، المحقق: عبد القدوس بن محمد نذير، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ هـ.

٦٥٥. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة

٦٥٦. **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**، مشيخة: شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد، ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م.

٦٥٧. **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**، مشيخة: شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الشهير بـ «ابن حجر العسقلاني» (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

٦٥٨. **مجموع الفتاوى**، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٦٥٩. **المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي والمطيعي)**، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٦٦٠. **مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية**، المؤلف: أبو مُحمَّدٍ، صالحُ بنُ مُحمَّدٍ بنِ حسنٍ آلُ عُمَيِّرٍ، الأسمريُّ، القحْطانيُّ، اعتنى بإخراجها: متعب بن مسعود الجعيد، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٦٦١. **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٦٦٢. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ.

٦٦٣. **المحصول**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٦٦٤. **المحكم والمحيط الأعظم**، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٦٦٥. **مختار الصحاح**، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٦٦٦. **مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم**، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، تحقيق وَدراسة: جـ ١، ٢: عَبد الله بن حمد اللحَيدَان، جـ ٣ - ٧: سَعد بن عَبد الله بن عَبد العَزيز آل حميَّد، الناشر: دَارُ العَاصِمَة، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ.

٦٦٧. **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية المعطلة**، مؤلف الأصل: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، شرح وتحقيق: رضوان جامع رضوان: القطعية من الأدلة الأربعة، المؤلف: محمد دمبي دكوري

٦٦٨. **مختصر العلو للعلي العظيم للذهبي**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، حققه واختصره: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٦٦٩. **مختصر المزني (مطبوع ملحقا بالأم للشافعي)**، المؤلف: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (المتوفى: ٢٦٤هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت، سنة النشر: ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م .

٦٧٠. **الْمُخْتَصَرُ النَّصِيحُ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الْصَّحِيحِ**، المؤلف: المُهَلَّبُ بنُ أَحْمَدَ بنِ أَبِي صُفْرَةَ أَسِيْدِ بنِ عَبْدِ اللهِ الأَسَدِيُّ الأَنْدَلُسِيُّ، المَرِيِيُّ (المتوفى: ٤٣٥هـ)، المحقق: أَحْمَدُ بْنُ فَارِسٍ السَّلوم، الناشر: دار التوحيد، دار أهل السنة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م.

٦٧١. **مختصر خلافيات البيهقي**، المؤلف: أحمد بن فَرح (بسكون الراء) بن أحمد بن محمد بن فرح اللَّخمى الإشبيلى، نزيل دمشق، أبو العباس، شهاب الدين الشافعي (المتوفى: ٦٩٩هـ)، المحقق: د. ذياب عبد الكريم ذياب عقل، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٦٧٢. **المختصر في أخبار البشر**، المؤلف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢هـ)، الناشر: المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة: الأولى.

٦٧٣. **المختصر في علم الأثر (مطبوع ضمن كتاب: رسالتان في المصطلح)**، المؤلف: محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين، أبو عبد الله الكافِيَجي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، المحقق: علي زوين، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٦٧٤. **مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى: ٢٩٤هـ)، اختصرها: العلامة أحمد بن علي المقريزي، الناشر: حديث أكادمي، فيصل اباد – باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٦٧٥. **المختلطين**، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي ابن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٦٧٦. **المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص**، المؤلف: محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي المخَلِّص (المتوفى: ٣٩٣هـ)، المحقق: نبيل سعد الدين جرار، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٦٧٧. **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.

٦٧٨. **المدخل إلى السنن الكبرى**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي ابن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت، سنة النشر: ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

٦٧٩. **المدخل إلى كتاب الإكليل**، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد ابن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الدعوة، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٦٨٠. **المدرج إلى المدرج (مطبوع ضمن مجموعة رسائل في الحديث: المدرج الى المدرج للسيوطي، مسند المقلين عن الامراء والسلاطين لتمام الرازي)**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققها وقدم لها: صبحي البدري السامرائي، الناشر: الدار السلفية، الكويت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م.

٦٨١. **مدرسة الحديث في مصر**، المؤلف: محمد رشاد خليفة، الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٩٦٧م.

٦٨٢. **المدلسين**، المؤلف: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، المحقق: د رفعت فوزي عبد المطلب، نافذ حسين حماد، الناشر: دار الوفاء، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

٦٨٣. **مذكرة في أصول الفقه**، المؤلف: محمد الأمين بن محمد المختار ابن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الخامسة، ٢٠٠١ م.

٦٨٤. **مرآة الزمان في تواريخ الأعيان**، المؤلف: شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قِزْأُغلي بن عبد الله المعروف بـ «سبط ابن الجوزي» (٥٨١ - ٦٥٤ هـ)، تحقيق وتعليق: محمد بركات، كامل محمد الخراط، الناشر: دار الرسالة العالمية، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.

٦٨٥. **المراسيل**، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى: ٢٧٥ هـ، المحقق: عبد الله بن مساعد الزهراني، الناشر: دار الصميعي - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.

٦٨٦. **المراسيل**، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد ابن إدريس الحنظلي الرازي، المتوفى: ٣٢٧ هـ، المحقق: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٦٨٧. **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**، المؤلف: عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفيّ الدين (المتوفى: ٧٣٩هـ)، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ.

٦٨٨. **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٦٨٩. **المروءة وخوارمها**، المؤلف: الشيخ مشهور بن حسن، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٦٩٠. **المروءة**، تصنيف: أبي بكر محمد بن خلف بن المرزبان المتوفى سنة ٣٠٩ هـ، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٦٩١. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٦٩٢. **المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك**، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، قدَّم له: يوسف القَرَضَاوي، الناشر: دَار الغَرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٦٩٣. **المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك**، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، قدَّم له: يوسف القَرَضَاوي، الناشر: دَار الغَرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٦٩٤. **مساوئ الأخلاق ومذمومها**، المؤلف: أبو بكر محمد بن جعفر ابن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، حققه: مصطفى بن أبو النصر الشلبي، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٦٩٥. **مَسَائِلُ الإِمَامِ أَبِي عبد اللهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، رواية: إِسْحَاق بن إِبْرَاهِيمَ بن هَانِئٍ النَّيْسَابُورِيِّ**، المتوفى: ٢٧٥ هـ، المحقق: أبو عُمَرَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الأَزْهَرِيِّ، الناشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.

٦٩٦. **مسائِل الإمام أَبي عبد الله أَحمد بن حنبل، رواية: ابنه أَبي الفضل صالح بن أَحمد بن حنبل**، توفي: سنة ٢٦٥هـ، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأَزهري، الناشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة: الأولى سنة ١٤٣٣ هـ = ٢٠١٢ م.

٦٩٧. **مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية أبي القاسم البغوي**، المؤلف: أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي، المتوفى: ٣١٧ هـ، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٦٩٨. **مسائل الإمام أحمد بن حنبل وابن راهويه**، رواية إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج أبو يعقوب التميمي المروزي، سنة الولادة / سنة الوفاة ٢٥١هـ، تحقيق خالد بن محمود الرباط - وئام الحوشي - د. جمعة فتحي، الناشر دار الهجرة، مكان النشر الرياض / السعودية، سنة النشر ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٤ م.

٦٩٩. **مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني**، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٧٠٠. **مستخرج أبي عوانة**، المؤلف: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري، الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٧٠١. **المستدرك على الصحيحين**، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد ابن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م.

٧٠٢. **المستصفى في علم الأصول**، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، المحقق: محمد بن سليمان الأشقر، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٧٠٣. **المستقصى في أمثال العرب**، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م.

٧٠٤. **المسلسلات المختصرة المقدمة أمام المجالس المبتكرة،** المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، دراسة وتحقيق: أحمد أيوب محمد الفياض، الناشر: الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٧٠٥. **مسند ابن أبي شيبة،** المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.

٧٠٦. **مسند ابن الجعد،** المؤلف: أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (المتوفى: ٣١٧هـ)، المحقق: عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي، دار النشر: مكتبة الفلاح الكويت الطبعة: الأولى سنة: ١٩٨٥م.

٧٠٧. **مسند ابن الجعد،** المؤلف: علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة نادر – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

٧٠٨. **مسند أبي داود الطيالسي،** المؤلف: سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي، المتوفى: ٢٠٤ هـ، المحقق: محمد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث بدار هجر، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

٧٠٩. **مسند إسحاق بن راهويه**، المؤلف: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم، الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (المتوفى: ٢٣٨هـ)، المحقق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ - ١٩٩١م.

٧١٠. **مسند إسحاق بن راهويه**، المؤلف: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (المتوفى: ٢٣٨هـ)، المحقق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ- ١٩٩١م.

٧١١. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٧١٢. **مسند الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي رحمه الله تعالى**، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث بن خليل الحارثي البخاري رحمه الله (٣٤٠ هـ)، المحقق: لطيف الرحمن البهرائجي القاسمي، الناشر: المكتبة الإمدادية - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٧١٣. **مسند الإمام الشافعي**، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، رتبه على الأبواب الفقهية:

محمد عابد السندي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م.

٧١٤. **مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار**، المؤلف: أبو بكر أحمد ابن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (٢٠٠٩م).

٧١٥. **مسند الحميدي**، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: ٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، الناشر: دار السقا، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م.

٧١٦. **مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)**، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، (المتوفى: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.

٧١٧. **مسند الروياني**، المؤلف: أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: أيمن علي أبو يماني، الناشر: مؤسسة قرطبة – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

٧١٨. **مسند السراج**، المؤلف: أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم ابن مهران الخراساني النيسابوري المعروف بالسَّرَّاج (المتوفى: ٣١٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: الأستاذ إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد – باكستان، الطبعة: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٧١٩. **مسند الشاميين**، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي ابن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ– ١٩٨٤م.

٧٢٠. **مسند الشهاب**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر ابن علي بن حكمون القضاعي المصري (المتوفى: ٤٥٤هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ – ١٩٨٦م.

٧٢١. **مسند الموطأ للجوهري**، المؤلف: أَبُو القَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدٍ الغَافِقِيُّ، الجَوْهَرِيُّ المالكي (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: لطفي بن محمد الصغير، طه بن علي بُو سريح، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧ م.

٧٢٢. **مسند خليفة بن خياط**، المؤلف: أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري (المتوفى: ٢٤٠هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٧٢٣. **المسند للشاشي**، المؤلف: أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج ابن معقل الشاشي البِنْكَثي (المتوفى: ٣٣٥هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

٧٢٤. **المسودة في أصول الفقه**، المؤلف: آل تيمية [بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: ٦٥٢هـ)، وأضاف إليها الأب: عبد الحليم بن تيمية (ت: ٦٨٢هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (٧٢٨هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٧٢٥. **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.

٧٢٦. **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، المؤلف: محمد ابن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة، الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

٧٢٧. **مشكاة المصابيح**، المؤلف: محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي (المتوفى: ٧٤١هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٥هـ.

٧٢٨. المشهور بابن دقيق العيد، المتوفى سنة ٧٠٢ هـ، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، الناشر: دار المحقق للنشر والتوزيع.

٧٢٩. **مصابيح السنة**، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦ هـ)، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٧٣٠. **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)، المحقق: محمد المنتقى الكشناوي، الناشر: دار العربية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ.

٧٣١. **المصباح المنير**، تأليف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

٧٣٢. **المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق**، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، دراسة تحليلية موضوعية، تأليف: د. راوية بنت عبد الله علي جابر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٨م.

٧٣٣. **المصنف**، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام اليماني الصنعاني، (المتوفى: ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولي، سنة النشر: ١٤٤٠ هـ – ٢٠١٩ م

٧٣٤. **المصنف**، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

٧٣٥. **المصنف**، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، المتوفى: ٢٣٥ هـ، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة – جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

٧٣٦. **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة، دار الغيث – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

٧٣٧. **مطالع الأنوار على صحاح الآثار**، المؤلف: إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قرقول (المتوفى: ٥٦٩هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – دولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م.

٧٣٨. **المَطَالِعُ النَّصرية للمَطَابِعِ المصريَّةِ في الأُصُول الخَطيَّةِ**، المؤلف: نصر (أبو الوفاء) ابن الشيخ نصر يونس الوفائي الهوريني الأحمدي الأزهري الأشعري الحنفي الشافعيّ (المتوفى: ١٢٩١هـ)، تحقيق وتعليق: طه عبد المقصود، الناشر: مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.

٧٣٩. **المطلع على ألفاظ المقنع**، المؤلف: محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله، شمس الدين (المتوفى: ٧٠٩هـ)، المحقق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م.

٧٤٠. **مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس**، المؤلف: أبي نصر الفتح بن محمد بن عبيد الله بن خاقان ابن عبد الله القيسي الإشبيلي، المحقق: محمد علي شوابكة، الناشر: دار عمار - مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٧٤١. **المعارف**، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٩٢ م.

٧٤٢. **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، المؤلف: عبد الرحيم ابن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفتح العباسي (المتوفى: ٩٦٣هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

٧٤٣. **المعتمد في أصول الفقه**، المؤلف: محمد بن علي الطيب أبو الحسين البَصْري المعتزلي (المتوفى: ٤٣٦هـ)، المحقق: خليل الميس، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٧٤٤. **معجم ابن الأعرابي**، المؤلف: أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي (المتوفى: ٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٧٤٥. **مُعجَمُ أعلام الجزائِر - مِن صَدر الإسلام حَتّى العَصر الحَاضِر**، المؤلف: عادل نويهض، الناشر: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٧٤٦. **معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٧٤٧. **المعجم الأوسط**، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة.

٧٤٨. **معجم البلدان**، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.

٧٤٩. **معجم السفر**، المؤلف: صدر الدين، أبو طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سِلَفَه الأصبهاني (المتوفى: ٥٧٦هـ)، المحقق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: المكتبة التجارية - مكة المكرمة.

٧٥٠. **معجم الشيوخ الكبير للذهبي**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٧٥١. **معجم الشيوخ**، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، تخريج: شمس الدين أبي عبد الله ابن سعد الصالحي الحنبلي ٧٠٣ - ٧٥٩ هـ، المحقق: الدكتور بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى ٢٠٠٤م.

٧٥٢. **معجم الشيوخ**، المؤلف: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: الدكتورة وفاء تقي الدين، الناشر: دار البشائر - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠م.

٧٥٣. **معجم الصحابة**، المؤلف: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (المتوفى: ٣٥١هـ)، المحقق: صلاح بن سالم المصراتي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨.

٧٥٤. **معجم الصحابة**، المؤلف: أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (المتوفى: ٣١٧هـ)، المحقق: محمد الأمين بن محمد الجكني، الناشر: مكتبة دار البيان – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٧٥٥. **المعجم العربي لأسماء الملابس «في ضوء المعاجم والنصوص الموثقة من الجاهلية حتى العصر الحديث»**، إعداد: د. رجب عبد الجواد إبراهيم (كلية الآداب - جامعة حلوان)، الناشر: دار الآفاق العربية، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٧٥٦. **معجم الغني**، المؤلف: عبد الغني أبو العزم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠١٣م.

٧٥٧. **المُعْجَمُ الكَبِير للطبراني قِطْعَةٌ مِنَ المُجَلَّدِ الحَادِي والعِشْرِينَ (يَتَضَمَّنُ جُزْءًا مِنْ مُسْنَدِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ)**، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: د/ سعد بن عبد الله الحميد، الطبعة: الأولى: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م.

٧٥٨. **المعجم الكبير**، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي ابن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية، سنة النشر: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٧٥٩. **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المؤلف: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٧٦٠. **المعجم المختص بالمحدثين**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٧٦١. **معجم المدلسين**، المؤلف: محمد بن طلعت، الناشر: دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، سنة ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م.

٧٦٢. **معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»**، المؤلف: عادل نويهض، قدم له: مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّيْخ حسن خالد، الناشر: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

٧٦٣. **المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء** المنثورة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد شكور الميادينى، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٧٦٤. **معجم المؤلفين**، المؤلف: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق، (المتوفى: ١٤٠٨هـ)، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.

٧٦٥. **المعجم الوسيط**، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة، الطبعة: الخامسة، سنة النشر: ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٧٦٦. **معجم شواهد النحو الشعرية**، الدكتور حنا جميل حداد، الناشر: دار العلوم، الطبعة: الأولى ١٩٨٤م.

٧٦٧. **المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الإسماعيلي الجرجاني (المتوفى: ٣٧١هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

٧٦٨. **المعجم لابن المقرئ**، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: أبي عبد الحمن عادل بن سعد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٧٦٩. **معجم لغة الفقهاء**، المؤلف: محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي، الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٧٧٠. **معجم مقاييس اللغة**، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٧٧١. **المعجم**، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى ابن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية - فيصل آباد، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٧٧٢. **معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد ابن القاسم بن محرز**، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٧٧٣. **معرفة السنن والآثار**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٧٧٤. **معرفة الصحابة لابن منده**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: الأستاذ الدكتور/ عامر حسن صبري، الناشر: مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٧٧٥. **معرفة الصحابة**، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٧٧٦. **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٧٧٧. **معرفة أنواع علوم الحديث**، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.

٧٧٨. **فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي**، المؤلف: تقي الدين أبو القاسم عُبيد بن محمد بن عباس الإسعردي (المتوفى: ٦٩٢هـ)، حققه وعلق عليه: السيد صبحي السامرائي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٧٧٩. **معرفة علوم الحديث**، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

٧٨٠. **المعرفة والتاريخ**، المؤلف: أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، (ت: ٢٧٧هـ)، المحقق: د أكرم العُمَري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨١م.

٧٨١. **المعين على تفهم الأربعين**، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور دغش بن شبيب العجمي، الناشر: مكتبة أهل الأثر للنشر والتوزيع، حولي – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

٧٨٢. **المغازي**، المؤلف: محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء، المدني، أبو عبد الله، الواقدي (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: مارسدن جونس، الناشر: دار الأعلمي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٩/ ١٩٨٩م.

٧٨٣. **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)**، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٧٨٤. **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.

٧٨٥. **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٧٨٦. **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، المؤلف: أحمد بن مصطفى بن خليل، أبو الخير، عصام الدين طاشْكُبْري زَادَهْ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥ م.

٧٨٧. **مفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية**، المؤلف: شمس الدين محمد بن عمار بن محمد بن أحمد المصري المالكي المعروف بابن عمار (المتوفى: ٨٤٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء – اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٧٨٨. **المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم**، المؤلف: الإمام الحافظ أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (المتوفى: ٦٥٦هـ)، المحقق: محي الدين ديب، يوسف علي بديوي، أحمد محمد السيد، محمود إبراهيم بزال، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٧٨٩. **المفيد في تقعيد علوم الحديث**، علي بن ابراهيم بن سعود ال عجين، الناشر: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.

٧٩٠. **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٧٩١. **المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح** - أكثر من ٢٠٠ سؤال في المصطلح مع محاضرات في: البحث، الاستفادة من الكتب، وعلم الحديث، المؤلف: أَبِو عَبد الرَّحمَن مُقْبلُ بنُ هَادِي الوادعِيُّ (المتوفى: ١٤٢٢هـ)، الناشر: دَارُ الآثَار للنشر وَالتوزيع، صَنعاء – اليمن، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٧٩٢. **المقتنى في سرد الكنى**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد صالح عبد العزيز المراد، الناشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.
ما قرب سنده من حديثٍ للإمام أبي القاسم إسماعيل بن أحمد السمرقندي، المؤلف: أَبُو القَاسِمِ إِسْمَاعِيْلُ بنُ أَحْمَدَ بنِ عُمَرَ بنِ أَبِي الأَشْعَثِ السَّمَرْقَنْديُّ، (المتوفى: ٥٣٦هـ)، المحقق: عطاء الله بن عبد الغفار بن فيض أبو مطيع السندي، الناشر: مكتبة السنة، الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٧٩٣. **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**، مؤلف «علوم الحديث»: عثمان بن الصلاح عبد الرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي (٥٧٧ هـ - ٦٤٣ هـ)، مؤلف «محاسن الاصطلاح»: عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، البلقيني المصري الشافعيّ، أبو حفص، سراج الدين (المتوفى: ٨٠٥هـ)، المحقق: د عائشة عبد الرحمن، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الثانية، سنة النشر: ١٩٧٤ م.

٧٩٤. **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، المؤلف: إبراهيم ابن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى: ٨٨٤هـ)، المحقق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٧٩٥. **المقنع في علوم الحديث**، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: دار فواز للنشر - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

٧٩٦. **مكارم الأخلاق للطبراني (مطبوع مع مكارم الأخلاق لابن أبي الدنيا)**، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، كتب هوامشه: أحمد شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٧٩٧. **مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها**، المؤلف: أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، الناشر: دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٧٩٨. **مكارم الأخلاق**، المؤلف: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المتوفى: ٣٦٠ هـ، المحقق: أبو بسطام محمد بن مصطفى، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.

أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم وآدابه، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن الأصبهاني (ت:٣٦٩هـ)، شهرته: أبو الشيخ الأصبهاني، المحقق: عصام الدين سيد الصبابطي، دار النشر: الدار المصرية اللبنانية، البلد: القاهرة، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٧٩٩. **الملاحن (مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها»)**، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد الأزدي، المحقق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، الناشر: دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٨٠٠. **ملخص من مسند أبي يوسف يعقوب بن شيبة بن الصلت من مسند عمر بن الخطاب**، المؤلف: يعقوب بن شيبة (٢٦٢ هـ)، لخصه: أحمد ابن أبي بكر الطبراني الكاملي (٨٣٥ هـ)، المحقق: علي بن عبد الله الصياح، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى ١٤٣٠ هـ.

٨٠١. **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال**، المؤلف: أبو خالد يزيد بن الهيثم بن طهمان الدقاق، المتوفى: ٢٨٤ هـ، المحقق: أبو عمر محمد ابن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٨٠٢. **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال**، المؤلف: أبو خالد يزيد بن الهيثم بن طهمان الدقاق، المتوفى: ٢٨٤ هـ، المحقق: أبو عمر محمد ابن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

٨٠٣. **من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال،** المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٨٠٤. **مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه،** المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، عني بتحقيقه والتعليق عليه: محمد زاهد الكوثري، أبو الوفاء الأفغاني، الناشر: لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد الدكن بالهند، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ.

٨٠٥. **مناقب الإمام أحمد،** المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩هـ.

٨٠٦. **مناقب الإمام أحمد،** المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩ هـ.

٨٠٧. **مناقب الشافعي للبيهقي،** المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المحقق: السيد أحمد صقر، الناشر: مكتبة دار التراث – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

٨٠٨. **المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة**، المؤلف: محمد عبد الباقي الأيوبي (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٨٠٩. **المنتخب من العلل للخلال**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن محمد ابن هارون الخلال المتوفى: ٣١١ هـ، انتخاب: موفق الدين ابن قدامة المقدسي، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

٨١٠. **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور**، المؤلف: تَقِيُّ الدِّيْنِ، أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيْمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الأَزْهَرِ بنِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ العِرَاقِيُّ، الصَّرِيْفِيْنِيُّ، الحَنْبَلِيُّ (المتوفى: ٦٤١هـ)، المحقق: خالد حيدر، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع، سنة النشر ١٤١٤هـ.

٨١١. **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٨١٢. **المنتقى شرح الموطأ**، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، الناشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٣٢ هـ.

٨١٣. **المنتقى شرح الموطأ**، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، الناشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٣٢ هـ.

٨١٤. **المنتقى من السنن المسندة**، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن علي ابن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ – ١٩٨٨م.

٨١٥. **المنتقى من الفوائد الحسان في الحديث**، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، قام بتحقيقه وتخريجه: أبو المنذر سامي بن أنور خليل جاهين، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٨١٦. **المنتقى من كتاب الطبقات**، المؤلف: أبو عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السُّلَمي الجَزَري الحرَّاني (المتوفى: ٣١٨هـ)، عنى بتحقيقه: إبراهيم صالح، الناشر: دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م.

٨١٧. **المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محب الدين الخطيب، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، سنة النشر: ٢٠١٤م.

٨١٨. **المنتقي**: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧ هـ)، المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري، الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ - ١٩٩٢م.

٨١٩. **المنخول من تعليقات الأصول**، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، حققه وخرج نصه وعلق عليه: الدكتور محمد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر المعاصر- بيروت لبنان، دار الفكر دمشق - سورية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٨٢٠. **المنفردات والوحدان**، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ - ١٩٨٨م.

٨٢١. **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٨٢٢. **المنهاج في شعب الإيمان**، المؤلف: الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني، أبو عبد الله الحَلِيمي (المتوفى: ٤٠٣ هـ)، المحقق: حلمي محمد فودة، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٨٢٣. **منهج ابن كثير في التفسير**، سليمان بن إبراهيم اللاحم، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٨٢٤. **منهج المتقدمين في التدليس**، المؤلف: ناصر بن حمد الفهد، تقديم: الشيخ عبد الله السعد، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٨٢٥. **منهج المتقدمين والمتأخرين في الصناعة الحديثية، المؤلف:** مجموعة من العلماء، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م.

٨٢٦. **منهج النقد في علوم الحديث**، المؤلف: الدكتور نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، دمشق – سورية، الطبعة: الثالثة، ١٤٠١ هـ –١٩٨١ م.

٨٢٧. **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ)، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.

٨٢٨. **المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي**، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار النشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٥م.

٨٢٩. **الْمُهَذَّبُ فِي عِلْمِ أُصُولِ الفِقْهِ الْمُقَارَنِ، (تحريرٌ لمسائِلِه ودراستها دراسةً نظريَّةً تطبيقيَّةً)**، المؤلف: عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، دار النشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

٨٣٠. **موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق**، المؤلف: طلال بن سعود الدعجاني، الناشر: الجامعة الإسلامية، ١٤٢٤م.

٨٣١. **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان**، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد الدّاراني - عبده علي الكوشك، الناشر: دار الثقافة العربية، دمشق، الطبعة: الأولى، (١٤١١ - ١٤١٢ هـ) = (١٩٩٠ م -١٩٩٢ م).

٨٣٢. **الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها**، المؤلف: الدكتور حمزة المليباري، الطبعة: الثانية، سنة النشر: ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

٨٣٣. **الموافقات**، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور ابن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان

٨٣٤. **مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني (المتوفى: ٩٥٤هـ)، المحقق: زكريا عميرات، الناشر: دار عالم الكتب، الطبعة: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٨٣٥. **المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم**، المؤلف: عبد الغني بن سعيد الأزدي (٤٠٩ هـ)، المحقق: مثنى محمد حميد الشمري، أشرف عليه وراجعه: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٨٣٦. **المؤتَلِف والمختَلِف**، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٨٣٧. **المؤتَلِف والمختَلِف**، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٨٣٨. **موجز التاريخ الإسلامي**، المؤلف: أحمد معمور العسيري، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٨٣٩. **موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله**، تأليف: مجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي السلمي - أشرف منصور عبد الرحمن - عصام عبد الهادي محمود - أحمد عبد الرزاق عيد - أيمن إبراهيم الزاملي - محمود محمد خليل)، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.

٨٤٠. **موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله**، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري - أحمد عبد الرزاق عيد - محمود محمد خليل، دار النشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧م.

٨٤١. **موسوعة أقوال يحيى بن معين في الجرح والتعديل وعلل الحديث**، جمع وتحقيق: بشار عواد معروف - جهاد محمود خليل، محمود محمد خليل، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٨٤٢. **موسوعة أقوال يحيى بن معين في الجرح والتعديل وعلل الحديث**، جمع وتحقيق: بشار عواد معروف - جهاد محمود خليل، محمود محمد خليل، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م.

٨٤٣. **موسوعة المعلمي اليماني وأثره في علم الحديث المسماة «النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني»**، المؤلف: أبو أنس إبراهيم بن سعيد الصبيحي، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٨٤٤. **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة**، المؤلف: الندوة العالمية للشباب، الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني، الناشر: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٠ هـ.

٨٤٥. **موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية (أكثر من ٩٠٠٠ موقف لأكثر من ١٠٠٠ عالم على مدى ١٥ قرنًا)**، المؤلف: أبو سهل محمد بن عبد الرحمن المغراوي، الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٨٤٦. **موضح أوهام الجمع والتفريق**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي ابن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٨٤٧. **الموضوعات**، المؤلف: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، جـ ١، ٢: ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، جـ٣: ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

٨٤٨. **الموضوعات**، المؤلف: رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي (المتوفى: ٦٥٠هـ)، المحقق: نجم عبد الرحمن خلف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ.

٨٤٩. **موطأ الإمام مالك**، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

٨٥٠. **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ.

٨٥١. **موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين**، المؤلف: خالد بن منصور بن عبد الله الدريس، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م.

٨٥٢. **ناسخ الحديث ومنسوخه**، المؤلف: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ هَانِئ الإِسْكَافِيُّ الأَثْرَم الطَّائِيُّ وَقِيْلَ: الكَلْبِيّ (المتوفى: ٢٧٣هـ)، المحقق: عبد الله بن حمد المنصور، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٨٥٣. **الزهد لأبي داود السجستاني**، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن ابراهيم بن محمد، أبو بلال غنيم بن عباس بن غنيم وقدم له وراجعه: فضيلة الشيخ محمد عمرو بن عبد اللطيف، الناشر: دار المشكاة للنشر والتوزيع، حلوان، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٨٥٤. **ناسخ الحديث ومنسوخه**، المؤلف: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ هَانِئ الإِسْكَافِيُّ الأَثْرَم الطَّائِيُّ وَقِيْلَ: الكَلْبِيّ (المتوفى: ٢٧٣هـ)، المحقق: عبد الله بن حمد المنصور، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٨٥٥. **النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة**، المؤلف: أبو إسحاق الحويني الأثري حجازي محمد شريف، الناشر: دار الصحابة للتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٨٥٦. **النبذة الكافية في أحكام أصول الدين (النبذ في أصول الفقه)**، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، المحقق: محمد أحمد عبد العزيز، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٨٥٧. **نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار**، المؤلف: ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار ابن كثير، الطبعة: الثانية ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٨٥٨. **نثر الدر في المحاضرات**، المؤلف: منصور بن الحسين الرازي، أبو سعد الآبى (المتوفى: ٤٢١هـ)، المحقق: خالد عبد الغني محفوظ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٨٥٩. **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، المؤلف: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: ٨٧٤هـ)، دار الكتب، مصر، الطبعة: الأولى،

٨٦٠. **نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار**، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، المحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ٢٠٠٨ م.

٨٦١. **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ملحقا بكتاب سبل السلام)**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عصام الصبابطي - عماد السيد، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٨٦٢. **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد ابن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٨٦٣. **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٨٦٤. **نشر الصحيفة في ذكر الصحيح من أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة**، المؤلف: أَبِو عَبد الرَّحمَن مُقْبلُ بنُ هَادِي بنِ مُقْبِلِ بنِ قَائِدَةَ (اسم رجل) الهَمْدَاني الوادعِيُّ (المتوفى: ١٤٢٢هـ)، الناشر: دار الحرمين، القاهرة – مصر.

٨٦٥. **نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي**، المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٨٦٦. **نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق**، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الطبعة الثالثة: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٨٦٧. **النصيحة بالتحذير من تخريب (ابن عبد المنان) لكتب الأئمة الرجيحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة**، المؤلف: ناصر الدين الألباني، الناشر: دار ابن عفان، الطبة الثانية، ٢٠٠٠م.

٨٦٨. **نظرات جديدة في علوم الحديث**، المؤلف: حمزة المليباري، دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٨٦٩. **النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ فِي تفْسِير غريبِ أَلْفَاظِ المهَذّبِ**، المؤلف: محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطال الركبي، أبو عبد الله، المعروف ببطال (المتوفى: ٦٣٣هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: د. مصطفى عبد الحفيظ سَالِم، الناشر: المكتبة التجارية، مكة المكرمة، عام النشر: ١٩٨٨ م.

٨٧٠. **نفائس الأصول في شرح المحصول**، المؤلف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٨٧١. **النفح الشذي في شرح جامع الترمذي**، المؤلف: محمد بن محمد ابن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين (المتوفى: ٧٣٤ هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، الناشر: دار العاصمة، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ.

٨٧٢. **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**، المؤلف: شهاب الدين أحمد بن محمد المقري

التلمساني (المتوفى: ١٠٤١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر- بيروت -لبنان، الطبعة الأولى ١٩٦٨م.

٨٧٣. **النكت الوفية بما في شرح الألفية،** المؤلف: برهان الدين إبراهيم ابن عمر البقاعي، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.

٨٧٤. **النكت على كتاب ابن الصلاح،** المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٨٧٥. **النكت على مقدمة ابن الصلاح،** المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٨٧٦. **النكت نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر،** بقلم: علي بن حسن عبد الحميد الحلبي، الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة: العاشرة ١٤٢٧هـ.

٨٧٧. **نكث الهميان في نكت العميان،** المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٨٧٨. **نهاية الأرب في فنون الأدب**، المؤلف: أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري (المتوفى: ٧٣٣هـ)، الناشر: دار الكتب والوثائق، القومية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.

٨٧٩. **نهاية السول شرح منهاج الوصول**، المؤلف: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي، الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٧٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٨٨٠. **نهاية السول شرح منهاج الوصول**، المؤلف: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٧٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٨٨١. **نهاية المطلب في دراية المذهب**، المؤلف: عبد الملك بن عبد الله ابن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ)، حققه: عبد العظيم محمود الدّيب، الناشر: دار المنهاج، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٨٨٢. **النهاية في غريب الحديث والأثر**، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٨٨٣. **نوادر الخلفاء المشهور بـ «إعلام الناس بما وقع للبرامكة مع بني العباس»**، المؤلف: محمد، المعروف بدياب الإتليدي (المتوفى: ق ١٢هـ)، المحقق: محمد أحمد عبد العزيز سالم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

٨٨٤. **النَّوادر والزِّيادات على مَا في المدَوَّنة من غيرها من الأُمهاتِ**، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي (المتوفى: ٣٨٦هـ)، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩ م.

٨٨٥. **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**، المؤلف: محي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العَيْدَرُوس (المتوفى: ١٠٣٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٨٨٦. **نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء**، المؤلف: أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، اختصار: أبو المحاسن يوسف بن أحمد بن محمود اليغموري (المتوفى: ٦٧٣هـ)، دار النشر: فرانتش شتايز، ١٣٨٤هـ.

٨٨٧. **نيل الابتهاج بتطريز الديباج، المؤلف**: أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التكروري التنبكتي السوداني، أبو العباس (المتوفى: ١٠٣٦ هـ)، الناشر: دار الكاتب، طرابلس – ليبيا، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٠ م.

٨٨٨. **نيل الأوطار**، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٨٨٩. **هداية القاري إلى تجويد كلام الباري**، المؤلف: عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المرصفي المصري الشافعي (المتوفى: ١٤٠٩هـ)، الناشر: مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة: الثالثة، سنة النشر: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٨٩٠. **هدي الساري (مقدمة فتح الباري)**، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، سنة النشر: ١٣٧٩هـ..

٨٩١. **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، المؤلف: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٩٥١ م.

٨٩٢. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٣٢٦ هـ.

٨٩٣. **الوَاضِح في أُصُولِ الفِقه**، المؤلف: أبو الوفاء، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، (المتوفى: ٥١٣هـ)، المحقق: الدكتور

عَبد الله بن عَبد المُحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٨٩٤. **الوافي بالوفيات،** المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٨٩٥. **الوجيز في ذكر المجاز والمجيز،** المؤلف: صدر الدين، أبو طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سِلَفَه الأصبهاني (المتوفى: ٥٧٦هـ)، المحقق: محمد خير البقاعي، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩١م.

٨٩٦. **الورقات،** المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ)، المحقق: د. عبد اللطيف محمد العبد، الناشر: مكتبة دار التراث، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧م.

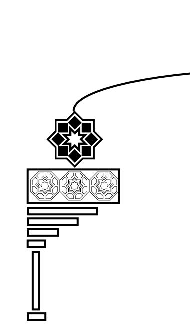
٨٩٧. **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث،** المؤلف: محمد بن محمد ابن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٨٩٨. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،** المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت.

٨٩٩. **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، المؤلف: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)، المحقق: د. مفيد محمد قمحية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ١٩٨٣م.

٩٠٠. **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، المحقق: المرتضي الزين أحمد، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.





فهرس الموضوعات

❁ ❁ ❁